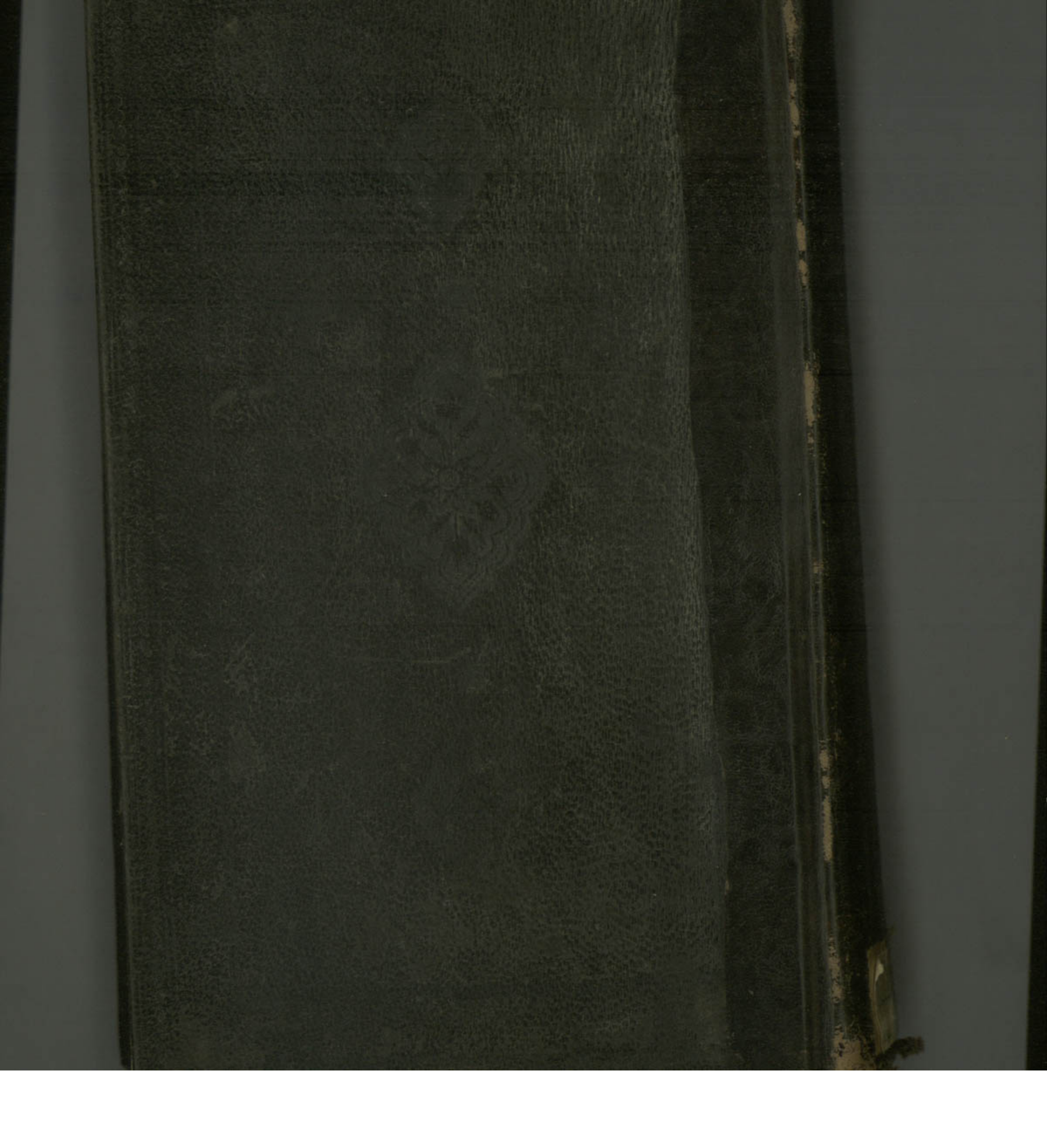
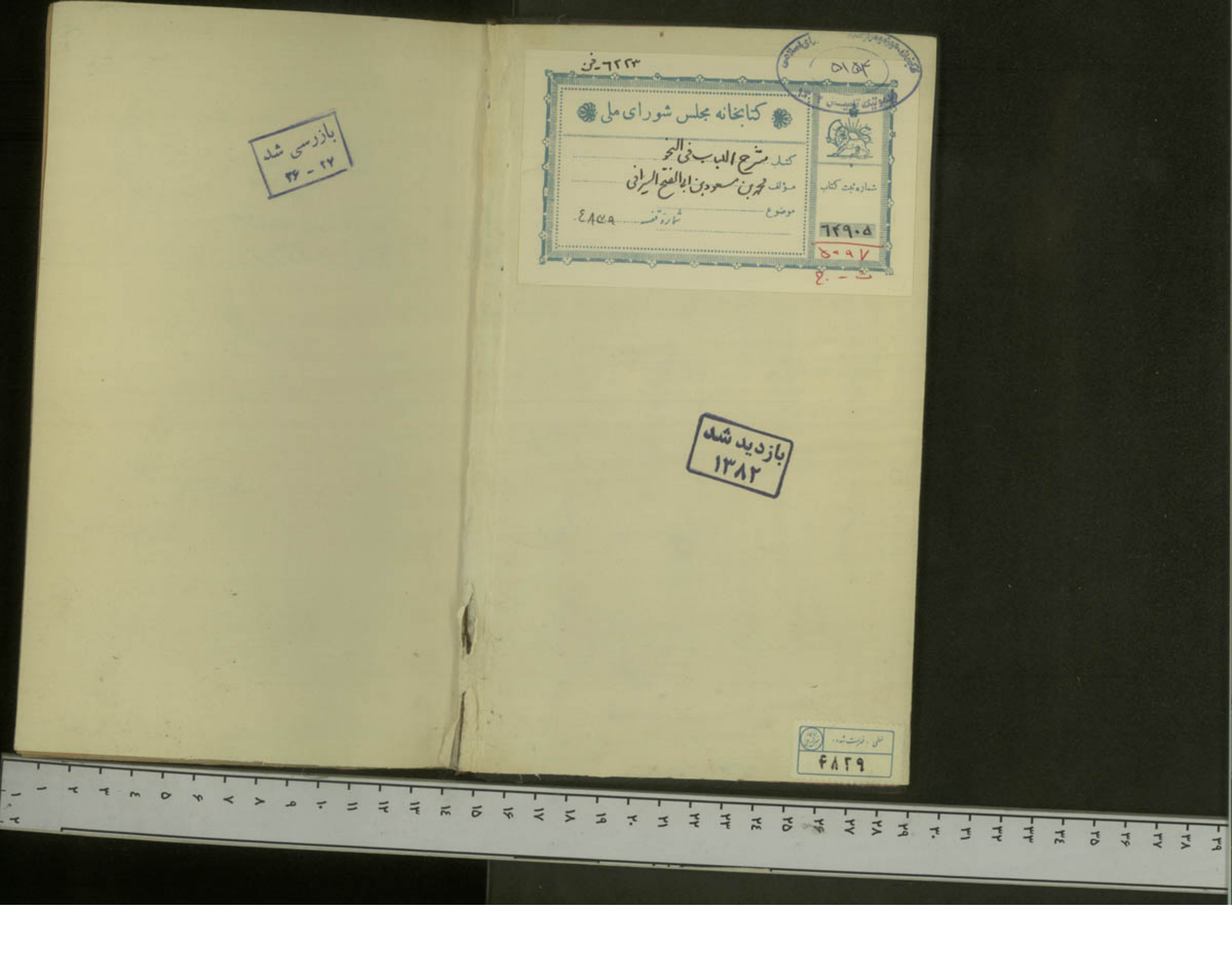
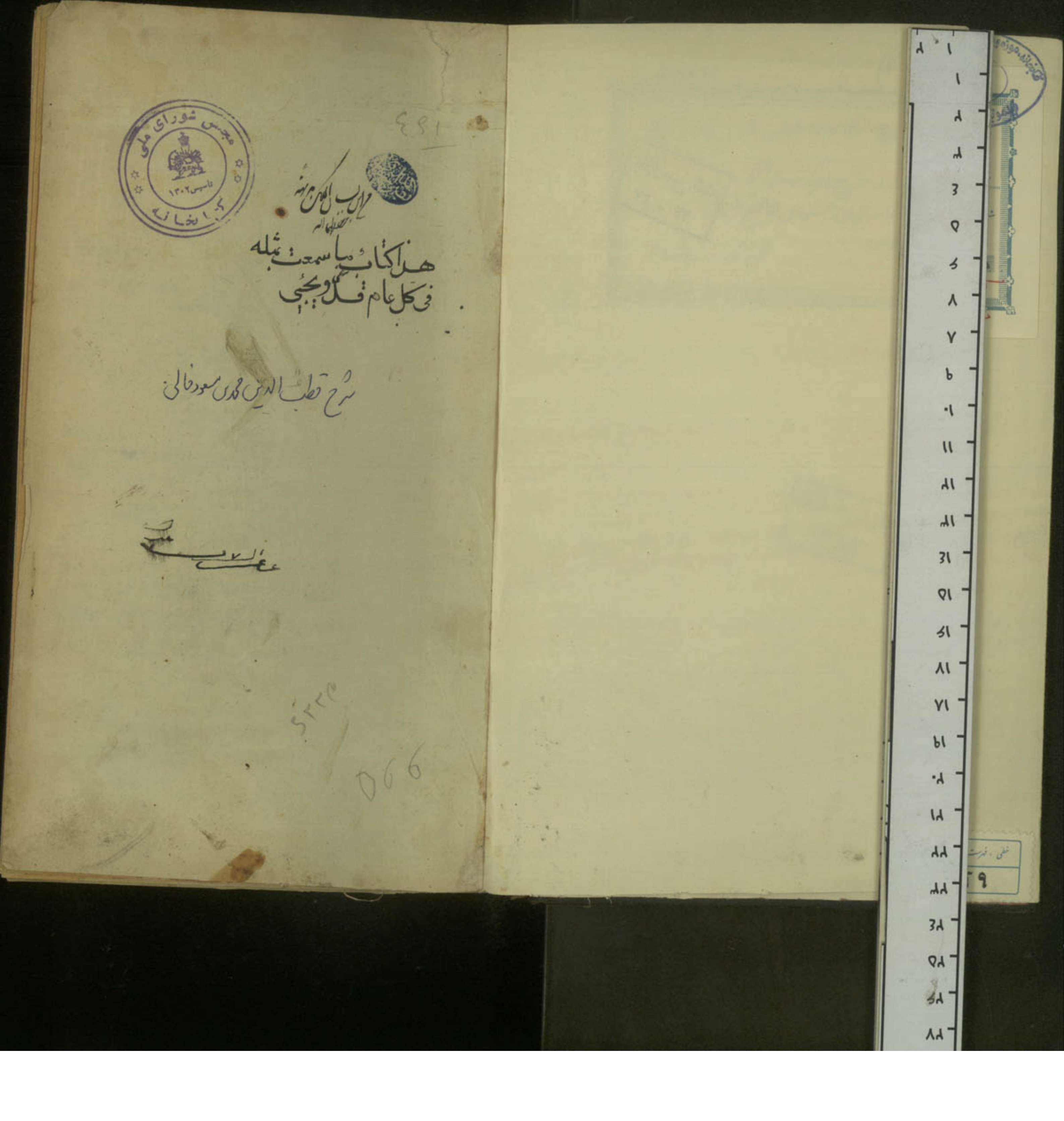
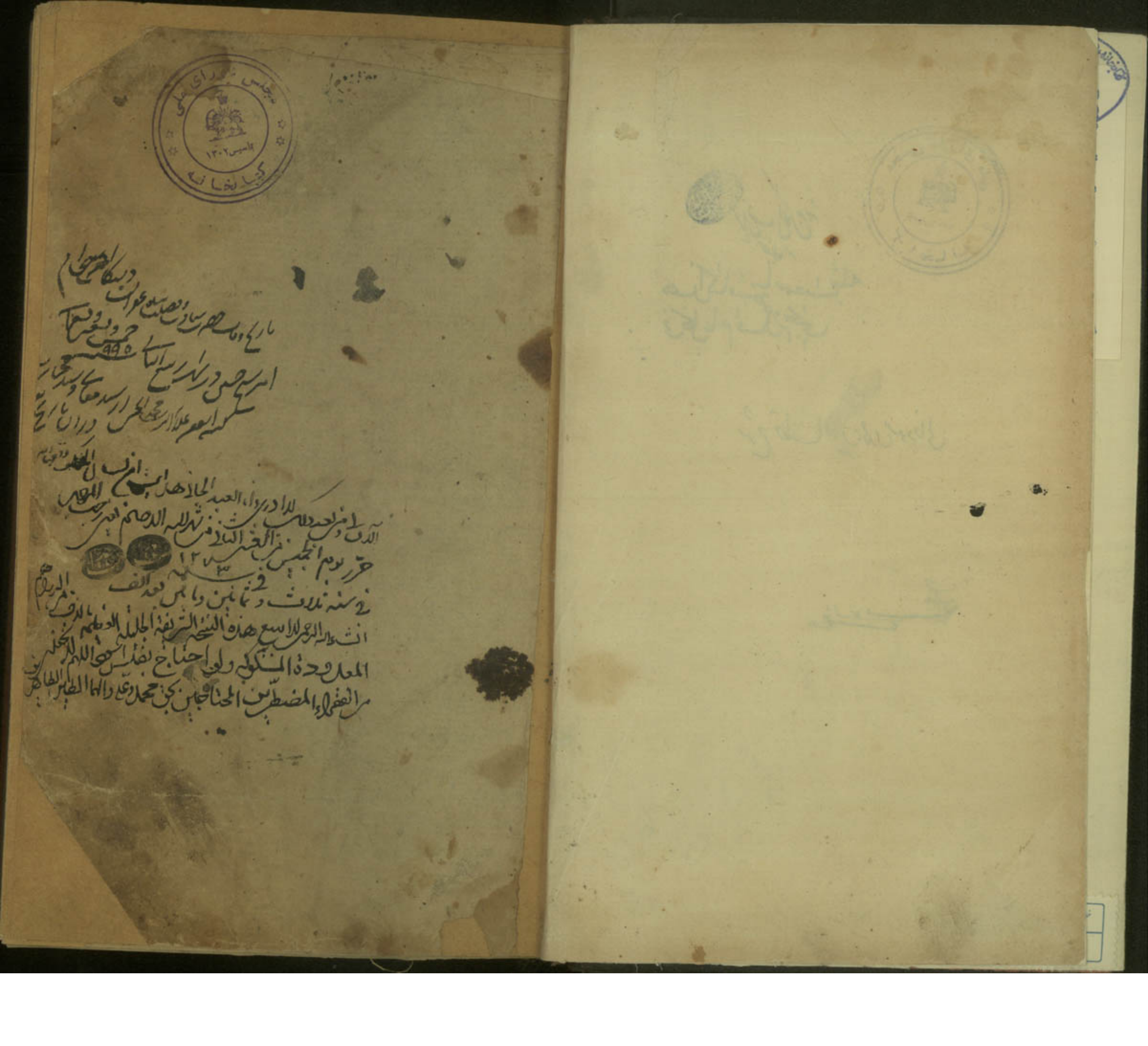




کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب شرح اللباب فی النحو
مؤلف محمد بن مسعود بن ابی الفتح السیرانی
موضوع
شماره ثبت کتاب
۶۲۹۰۵
بازرسی شد
۲۷ - ۳۶
بازدید شد
۱۳۸۲
۶۸۲۹



مجلس شورای ملی
کتابخانه
تاسیس ۱۳۰۲
هذا الکتاب مما سمعت مثله
فی کل عام قد یحیی
شرح قطب الدین محمد بن مسعود فالی



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا الى معرفة اعجاز القرآن ونصب لنا دلائل علىها وهو علم المعاني والبيان والهمنا ما هو ذريعة اليه من علم النحو الذي يقوم به اللسان ويطلع به على فهم لطائف نظم الفرقان وذلك تفضل منه واحسان ولطف من لدنه وامتنان ثم الصلوة والسلام على افصح نوع الانسان واشرف من اظهر الحق وابان واكمل من اهدر الباطل واهان واعلى من اخرج الخلق من ظلمة الكفر الى نور الايمان محمد المنصور بالحجة والبرهان المبشر به في الملل والاديان وعلى آله واصحابه الذين نصروا الدين بما هو غاية الامكان اما بعد فان كتاب اللباب في النحو للامام المحقق الاسفرايني اكرم الله تعالى مثواه وبكرامة الفوز ارضاه كتاب لا تخفى مقداره ولا يشق غباره مستجمع لفوائد شريفة ومحتو على زوائد لطيفة يدل على تحقيق مؤلفه ودقة نظر مصنفه اعترف الفضلاء باعتباره واغترفوا من تيار بحاره وكان في بعض الفاظه انعقاد يحتاج الى تحليل واطلاق يفتقر الى تعليل ومنذ زمان كنت املي على الطلبة فوائد عدوها معتبرة صحيحة دالة على امحاض حق النصيحة فالتمسوا ان اكتب شرحا على وفق ترتيبه واف ببيانه وحل تركيبه وكنت ارغب عنه نظرا الى حال بضاعتي المزجاة وكانوا يرغبون فيه بانه مثمرة للمفاز والنجاة فشرعت فيه بعد الاستخارة راجيا من الله الكريم الغفران آملا من الناظرين فيه اصلاح مواقع السهو والنسيان والامداد بدعاء ينفع يوم عرض الاعمال على الله سبحانه وتعالى هو المحقق للراغبين الامال والمتكفل باحسان خواتيم الاعمال فلنشرع في شرح ديباجة الكتاب بيمن توفيق الملك الوهاب قال الاستاد الامام الاجل الكبير الحبر العلم النحرير ملك فضلاء الانام تاج الملة والدين شرف الاسلام والمسلمين محمد بن محمد بن احمد بن السيف الاسفرايني المعروف بالفاضل تغمده الله برضوانه احمد الله على ما تناسقت من كعوب اياديه وتلاحقت بهوادي احسانه روادفه وتواليه تناسقت اي انتظمت ماخوذ من قولهم ثغر نسق

اذا كانت الاسنان مستوية وخرز نسق اي منتظم والنسق من الكلام ما جاء على نظام واحد والكعوب جمع كعب والكعب من القصب انبوبه ما بين العقدتين الهوادي جمع سادية وهي العنق وهوادي الوحش اوايلها والروادف جمع رادفة من ردفه بالكسر اي تبعه وروادف النخيل هي الرديف الفسيل التي تنبت في جذع النخل وليس لها في الارض عرق فالمراد بالهوادي الاوايل وبالروادف الاواخر والتوالي جمع التالي من تلاه اي تبعه وما في ما تناسقت اما موصولة او مصدرية فعلى الاول معناه احمد الله على النعم التي انتظمت ومن للبيان كانه قال انتظمت كعوب اياديه وانما لم يقل اياديها مع انه راجع الى النعم نظرا الى لفظ ما وان اجراه على النائب في تناسقت وتلاحقت عطف على بلاحقت تناسقت ايا و وعلى النعم التي تلاحقت وتذكير روادفه وتواليه نظرا الى لفظ ما المقدرة هكذا اذ التقدير وما تلاحقت وعلى الثاني وهو كونها مصدرية وانما يظهر اذا لم يكن لفظ من اذ يوجد في بعض النسخ على ما تناسقت كعوب اياديه اي على تناسق كعوب اياديه وح الضمير في اياديه راجع الى الله تعالى اي على تناسق كعوب ايادي الله تعالى وروادف احسان الله وتوالي احسانه فالضمير في روادفه وتواليه يرجع الى الاحسان وفي احسانه ضمير يرجع الى الله تعالى وفي اللفظ جزالة لان الهوادي هي الاوايل بذكر في مقابلة الروادف والتوالي وكان حقه ان يقال وتلاحقت هوادي احسانه روادفه وتواليه ليصح التقابل بين الهوادي والروادف لكن وقع الباء في قوله بهوادي وهو يمنع من كون هوادي فاعلا لتلاحقت وح يفوت التقابل بين الهوادي والروادف مع انه مقصود جدا اذ الهوادي انما يذكر في مقابلة الروادف كان تلاحقت الاوايل والاواخر ولو قال بدل تلاحقت لحقت لكان مستقيما اذ التقدير ح لحقت اواخر الاحسان باوايله فلا بد من تمحل لتصحيح الباء مع فوت التقابل المقصود المطلوب ووجهه ان تجعل الباء للسببية ويكون التقابل بين الروادف والتوالي اي تلاحقت روادف احسانه وتواليه بسبب احسان الله تعالى وتوفيقه وفيه قلق لفوات التقابل كما ذكرنا من فاعل تلاحقت واصلي على نبيه النبيه محمد واصل نبيه ونبيه النبيه الشريف المشتهر من نبه بالضم نباهة اذا شرف واشتهر والجمع بين نبيه والنبيه تجنيس خطي مليح محمد عطف بيان لنبيه فعلى هذا واصلي يكون معطوفا على نبيه لا على لفظ محمد والتقدير على

٣ وعلى اصل بيته اذ لو كان معطوفا على محمد وهو عطف بيان لكان اصل بيته ايضا
عطف بيان لنبيه وهو غير مستقيم فتعين ان يكون عطفا على نبيه وبعد فقد تقرر
في هذا الكتاب من لباب الاعراب ما ينضبط به شواردة ويرتبط فيه اوابد
الشوارد جمع شاردة من شرد اذا نفر والاوابد جمع آبدة وهي الوحش من تأبد
البعير اذا توحش ومن لباب بيان لما تقدم عليه لانه الاهم ويتسق بتبيان الكشف
نظائره وينخرط في سلك الضبط قدره ونواهده والتوام جمع توأم وهو مقابل
الفرد والتوام من الكل ت الثمانية التي جاءت على وزن فعال مجموعا ويوجد
في بعض النسخ بتبيان بياء ونون وفي بعضها بباء وياء بعده مصدر بان الشيء
بيانا وكلاهما مستقيم فان الوصف وسيلة للاتساق وسبب له فجاز ان يطلق
عليه اسم البيان مجازا لان البيان ايضا آلة لاخذ الشيء فالوصف ايضا كانه آلة
وسبب للاتساق واما على النسخة الاخرى فاضافة البيان الى الوصف بمعنى اللام
او بمعنى من اي بالبيان والكشف الحاصل من الوصف او للوصف ويطلع الطالب
المتعرف مراقب حقايقه من طلع الجبل بالكسر اذا علاه والباء للتعدية الى
المفعول الثاني وهو مراقب اي يطلعه مراقب قبة الحقايق اي يجعله
طالعا اياها ويضبع بالخابط المتعسف عن مداحضه وهذا الى التعسف
الاخذ على الطريق ومثله الاعتساف ويضبع من ضبعت الرجل اي مددت
اليه ضبعي وهو العضد فالباء اما زايدة او للملابسة وكان الاولى حذف
الباء اذ يقال ضبعت الرجل بلا باء وكان فيه تضمينا اي باخذ هذا الكتاب
الخابط ويتحيه ويجنبه عن مداحضه وهو بمعنى المزالق من دحضت رجلاه
اي زلقت حاويا لصنوف دقايقه واسراره صفة لمن اتقنه باجرار قصب
السبق في مضماره حالا من فاعل يضبع ويطلع كانت العادة من سابق
الفرسان ان تغرز قصبة في الميدان فمن اعاري فرسه واخذ تلك القصبة عد
سابقا فاستعمل مجازا فيمن سبق في فن من الفنون متحليا بحليه الايجاز
والاختصار متخليا عن وصمة الاملال والاكثار مبينا لجوامع القواعد
والاحكام مبنيا على مقدمة واربعة اقسام هذه ايضا احوال بعد
الاحوال البقية من الكتاب وسياتي بيان انحصار الكتاب في المقدمة
واربعة اقسام اما المقدمة فهي ان الكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد

٣ قيل اللفظ اولى من اللفظة لانه اخصر وادفع للايهام لان اللفظة ان اريد بها
معنى اللفظ فاللفظ اولى لانه اخصر وان اريد بها غيره فالوحدة المستفادة
من التاء اما ان يكون باعتبار اقل ما يطلق عليه فهو حرف واحد وهو
فاسد وان اريد باعتبار اخر من الاوزان التي يوجد فيها وحدة باعتبار
ما اما ملائيا او غيره وفيه ايهام فاللفظ اولى وقيل عليه اللفظ ايضا
فيه ايهام من وجهين احدهما انه للمصدر او للمفعول والثاني انه للمصدر اوجع
للفظة قلت اما الاول فمشترك الالزام لان اللفظة جاز ان يراد بها
المصدر كالضربة وان يراد بها المفعول فتفاوتا في الايهام بقي كونه
اخصر سالما عن المعارض وكان اولى واما الثاني وجوابه انه يجلي الكفي
في انه ليس جمعا بان الحد باعتبار الحقيقة لا باعتبار الافراد والحقيقة واحدة
فاللفظ اولى لارتفاع الفساد الناشي من وجود التاء على ما مر وذكر في التعليق
ان المفرد صفة للفظ دون المعنى بيانه ان الافراد في الحقيقة صفة للفظ والمعنى
بالعرض فجعله صفة للفظ اولى وذلك لان المفرد من اللفظ ما لا يدل جزؤه
على جزء معناه والمفرد من المعنى لا يراد به كون معناه بسيطا لا جزء له بل
يعني به كون اللفظ الدال عليه بحيث لا يدل جزؤه على جزء معناه اي يكون
اللفظ مفردا فافراد المعنى لا يستقل بدون افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار
افراد اللفظ يستقل بدون افراد المعنى فجعل المفرد صفة للفظ اولى
من جعله صفة للمعنى فان قلت ينتقض بالفعل المضارع فانه كلمة مع ان لفظه
ليس بمفرد اذ الزوايد في اوله تدل على الزمان المستقبل ولفظ الضاد والراء
والباء من يضرب مثلا يدل على الحدوث قلت لانم كل واحد منهما يدل
بالاستقلال على ما ذكرت فان لفظ ضرب مفتوح الفاء ساكن العين مصدر
مصدرا يدل على الحدوث موضوعا له اما الضاد والباء والراء في يضرب
مثلا في ضمن يضرب فلا نسلم انه موضوع للحدث بل الموضوع المجموع وهو
الزوايد مع الضاد والباء والراء موضوع للحدث والزمان المستقبل فلا يدل
جزء من اللفظ حينئذ على شيء من جزء المعنى فان قلت فلم اخر
مفردا عن المعنى ولم ذكره قلت اما تاخيره فلان الافراد نسبة بين اللفظ
الموضوع للمعنى اما ان يكون بحيث يدل جزؤه على جزء معناه وهو المركب

انه حال من اولا يدل وهو المفرد والنسبة بين الشيئين تكون متاخرة عنهما فلما اخره
ليكون الوضع مطابقا للطبع واما نكره لانه لو عرف لكان ظاهرا
في كونه وصفا للمعنى لقربه منه وقد بينا انه صفة للفظ فان قلت اذا نكره
يعود الى السوال ايضا اذ يظهر كونه حالا من المعنى لقربه منه قلت اذا
جعل حالا من اللفظ وهو الضمير المستكن في الموضوع لكان العامل في
الحال ظاهرا وهو الموضوع اي الذي وضع في حال الافراد واما اذا جعل
حالا من المعنى ففي تقدير العامل نوع خفاء لانه لا يصلح ان يكون الموضوع
عاملا في الحال والا لم يتحد العامل في الحال وذي الحال لان ذا الحال وهو
المعنى معمول اللام وهذا غاية تقديره وفيه نظر لان اللام من صلة الموضوع
فهو في المعنى معمول ايضا للموضوع نحو مررت بزيد راكبا فهو حال عن
المجرور والعامل فيه مررت فان قلت عبد الله علما مفرد اذ لا يدل جزءه
جزء من اللفظ على جزء من المعنى فلم اعرب علما لفظ منقول عن مركب
وهو عبد الله مضافا وعلم بالاستقراء ان كل لفظ منقول فاعرابه
باعراب المنقول عنه ومعناه باعتبار منقول اليه كما سياتي في ما احتيج
ربيدا وتقديره وجوه الاعراب فيه باعتبار ما قبل النقل فكذا ههنا.
وهو اسم ان دل على معنى في نفسه ولم يقترن باحد الازمنة الثلاثة كرجل
و فعل ان اقترن به كضرب والا اي وان لم يكن يدل على معنى في نفسه فهو حرف
كقد الضمير في نفسه راجع الى المعنى اي دل على معنى مستقل في نفسه كما
يقال الدار في نفسها حسنة اي الدار مستقلة بنفسها من غير نظر
الى شيء اخر ولا يرجع الى اللفظ اذ كون المعنى حاصلا في نفس اللفظ
عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى فيرجع حاصل الكلام ان دل على معنى
هو مدلول اللفظ وهو تكرار لا طائل تحته هذا اذا جعل في نفسه صفة
للمعنى اما اذا جعل متعلقا بدل فيلزم ان يكون في بمعنى الباء اي دل
بنفسه لا باعتبار ضميمة اخرى كالحرف فيصح ولكن جعل في بمعنى الباء محل نظر
اذ حروف الجر انما يقوم بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين و
البصريين لا يجوزونه على الاطلاق ولكل منها اي من الاسم والفعل و
والحرف حد وقد تبين اي في ضمن التقسيم السابق لدلالته على القدر المشترك
والمميز

والمميز وهو معنى الحد والمراد بالحد باعتبار الوضع والاصطلاح فلا يقدح
كون الفعل امرا عدميا وعلامات فالتي للاسم منها جواز الاسناد اليه ونحو
زعموا مطية الكذب واذا قيل لهم آمنوا متاول يعني جواز الاسناد اليه من خواص
الاسماء لان وضع الفعل ليكون مسندا فلا يصح باعتبار وضعه ان يكون
مسندا اليه وهو ظاهر فتوهم ورود سوال وجواب في نحو زعموا مطية
الكذب فانه مبتدا مع انه فعل وفي قوله تع واذا قيل لهم آمنوا فان آمنوا مسند اليه
لانه فاعل لقيل فاجاب عنه بان كل واحد منهما متاول وتاويله ان المراد لفظ
زعموا ولفظ آمنوا والاسناد الى اللفظ لا يختص بالاسم ونحو تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه محمول على حذف ان مثلها في الا ايهذا اللائمي احضر الوغى فيمن
رواه مرفوعا او على تنزيل الفعل منزلة المصدر مثله في قوله فقالوا ما تشاء فقلت
الهوا الى الاصباح آثر ذي اثير هذا ايراد اخر وهو ان تسمع فعل وقع مبتدا مخبرا
عنه بخير فاجاب عنه بجوابين احدهما انه يكون محمولا على حذف بعد ان كما في قوله
احضر الوغى فانه اي ان فيه محذوف بدلالة عطف وان اشهد اللذات عليه فلو
لم يقدر ان في احضر حتى يكون بتقدير المصدر لزم عطف المفرد على
الجملة وهو غير مستقيم والثاني ان ينزل الفعل منزلة المصدر اي
سماعك بالمعيدي خير من ان تراه كما ان الفعل منزل منزلة المصدر
في قوله فقلت الهوا في البيت الثاني وانما كان البيت متعينا لتنزيل الفعل
منزلة المصدر لان معنى قوله ما تشاء اي اي شيء تشاء فهو سوال عن مفرد لان
ما مفرد لانه مفعول تشاء مقدما فحقه ان يجاب بالمفرد والهوا جملة فنزل منزلة
المفرد فيكون مفردا مطابقا للمسؤول عنه في قوله ما تشاء فان قلت لو حمل على حذف ان كما
في فعل البيت الاول لكان ايضا بتقدير مفرد فلم لم يحمل عليه قلت لان قوله
ما تشاء سوال عن ما يشاء في الحال ظاهرا اي انا قلت ما تريد الان
فلو قدر ان الهوا لكان مستقبلا فكانه سأله عن ما تشاء وه في الحال فاجاب بما
تشاء في المستقبل لا في الحال فلا يتطابقان ظاهرا فلذلك جعله على المصدر بدون
حذف ان لان ان علم للاستقبال وقوله آثر ذي اثير اي اول كل شيء والمعنى فقلت اشاء
الهوا اول كل شيء وقوله فيمن رواه مرفوعا احتراز عن الرواية الاخرى وهو نصب احضر

في يكون ان مقدرا ومعه لا ملفوظا محذوفا والمقدر في حكم الملفوظ وتتمة الاول وان اشهد
اللذات هل انت مخلدي ومثل في الموضعين منتصب على انه صفة مصدر محذوف
اي مجيئا حملا مثل حملها في لذا او ينزل تنزيلا مثل تنزيله في المصراع الثاني ومنها اي
ومن علامات الاسم دخول حرف التعريف لان الفعل خبر فحقه ان يكون نكرة
فلا يقبل التعريف ونحو ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة
اليتقصع شاذ هذا ايراد اذ قد دخل اللام على يتقصع وهو فعل مضارع
فاجاب عنه بانه شاذ لا يقع الا في ضرورة الشعر واما المتأول وهو ما صرف اللفظ به
عن وجه الاشكال الى وجه قياسي فان يسمع اذا قدر معه ان فان وما بعده مصدر
لا الفعل فخرج عن الاشكال بخلاف اليتقصع فانه لا يخرج عن الاشكال
بوجه قوله اليتقصع اي الذي يتقصع وهو صفة للجحر اي الجحر الذي يتقصع فيه
اليربوع اي يدخل فيه والنافقاء احدى جحرة اليربوع واما خوا شر الهل فلجعله
اسما على انه مردود وهذا ايضا ايراد اذ اللام دخل على هل وهو حرف الاستفهام
قال الخليل قلت لابي الدقيش هل لك رغبة في ثريدة كان ودكها عيون الضياون
فقال اشد الهل والهيئون السنور الذكر فاجاب عنه بوجهين احدهما انه جعل اسما
ولذلك شدد لانه مثل لو حرفا ولو بالتشديد اسم والثاني انه مردود اي ليس
من كلام الفصحاء فلا يرد نقضا ومنها اي ومن علامات الاسماء دخول حرف
الجر لان الجر علم المضاف اليه والفعل لا يقع مضافا اليه وكذا الحرف ونحو قوله
والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه والليان
بالكسر الملاينة وبالفتح مصدر لان معنى اللين يقال هو في ليان من العيش
اي في خفض عيش اورد هذا على انه قد دخل حرف الجر على الفعل فاجاب عنه بانه
متأول وتأويله ان نام صفة لموصوف محذوف والتقدير بليل نام صاحبه فيه
فالحرف داخل في الحقيقة على الموصوف المقدر لا على الصفة وكذا قال نعم السير
على بئس العير على اختلاف فيه بعض اختلف في نعم وبئس فذهب البصريون
والكسائي على ان نعم وبئس فعلان فهذا يحتاج الى تأويل وباقي الكوفيين
ذهبوا الى انهما اسمان فلا اشكال وتأويله على انه مذكور على سبيل الحكاية
اي على عير مقول فيه بئس العير ومنها اي ومن علامات الاسماء التنوين
غير ما لحق آخر القوافي المطلقة بدلا عن حرف الاطلاق او المقيدة

وهو الغالي نحو زيد وصه واذ عد التنوين اربعة اقسام فاخرج منها الترنم فانه ليس
من خواص الاسماء لانه قد يدخل الفعل اما بان يلحق القافية المطلقة يعني ما في آخره
احد حروف المد واللين من الواو والالف والياء فيقع التنوين بدلا عن حرف الاطلاق
كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن واصله العتابا
واصابا واما بان تلحق القافية المقيدة يعني القافية التي ليس آخرها احد حروف
المد واللين بل آخرها حرف ساكن ويسمى الغالي لمجاوزته حد الوزن كقول رؤبة
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن بكسر القاف وفتحها واصله المخترق بسكون القاف
فالحق التنوين وهو نون ساكنة فالتقى ساكنان فحرك الاول اما كسرا على اصل
حركة التقاء الساكنين او فتحها للخفة بقي ثلاثة اقسام من التنوين وهي تنوين التمكن
اي الدال على امكنية الاسم وكونه منصرفا نحو زيد والثاني تنوين التنكير نحو صه
اي اسكت سكوتا ما والثالث تنوين عوض عن المضاف اليه نحو حينئذ اي
اذ كان كذا فعوض عن المضاف اليه بعد حذفه وهذه الثلاثة ظاهرة انها من خواص
الاسماء اما التمكن فلان معناه كون الاسم لا يشبه الفعل وهذا لا يكون في الفعل
واما الثاني فلان الفعل وضع على التنكير فلا يقبل تنكيرا آخر واما الثالث
فلان الاضافة من خواص الاسماء كما سيأتي وقد ذكر النحاة من جملة التنوين تنوين
المقابلة نحو مسلمات لانه مقابل نون الجمع في مسلمين ولم يذكره المصنف ولعله
جعله قسما من اقسام تنوين التمكن ايضا فان نحو مسلمات يدل التنوين فيه على
امكنية الاسم ايضا وان عرض له كونه مقابلا لنون الجمع فلا ينافي كونه للتمكن
فلذلك لم يجعله قسما آخر ولا يرد عليه قوله الام على لو ولو كنت عالما
باذناب لو لم تفتني اوائله لانه جعله اسما اورده على انه دخل التنوين على الحرف
وهو لو فاجاب عنه بان لو اذا شدد فقد جعل اسما كما ذكرنا في الهل وهو
نظيره كم شكنا ومشددا فان المشكي مبني غير متمكن واما اذا شدد فقد جعل
اسما متمكنا ومعنى البيت الام على تمني الاشياء واستعمال لو في الكلام اي اوايل لو
معنى التمني وهو يقارب قوله تعالى ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من الخير و
وما مسني السوء ومنها اي ومن علامات الاسم الاضافة نحو غلام زيد
اما ان يراد بالاضافة كونه مضافا فلا شك انه من خواص الاسماء لان الفعل
والحرف لا يضافان قطعا واما ان يراد كونه مضافا اليه فقد يورد عليه

٩ نحو يوم ينفع الصادقين فانه فعل وقع مضافا اليه ويجاب عنه بوجهين احدهما
انه بتقدير المصدر وثانيهما آخر ان المراد من الخواص ان الفعل لا يقع مضافا اليه لغير
الظروف وانما لم يقع الفعل مضافا اليه لان في الاضافة اما الى معرفة او نكرة والفعل
لا يقبل التعريف والتخصيص اذ وضعه على التنكير ومنها اى ومن علامات الاسم
حال
التثنية بالحاق اخره اى الحاق اخر الاسم الفا يعني في الرفع او ياء مفتوحا ما قبلها
يعني في حال النصب والجر ايذانا بان معه مثله علة للالحاق اى انما الحق للايذان ونونا
مكسورة عطف على الفا اى بالحاق اخره نونا مكسورة فرقا بينها وبين نون الجمع عوضا
من الحركة والتنوين كمسلمين في او مسلمين المراد انه قد يكون عوضا عنهما لا انه
يكون ابدا عوضا عن الحركة والتنوين اجتماعا فان قولك الرجلان النون فيه عوض
من الحركة في الواحد وهو الرجل ولم يكن فيه تنوين وقد يكون عوضا عن التنوين
نحو عصوان فان مفرده عصا فالتنوين بدون الحركة لفظا فهو عوض عن
التنوين فقط وقد يكون عوضا عن الامرين كمسلمان فان في مفرده وهو مسلم
حركة وتنوين والنون عوض منهما وكان حقه ان يذكر ان معه مثله من جنسه كما ذكره
اى حق المرتبة
في الجمع ولعله اكتفى بذكره في الجمع وكان عكسه اولى فالقران يستعمل لا ارادة حقيقتين
او طهرين لاحيض وطهر فان قيل وردا الابيضان للماء واللبن والحجران
للذهب والفضة وكل واحد منهما مثنى مع انه ليس معه مثله من جنسه اذ كل واحد
من المفردين حقيقته بحسب لغة لحقيقة الاخر قلنا هذا سهو اذ كل واحد من الامرين
داخلان تحت جنس مشتركان في اطلاق ذلك الجنس عليهما فالماء ضم الى اللبن
لا باعتبار اختلافهما بل الاختلاف باعتبار اشتراكهما في دخولهما تحت جنس
الابيض وكل واحد منهما يصدق عليه انه من جنس الآخر وان اختلف المسودان
كالرجلان لزيد وعمرو وانما لم يجز القراءة لحيض وطهر وجاز الابيضان للماء واللبن
لان الابيض لفظ متواطئ فهو للقدر المشترك بين الماء واللبن ولفظ القرء مشترك
اشتراكا لفظيا لا معنويا مجاز الابيضان لان كل واحد من معنييه من جنس الاخر
لاشتراكهما في معنى واحد وهو الابيض بخلاف الطهر والحيض اذ لم يشتركا في
معنى واحد لان القرء ليس للمعنى المشترك بينهما وان كان مقصورا ثلاثيا والفه عن واو
والفه عن واو قلبت واوا كعصوان والا اى وان لم يكن ثلاثيا والفه عن واو
بان لا يكون ثلاثيا كملهى ومرمى او يكون ثلاثيا والفه عن ياء كرحى قلبت ياء

اما غير الثلاثي فانما قلبت ياء طلبا للخفة واما الثلاثي الذي الفه عن ياء فظاهر ١٥
قلبه ياء رد الى اصله وقيل مذروان لقلة للزوم التثنية هذا جواب عن سؤال مقدر وهو
على قولكم والا قلبت ياء فان الف مذرى في غير ثلاثي وكان حقه ان يقلب ياء ويقال مذريان
فاجاب بقوله للزوم التثنية يعني مذرى مفردا غير مستعمل اصلا فالفه لم يقع مقصورا
اخرا وكلامنا في المقصور الذي وقع الفه اخرا فلم يرد السؤال وان كان ممدودا
وهمزته اصلية تثبت كقراءان وان كانت عن الف تانيث قلبت واوا كحمراوان والا
اى وان لم تكن اصلية ولا منقلبة عن الف تانيث بل منقلبا عن حرف اصلي ككساء ورداء
فالوجهان احدهما ان تبقى كساءان ورداءان لانها يشبه الاصلية لكونها غير
زائدة بل بدلا عن حرف اصلي وهو الواو والياء والثاني ان يرد الى اصلها لانها
تشبه الزائدة لكونها ليست همزة في الاصل بل واوا اوياء ككساوان وردايان
بدل عنهما
ولا يحذف لها اى للتثنية تاء التانيث الا في خصيان والبان اى حق التثنية ان لا يحذف
لها تاء التانيث لئلا يلتبس تثنية المذكر بتثنية المونث وقد شذ خصيان في تثنية خصية
والبان في تثنية الية ومنها اى ومن علامات الاسم الجمع اما بالحاق اخره واوا مضموما
ما قبلها اى في حال الرفع نحو مسلمون او ياء مكسورا ما قبلها في النصب والجر لفظا او تقديرا
تعميم للواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها اى قد يكون الواو مضموما ما
ما قبلها لفظا كمسلمون او تقديرا كمصطفون فان اصله مصطفيون وكانت الياء مفتوحا
ما قبلها فانقلبت الفا فالتقى ساكنان الالف والواو فسقطت الالف فيبقى مصطفون
فالواو مضموما ما قبلها تقديرا وكذا الياء قد يكون ما قبلها مكسورا لفظا كمسلمين
وقد يكون تقديرا كمصطفين فان اصله مصطفيين فانقلبت الياء الفا فسقطت الالف
لالتقاء الساكنين فبقي مصطفين فالياء مكسورة ما قبلها تقديرا ايذانا بان معه اكثر
منه من جنسه هذا علة للالحاق ونونا مفتوحة عطف على واوا اي بالحاق اخره
نونا مفتوحة عوضا عن التنوين وهما الحركة والتنوين كما سبق
في التثنية ويختص اى الجمع السالم المذكور بالمذكر ممن يعلم
علما مجردا عن تاء تانيث او صفة لا يكون افعل فعلاء او فعلان
فعلى او مستويا معه المونث فيه او بتاء تانيث مثل علامة اى
الجمع السالم لا يكون الا في المذكر من ذوي العلم وذلك على قسمين اما ان
يكون في العلم المجرد عن تاء التانيث كزيدين والثاني في الصفة كمسلمين و

١١ وانما اشترط التجريد عن تاء التانيث في الجمع الصحيح لئلا يقع تاء التانيث حشوا وانما قال مجردا عن تاء التانيث ولم يقل مجردا عن علامة التانيث لان نحو حبلى وحمراء اذا جعل علما لمذكر عاقل يجمع بالواو والنون لان الف التانيث بمنزلة الجزء من الكلمة بخلاف التاء فاشترط التجريد عن التاء دون الالف واحترز بالعلم عن اسم الجنس كرجل فانه لا يجمع بالواو والنون وانما جمع العلم دون اسم الجنس لان العلم حقه ان لا يجمع اصلا لانه تشخص يمنع من الجمعية وانما جمع بتقدير جعله وصفا وهو كونه مسمى بالزاء والياء والدال مثلا والصفة تجمع بالواو والنون بخلاف نحو رجل فانه لانه تخصص لم يمنع من جمعه ليحتاج الى جعله صفة والاصل في الجمع بالواو والنون الصفات كضاربون حملا على يضربون فلفظ يعلم اولى من لفظ يعقل ليشمل الصفات البارى سبحانه وتعالى وغيره لان لفظ العلم يستعمل في الاطلاق على الله سبحانه وتعالى دون لفظ العقل وشرط في الصفة ان لا يكون افعل فعلاء نحو احمر حمراء فانه لا يجمع بالواو والنون فلا يقال احمرون لان افعل التفضيل كافضل قد يجمع بالواو والنون فلم يجمع هذا بالواو والنون للتفرقة بينهما وكذا اشترط ان لا يكون فعلان فعلى نحو عطشان عطشى فانه لا يجمع بالواو والنون اذ قد يجمع بالواو والنون فعلان فعلانة كندمان ندمانة فيقال فيه ندمانون فلم يجمع هذا ايضا للتفرقة وكذا اشترط ان لا يستوي فيه المذكر والمونث كجريح وصبور لا يقال جريحون ولا صبورون لانه لما سوى بينهما في المفرد لم يفرقوا ايضا بينهما في الجمع ويشترط ايضا في الصفة ان لا يكون بتاء تانيث كعلامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه اما ان يحذف منه التاء او لا يحذف فان حذف التبس جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه كغلام وان لم يحذف وقع التاء حشوا فان قلت فلم جوز التثنية ان يقع التاء فيه حشوا كتمرتان وطلحتان وضاربتان ولم يجوز في الجمع قلت حق التاء ان يقع آخر الكلمة ولا يقع حشوا وانما جوز في التثنية لئلا يلتبس تثنية المونث بتثنية المذكر بخلاف الجمع فان الجمع المونث له صيغة اخرى مثل طلحات وتمرات وضاربات ولا التباس لتميز جمع المونث عن جمع المذكر بخلاف المثنى سوى ما جبر نقصه من ذي التاء محذوف العجز معتلا لامه كرة له مجموعا هذا الجمع هذا استثناء الضابط المذكور فانه قد وجد الجمع بالواو والنون عن

فلا يقال

٢

١٢ مع انه ليس بعلم مخصوص ولا صفة مخصوصة كما ذكر ثم ذكر ضابطا للمستثنيات فقال من ذي التاء احترازا عن نحو يد ودم فانه وان كان فيه نقصان لكن لم يجبر نقصه بالواو والنون لانه ليس بذي التاء وقال محذوف العجز احترازا عن نحو عدة وزنة فانه وان وجد فيه نقصان وهو ذو التاء لكنه غير محذوف العجز بل محذوف الاول لان الاصل وعدة ووزنة فلا يجبر ايضا وقال معتلا احترازا عن شاة وشفة فانه ذو التاء ومحذوف العجز لكنه ليس بمعتل لان اصله شوهة وشفهة فالمحذوف منهما الهاء وهو حرف صحيح وقال مما لا مذكر له احترازا عن نحو ثبة فانه ذو التاء ومحذوف العجز وهو معتل لان اصله ثبوة لكن له مذكر وهو ثب فلم يجبر نقص ذي التاء فيه بالواو والنون وقال مجموعا هذا الجمع يحتمل احتمالين احدهما ان يكون صفة لمذكر حتى يكون النفي منسحبا على القيدين التذكير والجمع اي انما يجبر النقص اذا انتفى الامران فيخرج منه لان له مذكرا مجموعا هذا الجمع كهنون فلم ينتف المركب فلا يجبر ويندرج ظبة فانه لا مذكر له اصلا فيصدق عليه انه لا مذكر له مجموعا هذا الجمع فيجبر بالواو والنون كما جاء في شعر تعاور ايمانهم بينهم كووس المنايا بحد الظبينا والثاني ان يكون آخر ضبط المستثنيات قوله لا مذكر له وقوله مجموعا هذا الجمع يكون حالا من قوله جبر اي سوى ما جبر نقصه حال كونه مجموعا هذا الجمع اي جبر نقصه بالجمع بالواو والنون ولو ذكره بلفظ الباء وقال جبر نقصه بكونه مجموعا هذا الجمع لكان اظهر الى هذا المعنى وح فيخرج منه لان له مذكرا ويدخل ظبة لانه لا مذكر له مطلقا ولم يكن جمع سنة فانه غير في الجمع فتح السين الى كسره او غير مغير كثبون جمع ثبة وهي الجماعة او وسط الحوض الذي يثوب اليه الماء وقد جاء قلون على الوجهين بعض مغيرا بكسر القاف وغير مغير بضمها ويوهم هذا اللفظ ان قلون يجوز فيه الوجهان دون ثبون لكن قال في الصحاح الثبة الجماعة والجمع ثبون وثبون واثابي ونقل شارح الجزولي الكرفي ثبون ايضا الا ان يقال المستفيض في ثبون الضم وفي قلون الوجهان المستفيضان من غير ترجيح وقد شذ نحو حرون واوزون وارضون ووجه شذوذه انه لم يوجد فيه القيود المذكورة في الصور مستثنيات من كونه ذي التاء محذوف العجز معتلا لا مذكر له بل انما جوز لتوهم ان المضاعف في حرون واوزون وهذا ليس بشيء لان المضاعف حرفان تقديرا ونحو بلغت منا البلغين فشاذ البلغين الدواهي

وقل

بالجمع

يوم الجمل

١٣ ومنه الحديث ان عايشة رضي الله عنها قالت لعلي كرم الله وجهه حين احزن بلغت
منا البلغين قال صاحب الفايق هذا كقولهم البرحين والتحقيق فيهما ان يقال
كانها خطب يبلغ اي بليغ امر برح اي مبرح كقولهم جيم اي متفرق وصلا ماسل
ودينا قيما ثم جمعا جمع السلامة ايذانا بان الخطوب في شدة نكايتها بمنزلة العقلاء
الذين لهم قصد وتعمد وفي اعراب نحو هذا وجهان احدهما ان يجري الاعراب
على النون ويقر ما قبلها يا والثاني ان يفتح النون ابدا ويعرب ما قبلها
فيقال هذه البلغون ولقيت البلغين واعوذ بالله من البلغين قالت ذلك
حين جهد بها الحرب وهذا هو المراد من قوله متناول اي متأول بانه منزل منزلة
العقلاء، وقد يجعل النون معتقب الاعراب ويلزم الياء نحو وقد جاوزت حد
الاربعين ونحو دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا
يعني وقد جاء مع الياء الاعراب على النون نحو حد الاربعين بكسر النون ولم يجئ
هذا مع الواو لانه لما جعل النون معتقب الاعراب تعين ان يكون فيه دال على الجمعية
وهو اما الواو والياء فاختير الياء لانه اخف من الواو واول البيت ولا اول وما
ذا يدري الشعراء مني من اداه اذا ... ونون اربعين مكسورة لان القوافي
من باقي القصيدة مجرورة وهو اخو خمسين مجتمع اشدي ونجذني مداورة
الشيون وفي سنين ايضا جعل النون معتقب الاعراب والولاء لقيل
فان سنينه لان النون ولا اضافة لا يجتمعان او الف وتاء عطف على قوله
فما او الجمع واو مضموما اي بلحاق آخره الف وتاء، وهو اي هذا الجمع
للمونث اسما كهندات او صفة كمسلمات الا ان يكون فعلاء افعل كحمراء
احمر فانه لا يجمع بالالف والتاء فلا يقال حمراوات لان مذكره وهو احمر لا
لا يجمع بالواو والنون فلو يجمع المونث بالجمع التصحيح لجعل المونث مزية
على المذكر او فعلى فعلان كسكرى سكران فانه لم يجمع بالالف والتاء لان
مذكره وهو فعلان لم يجمع جمع التصحيح فلو جمع مونثه بالالف والتاء لكان
للمونث مزية على المذكر ايضا او مستويا معه المذكر اي لا يجمع ايضا بالالف
والتاء ما يستوي فيه المذكر والمونث نحو جريح لا يقال فيه جريحات رعاية
للتسوية بينهما في حال الافراد اي كما سوي في المذكر والمونث في الافراد
سوي بينهما في الجمع فلم يجمعا جمع التصحيح او لا مذكر لها وقد تجردت

عن العلامة

١٤ عن العلامة كحايض عطف على مستويا اي لا يجمع بالالف والتاء ما لا مذكر له
ان تجردت عن العلامة احتراز عنها لم تتجرد كحايضة فانها لمن حدث حيضها
وذلك يجمع بالالف والتاء لئلا يلتبس جمع المتجرد وللمذكر عطف على فعلاء
للمونث اي الجمع بالالف والتاء يكون للمونث ويكون للمذكر الذي
ليس لم يكسر اي الذي لم يجمع التكسير نحو سجلات والسجل العظيم الخلق
فانه ليس له جمع تكسير فجمع بالالف والتاء، ونحو بوانات مع بوان شاذ
هذا ايراد فان البوان تلفظ بكسر الباء عمود من اعمدة البيت وله جمع تكسير
فكان حقه ان لا يجمع بالالف والتاء للضابط المذكور فاجاب بانه شاذ وكـ
ويحذف تاء التانيث تحرزا عن الجمع بين العلامتين لو قيل مسلمتات مثلا فحذف
تاء التانيث واكتفى بالالف والتاء لانها تدل على الجمعية وعلى التانيث واستغني
بها عن تاء التانيث والهمزة المنقلبة عن الف التانيث تبدل واوا لذلك اي
للتحرز عن الجمع بين علامتي التانيث فلو لم تبدل واوا وقيل صحراءات لاجتمع
علامتا التانيث الهمزة والتاء والالف المقصورة للتانيث تبدل ياء كيف
كانت اي اسما او صفة او مصدرا كرجعى وذكرى مصدرين وحبلى اسما لنبت وحبلى
صفة وعين فعلة وفعلة وفعلة صحيحة تفتح او تحرك بحركة الفاء اذا كانت
اسما ويجوز التسكين في عين مفتوحة الفاء يعني ان نحو فعلة مضموم الفاء او
مفتوحها او مكسورها اذا كانت العين صحيحة ساكنة فاما ان يكون في الاسم او
في غيره فان كانت في الاسم ففي جمعه يجوز فتح العين كثمرات بفتح الميم جمع ثمرة
وغرفات وكسرات بفتح الراء والسين ويجوز تحريك العين ايضا بحركة الفاء
فيجوز في غرفة غرفات بضم الراء وفي كسرة كسرات بكسر السين اتباعا لحركة
الفاء هذا اذا كانت الفاء مضمومة او مكسورة فاما اذا كانت مفتوحة الفاء
نحو تمرات فلا يكون فتحة عينها للتخفيف كما في كسرات وغرفات وجاز
ان يكون لاتباع الفاء وجاز تسكين العين في غير مفتوحة الفاء فلا يجوز
تسكين العين فيه لوجود الخفة بفتحة العين والفاء وشذ قول لهم في كتف وعضد
كتف وعضد بالتسكين لما ذكرنا والا اي وان لم تكن اسما صحيحة العين بل اما
ان يكون صفة او اسما غير صحيحة العين فهي مبقاة على السكون اما حكمه
ان يبقي العين على سكونها اما في الصفة فلانها اثقل من الاسم لدلالتها

على الثلاث مع الحذف فسكنت لثقلها بخلاف الاسم فانه خفيف يقبل الحركة واما
في المعتل فلثقل الحركة على حرف العلة واستلزام انقلاب الياء او الواو
الثاني بيضات وجوزات وهذا خلاف الاصل ونحو اخو بيضات رائح متاوب لما
وقع في لغة هذيل واخره رفيق بسح المنكبين سبوح اورده على انه معتل العين و
عنهي وكان حقها ان يكون ساكنة فاجاب بانه لم يجي الا في لغة هذيل دون غيرهم اي هذا
نادر لا يعتد به يصف ذكرا من النعامة اي سولها احو بيضات برجع ويسع الى
بيضاته والمحذوف العجز فذيرد وقد لا يرد اي الاسم الذي حذف عجزه كثيرة وسنة
ونحوهما جاء في بعض الصور مردود العجز كسنوات وجاء في بعضها غير مردود العجز
كثبات فقوله قد يرد فاعله يرجع الى لفظ العجز اي ما حذف عجزه وقد يرد العجز منه وقد
لا يرد وهذا اي الجمع بالواو والنون والالف والتاء يسميان جمعي التصحيح واما
بتغيير صيغته عطف على فقوله واما بالحاق اخره عطفا لجمع التكسير على جمع التصحيح
لفظا او تقديرا كرجال وفلك تقسيم لانواع التغيير اي التغيير قد يكون لفظيا
كرجال وقد يكون تقديريا كفلك فان ضمة المفرد كضمة برد وضمة الجمع كضمة اسد
وانما قال بتغيير ليشمل انواع التغيير لان التغيير قد يكون بزيادة حركة كسقف و
سقف وقد يكون بزيادة حرف كرجل ورجال وقد يكون بنقصان حركة كاسد
واسد وقد يكون بنقصان حرف كقذال وقذل وقد يكون بزيادة حرف وحركة
ككلب واكلب وقد يكون بنقصانهما كراكب وركب وقد يكون بزيادة حرف
مع نقصان حركة كضفدع وضفادع وغير ذلك من انواع التغيير فلفظ التغيير
يشمل هذه الصور ونحوها ويسمى جمع التكسير اي هذا النوع الذي غير صيغته
وهو اي جمع التكسير اما ان لا يختلف اي لا يكون لجمع الا مثال واحد كمثال فعالك
للرباعي كجعافر والملحق به كجداول وما زيد فيه من الثلاثي حرف غير مدة عطف
على الملحق اي لما زيد فيه كمعاقش وتناضب فان اصلهما ثلاثي زيد عليه حرف فيكون
على وزن جداول وان لم يكن ملحقا وانما قال غير مدة احترازا عن فاعل فانه ثلاثي
زيد عليه حرف ولكن الزايد مدة فاخرج عنه لان فاعلا اسما يختلف جمعه كفواعل
وفعلان وفعلان نحو كواهل وحجران وجنان وصفة الى تسعة كفعل وفعال وفعلة
كشهد وجهال وفسقة ونحوها مما هو مذكور في المفصل المفصل الا فعيلا و
افعل فعلاء استثنا هما من الضابط لان كل واحد منهما ثلاثي زيد فيه حرف وذلك

الحرف غير مدة لان المراد بالمدة ما الحق المد بالفعل اي يكون ممدودا بالفعل
كضارب وضراب وضروب لا ما من شانه ان يمد فاخرجه من الضابط اما
فعيل فانه يختلف جمعه فيجمع على افعال وفعال وافعلاء كاموات وجياد
وانبياء واما افعل فعلاء كاحمر حمراء فانه يختلف جمعه الى فعل وفعلان
كحمر وحمران واحترز بقوله افعل فعلاء عن افعل فعلى للتفضيل
فانه لا يختلف جمع تكسيره بل يقال فيه افاعل كافاضل واحترز ايضا عن
افعل ايضا اسما فانه ايضا لا يختلف جمعه بل لا يجمع الا على افاعل كاجادل
فنبه بقوله افعل فعلاء على ان المراد افعل صفة مونثه فعلاء فبالصفة
خرج افعل الاسم وبفعلاء خرج افعل الذي مونثه فعلى وللخماسي
عطف على ما زيد فيه اي لا يختلف جمع التكسير ايضا بل جمع تكسيره فعا
لل لكن انما يجمع هذا الجمع بعد حذف خامسه على استكراه كجحامر
جمع جحمرش ومن العجوز فانه انما يجمع على فعالل بعد ما حذف خامسه
وهذا الجمع مستكره لانه يؤدي الى حذف حرف الاصلي من الكلمة
كما في التصغير فانه انما يصغر الخماسي بعد حذف خامسه ايضا بان
يقال جحيمر او جحيرش على الوجهين المذكورين في التصغير كما يأتي
وفعالل للزاب وكتال فعالل للزاب جمع تكسيره ايضا لا يختلف ثم بين
ان هذا الجمع لاي شي يكون فقال للمنسوب منه اي من الرباعي كاشاعثة
ومهالبة في المنسوب الى الاشعث والمهلب وللاعجمي ايضا من الرباعي
كجوارب جمع جورب وفعاليل اي وكتال فعاليل فانه ايضا لا يختلف
وبين انه لاي شي يكون فقال لما لحق من ذلك اي هذا الجمع للرباعي
الذي يلحقه مدة قبل اخره كسراديح جمع سرداح وقراطيس جمع قرطاس
ثم استثنى من الرباعي الذي لحق مدة قبل اخره وزنين فقال الا
فعلان وفعلان صفة اما فعلان بكسر الفاء وسكون العين فيكون
في الاسماء كسرحان فانه يختلف جمعه فيجمع على سراحين وجاء فيه سراح
واما فعلان بفتح الفاء وسكون العين فانه يختلف جمعه ايضا ان كان
صفة كغضبان فانه يجمع على غضاب وسكران فانه يجمع على سكارى
فقد اختلف جمع فعلان في الصفة الى فعال وفعالى واحترز بقوله

عنهي

كما في التصغير

مطلقًا

17 صغر نحو فعلان بالفتح اسما وفعلان بالضم فانه لا يختلف جمعهما بل يجمعان
على فعالين كشياطين جمع شيطان وسلاطين جمع سلطان ولما توهم
ان الامثلة المذكورة من نحو فعالل وفعاليل وفعلان وفعلان يحمل ظاهرا
على ما يكون لها موازنة صحيحا حتى لا يندرج مساجد وتناضب تحت فعالل بل وزنهما
مفاعل وتفاعل لا فعالل نبه على ان المراد مجرد العدد لا الفاء والعين واللام
وحدها الصحيح فقط بل المراد الوزن بالحركات والسكنات لان مساجد
يوازن فعالل حركة وسكونا كما في الوزن المعتبر في العروض لا الوزن
المعتبر عند اهل التصريف فقال ولا نعني بالفاء والعين واللام ههنا
اي في بحث جمع التكسير الا مجرد العدد لا الاعتبار الاصل والزائد ثم كان
كما في امثلة التصغير فانه لا نعني بالفاء والعين واللام هناك ايضا الا مجرد العدد
فاذا قلنا فعيلل على يصغر على فعيلل اردنا ما يوازنه في الحركات والسكنات حتى ان
جعفرا يقال فيه انه يصغر على فعيلل كجعيفر ومدحرج وتنضب يصغران ايضا
على فعيلل كمديحيج وتنيضب وكذا فعالل فواعل هذا ايضا عطف على قوله كفعال
فعالل وفعاليل ثم بين ان فواعل يكون جمعا لاي شيء فقال لفاعلة وفاعلاء
اسمين ففاعلة اسما يجمع على فواعل نحو كواثب وفاعلاء يجمع على فواعل ايضا كنوافق
جمع نافقاء واحترز بقوله اسمين عن فاعلة صفة فانه يختلف جمعها الى فواعل وفعل
كضوارب ونوم وقوله اسمين يقتضي ان يكون فاعلاء ايضا على قسمين اسما وصفة
حتى تحترز بالاسم عن الصفة لكن فاعلاء صفة مما لم يعثر عليه في الاستعمال او مختلف
عطف على قوله اما ان لا يختلف ثم ذكر ان مختلف الجمع قد يختلف الى مثالين كفعائل
وفعل جمع فعيلة نحو صحائف وصحف ثم لما وجد مختلف الجمع الى الزائد على المثالين
قال وقد يصل الى احد عشر وهو فيما كانت زيادته ثالثة مدة فلاسمائه في الجمع احد
عشر مثالا افعلة فعل فعلان فعلان فعائل فعلة افعال فعال فعول
افعلاء افعل نحو ازمنة واحمرة واغربة وارغفة واعمدة وقذل وحمر وقرد
وكتب وزبر وصيران جمع صوار وهو القطيع من بقر الوحش وغربان و
وظلمان وقعدان وافايل جمع افيل وهو صغار الغنم وذنايب جمع ذنوب
وهو النصيب وشمايل جمع شمال وهو الخليقة وزقان جمع زقاق وغلمة وصبية
واعان واقلاء جمع فلو وهو المهر وفصال جمع فصيل وعنوق جمع عناق و

وهو

18 وهو الانثى من اولاد المعز والنصباء والسن ثم لما كان غرضه التنبيه على اصل
اختلاف الجمع لم يعددها واحدا واحدا بل احالها على كتب اللغة وقال وقد
تعدد دها الى لغة ومن حكمه اي ومن حكم جمع التكسير ان المعتل العين سواء
واويا او يائيا لا يجمع على افعل لاستثقالهم تحريك حرف العلة وحاله ان يتحرك
او لا يتقل فان اعل اختل بناء افعل وان لم يعل حصل الثقل ومع هذا فقد
جاء شاذا كلمات كما قال الا نحو اثوب وانوب واعين وانيب ولا الواوي
منه على فعول اي ومن حكمه ايضا ان الواوي من المعتل العين لا يجمع على فعول
واليائي على فعال اي ومن حكمه ان لا يجمع اليائي من المعتل العين
ايضا على فعال والواوي منه يجمع على فعال نحو قال في حوض حياض
وبيات في بيت بيات وقد شذ فووج وسووق اي جمع الواوي من المعتل
العين على فعول على الشذوذ وان يكسر اي ومن حكمه ايضا ان يكسر ما
ما قبل الآخر من المعتل اللام في افعل حتى كان ادل جمع دلو وكان اصله ادلو فوقع
الواو طرفا فاستثقلت فقلبت ياء وكسر ما قبل الياء ثم اعل اعلال قاض وفي
فعول كثيرا مطردا اي كسر ما قبل الآخر من المعتل اللام كثيرا مطردا في
فعول كعصي فان اصله عصو وعلى فعول فانقلبت الواو ياء وادغم الياء
في الياء وكسر ما قبل الياء فقيل عصي وقد جاء نحو ونحو اي جمع فتى ونحو من
غير قلب والفتح فيهما اي في المثالين الفتى بمعنى الشاب وقد جاء جمعه على
فتي على الشذوذ وقد جاء ايضا نحي كعصي على القلب وهو الاكثر وكذا نحو جمع
نحو وهو الطريق جاء على الشذوذ والاكثر قلبها ياء كقوله ثدي وعصي
وقسي جمع قوس تقديرا هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال قسي جمع
قوس وهذا في المعتل اللام الذي يجمع على فعول ويكسر ما قبل اخره بعد
قلب الواو ياء وقوس اخره صحيح وهو ليس من الباب المذكور فكيف يكون
معتل اللام تقديرا وان المحذوف يرد فيه اي ومن حكمه ايضا ان يرد ما حذف منه
نحو شفاه واشتاه وشفاه جمع شفة محذوف اللام اذ اصله شفهة فيرد
المحذوف وهو الهاء في الجمع ليمكن بناء فعال نحو شفاه وكذا اشتاه جمع ست
محذوف اللام اذ اصله سته فلما جمع على افعال رد المحذوف ليمكن بناء افعال
وكذا يد حتى جمع يد محذوف اللام اذ اصله يدي على فعل ساكنة العين فلما جمع

19

على مفعول رد الياء فتقول يدي كعصي وجمعا التصحيح وافعال وافعل وافعلة

وفعلة من التكسير اي من جموع التكسير للقلة وهي العشرة فما دونها وما عداها

للكثرة هذا تقسيم للجمع الي جمع القلة والكثرة فبين مواقع جمع القلة اولا ليتبين ان ما عداها جمع كثرة فقوله جمعا التصحيح اي بالواو والياء والنون او الالف والتاء مبتدأ وكذا ما عطف عليه وخبره قوله للقلة اي للعدد

القليل اصطلاحا وهي العشرة فما دونها اي جمع القلة هو جمع التصحيح

وهذه الاوزان الاربعة من جمع التكسير وفسر القلة بانها العشرة فما دونها ولما بين جمع القلة قال وما عداها جمع كثرة وهو ما فوقها

اي ومن علامات الاسماء التصغير وانما كان التصغير من خواص الاسماء وعلاماتها لان التصغير في المعنى وصف فان قولك رجيل معناه رجل صغير

والصفة من خواص الاسماء ولابنيتها وزن امثلته اي امثلة التصغير فعيل

وفعيعل وفعيعيل لان التصغير انما يكون في الثلاثي والرباعي والخماسي

ايضا برده الى الرباعي على ما سياتي فالمصغر ان كان ثلاثيا فتصغيره على فعيل او رباعيا بلا مدة فتصغيره على فعيعل والمراد بالاوزان الثلاثة مجرد

العدد ايضا كما ذكرنا في الجمع فمدحرج يقال فيه يصغر على فعيعل كمديرج

وان كان باعتبار الاصل والزيادة وزنه مفيعلا ثم استثنى عن الاوزان الثلاثة

وقال الا المحقر افعال وما فيه الف تانيث فانها ليست على وزن فعيل

وفعيعل وفعيعيل ثم استثنى عما فيه الف تانيث فقال الا ان يكون مقصورة خامسة كجحجبى فما عدا الحولايا فانها اي فان الالف المقصورة تحذف

فيقال في تصغير جحجبى جحيجب وفي تصغير حولايا حويلي الحلاق الناس

والالف ليرجع الى الرباعي وهو حولي كحبلى ثم يصغر فيقال حويلي حويلي

على فعيعل ثم يعل اعلال قاض فيرجع الى حويل وانما حذفت المقصورة دون الممدودة لان المقصورة تنزلت من الكلمة منزلة الجزء كاللام من سفرجل

بخلاف الممدودة فانها لما زادت على حرف شبهت بالكلمة الاخرى فقيل خنيفساء كما يقال بعيلبك او الف ونون مضارعتان اي الا المحقر ما فيه الف ونون

مضارعتان ثم ذكر امثلة المستثنيات على الترتيب نحو اجيمال المحقر افعال

وحبيلي وحميراء المحقر ما فيه الف تانيث مقصورة وممدودة وسكيران المحقر

او موصلة وتصغيرهن على فعيليل صح

20

ما فيه الف ونون مضارعتان ثم ذكر علة ورود المستثنيات خارجة عن الاوزان

الثلاثة فقال محافظة على الالفات اي الف افعال والف التانيث والالف

والنون المضارعتان اما الف افعال فكما قال لو ورد على اصل وزن

التصغير فقيل اجيميل لم يعلم انها مصغر مفرد او جمع فاحتمل ان يكون مصغر اجمال

او محقر اجمل جمع وهو اجمال جمع جمل واما الف التانيث فالمحافظة على

الصيغة الموضوعة للتانيث ولو قلبت ياء كما هو مقتضى التصغير فات

الصيغة الدالة على التانيث لانقلابها ياء واما الالف والنون فالمحافظة على

الفهما تحقيقا لمضارعتها لالف التانيث ولو قلبت ياء كما هو مقتضى التصغير فات

المضارعة المطلوبة فيها ومحقر المبهم عطف على محقر افعال اي الا المحقر المبهم

فانه ليس على فعيل وفعيعل وفعيعيل فانه اولا ترك غير مضموم الاول لانه ليس

على الاوزان المذكورة لان اوايلها مضمومة وهذه ليست مضمومة الاول بل جاء

مفتوحة الاول وملحقا باخره الف نحو ذيا وتيا واللذيا واللتيا اما ذا فزادوا

فيه ياء للتصغير قبل الالف وكانت ياء التصغير ساكنة فانقلبت الالف ياء و

وزادوا الفا في اخرها وفتحوا ما قبل الالف وادغمت ياء التصغير في الياء المنقلبة

عن الالف فصار ذيا وكذا تيا واما اللذيا واللتيا فزادوا قبل الاخر ياء فاجتمعت

مع ياء الذي واللتي فادغموا ياء التصغير فيها ايضا في اخره الفا فتح ما قبل الالف

لكن كان قياسه ان يقال اللذيا واللتيا بكسر الذال والتاء وفتحوهما ليكون على

نحو ذلو ثاني فتح ما قبل ياء التصغير ليكون الباقي ما قبل ياء التصغير محقرا ثم رجع

الى الامثلة الثلاثة للتصغير فبين ان كل واحد تصغير لماذا فقال ففعيل لما هو

على ثلاثة احرف كيف كانت اي كيف كانت الاحرف الثلاثة مضمومة الاول او مفتوحها

او مكسورها مع الاحوال الاربعة للعين من الضم والفتح والكسر والسكون فتصغير

جميعها على فعيل ويجوز ان يراد ايضا من قوله كيف كانت احوال الاحرف من كونها

اصلية او زايدة نحو رجيل ومييت اما رجيل فحروفه اصلية ويراد به الامثلة الاثنا

عشر للثلاثي باعتبار حركة الفاء والعين وسكون العين اما مييت فمثال لما فيه

زايد اذ اصله ميت على فيعل مخفف بحذف العين فبقي ميت على وزن فيل فييت

مصغر الثلاثي وان لم يكن كل حروفه اصليا او على حرفين اي ففعيل تصغير ايضا

لما هو على حرفين لكن بعد رد المحذوف نحو عديدة ومنيذ في مذ اسما وحريح

فان وعُيَيْرة تصغير عبرة وقال الفراء اذا اصله وعيرة فرد في التصغير هكذا بناء فعيل
فعيل وعُيَيْرة ومن محذوف العين اذا اصله منذ فنقيل مُنَيْذ وانما قال اسمي
اي انما يصغر اذا سمي بها اما اذا كان ظرفا او حرفا فلا يصغران اما الحرف
فواضح واما الظرف فلكونه مبنيا مشابها للحرف وشبهه بالحرف مانع من
التصغير وحُرَيْح تصغير حِر فرد المحذوف اذا اصله حِرْح بدليل جمعه على احراح
فعيل حُرَيْح وفعيليل لما هو اي تصغير لما هو على اربعة احرف كيف كانت باعتبار
الحركات والزيادة والاصالة نحو جُعَيْفر ومُجَيْلِس وخُرَيْجِب بالجمع بين الكتبين
على حدة كدابة اما جُعَيْفر فتصغير للرباعي المجرد وهو جعفر واما مجيلس فهو
تصغير لما هو على اربعة احرف لكن بعضها زائدة وهو الميم في مجلس واما خُرَيْجِب
فتصغير خِرْدَب بادغام الباء وهو الضخم ولما كان مشتملا على الجمع بين الياكنين
وهما ياء التصغير والاولى من حرفي الادغام اعتذر عنه بجواز هذا النوع من الجمع بين
الساكنين لانه على حده جوازه وهو ان يكون احد الساكنين مدغما والاخر مدة كدابة
ولما قال في الجمع نعني بالفاء والعين واللام مجرد العدد كما في امثلة التصغير
علينا ان فعيليل تصغير لما هو رباعي اصلي كجعفر او فيه زائد كمجلس وخرذب
فعال كيف كانت تنبيها وتذكيرا لذلك الضابط المذكور قيل او على اكثر اي
فعيليل تصغير لما هو على اربعة احرف ولما هو على اكثر من اربعة احرف كما
جاز فيه نحو جُحَيْمِرش فانه يرد الى اربعة احرف كما نبه عليه بقوله بعده وذلك
بالرد الى الاربعة كما سياتي وجاز فعيليل ايضا اي ما هو على اكثر من اربعة
احرف كما جاز فيه فعيلل جاز فيه فعيليل ايضا عوضا عن حرف منه فيقال
في فرزدق فُرَيْزِد وفُرَيْزِيد ايضا وحيث يكون الرابع مدة نحو دينار فيجب ان يقال
فيه دُنَيْنِير على فعيليل لامكان الاتيان بالمدة بعد قلبها ياء من غير استكراه
فلذلك نبه عليه بقوله الا ان يكون الرابع مدة فيجب هناك اي يجب ان يقال
فعيليل نحو دُنَيْنِير وذلك بالرد الى الاربعة اي انما يكون فعيلل تصغيرا لما هو
اكثر من اربعة احرف بعد الرد الى الاربعة اما بحذف الحرف الخامس منه وذلك
فيقال في جحمرش جحيمر طعا او بحذف ما هو زائد كميم جحمرش فيقال فيه
جحيرش بحذف الميم او بحذف ما هو اشبه بالزائد كالدال في
فرزدق فانه يشبه التاء التي هي من الحروف الزوايد فانه يقال بعد حذفه

فريزق

فُرَيْزِق وعلى الاول فريرد بشرط ان لا يحذف اصلي مع وجود الزائد نحو دحيرج
في مدحرج اي انما يرد الى الاربعة بحذف حرف فيشترط فيه ان لا يحذف الاصلي مع
وجود الزائد لان الزائد اولى بالحذف فيقال في مدحرج دحيرج بحذف الميم
الزائد مثلا لا يقابل الفاء والعين واللام لانه ولا يقال مديحر بحذف الجيم
كما في جحيمر فالمراد بالزائد في قوله مع وجود الزائد ما لا يقابل الفاء والعين
واللام لانه من حروف الزوائد فيه جحمرش على هذا اصلي لانه مقابل اللام في
فعللل فلذلك جاز ان يحذف الاصلي وهو الشين مع وجود هذا الميم لانه اصلي
ايضا ليس بزائد ولا زائد مفيد مع وجود غيره كمطيلق في منطلق اي
ويشترط ان لا يحذف زائد مفيد لمعنى كالميم في منطلق لدلالته على انه للفاعل مع
وجود غيره كالنون في منطلق فيقال مطيلق بحذف النون لا الميم فان قلت النون
ايضا مفيد لمعنى على الجملة فان نون الانفعال يدل على لزوم الكلمة فهو مفيد ايضا
قلت ليس مراده مطلق الافادة بل افادة يختص بذلك الاسم فان الميم انما يدل على انه ..... عليه
في اسم الفاعل في نحو منطلق ولم يوجد في ساير تصاريف الكلمة بخلاف النون فانها
زائدة توجد في جميع تصاريفها من انطلق وينطلق ومنطلق وانطلق ايضا فلما كانت الميم اخص نت
اثبت والزم للكلمة عبر عن هذا الثبات واللزوم بالافادة ولا غير مفيد يؤدي
حذفه الى ما لا نظير له مع ما لا يؤدي حذفه اليه كتخيريج في استخراج لوجود تفيعيل
كتحيقيف دون سفيعيل اي اذا وجد زائدان كل واحد منهما غير مفيد بالمعنى المذكور
وكان احدهما اذا حذف يؤدي حذفه الى ما لا نظير له في كلام العرب والاخر لو حذف
لا يؤدي حذفه الى ما لا نظير له فيشترط ان لا يحذف ما يؤدي حذفه الى ما لا نظير له
ومثل تخيريج في استخراج فان السين والتاء زائدان غير مفيدين لوجودهما في تصاريف
الكلمة نحو استخراج واستخرج ومستخرج لكن لو حذف السين وقيل تخيريج لكان له نظير
لوجود تفيعيل كتحيقيف تصغير تحقاف ولو حذف التاء وقيل سخيريج لم يكن له نظير
فيحذف السين دون التاء ولا اصل غير آخر على الاخرى كفريزد اي يشترط ان لا يحذف
اصل غير آخر يعني اذا وجب حذف حرف من الحروف مثلا فالاحرى والاشهر ان
يحذف الحرف الاخر لان الثقل انما يحصل عنده الا ان يحذف الزائد كالميم في جحمرش او
ما يشبه الزائد كالدال في فرزدق لانها تشبه التاء في قرب المخرج والتاء من الزوائد
ولا يحذف لزيادة التانيث اي لا يحذف للتصغير تاء التانيث لانه زائد على البنية بل

بل يظهر المقدر فيما هو على ثلثة احرف دون غيره أي إن كان الاسم ثلاثيا مجردا لا تاء فيه لفظا فيظهر التاء المقدرة فيه فيقال في شمس شميسة بخلاف الرباعي من نحو عقرب فانه يقال فيه عقيرب بغير تاء وانما ظهر التاء لان التصغير بمنزلة الوصف والتاء يثبت في الوصف وانما لم يظهر في غير الثلاثي لاستثقال الكلمة فكان الحرف الرابع قائم مقام التاء وقد شذ نحو حريب وعريب وقديديمة ووريئة اما عريس فلانه تصغير عرس فكان حقه ان يقال عريسة فعريس شاذ وقولهم في التصغير عريس ان كان مكبره عرس بضم العين وسكون الراء وهو طعام الوليمة فانه قد جاء مذكرا ومونثا فلا يتعين حمله على الشذوذ بل قد يكون تصغير عرس المذكر فلا يكون ح شاذا وان كان مكبره العرس بكسر العين وسكون الراء وهو امرأة الرجل ولبوة الاسد فهو مونث فتصغيره شاذ فينبغي ان ينظر انه في الاستعمال جاء لاي معنى وكذا عريب تصغير عرب شاذ وقياسه عريبة واما قديديمة ووريئة فيهما مصغرا قدام ووراء ولعل التانيث فيهما باعتبار كونهما اسمين للجهتين فكان حقهما ان يقال قديديم ووريء بغير تاء كعقيرب مع التاء شاذ ولتحرك اوله لا تثبت لهمزة الوصل معه يعني اذا كان الاسم في اوله همزة الوصل كاضرب فلا يثبت همزة الوصل مع التصغير لان شرط التصغير ان تحرك اوله بالضم وهمزة الوصل لا يمكن تحريكها فحقها ان يحذف الهمزة ويضم ما بعدها فيقال ضريب ولتحرك ثانيه لا يثبت الالف ثانية بل يرد الى اصله ان وجد والا ينقلب واوا نحو بويب ونييب وضويرب اي الالف ان كانت ثانية فلا يمكن ان يثبت مع التصغير لان شرط التصغير ان يكون حرفه الثاني متحركا كفعيل وفعيعل وفعيعيل ولا يمكن تحريك الالف لكونها ساكنة بل اما ان يكون للالف اصل اولا فان كان له اصل رد الى اصله فباب يقال فيه بويب لان اصله بوب وناب يقال فيه نييب لان اصله نيب وان لم يكن له اصل ينقلب واوا كضويرب في تصغير ضارب فان الالف في ضارب لا اصل له واوا وياء ولا يمكن تحريكه فحقه ان يرد الى ما يقبل الحركة من حروف المد واللين لتجانسهما وهو الواو واما الياء والواو اولى لثقل الياء مع ياء التصغير فلذلك قال ضويرب دون ضييرب فقوله بويب مثال لما اصل الفه واو ونييب مثال لما اصل الفه ياء وضويرب مثال لما لا اصل لالفه ولا ثالثة طرفا وغيره طرف بل ينقلب ياء لا غير نحو عصية وعنيق اي ولتحرك ثانيه لا يثبت الالف ثالثة طرفا كعصا وغير طرف كعناق وانما جعل انقلاب الالف ثالثة

فرع تحرك الثاني في التصغير لان انقلابها انما يكون بعد ورود ياء التصغير وهي ساكنة وانما يكون ساكنة اذا تحرك الثاني اذ لو سكن الثاني لم يمكن ورود ياء التصغير بعدها لاجتماع الساكنين فسكونها فرع تحرك اذ لو لم يتحرك الثاني لم يثبت ياء التصغير فانقلاب الالف فرع ياء التصغير وياء التصغير فرع تحرك الثاني وفرع الفرع فرع فلذلك كان انقلاب الالف ثالثة فرع تحرك الثاني فعصية تصغير عصا والالف فيه ثالثة طرفا ولا يمكن اثبات الالف في التصغير مع ياء التصغير لئلا يلتقي ساكنان بل لا بد من قلب الالف ياء اذ لو قلبت واوا لزم ايضا قلبها ياء لان الواو والياء يجتمعان واوليهما ساكنة فكان قلبه ياء من الابتداء هو الوجه وهو معنى قوله بل ينقلب ياء لا غير وعنيق تصغير عناق وهو الانثى من اولاد المعز والالف فيه ثالثة غير طرف فلزم قلب الالف ياء وادغام ياء التصغير فيه نحو عنيق وكذا الواو اي وكذا الواو ينقلب ياء اذا وقعت ثالثة طرفا نحو عرية تصغير عروة فان الواو وقعت ثالثة طرفا فوجب قلب الواو ياء يقال هرية بخلاف ما اذا لم يكن الواو ثالثة طرفا كاسود وجدول فانه لا يجب فيه قلب الواو الى الياء بل يجوز الامران نحو اسيود وجديول وان كان الفصيح ان ينقلب الواو الى الياء وان يقال اسيد وجديل فلذلك قال الا ان يكون غير طرف وقد يجيء الامران نحو اسيود وجديول وانما كان الفصيح القلب وانما وجب القلب اذا كان طرفا دون ما اذا كان وسطا لان الطرف محل للتغيير والتصرف دون الوسط والبدل اللازم وهو ما كان علة الابدال باقية لا يرد الى اصله كما في التكسير نحو تخيمة وقويئل في تخمة وقائل لما كان التصغير يجب فيه رد الاشياء الى اصولها ذكر هذا البحث وهو انه في البدل اللازم لا يرد الى اصله لان علة الابدال باقية في المصغر ايضا وكما ابدل في المكبر يبدل في المصغر ايضا نحو تخيمة تصغير تخمة والتاء فيه بدل من الواو وانما ابدل الواو تاء لكونها مضمومة واستثقال الضمة على الواو وفي المصغر لو قيل فيه ايضا وخيمة لوجب فيه الابدال ايضا لكون الواو فيه مضمومة فعلة الابدال ظاهر باقية في المصغر فيجب فيه الابدال وكذا في قويئل تصغير قائل واصله قاول ذا سبق علم من القول فابدلت الواو همزة لما ذكر في الاعلال وهو وقوع الواو متحركة بعد مدة ومن العلة باقية في المصغر اذ لو قيل قويول لوقعت الواو ايضا متحركة بعد الياء فوجب قلبها همزة كما في المكبر وفيه نظر لانه حقه ان يقال قويل بالادغام لان قولكم قويول اجتمع فيه

الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فالقياس قلب الواو ياء وادغامها فيه نحو قويّل بالتشديد
مع انهم يقولون بالهمزة نحو قويئل فالاولى في تعليله ان يقال انما ابدل في المكبر
وهو قاول لكون الاعلال في الاسماء فرعا على الاعلال في الافعال فعلة ابدالها
وجوب الابدال في الفعل وهو قال وهذه العلة موجودة في المكبر وفي المصغر
معا فقوله في التكسير اي كما ان البدل اللازم في المكبر لا يرد الى اصله فلو جمع
تخمة على تخم لم يرد في الجمع الى اصله لبقاء علة الابدال في التكسير ايضا وهو كون
الواو مضمومة بخلاف غير اللازم نحو مويزين ومويعد في ميزان ومتّعد
اي البدل غير اللازم وهو ما لا يكون علة الابدال باقية في المصغر يرد الى اصله
كمويزين تصغير ميزان واصله موزان قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها وهذه
العلة غير موجودة في المصغر لضم الاول فرد الى اصله فقيل مويزين من
غير قلب الواو ياء وكذا مويعد تصغير متّعد اسم فاعل من اتّعد فان اصله موتعد
فقلبت الواو تاء وادغمت كما قلبت في اتّعد لسكون الواو ايضا فلما صغّر لزم
حذف التاء لكونه زائدا غير مفيد فلم يبق علة الابدال لعدم التاء وقيل عييد
في عيد فرقا بينه وبين مصغر عود كما قالوا اعياد لذلك اي للفرق هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال عيد من العود فاصله عِوْد وانما قلبت الواو
ياء لانكسار ما قبلها ولم يوجد هذه العلة في المصغر لوجود ضم الاول فيه
فكان حقه ان يرد الى اصله لعدم موجب الابدال فعييد على خلاف القياس
وكذا لو جمع عيد على اعياد لكان حق الجمع ان لا يبدل فيه الواو ياء لعدم علة
الابدال فيه فاجاب عنهما بجواب واحد وهو انه لو رد الى اصله لقيل عويد
فيلتبس بمصغر عود لانه يقال فيه عويد وكذا في الجمع لو قيل على الاصل اعواد
لالتبس بجمع عود فانما قيل عُيَيد واَعياد للفرق بين مصغر عيد وبين مصغر
عود وللفرق بين جمع عيد وبين جمع عود واذا اجتمع مع ياءيه ياءان حذفت
الاخيرة نحو غُوَيَّة ومُعَيَّة في غاوية ومعاوية اي اذا اجتمع هذه مع ياء التصغير
ياءان حذفت الياء الاخيرة لحصول الثقل عندها ولان التغيير في آخر
الكلمة اليق اما غويّة فهو تصغير غاوية واصل تصغيره غويوية والواو قلبت
ياء لسكون الياء قبلها فصار غوييّة فاجتمع مع ياء التصغير ياءان فحذفت الياء
الاخيرة فبقي غوية بعد الادغام وفتحت ما قبل التاء فصارت غوية وكذا معيّة في

تصغير

فقلبت تاء لكون الواو ساكنة مع التاء

تصغير معاوية واصله معيوية فانقلبت الواو ياء فصارت معييية فحذفت الاخيرة
فصار فبقي معية بعد ذلك فتح ما قبل التاء فان قلت ميّة اسم امرأة لو صغر قيل مييّة
فقد اجتمع مع ياء التصغير ياءان مع انه لا يحذف الاخيرة قلت نبه بالمثال على ان
اجتماعهما مع الياءين انما يوجب الحذف في مثل هذه الصورة وهو ان يكون الياءان
فما حدثتين عن ياء التصغير وان يكون زايدا على الثلاثي ليمكن ان يحذف من غير
اخلال ببنية الثلاثي بخلاف ميّة فان الياءين ليستا متاخرتين والكلمة ايضا ثلاثية
فلو حذف لزم الاخلال بالبنية فكانه اتى بالمثال عن تعيين في المثال او بيان له
اذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان بالتصغير اي بسبب التصغير وفي غوية ومعية
ظاهر ان الياءين انما حدثتا بواسطة ياء التصغير قبلهما ولا يثبت الواو غير مقلوبة
فيه فالياءان حدثتا بالتصغير بخلاف ميّة فان الياءين لم تحدثا بالتصغير فافترقا
ونبه ايضا بالمثال على هذا الاعتبار وقد يرد المزيد فيه الى حروفه الاصول
نحو زُهير وحُريث في ازهر وحارث ومنه اُريق في قولهم جاء بام الرُبيق ويسمى تحقير
الترخيم وقد ورد في شعر الاعشى أَبْلِغْ يَزِيدَ بَنِي شَيْبَانَ مَأْلُكَةً أَبَا ثُبَيْتٍ أَمَا تَنْفَكُّ
تَأْكُلُهَا اي تحترق من الحسد والمراد ابا ثابت فثبيت تحقير الترخيم لثابت يعني
اذا كان في الكلمة زيادة فحق التصغير المتعارف ان لا يحذف جميع زوائده بل يقال
في حارث حويرث وفي ازهر أُزيهر لكن جاء في تصغير اُزهر زُهير فعلم
ان هذا نوع آخر من التصغير وهو ان يحذف الزوائد كلها ويرد الى حروفه الاصول
ثم يصغر فازهر يحذف منه الهمزة فيرجع الى زهر ويصغر زُهَير مثل عُمَير وسموا
هذا النوع تحقير الترخيم لان فيه تحقيرا وترخيما اما الترخيم بحسب اللغة فهو
حذف زوائده واما التحقير فباعتبار صورته فهو مشتمل على تحقير وترخيم
فسموه تحقير الترخيم بحذف الزوائد كلها لسبب بقيا... اما بعد الحذف فتصغير
فتصغيره على القياس لان زهيرا تصغير زهر على القياس وحريثا تصغير
حرث على القياس ومثّل بابريق في المثل وام الربيق الداهية قال الاصمعي
يزعم العرب انه من قول رجل رأى الغول على جمل اورق مصغر على نحو ما
ذكرنا في زهير وهو انه حذف الهمزة الزايدة من اورق ثم صغر ورق وبقي ثم لما كانت
الواو مضمومة قلبت همزة كما قيل اقّتت في وقّتت واجوه في وجوه والحقيد في
غير الجمع للوصف بالحقارة وفي الجمع للوصف بالقلة اي التصغير اذا جاء في غير

على اريق صح

في غير الجمع كرجيل كان واصفا بالحقارة اي رجل حقير واذا جاء في الجمع كان
للوصف بالقلة ولذلك اي ولهذا المعنى وهو كونه في المفرد للوصف بالحقارة
وفي الجمع للوصف بالقلة يحقر جمع القلة على بنائه اي من غير تغيير لان تحقيره
للوصف بالقلة وهذا الجمع موضوع للقلة فحقه ان يصغر على لفظه توفية لذلك
المعنى نحو اكيلب واجيمال واجيربة وغليمة تصغير لجموع القلة وهي اكلب
واجمال واجربة وغلمة وجمع الكثرة يرد الى واحده ثم يجمع جمع السلامة او الى
جمع قلة ان وجد نحو غليمة في غلمان وان شئت غليمون اي ولذلك المعنى
وهو كون التصغير في الجمع للوصف بالقلة لا يصغر جمع الكثرة على بنائه لمنافاة
التصغير الدال على القلة في الجمع الدال على القلة ايضا وهو جمع السلامة
نحو غلمان وهو جمع الكثرة حقه ان يرد الى واحده وهو غلام فيصغر على غليم
ثم يجمع جمع السلامة فيقال غليمون والوجه الآخر ان يرد الى جمع قلة ان وجد له
جمع قلة فيرد غلمان الى غلمة وهو جمع القلة ثم يصغر جمع القلة فيقال غليمة والغرض
من الوجهين ان لا يجتمع التصغير وجمع الكثرة المتنافيان فقوله يرد الى
واحده اي ويصغر ثم يجمع جمع السلامة وهو ظاهر اذ لو رد الى واحده وجمع
غير تصغير لم يكن من باب التصغير في شيء هذا بيان اللفظ وفي التعليل نظر
لان قوله التصغير في الجمع للوصف بالقلة اما ان يكون وصف الحقارة ماخوذا
معه او لا فان لم يكن ماخوذا بل الغرض منه التقليل فقط كان حقه ان لا يصغر
جمع القلة اصلا لان القلة حاصلة بدون التصغير فالتصغير لم يفد شيئا زائدا
وان كان وصف الحقارة ماخوذا معه فلم يكن لمجرد الوصف بالقلة بل حقه ان
يقال التصغير للوصف بالحقارة مطلقا في المفرد وفي الجمع ليصح تصغير جمع
القلة على بنائه لدلالته على الوصف بالحقارة مع القلة واما جمع الكثرة فيرد الى واحده
الى آخره يقال عليه ايضا ان التصغير لو ورد على جمع الكثرة فاما ان يغير جمع الكثرة
عن وضعه الاصلي او لا يغير فان غير عن الدلالة على الكثرة لم يتناف التصغير الدال
على القلة وجمع الكثرة بل يكون التصغير قرينة دالة على ان جمع الكثرة غير عن
موضعه ويدل على القلة وجمع الكثرة جاز تصغيره على بنائه وان لم يغير عن مدلوله
بل اريد بقاء الكثرة فيها لم يكن رده الى جمع القلة او الى جمع السلامة لفوات معنى
الكثرة في الصورتين بل حقه ان لا يصغر اصلا لفوات معنى الكثرة وايضا

الجمع

الدال على
وجمع الكثرة بل التصغير
... الدال على القلة

التصغير

اذا وجدنا غليمون او غليمة في الاستعمال فمن اين علمنا ان هذا الجمع للكثرة بل
جاز في غليمة ان يكون تصغير غلمة وفي غليمون جاز ان يصغر المفرد ابتداء
ثم يجمع هذا المصغر جمع السلامة وقد يجيء للتعظيم نحو دويهية تصغير داهية
مثل تاسل اوله وكل اناس سوف تدخل بينهم اراد بالدويهية الموت فقيل انه للتعظيم
اذ التحقير غير مناسب لذكر الموت بل هذا على العكس كتسمية اللديغ سليما و
ثكالة بيداء الملاق لاسم الضد على الضد وللمدح نحو قولهم انا جذيلها المحكك و
عذيقها المرجب قال الحباب بن المنذر يوم سقيفة بني ساعدة حين اختلفت
الانصار في البيعة الجذل بالكسر عود ينصب للابل الجربى تحتك به فيستشفي
المحكك الذي كثر به الاحتكاك حتى صار مملسا والعذق بالفتح النخلة والمرجب
المدعوم بالرجبة وهي خشبة ذات شعبتين وذلك اذا طالت النخلة وكثر
او مالت فتدعم بها لئلا تسقط والمعنى اني ذو راي يستشفى بالاصابة برايي
في مثل هذا الحادثة واني في كثرة التجارب والعلوم بموارد الاحوال فيها
ومصادرها كالنخلة الكثيرة الحمل ثم رمى بالراي الصائب عنه
فقال منا امير ومنكم امير وللدنو من الشيء نحو قبيل مائيا ودوين ذاك
ومنه اسيد اي لم يبلغ السواد اي وقد يجيء التصغير لا للذات التي وضع اللفظ
لها بل لتقليل ما بين الشيئين اما باعتبار المماثلة كقولك هذا اميثل ذلك يعني
ليس بينهما تمام المماثلة فاذا قيل مثيل استفيد منه ان بينهما مماثلة قليلة الا انه لا
الذات الموصوفة بالمثل خصيصة حقيرة او قليلة ولو ذكر مثيل هذا الى فوق
ذاك كان كافيا في ارادة هذا النوع من التقليل ولكنه ذكر بلفظها يتما
اضافة لتقليل اخر اليه ولعله جاء هكذا في الكلام ثم شرطا او باعتبار
بينهما من المسافة حسا او رتبة كقولهم دوين هذا وفويق ذاك يراد
بهما تقليل المسافة الحسية بين الشيئين اي ليس مسافة ما بينهما منحطة
الى غاية ليس وراءها ولا فائقة الى غاية ليس وراءها بل تقليلها باعتبار
ما فيها بينهما ومنه اي ومن هذا الباب اي من باب التصغير الوارد
للدنو من الشيء يقال اسيد تصغير اسود اي ليس تام السواد بل فيه طرف
من السواد ولم يبلغ السواد التام وانما قال ومنه لان ما قبله وهو دوين وفويق
لتقليل المسافة بين الشيئين حسا لما ذكرنا وفي اسيد تقليل باعتبار

لتقليل

حسنًا كما

٢٩

معنى المستزاد لا باعتبار مسافة ما بين الشيئين كما في دون وفويق اه اذ معناهما
ان المسافة التي بين الشيئين فيهما اقل من المسافة بين الشيئين لو قيل دون وفوق
ونحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا ليس على ظاهره وانما المراد الذي وصف
بالملح آخره من هؤليائكن الضال والسمر شدن الغزال اذا قوي واستغنى
عن امه فقوله شدن اي ظهرن لنا والضمير يرجع الى الغزلان اورد البيت اه
اعتراضا على ان التصغير ليس من خواص الاسماء وما املح فعل التعجب
كما احسن فكان حقه ان لا يصغر فاجاب عنه بان تصغيره كانه ليس واردا على الفعل
بل يعنون الشيء الذي يوصف بالملح كانك قلت مليح فالمراد المتعجب منه لا نفس
التعجب فلذلك قال ليس على ظاهره اي ليس التصغير للفعل وانما
التصغير لما وصف بهذا الفعل قال انما المراد الذي وصف بالملح وانما
جوز في فعل التعجب دون سائر الافعال لانه لما لم يكن متصرفا فيه التحق بالاسماء
ولانه يشارك افعل التفضيل في امور كثيرة منها انهما لا يبنيان الا من ثلاثي
مجرد ليس بلون ولا عيب فحمل هذا ايضا على افعل التفضيل لانهما من واد
واحد ومنها اي ومن علامات الاسماء النسبة اليه اي الاسم وانما كان من خواصه
لان النسبة في المعنى كالوصف والوصف من خواص الاسماء وهي الحاق آخره ياء
مشددة اي النسبة انما تحصل بالحاق آخر الاسم ياء مشددة وانما شدد لئلا
يلتبس بياء المتكلم بالاضافة اليه ويحذف لها اي للنسبة تاء التانيث ونون
الجمع والتثنية نحو بصري وقنسري وسبعي فيمن يقول مررت بالسبعين
وانما حذف تاء التانيث ونونان لئلا يقع كل واحد منهما وسطا في النسبة
الى بصرة بصري والى قنسرين قنسري والسبعان اسم موضع فالنسبة اليه
سبعي وانما قال فيمن يقول لانه اذا سمي بما هو جمع كقنسرين او بما هو مثنى
كالسبعان فيجوز فيه وجهان احدهما ان يعرب بالحركات فيقال هذا
قنسرين ورايت قنسرين ومررت بقنسرين وهذا سبعان ورايت سبعان
ومررت بسبعان والاخر ان يعرب بالحروف كما لو لم يكن علما فيقول هذا
القنسرون والسبعان ورايت القنسرين والسبعين ومررت بالقنسرين
والسبعين فاذا اعرب بالحركات ينسب اليه من غير حذف النون فيقال
قنسريني وسبعاني اما اذا اعرب بالحروف فيعامل معاملتها لو لم يكن علما

فيقال

٣٠

فيقال هذا القنسرون والسبعان ورايت القنسرين والسبعين ومررت
بالقنسرين والسبعين فاذا اعرب بالحركات ينسب اليه من غير حذف النون فيقال
قنسريني وسبعاني اما اذا اعرب بالحروف فيقال على هذا قنسري بحذف النون وسبعي كذا
لانه اذا اعرب بالحركات قوي امتزاجها بالاسم فصار كالمفرد بخلاف ما اذا اعرب بالحروف
فانه يبقى حكم اصل الجمع والتثنية فلذلك حذفت النونان فيهما ايضا فمن قال مررت بالسبعين
وقنسرين واعربها بالحروف حذف النونين وقال قنسري وسبعي دون ما اذا اعرب بالحركات

للخفة واحترز بالثلاثي عن الرباعي المكسور ما قبل الاخر كتغلب ويثرب فانه
وان توالى الكسرتان فيه مع اليائين لكنه حصل الخفة بسكون ما قبل
الكسرتين بخلاف الثلاثي فانه يجب حركة الاوسط فيه وفي الرباعي يوجد فيه
سكون فقطعا لئلا يتوالى اربع حركات وانه قال على الاطراد لان في
الرباعي ايضا يجوز ابدال الكسرة فتحة لكن لا يطرد اذ يجوز ابقاء الكسرة فيه
بخلاف الثلاثي فان ابدال الكسرة في الثلاثي مطرد مطلقا ويحذف الياء
والواو من كل فعيلة وفعولة مع فتح العين نحو حنفي وشنئي اي فعيلة وفعولة
اذا نسبت اليهما كحنيفة وشنوءة يجب حذف التاء فيه اولا فيبقى في المثال الاول
حنيفي فتوالى الكسرات والياءات مستثقل فيجب حذف الياء منها ليخفف فصار
على وزن نمري فيجب ابدال الكسرة فتحة نحو حنفي وكذا في النسبة الى شنوءة
يحذف التاء فيقال شنوئي وهو مستثقل فيحذف الواو ايضا فبقي شنئي
بضم النون وضمة مع كسرة ما بعده مستثقل كما في فعل فابدلت الضمة فتحة فصار
شنئي وانما قال فعيلة وفعولة احترازا عن فعيل وفعول بدون التاء
فانه يبقى على حاله من غير حذف فيقال في النسبة الى حنيف حنيفي والى صبور
صبوري وانما لم يحذف الياء والواو ولم تبدل الكسرة والضمة فتحة في المجرد عن
التاء فرقا بين الاثنين الا ما كان مضاعفا او معتل العين نحو شديدي وطويلي
استثناء من الفعيلة والفعولة يعني اذا كان كل واحد منهما مضاعفا او
معتل العين فانه لا يحذف فيه عند التاء منه شديدا لو حذف منه التاء لم يجز فيه

بحذف الياء ولا ابدال الكسرة لانه لو حذف الياء فاما ان يدغم الدال في الدال اولا يدغم
فان لم يدغم وقيل شددي جاء الثقل وان ادغم وقيل شدي جاء اللبس
بالنسبة الى شد فلما لزم من الحذف احد المحذورين تركوا الحذف راسا و
قيل شديدي وكذا في المعتل العين نحو طويلة لا تحذف عنها الياء منه و
يجب ان يقال طويلي اذ لو حذف الياء وقيل طولي فاما ان يعل او لا يعل فان لم يعل
جاء الثقل ومع بقاء الواو متحركة مع فتحة ما قبله وان اعل وقيل طالي اللبس بالنسبة
الى طال وكذا المضاعف والمعتل من فعولة كالحرورة والقوولة بعين ما ذكرنا من كل واحد
ونحو جهني اي بحذف الياء من نحو كل فعيلة مضموم الاول نحو جهينة فتحذف منه
التاء ثم تحذف الياء ايضا اذ لو قيل جهيني لالتبس باب النسبة الى فعيلة
وباب النسبة الى فعيل بدون التاء ولان المؤنث اثقل فخفف فيه دون
المذكر ومن كل فعيل وفعيل من المعتل اللام نحو غنوي وقصوي
اي بحذف الياء من كل فعيل مفتوح الفاء وفعيل مضموم الفاء من غير
تاء فيهما من المعتل اللام نحو غني فانه اذا نسب اليه وحذف
الياء الاولى وبقيت الاخيرة وقيل غنيي كان مستثقلا مع ركاكة بالضرورة
لوجود الكسرتين مع الياءات فقلبوا الياء واوا فصار غنوي بكسر
النون وكان موازنا كنمري مع كونه مشتملا على حرف العلة فتبدل الكسرة
فتحة فيقال غنوي وكذا في فعيل كقصي لو لم يحذف الياء فيه كان ايضا
مستثقلا فحذفت الياء وقلب الياء واوا وقيل قصوي وبحذف الياء
المتحركة من كل مثال قبل اخره ياءان نحو سيدي في سيد يعني لو قيل
على الاصل سيدي كان مستثقلا فحذفت الياء المتحركة وانما لم يحذف
الياء الساكنة مع انها اولى بالحذف من حيث ان الساكن كالميت لوجوه
احدها ان المتحركة اقرب الى الطرف فالتصرف فيه اولى والثاني ان المتحرك
اثقل فحذفه اولى والثالث انه لو حذف الساكنة وقيل سيدي بكسر الياء
لكان اما ان يقلب الياء الفا كما هو على قياس الاعلال اولا فان قلبت حصل
اللبس بالنسبة الى ساد مثلا وان لم يقلب كان ممتنعا لعدم علة
الاعلال فلما كان حذف الساكن بين امتناع ولبس طرحوه وقالوا

اللبس لا اعتبار

مهيمي في تصغير مهوم على التعويض فرقا بينه وبين مهيم من هيمه
مهيم اسم فاعل من هوم اذا نام فاذا صغر وجب حذف الواو لكون الميم
زايدة مفيدة دون الواو فيقال مهيوم فيجب قلب الواو ياء وادغامها فيه
فيصير مهيم واسم الفاعل من هيمه الحب مهيم ايضا فاما ان لا يحذف الياء
المتحركة في الصورتين لمخالفة باب سيد كما ذكرنا ويحصل الثقل وان حذف
فيهما جاء اللبس بحذف الياء المتحركة من اسم فاعل هيم دون مصغر مهوم لان
بالتصغير قد حذف منه حرف وهو الواو المتحركة في مهوم فلو حذف منه الياء
لكان اجحافا بالكلمة فكان المناسب ان يعوض في النسبة الى المصغر ياء
عن الواو المحذوفة ليحصل الفرق بين البابين والخفة اذ لو لم يعوض وقيل
مهيمي لكان الفرق حاصلا ايضا لكن مع الاستثقال قبل التعويض ومع
الياء حصل خفة مع وجود الفرق وقوله وقالوا كانه جواب عن سوال مقدر
وهو انه اجتمع فيه قبل اخره ياءان فكان القياس ان تحذف منه الياء
المتحركة كسيدي فاجاب بانه لو حذف في الصورتين جاء اللبس وتقلب
الالف ثالثة او رابعة منقلبة واوا كعصوي واغزوي يعني اذا نسبت
الى الالف ثالثة كالعصا او رابعة كالاغزى منقلبة عن حرف اصلي فيهما
فيجب ان يقلب الالف بها واوا اذ لو لم يقلب لم يمكن الحاق ياء النسبة به
لاجتماع الساكنين فان قلت هذا من باب اجتماع الساكنين على حده
لكونه مدغما بعد مدة قلت حده اذا كان المدغم حرفا صحيحا كالضالين
ودابة وتمود الثوب وخويصة فاما اذا كان المدغم حرف علة فلا نسلم انه
حد جواز اجتماع الساكنين لوجود الاستثقال في المعتل دون الصحيح
فلم يمكن ابقاء الالف بحالها ولكون الالف منقلبة يجب قلب الالف واوا الذي
هو الاصل كعصوي واغزوي واطلق قوله منقلبة ولم يقيده بقوله منقلبة
عن الواو كالمثالين اذ المنقلبة عن الياء ايضا كذلك كالرحى لو نسب اليه
لم يمكن ابقاء الالف فحقه ان يقلب الى الياء ثم يجب قلب الياء ايضا واوا وان
يقال رحوي وكذا في الالف الثالثة المنقلبة عن الياء كالرحى تقلب الى
اصله ثم تقلب الياء واوا ويقال رحوي فاطلق قوله منقلبة ليشمل
المنقلبة عن الياء كالرحى فانه منقلب اصلا وعن الواو وكان الاولى ان

ان يُمثّل ايضا في اليائين بالالف الثالثة او رابعة منقلبة عن الياء كرحى ومرمى وملهًى
ا عالم هو كولانه يُعلم من قعله بعده والياء الثالثة تقلب الى احره اثرًا اذا كانت الالف
عن ياء اي رت يجب قلب الياء ايضًا واوا ومع هذا كان الاولى ان يمثل في الالف
المنقلبة عن الياء ثالثة او رابعة لانه لو اكتفى على ذكره بعد كان الحكم في الالف
الثالثة المنقلبة عن الياء صحيحا اما الالف الرابعة المنقلبة عن الياء فلا يعلم
من الياء الواقعة رابعة لانه لا يتعين فيه القلب بل يجوز فيه القلب والحذف
او لم يجز في الالف الرابعة المنقلبة عن الياء الا القلب كمرموي دون الحذف قلت
الياء الرابعة كقاضي لو حذفت دلت الكسرة عليها واما الالف في مرمى
لو حذفت وقيل مرمي لم يبق دلالة على الالف المحذوفة لسقوط الفتحة الدالة عليها فجب كسر ما قبل ياء النسبة وفي الزايدة الرابعة القلب و
الحذف كحُبْلَيّ وحبلوي يعني اذا كانت الالف رابعة وزايدة كالف التانيث
كحبلى فيجوز فيه الوجهان قلب الالف واوا كحبلوي لان الالف لما وجب
قلبها كان القلب الى الواو متعينا لثقل الياء مع ياء النسبة ولمجانسة الواو
الف التانيث في الاستثقال وجاز فيه الحذف للخفة كحبلي في حبلى
الا ان يكون العين متحركة كجمزى فان حكمه حكم ما وراء ذلك وفيه الحذف لا
غير كجباري استثنى عن الالف اذا كانت زايدة رابعة ما اذا كان العين
متحركة كجمزى فانه يتعين فيه الحذف الالف ولا يجوز القلب اذ لو قيل جمزوي
كان مستثقلا لكون ما قبل الفتحة متحركا في جمزى بخلاف حبلوي فان ما قبل
الفتحة ساكن فيه وحصول الخفة به فتكون حكمه حكم ما وراءه ذلك اي
وراء الرابعة وهي الالف الخامسة الواقعة خامسة كحباري او سادسة كمستدعى
فانه يجب فيه حذف الالف قطعا من غير قلب لوجود الثقل بزيادة الكلمة
والياء ثالثة يقلب كعموي اي تقلب واوا كعموي وان الحلق ولم يعبر بالواو
اكتفاء بما ذكره قبل في صورة القلب واوا واصله عمي فتقلب الياء واوا
لاستثقال الياءات ويفتح ما قبل الياء لانه غرّا اذا قلب الكسرة فيه فتحة
فههنا اولى لكون آخره حرف علة وفي الرابعة القلب والحذف كقاضي و
قاضوي اي الياء اذا وقعت رابعة كقاضي جاز فيه الوجهان احدهما ان
يحذف الياء الاصلية اكتفاء بالكسرة لاستثقال الكسرة والياءات فيقال قاضي

كقاضي وقاضوي
فان قلت لم جاز في الياء الرابعة الوجهان وهما القلب والحذف
صح

فيه

بالحذف والثاني ان يقلب الياء الرابعة واوا ويفتح ما قبله ليرتفع استثقال
الكسرة والياءات ويقال قاضوي وانما يجوز الحذف في الثالثة لئلا يبقى الاسم
الثلاثي على حرفين وفيما وراء ذلك الحذف كمشتري اي فيما وراء ذلك الثالثة
والرابعة بان يكون خامسة او سادسة ونحوهما يتعين الحذف كمشتري في
النسبة الى مشتري ولا يجوز فيه القلب لاستثقال حروف الكلمة لكونها زايدة
على الرابعة مع الواو فكذلك يتعين فيه الحذف ونحو مستسقي في الياء
السادسة وياء النسبة تحذف كشافعي اذا كانت في الكلمة ياء نسبة في الاصل
كشافعي في النسبة الى شافع ثم صار علما مع ياء النسبة بغلبة الاستعمال
ثم نسب الى هذا الاسم الذي فيه ياء النسبة فلم يمكن الجمع بين مثلهما
الياء المشددة وبين ياء نسبة اخرى لوجوه الاستثقال التام فحذفت
ياء النسبة الاولى والحق به ياء النسبة فقيل شافعي وكذا كل ياء مشددة
مكسور ما قبلها على الاعرف فان حقه ان يقال مرميي وهو مستثقل في الغاية
فحذف الياء المشددة الاصلية والحق به ياء النسبة على القول الاعرف
ويقال مرمي وبعضهم يقول مرموي بان يحذف احدى يائي المشددة
ليبقى الياء رابعة كقاضي ثم تقلب الياء واوا ويفتح ما قبله ويقال مرموي
وان كان الحذف في مرمي اولى بخلاف قاضي لانه يلزم ههنا حذف الياء ثم
قلب الياء ففيه مخالفة الاصل من جهتين بخلاف قاضوي فانه ليس فيه
الا القلب دون الحذف والهمزة الممدودة تثبت منصرفا ككسائي وحربائي
وتقلب واوا غير منصرف كحمراوي اي الاسم الممدود اما ان تكون منصرفا
او غير منصرف فان كان منصرفا سواء كانت همزته اصلية كقراء او كانت
منقلبة عن اصلي ككساء فان الهمزة فيه منقلبة عن الواو او غير منقلبة و
ولا اصلية كحرباء فان همزتها للالحاق بسرداح وقرطاس وان كان
غير منصرف وهي للتانيث اما في الصفة كحمراء او في العلم كزكرياء فاما الاول
وهو المنصرف فحكمه ان تثبت فيه الهمزة الا ان الاصلية ظاهرة واما غيرها فانما
تثبت لكونها منقلبة عن حرف اصلي او ملحقة بحرف اصلي وكان حكمها حكم الاصلية
ولم يذكر في الكتاب مثال الهمزة الاصلية اكتفاء بالمنقلبة عن الاصلية فانه
اذا ثبتت المنقلبة عن الاصلي فالاصلي ومع ذلك كان الاولى ان يمثل بالاصلية

٢

٣

٩

واوا وقلب التسمية كما في
وذكرياوي صح
غير منقلبة

ايضا واما غير المنصرف كحمراء فلكونها زايدة وللتانيث لم يمكن اثباتها كراهة
كراهة وقوع علامة التانيث وسطا ولا حذفها لانها لو حذفت لحذفت الالف ايضا
معها لكونهما زايدتين في حكم زيادة واحدة كما في الترخيم اذ يحذفان معا فيه ولو
حذفتا وقيل حمري بكسر الراء لوقوعها قبل ياء النسبة لم يكن فيه دلالة
على علامة التانيث قطعا فلم يعلم انه منسوب الى ما فيه الف التانيث فتعين قلب
همزتها اما الى الواو او الى الياء والياء مستثقل فقلبت الى الواو فان قلت
رتب المصنف قلب الهمزة واوا على كونه غير منصرف وليس كذلك فان كساء
اذا سمي به امراة فهو غير منصرف مع ان الهمزة تقلب فيه قطعا قلت المراد ما
اذا كان غير منصرف لكونه ممدودا وكساء العلم منع صرفه للعلمية و
التانيث المعنوي لا لكونه ممدودا وانما استخرج هذا الجواب من قول
المصنف وهمزة الممدودة تثبت منصرفا فان منصرفا حال من الممدود
وقوله تقلب واوا اي تقلب همزة الممدود غير منصرف اي اذا كان الممدود
غير منصرف فعدم الانصراف مرتب على وصف مناسب وهو كونه ممدودا
فيشعر بعليته كونه ممدودا لعدم الانصراف وفيه نظر لان عدم الانصراف
ليس حكما مرتبا على كونه ممدودا بل مذكور عقيبه والحكم هو القلب وانما
حذف في النسبة الى ما فيه التاء علامة التانيث مطلقا وان وجد فيه اللبس
فان نحو تمري لم يعلم انه منسوب الى تمر او تمرة ولم يحذف الف التانيث ايضا
مطلقا كالتاء لانه لو حذف لزم حذف حرفين بخلاف التاء واذا نسب الى
الجمع رد الى الواحد كفرضي وانما رد الى الواحد لانهم كرهوا ان ياتوا بلفظ
الجمع في النسبة فيستثقل الجمع مع ياء النسبة بل نسبوا الى المفرد لانه فرعه
بغيره يرده لان المقصود النسبة الى هذا الجنس فكان النسبة الى
الواحد اولى لانه اخف كفرضي في المنسوب الى الفرايض هذا اذا لم يكن
الجمع جاريا مجرى الاعلام فاما اذا اجري مجرى الاعلام كانماري منسوبا الى انمار
جمع نمر بالكسر وهو دوبية ثم غلب علما على اسم بلد وانصاري في المنسوب
الى انصار جمع ناصر في الاصل ثم غلب على القوم المشهورين من الصحابة
ثم نسب الى لفظ الجمع من غير رد الى الواحد اذ لم يقصد فيه معنى الجمع فيستثقل
ولا يغير الى المفرد ايضا اذ العلم هو الجمع لا المفرد فلذلك استثني

يحذف

غير

في الاعلام

النسبة صح

وقال الا ان يجري مجرى اسماء الاعلام كانماري وانصاري ونحو شعوبي
مناول كاحشوشني وشعدري هذا سوال على قوله واذا نسب الى الجمع رد
الى الواحد وهو ان شعوبا جمع شعب بالكسر وهو ما تشعب من قبائل العرب
والعجم في الاصل ثم غلب في العجم فكان حقه ان ينسب الى واحده ويقال شعبي
فاجاب بانه قد وقال بان الشعوبي الذي لا يفضل العرب على العجم فكانه ينسب
الى لفظ الجمع المذكور في قوله تعالى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ فان قلت
وكان حقه ان يمثل به مع الانماري والانصاري في جريه مجرى العلم قلت انما
افرده لان الشعوب قبل النسبة لم يكن جاريا مجرى الاعلام بل الجاري
مجرى الاعلام انما هو الاسم الملحق بياء النسبة فان الشعوبية هي اسم
على الطايفة الذين لا يفضلون العرب على العجم فشعوب قبل ياء النسبة لم يكن
جاريا مجرى الاعلام حتى يكون موازنا لانصار وانمار فلذلك افرده بالذكر و
قال ونحو شعوبي متاول كاحشوشني وشعدري فانهما منقولان ايضا
فانهما في الاصل فعلان للامر من قول عمر رضي الله عنه اخشوشنوا وتمعددوا
اي تشبهوا بمعد في الغلظة وكانوا اهل خشونة في المطعم والمشرب فان المثالين
ايضا خارجان عن القياس اذ لا ينسب الى الفعل ومنها مثال ولان باب النسبة
الى لفظ الفعل لا الى معناه كشعوبي على ما ذكر وتقسيم باب النسبة انقسام
التانيث الى حقيقي وغيره لان مؤثر في المعنى بان يجعل اللفظ صفة للحوق
باء النسبة اليه فان النسبة اليه حقيقة وغير حقيقي وهو ما تعلق باللفظ
فحسب ككرسي وبردي فان كرسيا ليس للمنسوب الى شيء والبردي بالفتح
نبات معروف وهو ليس للمنسوب الى ابيض وجاز ان يقرا بضم الباء وهو
وسكون الراء فان البردي بالضم نقل في الصحاح انه ضرب من اجود التمر
وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحده فكذا الياء كروم ورومي هذا
تشبيه باء النسبة بتاء التانيث فان التاء قد يكون فارقة بين الجنس وواحده
كتمر وتمرة فان الجمع التمر للجنس والتمرة للواحد وكذا باء النسبة للواحد
كرومي وروم للجنس وهذا ايضا انقسام النسبة الى حقيقي وغير حقيقي
كالتاء فان التاء قد يجي للفرق بين الجنس والواحد منه كالتمر والتمرة فان
التمرة للواحد من التمر والتمر للجنس وقد لا يجي لمجرد الفرق بل

ليتعارفوا

فان تميمية صار صفة حقيقية و

اي بفتح الباء و سكون الراء

بل للدلالة على التأنيث كالضاربة والضارب فان الضاربة ليس للواحد
من الضارب وكذا تاء النخلة قد تجيء للفرق بين الجنس والواحد كرومي
فان الرومي للواحد والروم للجنس وقد لا تجيء كحنق ونحوه فانه
لا يطرد هذا في كل باب نحو لتضرب وتضرب مثلا ولذلك نبه عليه
المصنف بقوله وكتاء التأنيث الساكنة اي هذا الفرق قد يجيء في الصورتين
بحسب الاستعمال لا انه مطرد مطلقا ومنها اي ومن علامات الاسم
الكناية عنه بالضمير نحو زيد ضربته يعني من خواص الاسم صحة عود
الضمير اليه اذ الضمير لا يعود الى الفعل والحرف اذ لو عاد الى احدهما
لجاز ان يكون الضمير عاملا لكونه قائما مقام الفعل والحرف فلا يجوز
ان يقال ضرب زيد وهو عمرو اي وضرب عمرو وهو ممتنع لان هذا
الضمير اما ان يعتبر فيه جهة الاسمية اولا فان لم يعتبر لم يكن مضمرا اذ
المضمر اسم قطعا وان اعتبرت جهة الاسمية كان له اعراب محلا بان يكون
مبتدأ ونحوه ولا يستقيم له اعراب بوجه ما حال كونه راجعا الى
الفعل معبرا به عنه كما يظهر لك بالتأمل فلا يكون له اعراب اصلا مع
ان المضمر يقتضي ان يكون له اعراب ما محلا ونحو من كذب كان شرا له اي
عنه المصدر المدلول عليه بالفعل دونه اي دون الفعل هذا اشارة الى سؤال
فان الضمير في كان يرجع الى سابق وهو كذب فقد رجع الضمير الى فعل
فاجاب بان الضمير يرجع الى المصدر المدلول عليه بالفعل اي بلفظ كذب
فان المعنى كان الكذب شرا له لا هذا الفعل فلم يرجع الضمير الى الفعل
بل الى الاسم ونظيره قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان هو لا يرجع الى الفعل
بل الى العدل المدلول عليه بالفعل واما علامات الافعال فمنها
صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق بارز المتصل من
الضمير المرفوع وتاء التأنيث ساكنة اما صحة دخول قد فلانها من خواص
الفعل لان قد اما لتقريب الماضي الى الحال او لتحقيق معنى الفعل او
لتقليل معنى الفعل ولا شك ان هذه المعاني لا تصح الا في الفعل واما
حرف الاستقبال فلان معناهما وضعا يقتضي الفعل واما الجوازم
فتختص بالفعل لوجهين احدهما ان معناها معنى يستدعي فعلا ايضا

فان

فان قولك لم يضرب نفي يرد معنى المضارع الى الماضي وكذا غيره والثاني ان
الجزم عبارة عن تغيير يلحق آخر الفعل بقطع حركة كلمة يضرب او حرف
كلمة يرم ولم يغز ولم يخش فيظهر اختصاصها بالافعال نظرا الى
الجهة اللفظية والمعنوية اما لحوق المتصل البارز من ضمير المرفوع
كفعلا وفعلوا فانما اختص هذا بالفعل لان المرفوع البارز من ضمير المرفوع
يقتضي ان يكون فاعلا عمل فيه الفعل والفعل مخصوص بهذا العمل واسم
الفاعل وان عمل في المستتر نحو زيد ضارب فان المستتر فاعل له معنى لكنه
لا يعمل في البارز فانك اذا قلت زيد ضارب هو فهو تاكيد للمستتر لا فاعل لاسم
الفاعل فظهر ان العمل في البارز مخصوص بالفعل اذ المستتر في اسم الفاعل
لا يظهر عمل اسم الفاعل فيه اذ جاز ان يقال المستتر معمول لفعل مقدر
اذ ضارب وقع موقع يضرب فكونه معمولا باعتبار ذلك الفعل
المقدر فلم يظهر عمل اسم الفاعل فيه بخلاف فعلا وفعلوا فانه يظهر عمل
الفعل فيه حقيقة ولفظا اذ العمل من خواص الافعال فلا يعمل الا اذا كان
بمعنى فعل فعلمت ان العمل للمضمر لكونه فعلا على الجملة واما قيود الضابطة
فقوله بارز يحترز به عن المستتر فانه قد يكون في الاسم كزيد ضارب واما
المتصل فيحترز به عن المنفصل فانه قد يلحق الاسم ايضا كهند ما زيد ضاربته
هي واما الضمير المرفوع فاحترز عن الضمير المنصوب والمجرور فانهما
قد يلحقان الاسم بل الحرف كضاربك وضاربه وبك وبه واما تاء التأنيث فقيدها
بالساكنة اذ المتحركة قد توجد في الاسم كضاربة وانما اختص الفعل بالتاء
ساكنة لانها تأنيث المسند اليه فيختص بالفعل اذ الاسناد الحقيقي اصله
ان يكون للفعل ثم مثل على الترتيب فقال نحو قد فعل في دخول قد وسيفعل
وسوف يفعل في حرفي الاستقبال ولم يفعل في الجوازم وفعلا وفعلوا وفعلت
لبارز المتصل المرفوع وقوله في الكتاب وفعلت يحتمل صورته اللفظية اربعة اوجه
احدها فعلت بضم التاء وفتحها وكسرها لتكون امثلة لبارز المتصل الملحق
كفعلا وفعلوا والرابع ان يسكن التاء لتكون مثالا لتاء التأنيث ساكنة
وله اي وللفعل ثلاثة امثلة احدها المفتوح الآخر نحو ضرب ودحرج
وهو الماضي مثل بمثالين للثلاثي المجرد لضرب وللرباعي المجرد كدحرج

اسم الفاعل ح

المرفوع ح

٣٩ ليعلم منها كتشعب عنهما من ذي الزوايد كاستخرج وانطلق واقتدر و.
تضارب ونحوها قوله وهو الماضي اي وهذا البناء يختص بالفعل الماضي
ويسكن عند الاعلال ومع المتحرك من ضمير المرفوع ويضم مع الواو
اي حق الفعل الماضي ان يكون مفتوح الاخر وان يسكن لامور عارضة و
احدها ان يكون معتل اللام الاخر كغزا ورمى فان الاعلال يقتضي سكونه
كما يبين في باب الاعلال والثاني ان يتصل به ضمير مرفوع متحرك له
كضربت فانه يسكن ايضا لئلا يلزم توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة
الواحدة اذ الفاعل كالجزء من الفعل قوله المتحرك يحترز عن الساكن
المتصل في مثل ضربا فانه اتصل به ضمير مرفوع لكنه ساكن فيبقى اخر الفعل
مفتوحا والمرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربه وضربك فانه
لا يوجب التسكين لان المنصوب فضلة فلا يتوالى اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة وهذا انما يكون في الضمير دون المظهر فلا ٢
يسكن ايضا معه كضرب عمرو والثالث ان يتصل به واو الضمير كضربوا
اذ ما قبل الواو لا يمكن تسكينه لئلا يتوالى ساكنان وانما يضم لمجانسة
الواو والثاني اي الثاني من امثلة الفعل الثلاثة ما يتعاقب في صدره
الزوايد الاربع وهي الهمزة للمتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا وا
النون له اي للمتكلم اذا كان معه غيره والتاء للمخاطب مطلقا وللغايب
المؤنث والمؤنثين والياء لما عداها قوله مطلقا اي التاء للمخاطب
سواء كان مفردا مذكرا كتفعل او مثنى كتفعلان او جمعا مذكرا كتفعلون
او مؤنثا مفردا كتفعلين او مثنى كتفعلان او جمعا كتفعلن فقال مطلقا
ليشتمل هذه الصور كلها قوله وللغايب المؤنث والمؤنثين اي التاء قد
يكون للغايب من المفرد المؤنث كهند تفعل والمؤنثين كهندان تفعلان
دون الجمع المؤنث فانه بالياء كما سياتي قوله والياء لما عداها اي لما عدا
المتكلم والمخاطب والغايب من المؤنث والمؤنثين فبقي الياء للغايب المذكر
مفردا كزيد يفعل ومثنى كالزيدان يفعلان وجمعا نحو الزيدون يفعلون
او جمعا مؤنثا كالهندات يفعلن وقال في التعليق والياء لما عداها
اولى من قولهم الياء للمذكر الغايب لصحة قولنا يفعل الله ما يشاء و

واسم

اذ الغايب

واسم الغايب لا يطلق على الله تعالى معناه ان قولنا لما عداها اي لما عدا ٤٥
المتكلم والمخاطب ويندرج تحته ما لا يطلق عليه اسم الغايب مما ليس بمتكلم
او مخاطب نحو يفعل الله وهذا فيه نظر من وجهين احدهما ان اللفظ
موضوع لما يطلق عليه الغايب لغة ومنع التوقيف ان ثبت لاينافي
اطلاق اللغة وبحثنا في اللفظ للدلالة اللغوية لا الدلالة الشرعية و
الثاني ان المتكلمين يقولون في باب اثبات الصفات يثبت صفة السمع والبصر
لله تعالى قياسا للغايب على الشاهد فقد اطلقوا الغايب ولا يبعد هذا تقديرا دالغايب
عن حواسنا وان كانت هذا باعتبار العلم قوله ويسمى المضارع اي هذا القسم
الذي يتعاقب في صدره الزوايد الاربع يسمى المضارع من المضارعة وهي المشابهة
اذ يشابه اسم الفاعل باعتبار الحركات والسكنات وباعتبار الدلالة على احد الزمانين
الحال والاستقبال ولهذه المضارعة اعرب الفعل المضارع كما اعمل اسم الفاعل
بهذه المضارعة ويشترك بين الحاضر والمستقبل والاولى ان يترك ويشترك بضم
الياء لان الفعل المضارع يقال انه مشترك بين الحاضر والمستقبل فالفعل المضارع
مشترك فيه اي هو محل الاشتراك كما يقال المال مشترك بين زيد وعمرو ولا يستقيم
فيه ان يقال مشترك بكسر الراء بعده وهو بين الحاضر والمستقبل اقيم مقام
الفاعل ليشترك المبني للمفعول وهذا الحاصل اذا قرئ بفتح الياء والاشتراك
بمعنى التشارك فيصير التقدير الفعل المضارع يشترك اي يتشارك بين الحاضر وا
المستقبل وصيغة التفاعل يقتضي ان يكون فاعله متعددا كتشارك زيد وعمرو الا
ان يسوا المضارع بافراده فكانه قال ويتشارك افراد المضارع وح لا يظهر تعقيبه
قوله بين الحاضر والمستقبل كما لا يظهر تشارك زيد وعمرو بين الدراهم والثياب
والمصنف لعله اختار قول الاشتراك من المذاهب الثلاثة اذ قيل هو حقيقة في
الحال مجاز في الاستقبال وقيل بالعكس وقيل هو مشترك بينهما ويحتمل ان
لا يكون اختيار المذهب الثالث الاشتراك لان الفعل المضارع يطلق على كل
واحد من المعنيين فهو مشترك في صحة الاطلاق على الحاضر والمستقبل ولا
يقتضي كونه حقيقة فيهما بل قد يطلق على كل واحد منهما وان كان على احدهما
حقيقة وعلى الاخر مجازا لكن الظاهر الاول لان الاصل في الاطلاق الحقيقة واللام
في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال كالسين او سوف للاستقبال يعني

والغايب من المونث والمونثين ح

فيقيم لكان للحاضر والمستقبل

بل يقال تشارك زيد وعمرو في الدراهم والثياب

ان الفعل المضارع وان كان اصله ان يكون مشتركا لكن قد يعرض ما
يعين كل واحد من الزمانين كاللام والسين او سوف وهو ظاهر وحرف
المضارع مضمومة في الرباعي كيدحرج وما يوازنه من الملحقات بالرباعي
كيبيطر ويجهور ويجلبب او من غيرهما كيكادم ويكرم ويكرم فانها ليست
من الملحقات بالرباعي لاختلافها في مصادرها بل يوازنه بالحركات والسكنات
اذ يكرم في الحركات والسكنات كيدحرج مفتوحة فيما سواهما اي فيما سوى
المجرد من الرباعي وما يوازنه وهو الثلاثي المجرد كينصر والمزيد فيه كيستخرج
او الرباعي المزيد فيه كيتدحرج ويتجلبب والثالث اي الثالث من الاشكال
الثلثة للفعل مثال الامر وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب
لا يخالف بصيغته صيغته الا ان ينزع الزيادة فيما اوله متحرك فتقول
من تضع ضع اي صيغة الامر توخذ من صيغة المضارع للفاعل المخاطب
وهو اما ان يكون متحرك الاول او ساكن الاول فان كان متحرك الاول
فصيغة الامر بوازن صيغة المضارع بحيث لا مخالفة بينهما الا في نزع
الزيادة وهي التاء فتقول من تضع ضع بحذف التاء واغا لم يذكر تسكين
الآخر مع انه لازم وكان في المضارع متحرك الاخر فكان حقه ان يقول الا
ان تنزع الزيادة وتسكين الاخر لكن لم يذكر ذلك لانه نظر الى توافق
الصيغتين باعتبار الحركة والسكون فانهما ليستا من نفس الصيغة بل
هما امران عارضان للصيغة اذ يضرب متحركة الآخر وساكنة فتوافقان
في اصل الصيغة وان اختلفا حركة وسكونا ولذلك قال لا يخالف اي انت
بصيغة المضارع اذا الكلمة انما يصح من حروف المصدر فالصيغة باعتبار
الحروف لا باعتبار الحركة والسكون اذ هما شيئان عارضان للصيغة و
وليستا من نفس الصيغة وقد ذكر سكون اخر الامر ايضا في قوله وهو
موقوف فكفاه لم يذكره عند قوله الا ان تنزع لانه اراد ذكر خلاف الكوفيين
فيه فاخره لئلا يذكر الخلاف فيه فكان نزع الزيادة باعتبار الصيغة لا باعتبار
هيئة الحركة والسكون وان كان اول المضارع ساكنا فلا يمكن اخذ
صيغة الامر لئلا يبتدي بالساكن فلا بد من زيادة همزة وصل كاضرب
في تضرب كما قال وان سكن زدت لئلا يبتدي بالساكن همزة وصل

فتقول

قال المحرر ع

مقدر ع

عند اصحابنا ع

الامر صيغة ع

فتقول في تضرب اضرب وقوله همزة وصل مفعول لزدت واما وسط
قوله لئلا يبتدي بالساكن لانه علة لا اصل الزيادة فقدمها لكونها اهم والاصل
في تكرم تؤكرم فعلى هذا اخرج اكرم هذا جواب عن سؤال وهو ان تكرم مضارع
للفاعل المخاطب وما بعد الزائد ساكن فكان حقه ان يزاد همزة وصل لكن
زيد همزة قطع في نحو اكرم فاجاب بان تكرم في الاصل متحرك الاول لان اصله
تؤكرم كتدحرج فعلى هذا اكرم خارج على اصله لان اوله متحرك كدحرج من تدحرج
وهو موقوف عند اصحابنا والكوفيون عندهم على انه مجزوم واصله اللام داخلة
على المضارع المخاطب كما في امر غير المخاطب ثم حذف اللام للكثرة ثم حذف
حرف المضارعة تحفيفا من الالتباس وقد استعمل الاصل في قراءة
فبذلك فلتفرحوا اختلف البصريون والكوفيون في فعل امر المخاطب
فذهب البصريون الى انه مبني على السكون وذهب الكوفيون
الى انه معرب مجزوم حجة البصريين ان الاصل في الفعل ان يكون
مبنيا والاصل في البناء ان يكون على السكون وانما اعرب من الافعال
ما شابه الاسماء في الحركات والسكنات وفي وقوعه موقعه وفعل
الامر لا يشابه الاسم في الحركات والسكنات ولا يقع موقعه اذ يضرب
يقع موقع ضارب في قولنا زيد يضرب ولا يقع فعل الامر موقعه فبني
على السكون على قياس اصل الافعال حجة اخرى لهم انا اجمعنا على ان
نزال وتراك مبنيان لقيامهما مقام انزل واترك فلو لم يكن فعل الامر
مبنيا لما بني ما ناب منابه وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم واصله
افعل لتفعل وهو معرب كما في امر الغايب وهو ليفعل زيد فانه مجزوم بالاتفاق
وهو معنى قوله كما في امر غير المخاطب وجعله مقيسا عليه لانه متفق عليه
بين الفريقين كما جاء في القراءة المنقولة عن الرسول عليه الصلوة والسلام
وهو فبذلك فلتفرحوا بالتاء وكان القياس فافرحوا ثم حذف اللام لكثرة
الاستعمال طلبا للتخفيف ثم حذف المضارعة وهو التاء هربا من الالتباس
فانه لو بقي وقيل تفعل لالتبس بالفعل المضارع خبرا موقوفا عليه واحتج
الكوفيون ايضا على اعراب الامر بالقياس على النهي نحو قولك لا تفعل فانه
معرب مجزوم قطعا وقد يحمل الضد على الضد فيكون امر المخاطب ايضا

مقدر ع

ع

داخلة

معربا مجزوما كالنهي وهذا تقرير حجة الكوفيين والاولى ضعيفة لانه لو كان
في حكم امر الغائب لكان يجب ان لا تحذف اللام منه كما لا تحذف اللام من
امر الغائب وقولهم انما حذف في المخاطب لكثرة الاستعمال قلنا لو كان كذلك
لاختص الحذف بما كثر استعماله دون ما يقل نحو احرنجم واخلوّذ في حذف
النون في لم يكن وقيل لم يك للكثرة الاستعمال ولم يجز في لم يصن ولم يهن لانها
لم يكثر في الاستعمال كثرة لم يكن وقولهم افعل متضمن لمعنى لام الامر فيقتضي
كونه مبنيا لانه متضمن لمعنى الحرف والاسم اذا تضمن معنى الحرف بني كما واين
ونظايره فكذا الفعل المضارع اذا تضمن معنى اللام والثانية ايضا ضعيفة
لان فعل النهي انما كان معربا لوجود حرف المضارعة فيه وبه شابه الاسم فكان معربا
بخلاف امر المخاطب فانه لم يوجد فيه حرف المضارعة فلم يوجد فيه مشابهة الاسم فافترق
ولكل واحد من الطرفين احتجاجات لا تطول الكتاب بذكرها وانما ذكرنا هذا
القدر تنبيها على متمسكهم في الاختلاف في هذه المسئلة وقد يعرض لبعض الافعال
ان لزمت طريقة واحدة ويسمى الجامد يعني ان اصل الافعال ان يكون لها تصرف
بان يجي منها اسم الفاعل واسم المفعول وبان يكون ماضيا ومضارعا وامرا و
نحوها وهذا هو الكثير الشايع وقد يعرض لبعض الافعال ان لا يكون له هذا
التصرف ويسمى الجامد اي ويسمى غير المتصرف الجامد لانه لما كان للانشاء
لزم طريقة واحدة لان التصرف بحسب الدلالة على الازمنة والانشاء لما لم يكن له
دلالة على الزمان لم يعرض له تصرف فمنها اي من الجامد فعلا المدح والذم نحو
نعم وبئس والاصل فيهما فعل بكسر العين وفتح الفاء اي نعم وبئس والاصل فيهما فعل لان
هذه الصيغ لما لم يكن على صيغ الافعال ولكونها للانشاء لم يكن لها دلالة على الزمان
فكان تقرير فعليتهما مشكلا من حيث اللفظ ومن حيث المعنى فدفع هذا الاشكال
بان فعليتهما باعتبار اصلها لان اصل نعم نعِم وبئس بئِس على وزن حذِر فصيغته
صيغ الافعال ولما لم يكن للانشاء في الاصل كان له دلالة على الازمنة باعتبار الوضع
فقد تحقق فعليتهما باعتبار المعنى وهو الدلالة على الزمان باعتبار اصل الوضع
ومن حيث اللفظ بكونها على صيغ الافعال ولفعليتهما ادلة اخرى مثل
لحوق تاء التانيث الساكنة واتصال المرفوع بهما ولحوق الضماير في
بعض اللغات اذ حكي نعما ونعموا وفيهما اي نعم وبئس لغات كسر العين
في

الطرفين

وهو

مع فتح الفاء بوزن فعل علم وكسرهما اي وكسر الفاء والعين وسكونها كذلك اي
سكون العين مع فتح الفاء وكسرها فهذه اربع لغات اما اللغة الاولى فهي على
الاصل واما كسر الفاء والعين فطلب تجانس الحركتين ثم يعوض للثقيل
التخفيف فاسكون العين اما الاولى وهو مفتوح الفاء فيكون مع العين كتكتف
وكذا الثانية وهو مكسور الفاء والعين فيسكن عينها للتخفيف كابل
في ابل وكذا كل فعل او اسم على فعِل ثانيه حرف حلق اما الفعل فنحو شهد يجوز
فيه اللغات الاربع وكذا الاسم بوزن فعل كفخذ يجوز فيه ايضا اللغات
الاربع وانما اختص بان يكون ثانيه حرف الحلق لان لحرف الحلق ثقلا وكان
طلب التخفيف فيه اولى من غيره ومنه اي من الجامد ليس فيمن يجعله فعلا
اختلف النحاة في ان ليس فعل او حرف فذهب بعضهم الى انه فعل وعليه الجمهور
وقيل انها حرف واستدل على فعليتها باتصال الضماير المرفوعة البارزة
بها كلست ولستما ولستم وباتصال تاء التانيث الساكنة بها كليست واستدل
على حرفيتها بانها لا تتصرف والاصل في الافعال التصرف وبان الفعل يدل
على الحدث والزمان وبانها لو كان فعلا لكان ماضيا لعدم الزوايد وليس
بماض لاتفاق الجمهور على انه لنفي الحال لا لنفي الماضي والجواب عن
الاول ان عدم التصرف لا يقدح في فعليته لانه لعروض الانشاء امتنع
التصرف فيه وعن الثاني بان الفعل قد يتجرد عن الزمان بسبب الانشاء
وهذا كذلك ويدل على النفي وهو حدث وعن الثالث انه ماض باعتبار
الاصل وعروض دلالته على الحال لا ينافي فعليته باعتبار الاصل وهو مسكن
من ليس ولم يجعل لجموده على لفظ صيد ولا هاب لكن على لفظ ما ليس بفعل كليت
ولذا لم ينقلوا كسرة العين الى الفاء في لست لما لم يكن ليس على زنة الافعال الماضية
فقدر ان اصله ليس كعلم ثم يسكن العين فيكون هو على زنة الافعال باعتبار الاصل
لما ذكره بعده جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لو كان فعلا معتلا
العين لم يخل اما ان يعل على قياس الافعال او لا يعل وانتفاء الثاني
يدل على انتفاء المقدم اما الملازمة فبينة واما انتفاء الثاني فانه لو لم يعل
لكان حقه ان يقال ليس بكسر الياء كصيد البعير وان اعل لكان حقه ان يقلب
الفاء لان حرف العلة متحرك وما قبله مفتوح وكان القياس لاس كهاب

وهذا لا يدل على الحدث والزمان

حقه ان يقال ليس بالكسر كصيد البعير وان اعل كان

٤٥ فلما انتفى القسمان انتفى فعليته فأجاب بمنع الملازمة وهو أن هذا
اللازم من لوازم الأفعال المتصرفة فلا نسلم أنه لو كان فعلا لزم
الإعلال على ذلك الوجه أو عدم الإعلال بل هما من لوازم الفعل
المتصرف فلذلك قال ولم يُجعل لجموده على لفظ هيد ولا ها
أي لما كان جامدا لم يلزم أن لا يعل كصيد أو يعل كهاب بل هو
ورد على لفظ ما ليس بفعل كليت تحقيقا لجموده وعدم تصرفه
ثم قرر هذا المعنى بقوله ولذا أي ولجموده لم ينقلوا كسرة العين
إلى الفاء في لست يعني لو كان ليس على قياس الأفعال لكان كخفت
وإذا اتصل به الضمير البارز يقال فيه خِفت بكسر الخاء فكان حقه أن يقال
لِست بكسر اللام فلما فتح دل على أنه ليس على قياس الأفعال المتصرفة
بل هو لجموده ورد على صيغة الحروف كليت ومنها أي ومن الجامد
عسى وسيأتي مباحثه في باب العوامل ونقلته لحوق الضمائر كعسيت
وعسيتما وعسيتم ونظائرها فهو جامد قلت بهذا لعل لاشتراكهما
في معنى الرجاء والطمع ومنه أي ومن الجامد صيغتا التعجب وهما
ما أفعله وأفعل به ولا يبنيان إلا من الثلاثي المجرد مما ليس بمعنى
افعلّ وافعالّ خلافا للكوفيين فيهما وهو أصل الألوان وهو السواد
والبياض المراد بالتعجب وضع لإنشاء التعجب ولا يبنيان إلا
الثلاثي المجرد إذ ما لا يكون ثلاثيا مجردا لا يخلو إما أن يكون رباعيا
مجردا أو ثلاثيا ورباعيا مزيدا فيهما أما الرباعي المجرد فلأن هذا
أخذ بناء أفعل لا يمكن منه إلا بحذف بعض حروفه الأصول وهو ممتنع
وأما في غيره فلأنه إما أن يحذف الزيادة أو لا يحذف فإن لم يحذف لم يمكن
بناء صيغتي التعجب منه وإن حذف اختل المعنى إذ لو بني من استخرج
وحذف زوائده لقيل ما أخرجه ويلتبس بالتعجب من خرج وقوله
مما ليس بمعنى افعلّ وافعالّ ذكر النحويون بدله مما ليس بلون
ولا عيب والمصنف عدل منه إلى هذه العبارة أي لا يبنيان إلا من الثلاثي
المجرد الذي ليس بلون وعيب فعله أصلا أن يعبر عنه بافعلّ وافعالّ
فيخرج عنه الألوان والعيوب قال صاحب الصحاح إنما صحت الواو

في عور

٤٦ في عور لصحتها في أصله وهو اعورّ ثم حذف الزوائد الألف والتشديد فبقي عَوِر
يدل على أن ذلك أصله مجيء أحواله على هذا نحو اسودّ يسودّ واحمرّ يحمرّ ولا يقال
في الألوان غيره وكذلك قياسه في العيوب نحو اعوجّ واعمى في عرج وعمي وإن لم يسمع هذا
كلامه ومن الأمثلة احمرّ واحمارّ وابيضّ وابياضّ وابلقّ وابلاقّ واصفرّ و
اصفارّ واخضرّ واخضارّ من الأمر وهو الأبيض واسودّ واسوادّ واشهبّ واشهابّ
واكمتّ واكماتّ وكذا في العيوب كاعوجّ واعورّ واحولّ ونظائرهما وإنما عدل
المصنف عن عبارة القوم لأنهم قالوا في تعليل أنهما لم يبنيا من الألوان و
العيوب لأنهما لا يقبلان الزيادة والنقصان فكانا بمنزلة أعضاء الشخص
الثابتة كاليد والرجل فكما لا يبنى من الأعضاء لكونها أمورا مستقرة ثابتة
لم يبن مما يشابهها هكذا قالوا ولم يرتض المصنف هذا التعليل إذ الألوان
قابلة للزيادة والنقصان فإن السواد والبياض وغيرهما من الألوان قابلة
للشدة والضعف ولذا قالوا هو أشد بياضا من ذلك ويدل على قبوله
للشدة والضعف حتى يستعمل فيه التفضيل وإن كان يتوصل إليه بنحو أشد
وأبلغ ونظائرهما واختار المصنف هذه العبارة لأن أصل الألوان والعيوب
أن يكون على صيغة افعلّ وافعالّ بالتشديد فيهما كما ذكرنا أمثلتهما
وهذه الصيغة ليست بثلاثي مجرد فلا يمكن بناء صيغتين من نحو احمرّ
واحمارّ إلا بعد حذف شيء من الأصول وهو ممتنع فإن قلت هذا يكفي
قوله ولا يبنيان إلا من الثلاثي المجرد فإن نحو افعلّ وافعالّ ليس من
الثلاثي المجرد فكان مستغنى عن قوله مما ليس بمعنى افعلّ وافعالّ
قلت إنما كان يستغنى عنه لو قال مما ليس على صيغة افعلّ وافعالّ فقد يكون
ثلاثيا مجردا وهو بمعنى افعلّ وافعالّ لا على صيغتهما وغرضه أن غالب
صيغ الألوان والعيوب هما افعلّ وافعالّ فلو لم يذكر هذا القيد و
اكتفى بالأول لكان حقهما أن يبنيا من نحو عَرِج وعَمِي وعَوِر لأنها
ثلاثية مجردة فذكر أنهما لا يبنيان من الثلاثي المجرد إذا لم يكونا بمعنى افعلّ
وافعالّ فإن عور وإن كان ثلاثيا كان بمعنى افعلّ وافعالّ فلو لم يذكر
هذا القيد لكان ينبغي أن يصح بناء التعجب من نحو عرج وأجاز الكوفيون
التعجب من السواد والبياض لأنهما أصول الألوان واشتدوا

ولم يذكر كذلك بل قال مما ليس بمعنى افعل وافعال هـ

شعرا اذا الرجال شتوا واشتد اكلهم فانت ابيضهم سربال طباخ وانشدوا
ايضا جارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت بني اباض وجاء في شعر
المتنبي لانت اسود في عيني من الظلم وفاكو الماجاء منهما افعل التفضيل
جاء بناء صيغتي التعجب ايضا لانهما مثلان واما في الاستشهادات في
فضعيف لانها من ضرورة الشعر لا في سعة الكلام فيكون نادرا او قولهم
انهما اي الالوان والعيوب ممنوع وبعد تسليمه فدليل المنع على ما ذكرنا
قايم فيهما وان كانا من اصول الالوان ويتوصل فيهما وراء بنحو اشد وابلغ
نحو ما اشد دحرجته وما ابلغ سواده يعني انه قد يراد التعجب من الرباعي
والمزيد فيه ثلاثيا كان او رباعيا فان بعض التعجب لا يمكن فيهما بان لم يكن
لها صيغة لم يمكن التعبير عن التعجب في هذه الامور فان التعبير عنه لا
لا يتعين بان يكون باحدى هاتين الصيغتين بل قد يتوصل بفعل
يصح منه بناء الصيغتين من نحو الشدة والقوة والحسن والكثرة والزيادة
فيقال ما اشد دحرجته واستخراجه او عماه او ما اقوى او ما ازيدا او ما ابلغ
ونظيره وقد شذ ما اعطاه وما اولاه هذا جواب عن سؤال مقدر
وسؤاله اعطى لم يجئ له فعل ثلاثي مجرد بل فعله اعطى يعطي وكذا ما اولاه فعله
اولى يولي فكيف بني من غير فعل الثلاثي المجرد فاجاب عنه بشذوذهما
فان قلت ذكر ان افعل لا يمكن بناؤه من غير الثلاثي المجرد فاذا لم يمكن
فكيف يجيء الشذوذ قلت قد ذكر من قبل ان غير الثلاثي اما ان يحذف منه
الزايد او لا يحذف قلنا يحذف واذا حذف امكن بناء الصيغة غايته انه
يلتبس والالتباس لا يوجب الامتناع بل قد يقع الالتباس على الشذوذ
ويكون من الفاعل دون المفعول الا ما شذ نحو ما اشهاه وما امقته
اي الاصل ان يبنيا بمعنى الفاعل لانه لو جوز بمعنى المفعول لالتبس
في نحو ما اضربه فان المراد ما اشد مضروبيته او ضاربيته فيكون من
الفاعل لانه الاصل والاقوى ومع هذا فقد جاء على الشذوذ نحو ما
اشهاه وما امقته من شهيت الشيء بالكسر اي اشتهيته ومقته وهي في المفعول
ومعنى ما افعله شيء جعله فاعلا تقديرا والفعل مسندا الى ضميره ثم
شرع في اعراب الصيغتين فقال ما افعله اصله شيء افعله يعني ان

ما نكرة

بجرد صح

فان صح

في الافعال صح

ما نكرة بمعنى شيء وافعل فيه ضمير هو فاعله يرجع الى شيء وهو معنى قوله و
الفعل مسند الى ضميرها وقيل ان ما موصولة وافعله صلته والموصول مع
صلته مبتدا والخبر محذوف اي الذي افعله حاصل وقيل اصله ما الاستفهامية
اي اي شيء احسن زيدا اي جعله حسنا وهذه الوجوه باعتبار الاصل يعني ان
اصلها في الاعراب هذا الان لان هذا المعنى المراد الان لان معناه انشاء
التعجب وما قدر في الاصل جملة خبرية محتملة للصدق والكذب فلا يكون
بمعنى الانشاء وفي تقديرها هذا الاصل لتصحيح الاعراب ثم نقل الى معنى
التعجب وهذا الحكم مطرد ونقلهم ان الشيء اذا نقل من حال الى حال كان
اعرابه بحسب المنقول عنه ومعناه بحسب المنقول اليه ومعنى افعل به
صار ذا كذا والمجرور مرفوع معنى ولا ضمير في الفعل واللفظ على الامر وا
المعنى على الخبر تقديرا واحسن منه ان يكون صيغة بالفعل على زيادة الباء
او صيره ذا كذا على التعدية ثم شرع في معنى افعل به واعرابه باعتبار الاصل
فقال معنى افعل به صار ذا كذا وهذا المجرور مرفوع من حيث المعنى على انه فاعل
نحو كفى بالله شهيدا فلا ضمير في الفعل لان تقديره احسن زيد احسن زيد
لكن اللفظ على الامر والمعنى على الخبر وهذا الاصل ابعد تقديرا لان معناه
احسن زيد بمعنى صار ذا حسن كما جيء قولهم كن فلانا اي انت فلان وكما جيء
في عكسه رحمه الله فان اللفظ خبر والمعنى امر بمعنى الدعاء اي اللهم ارحمه و
انما قدر هذا الاصل لتصحيح اعرابها كما ذكرنا في ما افعله ثم ذكر المصنف ان
ما احسن ولا ليف اي بقي الامر بحاله فاحسن امر ماخوذ من احسن الشيء
اي جعله حسنا ووصفه بالحسن بمعنى احسن به اجعله حسنا وصفه
بالحسن فالباء زايدة لان احسن الشيء يتعدى بنفسه فكان حقه احسنه لا
احسن به ويجوز ان يكون ماخوذا من احسن الشيء اي صار ذا حسن و
بمعنى احسن صيره ذا حسن فجيء بالباء للتعدية اي صيره ذا حسن فعلى
الوجهين صيغة الامر باقية على حاله ونقل الى انشاء التعجب وانما كان
هذا الوجه اولى لان الوجه الاول وهو معنى قولهم معنى افعل صار
ذا كذا يحتاج فيه الى تمحلات احدها اخراج الامر عن وضعه الى الخبر

تلبسها على المعنى الاصلي صح

تقديرا

٤٩

والثاني ادخال الباء على الفاعل والثالث تجريد صيغة امر المخاطب عن
استتار الضمير فيه والرابع انهم نقلوا في هذا الوجه صيغة الامر الى الخبر ثم
حكموا بان الصيغة المنقول اليه غير مراد ايضا ينتقل من الخبر الى الانشاء
وهذا تطويل للمسافة واما هذا الوجه الذي اختاره المصنف فسالم عن التمحلات
الاربع لبقاء صيغة الامر بحاله وعدم ادخال الباء على الفاعل وابقاء الضمير
المستتر في فعل الامر وقصر المسافة في جعل الامر بمعنى الانشاء دون الجعل
بمعنى الخبر ثم ينقل الى الانشاء فلذلك كان احسن واليق ثم جرى مجرى المثل
فلم يتغير عن لفظ الوحدة ولهذا لم يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم وتاخير
وفصل هذا جواب عن توهم سوال وهو ان لقائل ان يقول غاية ما قدرتم ان
هذه الصيغة نقلت الى معنى الانشاء وهذا لا يقتضي ان لا يتغير بحسب المعنى بل
فان صيغ الانشاءات قد تتغير بحسب المعنى نحو بعت بعتما بعتم مع انه للانشاء
وتقريره فاجاب بان هذا الكلام جرى مجرى المثل وحق الامثال ان لا يتغير
بل يحكى على مورد ما الاصل فلهذا اي فلكونه جاريا مجرى المثل لم يتغير الجملة
التعجبية عن هذا الوضع فلم يتصرف فيها بتقديم ولا تاخير ولا فصل اي لا يقال
زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن ثم استثنى ما جاء من الفصل
بالظرف في نحو ما احسن بالرجل ان يفعل كذا فيفصل بين ما احسن وان يفعل وبه
بالظرف لان الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها كما اجيز الفصل بين
المضاف والمضاف اليه بالظرف دون غيره ونظيره من الاتساعات وقال و
وقد اجيز الفصل بالظرف نحو ما احسن بالرجل ان يفعل كذا وجاز ما كان
احسن زيدا للدلالة على المضي هذا شبه ايراد وهو ان كان وقع فصل بين ما و
بين احسن وهو ليس بظرف فاجاب بانه جوز للدلالة على المضي وكان التقدير ما
احسن في الزمان الماضي فهو على التحقيق بمعنى الظرف لان كان بمنزلة قولك
في الزمان الماضي فقد رجع الى معنى الظرف تقديرا وانما حسن ما كان
احسن زيدا ولم يحسن ما اصبح ابرده وما امسى ادفاه لان فعل التعجب لم
لم يكن في الاصل يدل على زمان بعينه كما يدل الصباح او المساء عليه فلم يكن اصبح
مفيدا له للدلالة على الزمان المعين فلم يطابق كما طابق كان معنى المعين الذي يدل
عليه

٥٠

عليه فعل الامر اصل فعل التعجب واما علامات الحرف فلم يتعرض عن علاماتها لانها اي
عن علامات الاسم والفعل لما كان امتياز الحرف عن الفعل والاسم بتقييد عدمي
وهو انه لا يدل على معنى في نفسه جاز ان تكون علامته ايضا باعتبار قيد عدمي وهو
التعري عن علامة الفعل والاسم ثم ابتدأ اي ان الثاني فقد يجري بينهما التاليف اما
على وجه الاسناد وهو تركيب الكلمتين او ما يجري مجراهما بحيث يفيد السامع ويسمى
كلاما وجملة لما ذكر مفردات الكلم فكأنه قد اتفق بين الكلم التاليف اما اسنادا
او غير اسنادي اما الاسنادي فهو تركيب الكلمتين بحيث يفيد السامع فايدة يحسن
السكوت عليها ويسمى هذا المولف كلاما وجملة وقوله او ما يجري مجراهما
يريد انه قد يتالف الكلام من كلمتين فقط كزيد قائم وقد يتالف من مفرد وجملة
واقعة موقع المفرد نحو زيد ابوه قائم فان التركيب من اكثر كلمتين لكن الجملة
راجعة الى المفرد اي زيد محكوم عليه بهذه الجملة فهو في حكم المفرد اذ الاسناد
انما هو بين كلمتين في التقدير واما ما يتعلق بالمحكوم فهو خارج عن الاسناد
بل هو من متعلقات المسند بحرف الاسناد وليس الا بين المفردين في الحقيقة ويحتمل
ان يريد ان التركيب قد يكون بين كلمتين ملفوظتين وقد يكون بين ملفوظ ومقدر
نحو قم واقعد وتقوم فان الملفوظ ليس الا احدى الكلمتين واما الكلمة الاخرى
فضمنية فيريد بالجاري مجرى الكلمتين ما لا يكون ملفوظا بها كما توجه وتقوم
لكن كان الاولى ان يقيد الكلمتين بالصريحتين حتى يكون غير الصريح فيما له
والاولى هو لفظ الكلمتين انها اعم من الصريحتين وغيرهما فيكون المطلق
فيما التقييد لصحة اطلاق الكلمتين على القسمين على الجملة وكان الاولى
ان يقيد الافادة بما يحسن السكوت عليه ليخرج التركيب التقييدي كغلام زيد
وزيد الضارب على الصفة لا على الخبر ولعله اطلق لانه حصر هو هذا
القسم في الاقسام الاربعة للجملة على ما سيأتي وكلها يفيد ما يحسن السكوت
عليه فكانه اكتفى بالامثلة المذكورة للجملة وهي اربعة فعلية نحو خرج واسمية
نحو زيد قائم او زيد ابوه قائم وشرطية نحو ان تكرمني اكرمك وان كان متى كان
زيد يكتب فهو يحرك يده فمتى لم يحرك يده لم يكتب وظرفية نحو ما في الدار او زيد
قد امكن زيد بمعنى حصل فيها ثم شرع في تقسيم الجملة الى الاربع المذكورة وحصر
الجملة الى الاربع ان الجملة اما ان يكون في اولها ظرف او ما يقوم مقامه اولا

فايدة يحسن السكوت عليها

٢

زيد ٤

ووجه

٥١

والاولى من الظرفية والثانية اما ان يكون في اولها اداة شرط اولا والاولى
من الشرطية والثانية اما ان يجب تقديم المسند لفظا او تقديرا على المسند اليه
اولا والاولى من الفعلية كقام زيد وضرب زيد والامر والنهي والقائم الزيدان على مذهب المصنف
والثانية الاسمية نحو زيد قائم وزيد ابوه قائم وزيد قام وزيد في الدار وزيد ان تكرمه يكرمك
وانما قدم الفعلية في الكتاب على الاسمية لان الاصل في الاسناد الفعل والاصل في
المسند اليه الفاعل وانما قدم الاسمية على الشرطية لان اصل الجملة ان يكتفى
فيها بمسند ومسند اليه والاسمية والفعلية كذلك واما الشرطية فلا يكتفى فيها
بهما بل يحتاج الى جملتين وقد يكون الجزء اسمية وفعلية فتقديم معرفة الاسمية
والفعلية عليها هو الواجب تقدم الجزء على الكل وانما قدم الشرطية على الظرفية
لان الشرطية يتحقق صورة الجملة فيها لفظا واما الظرفية فيحتاج الى التقدير والظرف
قد يكون بتقدير المفرد عند بعضهم فتحقق الجملة في الشرطية اظهر فلذلك قدمت على
الظرفية فلهذا وجه ترتيب الجمل على ما ذكر في الكتاب وذكر في الاسمية مثالين احدهما
ان يكون الخبر مفردا والاخر ان يكون جملة وذكر في الشرطية ايضا مثالين تنبيها
على ان الشرطية قد يتركب من جملتين نحو ان يكرمني اكرمك وقد يتركب من شرطيتين
كقوله ان كان متى كان زيد يكتب فهو يحرك يده فمتى لم يحرك يده لم يكتب وهذه
شرطية وهي المقدم وتاليها جملة اخرى شرطية وهي قوله فمتى لم يحرك يده لم يكتب و
انما لم يذكر المركب من الجملتين مقدما والمتصلة تاليا وبالعكس لانه لما ذكر الجملتين
والمتصلتين كان معرفة المركب منهما واضحة وذكر في الظرفية ايضا مثالين احدهما
ان يكون الظرف ملفوظا فيه نحو أفي الدار زيد والاخر ان يكون في مقدرا
فيه نحو اقدامك زيد وهذا التمثيل اولى من قولهم في التمثيل بالظرفية زيد في
الدار لانه متردد بين كون الخبر مفردا وجملة للاختلاف في تقدير متعلق الظرف
واما الظرف في المثالين المذكورين في الكتاب فيتعين كونه مقدرا بجملة لانه وقع
صلة الموصول وقوله او قدامك زيد يريد به ايضا ما قدامك زيد ليقع الظرف
ايضا صلة ويتعين تقديره بجملة وقد يكون لا على وجه الاسناد نحو عارف زيد
على الاضافة او زيد العارف على الوصف او ما اشبه ذلك من التركيبات
التقييدية ولا يسمى كلاما ولا جملة هذا ظاهر ولكن في لفظه ادنى حزازة
اذ كان حقه ان يقول واما ان يكون على وجه الاسناد ولا يكون على وجه

الاسناد

٥٢

الاسناد ليكون معادلا لاما الاولى وهو قد ذكر بلفظ وقد يكون دون اما واو ولكن
قد ذكر المصنف في اخر الكتاب في بحث الحروف العاطفة وهي اي اما غير مكررة
اذا كان في الكلام عوض من تكريرها وانشدوا فيه قوله فاما ان يكون اخي بصدق
فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني فلعله جعل
قوله قد يكون عوضا من التكرير وان لم يكن عوض التكرير متضمنا لشرط
وجزاء كما مثل به في البيت واعلم ان للنحوية برعاية هيآت لازمة للكلم بعد التركيب
على تفاوتها بحسب المواضع وحاصلها يرجع الى انها اختلاف اواخر كلم دون كلم لاختلاف
اشياء معهودة فعليه البحث عن صورة الاختلاف وهو الاعراب وما فيه الاختلاف وهو
المعرب وما به الاختلاف وهو العامل وما لاجله الاختلاف وهو المقتضي يعني ان الكلم
اذا ركبت تعرض لها هيآت لازمة من الاختلافات الحادثة بالحركات والحروف وهذه
الهيآت لازمة بعد التركيب لان سبب الاختلاف هو التركيب اما لفظا او حكما
او تقديرا او محلا وحاصلها اي حاصل الهيآت يرجع الى اختلاف اواخر الكلم لاختلاف اشياء
معهودة وهي المعاني المقتضية للاختلاف من الفاعلية والمفعولية والاضافة و
يحتمل ان يريد بالاشياء المعهودة العوامل التي قال في المفصل ويختلف اخره باختلاف
العوامل واليه قريب من الكلام لان احدهما للسببية والاخر للعلية وهما
متقاربان وايضا الاشياء المعهودة اظهر في العوامل من المعاني المقتضية المقدرة
فعلى كل تقدير يلزم عدم التنبيه اما على العلة الغائية ان حملنا الاشياء المعهودة على
العوامل او على الفاعلية ان حملنا الاشياء على المعاني المقتضية فان قلت الفاء
في فعليه يقتضي ان يكون هذا ناشيا من الكلام الذي قبله وهو لا يدل على جميع
العلل التي ذكرنا قلت لو ذكر الاختلاف وحده لكان كافيا في طلب البحث عن
علل الاربع فكيف وقد ذكر بعض العلل مع الكلام الاول وقوله في الاول الهيآت
اشارة الى الصورة والكلمات اشارة الى المادة والمواضع ايضا اشارة الى المادة
اذ المراد بالمواضع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وقوله على تفاوتها
اي على تفاوت الكلم وهيآتها بحسب المواضع اشارة الى الجمل الاربع
من الفعلية والاسمية والشرطية والظرفية ثم لما كان لكل ما يوجد من المركبات
علل اربع من الفاعلية والمادية والصورية والغائية بين ان الاختلاف ايضا
له علل اربع اما الصورية فهي الاعراب واما المادية فهي المعرب اذ يقع

فيه الاختلاف واما الفاعلية على التشبيه بالعامل واما الغائية فالمعاني المقتضية لها
وهو تحقيق نحن وانا المسوق اليك الاربعة بعون الله سبحانه وتعالى مبنية في (اي على الحال)
اربعة اقسام وجه الترتيب بين الاقسام انه لما كان اعتناء النحوي واشتغاله
برعاية مهيئات الهيئات ومن الاعراب كان تقديم صورة الاختلاف هو الواجب نظرا
له به العناية على غيره ثم لما كانت الهيئات لا تقوم بنفسها بل تحتاج الى محل ومادة
يقوم بها جعل العلة المادية وهو المعرب تاليا للقسم الاول ليتقوم الصورة بالمادية
وان قدم المقصودة الفاعلية ومن العامل على الغائية وهي المقتضي وان كانت
الغائية متقدمة في الترتيب على الفاعلية [illegible] الوجود متاخرة فراعى ترتيب الوجود
وقدم الفاعلية على الغائية (اي في الذهن) وانا ذكرنا هذا البحث وان كان خارجا عن البحث (اي عن نحو) لتوقف
لفظ الكتاب وبيان ترتيبه عليه القسم الاول في الاعراب ووجوهه في الاسم
الرفع والنصب والجر ويكون لفظا او تقديرا او لفظا وتقديرا بحركة او حرف اي
اي المعرب قد يكون اعرابه لفظيا في الرفع والنصب والجر بحركة كزيد وقد يكون تقديريا
في جميع الاحوال الثلاث بحركة كعصا وقد يكون لفظيا بحرف في جميع احواله
في الاسماء الستة وقد يكون تقديريا في الثلاث بحرف كما لحوا القوم وقد يكون لفظيا
وتقديريا بحرف كمسلمي بحركة كقاضي فان نصبه لفظا ورفعه وجره تقديريا ان
او لفظيا وتقديريا بحرف كمسلمي فان رفعه بالواو تقديرا ونصبه وجره بالياء
لفظا فان قلت هل الاعراب قد يكون لفظيا في جميع الاحوال اما بالحركة واما بالحرف
وقد يكون تقديريا في جميع الاحوال اما بالحركة واما بالحروف وقد يكون لفظيا في بعض
الاحوال وتقديريا في بعضها اما بالحركة واما بالحروف فهذه ستة اقسام وقوله
لفظا او تقديرا يشتمل الاربع لان التقدير بحركة او حرف وقوله او لفظا وتقديرا يشتمل
الاخيرين لقوله بعده ايضا بحركة او حرف فاعرابه لفظا بحركة في آخره صحيح او جاريا
مجراه هذا شروع في الاقسام الستة المذكورة فالاول ما اعرب لفظا في جميع احواله
بحركة وهو ما آخره صحيح كرجل او جار مجراه يعني ما آخره واو او ياء ساكنا ما قبلهما
كدلو وظبي فهو ملحق بالصحيح في ان اعرابه لفظي بحركة ثم ان كان منصرفا غير
ملحق به الف وتاء للجمع فبالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاء
زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والا فبالضمة رفعا والفتحة او الكسرة نصبا و
جرا نحو هذا احمد ورايت احمد ومررت باحمد وجاءني مسلمات ورايت

مسلمات

وهي التي [illegible]

لكونها

مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ اجراء للفرع على وتيرة الاصل هذا القسم لهذا
القسم المذكور وهو ما اعرب لفظا بالحركة اي هذا القسم اما ان يتم حركاته
الثلاث لفظا اولا بل يحمل نصبه على جره او جره على نصبه فالتام ما يشتمل على
قيدين كونه منصرفا وكونه غير ملحق به الف وتاء للجمع فهذا تم حركاته الثلاث
فان زيدا منصرف لم يلحق به الف وتاء للجمع فله الحركات الثلث كما ذكرنا قوله
والا اي وان لم يكن منصرفا غير ملحق به الف وتاء للجمع واتفق هذا المركب اما ان
ان يكون بانتفاء الانصراف وهو غير المنصرف او بانتفاء غير الملحق به اي يكون
ملحقا كمسلمات فذكر القسمين وقد يكون بانتفاء المجموع بان يكون غير منصرف
من الاصل الحق به الف وتاء كزينبات وحكمه حكم مسلمات فلذلك لم يذكر مثال
هذا فغير المنصرف اعرب بالضمة رفعا (والفتحة نصبا) وبالكسرة جرا وحمل النصب فيه على الجر
كما سياتي وقوله اجراء للفرع على وتيرة الاصل علة لكون اعراب الجمع المؤنث غير
تام ويحتمل ايضا ان يكون لكون اعراب غير المنصرف ايضا غير تام اما الاول
فلان جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم على ما سياتي وجمع المذكر ليس له
الا وجهان من الاعراب فاجري الفرع وهو جمع المؤنث السالم في كونه معربا بوجهين
ايضا على وتيرة الاصل وان كان الاصل ان يكون معربا بالحروف واما الثاني وهو
كونه علة الاعراب غير المنصرف بالوجهين فتقريره ان غير المنصرف فرع الفعل
لمشابهته له على ما سنذكر والفعل وهو الاصل المشبه به لم يكن فيه الكسر فاجري الفرع
وهو غير المنصرف على وتيرة الاصل في قطع الكسرة عنه ويحتمل تقريره من وجه آخر
وهو ان يقال غير المنصرف فرع اذ الاصل في الاسم الانصراف وبعض الاسماء
المنصرف لم يتم له العلامات الثلاث كجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم
والمثنى فلم يعرب غير المنصرف بالحركات الثلث اجراء للفرع على وتيرة
الاصل في كونه غير تام العلامات واما حمل النصب على الجر في جمع المؤنث
ليكون على وتيرة الاصل ايضا وهو جمع المذكر السالم اذ قد حمل النصب على
الجر ولان بين النصب والجر مواخاة ليست بينه وبين الرفع لانهما
فضلتان في الكلام ولان لفظهما يتشاركان كثيرا في المضمر نحو رايتك
ومررت بك واما غير المنصرف فقد حمل فيه ايضا الجر على النصب للمواخاة
المذكورة وتمام تقريره في باب غير المنصرف واعرابه بحركة فيها آخره...

وحمل الجر على النصب [illegible]

الف مقصورة نحو عصا او اضيف الي ياء المتكلم مفردا او جمعا اعرابه بحركة نحو
غلامي جاء على رأي والاعرف انه مبني وتعضده الاول قولهم مسلماي ومسلمي
بالاعراب هذا قسم اخر للمعرب بالحركة لكنه تقديري وهو ما اخره الف مقصورة
سواء كانت للتأنيث كحبلى او منقلبة كعصا لان الالف لا تقبل الحركة وكذا ما
اضيف الي ياء المتكلم سواء كانت مفردا كغلامي او جمعا [illegible] فان اعرابه
بحركة كمسلماتي مثال مسلمي فان اعرابه ايضا بحركة تقديرا واحترز عن الجمع
المذكر السالم اذا اضيف الي ياء المتكلم بقوله جمعا اعرابه بحركة واما كان المضاف
الي ياء المتكلم معربا لانتفاء اسباب البناء فيه وهو مناسبة ما لا تمكن له وبعضهم
على انه مبني ومستندهم اما عدم ظهور الاعراب فيه او اكتساب البناء من المضاف اليه
وهو مبني والوجهان ضعيفان اما الاول فلان جميع ما هو معرب تقديرا
كعصا ونحوه بهذه المثابة وعدم ظهور الاعراب لا يوجب البناء واما الثاني
فلان الاضافة الي المضمر لو كان يوجب بناء لبني المثنى اذا اضيف الي ياء المتكلم
ولبني جمع المذكر اذا اضيف الي ياء المتكلم وهما معربان بدليل مسلمان فانه معرب
بالالف حالة الرفع وبدليل مسلمي نصبا وجرا وقوله مسلمي ينبغي ان يقيد الميم
فيه بالفتح والكسر ليشمل نصب المثنى وجره ونصب جمع المذكر وجره واما رفع
الجمع فلم يستدل به لان اعرابه غير ظاهر لانه بالواو تقديرا فلا يمكن فيه الالزام
هذا ما ظهر ولفظ المصنف يشعر بترجيح البناء في المضاف الي ياء المتكلم ووجهه
غير ظاهر سوى ما ذكرنا وزيفنا ولعل مراده انه اشهر لا انه ارجح ولذلك
قال والاعرف انه مبني ولم يقل والاظهر به يشعر لفظه في التعليق والاكثرون
على انه مبني لكن فيه نظر اذ في صاحب المغني وغيره وذهب قوم الي انه
مبني فكونه مذهب الاكثرين محل نظر ومنه اي ومما اعرب تقديرا ما فيه
اعراب محكي جملة منقولة كان او مفردا نحو تأبط شرا وقول اهل الحجاز
من زيدا في استعلام من يقول رأيت زيدا ونحو خمسة عشر علما ان
يجعل منه فيمن يبقيه على الفتح يعني كل اسم كان معربا في الاصل وحكي ذلك الاعراب
فاعرابه تقديري سواء كان في الاصل جملة ونقل الي العلم كتأبط شرا او كان
مفردا كمن زيدا في استعلام من يقول رأيت زيدا اما تأبط شرا وكان في
الاصل جملة دالة على نسبة التأبط اي الاخذ بالابط الي شخص وشرا مفعول
تأبط وهذه الجملة باعتبار الجملية لا اعراب لها اما اذا نقلت وجعلت علما

اذا اضيف الي ياء المتكلم

فكل

فكل واحد من جزئيه بمنزلة الزاي من زيد وهو اسم علم كبعلبك فكان حقه ان يعرب
كما يعرب بعلبك بالرفع وغيره فكان حقه ان يعرب تأبط شرا وبقي جاري
تأبط شرا لكن لما كان اعرابه محكيا حكي لفظ الجملة للدلالة على الغرض في الاصل
فكان شرا منصوبا بالمفعولية فلم يمكن اعرابه لفظا لتعذر اعرابين لفظيين على كلمة
واحدة فاعرب تقديرا لتعذر الاعراب لفظا وكذا زيد في من زيدا فانه نصب للحكاية
النصب في مفعول رأيت فلم يمكن اعرابه لفظا فجعل اعرابه تقديرا وسيأتي مباحث
من زيدا على الحكاية مستوفاة ان شاء الله تعالى وحده فان قلت ما الفرق بين ابن وكم ومنه
ونحوها من الاسماء المبنية وبين هذه حيث جعل اعراب تلك المبنيات محليا قلت الفرق
ان المبنيات لا يمكن تقديرا الاعراب فيها لقيام علة البناء فيها بخلاف المحكيات نحو
تأبط شرا فانه لما نقل الي العلمية لم يبق علة البناء فيه فكان اعرابه لازما وتعذر لفظا
فيجب ان يقدر عليه الاعراب وكذا زيدا في من زيدا معرب لا موجب للبناء فيه واعرابه
اما لفظا او تقديرا وتعذر اللفظ فتعين التقدير فلذلك قال المصنف ما فيه اعراب
اعراب محكي اي كان الاسم معربا في الاصل بخلاف المبني فان اعرابه محلي لا يصح كون
الاعراب فيه لفظا وتقديرا مع قيام موجب البناء واما نحو خمسة عشر اذا جعل علما
ففيه وجهان احدهما ان يعرب لفظا ويقال جاءني خمسة عشر بضم الراء ورأيت
خمسة عشر لان علة البناء كان تضمنه حرف العطف وانتفت هذه العلة بجعله علما
اذ الكلمتان امتزجت فصارتا بمنزلة بعلبك فاعرب مثله والثاني ان يكون معربا تقديرا
اما اعرابه فلانتفاء موجب البناء لما ذكرنا واما التقديري فلانه قبل التسمية كان مبنيا و
اذا نقل ينبغي ان يحكي البناء ايضا كما يحكى الاعراب في المنقولات وحكاية البناء مانعة من
اعرابه لفظا وكان اعرابه تقديرا فان قلت فلم تعين الاعراب المحكي لفظا في تأبط شرا وجاز في
خمسة عشر على ترك الحكاية وجواز الاعراب المحكي لفظا قلت كان الواجب في الصورتين
ان يعرب لفظا لانتفاء موجب البناء فيهما لكن في خمسة عشر جاز الاعراب لفظا و
ترك الحكاية لانه ترك بنائه الي اعراب بخلاف تأبط شرا فانه لو اعرب لفظا
لعدل عن اعراب الي اعراب اخر فيحتمل ان يجوز العدول عن البناء الي الاعراب و
ولا يجوز العدول عن اعراب الي اعراب اخر مفوت به الحكاية واعرابه لفظا وتقديرا
بحركة فيما اخره ياء مكسور ما قبلها نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان
ورأيت القاضي بالفتح وقد جاء الاسكان ايضا هذا هو قسم اخر من الاقسام الستة

للمعرب وهو ما اعرب بالحركة لفظا في بعض احواله وتقديرا في بعضها كالمنقوص وهو
ما آخره ياء مكسور ما قبلها وانما جعل في الرفع والجر تقديرا لثقل الضمة والكسرة على الياء
واعرب لفظا في النصب نحو رأيت القاضي لخفة الفتحة على الياء فان قلت لو كانت الفتحة
غير مستثقلة على الياء لما قلبت الياء في رمى الفا لخفة الفتحة كما ذكرت قلت ليس علة قلب الياء
الفا في رمى استثقال الفتحة على الياء بل توالي المثلين وهو كون الياء مفتوحة مع فتحة
ما قبلها والمنقوص مفتوح لكن ما قبله مكسور وتوالي المثلين يوجب ثقلا وانتفى توالي
المثلين في قاضي فلذلك لم يسقط بالفتحة في رمى وانما مثل بالمنقوص المعرف باللام
مع ان حكم غير المعرف حكمه ايضا في الاعراب اللفظي والتقديري نحو جاءني قاض ورأيت
قاضيا ومررت بقاض لان الغرض ذكر سكون الياء في الرفع والجر في المعرف باللام و
المضاف ايضا تثبت الياء في الحالين ساكنة لفظا واما في النكرة فيسقط الياء لفظا فيكون
السكون مقدرا على الياء المحذوفة فاراد ان يصرح بالياء لفظا فكان التمثيل بالجلية
بالمعرف اظهر وقوله وقد جاء الاسكان بعض فتحها الاسكان ايضا في حال النصب
حتى قيل انه من احسن الضرورات نحو كأن ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين
الورق وقوله ولو ان واش باليمامة داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا وقوله
مهلا بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا وكما في المثل اعط القوس
باريها وبعض يرويها ولما كان الحصر الاسكان كسرا في الكلام قال المصنف فتحا ولم يقل
فتحي ليلا يوهم التعليل واعرابه لفظا بحرف في الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم
وهي ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم فانها بالواو
رفعا والالف نصبا والياء جرا في الاكثر هذا قسم آخر من اقسام المعرب وهو
ما اعرب لفظا في جميع احواله بحرف وهو اقسام احدها الاسماء الستة بشرط كونها
مضافة الى غير ياء المتكلم احترازا عما اذا كانت مفردة نحو اب واخ فان اعرابها
بالحركات لفظا وبقوله الى غير ياء المتكلم عما اذا اضيفت الى ياء المتكلم نحو ابي واخي
فان اعرابه بالحركة تقديرا او يكون مبنيا كما ذكر في غلامي واراد بالاسماء الستة غير
المصغرة واكتفى بالامثلة المذكورة في الكتاب ادخل بالمكبرة وانما قال حموها لان
الحم اقارب زوج المرأة فيكون مضافا الى المؤنث اذ حموها معناه قريب زوجها
وانما قال في الاكثر اي اعرابه بالحروف على وجه المذكور وهو مذهب الاكثر وفيه اختلافات
كثيرة من النحاة وفيه لغتان اخريان احدهما ان اعرابها بالحركات قياسا على حالة

الافراد

الافراد قال الشاعر سوى ابك الادنى فان محمدا علا كل عال يا ابن عم محمد اذ لم يقل
سوى ابيك بل اعرابه بالحركة واللغة الثانية جعلها بمنزلة المقصورة باعادة لامها
قال الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها حيث لم يقل وابا ابيها
وروى بعضهم في المثل مكره اخاك لا بطل على هذه اللغة وانما اعرب بالحروف مع
ان الاصل في الاعراب بالحركات ليكون توطئة للتثنية والجمع لانه يكون في الاصول شيء
يعرب على صيغة الفروع ولانها اشبهت التثنية والجمع في التكثير لتنوع معانيها على
الاضافة فاعربت بالحروف مناسبة عليها هكذا ذكر والاقوى التمسك بالوقوع في امثال
ذلك وفي التثنية ويلحق بها اثنان وكلا مضافا الى مضمر فانها بالالف رفعا والياء
نصبا وجرا قوله وفي التثنية معطوف على قوله في الاسماء الستة اي هذا النوع ايضا هو
معرب بالحروف لكن لم يتم لها الحروف بل حمل النصب على الجر كما سيأتي في الجمع
الصحيح قوله ويلحق بها اثنان افرده بالذكر لان لفظ اثنان ليس مثنى اذ ليس له مفرد
الحق باخره الف ونون لكن لما كان معناه معنى المثنى ولفظه يشبه لفظ المثنى الحق به
في الاعراب بالحروف فلذلك كلا ملحق بالمثنى لكون لفظه مفردا لكن معناه معنى المثنى
اذ لا يكون الا مثنى وقيده بقوله مضافا الى مضمر اذ لو كان مضافا الى مظهر لكان
اعرابه تقديرا في الاحوال الثلاث نحو جاءني كلا غلاميكم ورأيت كلا غلاميكم و
مررت بكلا غلاميكم وفي الجمع الصحيح ويلحق به اولو وعشرون واخواتها فانها بالواو رفعا
والياء نصبا وجرا وانما قال ويلحق به اولو لان لفظه ليس جمعا بل معناه الجمع وعشرون
مع اخواتها الى تسعين كذلك اي ليس جمعا بل ملحق بالجمع الصحيح وانما اعرب المثنى
والجمع الصحيح بالحروف لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات والمثنى وا
المجموع فرع الآحاد فناسب ان يكون الفرع للفرع واما تعيين كل واحد بحرف فعلته
مذكورة في الكتب المشهورة وغرضنا من كتابة هذه الحواشي حل لفظ الكتاب
فلذلك لا نطول ذيل البسط في التعليلات وحمل النصب على الجر فيهما للمواخاة بين
النصب والجر واعرابه تقديرا بحرف في الجمع المذكور اي الجمع الصحيح مضافا الى ياء
ساكنا بعده نحو جاءني صالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم
هذا قسم آخر من الاقسام الستة وهو ما اعرب تقديرا بالحرف في احواله الثلاث
فان الجمع في المثال المذكور اعرابه بالواو رفعا والياء نصبا وجرا لكن الواو
والياء سقطتا من اللفظ لملاقاة الساكن بعدهما وهو لام التعريف في

في القوم فالحرف الذي به الاعراب غير ملفوظ به فهو معرب تقديرا بالحرف
اذ لا اعتبار بالخط بل المعتبر هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء لوقوعه
ملاقيا لما بعده يشمل اي ساكن كان من نحو لام التعريف ولام الذي اوله همزة نحو
جاءني صالحو ابنك ورايت صالحي ابنك ومررت بصالحي ابنك فلو لم يلاق
ساكنة كقولك صالحوا بلدك وصالحي بلدك كان الواو والياء ملفوظا بهما
فيكان معربا بالحروف لفظا فلذلك احترز عنه وكذا الاسماء الستة بعينها
الاسماء الستة اذا لاقاها ساكن بعدها فهي ايضا معربة بالحروف تقديرا نحو هذا ابو
البشر ورايت ابا البشر ومررت بابي البشر وكذا ما يحكى من التثنية فيمن
يجوزه منه قول من يقول دعني من تمرتان كان قايلا قال هاتان تمرتان وقال
الاخر دعني من تمرتان فحكاه محكيا على لفظه فان اعرابه بما مقدرة وانما اظهر
الالف لفظا حكاية لما تلفظ به القايل الاول اي دعني مما تلفظت به وهو قولك
تمرتان وقوله منه اي ما حكي من التثنية وانما قال فيمن يجوزه لانهم ذكروا في
الاستفهام عن النكرة بلفظ من ان فيه لغتين الفصيحة حذف النكرة بعدها
والحاق العلامة بمن كما اذا قال جاء رجل فتقول منو واذا قال رايت رجلا قال
منا على ما سياتي واللغة الضعيفة اعادة النكرة بان يقال من رجل فبناء
على حكاية الاعلام في من زيد وعلى هذه اللغة قول بعضهم اتملك قرشيا
فقال لست بقرشيا وقول اخر عندي تمرتان فقال دعني من تمرتان وعلم
بحثه سياتي في المبسوطات انشاء الله تع واعرابه لفظا وتقديرا بالحرف في التثنية اذا
اضيفت ولاقاها ساكن بعدها نحو هذان ثوبا ابيك ورايت ثوبي ابيك و
[illegible] ابيك ونظرت الى ثوبي ابيك اي بكسر الياء فيهما وفي الجمع
مضافا الى ياء المتكلم نحو هؤلاء مسلمي ورايت مسلمي ومررت بمسلمي فالياء
في الرفع منقلبة عن الواو بخلافها اي بخلاف الياء في النصب والجر هذا قسم
اخر من الاقسام الستة وهو ما اعرب بالحرف لفظا في بعض الاحوال و
تقديرا في بعض كما مثل به فان قولك ثوبا ابيك في الرفع اعرابه بالالف ولا
الالف ساقطة بالسكون بعدها فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف النصب
والجر فان اعرابهما بالياء والياء باقية لفظا وان كسرت للسكون بعدها
فاعرابه بالياء لفظا وهو ظاهر وقوله في الجمع مضافا الى ياء المتكلم اللام في

في الجمع للعهد اي الجمع المصحح المذكر نحو مسلمون فانه اذا اضيف الى ياء المتكلم يجب قلب
الواو ياء وكسر ما قبل الياء فظاهر ان حرف الرفع لا واو فيه لفظا لانقلابها ياء واما
حرف النصب والجر فالياء باقية لفظا لكنها مدغم في ياء المتكلم والادغام لا يخرج
الياء عن حقيقتها وسكونها فالياء الساكنة التي بها الاعراب باقية لفظا واما وجوه
اي وجوه الاعراب في الفعل المضارع فالرفع والنصب والجزم وانما اعرب الفعل
المضارع لمشابهته الاسم في الحركات والسكنات فان يضرب موازن لضارب و
للاشتراك في الدلالة على الحال والاستقبال ولوقوعه موقعه فلهذه المشابهات
اعرب الفعل المضارع لكن الحق المضارع بالاسماء في الرفع والنصب دون الجر
بل ابدل عنه الجزم لان الجر انما يكون بحرف الجر او بالاضافة ولا مجال لهما في الفعل
بخلاف الجزم وناسب الجر لان الجر اقل من الرفع والنصب والجزم عبارة عن عدم
الحركة او الحرف والقلة تناسب العدم وانما اعرب ايضا بوجوه ثلاثة لكونه تام المشابهة
بالاسماء فاستحق الانواع الثلاثة مثلها فالرفع يكون بالضم لفظا فيما كان اخره صحيحا
غير ملحق به ضمير مرفوع بارز نحو يضرب ثم شرع في بيان موارد وجوه الاعراب اما
الرفع فيكون بالحركة وبالحروف اما الحركة فبالضم وهي اما لفظي او تقديري اما اللفظي فانما
يكون فيما كان اخره صحيحا اي ليس فيه حرف علة غير ملحق به ضمير مرفوع بارز وقيد المجموع
انما يصدق بالا يلحق به كيضرب زيدا والحق به ضمير غير مرفوع كيضربه او بان يلحق به ضمير
مرفوع لكنه غير بارز كزيد يضرب وانما يعرب بالضم لان اصل الاعراب ان يكون بالحركة
والاصل في المضارع ان لا يكون ملحقا به شي فناسب ان يكون الاصل للاصل او تقديرا
عطف على قوله لفظا اي الرفع يكون بالضمة تقديرا فيما كان اخره معتلا كذلك اي غير
به الضمير الموصوف نحو هو يغزو ويرمي ويخشى واحترز عما اذا الحق به الضمير المذكور
نحو يغزوان ويرميان ويخشيان فان اعرابه لفظي لا تقديري كما سياتي مثل ثلاثة
المعتل لان المعتل انما يكون اخره واوا او ياء او الفا وانما كان اعرابه تقديريا
في المعتل لان العلة لا تقبل الحركة لفظا كما ذكر في الاعلال وبحرف عطف على قوله بالضم
الرفع يكون بحرف لفظا فيما اتصل به الف الضمير او واوه او ياؤه نحو هما يفعلان وانتما
تفعلان وهم يفعلون وانتم تفعلون وانت تفعلين لما فرغ من الاعراب بالحركة لفظيا و
تقديريا شرع في الاعراب بالحرف ولا يكون الا لفظيا لان الحرف الذي به الاعراب
النون في الافعال ولا يكون تقديريا وانما اعرب بالحرف اذا اتصل به الف الضمير او واو

أو ياء الضمير كما في الأمثلة المذكورة فإن إعرابها بالنون حال الرفع وكذلك تسقط في
النصب والجزم كما سيأتي وأما النصب فقد يكون بالفتحة لفظا فيما آخره غير ألف
ولم يتصل به الضمير نحو لن يضرب ولن يرمي ولن يغزو يعني النصب قد يكون بالحركة
لفظا وقد يكون بالحركة تقديرا أما اللفظي فهو فيما آخره غير ألف ولم يتصل به الضمير
واحترز به عما آخره ألف نحو يخشى فإن نصبه وإن كان بالفتحة لكنه تقديري واحترز به
عما إذا اتصل به الضمير نحو لن يغزوا فإن نصبه ليس بحركة بل بحذف النون والألف
في الضمير للمثنى والواو الضمير والياء والغز لتفعلون وتفعلين ويفعلان ومثل
بالصحيح وبالمعتل بالواو والياء فإن قوله ما آخره غير الألف يصدق بأن لا يكون آخره
معتلا كيضرب أو معتلا بالواو والياء فهذا الإعراب قياسي لأنه بحركة لفظية
وقد جاء الإسكان في المعتل نحو تلاقي محمدا فيمن روى وأوله فآليت لا أرثي لها من
كلالة ولا من حفى حتى تزور محمدا ولا أسمع الله فيه ويروى حتى تلاقي محمدا بسكون
الياء مع أن حقه الفتحة وهو نظير ما ذكرنا في الأسماء المتمكنة في حال النصب كما في قوله
ولو أن واش ونظائره كما سبق ولا أرثي من قولهم رثيت له أي رققت له ورحمته
أي لا أرحم الناقة من كلالة وإعياء يحصل لها يعني لا أرحم ضعفها وإعياءها
بل أجريها وأعديها حتى تلاقي محمدا عليه الصلاة والسلام والشعر للأعشى
من قصيدة مشهورة أولها ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وبت كما بات السليم
مسهدا وتقديرا فيما آخره ألف نحو لن يخشيا لما فرغ من النصب اللفظي بالحركة
شرع في النصب التقديري وذلك فيما آخره ألف نحو لن يخشيا وإنما مثل به مع
إلحاق الضمير دون قوله لن يخشى مع صحة التمثيل به أيضا لأنه أظهر في ثبوت الألف لفظا
بخلاف لن يخشى فإنه قد يسقط لملاقاة ساكن ونحو لا يظهر الألف لفظا فلذلك مثل به
وبالحذف في الأفعال الخمسة نحو لن يفعلا وأخواته قوله بالحذف عطف على قوله
بالفتح أي النصب قد يكون بالفتح إما لفظا أو تقديرا كما ذكرناهما وقد يكون بحذف
علامة الرفع وهو في الأفعال الخمسة المذكورة المتصل بها ألف الضمير أو واوه
أو ياؤه كما ذكرت نحو لن يفعلا فإن نصبه بحذف النون وكذا أخواته نحو لن تفعلا
ولن تفعلوا ولن تفعلي لما كان إعراب المضارع لمشابهة الاسم وكان الاسم معربا
بالحركات وبالحروف وكان الأصل الإعراب بالحركات جرى المضارع على ذلك
المنهاج فأعرب بالحركة في المفرد نحو يضرب كالمفرد في الأسماء نحو زيد

وأعرب بالحروف فيما ألحق به الضمير المذكور على قياس المثنى والمجموع في الأسماء فيفعلان
كزيدان ويفعلون كزيدون وكذا البواقي وتفعلين أيضا أعرب بالحروف وإن لم يكن
مثنى ولا مجموعا لكونه شبيها بهما في الأفعال من حيث لحوق ضمير بآخره فتفعلين
كتفعلان وتفعلون فشاركهما في الإعراب بالحروف وأما الجزم فقد يكون
بالإسكان فيما آخره صحيح ولم يتصل به الضمير نحو لم يضرب وبالحذف في الأفعال
الخمسة نحو لم يضربا وأخواته وفيما اعتل آخره نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش ثم شرع
في الجزم ولما كان الجزم عبارة عن القطع فالمقطوع المحذوف إما حركة أو حرف
أما الحركة ففيما آخره صحيح ولم يتصل به الضمير نحو لم يضرب فإن جزمه بالإسكان
وهو قطع الحركة عنه واحترز بقوله صحيح عن المعتل فإن جزمه بحذف الواو كلم يغز
أو بحذف الياء كلم يرم أو بحذف الألف كلم يخش كما ذكرنا واحترز بقوله ولم يتصل
عما إذا اتصل به الضمير المذكور وهي الأفعال الخمسة فإن جزمها بحذف الحرف
الذي كان علامة الرفع وهو النون كلم يضربا وأخواته وهو واضح إلا ما شذ
من نحو لم تهجو أو لم تدع ونحو ألم يأتيك والأنباء تنمي ونحو ولا ترضاها ولا تملق
يعني قد شذ إثبات الواو والياء والألف حال الجزم في الأبيات الثلاثة فالأول مثال
لإثبات الواو وأوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
أي لم تهج بسبب الاعتذار ولم تدع الهجو لأنك أتيت به قبل الاعتذار وأول الثاني
شعر بما لاقت لبون بني زياد الشعر لقيس بن زهير وبعده شعر ومحبسها
على القرشي تشرى بأذراع وأسياف حداد ومحبسها عطف على فاعل يأتيك و
هو بما لاقت والباء زائدة أو الفاعل اللبون أي خبر اللبون ويجوز أن يكون فاعل
يأتيك الأنباء وما لاقت موضعه نصب واللبون هي جماعة الإبل ذات اللبن والقرشي
هو عبد الله بن جدعان باع بها سلاحا وبنو زياد هو الربيع وإخوته وقوله والأنباء تنمي
جملة اعتراضية وأول الثالث شعر إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق
ولا ترضاها حيث أثبت الألف في حال الجزم لأن الفعل للنهي فكان حقه لا ترضها من
ترضيته وأرضيته واسترضيته أي لا تطلب رضاها وقد يقال الإعراب صريح و
غير صريح فالصريح أن يختلف آخر الكلم باختلاف العوامل كما ذكر وغير الصريح أن
يكون الكلم موضوعا على وجه مخصوص من الإعراب وذلك في المضمر لا غير من أبحث
عرب وهو تقسيم الإعراب إلى الصريح وغير الصريح أما الصريح فظاهر وأما غير

الصريح فذكر انه حيث يكون الكلم موضوعة في الاصل لمرفوع او منصوب او مجرور و
وذلك لا يكون الا في المضمر فان انت موضوع لمرفوع واياك موضوع لمنصوب و
وبك موضوع لمجرور ولكن هذا الكلام غير محقق فان المبني ما ناسب مبني الاصل والمضمر
كذلك واختلاف الصيغ في الوضع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لا يوجب ان يكون
معربا وهو الحق المبين وان اختلف صيغة المرفوع والمنصوب والمجرور والمصنف
ايضا ذكره بلفظ قد بناء على التقليل والمجهول وقوله على وجه مخصوص من الاعراب
فيه نظر ايضا لان الوضع على وجه مخصوص مسلم اما كونه مخصوصا للاعراب فهو اول
المسألة ووضع الواضع لا يدل على انه معرب وله اعراب بل المعلوم انه موضوع
لمرفوع او لمنصوب او لمجرور وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره
لفظا تحقيقا او تقديرا او معنى او حكما حد المضمر ما ذكره واحترز بقوله وضع عما
اذا اطلق مظهر نحو جاء زيد واريد به متكلم او مخاطب او غائب فانه ليس بمضمر
لان اللفظ غير موضوع لها وان اطلق عليهما وقيد الغائب بتقدم الذكر اذ شرط
الغائب ذلك ثم قسم تقدم الذكر الى انواع احدها التقدم اللفظي التحقيقي نحو زيد ضرب
والثاني التقدم اللفظي التقديري كضرب غلامه زيد فان الضمير يرجع الى زيد وهو
لفظ لم يتقدم تحقيقا بل تقديرا اذ الفاعل حقه التقديم والثالث التقدم المعنوي
نحو من صدق كان خيرا له فان الضمير وان كان لا يرجع الى لفظ متقدم تحقيقا او تقديرا
اذ اللفظ المرجوع اليه غير مذكور بعينه اصلا بل المرجوع اليه هو المصدر المدلول
عليه بلفظ صدق فهو متقدم من حيث المعنى كالمتقدم لفظا ولئن كان اللفظ المرجوع
اليه مذكورا لفظا في الكلام لكن لم يتقدم تحقيقا او تقديرا واما الثالث فاللفظ المرجوع
اليه غير مذكور بعينه اصلا بل وجوده مقدر في العقل والرابع التقدم الحكمي كما
في ضمير الشان نحو قل هو الله احد وهو مع ضمير القصة مبتدأ لا يرجع الى
...

فان ما زال اصلها يرجع الى براقش وهو اسم كلبة وهو في التقدير متقدم لان على اصلها
جار ومجرور وهو متأخر في التقدير يجني براقش على اصلها فهو متقدم تقديرا واصل
المثل ان براقش سمعت وقع حوافر دابة فصاحت فاستدلوا بصياحها على القبيلة
فاستباحوهم وعادت لعشرتها لمّا ليس هذا ايضا مثال للتقدم التقديري ولذلك
لم يعد لفظه ونحو بل عطفه على المثل قبله كان اتى بها مثالا لقسم واحد المعصر بالكسر
الاصل واللام بمعنى الى نحو عاد ولما نهوا عنه اي الى ما نهوا ولميس اسم امرأة يضرب
لمن يرجع الى عادة سوء تركها فلميس فاعل عادت وهو متقدم تقديرا ونحو هو
اقرب للتقوى هذا مثال للتقدم المعنوي كما شرحناه وقوله اعدلوا فهو يرجع
الى العدل وهو غير مذكور في الآية بل هو مقدر في العقل لدلالة على المصدر و
هو العدل ونحو ولابويه هذا ايضا مثال للتقدم المعنوي اي لابوي الموروث
ولفظ الموروث لم يتقدم بل دل عليه سياق الكلام وانما ذكر نحو مع انهما مثالان
لقسم واحد كما ذكرنا من قبل لاختلاف المثالين فيهما اذ ما هو الموضوع اليه لم يتقدم
لفظا ولا تقديرا بل دل عليه شيء وهو قد يدل عليه لفظ مذكور وهو اعدلوا وقد
يدل عليه سياق الكلام من غير لفظ وهو قوله لابويه فميزه لهذا المعنى ونحو قل هو
الله احد مثال للقسم الرابع وهو التقدم الحكمي اذ هو ضمير الشان ويرجع الى الحكم
المتعقل قبل الجملة فالمرجوع اليه غير مذكور لا لفظا ولا ما يدل عليه بل هو متقدم باعتبار
التعقل والحكم كما سيأتي في ضمير الشان انشاء الله تعالى ثم منفصل اي فالضمير متصل وهو
الذي لم يستقل في التلفظ كالتاء من ضربته والالف وان استقل في التلفظ فهو
منفصل والمتصل اما للمرفوع او للمنصوب او للمجرور والمنفصل اما للمرفوع
او للمنصوب فقط دون المجرور وانما لم يوضع للمجرور منفصل لان المنفصل
انما يحتاج اليه في المرفوع والمنصوب لوجوه لا يوجد في المجرور وهي جواز
الابتداء بالمرفوع والمنصوب دون المجرور ووجود معنى ... عامل لفظي
ووجود جامع الفصل وهذه الامور لا يوجد في المجرور فلذلك لم يوضع المنفصل له
فالاول يعني المتصل المرفوع نحو ضربت وضربنا في المتكلم وضربت الى ضربتن
يعني ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن هذا في الماضي واما في المضارع في
الغائب فهو قوله وزيد ضرب هو يا فيه الى ضربن يعني ضرب ضربا ضربوا
ضربت ضربتا ضربن والثاني يعني المتصل المنصوب ضربني وضربنا وضربه

ضرب في قوله وتضرب الى يعني تضرب تضربان تضربن مذابح المخاطب والغائبة

٦٥ الى ضربهن وضربك الى ضربكن وهو واضح والثالث يعني المتصل المجرور نحو
غلامي وغلامنا وغلامه الى غلامهن وغلامك الى غلامكن وهو ظاهر ولفظ المنصوب
والمجرور سواء الا ان متكلم المنصوب يلحق ما اتصل به قبله نون [illegible] الجر
يعني لفظ المنصوب للمتكلم والمجرور سواء فضربني وضربنا ضاربي وبنا وضربه الى ضربهن
مثل به الى بهن وكذا ضربك الى ضربكن مثل بك الى بكن ثم استثنى ضمير المتكلم المنصوب
المتصل فانه قد علله يلحق ما اتصل به دون المجرور فيقال ضربني ولا يقال غلامني
محافظة للفعل ونحوه من الكسر الذي هو اخو الجر بخلاف الاسم فانه لا يمتنع فيه الجر
وقوله قبله اي قبل المتكلم المنصوب فالضمير يرجع الى فاعل اتصل الراجع الى المتكلم
المنصوب وان في ما يشاكل الفعل نحو ضربني والحروف كانني والاسم كلدني وان
قلت هو وصاحب المفصل منا اخي الجر اي الكسر ولم يقولا من الكسر او الجر
اما الجر فلانه علم المضاف اليه وقد سبق انه من خواص الاسماء فيعلم ان الجر لا يدخله
ودخول الضمير ليس موجبا لدخول الجر الذي هو علم المضاف اليه على الفعل بل
يوجب دخول حركة الكسر فصين عنه واما لم يقل من الكسر لان في هذه العبارة
تنبيها على علة الكسر لان الكسر اخو الجر وقد يدخل الفعل في قولك لم يضرب الرجل
فان الرجل اسم مستقل لفظا بخلاف الضمير المتصل فالكسر الداخل شبيه عارض ضعيف
من الكسر اللازم دون الكسر العارض فان قلت دخول الكسر في انت تضربين مع
اللزوم فلم لم يكن الكسر اللازم ممنوعا منه قلت فتضربين ليس وزان تضربني لوجوز لان
الياء في تضربين فاعل فهو كالجزء من الفعل فالكسر كانه لم يدخل على الفعل المضارع لان الفاعل
كالجزء من الفعل فالكسر كانه وقع حشو الآخر الآن ان الفعل الفاعل الذي هو كالجزء
بخلاف تضربني فان الياء ضمير منصوب والمنصوب ليس كالجزء من الفعل فلو دخل الكسر على
الفعل لكان داخلا على آخر الفعل لان المفعول ليس كالجزء وجاز حذفها مع نون الاعراب
وهي ان واخواتها لانها ليت ضعيف لا يحق في السعة اي جاز حذف نون الوقاية
اذا اتصل بالفعل نون الاعراب كان الافعال الخمسة المذكورة نحو تفعلون وتفعلان
الى آخرها لانك اذا قلت تفعلون مع ما اتصل بالضمير المنصوب تفعلوني لم يدخل الكسر
على الفعل بل على النون وهو غير [illegible] فجاز تفعلونني محافظة على فتح النون وتفعلوني
بحذف نون الوقاية ولذلك يجوز الوجهان في ان واخواتها من ان وكان ولكن لعل
لانه استثنى ليت وحده واما جواز الحاق النون [illegible] حفظا على فتحاتها لانها

صونا له صح

امتناع

مشابهة

٦٦ مشابهة للفعل الماضي فيصان عن الكسر كما صين الماضي عنه واما جواز حذفها فلانها
ليست افعالا ولوجود النونات فلو الحق بها نون الوقاية لاستثقلت واما لعل
فلان في بعض اللغات لعن فالحقت السوابق باللام والنون واما ليت فحذف النون منه
ضعيف اذ لا يجتمع فيه النونات فينبغي فتح الاخر اسوة الصون عن الكسر
من غير وجود استثقال النونات ولا يجي حذفه في سعة الكلام بل قد جاء في الشعر كقوله
كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي ولذلك في المجرور الاسم لدن وقط
وقد ومن وعن اي فيما على السكون وجاز الحذف وهو ضعيف اي الضمير المتكلم المنصوب
يلحق ما اتصل به نون الوقاية كما ذكرنا بخلاف الضمير المجرور نحو غلامي فانه لا يلحق
نون الوقاية لعدم امتناع دخول الكسر على الحرف والاسم ثم استثنى اسماء وحروفا
اتصل بها ضمير مجرور والحقت بها وانما الحقها نون الوقاية ايضا نحو لدن وقط وقد بمعنى
حسب فانها اسماء مبنية [illegible] على السكون بادخال نون الوقاية وكذا حرفان وهما من
وعن الحق بهما نون الوقاية فقيل مني وعني بالتشديد محافظة على سكونهما وجاز الحذف
وهو ضعيف اما في لدن فقد قرئ قد بلغت من لدني عذرا بتشديد النون على ادغام
نون لدن في نون الوقاية وقد قرئ بتخفيفها على حذف نون الوقاية واما قد فقد جاء
الحذف ايضا في الشعر نحو قدني من نصر الخبيبين قدي اي حسبي وانما من وعن ليس الامام
الشيخ المجد فجاز حذف نون الوقاية منهما ايضا في الشعر وشواهدها السايل عنه وعني لست
من قيس ولا قيس مني واما قط فقد ذكر في الصحاح قطني وقطي وقط ورايت في الاسنها [illegible]
قوله امتلأ الحوض وقال قطني والرابع اي المرفوع المتصل انا نحن هو وجاء حذف الواو اي
من هو نحو [illegible] بينا هو [illegible] اي بينا هو [illegible]
[illegible] الملاحا [illegible] عند البصريين [illegible] وعند الكوفيين
[illegible] الاسم [illegible] والواو والياء اشباع الحركة [illegible] للاسم [illegible] ولم يذكر
المصنف [illegible] جواز حذف الواو والياء [illegible] على الخلاف فكانه اتفق
بجواز حذفهما على انهما من الكلمة كما هو مذهب البصريين وذكر ابو محمد السيرافي في شرح
ابيات الكتاب ان هذا البيت انشده ابو الحسن [illegible] واشرعه بيتا
اخر [illegible] العاقبات [illegible] اخر [illegible] وهو اذا [illegible] العلايجي [illegible]
[illegible] لابي محمد الاعرابي [illegible] الهلالي [illegible] وجدت بها وجد الذي ضل [illegible]
[illegible] بالتراب [illegible]

بعض حاطه صح

خبيب صح

اي صاحبها بعوما ضل سعير بحث بلانت عاس وسلوبي معاني فهلا رحل وتخليني معا
معانه يحل السعاة بعول ففي احلان واركاني لو حيلانه عسرله والعاقبات بدو ك
سكن من خليليه الجفاء ونعده اذا قام بسام الركلب قليل الي بوله فبيناه يشرت رحله
عاد مابايلمن جاء رخو الملاط نجيب وكذا الياء مثا مي اي وجاز حذف الياء من مي كا
نحو دار لسلمي اذه مثا مواكا بعني اذمي واوله لتعرق الدور على تبراكا وهو موضع له
الي هي وانت الي انتي مدا عطف على قوله انا نحن هو والخامس وهو المنصوب المنفصل
اياي ايانا اياه الي اخوايا وعن وايا ك الي اياكن وهذا الي هو واللواحق بايا حروف
دوال على احوال الموجوع اليه على اسد المذاهب ونحو فاياه واياي الشواب مي
لا يعتد به وكذا اللواحق بان اجمعا اختلف النحاة في ايا واما ما يتصل به محروف تدل
على احوال المرجوع اليه من المتكلم والمخاطب والغايب وذهب الخليل الى انها اسم مظهر
مبهم وما بعدها مضمر مضاف اليه وذهب المبرد والسيرافي الى انه اسم مبهم مختص امره
بالاضافة وذهب الزجاج الى انه اسم ظاهر خص بالاضافة الي المضمر وذهب بعض الكوفيين
الكوفيين الى ان الضمير هو ما بعده وانا دعامة لها يعتمد عليها وذهب اخرون من
الكوفيين الى ان الكلمة بكمالها انه مضمر وذهب الخليل في قول اخر الى انه اسم مظهر نايب
مناب المضمر والكلام في الاقوال مستندات مذكورة في كتب الخلاف مما النحاة حجة
الجمهور الجمهور وجهان احدهما انا عدلنا ضمير المنصوب المنفصل في الدلالة على
المفعولية نحو اياك اكرمت الاان وما اكرمت الا اياي واذا ثبت اسميتها لم يعرب اضافتها لان
الضمير لا يضاف واذا امتنعت اضافتها تعين حرفيه ما بعدها كما في انت وانتما وايضا فان
اللواحق بانا حروف اجماعا وكونه في الباقي انها لازمة للنصب وليست ظرفا ولا
مصدرا غير منصرف ولو كانت اسما مظهرة لما لزمت النصب بالاستقلال فهي اسما و
ليست مظهرة فتعين ان يكون مظهرة ومن قال انه مضمر مضاف قال انه جاز اضافته
الى المظهر في قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياي الشواب في التحرز من
الحاع في الكتب واذا ثبت اضافتها الى المظهر جاز اضافته الى المضمر فاجاب المصنف
انه لا يعتد به لانه شاذ على خلاف القياس اذ المضمر لا يصح اضافته كما سياتي
القسم الثاني في المعرب اي من الاقسام الاربع التي بني عليها الكتاب و
من العلم المادية للاختلاف الكلم فانه معرب وبني فليعين المبني ليعين
المعرب وانما قدم المبني لان اصناف المبنيات مضبوط يمكن تعدادها بايراد ما

واذا تعين المبني كان ما عداه معربا ولم يكن تعداد المعربات اولا ليتعين ثم ما عدا ما
من المبنيات ونظيره ذكره الاعراب المغربي في مواضع ليتعين ان ما عداه معرب
لفظا لامكان تعداد اصناف المغربي دون اللفظ وهو اي المبني انواع فمنها
اي فمن الانواع الحروف برمتها والرمة قطعة من الحبل بالية والجمع رمم ورمام يقال
دفع اليه الشيء برمته اي بجملته واصله ان رجلا دفع الى رجل بعيرا بحبل في عنقه فقيل ذلك
لكل من دفع الشيء بجملته ومنها الافعال الماضية والامر بغير اللام احترازا عما فيه
اللام نحو ليضرب فانه معرب مجزوم فلذلك احترز عنه وانما قال في الحروف
ومنها دون الباقيين لان الحروف مبنى في الاصل لا يوجد شيء منه معربا بخلاف الافعال
فانها ينقسم الى ما هو مبني في الاصل كالماضي والامر بغير اللام والى ما هو معرب كالفعل
المضارع وانما كانت الحروف والماضي والامر بغير اللام مبنية في الاصل لان الاعراب
انما يظهر على الكلم ليميز المعاني الواردة عليه من الفاعلية والمفعولية والاضافة
وهذه الثلث لم يكن موردا لهذه المعاني فلم يكن معربا اصلا بخلاف المضارع فانه
وان لم يقع ايضا فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه لكنه مشابه لاسم الفاعل فاعرب
مثله كما ذكرنا ومنها اي ومن انواع المبنيات المضارع متصلا به نون جماعة
النساء او نون التاكيد خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة مع غير الالف مكسورة
معها ضمير اثنين كانت او جماعة بينهما وبين نون الضمير يعني ان المضارع معرب
كما ذكرنا لكن اذا اتصل به نون التاكيد ونون جماعة النسوة صار مبنيا اما نون
التاكيد مثل هل يضربن فلانه لو اعرب لكان اما بالحركات او بالحروف ولا يجوز
ان يكون اعرابه بالحروف لانه ليس من مواضع للاعراب بالحروف ولا يجوز ان
يعرب بالحركات اذ لو اعرب على ما قبل النون لالتبس في قوله اذ لو ضم الباء
في هل تضربن لم يعلم انه للمفرد او الجماعة المذكورين ولو اعرب على النون
لكان اعرابا على ما اشبه التنوين واما نون جماعة النساء واذا اتصل به مثله
النساء تضربن فلانه لو اعرب لكان اعرابه بالحروف على قياس الاعراب
الفعل فانه بالحروف فلو اعرب بالحروف لكان بالنون فيلزم الجمع بين
التنوين ثم قسم نون التاكيد الى الخفيفة والثقيلة اما الخفيفة فلا يكون الا
ساكنة مثل هل يضربن زيد واما الثقيلة فاما مفتوحة او مكسورة
فالمفتوحة مع غير الالف نحو هل يضربن زيد وهل تضربن انت واما المكسورة

مع الالف نحو هل يضربان او يضربنان وانما كسرت مع الالف تشبيها لها بنون
التثنية لوقوع الالف بعد النون بعد الالف فيهما فقوله مكسورة معها اي مع الالف
ثم ذكر ان الالف تكون في موضعين في ضمير اثنين او في ضمير جماعة النساء ولما
كان يلزم في ضمير جماعة نون التاكيد المشددة الجمع بين النونين نحو هل تضربنن
الحقت الالف بين نون التاكيد وبين نون الجمع ضمير جماعة النساء فقوله ضمير
اثنين خبر كان مقدما اي سواء كان الالف ضمير اثنين او جماعة ولا يلحق
اي نون التاكيد الا مستقبلا فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والقسم يعني التاكيد يليق بالطلب لان ما يطلب
يقصد بتاكيده ليوجد ويحصل دون الخبر فانه قد حصل ووجد فلا يناسب التاكيد
وانما اختص المستقبل لان الطلب انما يطلب ما لم يحصل بعد ليحصل وهو
المستقبل بخلاف الماضي والحال لحصولهما ثم ذكر مواقع الطلب وقال كالامر
نحو اضربن زيدا واضربن ايضا والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن
والعرض نحو الا تضربن والقسم نحو والله لا تضربن والتمني نحو ليتك تضربن
وانما دخلت على القسم وان لم يكن للطلب حاصرا لان القسم انما يكون على ما
يطلب وجوده وتحصيله ويجري مجراه اي يجري القسم الشرط المؤكد حرفه بما
نحو اما تذهبن وانما دخلت الشرط وان لم يكن للطلب ايضا لانه لما اكد حرفه
بما فعله مشتمل على ما يقتضي التوكيد وهو بالمرة كاشتمال فعل القسم على
الطلب المقتضي توكيده فلاشتماله على التاكيد اشبه القسم فاكد بالنون فلذلك
قال ويجري مجراه ويحتمل ان يقال ان جعل الشرط والجزاء لما لم يكونا
واقعين بل مقدرين شابه كل واحد منهما المستقبل الذي فيه معنى الطلب من
حيث انهما غير حاصلين فهي والقسم سواء في قربهما لما فيه معنى الطلب ولا حاجة
الى الحكم لذلك الشبه الضعيف ومع اشتماله على ما وقلت في النفي لقول
الشاعر يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما اي ما لم يعلمين وانما
جوز في النفي مع عدم الطلب فيه على التشبيه بصورة النهي وما يجري مجراه اي
مجرى النفي كقول الشاعر ربما اوفيت في علم ترفعني ثوبي شمالات حيث ان
رب للتقليل والقلة تناسب النفي والعدم فلذلك قال وما يجري مجراه
وما قبلها مع ضمير جماعة الذكور مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداهما

مفتوح شرع في بيان حركات ما قبل النون وبيان مواقعها فالمضمومة اذا اتصل
بالفعل ضمير جماعة الذكور نحو هل يضربن لان الاصل يضربون فالحق به نون
التاكيد وسقط نون الاعراب لكونه مبنيا فالتقى ساكنان الواو والنون
الساكنة فحذفت الواو واكتفي بالضمة الدالة على الواو فبقي هل تضربن مضموم
الباء والمكسورة اذا اتصل به باخر الفعل ياء المخاطبة نحو هل تضربن انت او
اصله تضربين فسقطت النون اذ لا اتصل به نون التاكيد لكونه مبنيا فالتقى
ساكنان الياء والنون فحذفت الياء اكتفاء بالكسرة الدالة عليها فبقي هل
تضربن بكسر الباء واما المفتوحة ففيما عدا الصورتين نحو هل تضربن
انت وهل تضربن زيد فان اصله هل تضرب فلما اتصل به النون صار مبنيا
ولا بد له من حركة ولا يمكن الضم ولا الكسر لئلا يلتبس بعوضهما فتعين الفتح
فالمراد بقوله ما قبلها اي قبل النون اذا الغرض بيان حركات اخر
الفعل والا فاطلاقه يدخل فيه المثنى ونون جماعة النساء نحو تضربان وتضربنان
مع انه فيما عداهما يعني فيما عدا القسمين اخر الفعل مفتوح وانما اطلق لان
المثنى ونون جماعة النساء ما قبل النون فيهما الالف والالف لا يقبل الحركة فعلم
انه في غير الالف لتقبل الفتح والخفيفة تقع في مواقع الثقيلة الا بعد الالف
لا تقول اضربان لاجتماع الساكنين على غير حده خلافا ليونس تعني كل موضع
تقع فيه الثقيلة يقع فيه الخفيفة الا بعد الالف نحو اضربان واضربنان لسكون
النون فيهما لاجتماع الساكنين على غير حده لان حده ان يكون حرفيهما قبله مدة
وههنا لا ادغام مع عدم ما قبله وانما جوز في اضربان في المثقلة واضربنان لان
اجتماع الساكنين فيه على حده لوجود الادغام مع مد ما قبله فان قلت يرد عليه اضربن
فان اصله اضربوا واتصل به نون التاكيد فكان حقه ايضا ان يقال اضربون
لانه اجتمع ساكنان فيه على حده نحو تمود الثوب وكذا اضربين في اضربن
فينبغي ان لا يحذف الياء ولا الواو كما لم يحذف الالف في اضربان واضربنان
قلت نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة مع الضمير البارز فكان قياسه
ان يحذف الياء والواو في الصورتين لان الساكنين ليسا في كلمة واحدة وحده
ان يكون في كلمة واحدة وانما فرق بين الياء والواو وبين الالف مع ان
القياس التسوية بينهما في الحذف لان الالف لو حذفت منه المثنى لالتبس

لا لتبس بالمفرد عند الوقف وفي نون جماعة النساء لو حذفت الالف لزم الرجوع (الوقوع)
فيما فرّ منه وهو اجتماع النونات مع خفة الالف واستثقال الواو و
الياء ومدّ والثوب فاما جوز لانه في كلمة واحدة وجوز يونس النقاء
الساكنين وان لم يكن على حده حملا للخفيفة على الثقيلة لان المد الذي
في الالف عمل له الحركة لخفاء المدة كقراءة من قرأ محياي بسكون الياء
وصلا وحكمهما اي حكم النونين مع الضمير البارز اذا لم يكن الالف حكم
المنفصل وان لم يكن فكالمتصل لما فرغ من بيان اتصال النونين بالافعال
الصحيحة شرع في اتصالهما بالافعال المعتلة وان اطلق في اللفظ ولعله
اكتفى بالامثلة اذ لم يمثل الا في المعتلات وقد مثل فيما قبله بالصحيحة فالفعل
المعتل اما ان يكون مع الالف للتثنية او الجمع المؤنث بين الالف المجتلبة
التي سبق فان كان مع الالف المذكورة فلا فرق بين الصحيح والمعتل نقول
اضربانّ واضربنانّ وارميانّ وارمينانّ واعزوانّ واغزونانّ فلذلك قال
اي اذا لم يكن الالف بالرفع وكان ناقصة اي اذا لم يوجد الالف واللام للعهد
الى الالف المذكورة في اول الباب في قوله معها اي مع الالف واما ان يكون مع
غير الالف سواء كان ضميرا اثنين او مجتلبة وهو مورد التقسيم اي هذا الذي
مع غير الالف اما ان يكون مع الضمير البارز او لم يكن فان كان مع الضمير البارز
فحكم النونين حكم المنفصل وان لم يكن مع الضمير البارز فحكم النونين حكم المتصل
ولهذا اي ولما ذكرنا ان حكمهما حكم المنفصل تارة والمتصل اخرى يقال
هل ترونّ وهل ترينّ وهل تغزنّ لم يقل ولا تنسوا الفضل ولا تخشى القوم
ولم يغزو الجيش ذكر حكم النونين اولا مع الضمير البارز فقال هل ترونّ بضم
الواو واصله ترءوون على خطاب جماعة الذكور فالضمير بارز وهو ضمير
جماعة المذكورين فحكم النونين حكم الكلمة المنفصلة وهي قوله هل لم تروا القوم
بضم الواو لالتقاء الساكنين وقال هل ترونّ ايضا بضم الواو واما مثلنا له
بالجازم ليسقط النون مع الكلمة المنفصلة وكذلك مثل المصنف بقوله و
لا تنسوا الفضل لكون لا جازمة فانه لا يقال هل تروا القوم لعدم موجب
حذف النون وكذلك هل ترينّ بكسر الياء واصله هل ترءيين على خطاب المؤنث
وفيه ضمير بارز وهو الياء فكما يحذف النون مع الجازم اذا اتصل به الكلمة

المنفصلة مثل لم ترى القوم بكسر الياء يقال هل ترينّ ايضا بكسر الياء ومثل للكلمة
المنفصلة بقوله ولا تخشى القوم مع الجازم ليسقط النون اذ لا يقال هل تخشى
القوم لما ذكرنا وكذا هل تغزنّ وهذه الصورة يمكن ان يقول على خمسة اوجه
احدها تغزنّ بفتح التاء المنقوطة من فوق بنقطتين فضم الزاء على خطاب المذكور (ين)
من غزا والثاني تُغزنّ بضم التاء والزاء من اغزى على خطاب المذكرين ايضا
والثالث تُغزِنّ بضم التاء ايضا وكسر الزاء من اغزى والخطاب للمؤنث المفرد
والرابع يَغزنّ بفتح الياء المنقوطة من تحت بنقطتين وبضم الزاء من غزا والضمير
يرجع الى المذكرين الغائبين والخامس يُغزنّ بضم الياء والزاء ايضا من اغزى
لكن الثاني مذكور باعتبار الضمير البارز لان الاول منها ايضا ضمير بارز للمذكو (رين)
فالصور عادت باعتبار الضمير البارز للمذكورين الى الوالي فيرجع الى
ثلثة امثلة وهي للاول والثاني والرابع وهذه الثلثة ينبغي ان يقصد عليها
لفظ الكتاب اما الاول فاصله تغزوونّ وكما يحذف الواو اذا اتصل به الكلمة
المنفصلة في قولك انتم لم تغزوا الجيش يقال هل تغزنّ وكذا الثاني اذا اصله
انت يا امراة تغزين فاذا اتصل به الكلمة المنفصلة يقال انت لم تغزي الجيش
فكذا يقال هل تغزنّ وكذا الثالث من الامثلة الخمسة المذكورة اصله الرجال
يغزون فاذا الاقا ما الكلمة المنفصلة يقال الرجال لم يغزوا الجيش فكذا يقال
هل يغزنّ فقوله ولا تنسوا الفضل في مقابلة هل ترونّ وقوله ولا تخشى القوم
في مقابلة هل ترينّ وقوله ولم يغزو الجيش في مقابلة هل تغزنّ على الوجوه
الثلثة ولنفسر الامثلة بالنون خفيفة ومثقلة ويقال ربنّ واخشينّ واغزونّ
كما يقال رميا واخشيا واغزوا لما فرغ من حكم النونين مع الضمير البارز شرع في
في حكمهما مع الضمير المستكن المتصل فقوله ربنّ اصله على خطاب المذكر امر
يرمي فان الامر من المتصل فالضمير فيه مستتر فحكم النون حكم الكلمة المتصل وهو
الف التثنية فلو اتصل بقولك الالف التثنية ردت الياء ويقال رميا فقال ربنّ
وكذا اخشينّ في اخش للمذكر المفرد فاذا اتصل به الكلمة المتصلة وهي الف
التثنية يقال اخشيا فقال ايضا اخشينّ وكذا اغزونّ اصله اغزُ
للمذكر المفرد فاذا اتصل به الف التثنية يقال اغزوا برد الواو فكذا يقال
اغزونّ وكل واحد من الامثلة يرجع الى واحد بالترتيب والحاصل اذا

[Margin note, left side, oblique:] واغزون فاذا اتصل بها الف التثنية يقال اخشيا و اغزوا فكذلك يقال اخ... واغزون ...

اذا لقيها ساكن بعد ما حذفت للفصل بينها وبين التنوين نحو اضرب القوم
واصله اضربن ونظيره قول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما .
والدهر قد رفعه اي لا تهينن والاستدلال لا تهن لان المعنى على النهي وانما
حذفت النون ولم تحرك بالكسر كما يحرك التنوين فالكسر اذا لاقاه ساكن نحو
احد الله بكسر التنوين للفصل عن النون الخفيفة وبين التنوين وكان الخفيفة
اولى بالحذف لان التنوين داخل على الاسماء فله قوة على النون الداخل على
الافعال فقوله حذفت اي يجب فيه الحذف بخلاف التنوين فانه لا يجب فيه الحذف
بل يجوز الحذف والكسر وفي الوقف يرد المحذوف نحو هل تضربون يعني
اذا وقف على ما فيه نون خفيفة فاما ان يضم ما قبلها او يكسر او ينفتح فهي
الاولى يحذف النون لان التنوين في الاسم اذا انضم ما قبله او انكسر لم يبدل
بل يحذف فهذه النون يحذف في الوقف لشبهها بهذه النون التنوين في كونها نونا
ساكنة ملحق اخر الكلمة فيقول في الوقف على اضربن على خطاب المذكرين
اضربوا فيرد الواو وفي الوقف على اضربن على خطاب المونث المفرد اضربي
فيرد الياء وكذا في الوقف على نحو هل يضربن يا قوم مثل تضربون فيرد الواو
لان الواو انما حذفت لسكونها وسكون النون ويرد النون ايضا لزوال موجب
البناء والمفتوح ما قبلها تقلب الفا كالتنوين ونون اذن اي اذا وقف على
ما فيه نون خفيفة مع فتح ما قبله كقولك اضربن يا زيد فاذا وقف عليهما فيبدل
النون الخفيفة الفا لانفتاح ما قبلها فيقول في مثل تضربن اضربا في الوقف
مثل يضربا كالتنوين في المنصوب نحو رايت زيدا وكنون اذن فانه في الوقف
يبدل الفا فيقال اذا ومنها اي ومن انواع المبنيات الاسماء المبنية وهي التي
تناسب ما لا تمكن له اصلا او وضع لغرض التركيب او لتادية المعنى من
غير تصرف يعني يعني بقوله ما لا تمكن اصلا مبني الاصل وهو الماضي والامر
بغير اللام والحروف فانها وضعت في الاصل بحيث لا تمكن لها بخلاف الاسماء
المبنية فان عدم تمكنها عارض لا اصل فالتي تناسب ما لا تمكن له اصلا انواع
المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات وبعض
الظروف واسماء الافعال بقي نوعان من الاسماء المبنية فذكرهما بقوله او
وضع لا لغرض التركيب او لتادية المعنى من غير تصرف يعني مما قسمان

من الاسماء

من الاسماء الاصوات احدهما ما صوت به البهائم كالاصوات التي تزجر بها البهائم
والسباع او تدعى او يسكن كنخ لزجر الجمل وحل لزجر الناقة على ما سياتي انشاء الله تعالى
فانها ليست مناسبة لمبني الاصل بل وضع لا لغرض التركيب والاخر ما وضع من
الاصوات لتادية حكاية الصوت من غير تصرف كغاق حكاية لصوت الغراب
فانها تحكي على ما صدر عنه من غير تغيير ولا تصرف فيه اصلا واورد المصنف في
في التعليق على قوله او وضع لا لغرض التركيب فقال فان قلت الغرض من وضع
الكلم التركيب لامتناع وضعها لا لفائدة وامتناع الفائدة فيها غير مركبة لامتناع
استعمالها من اجل افادتها المسميات لاستلزامه الدور للتوقف افادتها المسميات
على العلم بكونها مختصة بها غير مستوية النسبة اليها والى غيرها لاستحالة ترجيح احد
المتساويين على الاخر وتوقف العلم فاختصاصها بها على العلم بها بعينها ابتداء
فلو استفيد العلم بتلك المسميات من الكلام لزم الدور واجاب بان هذه الشبهة
هي التي عرضت من حكم على هذه الاسماء جها بانها اسماء الافعال فان قولك نخ استدعاء
للاستناخة ثم قال ومن قال انها ليست باسماء الافعال فقد رتم ان البهائم
لم يقصد بها طلبها العقلاء ثم قال هكذا ذكره بعض الائمة واورد بان افادة
هذه الالفاظ لهذه المعاني لا يكون بالطبع والا لم يكن من قبيل الكلم ولا بالوضع
لان هذه الافادة اما ان يكون في نفس الكلم فيكون نخ مثلا يدل على طلب الاستناخة
دالا التزاما على طلب الافعال وح يكون اسم فعل او يكون لا على سبيل
الاستقلال وح يكون حرفا على ما هو مذهب بعضهم هذا معنى كلامه وفيه نظر
اما اللازم الدور فغير متوجه لانا نختار ان الغرض من وضع الكلم الافادة لكن
لا نسلم امتناع الفائدة فيها غير مركبة قوله يلزم الدور لتوقف افادتها على
العلم لكونها مختصة بها وتوقف العلم باختصاصها على العلم بها بعينها ابتداء
قلنا لا نسلم ذلك وبيانه ان معنى كون الالفاظ مختصة بالمعاني كونها موضوعة
لها وح نسلم ان افادتها موقوفة على وضعها لكنا لا نسلم ان وضعها موقوف
موقوف على افادتها بمعنى اطلاق اللفظ لارادة المعنى بل وضعها موقوف
على تصور اصل المعنى وتصور اللفظ لا على افادته واما قوله في الايراد
الثاني افادة هذه الالفاظ لهذه المعاني لا يخ اما ان يكون بالوضع او
بالطبع قلنا نختار انه بالوضع قوله لا يخ اما ان يكون الافادة في نفس الكلمة

يعني على الاستقلال او لا على الاستقلال قلنا نختار انها على الاستقلال فيكون نخ مثلا يدل
على طلب الاستناخة دلالة مطلوبة ح يكون اسم فعل قلنا ممنوع فانه يدل على طلب
قايم ببعض المتكلم من غير مخاطبة للبعير وانما يكون اسم فعل لو كان المقصود
طلب الاقبال من البعير وكونه مخاطبا به وليس كذلك فانك اذا قلت طلبت والطلب يدل
على طلب قايم بالمتكلم ايضا من غير مخاطبة لشخص به فلا يكون امرا فنقول نخ يدل
على طلب تام بالمتكلم لحصول الاناخة من البعير لا لكونه مخاطبا مطلوبا منه الاناخة
فلا يلزم ان يكون اسم فعل بخلاف صه فان المخاطب حين امر يمكن منه طلب الاقبال و
ح لا نسلم انه مخاطب به البعير لكنه لطلب الامساك منه حقيقة وانما جعل كل واحد
من القسمين الاخيرين قسما للتي تناسب ما لا عكس له اصلا لان المراد بالمناسبة الوجوه
التي سياتي من كونها متضمنا للحرف ونحوه وهذان القسمان اسق فيهما تلك المناسبات
فصح كونهما قسمين للاول ثم كل واحد من القسمين صح كونه للاخر باعتبار ان احدهما
لحكاية الصوت فقط والاخر وهو نخ مثلا ليس بحكاية صوت بل هو تصويت لاجل
اناخة البعير فكانهما قسمين باعتبار ان احدهما حكاية للصوت والاخر ليس حكاية
لكنه جعل قسيما لما وضع لا لغرض التركيب وفيه نظر اذ كل واحد منهما غير موضوع
موضوع لغرض التركيب فمن هذه الحيثية لم يكونا قسمين بل لما ذكرنا فاللازم ان
لم يوجد لها حالة الاعراب قطعا هذا تقسيم للاسماء المبنية فان بناءها قد يكون
لازما وقد يكون عارضا واللازم ان لا يوجد لها حالة اعراب قطعا كالمضمرات
واسماء الاشارة والعارض وجد له اعراب في حالة دون اخرى نحو لا رجل فانه مبني
مبني اذا وقع اسم لا ومعرب في قولك جاءني رجل والاصل فيه السكون اي الاصل
في البناء اللازم السكون لانه لما لم يكن معان معتورة مقتضية بتمييزها بعضها عن
بعض والاصل عدم الحركة مخصص به ما هو الاصل الا ان يضطر الى الحركة التقاء
الساكنين كقولك هؤلاء فانه لو لم يحرك الحرف الاخير التقى ساكنان على غير حده
وانما لم يحرك الاول مع حصول المقصود به لان التغيير بالاواخر اليق و
او ابتداء بساكن لفظا او حكما اي والا ان يضطر الى الحركة ابتداء بالساكن اما
لفظا كقولك كزيد اذا جعلت الكاف اسما فلو لم يحرك لزم الابتداء بالساكن وهو
ممنوع واما حكما فالمراد به كاف الضمير في قولك منك فان الضمير من حيث انه اسم
مستقل عرضة للتقديم فهو في حكم ما صح تقديمه يعني من حيث انه مفعول والمفعول

على الجملة قد سقدم فلو لم يحرك لزم الابتداء بالساكن حكما وفيه تعسف على ما يجيء او اريد
بيان حرف اللين بالحركة ان امكن نحو هو وهي فانهما بنيا على الحركة مكان اصلها السكون
في الواو والياء فكان يمكن البيان فيهما بالحركة فان الواو والياء يمكن تحريكهما بخلاف
الالف في ما وهي فانه لم يحرك تحريك الالف فلذلك قال ان امكن او عنه يعني نحو انا
وحيهل بعد الهاء واللام فان الفتح فيهما للدلالة على الالف المرجوع اليه في الوقف في انا
بالمد وحيهلا بالمد فنقول عنه اي عن اللين يعني ان الحركة للبيان والتعيين عن حرف
اللين فهو مبني عنه او فانه عنه والاصل في حركة الساكن الكسر لان الكسر لقلته
تناسب العدم والسكون عدم الحركة فكان الكسر مناسبا له فلا يعدل عن الكسر الا لموجب
كما سياتي وهو قوله الا اذا الطلب تخفيف كاين فانه لم يكسر لمجرد التخفيف او اتباع
كمنذ فانه ضم الذال لاتباع ضمة الدال او جبر نقص نحو قبل وبعد فان الضم
فيه قوة وكان فيهما نقص بحذف المضاف اليه فجبر ذلك النقص بالضم لقوته
او تنبيه على قوة نحو قط ونحن واما نحن فقد يذكر للتعظيم نحو الملك نحن فعلنا
وقد يذكر للكثرة على ما هو مقتضى وضعه وحمله التعدد وفيه قوة للتعظيم
او للكثرة وكذا في قط فانه لنفي الازمنة المستمرة كقولك ما فعلته قط اي في زمان من
الازمنة الماضية ففيه قوة العموم فالضم لقوته تناسب القوة التي فيهما فلذلك بني
على الضم تنبيها لتلك القوة والا فعارض الا نفي لقوله قبل ذلك فاللازم لم يوجد
لها حالة اعراب فحاصله فهذا نفي لذلك النفي فهو ايجاب معنى واذا وجد لها حالة
حالة اعراب فعارض ويكون قسما للازم ومثاله لا رجل ويا زيد فانهما يوجدان
معربين وهو الكثير وقد يدخل الان مبنيا وهما عارضان لانهما وجد لهما حالة
حالة اعراب وينفصل بالتحريك على الاول اي يحصل العارض على الاول وهو
اللازم بسبب الحركة فيهما بالتحريك على ان البناء عارض فيهما الاول اي فيما
هو لازم البناء اسماء الاصوات فمنهم لم يجعلها حروفا يعني ان بعضهم جعلها
حروفا على توهم توقف دلالتها على معنى في الغير كالحروف ومنهم من نص على
على اسميتها وجهان احدهما فقط دلالتها على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان
فقط والثاني دخول التنوين على كثير منها كغاق ووج وحب ودد ونظايرها
لزمتها الحكاية اي سواء لزمتها الحكاية او لم يلزمها كما سياتي فالزمتها
الحكاية لما كطيخ لصوت الضحك كالضاحك بكسر الخاء على اصل التقاء

ليل

اى كفين ويطلب مناسبة حركة اوله ومض في قولهم ان في مض مض لسيمى
اعلام للمدرك المراد ويروى بالمطيعا اي في الاجابة ويروى لطمعا وكلها متقاربة
في المعنى وهو مثل يضرب عند الشك في مثل الشي ومض بكسر الميم والضاد
مشددة على اللغة المشهورة ونقل فيه ايضا فتح الضاد وهو التصويت باللسان
والفاد الاعلى ومعناه وذى الخاصم مع الخصام اطامع قال الشاعر
سالتها الوصل فقالت مض وحركت لي راسها بالنغض اي صوتت بشفتيها
بالرد على وجه الاطماع وكاصوات الحيوانات او الجمادات المحكية كغاق
لصوت الغراب بكسر القاف وطق بفتح الطاء وكسرها مع سكون القاف وهو صوت
وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف والاخيران مثالان للاصوات
المحكية للجمادات او لم يلزمها عطف على قوله لزمها ومعنى لزوم الحكاية انها في الاصل
اصوات ينبغي ان يحكي بتلك الاصوات والمراد بعدم لزومها انها يكون تارة على حكاية
كقولك قال الرجل وي فانه حكاية لقوله وتارة يكون نفس الاصوات لا حكاية كقولك
حب عند وحه زجر الجمل ووي عند التعجب واما طيخ وغاق ومضّ ففي نفس الاصوات
المحكية فان نحو غاق صادرا عن الغراب ليس فيه حروف متميزة حتى يقال
انها كلمة تحكي بل هو صوت مجرد ليس كلمة وكذا مضّ فانه ليس بعين ما صوّت
به الشخص عند وروده لحاجة بل شبيه ما يحركه شفتاه وليس المراد
انه يلفظ بميم وضاد مكسورة مشددة صريحا كالاصوات التي يتقدم بها
او يتوجع او يتعجب او كالتي تزجر بها البهائم والسباع والطيور
والطيور او تدعى او تسكن كوي بقول المتندم والمتعجب واه بفتح الهمزة وه
بتشديد الواو وفتحها وسكون الهاء في التوجع وواها وماجرى
مجريها كاخ عند التكره وحس وبهٔ عند التوجع ايضا ونحو ونحو حل
وحب في قولهم لزجر الناقة حل لاحلب بكسر التاء وجب لا شيت بفتح التاء
لزجر الجمل وعدس في نحو عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق
فعدس بسكون السين زجرا للبغلة وعباد اسم ملك حيث صاحب هذه البغلة
وده في قولهم الا ده فلا ده ذكر الزمخشري انه زجر للابل وذكر فرالي ان ده مع
الدال وكسرها كلمة فارسية معناها الضرب واصله ان الهم نود بلق وامره
فلا سعرض له فقال ذلك اي ان لم نضربه الآن فانك لا تضربه ابدا ثم صار مثلا في

كل

في كل ما لا يتقدم عليه الرجل ومدجا بي حسنه من قضاء دين مدحلا او حاجة طلبت
او نحوهما مما لا يسوغ تاخيرها وقد ذكر في معناها وجوه اخر ومنه اب ومما لم يلزمها
الحكاية دج للدجاج بالدجاج ونشو وشاة ومما دعاء للحمار الى الشرب
في قولهم اذا وقف الحمار على الردهة فلا تقل له سا والردهة نقرة في صخرة
يستنقع فيها الماء يضرب للرجل يعلم ما يصنع اي كل اليه الامر ولا تكرهه على فعله اذا
رايت اشره ومنه صرع ومنه سكين لصغار الابل ومنه اي ومما يلزمها الحكاية
يحتمل ان يجعل من اسماء الافعال مثلا وي بمعنى تتوجعت واه بمعنى توجعت و
ولهه وواها تعجبت وكذا غيرها والمحكي منها يقدر في محله الاعراب خلاف غير
المحكية اذا لم يجعل اسم فعل بعض الاصوات المحكية كقولك ان في مض لسيمى فلفظة
مض لحوليس مجرد الصوت التي لا يستحق اسم الكلمة لكونها غير متميزة الحروف
حال كونها صوتا عند تحريك الشفتين اما اذا حكي ذلك الصوت وعبر عنه بمض
بميم وضاد فهو لفظ حكى به الصوت فيكون مبنيا فلتقدر في محله الاعراب
كبقية الاسماء المبنية حيث تقدر في محلها الاعراب واما اذا لم يحك الاصوات
فهي لا تستحق الاعراب لكونها غير واقعة في التركيب كلمة فلا تستحق اعرابها
هذا اذا لم يجعل اسم فعل اما اذا جعل اسم فعل فله اعراب محكيه كبقية اسماء
اسماء الافعال على ما سبق ومنها اي ومن الاول وهو ما لزم بناؤه اسماء
الافعال كرويد زيدا واخواته كهيهات الشيء وحيهل الثريد وبله زيدا
وفعال التي بمعنى الامر كنزال وسنذكرها في بحث الاسماء
العاملة ولو اخر الكتاب حيث قال ومنه اسماء الافعال وبجملة على
مسماه الى اخره ولا محل لها من الاعراب على راي لوقوعها موقع ما لا
اعراب له وموضعه الجر بالابتداء على راي واغنا وهما غناء الفعل
عنه ما يم بدليل اقائم الزيدان يعني اختلف في موضعها من الاعراب فقيل
لا موضع لها من الاعراب لوقوعها لان كل واحد من الافعال التي سميت به
لا موضع له من الاعراب فوجب ان لا يكون للدال عليها موضع من الاعراب
وهذا ضعيف لقوله واغنا وهنا غناء الفعل الى اخره ومعناه ان مجرد وقوعها
موقع ما لا اعراب لها غير مانع من اعرابه بدليل اقائم الزيدان فانه واقع موقع
يقوم الزيدان وقع هذا فلا يمتنع قائم من الاعراب بل هو مبتدا والزيدان

فاعله على ما ذكرنا منه ان اعرابه قائم لفظي لكونه اسما معربا واما اسماء الافعال
فلا اعراب لها لفظا لكونها مبنية فيتحقق الاعراب المحكي لفظا لكونها اسماء
لا بد وان يكون له اعراب اما لفظا او محلا ثم قال والنصب على المصدر
اوجه عندي يعني ذكر في نحو رويد زيدا انه في موضع رفع بالابتداء لانه اسم
مجرد عن العوامل اللفظية مسندا الى فاعله قياسا على الصفة الواقعة
لفاعلها نحو اقائم الزيدان لا يكون لان التركيب يوجب الاعراب ظاهرا او
تقديرا عند امتناع الظهور ورد عليه ان فاعله مضمر ومن شرطه في الصفة ان
يكون رافعا لظاهر واختار المصنف انه في موضع نصب على المصدرية اي
معناه لان المبني لما تعذر اعرابه لفظا حكم على موضعه بما يستحقه ودليل نصبها
على المصدر رويدا ان معناه ارود رويدا اي امهله ارودا فرويد واقع موقع
ارودا ارودا كسقيا زيدا لكنه مصدر لفعل ورويد بمعنى المصدر ولذلك
جاء معربا في بعض الوجوه نحو رويد زيدا اي ارودا زيدا رويدا مصدرا معربا
كلام لكن اذا جعل منصوبا على المصدرية اما مضافا او غير مضاف وبعد له
محل فلا يستقيم لكونه اسم فعل لانه يكون كسقيا في انتصابه على المصدرية بفعل محذوف
الا ان نقول كان اصله ارود رويدا ارودا رويدا اي امهله امهالا ثم حذف الفعل وصار
المصدر قائما مقامه متضمنا معناه فصار اسما للفعل فانتصابه على المصدرية بالاعتبار
باعتبار الاصل المنقول عنه كما ذكرنا في فعل التعجب وهو انه اذا نقل لفظ الى
معنى اخر فمعناه بحسب المنقول اليه واعرابه بحسب المنقول عنه وهذا
غاية تقريره وفيه حزازة بعد وللمتعجب فيه مجال ومنه اي ومن اللازم البناء ما بني
فعال امرا بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل او مصدرا معرفة كفجار
فانه معدول عن الفجرة وهو مصدر معرفة وحماد من قولهم ركب فلان
فجار ومن معدول عن الفجور ومعناه ركب الباطل يقال فجر فلان اذا مال عن
طريق مقصود ونحوه حماد معدول عن المحمدة وجماد معدول عن الجمودة
او صفة مختصة بالنداء نحو يا خباث فان معناه يا خبيثة او غير مختصة
كحلاق للمكان المرتفع يقال هو من حلاق اي من مكان عالي ومن معدول عن
صفة من ظاهر واصله من الطهور وهو شدة الوثوب والاختص بالنداء
كما في المثال وقطام واصله من القطم وهو القطع فهي معدولة عن قاطمة

ومنه صفة ولا تبتل فلانا عنوى بلال ومن معدول عن البالة واصله من البلل بمعنى الرطوبة
الرطوبة اي لا يصيبه مني ندى وخيرا وعن فاعلة بين الاعلام اي او معدولا عن فاعلة علما
بمعنى المعدول يكون علما كحذام اسم امراة واصله من الحذم وهو القطع وقطام اسم امراة
ايضا من القطم وهو قطع الشيء باطراف الاسنان وعرار في قولهم باءت عرار بكحل
وعرار اسم بقرة وكذا الكحل واصلها انهما بقرتان انتطحتا فماتتا بالنطاح فضرب
مثلا لكل متساويين يقع احدهما بازاء الاخر ووجه بناء فعال بمعنى الامر ظاهر لكونه
واقعا موقع مبني الاصل واما غيره فلكونه مشابها لنزال في كونه معدولا ايضا مثله و
في وزنه ايضا فعال كهو ومنه اي ومن الاول وهو اللازم البناء المضمرات ما سبق
ذكرها ومنه اي ومن اللازم البناء المبهمات وهي ما كان متضمنا للاشارة الى غير
المتكلم والمخاطب من غير اشتراط ان يكون سابقا في الذكر البتة قوله غير المتكلم و
والمخاطب احتراز عن المضمر المتكلم والمخاطب فان نحو انا وانت في نهاية الوضوح
فلا ابهام فيه بقي المضمر الغائب فاحترز بقوله من غير اشتراط الى اخره فان المضمر
الغائب يشترط ان يكون سابقا وههنا بحث وهو ان التضمن للاشارة ان عنى به الاول
لان المضمر بهذه المثابة بل الاشارة مخصوصة باسماء الاشارة نحو ذا واخواته وان
اراد الثاني فكل اسم جاز ان يقترن به الاشارة من المعرف باللام والعلم وغيرهما
وليس من المبهمات قطعا فظاهر لفظه ان المبهمات اسم لقدر مشترك بين اسماء
الاشارة والموصولات ولا تعرض لما هو قدر مشترك بينهما قال صاحب
المفصل هو شيئان اسماء الاشارة والموصولات وقوله من غير اشتراط ان يكون
سابقا الضمير في يكون يرجع الى غير المتكلم والمخاطب اي المتضمن للاشارة ان
لم يشترط ان يكون ذلك الغير سابقا له في الذكر فهو المبهم وانما قال من غير
اشتراط ولم يقل من غير ان يكون كذلك لان اسم الاشارة قد يكون له سابق
في الذكر كقولك جاءني رجل واذا اعلم اشارة الى رجل فهو سبقه في الذكر ولكن
لا يشترط هذا السبق فلذلك قال من غير اشتراط البتة ولفظ البتة كانه
تاكيد للاحتراز واراد به مقابلة المضمر فان المضمر يشترط فيه سبق الذكر
قطعا فنفى ذلك صريحا فقال لا شرط ههنا قطعا ثم ان كان اي المتضمن
للاشارة بحيث يستغني عن قصة فهي اسماء الاشارة نحو ذا للمذكر ونا وتي
وته وذه بالوصل والسكون اي بالوصل بالياء نحو تهي وذهي والسكون نحو ته

اما ان يريد به بحسب الوضع او بحسب الاستعمال بمعنى انه يصح ان تقترن به الاشارة صح

وظاهر كلام العلامة ان المبهمات مشترك لفظي بين اسماء الاشارة والموصولات صح

وذه للمؤنث وكذا تثنيتهما اي تثنية المذكر والمؤنث منهما فيهن قلت ذان وتان
في الاحوال الثلثة يعني رفعًا ونصبًا وجرًا وعليه قوله تع إنّ هذان لساحران
على احد الوجوه يعني انها لغة حارث بن كعب فانهم يتركون الف التثنية على حاله
في الاحوال الثلثة وذكر في توجيه الاية على غير هذا اللغة وجوه احدها ان انّ بمعنى
نعم وهذان مبتدا وساحران خبره وانّ دخل اللام على هذا الوجه في الخبر على
التشبيه بصورة إنّ وكانه خبر انّ صورة ولا قوي ان يقدر بعد اللام مبتدا آخر و
والتقدير لهما ساحران ليدخل اللام على المبتدا والجملة خبر هذان اولانه قد
قد يدخل اللام على خبر المبتدا ايضا من غير انّ قال الشاعر ام الحليس
لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة والثاني ان اسم ان ضمير الشان اي انه هذا ن
لساحران ولا اعتذار عن اللام بما سبق والثالث ان ما للضمير والتقدير انها
اي ان القصة وذان مبتدا ولساحران خبره واما فيهن فنقول ذان وذين فليس
مما نحن فيه على الظاهر هذا نقض ان يكون الخاسر عند المصنف ان اسمًا لانا
اذا اختلفت الفا ويا تكون معربة في توهم بعضهم وهو ليس لقيام علة البناء
فيه مع اختلافها وسبب توهمه انه يختلف اخره باختلاف العوامل نحو جاءني المسلمان
ورأيت المسلمين ومررت بالمسلمين قلنا لا نسلم ان الاختلاف حصل باختلاف العوامل
بل ذان موضوع لتثنية المرفوع وذين لتثنية المنصوب والمجرور واولاء بالمد والقصر
لهما جميعا اي بجمع والقصر [illegible] الشواذ والاعطف على قوله ام ان كان بحث يستغني عن قصر اي ان
لم يكن بحث يستغني عنه قصر هي الموصولات والعصر مبتدا وخبره سميت صلة
التي تتم الموصولات بها اي بالقصة وهي احدى الجمل الخبرية احترازعن الجمل
لا تحتمل الصدق والكذب كالاستفهام والامر وغير ذلك وانما لم يقع غير الخبرية
صلة لان الذي وضع وصله الى وصف المعارف بالجمل فكما لا يوصف بغير الجمل
الخبرية لا يوصل بغيرها ايضا ولابد فيهما اي في احدى الجمل من ذكر يعود
اليها اي الى الموصولات ليرتبط الجملة بالموصولات ولا تكون اجنبية
عنها كما في القصة وان تكون معلومة للمخاطب اي لا بد من ان تكون معلومة
للمخاطب كقولك هذا الذي قدم لا تستعمل الا اذا كان اصل القدوم معلوما
بالاستقرار سميت صلة وحشوا اما تسميتها صلة فظاهر لكونه وصلها واما
تسميتها حشوا فلان الصلة قد تقع حشوا في الكلام اي وسطا كقولك الذي ابوه

المذكر والمؤنث وقد [illegible] قوله تع [illegible] اولاء بالمد والقصر صح

منطلق

منطلق زيد وحذفت اي الصلة في نحو جاء بعد اللتيا والتي المقصود العبارة ايما ما
عن الاحاطة بوصف المكني عنه اي بعد الخطة التي من شانها كيت وكيت قال العجاج
دافع عني بالنقير موتي بعد اللتيا واللتي اي دافع الله عني موتي والنقير
موضع ومن اي الموصولات الذي وقد وضع وصله الى وصف المعارف
بالجمل لان الجمل نكرات لا تقع صفة للمعارف فاذا قصدت به وصول الموصول
مع الوصف بها هكذا ذكر النحاة وفيه بحث وهو ان قولك جاءني زيد الذي
ضرب اما ان يكون الصفة نفس الصلة او الموصول مع الصلة لا جائز ان
تكون الصلة لان الصلة لا محل لها من الاعراب فتعين ان يكون الصفة هو
الموصول مع صلته فيلزم ان يكون المعرفة موصوفة بمفرد لا بجملة والتي
للمؤنث وقد خففتا اي التي والذي بحذف الياء يعني مع بقاء كسر ما قبلهما نحو
جاءني الذي فعل بكسر الذال للدلالة على الياء المحذوفة وحركة ما قبلها اي و
قد خففتا بحذف الياء وحركة ما قبلها نحو الذ بكسر الذال قال كالذ تزبى زبية
فاصطيدا والزبية حفرة [illegible] لصيد الاسد وحذفهما راسا والاحتراز عنهما اي
باللام اي بحذف الياء والذال والاكتفاء منهما باللام في نحو الذ اي بكسر الذال
هذا مثال للاول واللذ اي بسكون الذال وهو مثال للثاني والضارب زيدا
عمرو اي الذي ضرب زيدا عمرو وهو مثال للثالث واسم الفاعل على الخصوص
بمعنى الفعل وهو اسم المفعول به جملة واتى مثلا للام هذا جواب عن سوال يقدر وهو
ان يقال لم جاز ان تقع اسم الفاعل مع معموله وهو مفرد صلة بمعنى الذي وقد شرط كون
الصلة جملة فاجاب بان اسم الفاعل انما جاز كونه صلة بمعنى الفعل فصح كون الصلة
جملة تقديرا وقوله على التخصيص اما ان يريد به ان اسم الفاعل هو جملة حقيقة او تقديرا فان
اراد تقديرا لم يختص هذا الموضع فان قائم الزيدان ونحوه عند المصنف جملة تقديرا وان لم يكن
صلة للموصول وان اراد الثاني وهو انه جملة حقيقة فهو ممنوع لان اسم الفاعل مع
فاعله مفرد لفظا قطعا نص النحاة عليه ولعل مستنده انه لو كان جملة لصح السكوت
عليه لكن لا يصح اذ لو سكت على اسم الفاعل مع فاعله من غير تقدم رافع او ناصب
او جازم لم يمكن لان اسم الفاعل لا بد له من اعراب فاذا لم يتقدم عامل لفظا و
تقديرا لم يكن له اعراب لا لفظا ولا تقديرا وهو فاسد وكذا اللتي واللث و
والضاربة زيدا هند هذا امثلة للتي وحذفها كما ذكر في اللذي على الترتيب وكذا

ومثنا مما ليس من الباب في اكثر اللغات اي مثنى اللذي والتي ليس من باب
المثنى اللازم لما توهم من كونه مختلف اخره باختلاف العوامل وهو كلام دقي في
الغاية كما سبق في اسماء الاشارة ولا اولي واللاؤن خبره قوله في الجمع المذكر
وليس من الباب اي اللاون ليس من الجباب المبنيات اللازمة للتوهم المذكور وهي
وكذا اللذون في لغة بني عقيل لا كنانة قال قايلهم نحن اللذون صبحوا الصباحا و
اخره يوم النخيل غارة ملحاحا يعني اللذون حين يستعمل بالواو في الرفع
ليس من الباب ايضا التوهم الاعراب فيه الجمع المذكر خبر الاول وما بعده ههنا
وجاز حذف النون اي من المثنى عوامي كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك و
فككا الاغلالا اي اللذان بحذف النون ونحو وخضتم كالذي خاضوا على احد
الوجوه اي كالذين خاضوا وقيل الذي مفرد بحاله وهو صفة لموصوف مفرد
وقد حذف العايد اي وخضتم خوضا كالخوض الذي خاضوه وقيل الذي
مصدرية كان على ما سياتي في بحث العوامل ان شاء الله تع في اخر الكتاب وهو
قول انت مسا الذي ترغبين انت فينا رغبتك احضتم كخوضهم واللاتي
مبتدا مع ما بعده وخبره قوله لجمع المونث واللواتي بياء وتاء فيهما و
واللائي بهمزة وياء بعدها واللات بتاء من غير ياء واللاي بياء خالصة بعد
الالف لجمع المونث خبر اللائي بهمزة وياء بعدها واللات بتاء من غير ياء
واللاي بياء وما بعده وما عطف على الذي ولا يقع صفة بمعنى ما لا يوصف
بها لا يقال اشتريت الكتاب ما تعلم بمعنى الذي تعلم ويكون موصوفة
ايضا اي ما قد يكون موصوفا ايضا كما وقعت موصولة اما بمفرد تفصيل الي
الموصوفة اي قد يكون موصوفة بمفرد نحو مررت بما الذي عتيد اي بشي
عتيد لدي او بجملة اي يكون موصوفة بجملة نحو ربما تكره النفوس من
الامور فرجة كحل العقال اي رب شي تكرهه النفوس من الامر والشعر
لامية بن ابي الصلت وقبله اصبر النفس عند كل ملم ان في الصبر حيلة
المحتال لا تضق بالامور فقد تكشف غماها بغير احتيال فرجه اي انفراج
سهل سريع يع كحل عقال الدابة ولا تعين للاستشهاد اذا قيل ان ما كافة مهيئة
لدخول رب على الجملة نحو ربما قام زيد ولكن الاولى جعلها موصوفة لوجهين
احدهما انه حمل لرب على ما به الكثير وهو كونها غير مكفوفة وغيره داخلة

على الجار والثاني ان يكون لا بد له من ضمير لرح ويقدره شيئا من الامر لكن حذف
الموصوف واقامة الصفة التي هي جار ومجرور مقامه ضعيف وهنا اي وههنا
وقع ما فيه موصوفة بجملة قوله نعم ما قلت وبيس ما فعلت اي نعم شيئا قلته
وبيس شيئا فعلته والمخصوص محذوف وليست بموصولة لان شرط نعم
ان يكون فاعله معرفا باللام او مضمرا مميزا بنكرة مخصوص نحو نعم رجلا
زيد ونكرة اي وقد يكون ما نكرة وبمعنى شي من غير صلة نحو فنعما هي اي
فنعم شيئا وهذه هي التي تسمى تامة لعدم احتياجها الى صلة وصفة ومتضمنة معنى
الاستفهام اي قد يكون ما متضمنة معنى الاستفهام نحو وما تلك اي اي شي
تلك والجزاء عطف على الاستفهام اي قد يكون ما متضمنة معنى الجزاء نحو وما تفعلوا
وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه اي ان تقدموا خيرا لانفسكم تجدوه ويسمى
هذه جزائية وشرطية باعتبار انها تقتضي شرطا وجزاء والتها اي الف ما
بعضها الحذف اي تحذف في حال كونها استفهامية مع الجار اي مع الحروف
الجارة والكثير ان يتم حذف الالف وقد جاء اثباتها في قراءة عما يتساءلون
باثبات الالف وفي قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في الرماد
كم فيم وعمّ ولم حذفت الفها في الاستفهام لكثرة الاستعمال والقلب
اي نصيبها القلب واستفهامية نحو قول ابي ذويب مه قال ابو ذويب
قدمت المدينة ولاهلها ضجيج كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه اي ما
فقيل مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وجزائية اي يصيب الفها القلب
حال كونها جزائية في مهما نحو مهما تصنع اصنع والاصل ما ما فقلبت
الفها هاء كراهة اجتماع المثلين على ما سياتي ومن عطف على ما اي
الموصولات الذي وما ومن كما يعني ان من كما في وجوهها المذكورة
فالموصولة كقولك جاني من عرفته والاستفهامية نحو من عندك والجزائية
نحو من ياتني اكرمه الا انها لا تقع غير موصوفة ولا موصولة بمعنى ما لا تقع
تامة بخلاف ما فلذلك استثناها ودري فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب
النبي محمد ايانا مرفوعا ومجرورا بمعنى قد جاءت من موصوفة في البيت اذا
كان غير مجرور صفة بخلاف المرفوع فانه حينئذ جاز ان يكون موصولة بحذف
صدر الصلة اي على الذي هو غيرنا ويحمل على تقدير الرفع ان يكون من ايضا

موصوفة وغيرها خبر مبتدا محذوف والمبتدا مع خبره مجرور المحل صفة
لمن فلا يصح على الرفع ان تكون موصوفة فتقول مرفوعا انما وقع في الاستفهام د
على كونها موصوفة بما وعلى هذا لا حاجة والى ان الحق لا استدلال و
مختص اي من يحب يعلم ولم يقل لمن يعقل ليكون اشمل اذ قد يطلق على الباري
تعالى ويستعمل لفظ العلم عليه دون لفظ العقل ويقع اي من على الواحد
والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث فالمفرد كما سبق والمثنى كقول
الفرزدق تعالى فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان
والجمع كقوله تع ومنهم من يستمعون اليك والمؤنث كقوله تع ومن يقنت
منكن لله ورسوله وتعمل صالحا بتذكير الاول وتانيث الثاني ولفظها مذكر
والحمل عليه هو الكثير ويجوز اي الحمل على المعنى نحو من هي محسنة جاريتك
ومن احسنت جاريتك وتقول من هي حمراء جاريتك ولم يجز من احمر جاريتك
للفظ ومن محسن جاريتك جايز واما الصورتان الاوليان فجوازهما ظاهر
لان الاولى ونعت الجملة الاسمية صلة وفيها ضمير مؤنث عايد الى من
حملا على المعنى لانه مؤنث وكذا الصورة الثالثة ومن هي حمراء جاريتك
حملا على المعنى ايضا بقيت صورتان احديهما من هي احمر جاريتك والاخرى
من هي محسن جاريتك فقال يمتنع الاولى وجازت الثانية اما امتناع
الاولى فلان احمر ليس مؤنث في اللفظ فلا يصح اخبارا عن مؤنث كما لا يجوز
ان يقال هند احمر بل يجب ان يقال حمراء فقوله لم يجز للفظ اي لم يجز
للفظ احمر فانه ليس فعلا ولا جاريا مجرى الفعل كاسم الفاعل كما ذكر ما
واما الاخرى وهي من هي محسن فكان ينبغي ان لا يجوز ايضا لان محسن ا
مذكر كما لا يجوز هند محسن الا بتاويل بعيد وانما اجازه لما ذكره في
التعليق وهو قوله اذ ليس بين محسن ومحسنة في اللفظ والبناء
الا الهاء ونحو احمر وحمراء ليس كذلك هذا ما ذكره وفيه نظر لانا لا نسلم
ان ما ذكره فرق بين محسن ومحسنة وبين احمر لكن الكلام في كون هذا
الفرق مؤثرا في الجواز والمنع اذ لو صح لجاز في السعة هند محسن
بمعنى محسنة كما جاز هند محسنة وليس كذلك وان اراد انه جائز باعتبار
التاويل وهي من هي شخص او شيء محسن فجاز ايضا في من هي احمر

والثانية ونعت الجملة الفعلية صلة صح

بهذا

بهذا التاويل وعلى كل حال فينبغي ان يجوز الصور كلها حملا على المعنى تارة
وعلى اللفظ تارة اخرى نحو من هي احمر ليست بممتنعة على الاطلاق لجواز
هو احمر على اللفظ ومن هي حمراء على المعنى لا على اللفظ واجاز الكسائي
وقوعها اي وقوع من صلة بمعنى زائدة وانشد الكسائي شعرا ان الزبير سنام
المجد قد علمت ذاك العشيرة والاثرون من عددا اي الاثرون عددا بمعنى
الاكثرون عددا وعددا نصب على التمييز فمن زايدة والتقدير انسانا
يعد عددا اعني غيره هذا جواب عن استدلال الكسائي يعني لا نسلم ان
من في البيت صلة لكن جاز ان تكون موصوفة وعددا صفة مصدر الفعل
محذوف وهو يعد والفعل مع المصدر منصوب المحل صفة لمن اي لمن
انسانا يعد عددا ويحتمل ان يقدر الفعل ويجعل عددا مصدرا بمعنى
المفعول اي معدودا فيكون صفة مفردة ولا حاجة الى اضمار فعل
ولا يقعان اي من وما موصولتين موصوفتين اي لا يقعان موصوفتين
حال كونهما موصولتين اي لا يوصف من الموصولة بصفة ولا ما الموصولة
ايضا بصفة بخلاف الذي فانه يوصف بالمعرف باللام نحو مررت بالذي
اكرمته الظريف بالجر صفة للذي مع صلته ولا يجوز ان يقال مررت بمن
اكرمته الظريف ولا بما اكرمته الظريف على ان الظريف صفة لمن مع صلته
او لما مع صلته هكذا ذكره والفرق ان لفظهما ومن اشبه بالحرف من الذي
لجاز وصف هذا دون ذلك اما الاول فلان لفظ من وما كل واحد منهما
مركب من حرفين فوضعهما وضع الحروف وجعل هذا علة لبنايهما بخلاف
الذي فان وضعه ليس وضع الحروف لانه مركب من اكثر من حرفين
واما ثانيا فلان الذي فيه صورة اللام للتعريف وان كان جزءا من الكلمة
عندهم فهو اشبه بالاسماء صورة من لفظ من وما واما ثالثا فلان لفظة من وما
بعينهما جاءا حرفا صريحا بخلاف لفظ الذي فانه لم يوجد الا اسما هذا غاية
الفرق بينهما ولا يخلو عن الحزازة ويؤكدان اي من وما مثلها اي مثل الذي
نحو نظرت الى ما عندك نفسه والى من عندك نفسه بجر نفسه فيهما تاكيدا
لما ومن مع صلتهما كما جاز نظرت الى الذي اكرمته نفسه تاكيدا للموصول
مع صلته وانما جاز تاكيد من وما موصولتين ولم يجز وصفهما موصولتين

لما ذكرنا من ان لفظ من وما اشبهه بالحرف من الذي والحرف لا يجوز ان
يوصف لكن يجوز ان يؤكد على الجملة بتاكيد لفظي وهو تكرير اللفظ
في الجملة يجوز انه تاكيد الحروف ولا يجوز وصف الحروف واذا
استفهم بها اي بمن الواقف عن نكرة قابل اي الواقف حركته اي
حركة ذلك الاسم الذي هو نكرة في لفظ الذاكر بما يجانسها من حروف
المد اذا كان اي ذلك اللفظ الواقع في لفظ الذاكر مذكرا واحدا
فاذا قال جاءني رجل قال المستفهم منو واذا قال رايت رجلا يقول
المستفهم منا واذا قال مررت برجل قال المستفهم مني وانما اختص
بالوقف لان زيادة حروف المد واللين على الكلمة على خلاف الاصل
يجاز في الوقف لان الوقف محل تغييرا اي كثيرا كما هو مذكور في بابه و
وانما اختص بان يكون المستفهم عنه نكرة لان احتياج النكرة الى التمييز
التعيين بالنكرة بالاستفهام اكثر من احتياج المعرفة فكان زيادة الحروف
للدلالة على التمييز اليق بالنكرة من غيره والا اي وان لم يكن مذكرا
واحدا بان يكون مثنى او جمعا مذكرين او مفردا مؤنثا او مؤنثين مثنى
او جمعا مؤنثين الحق اي الواقف علامة اي علامة كل واحد على حسب
احواله من الاعراب بنسبها على حال الذات والاعراب يعني في المثنى المذكر
اذا قال القائل مثلا جاءني رجلان جاز للمستفهم الواقف ان يلحق
علامة تدل على ذات المثنى وعلى اعرابه فاذا قال منان دل تثنيته على
ان المسؤل عنه مثنى وبالالف على ان المسؤل عنه مرفوع وكذا المثنى لا
المؤنث والجمع المذكر فاذا قال جاءني رجال قال منون واذا قال رايت
رجالا قال منين واذا قال جاءت امرأتان يقول المستفهم منتان او منتا ن
بسكون النون فقد دل على ذات المثنى المؤنث بتثنيه المؤنث وعلى اعرابه
بالالف وكذا في النصب والجر يقول منتين فان تعدد احتمال الدلالتين
بما في المؤنث واحدا او جمعا اقتصر على الاول اي على مؤنث على حال
الذات فاذا قال جاءت امراة فيقول منه فدل بالحاق التاء على المسؤل
عنه ولم يمكن الدلالة على اعرابه لكونه في الوقف والسكون وكذا في الجمع
المؤنث اذا قال جاءتني مسلمات تقول المستفهم منات بسكون التاء

مؤنث صح

٢

فقد دل

فقد دل على ان الذات المسؤل عنه جمع مؤنث ولم يمكن الدلالة على اعرابها
لكون الحركة ممتنعة في الوقف وانما اقتصر على دلالة الذات لانه اهم
واقوى ولم يذكر المصنف كون النون والتاء ساكنة مع انه شرط لان
المفروض كون المستفهم واقفا والوقف يجب فيه سكون الاخر و
ومنهم من لا يزيد على حروف المد واللين في الاحوال كلها يعني ومنهم
من لا يزيد على حروف المد واللين في كل منكر مستفهم عنه مذكرا او مؤنثا
او جمعا فاذا قيل جاءني رجل يقول منو وفي رجلان منا وفي رجال مني وكذا
لو قيل جاءت امراة او نساء فيقول المستفهم الواقف في كل منها واحد منها
في الرفع منو وفي النصب منا وفي الجر مني فالواو للرفع والالف للنصب والياء
للجر فقد دل على اعراب المسؤل عنه دون احوال الذات والواصل لا يغيرها
اي لا يغير من بل يقول من يا فتى فاذا قال جاءت امراة فيقول المستفهم من
يا فتى من غير زيادة علامة من حروف المد واللين لما ذكرنا من ان الحاق العلامة
بغير فتعليق الوقف دون غيره وقد جاء شذوذا من قال اتوا ناري فقلت
منون انتم بالحاق وصلا وتحريك النون فقالوا الجن فقلت عموا ظلاما احره
الشذوذ من اثبات علامة المد في الوصل وتحريك النون والنون يجب ان يكون
ساكنة في الوصل ويحتمل ان يكون على لغة من يقول فيما حكاه سيبويه ضرب
من منا باب الاعراب هنا الاعتراض عن الشذوذ بانه جاز ان يكون الجمع
وتحريك النون على القياس وهو انه حكى سيبويه انه يستعمل من معربا بالحركات
الثلث بان يقول ضرب من ورايت منا ومررت بمني فيجاب بهذا الاعتبار
اذا جمع جمع السلامة يقال منون كمسلمون ثم تكون منون في البيت حركتها
فيناسبه تحركه نون مسلمون وهذا البيت ذكره هو وغيره على الشذوذ
في هذا القسم وفيه نظر لان المبحث ان يكون في لفظ الذاكر نكرة ويستفهم
عنه واصلا حتى يكون شاذا ولا يعلم في البيت ان المستفهم عنه في لفظ الذاكر
نكرة بل لم يجر لفظ الذاكر قبل الاستفهام بل المذكور هو اتوا ولا استفهم الشخص
عما ذكره بنفسه ولو كان نكرة في لفظ الجن واستفهم عنه الواصل كان محل
الاستشهاد وهو غير معلوم ويمكن ان يجاب عنه بان المعلوم ان الحاق العلامة
ههنا بلفظ المستفهم لا يكون الا اذا كان المستفهم عنه نكرة فاستدلوا بالحاق الـ

العلامة في لفظ المستفهم على ان المستفهم عنه نكرة في لفظ ذاكره بالاستقراء
المعلوم من اللغة واما المعرفة فغير العلم لا يحكى وكذا العلم عند بني تميم ويحكى على لفظ
الذاكر في الحجاز يعني المعرفة اذا كان في لفظ الذاكر واستفهم عنه بمن فاما
ان تكون المعرفة علما او غير علم فان كان غير علم فحقه ان يعاد تلك المعرفة
بعد من ويرفع في الاحوال الثلث بلا خلاف من بني تميم والحجاز فيه فاذا قال الذا
جاء الرجل يقول المستفهم من الرجل واذا قال رايت الرجل قال ايضا من
الرجل بالرفع وان العلم ففيه مذهبان احدهما لبني تميم وهو الرفع
ايضا مطلقا في الاحوال الثلث والثاني الحجازي وهو حكاية لفظ الذاكر فانه
اذا قال جاء زيد يقول المستفهم من زيد بالرفع واذا قال رايت زيدا قال
المستفهم من زيدا بالنصب واذا قال مررت بزيد يقول المستفهم من زيد
بالجر هذا هو المذهب المشهور وحكي ايضا جواز حكاية جميع المعارف
المعرفة بعد من قياسا على الاعلام وحكي ايضا جواز حكاية المعارف
بعد من حكاية النكرات في منا ومنوا ومني وقوله يرفع ... فان الرفع
واجب في الوصل والوقف ولذا ذكرها بعد ذكر الوقف والوصل في
النكرة وانما خص في العلم الحكاية عند اهل الحجاز دون سائر المعارف
لان العلم يطرق اليه الاجمال باعتبار المسميات بالعلم الواحد فكان فيه
لبس مثل النكرات فتقصد حكايتها ليعلم ان المسؤول عنه هو والحاق
علامة كما في النكرات فرقا بين المعرفة والنكرة وانما لم يعكس لان الاكثر
الاستفهام عن النكرات في الحاق العلامة اخصر من اعادة المستفهم عنه
فكان الاكثر اليق بالاخصر فالاكثر هو النكرة والمستفهم بما اي بمن عن
صفة العلم في مبهم يصدرها بلام التعريف ويعقبها بياء النسب مع الحاق
العلامة في المثنى والمجموع يعني اذا ذكر علما نحو جاء زيد واستفهم
عن صفته فطريقه ان يصدر اللفظ بلام التعريف ويلحق باخره ياء
النسب فاذا قال جاء زيد يقول المستفهم المني يعني القرشي ام الثقفي
واذا كان مثنى او مجموعا يلحق علامة التثنية والجمع فلو قال جاء زيدان
قال المستفهم المنيان واذا قال جاء زيدون قال المنيون في النصب والجر
يقول المنيين والمنيين هذا اذا استفهم عن صفة العلم المنسوبة كالقرشي

والثقفي

الذاكر صح

والثقفي اما اذا لم تكن منسوبة كساير الصفات نحو العالم والكريم فقد اجاز
المبرد فيه ايضا المني فاذا قال رايت رجلا جاز ان يقول المني اي العالم
وغيره والاكثرون على ان الاستفهام بالمني ونحوه مخصوص بما كانت الصفة فيه
منسوبة لان الصفات المنسوبة اعم خصوصا وابلغ من غيرها لكونها ذريعة
الى التفاخر في الانسان ولان فيه ياء النسبة فدل التنبيه على الصفة المنسوبة
اظهر من دلالته على غيره بالمنسوبة وانما الحق من علامة الاعراب مع قيام علة
البناء فيها لان ياء النسب نقلها عن حكم البناء بدليل نقلها للاعلام الى النكرات
الصالحة للوصف ولهذا المعنى دخلت اللام في اولها وهذا الالحاق والتصدير
يختص ببني تميم ولذلك قيدها بقوله في تميم وذو الطائية هذا ايضا من الموصولات
لكن يختص بلغة طي ويستوي فيه ان لفظ ذو المذكر والمونث في نحو قوله
لا ناتين للعظم ذو انا عارقه ونحو وبيري ذو حفرت وذو طويت يعني
ان ذو بمعنى الذي والتي فالبيت الاول مثال لاستعماله بمعنى التي
واول البيت الاول شعر لئن لم تغير بعض ما قد صنعتم ويروى بعض
ما قد صنعته وهي الاظهر لموافقته مصير لانه للمخاطب المفرد وامامل رواية
الجمع فقد خاطب واحد من الجمع يعني لئن لم تغيروا بعض الذي صنعتم مع
غيركم لانتحين من الانتحاء ... لانتحين للمشي او تعرض لاي لاعرض للعظم
الذي انا عارقه اي اخذ اللحم منه وهذا مبالغة في التخويف اي لا اخذ اللحم من
العظم بل اريد واتعرض للعظم بكسره ايضا وذو بمعنى الذي صفة للعظم الذي
مذكر اي للعظم الذي انا عارقه واما اول البيت الثاني فان الماء ماء ابي وجدي
وبئري ذو حفرت وذو طويت فذو بمعنى التي وهو صفة اي بئري التي حفرتها والتي
طويتها ومنهم من يقول في المونث ذات مضمومة وبعده في كل حال ومن
بعضهم قرأن ذوات عرفت وهاتان ذواتا ... والعرف بضم ... لاحوال
يعني المذهب المشهور ان ذو الطائية لا تغير في المذكر والمونث والمثنى والمجموع
يقال زيد ذو يضرب والزيدان ذو يضربان والزيدون ذو يضربون هو
اللفظ مذكرة لاجل استكمالها ونقل المصنف وجهين احدهما التانيث فانه
قد يونث ويقال ذات مضمومة بمعنى التي وانما قال مضمومة لانها لم يحل لا
مضمومة في الرفع والنصب والجر ونقل ايضا عن بعضهم انهم يجوزون فيه التثنية نحو

الذي والتي والثاني لاستعماله بمعنى صح

هذان ذوا تعرف في المذكر المثنى اي اللذان تعرفهما وهاتان ذواتا تعرف في
المؤنث المثنى اي اللتان تعرفهما وفي الجمع للمذكر والمؤنث هؤلاء ذوو تعرف
اي هؤلاء الذين تعرفهم او اللاتي تعرفهن وقال بعض النحاة في الاحوال الثلث
اي رفعا ونصبا وجرا لان الضمة للبناء فلا يختلف باختلاف حال الموصوف
وبهذا اي بدخول التأنيث والتثنية والجمع على ذوا تعرف انها ليست بالتي
تضاف في نحو اذهب بذي تسلم يعني ان ذو وتغييرها ذي في قولهم اذهب
بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون هكذا ذكره وفي
الكلام نظر لان لفظه يقتضي ان يكون بين ذو الطائية وبين ذي في هذا
اذهب بذي تسلم تعرف بهذا التي بالتعيين المذكور في مذهبي الوجهين
المنقولين وهو غير مستقيم لان التميز اما ان يكون على الوجه المشهور او
على الوجهين المنقولين اما على الوجه المشهور فالتميز حاصل لفظا ومعنى
اما اللفظ فلان الطائية ذو بالواو وفي المثال وهو اذهب بذي تسلم ذي بالياء
فلا اشتراك بينهما لفظا حتى يطلب المميز من جهة اخرى واما المعنى فلان
ذو الطائية بمعنى الذي او اللتي وذي في ذي تسلم بمعنى صاحب كما سنذكر
في تفسيره واذا لم يكن اشتراك فلا يحتاج الى التميز واما على المنقولين
فالمميز ايضا ظاهر اما بين ذو المذكر وبين ذي فظاهر لما ذكرنا واما في
المثنى والمجموع فاظهر لانه لا اشتراك بينهما اصلا وايضا ظاهر كلامه انه
يعرف الفرق بينهما بهذا التفسير المنقول في مذهبي المنقولين وح لا يعرف
على المذهب المشهور الفرق بينهما لانه قيده بقوله وبهذا تعرف اي بهذا
التفسير وليس كذلك فان على المشهور الفرق بينهما حاصل وان لم يوجد هذا
التفسير فكان حقه ان يقول وبهذا يعرف عند القايل بهذا التفسير انها
ليست بذلك مع ان التفرقة بغيره حاصلة ايضا كما ذكرنا والعلم نظرا الى
ان ذو في بذي تسلم مجرور ومرفوع ذو ولفظ ذو بمعنى صاحب يشارك
لفظ ذو الطائية من حيث اللفظ ومن حيث ان كل واحد منهما يوصل
بفعل فانه ذكره في المفصل وفيما يضاف الى الفعل آية وذو في قولهم
اذهب بذي تسلم فقال يعرف الفرق بينهما بهذا لكن يتوقف على ان ذو في
بذي تسلم جاز ايضا مرفوعا مضافا الى فعل نحو هذا ذو تسلم لكنهم لم

لم يستعملوا مضافا الى فعل بمعنى صاحب الا مع الياء ولم يستعملوه مرفوعا
بالواو وكيف وقد نقل على الحواشي للمصنف ط هذا بحث قوله اذهب
بذي تسلم اي هذا سماعي غير قياسي فيتأكد به الاشكال وذي في قولهم
بذي تسلم بمعنى صاحب والفعل بتقدير المصدر اي بذي سلامتك و
المراد بذي اما الامر اي بالامر الذي هو صاحب سلامتك او الوقت
اي بالوقت الذي هو صاحب سلامتك وقال ابن الحاجب في شرح
المفصل واختار هذا كثير من الناس لما فيه من التشبيه بالظروف
لاضافتها الى الجملة انتهى كلامه ولعلهم انما اختاروه لانه قد يورد ويقال ذو صاحب صح
بمعنى ثم كيف جاز اضافته الى الفعل مع اشتراطهم ان الفعل لا يضاف
اليه غير الزمان فقدروه بمعنى الزمان دفعا لهذا الايراد فكانه في المعنى زمان
مضاف الى فعل اي والموصول بلا خبر وذا في قولهم ماذا صنعت خاصة
اي بعد ما عند سيبويه في احد قوليه لان له قولين احدهما ان ذا بمعنى الذي
فماذا صنعت معناه اي شيء الذي صنعته والاخر ان ماذا بمنزلة كلمة واحدة ومعناه
اي شيء صنعته ومطلقا عند الكوفيين يعني ذا عندهم اسم الاشارة بمعنى
الذي ولم يشترط تقدم ما عليه بل كل اسم الاشارة عندهم يجيء بمعنى الموصو ل
ويعدون قوله تع وما تلك بيمينك بقولهم ما التي بيمينك نحو ماذا صنعت بمعنى
اي شيء الذي صنعته هذا مثال لما وقع فيه ذا موصولا على احد قولي
سيبويه وعلى مذهب الكوفيين والاحسن في جوابه الرفع يعني يقال في
جوابه خير بالرفع ليطابق الجواب السوال اذ لو نصب لنصب بفعل
فلا يكون الجملة في الجواب فعلية وفي السوال اسمية فلا يتطابقان وبمعنى
اي شيء صنعت هذا مثال للقول الاخر لسيبويه وهو ان ماذا بمنزلة كلمة واحدة
فيكون ماذا منصوبا مفعولا لصنعت مقدما فالجملة فعلية وجوابه بالنصب
اي خيرا ليطابق الجواب السوال وهو ... وهذا تحملين طليق مع شذوذ
يحتمل ان يوجه على غير الموصول هذا جواب عن احتجاج الكوفيين بان هذا
في البيت بمعنى الذي اذ عندهم كل اسم الاشارة جاز ان يكون بمعنى الذي فلا
فالتقدير والذي تحملينه طليق فاجاب المصنف عنه بانه لا يتعين للاستدلال ل
اذ هذا في البيت يجوز ان يكون اسم الاشارة لا موصولا وح هذا مبتدا

وطليق خبره وتحليته جملة وقعت حالا أي هذا في حال كونه محمولا لا طليق وحمل
الزجاج قوله تعالى ذلك هو الضلال البعيد بمعنى الذي منصوب المحل بيدعو
بعده ليكون ما بعده جملة ابتدائية فيصح اللام والأحسن أنه على أصله وما بعد
يدعو جملة محكية للكافر يوم القيامة وأما تقدير التأخير فتعسف اللام
في الآية فيها نوع غموض لأن مفعول يدعو يكون مفردا ولا يجعل يدخل
اللام مؤثرا وفيه أقوال أخر منها ما ذكره الزجاج وهو أن ذلك بمعنى الذي و
منصوب المحل بالفعل بعده وهو يدعو أي الذي هو الضلال البعيد
ولهذا الوجه ذكر الآية في الكتاب على أن اسم الإشارة جاء بمعنى الموصول
كما ذكره الكوفيون فعلى هذا يكون ما بعد يدعو وهو قوله لمن ضره أقرب
من نفعه جملة ابتدائية فاللام صحيح في موقعه داخل على الجملة الابتدائية
والإشكال فيه إلا جعل اسم الإشارة بمعنى الذي على مذهب الكوفيين و
والقول الثاني وهو الأحسن واختاره المصنف أن اسم الإشارة وهو
ذلك باق على أصله وهو مبتدأ وهو الضلال البعيد خبره ثم ذكر
أن ما بعد يدعو جملة محكية للكافر يوم القيامة يعني يقول الكافر في
يوم القيامة لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير فلا
لام داخل على الجملة الابتدائية ومن مع صلته مبتدأ وخبره الجملة
القسمية وهو لبئس المولى كأنه قال لمن ضره أقرب من نفعه والله إنه
لبئس المولى فإنما دخل اللام لأن يدعو بمعنى القول يقول وجاز أن يحكي
بعد القول جملة ابتدائية أولها اللام ولا إشكال فيه لا في اللام ولا في اسم
الإشارة إذ هو باق على أصل معنى الإشارة فلذلك كان أحسن وقدر بعضهم
تأخير اللام إلى ما بعد من وأصله من لضره أقرب وهذا القول يحكى عن
الزجاج أيضا وزيفه أبو علي بأن اللام يكون ح تكون من صلة من وصلة
الموصول لا يتقدم عليه فلذلك قال فتعسف وتعسف ظاهر ويحتمل أن يكون ن
يدعو تأكيدا ليدعو المذكور أولا في قوله من دون الله ما لا يضره وما لا
لا ينفعه ولمن ضره أقرب من نفعه مبتدأ ولبئس المولى خبره ويحتمل أن
يكون على تقدير جعل يدعو تأكيدا للأول أن يقدر بعد لمن ضره
أقرب من نفعه يدعو لدلالة يدعو المذكور عليه ليكون خبرا أي يدعوه

الكافر

الكافر ثم استدار بقوله لبئس المولى ولبئس العشير وأي وعطف على
الموصولات السابقة وهي كمن في أوجهها فالاستفهامية نحو أيهم حضر و
الجزائية نحو أيهم يأتيني أكرمه والموصولة نحو اضرب أيهم قائم والموصوفة
يا أيها الرجل ولا يكون تامة ولا صفة كمن وليست من الباب إلا موصولة
محذوفة صدر الصلة نحو أيهم أشد فيمن قرأ بالضم يعني ليست أي من
باب المبنيات اللازمة في أوجهها إلا إذا كانت موصولة حذف صدر
صلتها وإنما أعربت أي استفهامية وشرطية وموصولة تامة الصلة وإن
وجدت فيها علة البناء من تضمن حرف الاستفهام أو حرف الشرط أو احتيا جها
إلى الصلة لأن أي لما كانت لازمة الإضافة وجب لها التمكن فكانت دافعة
لعلة البناء فرجعت إلى أصل إعرابها وأما إذا حذف صدر صلتها
فهي مبنية لأن الموصول والصلة كشيء واحد فإذا حذف صدر الصلة
كان بمنزلة حرف من الكلمة فلم يستحق الإعراب نحو قوله تعالى ثم لننزعن من
كل شيعة أيهم أشد فيمن قرأ بضم الياء وأما على قراءة الفتح فهو من الشواذ
فهو مفعول لننزعن فقد أعرب على أصله وأما في القراءة المشهورة و
هو ضم أيهم فالتقدير لننزعن أيهم هو أشد فلما حذف صدر الصلة عاد
مبنيا فلذلك ضم وقول الخليل بارتفاعه على الحكاية بتقدير القول ضعيف
فلا يصار إليه في سعة الكلام يعني قال الخليل في الآية إنها ليست بموصولة
بل هي استفهامية مرتفعة على الابتداء وأشد خبره ويقدر القول ليكون
الجملة الابتدائية محكية والتقدير لننزعن من يقال فيه أيهم أشد واستضعف
المصنف بقوله فلا يصار إليه في سعة الكلام يعني أن الحكاية وإضمار القول
على خلاف الأصل فلا يصار إليه في سعة الكلام إذ لا يطرد أن يقال لأضربن
الفاسق بتقدير لأضربن من يقال فيه الفاسق بحذف الموصول وبعض صلته
وإظهاره أنه في غاية الضعف لكثرة الحذف وكذا قول يونس بالتعليق
إذ لا يجوز تعليق المؤكد من الأفعال يعني قال يونس إنما ضم أيهم
في الآية على التعليق نحو علمت أيهم خرج وإنما جاز التعليق فيه مع أنه من
خواص أفعال القلوب لأن النزع عبارة عن التمييز والتمييز سبب للعلم
فكأنه قال لنميزن أي لنعلمن أيهم أشد ورده المصنف بأنه لا يعرف ...

تعليق المؤثر من الافعال والمراد من المؤثر ما ليس من افعال القلوب
وسميه النحويين افعال الجوارح والنزع من افعال الجوارح فلا يجوز
معه التعليق لكن على التأويل الذي ذكرنا وهو ان النزع هو التمييز الذي
هو سبب العلم فلا يسلم يونس ح ان النزع من افعال الجوارح بل هو من
افعال القلوب على الوجه المجازي اطلاق لاسم السبب على المسبب
ففيه نظر وقوله واي تكون بمعنى ان من كلا يكون صفة فاي كذلك لكن
جاء اي صفة للمدح والذم كقولك جاءني رجل اي رجل اي رجل كامل في
الرجولية فاي صفة وغاية العذر انه لم يذكر في ص انها لا يكون صفة بل ما
ذكر فيه وجوها وقال ايّ تكون اي ياتي فيه الوجوه المذكورة في ص ولم يلزم منه
ان لا يكون اي صفة بل ذكر فيه وجوها بل غايته انه لم يذكر ان اي جي صفة وكان
الاولى ان يذكره ايضا دفعا لهذا الايهام ولا يليها من الافعال الا المستقبل
دون الماضي وقد خلقت كذا اي لا يلي ايا الا الفعل المستقبل فلا يقال
ضربت ايهم في الدار ولكن لاضربن ايهم فيها او سأضرب وقد نقل في
التعليق انه سئل الكسائي عنها فقال اي خلقت كذا بمعنى انها وضعت
كذلك وهو معنى قول ابن السراج ان ايا بعضا لما نسبت اليه مبهم مجهول
فاذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذي وقع به الفعل وزال بعض
الذي وضعت اي له والمستقبل ليس كذلك قال المصنف وهو معنى
قول الكسائي انها خلقت كذا فكانه عبّر عن وضعها للمعنى الذي بينا في
الماضي دون المستقبل بانها خلقت كذا والمستفهم بها اي باي عن نكرة
وصلا يطابقها به تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا حكاية
ويجوز الافراد في الاحوال ويسقط الحركة والتنوين وقفا يعني اذا
قيل جاء رجل فيقول المستفهم في حال الوصل ايٌّ وفي رايت رجلا ايًّا
وفي مررت برجل ايٍّ وفي المثنى في الرفع ايان وفي النصب والجر ايين
وفي الجمع ايون رفعا وايين نصبا وجرا وفي المونث اية فيطابق المستفهم
لفظ الذاكر في الامور كلها ويطابقها ايضا في الاعراب على طريق الحكاية
رفعا ونصبا وجرا يعني اعرابه يحكي فيقدر الاعراب على محله فاذا
قال رايت رجلا فيقول المستفهم ايًّا اي اتى الرجل فايا نصبه على الحكاية

ايامع

لفظا

لفظا وهو مرفوع المحل بالابتداء وكذا في الجر لو قال اي مجرور لفظا بحكاية
لفظ الذاكر ورفعه مقدر على الابتداء ولم يعرب لفظا لما مر من ان الحكاية تمنع
من الاعراب اللفظي وانما اختص بالنكرة والاستفهام لما ذكرنا في منا ومنوا ومني وانما
لم يشترط في اي الوقف كما اشترط في من الحاق الزيادات بها لانها معربة في
اصلها بمثل الحركات بخلاف من فانه لا يقبلها فجعل هو من حركتها حروف المد واللين
وانما حكي في اي لفظ الذاكر بالحركات الثلث في حال الوصل ولم يحك في
من في حال الوصل للغة المذكورة وهي قبول اي الاعراب بالحركات وبالحروف
دون من ومنهم من جوز الافراد في الاحوال كلها اي يقول اي وايا واي كلغة
من يقول منو ومنا ومني في الاحوال كلها لان الحركة ههنا بمثابة الحروف
ثمه فاذا قال رايت رجلين او رجلا فيقول المستفهم ايا واذا قال مررت
برجلين فيقول المستفهم اي فلا يرعي الا التفرقة في الاعراب خاصة دون
ساير الاحوال ويسقط الحركة والتنوين وقفا يعني اذا وقفت عليها كان
امرها كالوقف على الاسماء المعربة فان وقفت على المرفوع والمجرور سكنت
باراي وان وقفت على المجرور قلت ايا بابدال الالف من التنوين وان وقفت
على المثنى والمجرور اسكنت النون وقلت ايان وايون وايين وايتين وان وقفت
على المونث قلبت التاء هاء وقلت ايه وان وقفت على المجموع قلت بالالف والتاء سكنت
التاء وقلت ايات لان هذا حكم الوقف على ساير الاسماء المعربة ولقايل ان يقول
قوله ويسقط الحركة والتنوين الخ وقفا اما ان يتصل بما يليه وهو قوله يجوز الافراد
في الاحوال او بقوله والمستفهم بها عن نكرة وصلا على ما هو الظاهر ليكون وقفا
اما ان يتصل بما يليه وهو قوله يجوز الافراد في هذا جوابه في مقابلة وصلا فعلى الاول
فيه سؤالان احدهما ان لا يكون المطابقة حال الوقف في الاستفهام عن النكرة مذكورا
والثاني انه كان ينبغي ان يقول ويسقط الحركة والتنوين في حال الرفع والجر ويبدل
التنوين الفا في حال النصب وعلى الثاني وهو ان يتصل بالاول ليكون مقابل قوله
وصلا ففيه سؤالات احدها انه لا يعلم هذه المطابقة في حال الوقف اذا لم يذكر الا
سقوط الحركة والتنوين منه والمطابقة المذكورة مختصة بقوله وصلا والثاني انه
كان ينبغي ان يقول ويسقط الحركة والتنوين في حال الرفع والجر ويسكن النون
في التثنية والجمع والتاء في جمع الالف والتاء والثالث انه لم يذكر ابدال التنوين

الفا في حال النصب مع انه شرط حال الوقف ويمكن الجواب عنه باحد الوجوه ح
وجوه الجواب الاول انا نختار التقدير الاول والجواب عن السوال الاول انه
ذكر ان اي كمن فمن ذلك الاطلاق يعلم انه كما يجب المطابقة في من وقفا على
ما ذكر يجب ايضا المطابقة في اي وقفا وانما ذكر المطابقة لفظا لانه تفرد
بها اي عن من فذكر ما تفرد به وترك المشترك اعتمادا على الاطلاق ان
حكمه حكم من والجواب عن الثاني ان المراد ان الثاني انه يسقط التنوين
اي لا يوجد لفظا في الرفع والنصب والجر وحكم ابداله الفا معلوم من باب
الوقف على المنصوب المنون والجواب عن الثاني ان نختار التقدير الثاني
وهو انه متصل بالاول ليكون وقفا مقابل قوله وصلا والجواب عن السوال
الاول ما ذكرنا من ان حكم المطابقة في الوقف قد ذكره في من وقفا واي كمن
وعن الثاني انه لما قال ويسقط الحركة علم انه يسكن اخر المفرد ويسكن نون المثنى
والمجموع ويسكن تاء الجمع بالالف والتاء فكانه قال ويسقط الحركة حيثما كان
مفردا او مثنى او مجموعا اي جمع كان وعن الثالث ان ابدال التنوين الفا
انما لم يذكره لعلمها داخل باب الوقف اذ هو من المعلوم فيه ولا شك انه كان الاولى
ان يذكره والجواب الثالث ان يقول قوله ويسقط الحركة والتنوين عايد
الى الكلامين المذكورين كليهما اي في حال الوقف تسقط التنوين والحركة
مطلقا سواء روعي المطابقة او جوز الافراد فان سقوط الحركة والتنوين في
الوقف لازم على التقديرين واما ترك المطابقة وترك تسكين النون والتاء و
وترك ابدال التنوين الفا فعلى ما ذكرنا ولا يخفى ان في الكلام تساهلا من
الاعتدادات وفي المعرفة الرفع لا غير وان كان علما نحو اي زيد لمن قال رايت
زيدا او تفاديا عن المخالفة بينهما لفظا لما فرغ عن الحكاية في الاستفهام عن
النكرة شرع في الحكاية في الاستفهام عن المعرفة وحكمه في المعرفة الرفع لا غير
اي في الاحوال كلها فيقال لمن قال رايت زيدا اي زيدٌ ولمن قال رايت
الرجل او مررت بالرجل اي الرجل ولمن قال رايت عبد الله اي عبدُ الله
بالرفع وقوله تفاديا احترازا من قولهم تفادى فلان [illegible] من كذا اذا تحاماه و
وانزوى عنه قال [illegible] تفادى الاسود الغلب منه تفاديا [illegible] على الرفع في المعرفة
والعلم ايضا اي انما وجب الرفع احترازا من المخالفة بين [illegible] وبينها

منه

ذكر

يذكر بعده من المعرفة والعلم لو قيل اي زيدا او زيد على الحكاية بخلاف ا
نحو من زيدا فانه لا يظهر المخالفة بينهما لفظا لان من مبني واي معرب وانما
اعتبر المعرفة بعد اي ولم يعد النكرة لان الاستفهام عن المعرفة اكثر لان النكرة
هي المحتاجة الى الاستفهام عنها لابهامها فروعي الاختصار في النكرة فكم نحو
فيها رعاية للتخفيف فيما هو الكثير ومن حكم الموصول ان ينزل مع صلته منزلة
اسم واحد لان الموصول مع صلته يقع فاعلا او مفعولا او مضافا اليه فهذه
كلها احكام المفرد فلا يوصف ما وصف منه ولا يؤكد ولا يبدل منه قبل تمام
الصلة هذا من لوازم الافراد وكونه بمنزلة اسم واحد فلا يوصف الموصول
ما قبل تمام صلته ولا يؤكد قبل تمام صلته ولا يبدل منه ايضا قبل تمام صلته
وقال ما وصف منه احترازا من موصول لا يقع موصوفا نحو من وما فانهما
لا يوصفان اصلا وان كان بعد تمام الصلة فلا حاجة الى تفسير امتناع وصفه
بكونه قبل تمام الصلة اذ بعد تمام الصلة ايضا لا يوصف فهو خارج عن المبحث
وانما امتنع الوصف والتاكيد والابدال قبل تمام الصلة لان الموصول قبل
تمام الصلة بمنزلة جزء من الكلمة كالزاء من زيد وهو لا يقبل الوصف ولا
التاكيد ولا الابدال ومن ثمه اي ومن اجل انه لا يؤكد الموصول قبل تمام الصلة
لم يجز مررت بالذين اجمعين في الدار اذ متولية الدار صلة الذين فقد وقع اجمعين
تاكيدا قبل تمام الصلة وهو ممتنع وجاز اجمعون اي في المثال المذكور جاز اجمعون
بالرفع لانه تاكيد للضمير في ضاربين وهو هم اي الذين ضربوهم اجمعون لكن
فاجمعون ايضا من اجزاء الصلة يعترض على الجزء الاخر من الصلة وهو زيد او
يجوز تقدم بعض اجزاء الصلة على بعضها فان قلت لم لم يجز قولك مررت
بالضاربين اجمعين زيدا على ان يكون اجمعين تاكيدا للضاربين لا للموصول
قلت لوجهين احدهما ان اسم الفاعل اذا كان موصوفا لا يعمل لبعده عن شبه
الفعل فكذا لا يعمل اذا كان مؤكدا ايضا لا يقال الفعل لا يكون موصوفا
قطعا وقد يكون مؤكدا لانا نقول الفعل انما يكون مؤكدا ايضا [illegible]
تاكيدا لفظيا وهو تكرير اللفظ لا تاكيدا معنويا بكل واجمعين وهو المبحث
والثاني ان اجمعين حينئذ اما ان يكون تاكيدا للضاربين مع اللام او بدون اللام
وكلاهما ممتنع اما الاول فلانه يلزم تاكيد الموصول قبل تمام صلته وهو

وبالضاربين اجمعين زيدا لكونه اي لا يجوز لان زيدا معمول ضاربين فهو من تتمة الصلة فلا تتقدم اجمعين عليه ح

وهو ممتنع لما مر واما الثاني وهو التاكيد بدون اللام فهو فاسد من وجهين
احدهما ان النكرة لا تؤكد عند البصريين بداء باجمعين والثاني ان جزء
الصلة وحدها لا محل لها من الاعراب فلا يمكن تاكيده بمعرب لفظا وهذه
من غوامض النحو وفيه بحث وذلك ان اللفظ الضارب يختلف اخره باختلاف
العوامل فيكون معربا وهو مشكل لان اللام مع الصلة في مثل جاء الضارب لا
يختلف آخره اما ان يكون لها اعراب بالفاعلية مثلا او لا يكون فان كان مع ان
الضارب ايضا معرب فيكون لها فاعلان ويلزم ان يعرب جزء من الموصول
مع انه بمنزلة الزاء من زيد وان لم يكن لم يصح قولهم الموصول مع الصلة في حكم
الجزء من الكلام فاعلا ومفعولا او مضافا اليه فوجه التخلص امران احدهما انه
نظير قولهم في الاعمى عيرانه لما لم يمكن اعراب زخلف الى الاسم الواقع بعده
مع انه حق الاعراب ان يكون للمحل الا لانه معرب والثاني ان لفظ الضارب هنا يو
للفظ الرجل فكما جعل اللام بمنزلة الجزء من الكلمة واعرب الرجل جعل اللام
في الضارب في الصورة بمنزلة تلك اللام وان كانت بمعنى الذي فاجري الاعراب
لفظا على ما دخله اللام وانما اعرب الضارب مع انه بمنزلة الزاء من زيد
لانه ضاربا في الاصل كان اسما مستقلا بنفسه مستحقا للاعراب وعرض له
كونه جزءا من الموصول فاستحقته فاستصحب الاستقلال الاصلي دون
الجزئية العارضية بخلاف الجملة اذا وقعت صلة فانه لا محل لها من الاعراب
قطعا لان الاعراب انما يكون لها اذا كانت بمعنى المفرد وكالخبر والحال او
الصفة ونحوها ولا يجوز نحو الذي الذي كان ابوه اغبيين فيه منطلق حتى
تجيء لاحدهما بخبر ظاهر او مقدر انما لم يجز لان المذكورين في المثال موصو
وهما مبتدآن فكل واحد منهما يحتاج الى صلة وخبر منطلق اما ان يكون خبرا
للموصول الثاني او الاول فان كان للثاني كان الموصول مع صلته وخبره
جملة واقعة صلة للموصول الاول والموصول الاول الى قولك منطلق
بمنزلة مفرد ومحتاج الى خبر اخر ظاهر او مقدر وان جعلته خبرا للموصو
الاول نقد اخبرت عن الموصول قبل تمام الصلة لان الموصول الثاني
مع صلته بمنزلة مفرد والمقدر هنا ان منطلق خبر للاول فالموصول ليس
له خبر ظاهر فلا يكون جملة فلا اسم الموصول الاول فلا يصح ان يخبر عنه

منطلق

بمنطلق اذ لم يتم قوله حتى تجيء لاحدهما معناه ان المذكور خبر لاحدهما فلا يكون هذا
الكلام حتى تجيء للاخر بخبر ظاهرا او مقدر وتقول جاءني القائم اليه الشارب دماءه
الساكن داره الضارب اخاه زيد فلو وصفت القائم بشيء قبل تمام ما ذكر لم يجز
لان الكل في صلته فالقائم فاعل جاءني والشارب فاعل القائم والضارب
فاعل الساكن وزيد فاعل الضارب فكل واحد من المعرفات جزء صلة المعرف
الذي سبقه فالشارب جزء صلة الموصول وهو اللام من القائم فلو وصفت
القائم وقلت جاءني القائم اليه وزيد عقلا وعطفت على الموصول لم يجز لانه لم يتم
صلته بعده فلا يعطف عليه وكذا ساير التوابع لو قلت جاءني القائم اليه الكريم
وجعلته صفة للموصول لم يجز لانه صفة للموصول قبل تمام صلته وهو واضح
واذا قلت الضاربُ الشاتمُ المكرمُ المعطيهُ درهما القائمُ في داره اخوك
سوطا بكرا عمرا خالدا عبدَه اباه اكرمْ الآكلَ طعامَه غلامُه فالبدل الاول
وهو بشر للموصول الاخير وهو القائم مع صلته والذي بعده وهو بكرا
بدل للذي قبله اي قبل القائم وهو المعطي وهكذا على الترتيب فعمرا
بدل للمكرم وخالدا بدل للشاتم وعبد الله بدل للضارب والا اي
وان لم يكن على هذا الترتيب بان قدمت مثلا بكرا على بشر وجعلته بدلا
من المعطي فالابدال قبل تمام الصلة اي لزم الابدال من الموصول
وهو المعطي قبل تمام صلته لان تمام صلته القائم في داره بشر فقد ابدلت
عن المعطي قبل تمام صلته وكذا ساير الصور فقولك الضارب مفعول
اكرم والشاتم مفعول الضارب والمكرم مفعول الشاتم والمعطية
مفعول المكرم ومفعولا المعطية الضمير المتصل به ودرهما والقائم
فاعل معطية وفي داره متعلق بالقائم واخوك فاعل القائم وسوطا مصدر
الضارب والضارب مفعول اكرم في قوله اكرم الاكل فلا يجوز ان يتقدم
يتقدم البدل من الضارب الذي هو الموصول الاول على اسم من
المبدلات الباقيات ولا من الابدال كلها لانها كلها في صلة الضارب
فان قلت بشر بدل من القائم وسوطا ليس من تتمته بل من
تتمة الضارب فهو اجنبي وقع بينهما قلت بشر ليس من اجزاء

الصلة لان بدل من الموصول مع صلته والموصول مع صلته تم عند قوله اخوك
وهو ليس اجنبيا وقع بين اجزاء الصلة اذ اجزء الصلة قوله اخوك فان قلت
لم اختير وقوع سوطا هذا الموضع مع انه يلزم منه الفصل بين البدل وهو بشر
وبين مبدله وهو القايم قلت هذا احسن مختاره وبيانه بمقدمات احديها
انه يمتنع تقديم جزء الصلة على الموصول والثانية انه تقديم المفعول به على
المفعول المطلق اولى لكونه اقرب الى الفاعل ولذلك تعين انه من مقامه
الفاعل اذا وجد مع ساير المفاعيل ولان المفعول مورد للفعل المتعدي
ويحتاج اليه لبيانه بخلاف المصدر فانه تاكيد زايد مستغنى عنه بلفظ الفعل
الثالثة انه يمتنع الفصل بين اجزاء الصلة باجنبي الرابعة ان المفعول المطلق
اصل في المنصوبات كساير المفاعيل فحقه ان يتقدم على البدل وساير
التوابع ايثارا لتقديم الاصول على الفروع اذا ثبت هذا فيقولوا لو قدم
سوطا على الضارب امتنع لمعارضته للمقدمة الاولى ولو اخر عن الضارب
متصلا لم يحسن للمقدمة الثانية ولو وقع بين الموصولات لم يجر للمقدمة الثالثة
ولو وقع بين الابدال او بعد لم يحسن للمقدمة الرابعة فتعين ان موقعه
هو مذكره الذي استقر فيه اذ ليس فيه محذور من المحاذير الاربعة بقي انه وقع
بالفصل بين البدل وبين المبدل قلت الفصل بينهما واقع لشدة الحاجة في
مواضع من التنزيل كقوله تعالى اذ تقول للمؤمنين الن يكفيكم فانه قيل انه اذ
بدل من اذ غدوت مع تخلل الآيات بينهما ونظايرهما ولتنبيه بقاعدة
لطيفة وهي ان التوابع على ثلثة اقسام قسم مدلول الثاني منه مدلول الاول اي
يصدقان على شيء واحد وهي الصفة وعطف البيان والتاكيد وهذه الثلاث
حقها ان لا يختار الفصل بينها وبين متبوعها او لا يجوز وقسم مدلوله مغاير
للمتبوع كالعطف بالحرف فلا يستبعد فيه الفصل للمغايرة الظاهرة وقسم واقع
بين المرتبتين وهو البدل فان فيه منه مدلوله مدلول الاول كبدل الكل من
الكل وقسم مدلوله مغاير للمتبوع كبدل البعض والاشتمال والغلط فيجوز الفصل
فيما تغاير الاول فيه تغاير كالابدال الثلثة واستبعاد الفصل فيما لا تغاير
كبدل الكل من الكل فالبدل على الجملة لا يستبعد فيه المصنف الفصل
على ان المصنف انما اخر سوطا قصدا ريوما لنوع من الالغاز والتعمية في

للمثال

في المثال ولذلك اخر قوله اكرم الآكل طعامه غلامه عن قوله الضارب الخ
رَوْمًا للالغاز هذا ما تركنا الغطاء عن بيان المسئلة والله اعلم بالصواب
واجاز الفراء الذي نفسه محسن اخوك والذين اجمعون محسنون اخوتك
والذي وزيد ضاربان اخوك والتابع للمحذوف دون الموصول يعني اجاز الفراء
في الصور الثلاث مع ان ظاهره يقتضي ان يكون بنفسه في المثال الاول تاكيدا للذي
قبل تمام الصلة وكذا اجمعون تاكيد قبل تمام الصلة للذين وكذا زيد عطف على
الذي وامتناعه ظاهر فقال التابع للمحذوف دون الموصول يعني في المثال
الاول تقديره الذي هو نفسه محسن فنفسه تاكيد لهو المحذوف ومحسن خبره
والجملة صلة الذي والذي مبتدا واخوك خبره وكذا في المثال الثاني التقدير
الذين هم اجمعون خبره محسنون واجمعون تاكيد لهم المحذوف وكذا في المثال
الثالث التقدير الذي هو وزيد ضاربان فزيد عطف على هو المحذوف لا على الذي
فاستقام الامثلة الثلث لان التابع في كل منها للمحذوف دون الموصول ولا يجوز اي
الفراء الحذف مع الفعل والظرف لالتباسه حيث لا تابع المتبوع يعني لو
قيل الذي ضرب اخوك او الذي في الدار اخوك لم يجز ان يقال فيه قد حذف
صدر الصلة بتقدير الذي هو ضرب اخوك او الذي هو في الدار لان هذا المحذوف
لا قرينة تدل عليه لان كل واحد من الفعل والظرف صح بالاستقلال ان يكون صلة
من غير حذف الخ فلو جوزنا الحذف لالتبس اي لم يعلم ان الجملة فعلية او
اسمية هذا اذا لم يكن للمحذوف تابع مذكور لفظا فاما اذا كان للمحذوف
تابع مثلا يقول الذي نفسه ضرب اخوك او الذي نفسه في الدار اخوك او
يقول الذي وزيد ضربا اخوك او الذي وزيد في الدار اخوك وكان القياس
يقتضي ان يجوز لان هذه التوابع قرينة دالة على المحذوف ومع هذا لم يجوزه
ايضا مع وجود القرينة طردا للباب ومعنى قوله فتبع المتبوع يعني اذا كان الا
المحذوف متبوعا اي له تابع فيتبع اي يلحق في المنع ما لم يذكر له تابع فالمراد
بالمتبوع الذي له تابع ويحتمل ان يريد بالمتبوع الاصل وبالتابع الفرع والصورة
التي ذكر فيها التابع معه قرينة تدل على المحذوف وهو الاصل لان الاصل ان يكون على
المحذوف قرينة تدل عليه حيث لا توجد القرينة يكون فرعا فيتبعه المتبوع اي
تبع الاصل وهو ما وجد القرينة ما لا يوجد فيه القرينة في المنع وانما غير المصنف

فهذه العبارة لان فيه غرابة وهو ان المتبوع صار تابعا ومنه اي ومن المبني الاسماء
ما يتضمن معنى حرف الاستفهام او الجزاء نحو اين مثلا فانه ليس متضمنا الحرف و
وهو الهمزة الاستفهامية بل متضمن الاستفهام الذي هو معنى حرف الاستفهام
غير اي يعني انه اي مستثنى من هذا الضابط لانه متضمن للاستفهام ايضا وهو
معنى حرف ومع ذلك فهو معرب فلذلك استثناه وانما اعرب للزومه الاضافة
كما مر في ومن واين للمكان استفهاما وجزاء هذه امثلة لما يتضمن معنى الحرف
فما قد يتضمن معنى الاستفهام نحو وما تلك بيمينك وقد يتضمن معنى الجزاء وهو
معنى الحرف وهو ان نحو ما تصنع اصنع وكذلك من يتضمن معنى الاستفهام
نحو من عندك وقد يتضمن معنى الجزاء نحو من ياتيني اكرمه وكذا اين وهو ظرف
للمكان خاصة قد يتضمن الاستفهام كاين زيد وقد يتضمن الجزاء نحو اين تجلس
اجلس ومتى للزمان كذلك يعني ان متى ظرف للزمان وهو كذلك اي قد يكون
استفهاما نحو متى القتال وتكون جزاء نحو متى تخرج اخرج وايان في معناها
اي في معنى متى يعني يكون للزمان استفهاما كقوله تع ايان مرسيها اي
متى ارساها ولم يات جزاء فلذلك قيده بالاستفهام وكيف للحال استفهاما نحو
كيف زيد فانه سوال عن احواله اي اصحيح ام مريض ونحوهما من الاحوال فهو
متضمن للاستفهام عن الاحوال وانى لها اي للحال استفهاما نحو انى ومن اين
آبك الطرب من حيث لا صبوة ولا ريب اي كيف ابك الطرب وجزاء نحو قوله
تع فاتوا حرثكم انى شئتم وكم الاستفهامية بالجر صفة لكم وهو عطف على اي
اي ونحو كم ويلحق بها الخبرية يعني الاستفهامية انما بنيت لتضمنها معنى الاستفها
والخبرية لم توجد فيه هذه العلة وانما بني الحاقا لها بالاستفهامية لكونها مثلها او
لكونها على وضع الحروف ولهما اي ولكم في وجهيها يعني استفهامية وخبرية صدر
صدر الكلام اما الاستفهامية فظاهر لان الاستفهامية لها صدر الكلام وكذا
الخبرية لتضمنها معنى الانشاء التكثيري ان رب متضمن لانشاء التقليل
فلذلك وجب لها صدر الكلام فان تقدمها الجار فالمعنى الموجب لها التصدر
مقدر قبله لاتحاده لها هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان كم اذا كان لها صدر
الكلام فلم جاز ان يتقدمها الجار وان يقال بكم درهما اشتريت فاجاب بان
المعنى الذي وجب لها الصدر وهو الاستفهام يقدر قبل الجار لاتحاد الجار

بالمجرور وهو كم يعني اذا قلنا بكم درهما اشتريت فيقدر الاستفهام قبل الباء و
التقدير ابكم درهما اشتريت فالاستفهام لم يتقدم عليها شيء ولا يقدر الاستفهام بعد
الجار ليبطل تصدره وانما اختص هذا التقدير بالجار دون غيره لما ذكره وهو ان
الجار متصل بالمجرور ومتحد به لشدة اتصال الجار بالمجرور فكانهما كلمة واحدة
بخلاف المنصوب والمرفوع اذ ليس لهما اتحاد الجار بالمجرور ومحلها اي محل كم
الخبران تقدمها الجار كما ذكرنا والا وان لم يتقدمها الجار فالواقع بعدها ان كان
فيه فعلا او ما جرى مجراه من نحو اسم الفاعل والمفعول والظرف فان اسند اي الحد
اي الفعل او الجاري مجراه الى ضميرها اي الى ضمير كم او متعلقها فالرفع بالابتداء
نحو كم رجل جاءك فان بعده فعل وهو جاء مسند الى ضمير كم ولو قلت كم رجل جاءك
غلامه كان الفعل مسندا الى متعلقه وكذا لو قلت كم رجل في الدار فان فيه الظرف
الجاري مجرى الفعل والتقدير كم رجل حصل في الدار فهو ايضا مسند الى ضمير كم
فالرفع ح بالابتداء اي كم مرفوع المحل بالابتداء والفعل بعده او الجاري مجراه خبره
قوله او لمتعلقها اي متعلق كم ولو قلت او لمتعلقه ليرجع الى لفظ ضميرها اي او المتعلق
الضمير كان اشبه كما قالوا في الاضمار على شريطة التفسير مشتغل عنه بضميره او المتعلقه
وقالوا المراد او متعلق ضميره وانما كان اشبه لان قولك كم رجل جاءك غلامه فالغلام
مضاف الى الضمير متعلق به والضمير عائد الى كم فهو لفظي متعلق بالضمير
لا بكم وان لم يسند اي الفعل او جاري مجراه لا الى ضميرها ولا الى متعلقها فان
كان اي الفعل واقعا عليها اي على كم فالنصب بالمفعولية نحو كم رجلا ضربت فان
الفعل واقع على كم وليس مشتغلا عنه بشيء فهو مفعول فينصب على المفعولية وان
كان واقعا على ضميرها نحو كم رجل ضربته او متعلقها نحو كم رجل ضربت غلامه
فالوجهان اي جاز ان ينتصب كم على المفعولية اضمارا على شريطة التفسير لان
الفعل مشتغل عنه بضميره فالتقدير كم رجل ضربت ضربته وكم اهنت ضربت غلامه
وجاز ان يرفع بالابتداء والفعل بعده خبره ولا يجوز الثاني اي فيما كان الفعل واقعا
على الضمير او متعلقه كما ذكرنا من تقدير ناصب بعدها اي بعد كم كما قدرنا في المثال
يعني نقول كم رجل ضربت ضربته على شريطة التفسير ولا يقدر الناصب قبل كم كما
يقدر في زيدا ضربته قبل زيد رعاية لصدرية كم والا اي وان لم يكن الفعل المذكور
واقعا على كم ولا على ضميرها ولا على متعلقها فلا بد من ان يكون اي كم ظرفا نحو

كم يوم ضربت او مصدرا نحو كم ضربة ضربت وان كان اسما مفردا اي وان
كان الاسم الواقع بعدها اسما مفردا فالرفع بالابتداء وان كان نكرة ولم يكن ظرفا
نحو كم غلام لك ذاهب والا اي وان كان ظرفا فالخبرية اي فيرتفع كم بالخبرية
نحو كم يوم سفرك فان سفرك مبتداء وكم يوم خبره هذا حل لفظ المتن و
يحتاج الي الانحصار في الاقسام الي بيان وذلك ان نقول حاصل الكلام ان
الواقع بعد كم اما ان يكون فعلا او جاريا مجراه من اسم الفاعل ونحوه من الاسماء العاملة واما ان لا يكون كذلك بل يكون اسما مفردا اي غير عامل لان الاسم
العامل لابد له من فاعل فيكون مركبا معه اي معه فاعل وهو المراد بالمركب
ههنا فاذا لم يكن الواقع بعده فعلا ولا اسما عاملا يكون اسما مفردا اي جا
نحو كم رجل وكم غلام ونحوه وهو معنى قوله وان كان اسما مفردا في مقابلة
الاول وهو الفعل او الجاري مجراه او الاسم العامل وان كان فعلا او جاريا
مجراه او اسما عاملا فاما ان يكون الواقع بعد كم مسندا اليه اولا فان كان
الاول فالرفع بالابتداء كما ذكرنا وان لم يكن مسندا اليه فيكون كم اما مفعولا
به للمذكور او مضمرا فعله على شريطة التفسير واما ان يكون مفعولا فيه
ظرف زمان او مكان واما ان يكون مفعولا مطلقا وهو المصدر نحو كم ضربة
ضربت فهذا معنى قوله فلا بد من ان يكون ظرفا او مصدرا اذ لا يمكن الحمل
المفعول معه ولا المفعول له ولا غيرهما من الملحقات بالمفعول وهو
ظاهر فتعين ان يكون مصدرا او ظرفا فقوله ان كان اسما مفردا قسيم
للاول اي وان لم يكن الواقع بعده فعلا ولا جاريا مجراه ولا اسما عاملا
فيتعين ان يكون اسما مفردا فرفعه بالابتداء ان لم يكن ظرفا وبالخبرية
ان كان ظرفا فهذا اتمام لفظ المتن وهكذا حكم اسماء الاستفهام والشرط
الا ان الشرط لا يقع بعده الاسم يعني ان اسماء الاستفهام واسماء الشرط
مثل كم في وجوه الاعراب فانها تارة يقع مجرورة فالاستفهام كقولك على
هذا الفرس والشرط كقولك على غير امر ابي سعيدا الاستفهام فيه قبل
الجار لئلا يبطل صدريته وتارة تقع منصوبة اما الاستفهام كقولك من ضربت اي اي رجل ضربت ومن ضربته اضمارا على شريطة التفسير والتقدير
اي رجل ضربت ضربته والشرط نحو من تضرب اضرب ومن تضربه

اضربه وتارة يقع مرفوعة فالاستفهام كقولك من عندك اي اي رجل عندك
والشرط كقولك من تضربه اضربه على ان من مبتداء فهو في الاحكام مثل كم
الا ان كم يقع بعده الاسم والشرط لا يقع بعده الاسم لان الشرط
يقتضي فعلا وحكمها اي حكم كم في جواز عود الكناية الي لفظها ومعناها
حكم من فيذكر على لفظه ويونث على معناه وكذلك في الافراد والتثنية
والجمع نحو كم رجل رايته ورايتهم وكم امراة رايتها ورايتهن قال الله تعالى و
كم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئا ومنه اي ومن اللازم ما التزم
فيه الاضافة الي الجملة كاذ واذا زمانية يعني او مكانية يعني حيث وانما التزم البناء
لان الجملة من حيث هي جملة مبنية فاكتسي اذ واذا البناء من المضاف اليه وانما
التزم البناء فيهما لالتزام الاضافة فيهما الي الجملة وانما التزم اضافتهما الي
الجملة لانهما وضعا للدلالة على زمان النسبة او مكان النسبة والنسبة
في الاصل لا يكون الا في جملة وقد يعلل بناء اذ بان وضعه وضع الحروف
وقد يعلل بناء اذا بتضمنه لمعنى حرف الشرط وقد يعلل بناهما ايضا
بالاحتياج الى الغير كالحروف فاذ زمانية لما مضى وتضاف الي كلتا
الجملتين يعني الى الجملة الاسمية والفعلية نحو جئتك اذ زيد قايم في الاسمية
والخبر مفرد واذ قام زيد في الفعلية والفعل ماض واذ يقوم زيد في الفعل
ايضا والفعل مضارع ويكون المعنى على المضي لان اذ موضوع للماضي واذ
زيد يقوم في الجملة الاسمية ايضا لكن الخبر فيه جملة فعلية وانما اخر هذا المثال
مع انحقه ان يقرن بقوله اذ زيد قايم لانهما جملتان اسميتان لانه كان
يريد ان يفرق بين قوله اذ زيد يقوم واذ زيد قام مع ان كل واحد منهما اسمية
والخبر فعلية فلارادة الفرق بينهما اخرهما عن غيرهما وهو اذ زيد قايم وقد
واستقبح اذ زيد قام لان الخبر متى كان لا اسما او ما يضارعه الا اذا دعت الى
الضرورة الى العدول هذا وجه استقباحه وبيانه ان اذا الجملة ههنا
اسمية فاصلها ان يكون اسما او مضارعا للاسم نحو اذ زيد يقوم اذ يقوم مضارع
لقيام فالواجب ان لا يعدل عن الاسم او مضارعه الا للضرورة نحو زيد قام بغير
اذ لان الغرض الاخبار عن الماضي ولا يحصل هذا الغرض لو اتي بالجملة
الاسمية التي خبرها اسم او مضارع له فلذلك تعين الاتيان بالفعل الماضي

ولا ضرورة ههنا اي في قولنا زيد قائم ثم اذ عرض الدلالة على المضي حصل
من نفس اذ فلا ضرورة الى الاتيان بالماضي في الخبر واذا لما يستقبل اي
اذا موضوع للزمان المستقبل عكس اذ ولتضمنها اي لتضمن اذا معنى المجازاة
لا تضاف الا الى الجملة الفعلية في حال السعة قدم لم العلة وهي لتضمنها اي
لا تضاف اذا الى الجملة الفعلية لتضمنها معنى الشرط والشرط يقتضي فعلا
وانما قال في السعة لان اذا قد تضاف الى الجملة الاسمية وح لا يكون متضمنا
لمعنى المجازاة يعني ان الاكثر ان اذا يتضمن معنى المجازاة بخلاف اذ فانها
لا تتضمن معنى المجازاة لان وضعها للمضي والشرط انما يكون في المستقبل
لا في الواقع يعني ان الاكثر ان اذا يتضمن معنى المجازاة وقد لا يتضمنها
والاصل فيها اي في اذا القطع بوجود الشرط بخلاف ان اي الاصل في
اذا ان يستعمل في موضع وجود الشرط مقطوع به اي مجزوم به معلوم
بخلاف ان فانه يستعمل حيث يشك في وجود الشرط نحو اتيك ان جاء زيد
ويقال آتيك اذا احمر البسر فان وجود الشرط مقطوع ولذلك
لا يجوز ان يقال ان قامت القيامة لانه يكون شكا في قيام القيامة مع انه
مجزوم به ولذا اي ولكون الاصل في اذا ان يستعمل في المقطوع غلب
وقوع الماضي بعدها استعمالا لان الماضي مقطوع به فهو مناسب لمدلول
اذا وقد يتجرد اي اذا المعنى الظرفية أسمية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو بمعنى زمان قيام زيد هو زمان قعود عمرو فلا يجب ان ينتصب اذا
على الظرفية بل تقع مبتداء ومنها اي اذ واذا مكانيتين للمفاجاة نحو
خرجت فاذا السبع واما اذ للمفاجاة فكما جاء في الحديث بينا نحن عند رسول
الله عليه السلام اذ طلع علينا رجل الحديث ويختص الاولى اي اذا الزمانية
بالجملة الفعلية والثانية وهي اذا المكانية بالاسمية ابقاعا للفرق بينهما
اي بين اذا المكانية وبين الزمانية والاقرب ان يراد بالاولى اذا المكانية
وبالثاني اذ وذلك نحو بينا زيد قائم اذ رأى عمروا واذا فلان قد طلع عليه هذا
مثال لاذ المكانية والاصح لا يستفصح الا طرحهما اي طرح اذ واذا في
جواب بينا وبينما واستشهد بينا نحن نرقبه اتانا معلق وفضة و
زناد راع بينا وبينما ظرفان متضمنان بمعنى الشرط فلذلك اقتضيا جوابا

يعني قد يستعملا اذا
وليس فيه معنى
الشرط نحو و
الليل اذا يغشى و
يستعملا اي اذا
صح

والقياس

والقياس ان لا يكون اذ واذا في جوابه كما قال الاصمعي كما انك اذا قلت ان
جئتني اكرمتك فالجزاء مستقبل لا حاجة الى ذكر اذ واذا معه فكان ينبغي
ان لا يذكر اذ واذا ايضا في جواب بينا وبينما كما في جواب ان وجه
الاستشهاد اتانا جاء جوابا لبينا من غير اذ واذا لان الظاهر ان العامل
في بينا الجواب كما في اذا الزمانية على الصحيح مع لزوم تقدمها في صلة المضاف
اليه على المضاف هذا علة لقول الاصمعي وبيانه ان بينا مع خبره شرطية
وجوابه اتانا فحق ان لا يكون معه اذ واذا اذ لو كان معه احدهما لكان العامل في
بينا هو اتانا على الصحيح يعني اختلف في ان العامل في الاسم المتضمن للشرط
هو الشرط او الجزاء والصحيح انه الجزاء فعلى هذا يكون اتانا عاملا في بينا
مع انه مضاف اليه لاذ ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وهو وفيه
نظر سيأتي وعن بعضهم ان اذا في قولهم خرجت فاذا السبع خبر
وليست بمضافة كما يقال خرجت فثم السبع والصحيح ان الخبر محذوف
يعني ان الظاهر ان اذا مضاف الى الجملة فالتقدير فاذا السبع حاصل و
الخبر هو حاصل محذوف وعن بعضهم انه ظرف مستقل بنفسه غير مضاف
فعلى هذا السبع مبتداء واذا مرفوع المحل على انه خبره كقولك فثم السبع
او بالحضرة السبع فان السبع مبتدا وثم او بالحضرة خبره والصحيح
الاول وهو حذف الخبر حملا له على الكثير الشايع وهو كون اذا مضافا
الى الجمل لانه لا يستعمل اذا وحده لا يقال قمت اذا كما يقال قمت بالحضرة
ولو كان مستقلا بنفسه من غير اضافة لصح ان يستعمل وحده من غير ذكر
مضاف اليه ولم يأت مثله في كلام وجاز في نحو خرجت فاذا زيد قائم الرفع
والنصب على حذف الخبر يعني يجوز في قائم الرفع على انه خبر زيد ويجوز
فيه النصب نحو فاذا زيد قائما على انه منتصب الحال والخبر محذوف
اي خرجت فاذا زيد حاصل حال كونه قائما واما في قولهم كنت اظن ان العقرب
اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي فلا يجوز فيه الا الرفع عند سيبويه
والكوفيون يقولون فاذا هو اياها هو يرجع الى الزنبور وهي الى العقرب
انما لم يجوز فيه الا الرفع عند سيبويه لانه خبر للمبتداء وهو هو نحو اذا
زيد قائم وانه لم يجز ههنا النصب وان جاز في قائم النصب لان اياها به

ف

مكانا على الحالية ولا يستقيم تقدير الحالية في الضمير الثاني وهو هي ولذلك تعين
فيه الرفع على الخبرية فعلى هذا فالعامل في اذا معنى المفاجأة التي تضمن الظرف
المكاني المذكور اياه لان المضمر الواقع خبرا لا يصلح ان يكون عاملا في
الظرف واما الكوفيون فاجوزوا الاتيان بالضمير المنصوب وهو اياها
لان المفاجأة تدل على الوجدان فلفظ هو فصل وعماد واياها مفعول وجد
مضمرا والمفعول الاول محذوف ناب ضمير الفصل والتي دعنه اي وجدته هو
اياها فاذا معنى وجدت ووجه التكلف فيه ظاهر فلذلك كان مذهب سيبويه
راجحا وروي عكس هذا في المناظرة التي جرت بين الكسائي وسيبويه فعلى
هذا يكون الارجح مذهب الكسائي وزعم بعضهم ان اذا حرف مفاجأة عند وقوع
الجملة بعدها يعني ان اذا ليس باسم بل هو حرف فلا محل له من الاعراب وليس
مضافا الى الجملة بعدها وهذا مما يؤكد ان الخبرية قولك فاذا السبع محذوف و
بينا وبينما مكفوفتا شبعة يعني بينا فان اصله بين واشبعت فتحها فصار بينا
او متصلة بما الحرفية بعض بينما اصله بين الحقت بها ما [illegible] من الظروف
الزمانية خبر لقوله بينا وبينما اي هما من الظروف الزمانية اللازمة للاضافة
الى الجملة الاسمية والعامل فيهما اي في بينا وبينما الجواب اذا كان مجردا من
كلمتي المفاجأة وهما اذ واذا اياه اي فكذلك والا اي وان لم يكن مجردا منهما فمعنى
المفاجأة المتضمنة هما يعني اذ واذا اياه اي ذلك المعنى يعني ان بينا وبينما ظرفان
زمانيان متضمنان معنى المجازاة فلا بد لهما من الجواب فالجواب اما ان يكون معه
اذ واذا معه او لا يكون فان لم يكن فظاهر ان العامل هو الجواب ولا مانع فيه
لان الجواب غير مجرور حتى يكون مانعا من العمل فيما قبل الجار وان كان معه اذ
واذا فالعامل ليس نفس الجواب للمانع [illegible] لانه مجرور ح بل العامل معنى
المفاجأة التي تضمنه اذ واذا فعلى هذا لا يكون وجود اذ واذا مانعا من عمل
الجواب في بينا وبينما لان ما بعد اذ واذا المجرور بهما واذ واذا منصوب بمفاجأة
مقدر [illegible] قبلهما [illegible] هو الجواب والعامل في بينا وبينما [illegible] ما ذكره
المصنف في توجيهه حينئذ قول الاصمعي وهو انه اذا وجد اذ واذا يلزم تقدم ما في
صلة المضاف اليه على المضاف لان العامل هاهنا ليس المضاف اليه بل فعل
المفاجأة المقدر قبلهما وحيث للمكان وهو عطف على بينا وبينما اي هو ايضا من

الظروف

هذه الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة وانما لزم اضافته الى الجملة لان وضعه للمكان المبهم
النسبة والنسبة اصلها ان تكون في الجملة ووجه [illegible] احتياجها الى تتمتها وهي الجملة
فاشبهت الحروف لاحتياجها الى الغير ويضاف الى كلتا الجملتين يعني الفعلية و
الاسمية لانه لما كان للمكان النسبة والنسبة تستدعي جملة والجملة قد يكون اسمية
وقد يكون فعلية فصح اضافته الى كل واحد منهما وقد شذ اضافتها الى المفرد في
نحو اما ترى حيث سهيل طالعا وهمته نجم يضيء كالشهاب ساطعا واختلف فيه
فقيل انه معرب ح لان علة بنائه اضافته الى الجملة وقد انتفت وقيل هو على بنائه
حملا له على اعم احواله واضافته الى المفرد مع الحكم عليه بالبناء في اعم احواله لا يوجب
له البناء قياسا على لدن كقوله تعالى من لدن حكيم عليم فان اعم احواله ان يكون جارا
وهو لا يعرب اذا دخل على غدوة فلا يوجب طرد الحكم الذي ثبت في اعم الاحوال
في جميع الاحوال ومنهم من يرفع سهيل على انه مبتدا حذف خبره وهو حاصل و
في الحال وهذيل يجر سهيلا ويعرب حيث ولما بمعنى حين وهو عطف
على حيث لانه ايضا من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة ومتى لوقوع الشيء
غيره ولا يضاف الا الى الفعلية لتضمنها معنى الى المجازاة والعامل الجواب
يعني انما اختص اضافته الى الفعلية لما فيها من معنى المجازاة وانما لم نقل لما فيها من
معنى المجازاة بل قال لتضمنها معنى الى المجازاة لان لما في قولك لما جئتني اكرمتك ليس
بمعنى الشرط حقيقة لانه ليس بمعنى الاستقبال حتى يكون معناه ان تجئني اكرمتك
بل هو في الماضي ومعناه وقعت اكرامي في زمان مجيئك فكان حقه ان يقال ليس فيه
معنى المجازاة ولكنه لما كان متضمنا للتقييد ووقوع امر بعد وقوع امر اخر اشبه الشرط
والجزاء لانه ايضا تقييد الحوادث امر باخر فلما اشتركا في اصل التقييد حمل على الجزائية
والاغلبية من تحقيق الجزائية والعامل فيه لما هو جوابه كما كان العامل في الظرف
المتضمن للشرط حقيقة نحو اذا هو الجواب على الصحيح وليس من الباب كلما و
وان كانت من الظروف اللازمة للجملة متضمنة معنى المجازاة لان كلما اضيف الى
المصدر [illegible] وهو الظرف منصوب على الظرفية وقيل ما نكرة موصوفة
بمعنى حين يعني ان كلما يتوهم فيه انه بمنزلة لما فيكون هو ايضا من الظروف اللازمة
للجملة المتضمنة لمعنى المجازاة فدفع هذا التوهم وقال ان كلما مركب من كل وما و
وكل ليس بظرف وما يحتمل وجهين احدهما ان يكون مصدرية نحو كلما قمت

قمت

لوقوع غيره صح

أي كل قيام أي كل زمان قيام لك والمصدر يستعمل ظرفا منصوبا على
الظرفية نحو آتيك طلوع الشمس أي وقت طلوعها فالمصدر يستعمل الظرف
باعتبار حذف المضاف فكذا ههنا ما مصدرية وتقدير زمان فيكون كل مضافا
إلى مصدر والثاني أن يكون ما نكرة موصوفة بمعنى حين والنكرة موصوفة بالجملة
بعده ويقدر لفظ فيه ليرجع ضمير من الصفة إلى الموصوف كقوله تع واتقوا يوما
لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه بحذف الجار والمجرور لكونه معلوما فعلى
التقديرين يكون كل ظرفا باكتساء الظرفية من المضاف إليه لأن المضاف إليه إما زمان
مضافا إلى المصدر أو زمان موصوف بجملة لكن المضاف إليه في الوجهين مفرد ليس
بجملة والمراد بقوله ليس من الباب أي ليس من باب الظروف اللازمة للإضافة إلى
الجملة إذ ما وقع عليه [illegible] زمان مضافا إلى المفرد على الوجهين وإن توهم إضافته إلى الجملة من
حيث أنه مضاف إلى ما مصدرية أو موصوفة وما داخلة على الجملة على التقديرين فتوهم
اشتراط الجملة من هذا وليس كذلك لأن الجملة من صلة ما وليست مضافا إليه لكل
هذا الكل على تقدير أن يكون كلما كلمة مركبة من كل وما ويمكن أن يقال كلما بجملتها كلمة
مفردة مثل لما فيلزم ذكر جملة بعدها فيكون من الظروف اللازمة للإضافة إلى الجملة
مثل لما فتقول كلما قمت قمت فمعناه كل زمان قمت فيه قمت فيه فيكون معناه معنى لما بزيادة
التكرار المأخوذ في وضعه ومنه أي ومن الأول وهو اللازم البناء وهو ما جاء على لفظ
الحرف لفظا وتقديرا مع قرب معناه من معناه كعلى وعن والكاف ومذ ومنذ يعني أنه
إنه قد جاء أسماء مبنية على لفظ الحرف ومن نحو على فإنه قد يكون اسما بدخول حرف الجر
عليه كقوله ومن تنوش الحوض نوشا من على وقد يكون فإن لفظ على حرفا نحو زيد على
الفرس وهو ظاهر ويقولون إن ألف على حرفا لا تقدر لها أصل من واو أو ياء فكذا ألف
على اسما مبنيا لا تقدر لها لأنها أيضا أصل وإليه أشار ابن الحاجب في شرح الكافية بأنه
حروف الجر حيث قال وكذا ألف على التي للفعلية أصلها من واو والتي للاسم والحرف
لا أصل لأنها فافترقا وإنما قال مع قرب معناه من معناه أي مع قرب معناه اسما من
معناه حرفا ولم يقل مع أن معناه معناه في الكل لأن الحرف مشروط في دلالته
على معناه افتقار الغير به والاسم لا يشترط في دلالته ذلك بل قد يشترط فاستحق له
أن يكون مع افتقار الغير فلو قال مع أن معناه معناه لفهم أنهما في المعنى واشتراط الدلالة
بافتقار الغير في أصل الوضع مشتركان فلذلك قال مع قرب معناه من معناه وكذلك

من فإنه

حرفا نحو أي اسما نحو من عن يمين مرة وأمامي وقد يكون حرفا وهو ظاهر ولفظهما و
تقديرهما واحد ومعناهما قريب من معناه لأن فيهما معنى المجاوزة وإن افترقا في اشتراط
الدلالة بانضمام الغير إليه وكذلك الكاف اسما نحو يضحكن عن كالبرد المنهم فإنه مثل الكاف
لفظا حرفا وتقديرا ومعنى قريب من معناه لأنهما من المماثلة وكذا مذ ومنذ إذ قد
يكونان اسمين بمعنى أول المدة أو جميع المدة على ما سيأتي وقد يكونان حرفين
ولفظهما اسما مثل لفظهما حرفا لفظا وتقديرا ومعناهما قريب من معناهما ومنه
أي ومن الأول وهو اللازم البناء كلمات خارجة عن نظام الضبط أي لم يف الضبط
بها أي لم يمكن إدخالها تحت ضابط واحد فلا بد من عدها أي عدها تفصيلا وهي
الآن وهي للزمان الذي يقع فيه الكلام المتكلم وقد وقعت في أول الوهلة بالألف
واللام وهي علة بنائها على ما ذكر بعض الشيوخ أول وهلة أي أول شيء والوهلة الفزعة
يعني للاستعمال لا يستعمل الآن من غير ألف ولام بل وقعت في ابتداء الوضع مع الألف
واللام وقيل هي علة بنائها يعني أن الآن لما لا يستعمل بدون اللام كان اللام بمنزلة جزء
الكلمة فلا يكون حرف تعريف والكلمة معرفة في نفس الأمر ومعناه الساعة ففيه
تعريف وليس فيه لفظ حرف التعريف فيقدر له تعريف بالحرف فهو متضمن للحرف
وهو اسم إذا تضمن معنى الحرف يكون مبنيا وهذه العلة كما ترى ضعيفة لأنه إذا لم يعتبر
في تعريفه اللام لفظا وهي في المعنى معرفة فجاز أن يكون علما لجنس الزمان الحاضر
لا أنه متضمن للام التعريف فلذلك قال المصنف على ما ذكروا إحالة على غيره وأمس فهي
مبني على الكسر يعني اختلف في أمس فمنهم من يعربه معرفة فيقول مضى الأمس المبارك
ويعني أمس أفعل هذا لا يكون من الباب ومنهم من يبنيه على الكسر معرفة وعلة بنائه تضمنه
لمعنى حرف التعريف كما ذكرنا في الآن وقط وعوض أي ومن الكلمات اللازمة البناء قط و
عوض وهما لنفي الماضي والمستقبل على سبيل الاستغراق وهذا على سبيل اللف
أي قط للزمان الماضي تقول ما فعلته قط وعوض للزمان المستقبل تقول لا أفعله
عوض واشتقاق عوض من عاضه يعوضه عوضا لأن الزمان إذا انقضى جزء منه أخلفه
جزء آخر فصار عوضا عنه وإنما بنيا لتضمنهما معنى لام التعريف لأنهما موضوعان
لاستغراق الزمان فهما معرفتان من حيث المعنى فيتضمنان اللام وقيل إنما بنيا
لتضمنهما معنى من الدالة على الاستغراق وقيل بنيا لتضمنهما معنى المضاف إليه لكون
عوض بمعنى عوض العائضين أي دهر الداهرين وكون قط بمعنى النفي للمضي

١١٣ ولا يستعملان الا مع النفي رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق
لعمري لقد لاحت عيون كثيرة الى ضوء نار باليفاع تحرق تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلق
~~تحرق تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلق~~ رضيعي لبان
الثدي اي بات على هذه النار الجود والمحلق لان الجود وممدوحه المحلق لا يفارقه
رضيعي لبان اي هما اخوان امهما واحد على طريق المثل تقاسما اي تحالفا لا يفارق
احدهما صاحبه باسحم داج قيل هو الرماد اي تحالفا عند الرماد وهو ماضيع
الفرس والاسحم الاسود والداجي الشديد السواد وقيل هو الليل اي تحالفا
بليل وقيل هو الرحم اي حالف الندى المحلق في الرحم قبل الولادة وقيل هو
الدم وذلك لان العرب اذا تحالفت غمست ايديها في الدم واسم المحلق
عبد العزيز وهو من بني بكر بن وائل واليفاع المكان المرتفع تشب اي توقد
تلك النار لمقرورين اي لمن اصابهما القر وهو البرد وعوض من اسماء الدهر
والمعنى انهما تحالفا لا نفترقان ابدا فان قلت البيت يدل على استعمال عوض
في النفي ولا يدل على انحصار الاستعمال فيه مع ان ظاهر لفظ هذا لانه استدل
به على انها لا يستعملان الا مع النفي وايضا هذا استدلال على عوض
دون قط مع انه قال لا يستعملان قلت استدل به على انه يستعمل في النفي واما
الانحصار فيه فلا يوجد الا بالاستقراء فلا بد في الاستدلال من ضميمة
الاستقراء اليه وهو ظاهر واما قط فلا يذكر مثاله لانه مشهور يقال
ما رايته قط وما فعلته قط وانما ذكر مثال عوض لانه اقل في الاستعمال من قط
فذكره لذلك وفيهما لغات اما قط ففيه اربع لغات فتح القاف مع ضم الطاء
مشددة وضمتها على اتباع الضمة الضمة مثل مد هذا افعل امر من مد الشي
يمده مدا وقط بفتح القاف مخففة الطاء مضمومة وقط باتباع الضمة الضمة في
المخففة ايضا واما عوض فبضم الضاد وفتح بغير تنوين ولما عطف على
قط وعوض فعلة بنائهما ان بعض لغاتها على وضع الحروف كلها محمول الباقي
عليه وفيها لغات منها لدن بضم الدال وسكون النون ومنها لدن بسكون الدال
وكسر النون ولدن بفتح الدال وسكون النون ولد بسكون الدال ولد بضم
الدال واللام في هذه اللغات مفتوحة ومنها لدن بضم اللام وسكون
الدال وكسر النون ومنها لد كذلك بحذف النون ويشبه كانونها بالتنوين

لسكونها

لسكونها وكونها آخرا مثل التنوين ولذلك اي ولذلك التشبيه نصبت بها العرب ١١٤
غدوة خاصة نحو لدن غدوة حتى الاضحى وآخره بقية منقوص من الظاء
قالوا يعني لدن غدوة مشبه بضارب زيدا وما ذكر من التشبيه يقتضي جواز
نصب كل اسم بعدها ولا يوجب اختصاص بغدوة اما اختصاص غدوة بعد
نصبها فليس من مقتضى التشبيه كما هو ظاهر اللفظ بل الاستعمال المحض
المحض الا ذو جاوز ولدى وقلص الظل وقلص اي انضم وانزوى ظل فا
اذا نقص والضمير في نحوها يرجع الى الناقة ومن وما الموصوفتان عطفا على
لدا يعني هما اسمان مبنيان وعلة بنائهما كونهما على وضع الحروف واحتياجهما
الى الغير وما غير موصوفة ولا موصولة يعني ما التامة ايضا اسم مبني و
علة بنائها كونها على وضع الحروف ايضا وانما لم يذكر من وما الموصولتين
غيرهما مع انهما ايضا مبنية لان الغرض ذكر اسماء مبنية خارجها نظام الضبط
فاما الموصولة فهي داخلة تحت ضابط معلوم وهو باب الموصول وكم الخبرية
من المبنيات ايضا وكذا كاي في معناه اي في معنى كم الخبرية وكيت وذيت كنايتين
عن القصة ولا يستعملان الا مكررين يعني كيت وكيت وذيت وذيت وان وقع بينهما
حرف العطف ولا بد به التكرير اللفظي المجرد نحو كيت كيت ولا ذيت ذيت
وانما جعل كم الخبرية وكاي وكيت وذيت مما خارجها نظام الضبط مع انها معدو
في الكنايات عند صاحب المفصل وغيره لان الكنايات المبنية مما يعسر ضبطها
لانه ضبطها بعضهم بانها الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا
فعلى هذا يكون كم من ذلك ولا كاي الخبرية وقد يفسر ايضا بانه وقوع لفظ عوضا
من لفظ او من الفاظ وهذا يؤدي ايضا الى ان يكون نحو اين وكيف ومتى كنايات
فلما عسر ذكر ضابط يشمل جميع الصور التي اطلق عليها الكتاب افردها
المصنف بالتعداد وجعلها مما خارجها نظام الضبط ولهذا المعنى لم يجعل ام
الكنايات بابا مفردا من المبنيات بل جعلها غيره وعلة بناء كم الخبرية
مشابهتها كم الاستفهامية وكونها على وضع الحروف وعلة بناء كيت وذيت
انهما كنايتان عن جملة والجملة من حيث هي جملة لا تستحق الاعراب وكاي كلمة
واحدة في معنى كم الخبرية فالحقت بها في البناء وانما جعلت كلمة واحدة مع ان
ظاهره انه كاف تشبيه دخلت على اي فجعلت كلمة واحدة لان من لغاتها كاين يوزن

كين وكاء بوزن كاع ومن مفردان بلا كلام وكاين فيهما معا فحكم بالافراد عليهما ثم
مثلها فتأمل لفظ ان كاين مختص بالخبرية لكن قال في الصحاح وقد يدخل على اي
الكاف ويكون بمعنى كم في الخبر وفي الاستفهام ولهي ابوك وقوله لا افعل اما
لاه ابوك فاصله لله ابوك فحذفت اللام الجارة كما يقال الله لا افعل اي بالله
بحذف الجار ثم حذفت لام التعريف للتخفيف واصله لاهية قدم اللام الى موضع
العين على وجه القلب فصار لهي بوزن فلع ثم سكن الهاء للتخفيف فقيل لهي بفتح
الياء وانما فتح لان الاصل لله فهو متضمن اللام فبني لتضمنه معنى الحرف وفتح
لانه اخف الحركات واما قوله لاه افعل فمعناه بالله لا افعل على القسم واصل لاه
قوله فقيل وله لانه المقلوب جاء على الاصل ثم سكنت اللام للتخفيف فصار وله
اي بالله فبني لتضمنه لام التعريف كما في لهي لكن الجار المحذوف في لهي هو اللام
الجارة اذ معناه لله ابوك على التعجب كما يقول لله زيد ولله دره واما الجار
المحذوف في وله هو الباء القسمية اي بوله ولذلك ذكر بعده الفعل وهو لا افعل
اي بالله لا افعل وبني على الفتح ايضا للخفة هذا تقرير هذه الكلمة وفيه نظر
لانه متوقف على استعمال وله بفتح الواو وسكون اللام في اسماء اسمع ولم نجد
فيه نقلا لكن كلامه تشبه ان يكون قد ورد والله اعلم بحقيقته ويحتمل ان يكون الواو
من وله واو القسم واصله والله لا افعل بلا الف كما جاء الا بارك الله في سهيل ثم حذف
لام التعريف وفتح تخفيفا فصار وله ثم ههنا احتمالان احدهما ان يقرا لفظ الكتاب
مسكنا بفتح اللام والهاء والثاني ان يسكن اللام تخفيفا مع فتح الهاء فان القسم مما
يتوسع فيه بضروب من التخفيف كما قيل ايمن ثم من ثم م وهذا احتمال ظاهر يصح
حل لفظ الكتاب والله اعلم ومن الثاني وهو ما بناؤه عارض المركبات بجعل
الكلمتين واحدة والصدر هو المبني فقط اذا لم يتضمن العجز الحرف تحقيقا
او تقديرا كبعلبك وحضرموت وبادي بدا وايدي سبا المراد المركبات
المبنية التي جعلت الكلمتان فيها بمنزلة كلمة واحدة وهي قسمان احدهما ان
لا يتضمن الجزء الثاني حرفا فلا يكون منه الا الصدر وهو الجزء الاول منه كبعلبك
فان الجزء الثاني منه لا يتضمن حرفا فيكون معربا والجزء الاول بمنزلة الزاء
من زيد فلا يستحق اعرابا وقوله تحقيقا تقسيم لتضمن الحرف فان التضمن قد يكون ن
تحقيقا كخمسة عشر فان الاصل خمسة وعشرة وقد يكون تقديرا كخاز باز

فانه

فانه ليس له دليل على ان الاصل خاز وباز تحقيقا لكن بني الجزء الثاني ولا بد له من
علة ولا علة له سوى تضمن الحرف فحكم بتضمن الحرف تقديرا لبنائه كما العدل
فحكم بتقدير العدل ورمنع الصرف كما سيأتي وقوله كبعلبك للبلد مثال لما لا يتضمن
العجز الحرف وكذا حضرموت للبلد وكذا بادي بدا بمعنى اول كل شيء
واما بادي فقيل هو من بدا اذا ظهر وقيل من الهمزة وهو المشهور فمعنى
فخففت بتسكينها وقلبها ياء كبير في بئر واما الاسم الثاني فقيل اصله بداء
بوزن فعال فحذفت الهمزة تخفيفا وبقيت الالف الزائدة وزنه فعا بحذف الف
فعال وخففت الهمزة فصار الف لانفتاح ما قبلها ووزنه فعل ويروى بادي
بدي بكسر الدال واصل بادي على ما مر واما بدي فاصله بدئ فقصر
بحذف الياء وخففت الهمزة بقلبها ياء لانكسار ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفا و
وبقيت الياء الزائدة وفيه لغات اخر بادي بدي بهمزهما وبادي بدء بهمز الثاني
دون الاول وبادء بدي على وزن فعيل على الاصل ثم قيل هو بادي بدا او بادء ي
معرب منصوب على الحال لان تخفيف الهمزة لا يوجب البناء وسكون الياء
لكثرة استعماله مجرى المثل كخواطر القوس باريها فالاول مضاف
الى الثاني وح لا يكون من هذا الباب وقيل وجه بنائه مشكل لانه معنا فاصر اذ
منصوب على الحال وانما حكموا بالبناء عليه لانهم راوا اسكان الاول وهو
في موضع نصب وراوا صورة تركيب وغاية تقريره انه كثر استعمالهم
ايدي سبا في التفرق الكثير حتى صار يفهم من ايدي التفرق من غير نظر الى
معنى الايدي ومعنى سبا فلما صارا جميعا يفهم منهما معنى مقصود من غير
نظر الى احادهما كان بمنزلة معدي كرب في دلالتهما على مدلولهما من غير نظر
الى تفصيل اللفظين فحكم ببناء ايدي سبا ان يجري بادي بدا من حيث
انها الفاظ متعددة يفهم منها معنى مقصود وهو الاولية من غير نظر الى
مدلول كل مفرد وجرى ايدي سبا وبعلبك في بناء الاول منه هذا ما تكلف
الشيخ ابن الحاجب لوجه البناء ولا مزيد عليه واما ايدي سبا فوجه بنائه
ما ذكرنا من دلالة الكلمتين على التفرق من غير نظر الى تفصيل الاجزاء فا
فالجزء الاول بمنزلة الزاء من زيد وفيه ما ذكرنا في بادي بدا من احتمال الاعراب
والنصب على الحال وقد يجعل منه اي مما بني الصدر منه فقط نحو صار به

وهما شيء فانهما كلمتان مركبتان من اسم وتاء تانيث او اسم وياء نسبة وجرى كلا
الاعراب على الجزء الثاني والجزء الاول مبني لانه بمنزلة الزاء من زيد والا اي وان لم
يتضمن العجز الحرف فكلاهما مبني كالعشرة مع ما سبق اي زاد عليها كاحد
عشر وثلثة عشر فالجزآن مبنيان اما الاول فلكونه بمنزلة الزاء من زيد واما الثاني
فلتضمنه الحرف اذ الاصل ثلثة وعشرة او واحد وعشر وكذا نظايرهما الي
تسعة الا اثني عشر استثنى من سبق العشرة اثني عشر فان الجزء الاول معرب
لنزول الثاني منزلة نون التثنية يعني ان اثني في صورة مضاف ولذلك حذفت نون
التثنية منه واصلها اثنين فلفظ عشرة واقع موقع نون التثنية المحذوفة من
اثني فكانه مضاف فلذلك اعرب واما لم يكن مضافا حقيقية لان عشر متضمن لحرف
العطف فلا يصح الاضافة اليه فقط لان الاصل فيه العطف بالواو ويحتمل وجهين
احدهما ان يكون علة لقوله كلاهما مبني يعني الاول مبني لكونه بمنزلة الزاء من زيد
والثاني مبني لان الاصل فيه العطف فكان حقه ان يقال كلاهما مبني لكون الاول
بمنزلة جزء الكلمة ولكون الثاني متضمنا الحرف لكن لما ذكرنا في القسم الاول
علة بناء الجزء الاول علم انه لا يحتاج ههنا الى بيان بناء الثاني فذكر توجيهه فكانه قال
اجتمع بناء الجزئين لتضمن الثاني العطف والثاني انه متعلق بقوله اثني عشر
اي انما اعرب الجزء الاول لان الثاني نزل منزلة نون التثنية وليس مضافا اليه
حقيقة لان الاصل فيه العطف بالواو ولا يضاف الاسم الى ما فيه واو العطف
واما علة قوله وكلاهما مبني فتعلم من قوله والا اي وان يتضمن الثاني الحرف فهنا ء
الثاني الحرف وبناء الاول لكونه بمنزلة الجزء على ما سبق في القسم الاول فكانه
قال وكلاهما مبني اما الاول فلما سبق واما الثاني فلتضمنه الحرف المدلول عليه
والا اي وان تضمن وكذلك الحادي عشر الى التاسع عشر يعني اذا اشتق اسم
فاعل من العدد كالحادي والثاني وذكر بعدهما عشر فكلا الجزئين مبنيان لكون
الاول بمنزلة الجزء والثاني متضمن الحرف هذا ما يقتضيه ظاهر كلامه وفيه نظر
لان قولك حادي عشر لا نسلم ان الثاني متضمن لحرف العطف فانك اذا قلت
زيد حادي عشر او ثالث عشر فليس التقدير انه احد وعشرة او ثالث وعشرة
وهذا ظاهر فوجه بناء الثاني ان يقال ان اصله حادي احد عشر لان المراد
بانه واحد من احد عشر لا من عشرة فحذف احد فعشر من احد عشر متضمن لواو

العطف

العطف اذ الاصل واحد وعشرة فلما حذفت احد تخفيفا بقي تضمنه لواو العطف باعتبار
الاصل فهذا اوجه تقدير تضمن الجزء الثاني لحرف العطف وكذا حكم اخواته الى التاسع
عشر وجاز اسكان الياء اي من حادي عشر وان كان القياس فتحة لكونه مبنيا كاحد عشر
وخمسة عشر لكن سكن تخفيفا لاستثقال اصل الحركة على الياء واحترازا من توالي
خمس حركات فيما هو كالكلمة الواحدة كما في ثماني عشر بسكون الياء والاضافة وحذف ل
اللام فيها اي في سبق العشرة لا تخل بالبناء خلافا للاخفش في الاضافة يعني عند
الاخفش هو معرب بالاضافة اذا قلت خمسة عشرك دون اللام لان الاضافة تؤثر
في المضاف معنى ولفظا وحرف التعريف يؤثر في المعنى لا غير فكانت الاضافة
ابلغ في التاثير فقوله لا تخل بالبناء جواب عما يتوهم من الاعراب لان الاضافة
واللام مبعدان من شبه الحرف فكان حقهما ان يوجبا الاعراب لما دخلا عليه فقال
لا تخلان بالبناء يعني ان علة البناء كون الاول بمنزلة الجزء والثاني متضمنا لحرف العطف
والموجب لذلك باق سواء وجدت الاضافة واللام او لم يوجدا وكذلك اي كالعشرة
اي مع السبق في ان الجزئين مبنيان قولهم وقعوا في حيص بيص اي في فتنة تموج
باهلها فتحا حزنين ومتقوهوين [?] من حاص اذا فر وباص اي شكل فحيص مبني لانه بمنزلة
الجزء من الكلمة وبيص لتضمنه لواو العطف اذ التقدير وقعوا في حيص وبيص و
ولقيته كفة كفة اي متكافئين اي كففته من اللاقي وكفه من الملاقي فكل واحد منكف عن
غيره ان يجاوزه وصحرة بحرة اي ذوي صحرة وبحرة اي انكشاف واتساع والاصل
فيهما لقيته صحرة وبحرة فبنيا بعد حذف الواو ووضعا موضع الحال فهذا لم تضم اليهما
نحرة يعني اذا ضم اليهما نحرة وقيل لقيته صحرة بحرة نحرة فمعرب الثالث اذ لو
بني لزم امتزاج اكثر من كلمتين وفي لفظ الكتاب تساهل لانه يوهم بناء صحرة بحرة
مقيد بان لا تضم اليهما الثالث وليس كذلك لان الاولين مبنيان لكليهما [?] دون
الثالث وهو جاري بيت بيت اي بينا منتهيا الى بيت او ملاصقا لبيت فالجزء
الثاني مبني لتضمنه للحرف وهو اللام او الى ووقع بين بين اي بين هذا وبين هذا
فالثاني متضمن للحرف للواو واتيك صباح مساء اي صباحا ومساء ويوم يوم
اي يوم ويوم وتفرقوا شغر بغر اي شغرا وبغرا اي متفرقين في البلاد من
شغرت عليه ضيعته اي فشت وانتشرت وبغر النجم هاج بالمطر وشذر مذر
اي شذرا ومذرا اي متفرقين من الشذر وهو التفرق ومن التبذير التفرق

وهو

ايضا والميم فيه زائدة بدل من الباء وخذع مذع اي خذعا ومذعا اي متقطعين متفرقين
من الخذع وهو القطع ومن قولهم هذا امر بين بين يعني السر وشده وتركوا البلاد
حيث بيث اي حيث وبيث من استحاث واستباث اي استبحث والحصار واشباهها
لانه تضمن الثاني لمعنى الحرف كل من هذه علة لبنائه قوله وتحوا في حيص بيص
الى آخره وهذا الجار يجوز في لغاته المبني منها لانه كان في الاصل بالعطف حيث
استعمل مبنيا الحاقا له بما عرف التضمن فيه حقيقة قوله في لغات المبني منها
احتراز عن حيز بالياء على مثال قرطاس فانه معرب مطلق وعن حاز باز بفتح الاول
وضم الثاني فانه كبعلبك في بناء الاول واعراب الثاني وعن جاز باز بضم الاول وفتح
وجر الثاني فانه مضاف كما تقول بعلبك بالتنوين فيمن اضاف وعن حاز باء
بوزن قاصعاء فانه معرب غير منصرف فالمبني من اللغات هو حاز باز بكسرهما
وحاز باز بفتحهما فالجزآن مبنيان في هذين المثالين ونحل المصنف لبناء حاز
باز وجها كانه في الاصل بالعطف لانهما وجدا مبنيين ولا علة لبناء الثاني الا
تضمنه للحرف ولا يظهر تضمنه للحرف ههنا فقال هو ملحق بما عرف التضمن
فيه حقيقة كخمسة عشر فقوله وهذا هي مما بني الجزآن وهذه الغايات اي ومن
القسم الثاني وهو ما بناؤه عارض الغايات وهي ما اصل الكلام فيه ان ينطق
به مضافا ثم يترك مضافا اليه لفظا لا نية هذا اشارة الى علة بنائها فانه نحو
من قبل مبني لانه قطع عن الاضافة وهو مراد فهو محتاج الى جزء آخر فيكون مشابها
للحرف في احتياجه الى الغير لكونها ظروفا كانت اي هو كان ظرفا كلفظة من قبل ومن بعد
ومن فوق ومن تحت وكذا باقي الجهات الست نحو يمين ويسار وقدام وخلف وفعل
اول ودون ومن عل وفيه اربع لغات وهي من معال ومن علا ومن علو بالحركات
الثلث على الواو وكلها بمعنى واحد وغير ظروفا اي سواء كان ظرفا او غير ظرف
كحسب ولا غير وليس غير ونحو حسب الا انه اي الا ان يقبل من القسم
الاول وهو ما لزم بناؤه ومنه اي ومن القسم الثاني وهو ما بناؤه عارض ما اضيف
الى ياء المتكلم عند من يرى بناءه احترازا عن القول الآخر وهو ان المضاف الى
ياء المتكلم معرب ومنه اي ومن القسم الثاني ما يضاف الى الجمل نحو حيث واذ
واذا ونظائرها ومن علة بنائها لان الاضافة الى الجملة موجب اكتساء المضاف
الى الجملة من حيث ما جملة لا اعراب لها واذ اي وما يضاف الى اذ من اسماء الزمان

يلقيه كيومئذ وحينئذ فيمن حكم ببنائه فان بعضهم يعربه وقرأ من عذاب يومئذ بجر يوم
ومثله اي ومثل ما يضاف الى اذ في البناء مثل وغير مع ما وان يعني ان مثل اذا اضيف
الى ما المصدرية كقولك قيامك مثل ما قمت قام زيد او ما يضاف الى ان المصدرية
نحو قيامك مثل ان قام زيد وكذا مثل غير اذا اضيف الى ما او ان كقولك قيامك غير ما قام
زيد وغير ان نطقت في قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون
ذات اوقال واغاني غير ومثل تشبيها لهما بالظروف اللازمة المضافة الى الجمل لان ما
وان يستلزمان الجملة فكما بني ما اضيف الى اذ بني ايضا ما اشبه الظروف والكوفيون
اجازوا بناء غير بمعنى الا مطلقا اي سواء اضيف الى متمكن نحو ما نفعني غير قيام زيد
او الى غيره كغير ما قام لانه بمعنى الا فالحق به في البناء ومنه اي ومن العارض ما بني من
المنادى كيا زيد على ما سبق ومنه اي ومن القسم الثاني ما بني من المنفي بلا نحو لا رجل
ومنه اي ومن القسم الثاني ايضا لات اوان في قوله طلبوا صلحنا ولات اوان
فاجبنا ان ليس حين بقاء فيمن لم يجعل لات حرف جر هي لا المشبهة بليس وزيدت
عليها تاء التانيث كما زيدت على رب وخصت بالدخول على الاحيان هذا مذهب الخليل و
سيبويه وعند الاخفش انها نافية للجنس زيدت عليها التاء وخصت بنفي الاحيان
واوان كسر او ان تشبيها لها باذ في قولهم نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح
كانه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات اوان صلح هذا عند من
لم يجعلها حرف جر فاما من جعله حرف جر فاوان مجرور به معرب اي طلبوا صلحنا
وليس الاوان اوان صلح فاجبنا اي ليس الحين حين بقاء اي ابقاء ومساهلة والا
وان بمعنى الحين وجمعه آونة كزمان وازمنة فهذا ما بني من المتمكن الكلم بعضا استوفينا
القسم بالمسمى بالمبني من الاسماء وما عداه معرب وهو اي المعرب على نوعين الاسم
المتمكن والفعل المضارع والاول وهو الاسم المتمكن اما ان يستوفي حركات الاعراب
مع التنوين ويسمى المنصرف يعني من شانه ان يستوفيها لا ان يستوفيها بالفعل
ليدخل المعرف باللام فيه او لا يستوفيها مع التنوين بمعنى انه لا يتم له الحركات و
لا يوجد فيه التنوين وليس المراد انه لا يوجد فيه هذا المجموع وهو الحركات و
التنوين فان انتفاءه قد يكون بانتفاء الحركات مع وجود التنوين فيه وهو غير
مراد قطعا ويكون بالفتحة جرا يعني يفتح في حالة الجر فاكل اذا قلت مررت باحمد
فغيرا المنصرف مجرور ولكن لم يدخله الكسر بل ابدل عن الكسرة فتحة غير مضاف و

ولا يعرف باللام حالة من فاعل يكون اي يكون مفتوحا حال كونه غير مضاف ولا معرف
باللام فاما اذا اضيف او عرف باللام فلا يكون مفتوحا في حال الجر بل يكون مكسورا
كقولك مررت باحمدكم وبالاحمد وانما دخله الكسر في حال الاضافة والتعريف
باللام لان امتناع الكسر كان بسبب ذهاب التنوين للعلتين بل لاجل اللام والاضافة
فزال موجب منع الكسر فعاد الكسر وانما كان تبعا لان المراد من التنوين تنوين
التمكن وهو كون الاسم بحيث لا يشبه الفعل وغير المنصرف هو ما يشبه الفعل فبينهما تناف
بخلاف الكسر فان مفهومه لا ينافي غير المنصرف بل يتبع ذهاب التنوين للعلتين ولذلك اذا
اضطروا الشعر بادخال التنوين اعادوا الكسر ولو لم يكن تبعا لما اعاده لان الكسر و
الفتح سواء في الشعر بعد حصول التنوين ويسمى غير المنصرف اي يسمى هذا النوع الذي
لا يستوي في الحركات مع التنوين غير المنصرف واسباب منع الصرف عشرة المشهور
انها تسعة وزاد المصنف الف الالحاق نحو ارطى اذا سمي به فانه غير منصرف للعلمية
والالف الالحاق المشابهة لالف التانيث فعده سببا اخر فكان عشرة وهذا يتوقف
على ورود ارطى بعد التسمية غير منصرف فان من لا يعتبر الف الالحاق ولا يعده
سببا يمنع ذلك فانه ليس فيه الا سبب واحد وهي اي الاسباب التعريف والتانيث
ووزن الفعل والعدل والوصف والجمع والتركيب والعجمة والالف والنون
المضارعتان لالفي التانيث والف الالحاق وسياتي كل واحد ما يتعلق به من الشروط
فهي متى اجتمع في الاسم اثنان منها او واحد يقوم مقامهما كالجمع والف التانيث لم ينصرف
وفي اللفظ ادنى حزازة لانه عطف واحد على اثنان فالتقدير متى اجتمع في الاسم
واحد الا ان يقول هذا الواحد بمنزلة اثنين فكانه اثنان وح يصح ذكر الاجتماع معه
وهو تكلف وانما اعتبر اثنان لان الاصل في الاسم الصرف وانما منع لمشابهة الفعل فاعتبر
السببان لتقوية جهة المشابهة ليمكن له معارضة الاصل فان السبب الواحد ضعيف
والمعتبر في الباب الاستقراء فالتعريف شرطه ان لا يكون بحرف ولا اضافة وانما
اشترط ان لا يكون التعريف بحرف ولا باضافة لان التعريف باللام والاضافة يدخل
الممتنع من الصرف في حكم الصرف فلا يكون مانعا من الصرف ولا يلزم المضمر والمبهم
للزوم بنائهما هذا جواب سؤال مقدر فان المضمر والمبهم تعريفهما ليس بحرف ولا
باضافة فينبغي ان يكون معتبرا في منع الصرف فاجاب بانهما لازمان البناء ومنع
الصرف فرع الاعراب فاذا لم يوجد الاعراب لم يات بحث منع الصرف وعدمه وانما
قال

اضطر صح

بحث غير المنصرف

والتانيث يعرف ليشمل مطلق حرف التعريف من اللام وميم التعريف ونحو يا في النداء ايضا
والذي اعترض به من المبهمات ان كان مضافا فكاي واية فانه يقال ايهم وايهن فلا اشكال
فيه لانه لا يعتبر تعريفه لانه حصل بالاضافة والتعريف الاضافي غير معتبر في منع الصرف
وان كان مفردا اي ان لم يكن مضافا لانه في مقابلة قوله ان كان مضافا فقد قيل بتنكيره
ولا اشكال ايضا اي يكون منصرفا بلا اشكال لعدم موجب السببين وقيل بتعريفه و
ومنع الصرف صرف مونثه لان الصيغة كانها موضوعة للتانيث وان كان بالتاء بعض قال
بعضهم ان جوابه واية معرفة اما اي فمنصرف لعدم وجود العلتين واما اية فقيل
يمنع صرفه للتعريف والتانيث فكان موضع سؤال وهو ان يقال سبب انها تعريفا وتانيثا
لكون تانيثه بالتاء والتانيث بالتاء شرط العلمية وهو غير علم فكان ينبغي ان لا يعتبر تانيثه
بالتاء فاجاب بان المعتبر لزوم التانيث واللزوم يكون بطريقين احدهما العلمية
والثاني كون الصيغة كانها موضوعة للتانيث فكانه وجد فيه لزوم التانيث بعد
باعتبار الوضع كما في العلمية واعتبر لزومه وان كان بالتاء لان التاء كالجزء من الكلمة
فالمعتبر التانيث المعنوي لا التانيث اللفظي ليشترط معه العلمية وقيل لا يسوغ
حذف تنوينه لكنه لو وقع وسطا تقديرا كان في حكم المسماة بخير منك وهذا قول الاخفش
هذا مقابل للقول الاول الذي قال بتعريفه ومنع صرف مونثه فان عنده يسقط التنوين
اذ يقول اية صاحبتك بلا تنوين وهذا القايل يقول هو معرفة وممنوع من الصرف لكنه
لم يجوز حذف تنوينه مع انه معرفة غير منصرفة لانه وقع التنوين وسطا في التقدير فكانه سمي
مع التنوين كما سمي بخير منك فانه لا يحذف منه التنوين فقوله وسطا تقديرا فيه نظر لانه
يوجد اية في التقدير مضاف وح يلزمه احد الامرين اما تقدير التنوين في حال الاضافة
حتى يكون التنوين وسطا وهو ساقط واما ان لا يقدر المضاف اليه فيكون التنوين آخرا
لا وسطا بخلاف خير منك فان التنوين فيه وسطا ظاهر وفيه نظر اي لا نسلم انها معرفة
وممنوعة من الصرف فانك اذا قلت اية صاحبتك بلا تنوين فكانك قلت اية امراة صاحبتك
فيكون في التقدير مضافة الى نكرة فيكون نكرة اما اذا قدرتها مضافة الى معرفة
وهو ان يتقدم ذكر نساء ثم قلت اية صاحبتك اي ايتهن فنسلم انها معرفة و
ولا نسلم انها ممنوعة من الصرف ح لوجهين احدهما انها مضافة والثاني عدم شرط
اعتبار التاء وهو العلمية فاحد الامرين لازم اما منع تعريفه ان قدر مضافا الى
نكرة او منع صرفه عدم صرفه ان قدر مضافا الى معرفة وقد ذكره في التعليق واما

ان فيهما ح

لم يسغ ح

فالتنوين الواقع آخرا ظاهرا كانه ليس على الا لانه وسط تقديرا اذ هو مضاف ح

واما اجمع فمن لم يجعل تعريف التاكيد اصلا فالوصفية معتبرة فيه ولا اثر للتعريف لانه
بالاضافة تقديرا ومن جعله اصلا فلا اشكال يعني ان اجمع غير منصرف اتفاقا واختلف
في تعليله فقال بعضهم تعريف باب التاكيد اصل معتبر كتعريف العلمية ففيه سببان التعريف
التاكيدي الاصلي فمنع صرفه للوصفية المقدرة ووزن الفعل لان اجمع فيه معنى الاجماع
فهو في الاصل وصف كاحمر اذ هو بجمع يستعمل تاكيدا ظاهرا لانه يجري على موضوع
لفظا كما يجري الاحمر على موصوف فلذلك قال فالوصفية مقدرة فيه قوله ولا اثر
للتعريف جواب عن سوال مقدر وهو ان بعضهم قال هو معرفة لان التقدير اجمعهم
نحو كلهم فاجاب بان هذا التعريف في التقدير بالاضافة والتعريف الاضافي غير
معتبر فسبب منع صرفه وزن الفعل والوصف المقدر فالموثر قطعا هي العلمية يعني
ان التعريف قد يكون بالحرف وقد يكون بالاضافة وقد يكون في المبهمات وقد يكون في
المضمرات وقد يكون بالعلمية وقد يكون في التاكيد وقد تبين ان التعريف بالحرف
والاضافة لا يعتبر وكذا في المبنيات من المضمر والمبهم وفي التاكيد وكذا التعريف فيما
اعرب من المبهمات مختلف فيه على ما سبق فالذي يقطع باعتباره من انواع التعريف هي
هي العلمية واما ما عداه فاما ان لا يعتبر اصلا او يعتبر لا على القطع بل على ما فيه من الخلاف
وهي اي العلمية كون الاسم معلقا على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه انما قال معلق ولم يقل موضوعا
ليشمل الاعلام الغالبة كالنجم والصعق فانها ليست موضوعة في الاصل بشيء معين ولكنهما
صارا علمين بغلبة الاستعمال غير متناول الا ان غير منصوب لكونه خبرا بعد خبر اي كون
الاسم معلقا غير متناول ولا يكون مجرورا صفة لشيء لان التناول وعدم التناول من عوارض الاسم
لا المدلول قوله بعينه صفة لشيء اي شيء معين والمراد بالتعيين اعم من التشخص فيدخل تحته
المعارف كلها فاخرج ما سوى العلم بقوله غير متناول فان نحو الرجل معلقا على شيء معين
ولكن يتناول ما اشبهه واحترز بقوله بعينه عن النكرة فان مدلولها غير معين بالوضع لتشخص
كان كطلحة او الجنس كاسامة او معنى حدثا كسبحان وزوبر ووقتا كغدوة وبكرة هذا بيان
لانواع العلم اي العلم قد يكون لتشخص كطلحة او الجنس وعلم الجنس اما ان يكون لاسم عين
كاسامة للاسد او اسم معنى واسم المعنى ينقسم الى اسم الحدث كسبحان فانه اسم للتسبيح ونحو
وزوبر فانه علم معنى الكلية ونحو الى اسم الوقت كغدوة وبكرة فانهما علمان لغدوة يومك و
وبكرته ولذلك امتنع من الصرف للعلمية والتانيث وعلم الجنس مشكل من اصله لان مدلوله
غير متشخص وغاية الجواب انه وجد اسما جرى فيها احكام العلمية فقدروا فيها العلمية

لضرورة

وزن الفعل وقال بعضهم لا يعتبر التعريف التاكيدي اصلا صح

عينا صح

لضرورة تلك الاحكام كعدل في عمر فاسامة وقع مبتدا وذا الحال وغير منصرف وامتنع
عن اللام والاضافة وهذه كلها يستدعي تقدير العلمية بها ففيه علمية بتقديرية اي علم
للحقيقة المعقولة من الاسد فاسامة اذا اطلق على فرد من الاسد كما انها يطلق لا لانه
موضوع بل لكونه موضوعا للحقيقة المعقولة والحقيقة موجودة في الفرد واسماء العدد
دالة على مجرده معدود من الاعلام على راي نحو ستة ضعف ثلاثة فستة مبتدا
ولا بد من تقدير التعريف فيه ولا يتقدر فيه الا العلمية فجعل علما لمجرد العدد المخصوص
ولذلك كان غير منصرف قوله على مجرده اي على مجرد العدد وقوله على راي اشارة
الى ما ذكره الشيخ ابن الحاجب وسواه من تبعه في بعض نسخ المفصل وقالوا في الاعداد
ستة ضعف ثلاثة وتقدر علميته كما بيننا ثم قال ما معناه ان عدة في الاسماء الاعلام ضعيف اذ
يودي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذا جعلت مبتدا بتاويل المذكور وكذا
الامثلة التي يوزن بها اي وكذا من الامثلة التي يوزن بها معدودة ايضا في الاعلام كاسماء
العدد ونحوها فقولك افعل علم لكل ما يوازن به نحو احمر واسود وغير ذلك الا ان
فيها تفصيلا لان ما يستعمل منها اي من تلك الامثلة وزنا للافعال خاصة حكمه حكم ما مثل
به اي حكمه حكم موزونه كما اذا قلت استفعل حكم كذا فحكم لفظ استفعل حكم موزونه
نحو استخرج وكان موزونه مبني على الفتح فكذا استفعل وما يستعمل لغيرها اي لغير
الافعال بل يستعمل وزنا للاسماء او للاسماء والافعال جميعا فان كان موضوعا لجنس
ما يوزن به فهو علم كاسامة يعني ما لا يختص وزنه بالافعال فهو ينقسم قسمين احدهما
ان يكون موضوعا لجنس ما يوزن به نحو فعلان مثلا فانه موضوع لا لتشخص بعينه بل لجنس
ما يصلح موزونا به كعطشان وسكران وغيرهما ولفظ فعلان علم جنس كاسامة الا ان يتكلم
فانه لا يكون علما حكاية الاعلام المنكرة فله اي فلهذا الموضوع لجنس ما يوزن به
حكم نفسه في الصرف وتركه يعني ان كان فيه سببان منعا الصرف حكم بمنع صرفه والا
حكم بصرفه نحو فعلان الذي مؤنثه فعلى لا ينصرف او فعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف
هذا مثال لما وجد فيه سبب والحد منع الصرف فقولك فعلان مبتدا والذي مؤنثه فعلى
صفته ولا ينصرف خبره وكذا فعلان مبتدا والذي مؤنثه فعلانة صفته ومنصرف
خبره فلفظ فعلان في الموضعين غير منصرف لان فيه العلمية والالف والنون فله حكم
نفسه لا حكم موزونه اذ موزونه في الاول غير منصرف وهو سكران وموزونه في الثاني
منصرف وهو ندمان فلها حكم نفسها لا حكم موزونها والدليل على علمية فعلان في الموضعين

فانها صح

ص

كونه مبتدأ، وهو موصوفا بالذي او كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف هذا المثال للذي له
حكم نفسه في الصرف وكان ما قبله وهو فعلان مثالا لما له حكم نفسه في ترك الصرف وانما كان افعل
في قولنا كل افعل منصرفا لانه نكرة مدخول كل عليه فلم يوجد فيه سبب منع الصرف،
فلذلك انصرف فالموضوع لجنس ما يوزن به قسمان احدهما ما كان غير منصرف كفعلان
في المثال المذكور ومنصرف كافعل في قولنا كل افعل اذا الا اي وان لم يكن موضوعا
لجنس ما يوزن به هذا قسيم لقوله فان كان موضوعا فحكم الممثل ان كان كناية عن موزونه
فان لم يكن اي وان لم يكن كناية عن موزونه كان موزونه مذكورا معه يعني ما لا يكون م،
موضوعا لجنس ما يوزن به قسمان احدهما ما يكون كناية عن موزونه والثاني ما لا يكون
كناية عن موزونه اما ما لا يكون كناية عن موزونه فله حكم الممثل اي حكم موزونه كما تقول
هو الفاعل اي الزاني فلفظ الفاعل ليس موضوعا لجنس ما يوزن به بل هو كناية عن
لفظ الزاني معينا وانما كني عنه استهجانا للفظه وكقول المتنبي كان لم تكن امرأة كان ولم تلد
بكر ولم تخلق ولم تهب يرثي اخت سيف الدولة المسماة بخولة ولم يصرح بلفظها استعظاما
لها لكونها ملكة بل كنى بفعله ولفظ فعلة حكم موزونها وموزونها ممتنع من الصرف للعلمية
والتانيث فكذا فعلة ممنوع من الصرف والقسم الثاني وهو قوله وان لم يكن كناية عن موزونه
و يكون موزونه مذكورا على ما هو مستعمل النحاة وهو مختلف في ان له حكم نفسه او حكم م
موزونه فلذلك قال وهو اي هذا الذي ليس له كناية وذكر موزونه معه ملحق بالاول
وهو ما له حكم نفسه على احد المذهبين وبالثاني يعني وهو ملحق بالثاني وهو ما له حكم
موزونه لا نفسه على الثاني اي على المذهب الثاني يعني الذي ليس كناية وذكر موزونه
معه فيه مذهبان احدهما ان له حكم موزونه والثاني ان له حكم نفسه قوله والا فحكم الممثل
اراد به الموزون فكان الاولى ان يقول فحكم الممثل به لان الموزون هو الممثل به كما ذكر
في قوله حكم ما مثل به اي حكم موزونه ويعلم منه ان الممثل به هو الموزون وعلى المذهبين
يقول وزن طلحة فعلة غير منون اما على الاول اي على مذهب الاول وهو ما له حكم
نفسه فليمنع الصرف اي فيكون غير منون على الاول بمنع صرفه نظرا الى حكم نفسه
ومنع صرفه للعلمية والتانيث واما على الثاني وهو ان له حكم موزونه فلاجرائه
مجرى موزونه يعني يكون ايضا غير منون كما ان موزونه وهو طلحة وعكسه اي
عكس المثال المذكور في انه غير منون ضارب مضاربة على وزن فاعل مفاعلة بالتنوين
يعني لفظ مفاعلة لا بد من تنوينه على المذهبين اما على المذهب الثاني وهو ان له
حكم

فَعَلْتَ صح

حكم موزونه فظاهر لان موزونه وهو مضاربة فيه التنوين واما على المذهب الاول وهو ان حكم
نفسه فالتنوين للمماثلة دون التمكن لاطراده في الممثل بعني على الاول كان حقه ان لا ينون
لان في المفاعلة العلمية والتانيث فيكون ممنوعا من الصرف فاعتذر عنه بالتنوين لتحقيق م
مماثلة الوزنين يعني كما ان مضاربة في آخره نون ساكنة فينبغي ان يكون في آخر مفاعلة
ايضا نون ساكنة تحقيقا للمماثلة بين الوزنين في جميع اجزاء الحروف وليس تنوينه
للتمكن حتى يوجب صرف الكلمة فقوله لاطراده في الممثل علة لقوله فالتنوين للمماثلة اي انما
اعتبر المماثلة في هذا التنوين ايضا لان هذا التنوين مطرد في جميع الصور الممثل اي
الموزون ولذلك روعي المماثلة فيه فان قلت افعل كان ينبغي ان ينون ايضا كما نون مفاعلة
لتماثل موزونه ايضا وهو اصبع قلت التنوين في مفاعلة انما دخل لاطراده في صورة موزونه
وهو مضاربة اذ مفاعلة لم يجئ الا منصرفا بخلاف افعل فان موزونه قد يكون منصرفا فيه ،
التنوين كاصبع وقد يكون غير منصرف كاعلم وهو نحو اذا سمي به فالتنوين في افعل غير
مطرد في جميع صور موزونه ومفاعلة التنوين مطرد في جميع صور موزونه اذ هو موزونه
كلها منصرفة فيظهر الخلاف في قولهم وزن اصبع افعل او افعل بالتنوين يعني اذا قلت وزن
اصبع افعل فافعل اما ان يكون له حكم نفسه فيكون بلا تنوين لانه صيغة فعل الامر فلا يكون
فيه تنوين وان كان حكمه حكم موزونه وهو اصبع كان منونا كما ان موزونه منون والتانيث قد
يكون بالتاء لفظا وشرط العلمية سواء فيه المذكر والمؤنث كفاطمة اي التانيث قد يكون
بالتاء وقد يكون بالالف اما الذي بالتاء قد يكون التاء لفظا وقد يكون تقديرا واما الذي فيه
التاء لفظا فشرطه العلمية ليلزم التاء اذ لو لم يكن علما كضاربة لم يكن التاء فيه لازما اذ تنزع
وتثبت فاعتبر العلمية ليكون التاء لازما فيكون اقوى وهذه مستقراة اذ لو لم يعتبر فيه ١١
العلمية لكان حق ضاربة ان يكون ممنوعا من الصرف لوجود التانيث والصفة يعني اذا وجد
التاء مع العلمية في اسم امتنع من الصرف سواء كان لمؤنث كفاطمة او لمذكر كطلحة ولو مثل
بطلحة لكان اولى لانه لمذكر فاما مسماه ولفظه مؤنثان فاظهر فكان التمثيل بالمذكر اولى وكان
حقه ان يمثل بهما ونقول كطلحة وفاطمة او تقديرا فيما جاوز الثلاثي وشرط العلمية ايضا
كسعاد وزينب وان كانا لرجلين يعني ما لا يكون التاء فيه لفظا بل يكون تقديرا فهو اما ان
يكون فيما جاوز الثلاثي او في الثلاثي فان كان فيما جاوز الثلاثي فشرطه العلمية ايضا كسعاد
وزينب وان كانا لرجلين يعني اذا سمي به رجل بزينب او بسعاد فهو غير منصرف

وان فات التانيث المعنوي لقيام الحرف الرابع مقام التاء كما اذا سمي بعقرب لا يرد
فيه التاء لان الحرف الرابع قايم مقام التاء فكذا ههنا او في ثلاثي متحرك الاوسط وشرط العلمية
مع كونه لمونث مستقر اسم رجل منصرف يعني ان كان التاء تقديرا في ثلاثي فالثلاثي اما متحرك
الاوسط او ساكن الاوسط فان كان متحرك الاوسط فشرط العلمية مع كونه لمونث لانه
لم يوجد فيه التاء لفظا ولم يوجد فيه حرف رابع قايم مقام التاء لكونه ثلاثيا فلو لم يشترط كونه
لمونث لم يوجد فيه دال على التانيث لا لفظا ولا معنى مستقر اسم رجل منصرف لما ذكرنا او
ساكنه عطف على المتحرك الاوسط اي او في ثلاثي ساكن الاوسط وشرط مع ذلك اي مع كونه
لمونث العجمة في اللغة العليا يعني نحو دعد وهند اسما امراة منصرف في اللغة الفصيحة
لان سكون الاوسط قابل احد السببين فلم يبق الا سبب واحد فهو منصرف بخلاف ما اذا
كان معها العجمة كماه وجور اسما موضعين فانهما ممتنعان من الصرف لان سكون الاوسط
وان قابل احد السببين فيبقى سببان اخران لان فيه ثلاثة اسباب العلمية والتانيث
والعجمة فان قلت جاز ان يقابل سكون الاوسط العلمية فاذا زالت زال اعتبار التانيث
واعتبار العجمة ايضا لانهما مشروطان بالعلمية فالجواب انه اذا قابل العلمية اسقط
تاثير العلمية في منع الصرف لا وجود العلمية والمعتبر في تاثير العجمة والتانيث وجود العلمية
لا كونها معتبرة في منع الصرف فبسكون الوسط سقط تاثير العلمية لا وجودها و
شرط التانيث والعجمة وجود العلمية لا تاثيرها قوله في اللغة العليا اي انما يشترط العجمة في
اللغة الفصيحة فاما في اللغة الاخرى وهي القايلة بمنع صرف نحو هند ولا اشترط فيه
العجمة ولا نظر الى مقاومة السكون بل يعتبر وجود السببين الا ان يكون منقولا
عما يغلب في الاسماء المذكور للفرق هذا استثناء من الثلاثي ساكن الاوسط فانه يشترط فيه
مع العلمية العجمة الا ان يكون منقولا فانه لا يشترط فيه العجمة نحو زيد فانه يغلب في
الاسماء المذكور فاذا سمي به مونث فقد عدل عن خفة التذكير الى ثقل التانيث فالخفة
بكونه ثلاثيا ساكن الاوسط قابلها وعارضها هذا الثقل فيسلم السببان عن المعارض
في منع الصرف يعني انما اعتبر بالعجمة لتقاوم سكون الوسط فيسلم السببان في منع
الصرف فهذا الثقل الحاصل من العدول عما هو حقه من تسمية المذكور به بمنزلة العجمة
وقوله للفرق اي انما اعتبر تلك العجمة فيما هو منقول عما يغلب في اسماء المذكور دون
ما لم يكن غالبا فيها للفرق بين المنقول عن الغالب في المذكور وبين المنقول عما

ليس

ليس غالبا فيها كجور هذا مثال لما وجد فيه العجمة مع سكون الوسط وكزيد اسم امراة
هذا مثال لما يغلب تسمية المذكور فانه اذا سمي به اسم امراة يكون غير منصرف وان وجد
فيه سكون الوسط لمعارضة ثقل العدول عن الغالب سكون الوسط فيبقى السببان
وهو العلمية والتانيث فيمتنعان الصرف واما هند فمنصرف فيها اي في اللغة
العليا لفقدان الشرط وهو العجمة كما ذكرنا فيتقاوم السكون احد السببين فلذا
انصرف وعرفات لما ان تاءها ليست للتانيث واختصاصها بجمع المونث يابى تقدير
التاء منصرف قدم العلة وعرفات مبتداء ومنصرف خبره يعني ان عرفات منصرف
لانه لم يوجد فيه الا العلمية واما تانيثها فغير معتبر اذ لو اعتبر لكان بالتاء والتاء اما
ان يكون لفظا او تقديرا اما اللفظ فغير معتبر لان تاءها ليست للتانيث ولذلك لا ينقلب
هاء في الوقف واما تقديرا فلانه انما يقدر التاء اذا لم يوجد تاء لفظا وعرفات مخصوص بجمع
المونث وما يكون لجمع المونث لا يمكن تقدير التاء فيه كمسلمات هكذا ذكره وفيه نظر لان جمع
المونث بالالف والتاء لا يقدر فيه التاء اما اذا لم يكن جمعا فقولا نسلم انه يمنع
تقدير التاء وهم قد ذكروا ان عرفات وعرفة سواء في التسمية فيدل على انه ليس بجمع
المونث وقد يكون بالالف قسيم لقوله في اول التانيث قد يكون بالتاء مقصورة وممدودة
كبشرى وصحراء فانها للزومها وبناء الكلمة عليها تنزلت منزلة السببين يعني
انما كانت الالف قايمة مقام السببين لان فيها تانيثا ولزوم التانيث فكانها تانيثان
قوله وبناء الكلمة عليها مقررة للزوم لمعنى اللزوم فان التاء لم تبن الكلمة عليها اي لا
ليس جزءا للكلمة في اصل وضعها بل يطرء ويزول بخلاف نحو بشرى فان الكلمة تبنيت
على الالف لا تنفك عنها فهي لازمة فان قلت انما يقوم مقام السببين لو كان اللزوم سببا
قلت لم يقل فيه سببان بل قال تنزلت منزلة السببين وههنا كذلك لان التانيث سبب
واما لزوم التانيث فتنزل منزلة سبب لانه فرع ايضا اذ الاصل ان لا يلزم الكلمة التانيث
فحيث لزم كان فرعا واللزوم لكونه فرعا على عدم اللزوم شابه ساير الاسباب التي
اعتبرت لكون كل واحد منها فرعا فان قلت فالتانيث بالتاء اذا وجد معه العلمية قبل
انه يلزم التانيث فكان ينبغي ان يقال نحو قاطمة فيه ثلاثة اسباب العلمية والتانيث
ولزوم التانيث لكونه علما قلت الجواب عنه وجهين احدهما انه لم يعتبر اللزوم في
التاء لكونه مستغني عنه لوجود السببين وهو العلمية والتاء فلم يحتج الى تقدير اللزوم
بخلاف الف التانيث والثاني ان المعتبر في الف التانيث لزومه بني الكلمة عليه اي لزوم لا ينفك

ايضا ولم يعد لزوم
التانيث سببا صح

بحاله ولزوم التاء بالعلمية ليس بهذا المثابة اذ لو حذف العلمية لابقي اللزوم بخلاف الف
التانيث فان لزومه ليس حاصلا بالوضع لا باشتراط امر آخر ينضم اليه ولذلك لم يعتمد
المصنف على قوله للزومها بل ضم اليها بناء الكلمة عليها فالعلة مركبة من اللزوم وكونه جزء
من الكلمة فخرج باللزوم ما فيه التاء من غير علمية وخرج ببناء الكلمة عليها لزوم التاء مع
العلمية واما وزن الفعل فشرطه ان يكون مختصا بالفعل كشمر لان هذا الوزن لم يوجد في
الاسماء الا منقولا كبذر اسم موضع وخضم اسم رجل او مرتجلا للعلمية كشلم اسم موضع بالشام
ويقال هو اسم مدينة بيت المقدس بالعبرانية او عجميا كبقم وذكر في الصحاح ان شلم لا
لاينصرف للعجمة ووزن الفعل وقد جعله المصنف قسيما للعجمي للعجمي فيه نظر او يكون
اوله زيادة كزيادته اي كزيادة الفعل بغير ما كاحمر هذا قسيم لقوله ان يكون مختصا اي
شرط وزن الفعل احد الامرين اما اختصاصه بالفعل او يكون واحد من زوايد الافعال
المضارعة في اوله وانما في بغير ما احترازا عن يعمل فانه في اوله زيادة من زوايد الافعال
لكنه قابل ولذلك ينصرف وهذه التاء تخرج الوزن الى وزن الاسماء فيبعده عن شبه الفعل
فلذلك اشترط عدمها والمراد من قوله بغير ما اي لا يكون قابلا للتاء كاحمر اذ لا يقبل التاء
لا ان يوجد فيه التاء فان اربعا لا يوجد فيه التاء وهو منصرف لانه قابل للتاء وهذا
اولى من قولهم او يغلبه لما يلزم عليه منع المسمى بخاتم لكون الوزن في الفعل اكثر منه في الاسم
على ان الكثرة في افعل ممنوع بعض ذكر بعضهم بدل قوله او يكون اوله زيادة او يغلب
ذلك الوزن في الافعال وهو ان نحو افعل في الافعال اكثر منه في الاسماء فاختار قوله
ان يكون اوله زيادة على تلك العبارة لوجهين احدهما انه يلزم على تلك ان يكون المسمى
بخاتم غير منصرف لان فاعل في الفعل اكثر من فاعل في الاسم اذ فاعل في الاسم لم يجئ الا كلمات
معدودة كخاتم ودانق وطابع ونحوها وباب فاعل يفاعل مفاعلة اكثر من ان يحصى والثاني
ان الكثرة في افعل في الافعال ممنوعة اذ كل ما ورد منه افعل للتعجب ورد منه افعل
التفضيل وقد يكون افعل في الاسم من غير فعل له كارنب واجدل واخيل وغيره كل هكذا
ذكروه وفيه نظر لان افعل في الافعال قد يكون للمضارع كاعلم انا وهو يجي من باب
فعل مكسور العين وفعل مفتوح العين وقد يجي للتعدية كاخرجته وللنقل من واحد
الى اثنين كاكسبته مالا وقد يجي للتعريض كابعته وقد يجي للصيرورة كاغد البعير و
وعلى الجملة فافعل التعجب يقاربه افعل التفضيل وزاد هذه الابواب في افعل
الفعل من غير معارض له في الاسماء فافعل في الافعال اكثر من افعل في الاسماء وهو

ظاهر ثم الاسم قد يكون منقولا عن الفعل اما مجردا عن الضمير فيمنع الصرف ان كان
الوزن على ما ذكر كتغلب ويشكر والا صرف ككعسب او مع الضمير فيحكى على ما
هو نحو قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد يعني ان الفعل اذا نقل عنه و
سمي به فاما ان كان مجردا عن الضمير او مع الضمير فان كان مجردا عن الضمير فاما
ان يكون على الوزن المعتبر في وزن الفعل وهو الوزن الخاص او ما في اوله زايد
من زوايد الاربع كتغلب ويشكر فانه غير منصرف كما ذكرنا للعلمية ووزن الفعل و
واما ان لا يكون على الزنة المعتبرة في منع الصرف نحو كعسب وضرب ونحوهما يقال
كعسب الرجل اذا امشي مشيا متقاربا خطاه وهذا القسم منصرف عند سيبويه و
الاكثرين وخالف فيه عيسى بن عمر النحوي لكونه ليس على الزنة المعتبرة في وزن الفعل
الفعل كما مر واما عيسى ابن عمر فقد تمسك بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فان جلا اسم علم
فلو لم يعتبر فيه وزن الفعل لكان منصرفا وقد جاء غير منصرف لكونه غير منون في
البيت فوجب اعتبار وزن الفعل مطلقا واجاب عنه سيبويه بان جلا فيه ضمير وهو من
باب حكاية الجمل لقوله بني يزيد وجئنا في الفعل مجردا عن الضمير واجيب ايضا بان
جلا في البيت غير علم بل هو باق على فعليته والتقدير انا ابن رجل جلا الامور وكشفها ثم
حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه واما مع الضمير ومن حقه ان الجملة بحكى كما هو مع
الضمير باقيا على جمليته كما في البيت وهو نبئت اخوالي بني يزيد فان يزيد قد يكون بلا ضمير
كقوله يزيد المال وقد يكون مع الضمير نحو المال يزيد فالبيت مع الضمير من المنقول
مع الضمير والا لقيل بني يزيد بفتح الدال لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
فضمه دليل على انه جملة محكية وهذه له ثلاثة مفاعل اولها اقيم مقام الفاعل وهو ضمير
المتكلم وثانيها اخوالي وبني يزيد عطف بيان لاخوالي وثالثها لهم فديد اي صياح وقوله
ظلما مفعول له للفعل المراد من الجملة اي يعدون ويصيحون للظلم او ينتصب على الحال
اي الظالمين واما العدل وهو ان يذكر لفظ ويراد غيره هكذا عرفه وهو غير تام لان
نحو فلان وفلانة يصدق عليه انه ذكر لفظ واريد غيره من الاعلام كذا في الكنايات نحو
كيت وذيت وكذا قولك زيد ضرب بمعنى ضارب او مضروب فقد ذكر لفظ واريد
غيره وقد يستدل عليه اي على العدول بدليل غير منع الصرف وهذا هو العدل
المسمى بالتحقيق وقد لا يستدل الا به اي الا بمنع الصرف وهو المسمى بالعدل

من الصياحة آقاقوكردن

التقدير في كعمر على ما سياتي بعض الاول اي من العدل التحقيقي آحاد وموحد وكذا ثناء ومثنى
وثلاث ومثلث ورباع ومربع الى عشار ومعشر فانك اذا قلت جاء في القوم ثلاث
فلنا دليل على عدليته غير منع الصرف اذ الاصل في العدد الذي يراد تقسيم الاشياء عليه
ان يكرر ويقال جاء في القوم ثلاثة ثلاثة وثلاث غير مكرر وغير مفتوح الاول فعلم انه
معدول عن المكرر المفتوح وكذا غيره ومنه اي ومن الاول سحر فانه معدول عن السحر على
لانه قياس تعريف مثله من الاسماء ووجه كون العدل فيه محققا انه لا معدا ان سحرا لما كان اسم
جنس في الاصل وتعريف اسماء الاجناس اما باللام او بالاضافة والمفروض انه معرفة فقياسه
تعريفه باللام فلما ورد غير معرف باللام علم انه معدول عن المعرف باللام وهذا العدل لا
لا يتوقف على منع صرفه فهو لم تحقيق ثم لما ورد في الاستعمال ممنوعا من الصرف وله
وليس فيه سوى العدل قدر لها العلمية لئلا يلزم منع صرفه بسبب واحد فعلميته مقدرة
لا عدليته وجعل على امس عند من يعربه قال الشيخ ابن الحاجب لو جعل سحر مبنيا لتضمنه
حرف التعريف لم يكن بعيدا كامس ومثله امس فيمن يعربه وعنعه الصرف في الاحوال
الثلاث رفعا ونصبا وجرا وهو بنو تميم فانه منع صرفه عندهم للعلمية والعدل اذ اصله ان
يعرف باللام كما هو قياس مثله نحو قوله لقد رايت عجبا مذ امسا وآخره عجائز مثل السعالي
جمسا فان امس ممنوع من الصرف لانه فتحت في حال الجر للعلمية والعدل وفي حال الرفع
فقط فمن يقول مضى امس بالضم ولقيت امس بالكسر وخرجت اول من امس بالكسر فيعلم
ان بعضهم لا يعرب امس الا في حال الرفع واما في حالي النصب والجر فبنيته على الكسر
واللغة العليا وهو مذهب اهل الحجاز بناؤه اي بناء امس على الكسر في الاحوال كلها رفعا
ونصبا وجرا لتضمنه معنى حرف التعريف ومنه اي ومن الاول اخر فانه معدول على الآخر
على رايها وعن اخر من على الصحيح بعض اخر جمع اخرى واخرى تانيث آخر وآخر افعل
التفضيل وحقه ان لا يستعمل الا بمن او بالاضافة او باللام وجاء اخر غير منصرف غير
مستعمل باحدها فهو معدول قطعا عن احدها هذا بيان تحقيق العدل فيه واما تعيين
المعدول عنه فاختلف فيه فقال بعضهم هو معدول عما فيه اللام وقال بعضهم هو
معدول عما ذكر معه من واختاره المصنف لان اخر ورد نكرة فالمناسب ان يكون المعدول
عنه ايضا نكرة وهو الذي معه من اذ المعرف والمضاف معرفتان فانه اذ يقال مررت
بنساء اخر يوصف به النكرة ولمن قال انه معدول عن اللام انما يقول انا اخر روعي

روعي

روعي فيه المطابقة مع موصوفها افرادا وتثنية وجمعا اذ يقال رجل اخر ورجلان آخران
ورجال اخر فقد روعي فيه المطابقة فالمناسب ان يكون معدولا عما يراعى فيه المطابقة وهو
اما الذي معه اللام او الذي هو مضاف اما المضاف فلا يجب فيه المطابقة اما المعرف
باللام فيجب فيه المطابقة فالاولى ان يكون معدولا عما يجب فيه المطابقة وهو المعرف
باللام ولو كان معدولا عما فيه من والذي فيه من يجب ترك المطابقة فلا يناسب ان يكون
معدولا اذ المناسب عدول ما يجب فيه المطابقة عما يجب فيه المطابقة ثم السبيل لضاربه
ومنه جمع لانه عن جمع مسكن العين على راي اذ قياس افعل فعلاء ان يجمع على فعل كحمر فلما
ورد جمع غير مسكن علم انه فرع من مسكن وعن جماعي على راي لان ذلك القياس فيما لم يجمع
مذكره بالواو والنون فلا نسلم انه ان قياسه فعل مسكن العين بل قياسه فعال لانه قياس
جمع الاسماء كصحاري وعن بعضهم هو معدول عن جمعاوات لانه قياس جمع الاسماء كالصحراوات
وعلى الجملة فعدليته محققة والنظر في تعيين المعدول عنه فلذلك اورده في هذا
القسم وهو العدل التحقيقي ومن الثاني وهو العدل التقديري اي الذي لا يستدل
عن عدليته الا بمنع صرفه عمر فانه لا يوجد الا علما غير منصرف ولم يمكن تقدير سبب آخر
مع العلمية سوى العدل ولهذا اي ولكونه علما غير منصرف قالوا انه اي ان عمر لا يثنى
ولا يجمع اذ لو ثني وجمع لم يكن علما غير منصرف لانه لا يكون علما لفوات تشخصه ولزوم
اللام فلا يكون غير منصرف لفوات العلمية فلا يكون عدلا تقديريا لانه لا يستدل على
عدليته الا بمنع الصرف فاذا لم يكن ممنوعا من الصرف لم يبق دليل على عدليته فلا يكون
العدل مقدرا مع انه المفروض فيقال جاءني العمر كلاهما وعمر كلهم هذا لازم لقوله لا يثنى و
لا يجمع يعني اذا لم يثن العلم المعدول ولم يجمع فان اريد التثنية والجمع لم يغير عن لفظه
فيقال جاءني العمر كلاهما في التثنية وعمر كلهم في الجمع كما يقال جاءني تابط شرا كلاهما في
في التثنية وتابط شرا كلهم في الجمع ومنه اي ومن الثاني وهو العدل التقديري باب قطام
في تميم على ما ذكر يعني ان بني تميم يعربونه ويمنعونه من الصرف فلابد فيه من تقدير العدلية لا
ليكون فيه سببان واشار المصنف بقوله على ما ذكر الى ان باب قطام ينبغي ان لا يعد من
القسم الثاني المقتصر بانه لا يستدل على عدليته الا بمنع الصرف فانا نمنع ذلك اذ قطام
عدليته ليس لاجل منع الصرف بل لان باب فعال فيما سواه معدول فينبغي ان يكون هذا
ايضا معدولا لئلا يلزم خرم تلك القاعدة وهو ان باب فعال معدول وان قدر العدل
فيه كما في عمر فليس كذلك لان عمر لو لم يقدر فيه العدل لزم منع صرفه بدون السبب

ومنها ليس كذلك اخ وقطام فيه العلمية والتانيث فلا يحتاج الى تقدير العدل فيه اصلا
فلذلك قال حمل ما ذكره وفي الحي زهو مبني على الكسر وعليه قوله اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام يعني ان اهل الحجاز يبنونه لمشاركته نزال عدلا ووزنا الا ما
كان اخره را فانه يمنعوا وافقوا اهل الحجاز في بنايه على الكسر لان غرض مطلوب بعضهم
والرا المكسورة سبب الامالة فكسروا ليميلوا منه اي من هذا الذي بني على الكسر لكون
آخره را قولهم في دخل ظفار حمر معناه من صبغ ثوبه بالمغرة ومن الطين الاحمر لانه يعمل
بها المغرة وقيل هو حمر يتكلم بالحميرية قالوا ان واحدا دخل على بعض ملوك حمير فقال
له ثب وهو بلغتهم اقعد فوثب الرجل فحطمه الملك فقال الملك ليس عندنا عربيتك
من دخل ظفار حمر وظفار قرية باليمن الا القليل منهم قال الشاعر شعر
دهر على وبار فهلكت جهرة وبار وهو اسم ارض كانت لعاد هذا استشهاد
من قوله فان تميما وافقوا الحجازية في بنايه الا القليل من تميم فانهم لم يوافقوا هم
فيما فيه بل اعربوه ومنعوه الصرف كما في البيت وانما دخل التنوين
على وبار لضرورة الشعر ووبار فاعل هلكت فقد اعربه وجهرة
اى علانا كاظاهر مكشوفا واما الوصف فشرطه ان يكون في الاصل
فلا يقدح فيه الغلبة اى غلبة استعماله في الاسم فلهذا الشرط صرف
مررت بنسوة اربع لفوات الصفية اذا الاربع في اصل اسم لهذا
العدد المخصوص وعرضت وصفيته في المثال ومنع اسود اسما للحية
ونحوه كادهم للقيد وانما منع الصرف وان كان اسما لانه في الاصل
وصف وان غلب في الاسمية وهو مثال قوله فلا تقدح فيه الغلبة وقد منع
قوم اجدل واخيل وافعى لتوهم معنى الوصفية لما قيل ان الاجدل
ماخوذ من الجدل وهو القوة واحكام الفتل ويقال هو مجدول الخلق
وان الاخيل ماخوذ من الخيلان وهو جمع خال لانه طاير ذو الوان و
افعى لما فيه من معنى الخبث يقال منه تفعى الرجل جاء خلقه وانه ضعيف
فان ظاهرها انها اسماء وهذه التوهمات ضعيفة ولذلك كثر في
الاستعمال صرفها واما الجمع فشرطه ان يكون بعد الفه حرفان او
ثلاثة اوسطها ساكن كمساجد ودواب ومصابيح يعني بعد الفه
حرفان لفظا وتقديرا اما لفظا كمساجد واما تقديرا كدواب فان

الامالة صح

اصله دوابب فسكن للادغام ومصابيح مثال لما فيه ثلاثة احرف اوسطها ساكن فان
قلت مدائني بعد الفه حرفان فكان ينبغي ان يمنع من الصرف وهو منصرف فكان حقه
ان يذكر قيدا يخرجه قلت نبه عليه بالمثال وهو ان يكون بعد الفه حرفان او ثلاثة يقع
اخر الكلمة كمساجد ومصابيح ومدائني بعد ما لحقه يا النسبة جعل الحرفين بعد الالف
وسطا يخرجا عن كونهما طرفين والمراد بقوله بعد الفه حرفان او ثلاثة ان يكونا واقعين
طرفا لا حشوا ونبه عليها بالامثلة المذكورة والحرفان في مدائني حشو لا طرف وانه
اي ان الجمع المخصوص للزومه جرى مجرى السببين يعني انما قام مقام السببين
لان هذه الصيغة وهي ما بعد الفه حرفان او ثلاثة لم ترد الا جمعا فكان حقه لازما
فقام مقام السببين لكونه جمعا لازما مجرى لزوم الجمع سبب اخر فكان غير منصرف
للجمع ولزوم الجمع وهما فرعان لان الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم اذ
هو وصف للجمع الذي هو فرع ووصف الفرع فرع كما ذكرنا في التانيث بالالف انه فيه
تانيثا ولزوم تانيث ولا يلزمنا باب افعل وافعال لجريهما مجرى الواحد في قبول ا
التكسير والتصغير هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان باب افعل وافعال كاكلب
واجمال جمعان لازمان ايضا فكان ينبغي ان يقوم كل واحد منهما مقام السببين لكنهما
ليسا كذلك لكونهما متصرفين فاجاب بانهما جريا مجرى الواحد فكانهما ليسا بجمعين
وانما جريا مجرى الواحد لانهما يكسران ويصغران على لفظهما فقال في اكلب اكيلب
في التصغير وفي الجمع اكالب وفي افعال كاجمال اجيمال في التصغير وفي الجمع يقال
في انعام اناعيم واذا جريا مجرى الواحد ضعف امر الجمعية فيهما فكانهما ليسا جمعين
فلا يرد وهذا على الحقيقة ليس بوارد لانه شرط في الجمع المعتبر ان يكون بعد الفه حرفان
فصاعدا وفي افعل وافعال ليس كذلك بل انما يرد ان على من قال السبب جمع لا نظير له
في الاحاد كما نراه ورد على اصل لزوم الجمع وليس لكن اللزوم صفة للجمع الذي بعد
الفه حرفان فصاعدا وليس اللزوم وحده هو السبب حتى يورد عليه فسقط السوال
من اصله وامتنع حضاجر علما للضبع لكونه منقولا عن حضاجر هذا ايضا سوال وجواب
وجواب فالسوال ان حضاجر علم للضبع مفرد وكان حقه ان لا يمنع من الصرف
لفوات اصل الجمع فاجاب بانه منقول عن جمع حضجر وهو العظيم البطن فكانه
كان في الاصل جمعا ثم سمي به كما لو سمي بمساجد فانه يمتنع من الصرف وان كان مفردا
نظرا الى الجمعية الاصلية فكذا ههنا وسراويل اي وامتنع سراويل من الصرف

مع انه مفرد لانه جمع سراوالة تقديرا يعني لم يستعمل في المشهور سراوالة فيعتقد ليكون
واحد سراويل لىلا يرد ونحو جوار حكمه حكم قاض رفعا وجرا على الاعرف وحكم ضوارب
نصبا وقيل نصبا وجرا يعني نحو جوار وما كان جمعا لما عليه سعتل اللام كجوالي كعوال
جمع عالية وغوال جمع غالية ومواش جمع ماشية ونظايرها وفيه قولان احدهما وهو
الاعرف ان حكمه حكم قاض رفعا وجرا على الاعرف فيقال هذه جوار كما يقال هذا
قاض ويقال مررت بجوار بالجر كما يقال مررت بقاض يعني لا بفتح الا في حال النصب
فيقال رايت جواري كما يقال رايت ضوارب يعني انه في النصب اعرابه لفظي وفي الرفع
والجر تقديري والقول الثاني ان حكم جوار حكم ضوارب في النصب والجر يقال رايت
ضوارب ومررت بضوارب فيقال رأيت جواري ومررت بجواري بفتح اليا فاعرابه
في الرفع تقديري وفي النصب والجر لفظي وبهذا سقط اعتراض عبد الله بن ابي اسحق
على الفرزدق في قوله فلو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قيل لما
قال الفرزدق وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف الحفه هو
عبد الله ابن ابي اسحق الزيادي النحوي فهجاه الفرزدق وهو فلو ان عبد الله مولى ا
هجوته البيت وعبد الله مولى بني الحضرمي حلفاء بني عبد شمس والموالي الحليف الذي
انضم الى قوم وهو ذليل ليعتز بهم فاذا خالف رجل مولى كان اذل فلما بلغ هذا البيت
الى ابن اسحق قال قولوا للفرزدق لحنت في هذا البيت ايضا حين حركت موالي في ا
المخفض المسحت من اسحته اذا استاصله فالمسحت المهلك والمجلف الذي بقيت منه ا
بقية من الجلف وهو القشر يقال جلفت الطين من راس الدن وجلفت الشي قطعته و
استاصلته والتنوين بدل من اليا المحذوف عند سيبويه في احد الروايتين لكون الاسم
ممتنعا من الصرف وللتمكن في الاخرى اذا لم يبق بعد استمرار الحذف بعد الالف الا حرف
واحد وزيف بان المحذوف في حكم الثابت بشهادة بقاء الكسرة يعني انه نحو جوار فيه روايتان
احديهما انه ممتنع من الصرف والتنوين ليس للتمكن بل هو بدل من اليا المحذوف او من حركة
اليا وروايته اخرى عنه ان الاسم منصرف كما هو مذهب الاخفش والتنوين للتمكن و
وعلل صرفه بان شرط هذا الجمع ان يكون بعد الفه حرفان فصاعدا ولم يبق ههنا بعد الحذف
الا حرف واحد بعد الفه وزيف هذا بان المحذوف في حكم الثابت بشهادة بقاء الكسرة لان
اليا لو لم يكن في حكم الثابت لما كسر الراء فلما حكم بثبوت اليا في حكم بقاء الكسرة فينبغي ان
يحكم بثبوته في منع الصرف لانه حكم لفظي مثله ومثله اي ومثل نحو جوار اعيشي اذا صغر فيقال

اعيش فان فيه الوجهين كما في جوار فعلى وجه حكمه حكم قاض رفعا وجرا وحكم ضوارب نصبا فيقال
هذا اعيش ومررت باعيش ورايت اعيشي كما يقال افيضل والوجه الثاني ان حكمه حكم
ضوارب نصبا وجرا فيقال رايت اعيشي ومررت باعيشي وفي الصرف وعدمه ايضا مثل
جوار فانه قد يقال انه غير منصرف لان اليا المحذوفة في حكم الثابت اذ اصله اعيشي بوزن
افعيل وقد يقال انه منصرف لان اليا محذوفة حذفا مستمرا فلم يبق زنة الفعل لان اعيش
اعيش بوزن كليب صورة وهو منصرف ويجاب بان المحذوفة في حكم الثابت بشهادة
بقاء الكسرة الشين واما التركيب فشرط تاثيره العلمية لانه بعد العلمية يحصل الامتزاج
بين الكلمتين فيصيران بمنزلة كلمة واحدة يعرب باعراب واحد بخلاف ما اذا لم يكونا
ممتزجين كضارب زيدا وعشرون درهما فانهما كلمتان غير ممتزجتين فلم يكن لهما اعراب واحد
فالامتزاج انما يحصل بالعلمية فلذلك اشترطت وان لا يكون باضافة لان الاضافة توجب
اعرابين اعرابا للمضاف واعرابا للمضاف اليه وان كان بعد التسمية فلم يوجد فيهما
امتزاج بجعلهما ككلمة واحدة بتحقق اعرابا واحدا وهو المعتبر في باب منع الصرف ولا
باسناد لان الاسناد يقتضي استبقاء الاسم على حاله الاول فيكون محكية فيتعذر الاعراب
فيه ومنع الصرف من المعربات بعد ان يكون بين اسمين اي شرط التركيب ما ذكرنا بعد
ان يكون التركيب بين اسمين احترازا عن نحو ما سمي بحل فانه لم يعتبر تركيبه لانه بين اسم وحرف
لانه لشدة اتصال الحرف به يتنزل منزلة واحد حروف الكلمة فلا يظهر حكم التركيب ولا كونه
فرعا وشرط وجوب تاثيره اي تاثير التركيب ان لا يكون الثاني متضمنا للحرف قبل العلمية
لانه لو تضمن الحرف لبني فبعلبك ممتنع لوجود شرط الوجوب اذ ليس الثاني متضمنا للحرف
وخمسة عشر علما جاز اعرابه مع منع الصرف والابقاء على الفتحة يعني ان خمسة عشر لما تضمن الثاني
حرف العطف قبل العلمية جاز فيه الوجهان بعد العلمية احدهما اعتبار تضمنه ادخال العلم لايراد
تضمنه للحرف فهو معرب ممنوع من الصرف كبعلبك والثاني ان يقال لما تضمن الحرف قبل العلمية
فنقل الى العلمية فجاز ابقاء الفتح اعتبارا للمنقول عنه كما روعي في المنقول عنه الاعراب روعي
ايضا في البناء فلم يجب تاثيره واما العجمة فهي كون الكلمة من غير اوضاع العربية وشرطها علمية
في العجمية والزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط كابراهيم في الزيادة على الثلاثة ومثل اسم اب
نوح عليه السلام في تحرك الاوسط وانما اشترطت العلمية في العجمة لانه لو لم يكن علما في ا
العجمية ونقل الى العربية خف على لسانهم فادخل اللام والاضافة بخلاف ما اذا كان علما
فانه يمتنع ايضا فيه ادخال اللام عليه يعني لا يجري عليه احكام العربية فيقوي امر

علم م

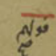
العجمة ويشترط مع العلمية احد الامرين من الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط لانهما يوجبان
الثقل بخلاف الثلاثي الساكن الاوسط ونحو نوح منصرف في الاكثر لانه ثلاثي ساكن
الاوسط فخفته تقابل احد السببين فيكون منصرفا فان قلت فلم اعتبرت العجمة
في ماه وجور حتى يجب منع صرفهما مع فوات شرطها وهو تحرك الاوسط ولم يعتبر
في نوح قلت العجمة هناك ايضا غير معتبرة في كونها سببا مانعا من الصرف بل اعتبرت
لترجيح امر التانيث والتقوية له ولا يلزم من كونها سببا موثرا في منع الصرف واما
الالف والنون فان كانتا في اسم غير صفة فشرطه العلمية تحقيقا للزوم نحو عمران وان
كانتا في صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى بعد ان كانت على فعلان تحقيقا للمضارعة
فسكران ممتنع يعني على الوجهين لانه انتفى فيه فعلانة ووجد فيه فعلى كسكرى وندمان
منصرف على الوجهين لانه وجد له فعلانة وانتفى فيه فعلى ورحمن مختلف فيه فعلى
اعتبار انتفاء فعلانة يمتنع من الصرف وعلى اعتبار وجود فعلى ينصرف اذ لم يوجد فيه رحمى
وقوله بعد ان كانت اي فعلى على فعلان اي في المذكر تحقيقا للمضارعة يعني ان الالف
والنون مضارعتان لالفي التانيث في حمراء لانهما زيادتان زيدتا معا في اخر الكلمة و
ولكون ما قبلها مفتوحا ولكون اول الزيادتين مدة فعلى هذه هي الوجوه لبيان
اصل المضارعة و ذكر المصنف في تحقيق المضارعة وجها اخر وهو ان مذكر كل واحد منهما
مخالف بالصيغة لمونث الاخر ففعلان مذكر ومونثه فعلى وافعل مذكر كاحمر ومونثه
حمراء فيكون مذكر كل واحد منهما مباينا مخالفا لمونث الاخر تحقيقا للمضارعة بينهما و
هذا معنى قولهم ان فعلان وفعلى مضارعتان ايضا من حيث ان مذكر كل واحد منهما
مخالف لمونثه في الصيغة بخلاف ضارب وضاربة فان مونثه ومذكره في الصيغة متساويان
لا يختلفان الا بوجود التاء وعدمه بخلاف فعلان وفعلى فانهما يختلفان صيغة كما
ان احمر وحمراء يختلفان صيغة ولذلك قال بعده تحقيقا للمضارعة فيهما واما الف
الالحاق فهي الف تلحق الاخر وهو ما لا للتانيث وشرطه العلمية نحو ارطى اذا سمي
به ويدل على انها لغير التانيث مجيء ارطاة فسر الف الالحاق بانه يلحق اخر الكلمة
لا للتانيث ولا يريد بالالحاق ههنا ان يلحق به الاسم باصل فان الف قبعثرى للالحاق
فانها الف لحقت اخر الاسم وليست للتانيث بدليل قبعثراة وليس في الكلام سداسي
اصل يلحق هذا به بل المراد بالالحاق ما فسرناه به فعلى هذا لو سمي بقبعثرى كان
غير منصرف للعلمية والف الالحاق لانه بالعلمية اشبهت الف التانيث بامتناع

دخول

دخول التاء كما ان ارطى اذا سمي به لا يدخله التاء فيشبه الف التانيث وقوله وحدها اي من
الالف فرد هكذا نقل في الحواشي عن المصنف ومن جعل الف الالحاق سببا نظرا لانه
يتوقف على اشتقاق اخر العرب ممنوعا من الصرف والا فقد لا نسلم منع صرفه ولذلك لم يذكر
صاحب المفصل وغيره كونه سببا لمنع الصرف فارطى عندهم بعد التسمية ليس فيه الا
سبب واحد فيجب ان يكون منصرفا وهذان الاخيران يعني الف الالحاق والالف والنون
المضارعتان لا يعدان سببين اصليين بل هما فرعان الف التانيث هذا في الف ارطى
ظاهر لان سببيته يتوقف على شبهه الف التانيث اما في الالف والنون ففيه نظر لان النحويين
ذكروا انه فرع على المزيد عليه كما ان التانيث فرع على التذكير وكذا في غيره فثبت هو فرعيته
من هذه الجهة لكن ذكروا الوجه التقوية مضارعتها لالفي التانيث لان فرعيته لا يتوقف على
هذا التشبيه بخلاف الف ارطى فان فرعيته يتوقف على هذا التشبيه ويجوز صرف غير المنصرف
للضرورة مطلقا خلافا للكوفيين في افعل من وما تمسكوا به مبطل لحوق التنوين بخير منه وشر منه
يعني ان غير المنصرف جاز صرفه لضرورة الشعر مطلقا يعني في كل باب نحو قول الشاعر شعر
ويحرث بها وحشا عليها براقع بالتنوين فهذب وحوش اصبحت لم يبرقع وانما جاز صرف غير
المنصرف لانه يرده الى اصله وهو الصرف ويستثنى ما في اخره الف التانيث المقصورة كحبلى
فانه لا يجوز صرفه اذ لا ضرورة الى صرفه لانه اذا صرف ادخل عليه التنوين ويسقط الالف
فيودي الى الاتيان بحرف ساكن صحيح بدلا منه وحذف حرف ساكن ولا ضرورة تلجي اليه
فقوله للضرورة اخرج هذه الصورة لانه لا ضرورة فيه واما الكوفيون فلا يجوزون صرف افعل من
لكون الملازمة من الدالة على المفاضلة صار بمنزلة المضاف فيمتنع دخول التنوين فيه وقال المصنف وجود من
لا يمنع من تنوينه كما لم يمنع من تنوين خير منه وشر منه لانهما بوزن افعل التفضيل وللتناسب
عطف على قوله للضرورة اي يجوز صرف غير المنصرف للتناسب ايضا مثل سلاسلا واغلالا
فانه قارن كلمات منصرفة فصرفها لتناسبها ولا يجوز عكسه اي لا يجوز منع صرف المنصرف لضرورة
الشعر لانه ليس ردا له الى اصله بخلاف الاول واهل الكوفة جوزوا منع الصرف للعلمية و
وحدها اي من غير سبب اخر متمسكين بقول الشاعر وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس
في مجمع حيث منع مرداس من الصرف وليس فيه الا العلمية فقط واجاب عنه بعضهم
بان الرواية يفوقان شيخي في مجمع وهذا ليس بمستقيم لان الرواية الاخرى صحيحة منقولة
في صحيح مسلم وغيره وبكونها لا يتمسك الرواية الصحيحة بل الاولى في الجواب ان يقال انه على
خلاف القياس واستعمال الفصحاء وقيل اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع

وبعره وما كان حصن ولا حابس البيت وبعره، وقد كنت في الحرب ذا تُدْرإٍ فلم أُعطَ شيئاً و
لم امنع الا افايل اعطيتها عديد قوائمها الاربع وما كنت دون امرء منهما ومن نضع اليوم
لا يرفع وذلك ان النبي عليه السلام اعطى جماعة من المؤلفة منهم من بني فزارة عيينة بن حصن ومن تميم
الاقرع بن حابس كل واحد منهم مائة ناقة واعطى عباس بن مرداس من بني سليم خمسين ا
فقال العباس في ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم اتجعل نهبي البيت والعبيد اسم فرس ا
العباس واعطاه النبي صلى الله عليه وسلم اتمامها مائة ناقة يقال السلطان ذو تدرإ ٢
اي ذو عدة وقوة على دفع اعدائه عن نفسه وهو اسم موضع للدفع من الدرء والتاء زائدة والمرداس
بكسر الميم اسم الحجر الذي يرمى به البئر ليعلم افيها ماء ام لا وبه سمي الرجل وقوله ولم اعط
شيئا ولم امنع معناه اني لم امنع لاني اعطيت بعضا ولم اعط شيئا استحقه وهو المائة وما
احد سببيه او اسبابه العلمية انصرف عند التنكير لما انها لا يكون سببا الا مع ما هي شرط
والعدل ووزن الفعل وهما متضادان اذ العدل لا يكون الا في الاوزان المذكورة وليست
من اوزان الفعل وهي لا يكون الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد نحو رب
سعاد وقطام كل اسم احد سببيه العلمية كسعاد وطلحة او احد اسبابه العلمية كاذربيجان
فان فيه العلمية وتانيث البقعة والعجمة والتركيب والالف والنون يعني يكون العلمية مؤثرة
فيه فان حكمه ان ينصرف اذا نكر لان العلمية مع الاسباب اما ان يجامعها اولا فان لم يجامع
كالوصف فليس بحثنا وان جامعها فاما ان يكون مؤثرة اولا فان لم يكن كالجمع والف التانيث
فليس بحثنا ايضا وان كانت مؤثرة فاما ان يكون العلمية شرطا فيها اولا فان هي شرط فيه
كالتركيب والعجمة والالف والنون في اسم والتانيث والتعريف وما ليس شرطا فيه وهو العدل
ووزن الفعل فالعلمية المؤثرة ليس شرطا لا يكون الا مع ما هي شرط او مع العدل ووزن
الفعل فاذا كان مع ما هي شرط فاذا نكر انتفى الشرط فيبقى الاسم بلا سبب لانتفاء المشروط
بانتفاء شرطه وما ليس شرطا فيه هو العدل ووزن الفعل وكان مظنة لان يتوهم انه بعد
التنكير بقي سببا في العدل ووزن الفعل فدفع هذا التوهم بقوله وهما متضادان
فلا يكون اسم مشتمل على العلمية والعدل ووزن الفعل حتى يبقى بعد التنكير سببان وبيان
التضاد ان اوزان العدل محصورة بحسب الاستقراء فيما ذكرنا نحو فُعَل كعمر وفُعال
كثلاث ومَفعل كمثلث وفَعال كقطام وليس شيء منها بوزن الفعل فلا يجتمع وزن الفعل
والعدل بل يكون مع العلمية احدهما فاذا نكر بقي على سبب واحد فيكون منصرفا
و ذكر في تنكير العلم قوله رب سعاد لان رب لا يدخل الا على النكرات فمعناه رب مسمى
بسعاد

بسعاد ومسمى بقطام فسعاد مثال لما كان العلمية فيه شرطا وهو التانيث فيبقى بعد
التنكير بلا سبب وقطام مثال ما بقي على سبب واحد لان فيه العلمية والعدل والتانيث
فاذا نكر بزوال اعتبار التانيث فيبقى على سبب واحد فثبت انه بعد التنكير ينصرف الاسم
وهذا واضح قوله والعدل ووزن الفعل مما مجرور ان عطف على ما اي الا مع ما هي شرط
او الا مع العدل ووزن الفعل الا نحو احمر وسكران اذا نكر بعد العلمية عند سيبويه
اعتبارا بالوصفية هذا استثناء من الضابط المذكور فان نحو احمر غير منصرف لوزن الفعل
والصفة فاذا جعل علما امتنع للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر كان القياس ان ينصرف ٢
لان العلمية وحدت مع وزن الفعل فبعد التنكير لا يبقى الا على سبب واحد وهو وزن الفعل
فانصرف فقال سيبويه انه بعد التنكير غير منصرف ايضا اعتبارا بالوصفية الاصلية فالخلاف
راجع الى الوصفية الاصلية بعد الحكم بزوال اعتبارها بالعلمية هل هي معتبرة ام لا فاعتبرها سيبويه
ولم يعتبرها الاخفش ولا يلزمه اي لا يلزم سيبويه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين
في حكم واحد هذا جواب عن ايراد على سيبويه وهو ان باب حاتم يعني كل ما كان صفة
في الاصل فجعل علما حكمه فينبغي ان يمتنع من الصرف حال كونه علما للوصفية
الاصلية والعلمية فاجاب بانه لا يلزم لان الوصفية الاصلية مضادة للعلمية فلا يمكن
اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف بخلاف ما اذا نكر العلم الذي
كان وصفا فانه يمكن اعتبار الوصفية الاصلية لارتفاع ما يضادها وهو العلمية
فان قلت لا نسلم ان الوصفية الاصلية مضاد للعلمية في الحال لان معنى الوصفية
الاصلية انه كان وصفا في الاصل ويصدق على العلم انه كان وصفا في الاصل
فهما غير متضادين كما ان نحو الحسن علما ادخل فيه اللام باعتبار الوصفية
الاصلية حال كونه علما اعتبر فيه الوصفية الاصلية ولذلك ادخل اللام
فلم لم يعتبر فيه الوصفية الاصلية في نحو حاتم قلت غاية ما ذكر في الفرق بينهما
ان الاجتماع بين الوصفية الاصلية والعلمية شرط ليكون سببا لمنع الصرف
واما اللام في الحسن فيستلزم اعتبار الوصفية لكن اعتبار الوصفية ليس
شرطه ان يكون مع العلمية في ادخال اللام فدخول اللام لا يشترط فيه
اجتماع الوصفية والعلمية ومنع الصرف يشترط فيه اعتبار الوصفية مع العلمية
وهذا انما يصح اذا سلم التضاد بين الوصفية الاصلية والعلمية في الحال ونحن
قد منعناه من اصله فلا يكفي هذا الفرق في الجواب وغاية تقرير مذهب سيبويه

انا علمنا بالاستقراء اعتبار الوصفية مع العلمية في موضعين احدهما ما كان وصفا في
الاصل وهو الآن وصف كاحمر في غير العلم والثاني ما كان وصفا في الاصل وهو الآن اسم
جنس غير علم كاسود اسم للحية وادهم للقيد واما اذا كان علما وكان وصفا في الاصل
فلم يعهد اعتباره فلا بد له من دليل وعلى الاخفش بيانه واما بعد تنكير العلم فقد رجع
هسا وبالصورة الى ادهم واسود لانه ليس معه المنافي ومعنى قوله لما يلزم من اعتبار المتضا دين
معا في حكم واحد وان معا اجتماع متضادين معا في حكم واحد وهو منع الصرف فان اجتماع
السببين معا شرط في هذا الحكم وهذا احتراز عن صورتين احدهما نحو الحسن علما فانه انما
ادخل اللام باعتبار الوصفية ولكن الوصفية والعلمية ليس اجتماعهما معا شرطا في ادخال
والثانية الاحاوص فان هذا الجمع انما يكون في الاسم لا في الصفة وادخال اللام انما يكون فيه
باعتبار الوصفية فاذا جمعناه هذا الجمع وعرفناه باللام فقد اعتبر بالوصفية والعلمية
لكنهما في الحكمين اما الوصفية فباعتبار اللام واما العلمية فباعتبار جمع هذا الجمع فهما
معتبران في حكمين مختلفين وهما ادخال اللام وجمع هذا الجمع ويمكن ان يقال هذه الصورة
خارجة بقيد الاول وهو اعتبار اجتماع السببين اذا اعتبرهما معا ليس بشرط والصرف
احاد ونحوه كثلاث ومثلث علما لانه لا يمكن اعتبار العلمية الاصلية لانه يستلزم الوصفية
فاعتبارهما يستلزم اعتبار الوصفية مع العلمية فيمتنع كحاتم واذا نكر بعد التسمية فحكمه حكم
احمر يعني اذا نكر احاد ونحوه فيزول مانع اعتبار العدلية وهو العلمية فيتعدد العدلية
مع الوصفية فحكمه حكم احمر باعتبار الوصفية فان قلت مساجد اذا جعل علما ينبغي ان لا
يعتبر فيه الجمعية لان الجمعية تنافي العلمية ولذلك اذا جمع العلم تناول بتنكيره فالجمعية
منافية لها قلت المراد انه مشابه للجمع فلذلك اعتبر ولذلك قالوا من الاسباب الجمع وما
يشابه الجمع فان قلت فلم اعتبر مشابهة الجمع في التأثير ولم يعتبر مشابهة العدل قلت لان
الجمع اعتبر في تأثيره صيغة منتهى الجموع وكونه على هذه الصيغة سبب لاعتباره والعدلية
لم يعتبر في اعتبارها كونها على صيغة مخصوصة فاعتبر المشابهة في الاولى دون الثانية
وطريق تنكير العلم ان يتناول بواحد من الامة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا
اخر او يكون صاحبه قد اشتهر ببعض من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك
المعنى نحو لكل فرعون موسى لما ذكر المسألة السابقة وهو ان ما يكون احد سببيه او 
اسبابه العلمية ينصرف عند التنكير كان مظنة لان يقال فما طريق تنكير العلم فقال و
وطريق تنكير العلم الى اخره وذكر لتنكير العلم طريقين احدهما ان يتناول العلم
بواحد

بواحد من الجماعة المسماة يعني ان لفظ زيد مثلا لواحد متشخص فاذا اريد المسمى بالزاء والياء
والدال صار اسم جنس متناولا لما يدخل فيه كل مسمى به فيخرج من العلمية ولم يقتصر على قوله ان
يتناول بالمسمى بالاسم لانه لا يلزم منه التنكير بل يكون خروجا من التعريف العلمي الى تعريف
اللامي وانما يكون نكرة اذا اريد واحد من المسمى به ولذلك قال يتناول بواحد من الامة المسماة
به ولم يقل بالمسمى به ولذلك لو قيل هذا الزيد اشرف من ذلك الزيد لكان معناه ان المسمى
بزيد المشار اليه اشرف من ذلك المسمى الآخر ويكون معرفة ولذلك وقع صفة لهذا فتنكيره
باعتبار ارادة واحد من المسمى والثاني ان يكون صاحب العلم اي مسماه مشهورا بمعنى من ا
المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى فالفرعون مشهور
بالظلم فكانه اريد لكل متصف بالظلم اي لكل ظالم مبطل موسى اي عادل محق فالتنكير محقق
في الاول باعتبار التسمية وهو كونه مسمى به وفي الثاني باعتبار الاتصاف بالمعنى الذي فيه
اذ ليس المراد بقولهم لكل فرعون موسى لكل مسمى بفرعون مسمى بموسى وهذا المثال ورد
في استعمال العرب فتأويله ما ذكره على انه يحتمل ان يقال لا حاجة الى تنكيره بل بتقدير المثل كما
في لا هيثم الليلة للمطي وفي قضية لا ابا حسن ان المراد لا مثل هيثم ولا مثل ابي حسن فيحتمل في
المثال ان يكون التقدير لكل مثل فرعون مثل موسى فالعلمان بحالهما ولا حاجة الى تنكيرهما بل بتقدير
المضاف وهو المثل فلعل صاحب المفصل انما لم يذكر الطريق الثاني بناء على هذا الاحتمال
او لم يره واردا في استعمالهم والتصغير لا يخل بسبب الا العدل والجمع ووزن الفعل ما خلا
صورة عن الزوائد الاربع لانخرام الصيغة نحو احيمد تصغير احمد ومسيجد تصغير
المسمى بمساجد ايمن التصغير المسبب جد وخضيضم تصغير خضم اسم رجل بخلاف احيمر
وتغيلب لان صيغ المكبر كانها محفوظة في الثاني من حيث يمكن الاستدلال عليها وهي في الاول
مجهولة لا يمكن ان يعرف يعني التصغير لا يخل بجميع الاسباب الا ما استثني اما الوصف
فظاهر لانه لا يخل التصغير به بل يزيد وصفا الى وصف فاذا قلت ضويرب تصغير ضارب
فضارب كان وصفا وضويرب يدل على حقارة في ذلك الوصف والحقارة وصف آخر فلا يخل به
بمعنى الوصفية كانه قال ضارب حقير وكذا التأنيث لا يخل به التصغير وهو واضح وكذا
التركيب مثل بعلبك لو قيل بعيلبك لكان التركيب باقيا بحاله اما العجمة فهو موضع [?]
اذ لو صغر العجمي لخرج بالتصغير عن وزن الاصل المستعمل في العجم فينبغي ان يضعف امر
العجمة بهذا التصغير ففيه نظر والالف والنون ان كانتا في صفة فظاهر ان التصغير لا يخل
به لانه يقال سكيران فيبقى الالف والنون بحالهما وكذا ان كانتا في الاسم كعثمان وعمران ومروان

اذ يقال في التصغير عثيمان وعميران ومريوان فالتصغير لا يخل بالزنة لبقاء الالف والنون
بحالها فقوله لانجزام الصيغة علة للمستثنيات المذكورة يعني انما اخل التصغير بها لانجزام
الصيغة فالعدل كاحاد اذا صغر وقيل احيد لم يبق وزن فعال وكذا الجمع نحو مسيجد لا يبقى
وزن مفاعل وكذا وزن الفعل الخاص كخضم وبذر فانه لا يبقى ذلك الوزن ثم استثنى من
وزن الفعل فقال ما خلا صدر رابع الزوايد الاربع يعني اذا كان اوله احد الزوايد كاحمر فانه
يقال في تصغيره احيمر وتغلب فانه يقال في تصغيره تغيلب فصيغة المكبر كانها
باقية محفوظة من حيث يمكن الاستدلال عليها يعني ان حروف المكبر وهي الهمزة والحاء
والميم والراء باقية بحالها لكن اختلف الحركات وكذا تغيلب حروفه الاصول باقية واختلف
الحركات فهذا معنى قوله كون الصيغة محفوظة بعض حروفه باقية بخلاف وزن الفعل الخاص
نحو كخضم فانه في التصغير يقال خضيضم مجروفه الاصول وان كانت باقية ايضا لكن كان
في الاصل مدغما وهو الضاد في خضم وفي التصغير صار منفكا بينهما بالتصغير فالصيغة
المدغمة لم يبق بها بحالها فلذلك قال ومن اي الصيغة في الاول اي وزن الفعل الخاص
مجهولة لانها منفكة مفككة بينهما بالتصغير وقد كانت مدغمة فكانها مجهولة ولهذا اتى اخل
التصغير بالعدل والجمع ايضا نحو احد فانه اذا قيل مسيجد لم يبق جميع حروفه لفوات
الالف وكذا لو قيل احيد لم يبق الالف محروفه الاصول باقية فانجزمت الصيغة ويمكن ان
ان يقال نحو احيمر كابيطر انا وتغيلب كتشيطر انت فبعد التصغير صار على زنة فعيلين
فالتصغير ما اخل بزنة الفعل اصلا بل نقل الفعلين الى زنة فعلين الحرف حمر كان بوزن اعلم
واحيمر كان بوزن ابيطر ثم التصغير لا ينقل الاسم به الى الوصفية نحو زعليمون وقتيبون
مع امتناع ذلك في مكبرهما ولهذا قيل يمتنع صرف ادير مع صرف مكبره خليق بان يخل
بالعلمية كالنسبة الى انهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر في اعتبار منافعا لو هذا طليحة
كما قالوا طلحة لان المصغر كانه جعل المصغر نبزا لا ان جعله وصفا له محضا التصغير
مبتدا وخبره قوله خليق هذا ايراد وجواب اما الايراد فهو ان لقايل ان يقول لا خلاف
وفي لا يجمع بالواو والنون ومصغره وهو فتي يجمع بالواو والنون الا ان اخر المصغر لان الجمع
بالواو والنون انما يكون للعلم او الصفة وغلام وفتى ليسا بعلم ولا صفة فلم يجمعا بالواو
والنون اما اذا صغرهما صار بمنزلة وصفين فجاز جمعهما بالواو والنون ولان التصغير
يجعل الاسم وصفا فالواو ادور جمع دار منصرفه واما اذا صغر وقيل ادير حكم امتنع صرفها
لوزن الفعل والصفة فثبت ان التصغير ينقل الاسم من الاسمية الى الوصفية فكان خليقا

التصغير بنفي ان تخل بالعلمية ايضا لان التصغير كجعل الاسم وصفا
ولذلك كجوز غليمون وانا لم نجز غليمون غلام وصف مع

بان يخل بالعلمية لان الوصفية تضاد العلمية كما ان النسبة ايضا ينقل الاسم الى الوصف
كهاشمي وهاشم فان هاشما اسم محض لا يوصف به نحو رجل هاشمي فاجاب بانهم لم يفرقوا
بين المصغر والمكبر في اعتبار العلمية فقالوا طليحة غير منصرف للعلمية والتانيث وكذا
طليحة للسبين وغاية ما يقرره ان العلمية كانها وردت على المصغر لا ان التصغير
ورد على العلم فقولك طليحة صغر اولا فقيل طليم طليحة كانهم جعلوا الطليحة بعد التصغير
بعد التصغير نبزا وعلما فهب ان التصغير يجعله بمنزلة الوصف لكن لما جعل هذا الوصف
علما فقد زالت تلك الوصفية بطريان علميتها فلذلك اعتبرت العلمية بعد التصغير وهذا
معنى قوله لا ان جعله وصفا محضا يعني ان التصغير جعل طليحة المكبرة وصفا لكن
لما طرات العلمية على الوصف لم يبق بحالها فكانه اخرجه عن الوصفية الى الاسمية
فلم يبق وصفا محضا فلم يخل بالعلمية ولا يخفى عليك انه محل والمصنف لم يخف عليه
ولذلك قال كانه جعل المصغر نبزا وما ذكرناه توضيح للمسئلة لا تصحيح لها ويمكن ان
يجاب بجواب اخر وهو ان التصغير لا يخل مهنا بالعلمية قولك ان التصغير بمنزلة الوصف
قلنا بمنزلة وصف للعلم او بمنزلة وصف مطلقا الاول مسلم والثاني ممنوع فعلى هذا
اذا قلت في زيد زبيد فمعناه انه علم حقير فالعلمية باقية وانضم اليها بسبب التصغير
وصف الحقارة فلم يخرج العلم عن كونه علما مطلقا بانضمام وصف اليه بمعنى التصغير
لا ينافي العلمية بل كان علما بلا صفة فصار علما موصوفا بصفة فقولك طليحة في الا
التقدير منفكك ومعناه طلحة الحقير فالعلمية باقية بحالها وهذا كانه اجود ويمكن
تنزيل قوله لا ان جعله وصفا محضا عليه اي على هذا الوجه ومعناه ان المصغر جعل المصغر
نبزا لا ان جعل المصغر وصفا محضا له اي لاجل التصغير اي لم يجعل وصفا محضا لغرض
التصغير بل معناه انه علم موصوف فالتصغير ما اخل بالتصغير بالعلمية بل جعل العلم
موصوفا بصفة زايدة وهي الحقارة فكما ان قولك غلام اذا صغر معناه غلام حقير فالذات
باقية وانضم اليها صفة الحقارة فلا انضمام هذه الصفة صح جمعه بالواو والنون هذا غاية تقرير
هذا الكلام والله اعلم والكلمات المتهجى بها في اوايل السور فمن جعلها اسماء
لها فلا اشكال فيه الاعراب نحو كهيعص والمر محكي لبس الا واما ما ينافي فيه الاعراب
بان يكون اسما مفردا كص ونحوه او اسماء عدة مجموعها على زنة مفرد كطاسين بوزن قابيل
وكذا طاسين ميم بجعلها واحدا كدارابجرد فما يجوز فيه الاعراب والحكاية مع منع
الصرف للعلمية والتانيث وعليه قوله يذكرني حم والرمح شاجر فهلا تلا حم قبل التقدم

يعني ان كلمات التهجي الواقعة في اوايل السور اختلفت فيها فقال بعضهم انها حروف
ملتقطة من كلمات فالم معناه انا الله اعلم والمص معناه انا الله اعلم وافضل و
وقال بعضهم انها اسماء السور وعليه الاكثرون فعلى هذا هي على قسمين قسم لا يتاتي
فيه الاعراب كيعيعص فتعين كونه محكيا لا غير اذ لا يمكن له اعراب والا لكان اسم واحد
مركبا من خمس كلمات ولا يجوز تركيب اكثر من كلمتين في كلام العرب فانه لا يمكن له
اعراب فلذلك تعين كونه محكيا وقسم يتاتي فيه الاعراب وهذا على ثلاثة اقسام احدها
ان يكون اسما مفردا كص ونحوه والثاني ان يكون اسما مجموعها على زنة مفرد كطاسين فانه
بزنة قابيل وكذا حم والثالث ان يكون ايضا اسما لا يوجد بوزانها مفرد بل جعلت بمنزلة اسم
واحد لطاسين ميم فانها منزلة مركب كدارابجرد فهذه الاقسام الثلاثة يجوز فيها الحكاية
ويجوز فيها الاعراب مع منع الصرف للعلمية وتانيث السورة نحو حاميم في قوله يذكرني
حم والرمح شاجر فهلا تلا حم قبل التقدم فاعرب حم ومنع الصرف والشعر
لقاتل محمد بن طلحة السجاد وهو شريح بن اوفى العبسي وقبله واشعث بايات ربه
قليل الاذى فيما ترى العين مسلم يذكر في البيت وبعده شككت له بالرمح جيب قميصه
فخر سريعا لليدين وللفم اما الاعراب فيه ظاهر لو قوعه في التركيب في وجود السببين
لمنع الصرف واما الحكاية فلانها كانت كلمات حقها ان يوقف عليها ولا يوقع في التركيب
بل بعد تقديرا كقولك ثوب غلام جارية فاستبقي ذلك الحكم الذي كان له قبل التركيب
فحكي ثم المعرب كلا نوعيه يعني الاسم المتمكن والفعل المضارع اما ان يعم الاعراب
على سبيل الاستبداد او على سبيل التبع لغيره والمستبد اما مرفوع او منصوب
او مجرور او مجزوم وهذا بيان ذلك المرفوع منه الاسم انواع منها الفاعل وهو ما كان
الاسم المسند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه ابدا نحو قام زيد من في من فعل للبيان
للمسند فان قلت ظاهر هذا يقتضي ان ما يكون الفعل هو المسند اليه ولا يستقيم لان
الفعل مسند لا مسند اليه قلت الضمير في اليه يجب ان يرجع الى اللام في المسند لزم ذلك وهو
ان الفعل مسند الى نفسه وليس كذلك بل الضمير راجع الى الموصول الاول او الموصوف
وهو ما اي هو المسند الى ذلك الشيء فالفعل يصدق عليه انه المسند الى الفاعل لا الى نفسه
فقوله من فعل بيان للمسند الى غيره وهو المعتبر عنه بقوله ما قوله او شبهه يعني به الاسماء
الاسماء المتصلة بالافعال كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر اي اعمل وكذا الظرف ويعتبر عنه بمعنى الفعل لا بشبهه فقوله او شبهه

بحث المعرب

اما ان يندرج تحته ما هو معنى الفعل كالظروف او لا يندرج فان اندرج لم يصح
قوله في الحال ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكر
ههنا ايضا او معناه قوله مقدما عليه احترازا عن نحو زيد ضرب فان الفعل مسند اليه
ولكنه ليس مقدما عليه فلا يكون فاعلا وهذا انما يصح اذا سلم ان ضرب مسند الى
زيد وقد يمنع بانه مسند الى ضميره لا اليه وقوله ابدا ظاهر انه للتعميم الا ان يقال المفعول
المفعول به ايضا مسند اليه الفعل ومقدم عليه لكن لا ابدا اذ المفعول قد يتقدم على
الفعل نحو زيدا ضربت وان اريد بالاسناد اليه الاخبار عنه من حيث عليه المعنى فجميع
ما وقع خبرا للمبتدا اذا قدم على المبتدا يخرج عنه لانه وان قدم عليه فليس
تقديمه عليه ابدا اذ جاز تاخير الخبر ولا يكون اي الفاعل الا واحدا اذ
المسند لا يسند لان تعلق الفعل بالفاعل لجهة الاسناد والتقوم فاذا اسند
مرة الى الفاعل فقد حصل الاسناد والتقوم به فتمت الجملة فلو اسند معه الى
شيء آخر لما تم الاسناد الاول لكنه تام كما ان المضاف اذا اضيف الى شيء في تلك الحال لا يضاف
الى شيء آخر معه وانما تعددت المفاعيل لان تعلق الاخر الفعل بالفاعل على جهة الاسناد
والاسناد لا يختلف ونسبة الفعل الى الفاعل المفعول على جهة التعلق والتعلقات
تختلف بحسب تعدد التعلقات ولم يتعدد الفاعل اذ تعلق الفاعل الاسناد واحد
سواء اسند الى الواحد او الى اثنين او الى الجماعة وقولهم قام الزيدان فالمسند اليه
المجموع لا كل واحد منهما يعني قد يتوهم ان في قولك قام الزيدان ان الفاعل فيه ليس واحدا
فاجاب عنه بان المسند اليه المجموع لا كل واحد منهما وبيانه ما ذكرناه وهو ان جهة الاسناد
بين الزيدين لا تختلف فهما متحدان في اسناد الفعل اليهما معا فهو بمنزلة قولك قام الكثيرة
فان الفاعل واحد لفظا وان كان معناه افرادا متعددة فالفاعل واحد وموارده متعدد
بخلاف المفعول والحاصل ان المفعولات لما كانت متعددة في المعنى لم يمكن التعبير
عنها باسرها بلفظ واحد فتعددت المفعولات بخلاف الفاعل فانك اذا قلت قام زيد زيد
امكن ان يعبر عنهما بلفظ واحد له اعراب واحد نحو الزيدان وكذا في الجمع يمكن التعبير
عنه بلفظ واحد وكذا في المختلفين نحو جاء زيد وعمرو كان يمكن التعبير عنهما بلفظ واحد
وهو الرجلان فلم يوضع الفاعل متعددا لعدم الاحتياج اليه ووضعت المفعولات متعددة
للاحتياج اليها واما قوله تواهق رجلاها يداها وراسه لها قتب خلف الزميلة رادف
ففي رواية البيت لاوس بن حجر وقبله كان بجنبيه جنابين من حصى اذا عدتم مرابه متحنا بف

الزميل الكل الرديف

اي متضايق من تضايق الشيء الوادي اي تضايق المواتمة المسايرة وهز الاعناق في السير
قال ابن السيرافي شعره بديه اي بوبه العبر يعني انه يقدم العبر الاتان وسيبويه خلفها
فيرادفها لاتحمل رجلي الاتان وراسه فوق عجزها كالقتب على ظهر البعير وفي روايه خلف
الحقيبة وهما كتابنا ناشح الكفل وحبابين من حصى اي يثير التراب والحصى فيرتفع من جانبيه
فيصير كالحبابين والقدر المكان الذي فيه حجر غادر الناس المزور به مرابه اي الاتان والعير
والزميل فحملها على المعنى كانه قال تواسق رجلاها تواسقهما يداها وقوله فيهن دوي
اشارة الى روايه الاخرى التي ذكرها ابن السيرافي تعرقيل ان الفاعل لما لم يتميز من
المفعول بالذات بل بالوضع لكون الفعل مما يستوي فيه الطرفان بحيث ينعكس
عكسا سواء رفع الاسمين معا بعده على توهم الفاعلية فيهما معا لما كانت تصح في كل واحد
منهما على البدل ذكر البيت على وجه الاعتراض وهو ان الفعل وهو تواسق ذكر بعده
فاعلان بعده من غير توسط عاطف بينهما فالفاعل قد يتعدد لفظا فلا يكون الفاعل
واحدا واجاب بان الفاعل على قسمين قسم يتميز فيه الفاعل عن المفعول بالذات كقولك
ضرب زيد عمرا وقسم لا يتميز فيه الفاعل عن المفعول بالذات وهو في بناء المفاعلة
كقولك ضارب زيد عمرا فان عمرا مفعول لفظا وهو في المعنى فاعل لانه مضارب
ايضا كما في البيت فان الرجلين كما انهما مواسقتها اي مسايرتان لليدين فكذلك اليدان
ايضا متواسقان لهما فليس الا التمييز بينهما بالذات لاستواء الطرفين في نسبة الفعل
اليهما اذ ينعكس فيهما عكسا اي كما يقال ضارب زيد عمرا يصح العكس ان يقال ضارب
عمرو زيدا فتبوهم انهما فاعلان في الحقيقة اذ يصح ان يكون كل واحد منهما بدلا عن الآخر في
الفاعلية فرفع الطرفان لهذا التوهم يعني كانهما فاعلان واحد ثم قال وللعدول به الى غيره
ذلك مرجح اي سعة للمساغ اي ساغ ان يقال ان ارتفاع يداها في البيت ليس على جهة
الفاعلية لهذا الفعل المذكور بل يحتمل بوجهين وجوها اخر احدها انه على لغة من يجري الالف
التثنية في الاحوال الثلاث مجرى الواحد وعلم الخانة فيقولون رايت الزيدان ومررت بالزيدان سوا
وجاء الزيدان فجاز في البيت ان يكون يداها بمعنى يديها فهو منصوب على المفعولية وليس
بفاعل والثاني ان يقدر فعل آخر اي تواسقهما يداها والثالث ان يكون خبر مبتدا
محذوف يدل عليه ما قبله وهو تواسق رجلاها كان سائلا سال هذان الرجلان مواسقتان
لاي شيء فقال يداها اي المواسقتان يداها فهو خبر مبتدا محذوف فلهذه الاحتمالات
قال ثم للعدول به الى غيره ذلك مرجح للمساغ ولا يكون اي الفاعل الا بعد الفعل اي

بمبحث الفاعل

لان تصور الفعل مما يستعقب تصور الاسناد وتصور الاسناد وما اليه الاسناد اي
تصور الاسناد مما يستعقب تصور ما اليه الاسناد وهذا ظاهر لان الفعل مفهوم الحدث
المقترن بزمان والمعنى والحدث معنى فيفتقر الى ما يقوم به عقلا فذكر بعده الفاعل ليطابق
مقتضى الطبع واذا تقدم الفعل ما لو تاخر لكان فاعلا فان كان معرفة او ما جرى
مجريها لم يكن الا مبتدا لفظا وتقديرا ولا يجوز فيه نية التقديم والتاخير نحو زيد خرج
وان كان نكرة محضة لم يكن الا مبتدا لفظا ولا يسوغ فيه الا نية التقديم والتاخير نحو رجل
جاء اي ما جاء الا رجل وان لم يصلح للفاعلية وذلك في الضماير المنفصلة ساغ فيه
الامران نحو انا ضربت وانت تضرب ضربت لما ذكر ان الفاعل لا يكون الا بعد
الفعل ذكر تفسيرا تتميز به مواقع الفاعل عن مواقع المبتدا فقال الاسم المتقدم على
الفعل اما ان يصلح للفاعلية بتقدير التاخير او لا يصلح فان صلح فاما ان
يكون اي المتقدم معرفة نحو زيد خرج او جاريا مجراها اي الجاري مجرى المعرفة نحو
افضل منك خرج فما يصلح للفاعلية معرفة او جاريا مجراها لا يكون الا مبتدا
لفظا وتقديرا ولا يجوز تقدير تاخير ذلك الاسم وتقديم الفعل اذ لو قدم عليه
الفعل والمفروض انه يصلح فاعلا فالتبس بالفاعل اما لفظا فظاهر لان الفاعل
لا يتقدم الفعل واما تقديرا فلانه لا يمكن تاخيره لئلا يلتبس بالفاعل يعني
ان المبتدا المتقدم لفظا على الخبر نحو زيد قائم جاز تقدير تاخيره وههنا لا يجوز
تقدير تاخيره فهو مبتدا لفظا وتقديرا وان لم يكن معرفة بل نكرة محضة اي غير
مخصصة بشيء من المخصصات الا بالتشبيه بالفاعل على تقدير تاخيره فيجب ان
يقدر هذه الجهة وهو التشبيه بالفاعل ليصلح كونه مبتدا لفظا نحو رجل جاء فانه
لا يمكن مبتدا الا لفظا فاما من حيث التقدير فهو فاعل ولولا هذا التقدير لم يصلح
جعله مبتدا بوجه ما لانه حينئذ لا يصح للمبتدا اصلا بل انما يصح كونه نكرة لانه
في المعنى فاعل فالمتبوع هو نية التاخير وان لم يصلح للفاعلية وذلك في الضماير
المنفصلة نحو انا ضربت فان هذا الضمير لا يصلح فاعلا لا مقدما لان الفاعل لا
لا يتقدم الفعل ولا موخرا لان للفعل فاعلا وهو الضمير المتصل به فيجوز فيه
الامران اي يجوز ان يكون المبتدا لفظا وتقديرا وان يكون مبتدا لفظا وفاعلا
تقديرا بحسب ما يقتضيه من المعنى وهو الحصر فجاز ان يكون التقدير ما ضرب
الا انا وما ضربت الا انت وقولهم انقلني بصيب انا حرشتهم فبيل النابي اي

اي الثاني من الامرين وهو ان يكون مبتدأ لفظا وفاعلا تقديرا لان المعنى لم يحرسه الا
انا بحسب المعنى المفهوم من المثل من حرس الصبا باصاده وهو ان يتحرك بيده على حجره لا
ليظن حنه فيخرج ونبه ليصرها فياخذه والاصل ان يلحق الفعل اي اصل الفاعل ان يلحق
فعله ولا ينفصل منهما فاصل لانه كالجزء منه اي من الفعل يدل على ذلك اسكان الفعل
في نحو ضربت ذكرا دلة على ان الفاعل كالجزء منه اي من الفعل الاول هذا وبيانه ان اربع
حركات متوالية لا تجوز في كلمة واحدة فلو قيل ضربت ولم يسكن اللام لزم اربع حركات
متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لم يسكن اللام
كما لم يسكن في ضربك مع توالي الحركات الاربع لان المفعول فضلة وليس بجزء من الفعل والفاعل
جزء منه ووقوع اعراب الفعل بعده في يفعلان واخواته هذا هو الثاني يعني ان النون
في يفعلان علامة رفع الفعل وهو بمنزلة حركة يضرب فلو لم يكن الفاعل وهو الف
التثنية كالجزء من الفعل لم يقع فاصلا بين لام الفعل وما هو بمنزلة حركته وكذلك اخواته
نحو تفعلين ويفعلون ورد العين في نحو قولا واللام في رمانا فيمن يقول هذا هو الثالث
يعني نحو قولك قل حذف فيه العين لالتقاء الساكنين فاذا اتصل به ضمير الفاعل
نحو قولا قولوا قولي ردت الواو وتحرك ما بعده بحركة اصلية لاتصاله بما هو كالجزء
وهو الفاعل فلذلك ردت الواو وبخلاف ما اذا اتصلت الحركة بما ليس كالجزء فانه
لا يرد كقل الحق فان حركة اللام عارضة فلم يرد لاجله الواو لعدم اعتبار الحركة
العارضة فهي كالساكنة فيدل على ان الفاعل كالجزء فالحركة لاجله حركة اصلية لا
عارضة وكذلك رد اللام في رمانا فيمن يقول يعني المشهور رمتا بلا رد اللام فاما
من رد اللام فقد نظر الى ان حركة التاء كالاصلية لاتصالها بالف التثنية التي هي
الفاعل وتثنيته وجمعه لتثنية الفاعل الفعل وجمعه في نحو القيا وربما رجعون
هذا هو الرابع يعني اذا كرر الفعل كان حقه ان لا يثنى الفاعل ولا يجمع كما لو قلت
اضرب اضرب فالفاعل مفرد وان كان الفعل مكررا فالمراد بالقيا الق الق
فالفعل مثنى اي مكرر وثني الفاعل ايضا معه وهو الف القيا تدل على تثنية الفعل
وكذلك الجمع في ربا رجعون وان كان المخاطب مفردا في الصورتين وهذا يدل على
ان الفاعل كالجزء من الفعل فيلزم من تثنية الفعل وجمعه تثنية الفاعل وجمعه
وان كان المخاطب واحدا وتانيث الفعل لتانيثه في نحو ضربت هند هذا هو الخامس
يعني ان الفعل من حيث هو فعل لا يتطرق اليه التانيث فانما انث لان الفاعل هو نث

اصله ارجع ارجع ارجع فلما جمع الفعل جمع الفاعل ايضا وهو الفاعل في ارجعون صح

والفاعل

والفاعل كالجزء من الفعل وبتانيثه تانيث الفعل فلذلك قيل ضربت وان كان الفعل مذكرا
وتنزلهما منزلة واحدة في حبذا هذا هو السادس وهو ان الفاعل وهو ذا تنزل من حب
حب وهو الفعل منزلة كلمة واحدة ولذلك لم يجز تانيث ذا ولا تثنيته ولا جمعه ولا تصغيره
ولا وصفه ولا تاكيده ولا العطف عليه لشدة الامتزاج بالفعل فسرى اليه حكم الفعل
فصار كاحد حروفه ولا يمكن ان يقال ان ذا هو الفاعل والرجل صفة لانه يقال حبذا الرجلان
وحبذا الرجال فدل ان المعرف باللام ليس بصفة اسم الاشارة والغاء الفعل معرفي
باب ظننت هذا هو السادس السابع من الادلة وتقريره ان افعال القلوب اذا توسطت
او تاخرت نحو زيد مقيم ظننت وزيد ظننت مقيم فحكموا بالغاء الفعل مع الفاعل ولو لم يكن
الفاعل كالجزء لم يحكموا بالغائهما معا لان الفاعل ليس عاملا حتى يلغى فالغاؤه بتبعية
الفعل وزيادته معه في نحو قوله فكيف هوت ولو مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام
هذا هو الثامن من الادلة وتقريره انهم حكموا بان كانوا زائدة وان كان الفعل وهو كان
وحده زائدة ولكن لما كان الفاعل كالجزء لم ينفك عن الفعل فحكموا بزيادتهما جميعا و
والنسبة اليهما جميعا في نحو فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعا من
اي اصبحت ممن يقول هذه الكلمة وهو اي كنت كذا وكنت كذا يعني كنت اخبر من الامور الماضية
كما هو عادة الشيوخ والهرمى والعاجن من يعجن الرجل اذا انهض معتمدا على الارض
من الكبر فنسب الى كان مع فاعله وهو كنت فلو لم يكن الفاعل كالجزء لما الحق باء النسبة
بهما معا هذه هي الادلة التي ذكرها المصنف على ان الفاعل كالجزء من الفعل ويمكن ان
يذكر دليلان آخران احدهما تاكيد المضمر المرفوع المتصل بمنفصل نحو قمت انا وزيد لئلا
يلزم عطف الاسم على ما هو كالجزء والثاني اتصال الكاف في نحو اكرمك مع انه لا يتصل الا بها
بعامل فلو لم يكن الفاعل وهو التاء الضمير كجزء من الفعل لم يجز اتصال الضمير المتصل الا
المنصوب به فاذا قدم عليه غيره كان في النية موخرا هذا لازم لقوله والاصل ان يلحق
الفعل يعني اذا ثبت ذلك الاصل فلو قدم على الفاعل غيره كان ذلك الغير في التقدير
موخرا ومن ثم اي ومن اجل ان ذلك الغير في التقدير موخرا جاز ضرب غلامه زيد لان الضمير
يرجع الى زيد المتقدم رتبة لان الاصل ان يلي الفاعل الفعل فليس فيه اضمار قبل الذكر
وامتنع عند غير ابن جني ضرب غلامه زيدا لان الضمير يرجع الى المفعول وهو زيدا
الموخر لفظا وتقديرا ففيه اضمار قبل الذكر فلذلك امتنع وابن جني اجاز الاضمار
قبل الذكر كما سياتي واما نحو قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات

من

فعبر

وقد فعل

محمول على الضرورة او على ان الضمير للمصدر وهذا مستند لابن جني وهو ان الضمير في
في ربه يرجع الى العدي المذكور آخرا على المفعول فهو مثل ضرب غلامه زيدا اذ التقدير جزى
رب عدي عديا واجاب عنه بوجهين احدهما انه محمول على ضرورة الشعر والكلام في سعة
الكلام والثاني انا لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر المدلول عليه
بلفظ الفعل اي جزى رب الجزاء ووجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول اذا انتفى
الاعراب فيهما لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى صلوات الله عليهما اي اذا انتفى
الاعراب فيهما لفظا والقرينة وانتفاء الاعراب لفظا يندرج تحته قسمان المبني وما
اعرابه تقديري لا لفظي فالاول نحو ضرب هذا ذاك والثاني كضرب موسى عيسى و
وشرط فيه انتفاء القرينة والقرينة قد تكون لفظية وقد تكون معنوية فاللفظية ان
يذكر عقيب احدهما تابع من التوابع دال على اعراب المتبوع نحو ضرب موسى العاقل
بالنصب عيسى العاقل برفع العاقل والمعنوية كاكل الكمثرى موسى وولدت الجـ
الكبرى الصغرى وانما وجب تقديم الفاعل هنا لانه لو لم يجب تقديمه لكان
اما ان يجب تأخيره او يجوز الامران وكلاهما منتف اما وجوب تأخير الفاعل فلا نه
الزم مخالفة الاصل من غير ضرورة واما جواز الامرين فلانه يوجب اللبس لان
المفروض ان لا قرينة ولا اعراب مميزا او كان ضميرا متصلا نحو ضربت زيدا عطف على
انتفى اي يجب تقديم الفاعل اذا كان ضميرا متصلا لان اتصاله يمنع من تأخيره وكذا
وتأخيره اي يجب تأخير الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا وهو اي الفاعل
غير متصل نحو ضربك زيد فانه يجب تقديم المفعول ههنا لان اتصاله يمنع من تأخيره وانما
قيد بقوله وهو غير متصل لان الفاعل اذا كان متصلا ايضا فلا يجب تقديم المفعول بل
يجب تقديم الفاعل المتصل نحو ضربتك او اتصل به اي بالفاعل ضميره اي ضمير المفعول
اي ضمير راجع الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه فههنا يجب المفعول ايضا اذ لو اخر
لزم الاضمار قبل الذكر لما ذكرنا واذا اردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي والاستثناء
فالاولى تقديم الفاعل وفي عكسه تقديم المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمروا وما ضرب عمروا
الا زيد هذه المسئلة ذكرها الشيخ ابن الحاجب وغيره من صور وجوب التقديم الفاعل
حيث وقع المفعول بعد الا ومن وجوب تأخير الفاعل حيث وقع الفاعل بعد الا
فقولك ما ضرب زيد الا عمروا المدعى انه يجب تأخير المفعول اذ لو قدم لكان اما
بدون الا او معه والقسمان ممتنعان اما الاول فلانه ينعكس المعنى اذ لو قلت

منتصبا صح

ما ضرب الا عمروا الا زيد فكذلك ممتنع لانه يجوز ان يكون الحصر في الواقع بعد الا وهما
الفاعل والمفعول معا اي ما ضرب احد احدا الا عمروا زيد فانه يمتنع تقدم الفاعل على
اذ لو قدم لتقدم مع الا او بدون الا وهما ممتنعان لما ذكرنا والمصنف ذكر ان الاولى
في الصورة الاولى تقديم الفاعل وفي عكسه الاولى تقديم المفعول وانما قال اولى
ولم يقل بالوجوب لجواز ان يتقدم مع الا فتقول في الصورة الاولى ما ضرب الا
عمروا زيد ويكون الحصر فيما يلي الا فقط دون الآخر فلا يلتبس وهذا انما يصح اذا
قلنا لا يجوز تعدد الاستثناء المفرغ فالحق ان يكون المسئلة مبنية على جواز ان
تعدد الاستثناء المفرغ فان جاز فالحق ما ذكره ابن الحاجب وان لم يجز فالحق ما ذكره
المصنف وهو انه اولى لانه لو قدم مع الا فانه وان تعين الحصر في المفعول فقط لكن لما
لما كان محتملا ان يكون الحصر في الطرفين كانت تأخيره اولى لئلا يقع هذا الالتباس
بناء على جواز التعدد فانه اذا اخر لم يقع الحصر الا في المفعول وحده فلذلك كان
اولى واما تعدد الاستثناء المفرغ فلا يمتنع من حيث القياس اذ يجوز ان يقال ما ضرب
احد احدا الا زيد عمروا فاذا لم يذكر المستثنى منه فينبغي ان يجوز ايضا ويكون
استثناء مفرغا لكن الكلام في وقوعه وذلك يتعلق بالاستعمال فلينظر هل وجد
الاستعمال ام لا وانه اي وان تقديم الفاعل في الاول وتقديم المفعول في الثاني
واجب مع انما نحو انما يضرب زيد عمروا وانما يضرب عمروا زيد لان التأخير ملتبس
ههنا بخلاف ثمه يعني انما يعلم الحصر فيها بتأخير فلو قدم المفعول واخر الفاعل
لكان الحصر في المؤخر ولو عكس المراد بخلاف الصورة الاولى وهو ما اذا وجد
ما والا صريحا فان الحصر يفهم من وقوعه بعد الا سواء قدم او اخر يكون الحصر فيما وقع
بعد الا فلا يلبس ان لم يجوز تعدد الاستثناء المفرغ ولعل ابن الحاجب انما حكم بالوجوب
في ما والا حملا لهما على انما طردا للباب ويضمر اي الفاعل اي جاز ان يكون الفاعل
مضمرا اما منفصلا اي بارزا لانه يقال بلفظ هو امستكنا اذا فصل بينه وبين عامله بالا
لفظا او تقديرا نحو قوله قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا قطره اي القى
على احد قطريه وهما جانباه وقول الآخر انا الزايد الحامي الذمار وانما يدافع عن
احسابهم انا او مثلي هذا مثال لما فصل بين الفاعل وبين عامله بالا تقديرا اذ التقدير
لا يدافع عن احسابهم الا انا او مثلي والذمار ما يجب على الرجل ان يحميه كما يقال
حامي الحقيقة اي ما يحق عليه ان يحميه لانه اذا ذمر اي حث وحمي وغضب

بناء على جواز تعدد استثناء المفرغ وكذا في صورة
الآخر اي وهو ما ضرب عمرو الا زيد ع

حتى او اضمر العامل عطف على قوله منفصل يعني يكون الفاعل مضمرا منفصلا اذا اضمر
العامل نحو اذا انت لم تفعل كذا فافعل كذا لان اذا للشرط مختص فعلا والتقدير
اذا لم تفعل فلما حذف الفعل صار الضمير المستتر بارزا ولا عامل معه يتصل به
فيكون منفصلا فلم تفعل المذكور مفسر للمحذوف او جرى الفعل على غير ما هو له
في موضع يلبس نحو زيد عمرو يضربه هو والزيدان العمران يضربهما هما ايضا
عطف على منفصل اي الفاعل يكون مضمرا منفصلا اذا اجري الفعل على غير ما هو له في
موضع يلتبس يعني انما يجب كون الفاعل منفصلا اذا اجري الفعل على غير ما هو له في
موضع الالتباس كما ذكره فان يضربه جاز ان يكون لزيد وان يكون لعمرو واحترز به
عما لا يلتبس نحو زيد هند يضربها فانه وان جرى على غير من هو له لا يجب فيه ابراز
الضمير لانه لا التباس اذ تضرب يتعين ان يكون لزيد وكذا الزيدان الهندان
يضربانهما فانه لا يلتبس بل يتعين ان يكون الفعل للزيدين فلا يجب فيه ابراز الضمير
والتزم ذلك في الصفات مطلقا اي سواء كانت في موضع يلتبس او لا يلتبس نحو هند
زيد ضاربته هي فانها جرت على غير من هي له وليس فيه التباس وكذا حيث يلتبس نحو
زيد عمرو ضاربه هو والضارب زيدا وهند زينب ضاربتها هي والضاربة هند و
وانما التزم في الصفات مطلقا ولم يلتزم في الفعل الا في موضع اللبس على ما ذكره
لان الصفات ضعيفة في الفروع الافعال فلا يلزم من تحمل الافعال ضمائرها
ليست جارية عليه تحمل هذه مع ضعفها ولان اكثر الافعال صيغ ضمائرها بارزة
فيعرف بها من هي له بخلاف الصفات فانه لا يتصل بها مضمر بارز وانما يكون
مستترا فلم يلزم في الافعال مطلقا لبروز ضمائرها في الاكثر بخلاف الصفات
اعلم ان ظاهر هذا النقل ان الابراز يجب في الفعل ايضا في موضع اللبس فظاهر
نقل النحاة ان الفعل لا يجب فيه ابراز الضمير مطلقا والخلاف بين البصريين
والكوفيين انما هو في الصفات اذا جرت على غير من هي له الا ان يكون قد اضمر
على شريطة التفسير نحو قوله فضل كل ذي دين فوق عريبة وعزة ممطول معنى
غريمها وقوله وان امراءا اسرى اليك ودونها من الارض موماة وبيداء سملق لمحقوقة
ان تستجيبي دعاءه وان تعلمي ان المعان موفق محمول على الضرورة
استثنى مما يجب ابرازه من الصفات ما اضمر على شريطة التفسير كما في البيت وجه
الاستدلال ان ممطول ومعنى موجهان الى غريمها فلو اعمل الثاني وهو معنى كما

هو مذهب البصريين لكان ممطول جاريا على عزة لفظا وهو للغريم وكان حقه ان
يبرز الضمير فيقال ممطول هو وانما لم يبرز لانه اضمار على شريطة التفسير اذا
كان الاصل ممطول غريمها فحذف اعتمادا على شريطة التفسير بعده فالتقدير وعزة
ممطول غريمها وح يكون مثل هند ضارب غلامها وليس مما جرى على غير من هو له لذكر
الفاعل بعده فالغريم المحذوف مذكور بشهادة التفسير فكانه لم يجر على غير من هو له فلذلك
لم يبرز الضمير وفي البيت احتمال اخر وهو ان يكون عزة مبتدا وغريمها مبتدا ثانيا و
ممطول خبر غريمها مقدما عليه ومعنى خبر بعد خبر او حال من الضمير في ممطول
فالتقدير وعزة غريمها ممطول معنى فالصفتان في التقدير جاريتان على الغريم لا على
عزة فلذلك لم يبرز الضمير وهو احتمال ظاهر وقوله وان امراءا مبتدا وخبره محمول
على الضرورة هذا البيت استشهد به الكوفيون على ان الصفة جرت على غير من هي له
من غير ابراز الضمير وبيانه ان محقوقة خبر ان فهو جار على امراء وهو في المعنى للمرادة
وكان القياس ابراز ضميرها وان يقال محقوقة انت فاجاب بانه محمول على ضرورة
الشعر ويمكن ان يقال الجواب ان قوله تستجيبي جاز ان يكون مبتدا ومحقوقة خبرها
مقدما اي ان امراءا اسرى اليك لاستجابتك محقوقة وح فمحقوقة يكون خبرا
للاستجابة مقدما عليه والجملة خبر ان فقد جرت على غير من هي له ومحقوقة بمعنى
جديرة يقال انت حقيق ان تفعل كذا وزيد حقيق ومحقوقة به اي خليق له
فكان حقه ان يسند الى الذات فيقال زيد حقيق بالاستجابة لا ان الاستجابة حقيق
بزيد ونظير ذلك ما استشكل من قوله تع حقيق على ان لا اقول فيمن قرا بغير تشديد
الياء من علي وتؤول بتاويلات احدها انه على القلب كقوله وتشقى الرماح بالضياطرة
الحمر والثاني ان ما لزمك فقد لزمته والثالث ان المراد حقيق على ترك القول ان اكون
انا قايله ولا يرضى الاعتلى تاطقا به واسرى بمعنى سرى والمعنى امراء سرى اليك
ايتها المرادة وزاركم ودونه موماة اي مفازة وبيداء سملق اي قاع صفصف وجب عليك
ان تستجيبي دعاءه وتعظميه وان تعلمي ان المعان على تبع الصلات والخيرات موفق صاحب
توفيق من الله تع او مستكنا عطف على قوله منفصلا اي يكون الفاعل مضمرا اما منفصلا
او مستكنا ثم قسم المستكن فقال اما لازما وهو في اربعة افعال افعل ونفعل وافعل
فعل امر وتفعل للمخاطب فان هذه الافعال لا تسند الى مظهر ولا الى مضمر بارز بل
اذا قلت افعل انا فهو تاكيد للمستكن في الفعل لان افعل دال على المتكلم مسند اليه

به ليل تمام الكلام عنده فقوله انا تاكيد وكذا في بقية الاربع او غير لازم وهو في نفعل
الواحد الغايب مذكرا كان او مونثا نحو نفعل ويفعل في المذكر الواحد الغايب و
وفعلت وتفعل في المونث وفي الصفات اي غير لازم في الصفات الجارية على ما
هي له نحو زيد ضارب واما لم يكن لازما في المذكورات لانه يسند الي المظهر والمنفصل
البارز نحو يفعل زيد وفعل زيد وما يفعل الا هو وما فعل الا هو ونظايرها وكذا
زيد ضارب غلامه في الصفات فانه يسند الي المظهر ايضا او متصلا بارزا عطف
على قوله او منفصلا يعني الفاعل المظهر قد يكون منفصلا كما ذكرنا وقد يكون متصلا
بارزا وهو فيما عدا ما ذكرناه يعني نحو فعلت للمتكلم المفرد وفعلنا في الجمع و
فعلت في المخاطب المذكر وفعلت للمخاطب المونث وكذا تفعلين وتفعلان وتفعلون
وتفعلن ونحو افعلا وافعلوا وافعلي وافعلن وقد يضمر اي الفاعل لتقرره في النفوس
وارتفاع اللبس وان لم يجر له ذكر نحو اذا كان غدا فاتني اذا نصبت غدا اي ما نحن
عليه فكان تامة اي اذا كان ما نحن عليه من الحال غداة فاتني وغدا نصب على الظرف
فالعامل فيه كان واذا جعل كان ناقصة فغدا هو الخبر والعامل فيه معني الاستقرار يعني
اي اذا كان الحال مستقرا في الغد وانما قال اذا نصبت لانه يجوز ان يرفع غدا على
الفاعلية لكان وح لا يكون الفاعل مضمرا ومنه اي ومن هذا القسم الذي يضمر فيه العامل
لتقرره في النفوس قوله لعمرك ما تغني الثراء عن الفتى اذا حشرجت يوما وضاق
بها الصدر اي النفس اي اذا حشرجت النفس وضاق والحشرجة الغرغرة
عند الموت وتردد النفس اي اذا حشرجت النفس وضاق بها اي بالحشرجة والثروة
الغنى اي لا يغني الثروة عن المرء اذا جاء اجله ومنه قوله تع لقد تقطع بينكم فيمن قراء بالنصب
اي الامر وهو قراء برفع بينكم فهو فاعل تقطع والفاعل فيه مظهر والبين هو الوصل اي تقطع
وصلكم واما من قراء بالنصب ففاعل تقطع مضمر لدلالة الكلام عليه وتقرره في النفوس
اي تقطع الامر بينكم وفي المثل فلم حلقت ان لم اجرع الرجال اي اللحية اي فلم خلقت
اللحية اي اللحية للرجولية ومتى كان اي الفاعل ضميرا مستترا للمونث او بارزا للتثنية لا غير
حقيقيا كان المونث او غير حقيقي لزم التاء في فعله نحو هند قامت في المونث المستتر
والهندان قامتا في التثنية والتانيث فيهما حقيقي والشمس طلعت في التانيث
الغير الحقيقي يعني ان الفعل اما ان يسند الى المونث الى مظهر او مضمر فان اسند
الى مضمر مونث او مونثين يلزم التاء سواء كان المونث حقيقيا او غير حقيقي يعني

ان الفعل مذكر فحقه ان لا يقترن به التاء فان كان الفعل مضمرا فانما الزم التاء لان
الفاعل كالجزء من الفعل فلذلك الحق التاء بالفعل دلالة على تانيث الفاعل وانما لم يجب
الالحاق في المظهر كما سياتي لظهوره واما المضمر فلخفايه الحق التاء به فرقا بينهما الا
اذا تعذر وضع كان اي الفاعل ظاهرا او مونثا لم يلزم الا عند حقيقي يلي الفعل من الادميين
نحو عرفت المراة هذا هو القسم الثاني يعني اذا كان الفاعل مونثا غير حقيقي مظهرا لم يلزم
التاء اعتمادا على ظهور لفظ المونث نحو طلع الشمس ثم استثنى ما ذكره فاحترز بالحقيقي
عن غيره نحو طلع الشمس فانه لا يلزم التاء وقال يلي الفعل احترازا عما اذا وقع بينهما فاصل
كما سياتي وقال من الادميين احترازا عن نحو سار الناقة فان المونث وان كان حقيقيا
يلي الفعل لكنه ليس من الادميين فلم يلزم فيه التاء وقوله عرفت المراة مثال للمستجمع
للقيود فانه حقيقي يلي الفعل من الادميين وجاز طلع الشمس لكون المونث غير حقيقي
وحضر القاضي اليوم امراة لكون المونث لا يلي الفعل وان كان حقيقيا بل وقع بينهما
فصل وسار الناقة لكون المونث من غير الادميين وان كان المختار في الصور الثلاث لحوق
التاء دلالة على تانيث المسند اليه على الجملة وهذا بخلاف ما اختاره الشيخ ابن الحاجب في الا سناد
الى غير الحقيقي فانه استدل بقوله تع وجمع الشمس والقمر فان القراء اتفقوا عليه ولا يتفقون
على غير المختار ويجوز ان يحمل لفظ المصنف وان كان المختار على صورة الفصل ونحو سار الناقة
لا على قوله طلع الشمس لئلا يقع مخالفة لما ذكره ابن الحاجب ونحو والارض ابقل ابقالها متاول
واوله فلا مزنة ودقت ودقها هذا ابراد اذ الفعل وهو ابقل مسند الى ضمير الفعل الارض
فكان حقه ان يقال ابقلت كما ذكرنا في الشمس طلعت فاجاب بانه متاول وتاويله ان الارض
بمعنى المكان وهو مذكر ويروى والارض ابقلت ابقالها بنقل حركة الهمزة من ابقالها الى التاء
ليستقيم الوزن وح لا اشكال فيه وعكسه اتته كتابي فاحتقرها يعني ما ذكرنا في البيت مونث
لم يلحق التاء بالفعل المسند الى ضميره وهذا مذكر وهو الكتاب الحق التاء بفعله على عكس
تاويله وهو ان الكتاب عبارة عن الصحيفة فهو مونث معنى ولذلك قال اتته كتابي اي صحيفتي كما
فاحتقرها والمونث الحقيقي ما بازايه ذكر من الحيوان وغير الحقيقي ما يرجع الى الاصطلاح كما
الشمس والدار والقدر فانه لا معنى لتانيثها اذ ليس بازايه ذكر في الحيوان بل تانيثها و
امثالها بالاستعمال واصطلاح اهل العرب وهذا الحد اعني حد المونث الحقيقي يقتضي ان لا يكون
فرق بين تانيث الادمي وغيره لان كليهما حقيقي فلعل تانيث الادمي اقوى لكونه اشرف انواع
الحيوان ولانه الاصل المقصود في المخاطبات وساير الحيوانات يقع له ... اي ...

بحث المونث الحقيقي والمجازي

الحقيقي فقسم غير الحقيقي الى قسمين احدهما ما في لفظه شي يدل على تانيثه وتانيثهما قوله بعد ذلك وهو ما ليس كذلك وهو اي ما في لفظه شي يدل على تانيثه ان يكون جمعا غير ما جمع بالواو والنون مذكرا كان واحده او مونثا حقيقيا كقوله تع وقال نسوة وقوله تع اذا جاءك المومنات بتاويل الجماعة لان تانيثه غير حقيقي وفي غير حقيقي يجوز الحاق التاء بفعله وعدم الحاقه وفي لفظه ما يدل على تانيثه وهو كونه جماعة واستثنى منه ما جمع بالواو والنون فانه لا يجوز قالت المسلمون مع انه جمع لان لفظه للتذكير وضعا بخلاف الرجال والمسلمات فان لفظ جمع التكسير غير موضوع للذكور واما الالف والتاء فهي موضوعة للاناث او يكون عطف على ان يكون جمعا اي وهو ان يكون في آخره تاء ينقلب هاء في الوقف مثل ثمرة فانه في اخره شي يدل على تانيثه وقال ينقلب هاء احترازا عما لا ينقلب هاء كالتاء في بنات والتاء في اخت ونحوهما او الف زايدة اي يكون في اخره الف زايدة اما مقصورة تابعة والوزن فعلى بضم الفاء وفتح العين كشعبى لموضع وأربى للداهية او سكونها اي سكون العين كبشرى وحبلى او فعلى بفتح الفاء والعين مطلقا يعني اسما كدقوي لروضة وبردي لنهر دمشق او صفة كجمزي وبشكى يقال ناقة جمزى اي سريع وناقة بشكى اي خفيفة المشي او فعلى وفعلى بضم الفاء وكسرها وسكون العين كسلمى ورضوى ودعوى وشيزى لشجر وذكرى اذا لم يكن الالف للالحاق بجعفر زبرج فعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها اذا كان الفهما للالحاق كعلقى ومعزى فمن صرفهما او فوق ذلك عطف على رابعة فانه ليست الف الالحاق نحو سفرجل اي يكون فوق الرابعة وليست ملحقة بنحو سفرجل كحبنطى الا في نحو قبعثرى اي ما يكون الالف فوق الرابعة وليست للالحاق يكون للتانيث الا في نحو قبعثرى فانه ليس دالا على التانيث وانما زيدت الالف فيها ليلحق بنات الخمسة ببنات الستة كذا ذكره في الصحاح وليس الالحاق على هذا هو الحد المصطلح المتعارف في التصريف بل هو ما ذكره في باب منع الصرف في نحو ارطى ودليل انها ليست للتانيث لحوق التاء كعلقات وصرف الاسم استثنى الا نحو علقى ومعزى ونحوهما فان صرفها دليل على انها ليست للتانيث واما ممدودة عطف على قوله اما مقصورة والوزن غير فعلاء وفعلاء بسكون العين والفاء غير مفتوح فان الفهما للالحاق كعلباء وحرباء ونحو قوباء للنبت وقزاء للخمر اللذيذة الطعم ومنه ما ليس كذلك اي ليس في اخره شي يدل على تانيثه فيرجع الى ان يسمع في تصغيره التاء او في صفته او في فعله وذكر الا مثلة الثلاثة على الترتيب نحو اريضة في التصغير اي تانيثه علم من تصغيره وارض مبلقة في الاصح

اي تانيثه علم من وصفه بالمونث وابقلت الارض في فعله اي علم التانيث من الحاق التاء بفعله وهي الفاعل وراقعه مضمر كقولك لمن قال من فعل تحقيقا او تقديرا زيد اي كقولك زيد لمن قال وعليه قوله يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بمن قرا مفتوحة الباء اي يسبحه رجال الواو في ورافعه للحال تحقيقا او تقديرا تقسيم لقوله من فعل اي قد تلفظ به تحقيقا كما اذا قال من فعل تقول زيد اي فعله زيد وقد يكون تقديرا بدلالة الحال لكن طاف بطلب ضاربا من غير تلفظه بقوله من ضرب فتقول زيد فكانه قال من ضرب فتقول زيد وعلى هذا ورد قوله تع يسبح فيمن قرا مفتوحة الباء لانه لما قال يسبح كان مظنة سوال سايل من يسبحه فقيل رجال يسبحه تقديرا لا لفظا ويلزم ذلك اي اضمار الرافع اذا فسر اي ذلك المضمر بظاهر نحو هل زيد خرج واذا السماء انشقت ولو ذات سوار لطمتني وان ذو لوثة لانا اذا تقدير نحو خرج زيد لان هل يغلب دخولها على الفعل وكذا اذا الشرطية وكذا لو وان لانهما حرفا شرط فيستدعيان فعلا وقيل اذ هن لقام ينصري معشر خشن عند الحفيظة ومنه ولو انهم صبروا اي لو ثبت لان ان المفتوحة يدل على الثبوت وكانت كالمفسر فاجرت مجراه وانما قال ومنه فكالمفسر واجريت مجراه لان ان المفتوحة ليست بمفسرة على الحقيقة لوجهين احدهما ان المقدرة ليس عينه بل هو لوله وهو ثبت فكان كالمفسر والثاني ان شرط المفسر ان يقع بعد الفاعل كما في الصور المذكورة وههنا انهم صبروا فاعل فعل محذوف وليس هو عين المفسر لكونه فاعلا ولكنه لما دل على الثبوت الدال عنه المضمر قيل هو كالمفسر والفاعل اذا كان عامله نعم او بيس وهما للمدح العام او الذم العام انشاء الذم ان يكون مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة المراد بالمدح العام والذم العام انهما لا يدلان على خصوص الخصلة التي بها المدح او الذم بل يدلان على اصل المدح او الذم وليس المراد منه العموم المطلق الدال على المدح والذم من كل الجهات فلفظ المطلق اولى من لفظ العام في هذا المعرض وقوله الذم ان يكون اي الفاعل مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة يعني فاعل نعم وبيس يكون مضمرا وقد يكون مظهرا على ما سياتي فالمضمر شرط ان يفسر بنكرة كما هو مقتضى التمييز هو مختص باسم معرفة موضوع مجانس له يسمي بالمدح او الذم اي شرط المظهر ان يذكر بعد تمييزه المخصوص بالمدح او الذم وهو اسم معرفة وانما اشترط كونه معرفة لان الاصل في الايضاح والبيان ان يكون معرفة واشترط كونه موضوعا لانه اما مبتداء او خبر مبتداء محذوف على ما سياتي مجانس لذكر المضمر في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وكونه بحيث يصدق عليه فاعل نعم وبيس بان يكون مفردا من مسماه لانه

مبحث نعم وبيس

لابهامه صح

لانه في المعنى عبارة عن ذلك المضمر فيجب ان يجانسها او مظهرا عطف على مضمرا اى التزم ان يكون
مضمرا كما ذكرنا او مظهرا معرفا بلام الجنس او مضافا اليه اى الى المعرف هو هنا بالمخصوص
اى شرط المظهر ايضا ان يوضح بالمخصوص مدحا او ذما لان المعرف والمضاف لابد لان على
تعيين المخصوص فذكر بعدهما المخصوص ايضا للتعيين وانما اشترط التعريف في الفاعل
المظهر لان لفظ الفعل يدل على المدح العام او الذم العام فتعريفه زيادة تفخيم للمفهوم و
ولانه عبارة عن المعهود الذهني في المدح او الذم فيعرف باعتبار ذلك العهد الذهني ثم ذكر
المخصوص تشخيصا لذلك المعهود في الذهن بحسب الجنس نحو نعم رجلا زيد هذا مثال
ما يكون الفاعل مضمرا ومفسرا بنكرة منصوبة وهو رجلا هو هنا باسم معرفة وهو زيد المخصوص
بالمدح او نعم الصاحب هذا مثال ما يكون الفاعل مظهرا معرفا بلام الجنس وهو الصاحب او
نعم صاحب القوم عمرو هذا مثال للمضاف الى المعرف وعمرو وهو المخصوص وفي المونث نحو
نعمت امرأة هند هذا مثال ما يكون الفاعل ايضا مضمرا لكنه مونث فلذلك قرنت بمونث
ونعمت او نعم الصاحبة او صاحبة القوم دعد هذا مثال ما الفاعل المظهر المعرف باللام او
المضاف الى المعرف وانما قال نعم او نعمت يعني يجوز تذكير الفعل وتانيثه وانما جاز
التذكير والتانيث مع ان الفاعل هي الصاحبة لان التقدير نعم التي صحبت فهو باعتبار الوضع
ليس بازايه ذكر في الحيوان حتى يقال ان تانيثه حقيقي ولا يجوز تذكير فعله كقامت هند لان
التي بحسب الوضع للمونث اعم من ان يكون آدميا من الحيوان او غيره وكذا صاحبة القوم فان
صاحبة بحسب الوضع دال على ذات موصوفة بالصحبة سواء كان حيوانا او غيره فليس
بمونث حقيقي على ما فسر بحسب الوضع وفي التثنية والجمع نعم رجلين او الرجلان اخواك ونعم
رجالا او الرجال اخوتك يعني وقد يكون الفاعل اما مضمرا مفسرا بمثنى نكرة كنعم رجلين اخواك او
او بجمع نكرة نحو نعم رجالا اخوتك وقد يكون الفاعل معرفا باللام اما مثنى نحو نعم الرجلان اخوا
اخواك او جمعا نحو نعم الرجال اخوتك وحكي نعما ونعموا يعني بالحاق الف التثنية وواو الجمع
~~بنعم نحو نعم الرجلان اخواك او جمعا نحو نعم الرجال اخوتك~~ فيقال نعما رجلين ونعموا رجالا
وهو شاذ عند الاكثرين ويجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والمفسر تاكيدا نحو نعم الزاد زاد ابيك
زادا او لم تزود ومثل زاد ابيك فينا يعني اذا كان الفاعل ظاهرا مع فا فلا يحتاج الى تمييز بل
الى ذكر المخصوص فقط كما تقول نعم الرجل زيد فذكر التمييز وهو قوله زادا في البيت زيادة
تاكيدا على انه يحتمل ان يكون زادا مفعول تزود ومثل زاد ابيك صفة لزادا تقدمت عليه فيكون
حالا والتقدير تزود زادا مثل زاد ابيك ثم قال فنعم الزاد زاد ابيك فلا يكون فيه الجمع بين الفاعل

والمفسر

والمفسر وهو احتمال ظاهر وحذفه اى ويجوز حذف المخصوص اذا كان معلوما نحو نعم العبد اي
ايوب فحذف لدلالة الكلام عليه وارتفاعه بالابتداء على راي والجملة خبره وبانه خبر مبتدا محذوف
على راي يعني ذكر في اعراب المخصوص وجهان احدهما ان يكون مبتدا والجملة قبله خبره والتقدير
زيد نعم الرجل وانما استغني عن العايد الى المبتدا لان الظاهر عبارة عن ذلك المخصوص فاستغني
به كما يقام المظهر مقام المضمر في قوله لا ارى الموت يسبق الموت شي نغص الموت ذا الغني
والفقير والثاني ان المخصوص خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل نعم الرجل سيل وقيل من الممدوح
فقيل زيد اى هو زيد فالكلام على هذا جملتان وعلى الوجه الاول جملة واحدة وحبذا جار مجرى
نعم وهو مشير الى اسم الاشارة وهو في ابهام الضمير مثل نعم ومن ثم فسر بما فسر به الا
انهم سوغوا ترك التفسير في نحو حبذا زيد تفضيلا للظاهر على المضمر وامتناع التباس
المخصوص بالفاعل ههنا يعني ان حبذا جار مجرى نعم في انشاء المدح وفي التفسير وكما ان
الفاعل نعم قد يكون معرفا باللام او مضافا فكذا يكون في حبذا وكما يضمر يكون مضمرا مفسرا
بنكرة وههنا افيد ذا الابهام مقام المضمر وكما يفسر المضمر بنكرة فيقال نعم رجلا زيد يفسر ذا بنكرة
فيقال حبذا رجلا زيد وكذا الفرق في المعرف باللام فان المعرف باللام في نعم فاعل وفي حبذا
الفاعل ذا لكنه لا يتغير بتغير ما بعده لما ذكر من انه كالجزء من الفعل من حيث انه جار
مجرى الامثال وبينهما فرق ايضا وهو ان نعم اذا كان فاعله مضمرا لا يجوز الاقتصار على
المخصوص وترك التمييز وجاز في حبذا ان يترك التفسير ويقال حبذا زيد ولا يقال نعم زيد
ووجه الفرق امران احدهما ان ذا لفظ ذا مظهر فاستغني عن التمييز بخلاف المضمر تفضيلا للظاهر
على المضمر والثاني الامن من التباس المخصوص بالفاعل فانك اذا قلت نعم زيد لم يعلم
ان زيد فاعل او مخصوص وفي حبذا زيد لا التباس اذ ذا فاعله وزيد مخصوص بالمدح
هكذا ذكر وفيه نظر لان زيدا لا يصلح ان يكون فاعلا لنعم لان شرطه ان يكون مضمرا او معرفا
باللام فكان الاولي ان يقال لو قيل نعم الرجل لم يعلم ان الرجل فاعل او مضمر مخصوص
وساء جار مجرى بئس في كون الفاعل مظهرا او مضمرا او في ذكر المخصوص وفي اعراب
المخصوص تقول ساء رجلا زيد وساء الرجل زيد وساء صاحب الرجل زيد واذا توجه

مبحث التنازع

الفعلان الى اسم واحد بعدهما اما بجهة الفاعلية نحو قام وقعد زيد واما بجهة المفعولية
نحو ضربت وشتمت عمروا او احدهما بجهة الفاعلية والاخر بجهة المفعولية فالذي يعمل فيه
احدهما لا غير واختار البصريون اعمال الثاني لانه الاقرب والكوفيون اعمال الاول
الاول كان الاولى ان يقول واذا توجه العاملان ليكون اشمل فان التنازع قد يكون

بين الفعلين وبين الاسمين وبينه لاسم والفعل وانما ذكر الفعلين لان اصل العمل ان يكون
للافعال وانما قال بعدهما لان الاسم الواحد اما ان يقع قبل الفعلين او بينهما او بعدهما فاذا
وقع بعدهما فهو محتمل الخلاف لان احدهما ينظر الي القرب والاخر الي الاولية وهذا الخلاف و
للاولية ايضا واذا وقع بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني فتعين ايضا ان يكون للاول لان لم
الاولية وهذا وصاف القرب هنا وبان علي ان الواو مانع م اعمال الثاني فيه فتعين الاول
فثبت ان شرط التنازع ان يكون الاسم المانع واقعا بعدهما واتفق البصريون والكوفيون
على جواز كل واحد من الفعلين وان اختلفوا في الاختيار فاختار البصريون اعمال الثاني
الثاني للقرب والكوفيون اعمال الاول للاولية ويلزم كل واحد من الفريقين مخالفة قاعدة
اما البصريون فيلزمهم الاضمار قبل الذكر في الفاعل وهو ممنوع واما الكوفيون فيلزمهم
الفصل بين العامل وهو الفعل الاول وبين معموله باجنبي وهو الفعل الثاني فان
اعمل الثاني اضمر الفاعل في الفعل الاول على وفق الظاهر ولا يحذف خلافا للكسائي هذه
فرع على مذهب البصريون وقال ان اعمل الثاني فالفعل الاول اما ان يقتضي فاعلا
او مفعولا فان اقتضى فاعلا فلا بد من فاعله اضماره فيه ولكن الظاهر المضمر على وفق الظاهر مر
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه عبارة عنه ولا يجوز حذف الفاعل خلافا
للكسائي فان الكسائي راي الحذف اقرب من الاضمار قبل الذكر ويظهر الخلاف في التثنية
والجمع نحو قاما وقعد اخواك يعني اذا كانا مفردين لا يظهر الخلاف في اللفظ فان نحو
قام وقعد زيد الفعلان مفردان لفظا سواء اعمال الاول او الثاني اما اذا كان في التثنية
والجمع فيظهر الخلاف فانه اذا اعمل الثاني اضمر الفاعل في الاول مثني نحو قاما وقعد
اخواك وان كانا بالعكس فبالعكس نحو قام وقعدا اخواك والفراء لا يجيز اعمال
الثاني لا فضائه الي حذف الفاعل واضماره قبل الذكر لكن لما ورد عن العرب في الكلام
الفصحاء لم يمكن الحكم بمنعه فلا بد من التزام احد الامرين اما الحذف او الاضمار وقد جاء
اعمال الثاني في قوله جري فوقها واستشعرت لون مذهب وحذف المفعول ان استغني
عنه نحو ضربت وضربني زيد هذا عطف على قوله اضمر الفاعل يعني ان اقتضى الاول الفاعل
اضمر فيه وان اقتضى المفعول فاما ان يكون المفعول مستغني عنه اي يكون في غير
افعال القلوب فيحكم بحذفه لانه فضلة كما ذكر في المتن والا اي وان لم يستغن عنه
اظهر المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لامتناع الاقتصار على احد
المفعولين في باب حسبت وان اعمل الاول اضمر الفعل في الثاني هذا تفريع على مذهب
الكوفيين

الكوفيين نحو قوله حتى اذا رجت من كل حنجرة الي الغليل ولم يقصعنه نغب البيت
لذي الرمة وقبله فاقبل الحقب والاكباد ناشرة فوق الشراسيف من احشايها تجب حتى
اذا زلجت البيت وبعده رمى فاخطاء والاقدار غالبة فانصعن والويل هيجيراه و
الحرب الحرب اي حتى اذا انحدرت النغب من حلقها ولم يشربن ريا رمي المقتنص اي
الصايد المذكور في الابيات فاخطاء فانصعن اي تفرقت الحمر وحال المقتنص انه
يدعوا بالويل والحرب لما فاته من الصيد بسبب احطايه وهيجيراه عادة والحقب الحمر
سميت حقبا لبياض بطونها والواحد احقب ناشرة مرتفعة من شدة العطش والشرا سيف
اطراف الضلوع مما يلي البطن تحت تضطرب وتخفق من وجب قلبه وجيبا زلجت مرت
في الحلق والغليل حرارة العطش والقصع القتل يقال قصع حرارة اي قتل عطشه
بالري وضمير المفعول من يقصعنه للغليل النغب جمع نغبة وهي الجرعة من الماء القليل
وارتفع نغب بانه فاعل زلجت اي انحدرت في الحلق فمضت اي حتى اذا مضت وانحدرت
جرع من الماء قليلة في كل طبقة من حلقها وحنجرة وتلك النغب لم يقتل العطش اي
لم يشربن ريا ووجه الاستشهاد ان زلجت ولم يقصع متوجهان الي النغب اي زلجت
النغب ولم تقصع الغليل فقد اعمل الاول واضمر الفاعل في الثاني وهو النون
بمعنى هن راجعة الي النغب والمفعول ايضا على المختار اي ويضمر المفعول
اي وان اعمل الاول اضمر الفاعل في الثاني واضمر المفعول ايضا على المختار وانما
كان اضمار المفعول ههنا احسن من حذفه لانه لا يلزم فيه الاضمار قبل الذكر لان المذكور
آخرا في تقدير التقديم نحو تنخل فاستاكت به عود اسحل اذا الحزف منا لا يطبق
مفصلة واوله اذا هي لم تستك بعود اراكة فقد اعمل الاول وهو تنخل اي تخير و
واضمر المفعول وهو به للفعل الثاني وهو استاكت طبق السيف اذا اصاب المفصل
فابان العضو فيستعمل مجازا في حسن الاصابة في الكلام وانما لم يطبق لان
الاضمار ههنا ليس قبل الذكر فالحذف لا يحسن هنا بخلاف ما اذا اعمل الثاني فانه
يتعين الحذف للزوم الاضمار قبل الذكر في المفعول على ان في البيت شيئا آخر وهو
انه لو حذف المفعول من الثاني لحذف الجار معه ايضا فيلزم حذف الجار والمجرور معا
ولهذا اي ولكون اضمار المفعول في الثاني احسن من حذفه لو اعمل الاول حمل قوله
امرؤ علي قطرا وهو ام اتوني آتوني افرغ عليه قطرا وهاؤم اقروا كتابيه علي اعمال الثاني اذ لو اعمل الاول لزم ترك
الاحسن وهو اضمار المفعول في الثاني ولو اعمل الثاني لم يلزم فيه محذور اذ المفعول

من الاول ح يجب حذفه فلذلك كان حجة للبصريين وما اوهم معنى اخذ واقتلوا اعمل الاول
مهنا لكان الاحسن ان يقال اخرجه واقراوه الا ان يمنع مانع فيظهر نحو حسبني وحسبتهما
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا هذا استثناء من قوله والمفعول ايضا اي يضمر
المفعول على تقدير اعمال الاول الا ان يمنع مانع من اضماره فيجب اظهاره ففي
المثال اعمل الفعل الاول ولذلك رفع الزيدان بالفاعلية للفعل الاول ومنطلق
مفعوله الثاني والفعل الآخر ايضا يقتضي مفعولا ثانيا وكان القياس اضماره لكن
لا يمكن اضماره اذ لو اضمر منطلقين لا يقع مقامه اما ضمير مفرد او مثنى لا جايز ان يضمر
المفرد لانه لا يطابق المفعول الاول لحسبتهما مع انهما مبتداء وخبر في الحقيقة ولا جايز
ان يضمر المثنى لانه يرجع الى منطلق فيرجع المثنى الى مفرد وهو فاسد فلما امتنع
الاضمار وجب الاظهار لانه ثاني مفعول افعال القلوب ولا يجوز الاقتصار على احدهما
على ما ذكر فان قلت شرط التنازع ان يصح كل واحد في الواقع بعدهما وههنا ليس
كذلك اذ لفظ منطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني لكونه مفردا وكون
المفعول في الثاني مثنى وكذلك منطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا لحسبني
للاختلاف بينهما قلت اجيب عنه ان الاضمار قريب على المعنى المقصود وان اختلف في
اللفظ يعني التنازع في الذات الموصوفة بالانطلاق وافراده وتثنيته بحسب اقتضاء المحل
كما قيل في قوله تع وان كانت واحدة مع تقدم ذكر الوارث لانه باعتبار الذات الموصوفة
بالوارثة مذكرا كان او مونثا وهذا الجواب انما يصار اليه اذا ورد في الاستعمال مثل
مثل هذه الصورة ليأول بما ذكر فاما اذا لم يرد في الاستعمال فلا يحتاج الى فرضه والتمحل
والتمحل في الجواب عن هذا الاشكال هذا اذا لم يكن الاسم المتوجه اليه مضمرا فان
التوجه اليه اي الى المضمر يوجب الاستواء بينهما اي العاملين وان كان مضمرا واقعا
بعد الا فالحذف ليس الا الا ان يختلفا رفعا ونصبا فان هناك الاثبات لا غير فيها اظن
لان اضمار الاسم مع الحرف متعذر واضماره بدون الحذف ملبس والاظهار مستغنى عنه
فالضمير اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان متصلا فقد استوى الفعلان في الاتصال
نقول ضربت واكرمت وضربني واكرمني وضرب واكرم وكل واحد مستند بضمير فلا تنازع
وان كان منفصلا وهو الذي عبر عنه بقوله وان كان مضمرا واقعا بعد الا فقال فالحذف
ليس الا اي يجب فيه الحذف مع الا وتعليله قوله لان اضمار الاسم متعذر الى آخره وبيانه
انه لو حمل على التنازع ولا يحمل على الحذف فلو اعمل احدهما في هذا المنفصل لكان اما

ان يضمر

اما ان يضمر في الآخر او يظهر فالاضمار ممتنع لان الاضمار اما ان يكون مع الحرف او بدون
الحرف والاول متعذر لان الحرف لا يضمر وكذا الثاني لانه ملبس وكان الاولى ان
يقال لو اضمر بلا حرف لزم فساد المعنى اذ يلزم نفي الفعل عن المضمر والمقصود اثبات
ذلك الفعل فيه لا نفيه عنه وتقرير الالتباس على ما ذكره ان يقال هذا الكلام يحتمل
ان يكون محمولا على الحذف اي على حذف الاسم مع الا من احدهما استغناء بذكره مع الثاني
فلو جوزنا ايضا الاضمار بلا حرف كان المعنى نفي ذلك الفعل عن المضمر فيحتمل تجويز
الاضمار فيه مع حذف الحرف فيحصل الالتباس ح وكذا الاظهار لانه مستغنى عنه بذكره
آخر وفي التعليل نظر لان كونه مستغنى عنه لا يوجب الامتناع فهذا الكلام بين امور
ثلثة الاضمار وقد تبين امتناعه بقي امران الحذف والاظهار وقد ذكرنا ان الفاعل
لا يحذف فكان حقه ان يتعين الاظهار ح قوله الا ان يختلفا اي الا ان يختلف المضمران
المضمران رفعا ونصبا نحو ما ضربت الا اياك وما هو شتمني الا انت او ما اكرمني الا انت وما
اكرمت الا اياك فح يتعين الاثبات اي اثبات ذلك المضمر عقيب كل واحد بالتصريح من غير حذف
ولا اضمار اما الاضمار فلما ذكرنا من الامتناع واما الحذف فلان احدهما مرفوعا والآخر منصوب
ولا يدل احدهما على الاخر بخلاف ما اذا ذكرنا مرفوعين فان لفظ المذكور هو بعينه لفظ
المحذوف فجاز ان يحذف لدلالته عليه ولقايل ان يقول هذا لا يختص بالمضمر فان المظهر
ايضا كذلك فاذا قلت ما ضرب واكرم الا زيد فهو دائر ايضا بين الامور الثلاثة اذ الاظهار
مستغنى عنه والاضمار مع الحرف ممتنع وبدون الحرف ملتبس ولعلهم انما ذكروا في المضمر
المضمر دون المظهر اذا المدعى ان التنازع لا يكون في المضمر لانه اما ان يكون متصلا او منفصلا
بوقوعه بعد الا والقسمان مستغنيان بخلاف المظهر فانه يمكن التنازع فيه بوقوعه بدون وقوعه
بعد الا وانما لم يصرحوا به في المضمر اعتمادا على قولهم المضمر المنفصل بمنزلة المظهر لاستقلال
كل واحد منهما وايضا قوله الا ان يختلف فيه نظر لان الاختلاف بالرفع والنصب لا يصح ح
كونه دالا على الاو يمكن الجواب عنه بان الاختلاف في المضمرات يصح من الدلالة اذ صيغة
المضمر المرفوع نحو انت وهو انت مغاير نحو هو هما للصيغة المنصوبة نحو اياك فلا يدل المرفوع
على المنصوب وبالعكس بخلاف المظهر المرفوع والمنصوب فان جوهرهما متحدان وان اختلفا
في الاعراب وقوله ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس هذا اي
من باب التنازع اذ لم يتوجه فيه الفعل الاول الى ما وجه الثاني والا كان الاحبار ما يسعيه
ليس لادنى معيشة وبان القليل من المال يكفيه لما في لو من امتناع الشيء لامتناع غيره

منها الكلام ظاهر لكن في العبارة ادنى تسامل من وجهين احدهما ان عدم السعي لادنى
معيشة لا ينافي كون القليل كافيا له فلا ينافي بل عدم السعي لادنى معيشة لا يبين كون
القليل كافيا له والثاني ان اللازم من سياق لو ان لا يكفيه القليل فلا يكون اخبارا بان
القليل يكفيه بل بانه لا يكفيه بل الحق لدفع استدلال الكوفيين ان يقال ان لم اطلب
عطف على كفاني فهو في سياق جواب لو فيلزم منه اثبات الطلب فيلزم ان ينتفي والسعي
لادنى معيشة ومثبت الطلب لقليل من المال وصاحب الايضاح استدل به على اعمال الاول
بناء على ان الواو في ولم اطلب للحال فيكون المعنى كفاني قليل من المال في حال كونه غير طالب
له فلا يلزم منه اثبات الطلب المنافي لعدم السعي لانه ليس جوابا فلا يلزم منه تقدير اثباته و
يمكن ان يجاب عنه من وجهين بانه وان احتمل لا يتعين بل جاز العطف فلا يمكن الاستدلال به
على مذهبهم وبان ليس الواو للعطف لا سيما وقد دخل على المضارع المنفي الذي وقع حالا
وفي جواز دخول الواو على المضارع المنفي الذي وقع حالا وجهان فعند بعضهم يتعين ان يكون
حالا بدون الواو وعند بعضهم يجوز الواو فيترجح جانب العطف اذ لم يمنع احد اصلا و
وقوله لما في لو من امتناع الشيء لامتناع غيره معناه ان المذكور بعد لو شرطا وجوابا يمتنعان
فان كانا مثبتين يكونا منفيين وان كانا منفيين كانا مثبتين لان امتناع النفي اثبات
وامتناع الاثبات نفي وحمله سيبويه على اعمال المجهول الثاني وان كان سالي الفعلين
ليس على سبيل العطف قوله ولقد اري تغني به سيفانة تصبي الحليم ومثلها اصباه
وقبله يا صاحبي توقفا لمتيم وقف المطي بمنزل ابكاه رحل سيفان اي طويل ممشوق
ضامر البطن وامرأة سيفانة ومثلها اي ومثل السيفانة اصباه اي حمل الحليم ذا صبوة
وعشق لكمال حسنها غني بالمكان اي اقام به والضمير في به يرجع الى المنزل ووجه الاستدلال
ان اري وتغني متوجهان الى سيفانة فرفعها على انه فاعل تغني فقد اعمل الثاني
والمصنف اشار بقوله وان كان سالي الفعلين الى ان الفعلين المتنازعين عند سيبويه
يكون بينهما حرف العطف نحو ضربني واكرمت زيد ولم يعطف احد الفعلين على الآخر
في البيت فهو اشارة الى معنى الاستدلال به والمتعدي الى ثلاثة اي الفعل المتعدي الى
ثلاثة مفاعيل قيل لم يجي في هذا الباب اي في باب التنازع فمنعه الجرمي واجاز غيره يعني
يعني نحو اعلمت واعلمني زيد عمرو امنطلقا اجاز بعضهم التنازع فيه قياسا على الفعل
المتعدي الى اثنين والى واحد ومنع الجرمي الجواز لعدم السماع فيقول على اعمال
الثاني اعلمت واعلمني زيد عمرو امنطلق على حذف مفاعيل الاول وعلى اعمال الاول
اعلمت

محث مفعول ما لم يسم فاعله

اعلمت واعلمنيه اياه زيدا عمروا منطلقا بالجمع بين مفاعيل الفعلين وجعل المفعول ما
باسناد الفعل اليه اذا بني له الفعل بان ضم اوله ماضيا مع كسر ما قبل آخره ليلا يلتبس
لو اقتصر على احدهما هذا شروع في باب المفعول ما لم يسم فاعله واجراءه مجرى الفاعل في حكم
الاسناد اليه لما ذكره صاحب المفصل ايضا وهو وان اندرج تحت ذكر الفاعل على ما
ذكره المصنف فانما افرده باعتبار ذكر شرايط وهو ان يبنى له الفعل يعني بغير
صيغة الفعل له لانها لما ز الفعل الذي يسمى فاعله عما لم يسم فاعله وذلك بان يضم
بضم الاول الماضي ويكسر ما قبل آخره يعني يجب فيه الامران اذ لو اقتصر على ضم اول
الماضي فقط يحصل فيه الالتباس مثلا لو ضم اول الماضي من اضرب يضرب اضرا
واقتصر على الضم لكان صيغة اضرب بضم الاول وفتح الراء وح يلتبس بالمضارع
المجهول للمتكلم من اضرب انا اذا وقع منصوبا نحو اعجبت من ان اضرب انا ولو اقتصر
على كسر ما قبل الاخر بدون ضم الاول لحصل الالتباس ايضا في باب علم ايضا اذ نحو
علم لو لم يضم اوله وكسر ما قبل آخره لو قف عليه لالتبس بصيغة الامر نحو علم انت للمخاطب
وكذا في دحرج لو قال دحرج وكذا استخرج وكذا انطلق وضم الثالث مع همزة الوصل
نحو انطلق فانه كسر ما قبل الآخر وبضم الاول شرطه ان يضم الحرف الثالث وهو الطاء
في المثال اذ لو لم يضم واقتصر على الامرين وقيل انطلق وقف عليه فلو سقط همزة
الوصل في الدرج وقيل وانطلق لالتبس صيغة الماضي المجهول بامر المخاطب ولو ضم
الثالث لارتفع اللبس والثاني مع التاء اي بضم الحرف الثاني مع التاء اذا وقعت في الاول
مثل تكرم اذ لو ضم الاول وكسر ما قبل الآخر ولم يضم الثاني لكان الصيغة تكرم وهي صيغة
المضارع للمؤنث الغائب كرم يكرم فيلتبس صيغة الماضي للمذكر بالمضارع المؤنث ولما ضم
الحرف الثاني وقيل تكرم لارتفع اللبس وكذا في نحو تجاهل لو لم يضم الثاني لكان الصيغة
تجاهل مضارع غائب جاهلت فهي تجاهل فيلتبس الماضي المجهول بالمضارع المسمى
الفاعل رفعا للبس منهما علة الحكمين السابقين وموضع الثالث وضم الثاني ومعتل العين
بالياء في الافصح وجاء الاشمام والواو في مجرد الثلاثي وفي انفعل وافتعل نحوها اذا كان
الماضي معتل العين واوا او ياء فان كان مجردا فاما ان يكون ثلاثيا مجردا كقال وباع
او انفعل كاختار وانقاد فان بني صيغة المجهول منها فالافصح ان يصرح بالياء
فيقال قيل وبيع واختير وانقيد واصل بيع بيع استثقلت الحركة على الياء فسكنت
فبقي ياء ساكنة مضموم ما قبلها وهو مستثقل فاما ان يغير الحركة او الحرف فكان تغيير

الحركة اخف من تغيير الحرف فكسرت اليا، لتسلم اليا، مضارعيه باليا، واما قيل فاصله قول استثقلت
الحركة على الواو فسكنت فكان قياسه ان يقال قول بضم الاول لحملنا الواو على اليا، في كسر الاول وقلبت
الواو يا، حملا للاثقل وهو الواو على الاخف وهو اليا، لان الباب واحد وكذا اختير اصله اختُير
وكذا انقيد اصله انقِيُد فتير وقيل مثل بيع فعوعل معاملتهما فكان الافصح فيهما ايضا اليا الخالصة
نحو اختير وانقيد وجا، فيها وجهان اخران احدهما الاشمام اي اشمام الضم بثبوت الكسرة
في نحو قول وبيع اي لا تذكر ضمة خالصة لانه ما قبل اليا، ولا كسرة خالصة تنبيها على الاكثر
في الاصل الذي كان مضموما فيه فالاشمام نظرا الى الجهتين والوجه الثاني قلب اليا، واوا
وهو كقول وبوع وهي لغة ضعيفة لانه حمل الياء على وهو الاخف على الواو وهو
وعليه جا، ليت شبابا بوع فاشتريت ليت وما ينفع شيئا ليت وباليا، فحسب في افعل
واستفعل يعني ان المعتل العين في باب افعل واستفعل لا يجي فيه الا اليا، فقط دون الاشمام
ودون قلب الواو يا، مثاله اقيم في افعل واستقيم في استفعل وانما تعين فيه اليا، لان
اصله اقوم بسكون القاف وكسر الواو فنقل حركة الواو الى القاف الساكنة فانقلب الواو
قبله يا، وكذا في استقيم اصله استقوم فنقل كسرة الواو الى القاف الساكنة فانقلبت
الواو يا، فصار استقيم وانما لم يجي فيه الوجهان الاخيران لان ما قبل حرف العلة فيهما
ساكن فليسا موازنين لبيع بخلاف اختير وانقيد فان ما قبل حرف العلة فيهما متحرك
فتصير مثل بيع ولا يمكن ذلك فيما يكون قبلها ساكن وهو افعل واستفعل فلذلك تعين
فيه اليا، وبالتصحيح فيما عدا ذلك عطف على قوله باليا، يعني ما عدا المذكورات من المعتل العين
فيجب فيه تصحيح حرف العلة من غير قلب نحو قوم وتقوم وبيّن وتبين وبايع وتباين
وعاون وتعاون فان المجهول فيها يوتى بحرف العلة صحيحة من غير قلب نحو قُوم وتُقُوم
وبُيّن وتُبُيّن وبويِن وتبويِن وعووِن وتعوون فان حرف العلة في الجميع وان تحرك
ما قبلها ساكن فلو اسقطت الحركة عن الواو واليا، لالتقى ساكنان لان المعروض ان ما قبلها
ساكن وضم اوله مضارعا مع فتح ما قبل آخره وحوف اللبس لما فرغ من اوزان الماضي المجهول
شرع في المضارع فاشترط ضم اوله وفتح ما قبل آخره مثل يضرب وانما شرطا خوف اللبس
اذ لو اقتصر على ضم اوله ولم يفتح ما قبل آخره لقيل في اضرب للمتكلم من ضرب اُضرِب
بضم الاول وح يلتبس بصيغة المجهول الماضي من اضرب يضرب اضرابا فان صيغة مجهوله
في الماضي اضرب ايضا فيلتبس المضارع بالماضي ولو اقتصر على فتح ما قبل الآخر من غير
ضم اوله لالتبس المضارع بالماضي ايضا مثلا في نحو انطلق انا اما لو اقتصر على ما قبل آخر

من غير ضم لصار انطلق فلو وقف عليه ووقع في الدرج سقطت الهمزة نحو وانطلق
فيلتبس المضارع بالماضي الموقوف عليه فيضم اوله لذلك ولهذا اي ولكون آخره مفتوحا
ينقلب معتل العين الفا فيه اي في المضارع نحو يقال ويباع اصلهما يقول ويبيع
نقل حركة العين لاستثقالها الى ما قبلها فان قلبت اليا، والواو لتحركهما قبل النقل
وانفتاح ما قبلهما بنقل الحركة اليه فانما انقلبت العين الفا لكون ما قبل اخره مفتوحا
وكذا معتل اللام وانما لم يذكره نحو يغزي ويرمي بل انقلاب الالف فيه اظهر لكون
الواو واليا، متحركين مع فتح ما قبلهما ويسمى اي هذا المفعول الذي جعل فاعلا
مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل ما لم يذكر فاعله لفظا وتعين المفعول له
المتعدي به بغير حرف اذا كان في الكلام يعني اذا وجد المفعول به الذي تعدي اليه
الفعل بنفسه لا بحرف تعين ان يقام مقام الفاعل لانه اقرب الى الفاعل ولانه في المعني
قد يكون فاعلا نحو ضارب زيد عمروا فان الفاعل لفظا هو المفعول معني وكذا المفعول
لفظا هو الفاعل معني ونحو ولو ولدت فُقَيْرة جروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجرو الكلابا من
الشواذ هذا ايراد وجواب الايراد ان سُبَّ تعدي الى الكلاب بنفسه والى الاخر
بالبا، فكان اقامة المفعول به مقام الفاعل اولى من اقامة الجار والمجرور فاجاب بانه
من الشواذ وقيل الكلاب ليس مفعول سب بل مفعول ولدت وجرو نصب
على النداء او الذم وقيل الكلاب نصب على الذم وجمع لان فكيهة او فقيرة على
الروايتين وجروا وكلابا ثلاثة واذا لم يكن اي المفعول به المذكور في الكلام فالمسند
اليه اما المجرور بحرف الجر او المصدر او احد الظرفين على السواء يعني لا مزية
في اقامة احدهما مقام الفاعل على الاخر نحو سير بزيد على اقامة الجار والمجرور مقام
الفاعل او امام الامير باقامة ظرف المكان مقام الفاعل واستحسن وصف
المصدر والمبهم من الزمان اما المصدر فانما وصف المصدر المطلق مستفاد معناه
من لفظ الفعل فليس في اقامته زيادة فايدة وكذا المبهم من الزمان يستحسن وصفه
ليفيد فانه لو لم يوصف لم يكن في ذكره فايدة لانا نعلم من لفظ الفعل انه يقع في زمان ما على
الابهام فلا يكون في ذكر المبهم فايدة لم تكن في ذكر الفعل فقط بخلاف المعين من الزمان
فانه لا حاجة الى الوصف لكونه مفيدا بنفسه اذ الفعل لا يبهم من مطلق الزمان المعين
الموقت فكان في ذكره فايدة لم تستفد من لفظ الفعل وبخلاف المبهم من المكان فانه ايضا
لا حاجة الى وصفه اذ الفعل بالوضع لا يدل على الزمان ولا يدل على المكان فذكر المكان

ما قبل ع

ونصبا على انها قيّ او حسبت نحو بحذف على اوليتا المصدر
او بوعد الظرف باقامة ظرف الزمان مقام الفاعل على ع

مما لا يبهم بعضهم من اطلاق لفظ الفعل بحسب الوضع واجاز سيبويه قيم وقعد بالاسناد
الى المصدر المدلول عليه بالفعل يعني ان قام وقعد فعلان لازمان فلا يصح بناؤهما لما لم يسم
فاعله منه اذ ليس له مفعول به يقام مقام الفاعل وانما جوزه سيبويه بالاسناد الى المصدر
لان اصل قولك قام فعل القيام وقعد فعل القعود فلو بني له المجهول لكان قيل فعل القيام
وفعل القعود فيهما وان كانا مصدرين كانهما مفعول ما لم يسم فاعله بهما باعتبار هذا
التقدير ومنه اي ومما اوقع المصدر مقام الفاعل المثل وقد حيل بين العير والنزوان
لان من اللزوم الظرفية لا يقام مقام الفاعل فتعين ان يكون الذي اقيم مقام الفاعل مطلقا
بل انما يقام اذا لم يكن لانه هو المصدر على ما ذكرنا لان التقدير وقد فعل الحيلولة واوقعت
وظاهر هذا انه لا يصح اقامة الظرف مقام الفاعل مطلقا بل انما يقام اذا لم يكن لازم
الظرفية مع اطلاق اللفظ واصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ابو ثور الاسدي
في حرب طعنة في جنبيه فمرض حولا حتى ملته امرأته وكان يكرمها فمر بها رجل و
كانت ذات خلق واوراك فقال لها اتباع الكفل فقالت نعم عما قليل وكان ذلك يسمع
صخر فقال اما والله لئن قدرت لاقدمنك قبلي ثم قال لها ناوليني السيف مثل تقلة
يدي فناولته فاذا هو لا يقله فقال في ابيات اهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين
العير والنزوان وقيل ان المصدر والظرفين انما يسند اليهما لما اشتهر منهما اي في المصدر
والظرفين من الاتساع والاجراء مجرى المفعول به في قولهم ضربت ضربة واليوم
قمته وفرسخان سرتهما واسناد الفعل اليهما مجازا في قولهم شعر شاعر في اسناد
الفعل الى المصدر اي شعر الشعر ونهار صايم في اسناد الفعل الى الزمان اي صام
النهار وطرق ناظرة الى موضع كذا في اسناد الفعل الى المكان اي نظرت الطرق فيعني
ان المصدر والظرفين ذكرنا انهما يسند اليهما لكونهما من متعلقات الفعل كالمفعول
به فقال بعضهم انما يسند اليهما الفعل اليها لوجهين احدهما انها في الاتساع يجري مجرى
المفعول به حتى كان كل واحد منها مفعول به كما يقال اليوم قمته ولم يقل قمت فيه
وكذا فرسخان سرتهما ولم يقل سرت فيهما ضربت ضربة كان الضرب مضروب
فلهذه الاتساع كانت الثلاثة في حكم المفعول به فانما يسند اليه الفعل لكونه مفعولا
بها على الاتساع والوجه الثاني ان الفعل يسند اليها مجازا اي كل واحد منها
يجعل فاعلا في التقدير ويسند اليه على طريق المجاز لان للفعل ملابسات شتى
مثل ملابسة المصدر والزمان والمكان والسبب ونحوها فلهذا التجوز اجريت

يجري

مجرى الفاعل فكان كل واحد منهما فاعلا على جهة المجاز فالحاصل ان كل واحد منهما

اقيم مقام الفاعل لانها مفعول به على الاتساع او فاعل على المجاز كما ذكرنا فقوله و
اسناد الفعل عطف على ما اشتهر اي يسند اليها لما اشتهر من الاتساع ولاسناد
الفعل اليها مجازا ويسند الى الثاني من باب اعطيت وان كان الاول اولى لان فيه
فاعلية ما لكونه آخذا ولا يسند اليه اي الى الثاني في باب علمت لانه في المعنى خبر
ومسند فلا يصح ايقاعه موقع المسند اليه وقيل يسند اليه اي الى الثاني في البابين
عند امن الالتباس نحو اعطي درهم زيدا وعلم منطلق زيدا بخلاف اعطي بشر خالدا او علم
اخوك زيدا يعني اذا كان المفعول الثاني في باب علمت معرفة فلا يقام مقام الفاعل
لانه يلتبس اذ كل واحد يصلح ان يكون مفعولا اولا بخلاف ما اذا كان الثاني
نكرة نحو علم منطلق زيدا فانه يتعين ان يكون مفعولا ثانيا لكونه نكرة فلا التباس
والالتباس في اعطي بشر خالدا ظاهر لان كل واحد يصلح ان يكون مفعولا اولا
هكذا ذكر وهو يقتضي ان يكون علة المنع هو الالتباس وليس كذلك فان علة المنع
على ما ذكروه كون المفعول الثاني خبرا فلا يكون مخبرا عنه وهذا المعنى يقتضي ان
لا يجوز مطلقا سواء ارتفع اللبس او لم يرتفع فلعل علة المنع عند هذا القايل
هو خوف اللبس فلذلك فرق والثالث من باب اعلمت مثل الثاني من باب علمت
لانه في المعنى هو الخبر كالمفعول الثاني من باب علمت فانه هو الخبر ايضا فهما سواء
بخلاف الاول والثاني من باب اعلمت فانه يصح اقامتهما مقام الفاعل اما الاول فلكونه
مثل الاول من باب علمت باب اعطيت لانه ليس في المعنى بمبتدأ ولا بخبر واما الثاني
من باب اعلمت هو المحكوم عليه كالاول من باب علمت ايضا في المعنى فيصح اقامته مقام
الفاعل لانه محكوم عليه ايضا ولا يسند الى المفعول له والمفعول معه اما المفعول
له فقيل انما لم يقم مقام الفاعل لانه في المعنى علة غائية فلو اقيم مقامه لم يفهم منه العلية
ولا ينتقض بالمفعول به والظرف لانه اذا اقاما مقام الفاعل فهم وقوع الفعل عليه
وفيه بخلاف العلية فانهم لا يفهموا منه العلية ولان المفعول له قد يكون علة لافعال
متعددة باعتبار المجموع اي يكون علة للاجتماع لان كل واحد منها ولو اقيم مقام واحد لكان ا
الفعل الاخر اما ان يظهر فيه او لا يظهر فان اظهر فيه كان علة لذلك الفعل والمفروض
انه علة المجموع لا لكل واحد وان لم يظهر فيه لزم ان لا يكون لبعضها فاعل ولا ما اقيم مقام
الفاعل ولا بد له واذا تعذر اقامته مقام الفاعل في بعض الصور امتنع اقا

لم يقم صح

مته

اقامته مقامه مطلقا طرد اللباب ونظيره في العربية كثير واما المفعول معه فلا يقام
مقام الفاعل لوجهين احدهما ان مفهوم مصاحبة الفاعل في بعض الصور فلو اقيم
مقام الفاعل لفات معنى المصاحبة والثاني انه اما ان يقام مقام الفاعل مع الواو
او بدون الواو والقسمان باطلان اما مع الواو فلانه يوهم عطف الاسم على الفعل واما
بدون الواو ففاسد ايضا لان المفعول معه لا يكون الا مع الواو ومنها اي و

بحث المبتدا والخبر

من المرفوع المبتدا والخبر اما المبتدا فيجعل بالاشتراك على شيئين احدهما الاسم
المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية معنيه من حيث هو اسم للاسناد اليه نحو زيد قايم
وبحسبك درهم وسمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا
ووجدنا في كتاب بني تميم احق الخيل بالركض المعار يعني المبتدا باصلاح النحاة
مشترك بالاشتراك اللفظي بين شيئين احدهما الاسم المجرد الى آخره وقوله الاسناد
اليه يتعلق بالمجرد اي جرد لاجل الاسناد اليه اذ لو جرد لا له لكان حكمه حكم الاصوات التي
حقها ان ينعق بها غير معربة فالمعتبر هو المجرد لاجل الاسناد اليه والمراد من ملابسة العوامل
تاثيرها وقيده بالمعنى ليدخل ما لا عامل فيه لفظا ولا معنى نحو زيد قايم ونحو بحسبك درهم
فانه مجرد من تاثير الجار من حيث المعنى في المبتدا وان لم يكن مجردا عن تاثيره فيه لفظا لانه
مجرور والشرط ان يكون مجردا عن التاثير المعنوي للعوامل اللفظية وكذا في سمعت
الناس ينتجعون فانه من حيث المعنى ليس موثر له في المبتدا وكذا في وجوبا البيت وقوله
من حيث هو اسم قيد للتجريد اي انما يعتبر التجريد الاسناد اليه لان المبتدا اسم اما اذا كان
صفة كما هو القسم الثاني لم يعتبر فيه التجريد للاسناد اليه اذ المسند هو المسند في القسم
الثاني فكونه اسما معيض بتجريد للاسناد اليه وصفة هو اسم وبلال هو بلال بن ابي بردة بن
ابي موسى الاشعري ممدوح الشاعر واما البيت الثاني فوجدنا فيه بمعنى علمنا اي علمنا هذه
الجملة والبيت سطر ما ج معاد من عاد الفرس اي انفلت وذهب ههنا وههنا من
نوحه واعاره صاحبه فهو معار لي احق الخيل بالركض ان يكون نشيطا ذاهبا في الجهات
وبعض الناس يجعلونه من العارية وهو خطا كذا قاله في الصحاح والثاني الصفة المعتمدة
على احد حرفي الاستفهام والنفي رافعة لظاهر او ما يجري مجراه اي مجرى الظاهر
نحو اقايم او ما قايم اخواك بخلاف انا يانا فانها خبر وفي قايم اخوك الامران هذا هو
القسم الثاني من المبتدا وفي الصفة احتراز من الاسم كما ذكرنا في القسم الاول وشرط في الصفة
ان يكون معتمدة على احد حرفي الاستفهام والنفي احترازا عما لا يكون معتمدة نحو زيد ضارب اخوه

فانه

فانه صفة لكنه غير معتمدة على احد الحرفين فهو خبر لا مبتدا وشرط ان يكون رافعة
لظاهر او لما يجري مجرى الظاهر من المضمر المنفصل نحو اقايم انتما بمعنى يقومان فانها غير رافعة
لظاهر ولكنها رافعة لمضمر منفصل يجري مجرى الظاهر نحو اقايم اخواك في الاستفهام وما قايم
اخواك في النفي فالصفة المرفوع به اما ان متطابقين في الافراد او في التثنية او غير متطابقين
وذلك انما يكون بافراد الاول فقط اذ لا يمكن تثنية الاول وافراد الثاني بوجه ما فان تطابقا
في التثنية يعني ان لا يكون رافعة لظاهر بل يكون الثاني مبتدا والاخر والاول خبر مقدما
نحو اقايمان الزيدان الا على لغة اكلوني البراغيث واما اذا كان الاول مفردا والثاني
مثنى فلا يكون يمكن جعله خبرا مقدما لانه لا يطابق المبتدا فتعين ان يكون الصفة مبتدا
وما بعده فاعلها سد مسد الخبر واما اذا كانا متطابقين في الافراد فيجوز ان يكون الثاني
مبتدا وما بعده فاعله سد مسد الخبر فلذلك قال ساغ فيه الامران وانما شرط الاعتماد
على احد الحرفين ليكون الصفة في التقدير بمعنى فعل فان اقايم الزيدان بمعنى يقوم الزيدان
فلو لم يعتمد عليهما لم يصح وقوعه موقع الفعل عاملا فشرط الاعتماد على احد الحرفين
ليستقيم كونه جملة يصح السكوت عليها من غير افتقار الى تقدير خبر وهو معنى قولهم انه
سد مسد الخبر لا يعني انه حذف خبر وقد سد مسده بل معناه انه استغني به عن ذكر الخبر
ومثل اخواك لانا الزيدان ونحوه من المعارف نقيم الصفة منوية من غير حذف التنوين ولا
تحريكه لالتقاء الساكنين وهو النون والالف واللام ولفظ اخواك للاحتياج فيه الى
فرض التقاء الساكنين او تحريكه فلذلك احتار التمثيل بعوم مبني مضافا لئلا يلزم التقاء
الساكنين فاما نحو هذان فانه وان كان كذلك في التمثيل لكنه مبني فالتمثيل بالمعرف اولى
وبحث العامل ياتي في القسم الثالث من الكتاب وانما تبرا النحويون العوامل اللفظية
هو لعل المبتدا والخبر من افعال القلوب ونحو كان واخواتها لانها التي تعرض للدخول
على المبتدا والخبر واما غيره من العوامل اللفظية فما لم يكن عرضه للدخول على المبتدا
والخبر لم يشترطوا التجريد عنها لظهوره واما الخبر فهو المجرد المسند الى ما تقدم لفظا
او تقديرا انما يشترط في الخبر ايضا التجريد عن العوامل اللفظية وان يكون مسندا الى ما
تقدم يعني يكون المسند اليه مقدما اما تقدم لفظا نحو زيد قايم او تقديرا نحو قام زيد فا
فان المسند مقدم تقديرا ويدخل في تقدم اللفظي نحو زيد يضرب لان يضرب مسند الى
ضميره وهو مع الضمير مسند الى زيد والاصل في المبتدا التقديم اي التقديم اللفظي
لان احد التقديمين واجب قطعا فاما التقديم اللفظي فقد يكون وقد لا يكون والاصل

ان يكون وانما كان الاصل لانه محكوم عليه ولا ينتقض بالفاعل لوجهين احدهما لوجوز
تقديم المحكوم عليه اذا كان فاعلا لزم التباس باب المبتداء بباب الفاعل والثاني و
وهو تقديم الاهم اولى والاهم في المبتداء والخبر تقديم المسند اليه والاهم في باب الفعل و
الفاعل تقديمه ذكر وهذا من قاعدة المعاني والبيان لان الفعل يدل على التجدد والحدوث
فاذا كان الغرض التجدد والحدوث قدم الفعل واذا كان الغرض الثبات والدوام
لا يوتى بالفعل اولا ومن ثمه اي ومن اجل ان التقديم كان الاصل جاز في داره زيد
لان الضمير راجع الى زيد الموخر لفظا المقدم تقديرا وامتنع صاحبها في الدار لانه يعود
الضمير في صاحبها الى الدار المتاخرة لفظا وتقديرا ايضا لكونه جزاء من الخبر وان يكون عطف
على قوله التقديم اي والاصل في المبتداء ان يكون معرفة لان الاصل في المحكوم عليه
ان يكون والمعارف خمس العلم قصديا كان نحو زيد وعمرو او اتفاقيا نحو ابن عمر
والنجم والصعق وما غلب من اتفاقية قسم العلم الى قسمين احدهما ما يكون بالوضع
والمسمى بالقصدي والثاني ما يكون بالاستعمال وهو الذي سماه اتفاقيا يعني لم يكن
في اصل الوضع علما ثم صار في الاستعمال علما نحو الامثلة المذكورة فان اصل النجم
مثلا اسم لكل نجم عهده المخاطب ثم صار علما على الثريا بالاستعمال وكذلك الصعق غلب
علما بالاستعمال على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب وما غلب من اتفاقية فهم بعد التخصيص
فان النجم والصعق ايضا من اسماء اتفاقية التي غلبت في الاستعمال على بعض المسميات
ومنه اي ومما غلب من اتفاقية الدبران والعيوق والسماك والثريا لانها غلبت من بين
ما يوصف بهذه الاوصاف فعل الدبور والعيوق والسموك والثروة وما لم يعرف
باشتقاق اي ومن هذا النوع من الغالبة ملحق بما عرف كالمشتري والمريخ للكوكبين فان
معنى الوصفية وهو الاشتراء والمرخ غير معلومين فيهما على التفصيل كما عرفناه
في العيوق والسماك لان اخر السموك وهو العلو ومعنى العلو فيه ظاهر وكذا الثريا من
الثروة وهو الكثرة لانها كواكب مجتمعة بمعنى الثروة فيها معلوم بخلاف الاشتراء والمرخ
في الكوكبين والمبهم والمضمر عطف على العلم اي ومن المعارف المبهم والمضمر والداخل عليه
اللام اما التعريف للتعريف العهد نحو الرجل رجل ما الرجل او الحكم مجرى قسم اللام
الى قسمين احدهما تعريف العهد والثاني تعريف الجنس في الاول ما مثل به وكذا
العهود باعتبارين احدهما باعتبار المحكوم عليه من غير اعتبار العقل منه والثاني
هو باعتبار من المدلول عليها فقط بلفظ الفعل وهو قوله والحكم مجرى او الجنس

هذا هو

هذا هو القسم الثاني نحو الرجل خير من المراة اي هذا النوع خير من هذا النوع لان كل
فرد من الرجل خير من المراة وهو اي وهذا النوع شي واحد وكل ما فرضت من ابعاضه
فهو داخل فيه من حيث انه الحقيقة النوعية هذا كانه ايراد وجواب فالايراد ان يقال
لما كان المراد منه الحقيقة والماهية فلا ينبغي ان يطلق على الواحد باعتبار الوجود
الخارجي فان الموجود الخارج ليس الماهية فهو مستعمل في غير ما وضع له فلا يكون
حقيقة فيه فاجاب بانا لا نطلقه باعتبار انه موضوع له بل باعتبار ان الحقيقة النوعية
يصدق عليه وهذا كما ترى لا يدفع الايراد بالكلية لانه قد سلم انه مجاز لان الحقيقة
غير الفرد الخارجي والسايل لم يدع الا انه مستعمل في غير ما وضع له فلا يكون حقيقة
والمضاف الى احد هولاء اضافة معنوية نحو غلام زيد وبغال الانسان لان المضاف
متحد بالمضاف اليه فياخذ حكمه في التعريف كما ياخذ حكمه في التانيث في قوله سقطت
بعض اصابعه هذا هو النوع الخامس من المعارف وشرطه في الاضافة ان يكون حقيقية
احترازا من الاضافة اللفظية نحو ضارب زيد فانه لا يفيد التعريف كما سياتي ومثل بمثالين
ووجه التفرقة بينهما ان احدهما مضاف الى العلم والاخر مضاف الى المعرف باللام و
ايضا احدهما اسم عين مضاف وهو الغلام والثاني اسم معنى مضاف وهو البغال
وقوله لان المضاف علة لكون الاضافة سببا للتعريف اي ان المضاف متصل بالمضاف
اليه وممزوج به فاخذ حكم تعريفه كما اخذ تانيثه وفي هذا التعليل شي وذلك ان التعريف
من المضاف اليه امر ثابت محقق بالاستقراء بخلاف اخذ حكم التانيث من المضاف اليه
فانهم اتفقوا على ضعفه وواردة في كلمات متعددة مثل المثال الذي ذكره وقوله هو
الاشارة الى المعارف السابقة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف باللام فعلى هذا
لا يندرج تحت المعارف بالفعل المضاف الى المضاف الى احد هولاء لانه ليس احد
الاربع ولا مضافا الى احد الاربع وهو من المعارف قطعا فكان الاولى ان يقال
والمضاف الى المعرفة ليشمل الجميع ولا يسوغ تنكيره اي تنكير المبتداء الا اذا تخصص
بوجه ما وذلك اي وذلك الوجه بالوصف لفظا نحو واجل مسمى عنده فان المبتداء
نكرة موصوفة بصفة من حيث اللفظ او تقديرا نحو شحب في الافاق وشحب في
الارض وان ذهب عير فعير في الرباط يعني بالتقدير ان تقدير المبتداء وصف
كما في المثل اي سحب من اللبن في الافاق فمن اللبن صفة مقدرة للسحب تقديره بسياق
الكلام وكذا التقدير في المثل الثاني اي فعير اخر والمثل الاول اصله في الحالب

معرفة صح

النجوم صح

الصفة صح

١٧٣

١٧٤

اذا

حلب فتارة يخطي فيحلل في الارض وتارة يصيب فيحلب في الاناء يضرب لمن يتكلم
فيخطي مرة ويصيب اخرى يقال مخض اللبن اذا اخرج من موضعه زبده والمصدر
والمخض بالفتح والمخض بالضم الاسم والمثل الثاني يضرب في الرضاء بالحاصل وترك
الغائب الرباط ما يشد به الدابة يقال قطع الظبي رباطه اي حبالته فيقال للصائد ان
ذهب عنك فلم تعلق في الحبالة فاقتصر على ما علق منها او معنى عطف على قوله
تقديرا كما في كم الخبرية نحو كم رجل ضربته فان معناه كثير من الرجال فهذا الوصف
انما يقدر لكثير وهو معنى كم لان الوصف مقدر مع لفظ كم كما يقدر [illegible]
فلذلك جعله قسما آخر او بكونه فاعلا معنى قدم للتخصيص نحو ثكل ارامها ولدا هذا
عطف على قوله بالوصف اي ذلك التخصيص اما بالوصف او بكونه في المعنى فاعلا
وانما قدم على الفعل الذي وقع خبرا له لارادة التخصيص كما في المثل يضرب للناقة
ولد ما رئمها ما احبته واصل المثل ان بيهس الملقب بنعامة رجع الى امه بعد اخوته
الذين قتلوا وكان سابع سبعة اخوة فاغار عليهم ناس من اشجع بينهم وبينهم
حرب وهم في ابلهم فقتلوا منهم ستة وبقي بيهس وكان يحمق وكان اصغرهم.
فارادوا قتله فقالوا ما تريدون من قتل هذا يحسب عليكم برجل ولا خير فيه فتركوه و
وكان امه قد احبته فقال الناس في ذلك فانكروا عليها فقالت ثكل ارامها ولدا اي الثكل
اي انما احبه لثكل اولادها ولما كان المصحح لكون المبتدا نكرة انه فاعل في المعنى
شرط في الخبر ان يكون جملة فعلية ليمكن تقديره فعلا وفاعلا فقال ولا يكون الخبر
هنا الا جملة فعلية وقولهم شر اهر ذا ناب يقال هذا اذا حمله على الهرير وهو
صياح الكلب يضرب في ظهور امارات الشر ومخايله ووجه التخصيص فيه
انه فاعل في المعنى لانه يفهم من الشان ان المعنى ما اهر ذا ناب الا شر وقد يذكر لوجه
تخصيصه وجه آخر ايضا ان التنوين للتعظيم فهو في المعنى كالوصف اي شر عظيم اهر
ذا ناب وقيل انه خبر مبتدا محذوف اي هذا شر وما اكرم زيدا فيمن جعل ما نكرة غير
موصوفة تحتمل الامرين يعني ان قوله ما اكرم زيدا في التعجب يحتمل الامرين احدهما ان يكون
المبتدا في المعنى فاعلا اي ما اكرم زيدا الا شيء والثاني ان يقدر وصف مع المبتدا اي
شيء عظيم او شيء من الاشياء وانما قال فيمن جعل احترازا عن القولين الآخرين احدهما
ان ما في ما اكرم زيدا موصولة والخبر محذوف اي الذي اكرم زيدا حاصل فالمبتدا
ح معرفة والثاني انه بمعنى الاستفهام اي شيء اكرم زيدا فيكون التخصيص حاصلا ايضا

لما تضمن

لما يتضمن من الاستفهام كما في قولهم ارجل في الدار ام امرأة او مصدرا منتسبا الى
الفاعل رفع لغرض الثبوت نحو سلام عليك قوله او مصدرا عطف على فاعلا اي
اي وذلك التخصيص اما بالوصف او بكونه فاعلا او بكون المبتدا مصدرا منتسبا
الى الفاعل نحو سلام عليك اذ اصله سلمت سلاما عليك وانما حذف الفعل ورفع
المصدر ليكون الجملة اسمية فيحصل به غرض الثبوت بخلاف الفعلية فانها للحدوث
لا للثبوت والدوام وانما قال منتسبا الى الفاعل ولم يقل مضافا الى الفاعل لان المصدر
في المعنى انما تخصص بانتساب فعله الى الفاعل لا لانه مضاف اذ لو فرض مضافا
ولم يتحقق كونه مصدرا منصوبا عدل الى رفعه لغرض الثبوت بل هو في الابتداء جملة
اسمية لا يعدو له من الفعلية ولا يكون الا في الدعاء اي لم يرد هذا النوع الا في الدعاء
نحو سلام عليك وويل له وما اشبههما من الادعية او مصدرا بهمزة الاستفهام مع
معادلها ام متصلة اما تحقيقا نحو ارجل في الدار ام امرأة او تقديرا كما في كم الا
الاستفهامية هذا عطف على قوله مصدرا والتقدير او بكونه اي يكون المبتدا مصدرا
بهمزة الاستفهام اما التحقيق فظاهر وذكر الهمزة ومعادلها وهي ام المتصلة واما
التقدير فكما في كم الاستفهامية فانك اذا قلت كم غلاما اشتريت كان التقدير
اعشرين غلاما اشتريت ام ثلاثين ونحوهما فهي في التقدير بمعنى الهمزة او نكرة يتناول
كل واحد على سبيل الاستغراق نحو تمرة خير من جرادة وما احد خير منك وشر مرغوب
اليه فصيل ريان وكل شاة برجلها معلقة فان المعنى كل تمرة خير من جرادة وكذا
ما احد خير منك فانه نكرة في سياق النفي فيعم في جميع افراده فهو بمنزلة العلم وكذا
المثل وكل شر مرغوب اليه هو ولعل تقدير العموم فيه ان معناه شر الاشياء المرغوب
اليها فصيل ريان فالاشياء فيها عموم وشر مضاف اليها فالتقدير شر كل مرغوب
اليه فهذه فاكتسى العموم منه المضاف اليه واصل المثل ان الناقة لا تكاد تدر الا على
ولد او على بو وهو جلد حوار حشي ثم يعطف عليه الناقة اذا مات ولدها فاذا
كان الفصيل ريان لم يدر ما بقي الريان من غير لبن يضرب للمعنى الذي يحتاج اليه
وكذا كل شاة برجلها معلقة واول من قال ذلك وكيع بن سلمة وكان ولي امر البيت
بعد جرهم وكان يزعم انه يناجي الله تعالى وكان ينطق بكثير من الخبر وكان علماء العرب
يزعمون انه صديق من الصديقين فلما حضرته الوفاة جمع قبيلة اياد فقال لهم
اسمعوا وصيتي الكلام كلمتان والامر بعد البيان من رشد فاتبعوه ومن غوي

من التخصيص ح

فان معنوه وكل شيء بر حلها معلقة فارسلها مثلا وجه التخصيص المعنى المذكور وفيه
ظاهرا او مقدرا عليه الظرف خبرا له نحو في الدار رجل هذا ايضا عطف على قوله
نكرة والمقدر او يكون المبتداء مقدما عليه ثم الظرف خبرا له يعني يكون تقديم الظرف
بجهة الخبرية للمبتداء نحو في الدار رجل فانه اشبه بتقديم الحكم عليه مجاز ان يكون
نكرة كالفاعل قال سيبويه وقد يكون نكرة على غير هذه الخواص في الخبر لانك و
وهو شيء ونعني قد يكون المبتداء نكرة على غير باب شر اهر ذا ناب وسلام عليك
لانه ليس بمعنى الفاعل وليس بمعنى الدعاء بل المعنى مدحه لا ماسه لا اعوجاج فيه هو
شاذ على ما قال هكذا ذكره وقدره في الحواشي ايضا وفيه نظر لانه ذكر صاحب الينابيع
فيه انه دعاء ما يتقال له بعد هلاك المجبر قال الامت ان يغلظ مكان ويرق مكان
يقال امتلاء السقا فيه امت اي لا عيب فيه وقيل الامت اللين والضعف من سوت
سير الامت فيه اي لا ضعيف فيه فعلى هذا هو بمعنى الدعاء كسلام عليك وغيره وحق
الخبر ان يكون نكرة لان الاخبار ربما يكون معلوما للمخاطب غير مفيد وقد يجيان هم
معرفتين معا اذا كان الكلام مفيدا نحو انت انت يعني انما يكون الخبر معرفة اذا
كان الكلام مفيدا نحو انت انت لما ان انت الثاني بمنزلة الوصف نحو انت الفاضل الكريم
ونحو ذلك واذا لم يكن مفيدا لم يجز نحو زيد زيد اذا لم يرد بالثاني غير الذات كما في
الاول فان قلت الله الهنا ومحمد نبينا بهذه المثابة فانه لا يفيد ظاهرا فالجواب انه
يستعمل للرد على منكر الالهية او النبوة او الغرض تعريض بانه غير معتقد اي انا
اعتقد هذا على خلاف المخاطب والخبر يكون مفردا خاليا عن ضمير المبتداء نحو زيد اخوك
او متضمنا له اي لضميره في زيد منطلق بدليل ابرازه في نحو زيد الخبر كله هو هذا اشارة
الى الخلاف بين الكوفيين والبصريين فان الكوفيين يقولون الخبر لا يخلوا عن ضمير و
يقدرون الجامد بالمشتق فزيد غلامك بمعنى مملوكك وزيد اخوك بمعنى مواخيك وهذا
امكانه معنى والذلك ويستدلون عليه بان ذات الخبر لا يكون عين ذات المبتداء وعند البصريين
لا يحتاج الى هذا التكلف لان ظاهره انه غير مشتق ومعنى حمل الخبر على المبتداء انهما يصدقان
على ذات واحد لان عين هذه الذات عين تلك الذات كما هو محقق في الميزان في تحقيق الحمل
والوضع واستدلال في الكتاب على كون الخبر متضمنا للضمير بابرازه في زيد الخبر كله هو
بمعنى انما ابرز لانه جرى على غير من هو له وهو الخبر فيجب ابراز الضمير وانما ابرز ما
كان مستترا فيه فدل على ان الخبر متضمن للضمير ويمكن ان يقال الخبر اذا كان مشتقا كان
بمعنى

بمعنى الفعل فلا بد ان يكون له فاعل فاذا لم يكن ظاهرا كان مضمرا لامتناع الحذف ويكون
اي الخبر احدى الجمل الاربع نحو زيد قايم غلامه في الفعلية او زيد قام رجل يتحدث مع
عمرو في داره هذا ايضا فعلية لكن الضمير العايد الى المبتداء ليس في نفس الفعل
ولا الفاعل بل في متعلقه ولا الفاعل بل في متعلق صيغة الفاعل يعني يشترط ان يكون في
الجملة ضمير يرجع الى المبتداء اما في نفس الجملة كما في المثال الاولى و في متعلق الجملة
كالمثال الثاني وزيد ابوه قايم هذا مثال كون الخبر جملة اسمية مشتملة على ضمير في نفس
تلك الجملة او زيد غلامه جاريته زوجها ابنه امرأته دار ما سقفها خشبة ساج خشبته
هذا تاسع وهو وحده ساج خبر عن الثامن اي عن المبتداء الثامن وهو سقفها
وهكذا الى الاول اي في كل جملة ضمير راجع الى مبتداء ما فحاصل المعنى زيد صاحب سقف
دار امرأة ابن زوج جارية غلام ساج وزيد عندك او القتال يوم الجمعة هذا في الظرفية
مكانا نحو عندك او زمانا كيوم الجمعة وهما اي وما وقع ظرفا شبه من الكلام لان التقدير
حصل يعني انما كان الظرف مقدرا بجملة بتقدير جملة للفعل فيه وهو حصل وانما
وانما سمي شبه من الكلام عما قبله لانه ليس بظرف حقيقة اذ ليس بظرف زمان ولا مكان
وانما هو جار ومجرور يحتاج الى متعلق من فعل او نحوه فهو مشبه بالظروف
في الاحتياج الى تقدير متعلق من فعل او نحوه ولما اختزل اي اقتطع ذلك الفعل
شذ به الظرف هو واصنو هو على الضمير الذي كان مستكنا فيه اي في ذلك الفعل
المختزل ومعنى الاختزال ان الفعل حذف وصار نسيا فالظرف هو المتحمل
للضمير واختلف فيه فقال بعضهم هو الفعل المقدر وقال بعضهم هو الظرف
السادة مسده واختار المصنف في المفتاح ان الصواب ان الخبر هو الفعل المحذوف
مع الظرف اوليس المقصود الاخبار عن زيد مثلا بالوجود لانه معلوم ولا
بالظرف وحده بدون الاعتبار المقدر اذ لا معنى كقولك زيد في الدار وان لم يقدر
معه شيء اخر فالخبر هما معا ولفظ الكتاب كانه يشير الى غير الذي اختاره في المفتاح
والله اعلم واستدل ابو علي على ان الفعل هو الظرف هو المتحمل للضمير بامتناع
قائما زيد في الدار وتقديره ان الفعل لو لم يكن نسيا بل مقدرا لم يمنع تقديم الحال
عليه فامتناعه يدل على ان العامل هو الظرف الا ده العقل والعامل معنوي
فيمتنع تقديم الحال عليه واستدل ايضا بانه لو كان الفعل مقدرا لا منسيا لكان
فيه في قولنا في الدار زيد تقديم الخبر [illegible] للابتداء لان التقدير ح استقر

في الدار زيد ولا يمكن ان يقدر مبتداء لان الخبر فعل له ويمتنع تقديمه مثل هذا الخبر
على المبتداء نحو زيد قائم ومنهم من يقدر باسم الفاعل ويجوز مع هذا اشارة الى
الوجه الاخر وهو ان الظرف مقدر بجملة باسم الفاعل والخبر مفرد لا جملة وجواز
الوصل به اي بالظرف يعني جواز ايقاع الظرف صلة للموصول في نحو ما عندكم ينفد
مما يعضد الاول وهو كونه مقدرا بالفعل اذ لو كان مقدرا باسم الفاعل لكان مفردا
ولم يجز جعله صلة لما الموصولة وظرف الزمان لا يكون خبرا الا عن حدث غير
مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا طلوع الشمس يوم الخميس لعدم الفائدة لان
طلوع الشمس من الافق حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم وليس
المراد ظهور شعاعها لانه قد يكون في يوم وقد لا يكون في يوم بواسطة منع السحاب
ونحوه فظهور الضياء الشعاع حدث غير مستمر واما نفس الطلوع فهو حدث
مستمر واما قولهم الهلال الليلة فانما ساغ من حيث تجدد لم يقع حادثا هذا ايراد
وجواب فالايراد ان الهلال غير حدث وقد اوقع ظرف الزمان خبرا له واجاب
بان الهلال ليس المراد جرمه بل تجدده وظهوره وهذا حدث فجاز ان يخبر عنه
بالزمان اي تجدد الهلال وظهوره حصل في الليلة واما نحو اليوم الجمعة او
السبت مصدرين فعلى تاويل التجمع والتسبيت مصدرين هذا ايراد اخر وهو
ان اليوم ظرف زمان وقع خبرا عما ليس بحدث وهو الجمعة والسبت فاجاب بان
الجمعة مأول بالمصدر وهو التجمع اي اجتماع الجمعة والسبت مأول بانه مصدر بمعنى
القطع والسكون فيهما مصدران اخبر عنهما بالزمان ولهذا اي ولامكان هذا التاويل
لا يجوز في ساير الايام فلا يقال اليوم الثلاثاء لانه لا يمكن تقدير الثلاثاء بالمصدر ؟
فيكون الزمان خبرا عن الزمان وهو ممتنع واما نحو اليوم يومك فعلى تاويل شأنك و
سلطانك بمعنى ان اليوم الواقع مبتداء ليس عبارة عن المخاطب نفس الزمان بل عبارة
عن العلم والسلطان ونحو لكم ان تعطي بشكرك هذا مثال لكون الجملة شرطية وقد فرغ من
ذكر الجمل الاربع الواقعة اخبارا للمبتداء وقد يكون مجموع الشرط والجزاء خبرا من غير
ان يكون معهما حرف الشرط ولا بد من ان يكون المبتداء اسما من الاسماء الشرطية او مضافا اليه
نحو من يأتني او غلام من يأتني اكرمه وبعضهم على ان الخبر بمعنى ان نحو من يأتني اكرمه كلام
تام من مبتداء وخبر والخبر شرطية والشرطية هي من مع ما في حيزه فيكون ما جملناه مبتداء
اخلاق في الخبر التي هي الجملة الشرطية فذكر هذا الرفع هذا التوهم وبيانه انه في قوة زيد ان

ياتني

ان يأتني اكرمه وبكر وخالد وغيرهما فزيد مبتداء وان يأتني اكرمه خبره فهذه الجملة الشرطية
متضمنة في قولنا من قولنا من يأتني اكرمه فمن مبتداء للدلالة على الذات ودالة على الجزاء
لاسيما على الشرط فهو عند التحقيق يرجع الى مبتداء وجملة شرطية وبعضهم ان الخبر هنا
الجزاء وحده والشرط صلة المبتداء فيكون المبتداء على قولك من يأتني والخبر
اكرمه فان قلت كان حق الخبر ان يرتفع وهو مجزوم قلت لا نسلم انه خبر ولئن لو كان
خبرا لكان مرفوعا لان ذلك اذا لم يكن المبتداء متضمنا معنى الشرط وهذا مثل قولهم الذي
يأتيني فله درهم اذ خبر المبتداء لا يدخله الفاء لا يقال زيد فعالم وانما دخول الفاء لتضمن
المبتداء معنى الشرط فكما جاز ان يدخل الفاء لتضمن المبتداء معنى الشرط جاز ان
يجزم الخبر ايضا لتضمن المبتداء معنى الشرط فان قلت الذي يأتيني فاكرمه كان ؟
ينبغي ان يجوز جزم خبره لتضمن المبتداء معنى الشرط قلت الفرق ان من موضوع
للشرطية والذي ليس موضوعا للشرطية بل قد يتضمن الشرط وقد لا يتضمن فجاز
الجزم مع من دون الذي وجاز ما لم يكن فاني ابتكل مما نقض الاول وهو ان الخبر
ليس الجزاء وحده اذ لو كان الخبر هو الجزاء لكان فيه ضمير راجع الى المبتداء وهو خال
عنه فدل على ان الجزاء وحده ليس خبرا ويمكن ان يقال تقديره فاني ابتكل فيه بمعنى
اي حال يمكن فيه فاني ابتكل اي فيه ولا بد في الجملة الواقعة خبرا من ضمير يرجع الى المبتداء
ليحصل الارتباط بين الخبر والمبتداء لا يكون الخبر اجنبيا عن المبتداء الا اذا كان ضمير
الشان نحو قل هو الله احد فان هو مبتداء اي الشان الله احد جملة واقعة خبرا له وليس
فيه ضمير يرجع الى البيان والتحقيق فيه ان الجملة ههنا بمعنى مفرد وهو اله القصة
والبيان كما قلت البيان هو هذه القصة وهذه الجملة فالمبتداء والخبر يكونان هو هو في
هذه الصورة او كانت اي الجملة الواقعة خبرا مشتملة على جنس يندرج فيه هو اي
المبتداء نحو زيد نعم الرجل هذا الكلام يوهم ان الرجل شامل لزيد وغيره فيكون ؟
الممدوح هو الاسم الشامل وليس كذلك بل الجواب انه اقيم المظهر مقام المضمر
كقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا ونحو اما القتال
فلا قتال لديكم هذا عطف على قوله نحو زيد نعم الرجل بعد الخبر وهو قوله فلا يقال مشتمل
على ما يندرج فيه المبتداء لانه نكرة وقع في سياق النفي فهو مندرج تحته المبتداء لعلى
المبرد في المقتضب هذا البيت على انه حذف الفا لضرورة الشعر والبيت اما القتال
لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب اي ما ذكر للقتال والبيت في الكتاب

مذكور مع الفاء في الفتح ولعل مهنه غير ما نقل في المقتصب ويكون الفاسهو ا
من الناسخ ومن ثمه اي ومن اجل انه لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ضمير لم يجز
عليهن بزيد كان ذا مال اذ لا ضمير في الخبر يرجع الى المبتداء وهو عليهن لان الضمير
في كان يتعين عوده الى زيد وقد يحذف العايد اذا كان معلوما كما يحذف الجملة
راسا في قوله تع واللاي لم يحضن اي فعدتهن ثلاثة اشهر لدلالة ما قبله عليه و
وهو قوله تع واللاي يئسن من المحيض فعدتهن ثلاثة اشهر وذلك اي الحذف
المعلوم نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان الضمير في الظرف راجع الى الكر
منه منتصب على الحال من الضمير التي في الظرف والعامل فيه هو الظرف وانما
جاز تقدم على الظرف وهو العامل المعنوي لكون الحال ايضا ظرفا وقد
يتسع في الظرف بما لم يتسع في غيرها ولذلك جاز كل يوم لك ثوب وان يكون
محتملا للصدق والكذب عطف على قوله ان يكون نكرة ونحو زيد اضربه متاول
بتا ويلين احدهما ان يضمر القول اي زيد مقول في حقه اضربه والثاني ان ه
المعنى زيد مامور بضربه واذا كان المبتداء ضمير الشان والقصة فالخبر
لا يكون الا جملة لان الخبر مفسر للشان والقصة التي هي جملة ومفسر الجملة
جملة ويتعدد الخبر لفظا نحو هذا حلو حامض يعني ان الخبر قد يتعدد
لفظا ومعنى نحو زيد ضارب كاتب وقد يتعدد لفظا لا معنى نحو هذا حلو
حامض لان الخبر وان تعدد لفظا فهو متحد معنى لانهما بمنزلة مر وقد رد
على هذا المثال ان كل واحد من الخبرين اما ان يكون فيه ضمير اولا يكون في
واحد منهما ضمير لم يسلم لان الخبر مشتق فلا يخلوا عن ضمير وان كان في
احدهما دون الاخر فغاسد للتحكم وان كان في كل واحد منهما ضمير يلزم التناقض
وهو ان هذا الزمان حلو ما سره حامض ما سره وهو فاسد وجوابه انا نختار
اي في كل واحد منهما ضميرا قوله يلزم منه التناقض قلنا لا نسلم اذ معناه ان
له الحلاوة وله الحموضة وهو جامع بين الطعمين لا ان الكل حلو ومنه حلو وكل جزو
منه حامض بل هو الشيء الذي له الحلاوة على الجملة وله الحموضة على الجملة الجملة
فقد تضمن كل واحد ضميرا باعتبار هذا المعنى وتضمنا ايضا ضميرا اخر باعتبار
تعددهما منا ولا امتناع لدخول الفاء فيه اي في خبر المبتداء لان الفاء اما
بالعطف او للجزائية ولا مجال للعطف لانه ليس الغرض اشتراك الخبر في حكم

لا ان كل صح

حكم

المبتداء واما الجزائية فظاهر الا اذا تصدر المبتداء باما وتضمن معنى الشرط
وذلك اما اسم موصول بفعل او ظرف او نكرة موصوفة باحدهما او معرفة موصوفة
بموصول به اي باحدهما او اسم من الاسماء الشرطية والجزاء لا تتطرق اليه الجزم
نحو اما زيد فمنطلق او الذي او كل رجل او الرجل الذي ياتيني او في الدار فله درهم
ومن ياتيني فله كذا ذكر الامثلة على الترتيب وانما افرد تصدر المبتداء باما عن تضمن
المبتداء لمعنى الشرط لان في صورة اما ليس نفس المبتداء متضمنا للشرط بل اما هو
المتضمن ولذلك فسره سيبويه بقوله مهما يكن من شيء وانما دخل الفاء في الخبر في اما
زيد فمنطلق لتضمن اما لمعنى الشرط على ما ذكر وكان حق الفاء ان تدخل على زيد لانه
داخل في الجزاء اذ التقدير مهما يكن من شيء فزيد منطلق ولكنهم ارادوا ان لا يتلاقي حروف
الشرط والجزاء فقدم بعض ما في حيز الجزاء ليقع فصلا بين اما وحرف الجزاء ومثال
الاسم الموصول بفعل قولك الذي ياتيني فله درهم ومثال الموصول بالظرف الذي في الدار
فله درهم ومثال النكرة والموصوفة الى احدهما كل رجل ياتيني فله درهم وكل رجل في الدار
فله درهم ومثال المعرفة الموصوفة بالموصول باحدهما نحو الرجل الذي ياتيني فله درهم
والرجل الذي في الدار فله درهم ومثال الاسم من الاسماء الشرطية قوله من ياتيني فله كذا
وقيد بقوله والجزاء مما لا تتطرق اليه الجزم يعني لا يكون فعلا مضارعا نحو من ياتني اكرم
فيتعين فيه جزم الجزاء ولا يجوز الفاء لا يقال من ياتني فاكرم الا على او بل كونه جملة
اسمية اي فانا اكرم فح لا تتطرق اليه الجزم لكونه جملة اسمية قوله والجزاء مما لا تتطرق اليه
الجزم يدخل فيه الجملة الاسمية نحو فله درهم والجملة الطلبية من امر نحو فاكرم او فليكرم
عمرو على امر الغائب او على نهي نحو فلا تضربه وقوله تضمن المبتداء معنى الشرط احتراز
عما اذا تضمن المبتداء الموصول صريح الشرط والجزاء كليهما نحو الذي ان يأتني بكر من اكرم
فانه لا يدخل الفاء في خبره لان دخول الفاء انما كان لكون الجزاء خبرا في المعنى وههنا قد
استوفي المبتداء الشرط والجزاء كليهما فلا يفتقر الى جزاء اخر وانما اشترط ان يكون
الصلة او الصفة فعلا او ظرفا لان المبتداء مقدر بشرط ستدعي فعلا او معنى فعل
فلا يجوز الضارب فيكرم وقد دخل الفاء في الاخبار في المثال الاخير اول الجزء الاخير
من الخبر اي في اول الجزاء الاخير او اول الخبر اي او في اول الخبر على الاختلاف
الذي ذكره يعني قد سبق ان الخبر في من ياتني اكرمه هو الجزاء او مجموع الشرط والجزاء
فانه كان الاخير المجموع فقد دخل الفاء في اول الجزاء وهو الجزء الاخير وان كان الخبر

تمام

هو الجزاء فقط فقد دخل الفاء في اول الخبر وليت ولعل مانعان باتفاق اي اذا دخل
ليت ولعل على ما تضمن الشرط نحو ليت او لعل الذي ياتيني فلا يدخل الفاء في خبرهما
باتفاق لان الخبر هو المجزوم وليت ولعل ينافيان الجزم وان عند سيبويه هو مانع
من دخول الفاء في خبره قياسا لان لفظه ان لا يدخل على الشرط فكان القياس ان لا يدخل
ما تضمن الشرط ايضا لكن الاستعمال وارد بخلافه نحو قوله تع ان الذين فتنوا المومنين
والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقد منع الوجه القياسي ايضا فان ان انما لم
يدخل على الشرط الصريح لان للشرط صدر الكلام وان ايضا له صدر الكلام بخلاف ما
تضمن معنى الشرط فانا لا نسلم ان له صدر الكلام فلذلك جاز ان الذي ياتيني فله درهم
ويجوز تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا ولا اهتمام بذكره نحو تميمي انا وسواء عليه
أأنذرتهم ام لم تنذرهم اي قيامك وقعودك لان الهمزة في الاصل للسوال عن المستويين وههنا
خرج عن معنى الاستفهام والسوال مشتق على الاصل بمعنى الاستواء والفعلان مقدرين
بمصدرين وهما مرتفعان على الابتداء وسواء خبر مقدم ومررت برجل سواء هو
والعدم اذا رفع سواء يعني اذا جر سواء صفة لرجل بمعنى مستو فيكون هو تاكيد
للمستكن في سواء وانما اكد ليصح العطف عليه لقوله والعدم اي برجل مستو هو
والعدم فلا يكون مما نحن فيه اما اذا رفع سواء فهو خبر مقدم وفي المثل مكره اخوك لا بطل
هذا من كلام ابي حنش خال بيهس الملقب بنعامة المذكور في تشكل رأيها ولدا و
ذلك انه لما قتل ناس من اشجع اخوته الست وتركوه حين قالوا ما يريدون من قتل هذا
يحسب عليكم برجل ثم انه اخبر ان اناسا من اشجع في غار يشربون فيه فانطلق بخاله ابي
حنش فقال له هل في غار فيه ظباء العلك نصيب منها وفي رواية هل لك في غنيمة باردة
فانطلق بيهس بخاله حتى اقامه على فم الغار ثم دفع اباحنش في الغار فقال ضربا اباحنش
فقال بعضهم ان اباحنش لبطل فقال ابو حنش مكره اخوك لا بطل يريد انه
محمول عليه لان في طبعه شجاع يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه فاخوك مبتداء و
مكره خبره المقدم ويلزمه اي تقديم المبتداء على الخبر على المبتداء اذا كان اي الخبر
مفردا متضمنا للاستفهام او ظرفا متضمنا له اي للاستفهام محتويا على ضمير المبتداء نحو
كيف زيد مثال لكون الخبر مفردا متضمنا للاستفهام ومنه كيف واين عمرو ومتى القتال
مثال لكون الظرف متضمنا للاستفهام محتويا على ضمير المبتداء قوله محتويا على ضمير
المبتداء احترازا عن نحو زيد اين غلامه فانه لا يجب فيه تقديم الظرف وان تضمن الاستفهام

لانه غير محتو على ضمير المبتداء لان غلامه فاعل اين فليس اين محتويا على خبر المبتداء
وهو زيد وان جوز ان يكون غلامه مبتداء واين خبره المقدم ففي اين ضمير يرجع الى غلامه
لا الى المبتداء الاول وهو زيد في المثال فالظرف ليس محتويا على ضمير المبتداء على التقدير بن
وهذه العبارة خير من قولهم انما يلزم التقديم اذا كان الخبر مفردا متضمنا للاستفهام
فان اين زيد قد لا نسلم انه مفرد بل الظرف على المذهب الصحيح انه مقدر بجملة فذكر
المصنف وقيد بقوله محتويا على ضمير المبتداء ليخرج نحو زيد اين غلامه من غير التعرض
لكون الظرف مفردا او جملة فان الظرف فيه ليس محتويا على ضمير المبتداء الاول سواء كان
مقدرا بمفرد او جملة على ما لخصناه فقوله او ظرفا عطف على قوله مفردا اي كان اسما مفردا
متضمنا لاستفهام نحو كيف زيد فانه اسم مفرد متضمن للاستفهام وليس بظرف او ظرفا الى
اخره وانما قيد المفرد في الاول ليخرج نحو زيد من ابوه فان الخبر وان تضمن معنى الاستفهام
فليس مفردا فلا يلزم تقديم الخبر فيه لان له صدر جملة او كان اي تقديم الخبر مصححا
نحو في الدار رجل فان المبتداء نكرة مصححه كون الخبر مقدما عليه وبذلك اشبه الفاعل فلو
اخر الخبر بطل تشبيههم تشبيهه بالفاعل فلا يصح كونه مبتداء او اتصل بالمبتداء ضمير
لمتعلقه اي لمتعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فان الضمير المتصل بالمبتداء يرجع
الى التمرة وهو متعلق للخبر لان الخبر هو مجموع قولك على التمرة ومنه المثل في بطن زهمان
زمان زاده زهمان بفتح الزاء وبضمها على الروايتين اسم كلب وذلك ان رجلا نحر
جزورا فقسمه فاعطى زهمان نصيبه ثم رجع زهمان لياخذ ايضا مع الناس فقال
صاحب الجزور في بطن زهمان زاده يضرب في الرجل يطلب الشيء فقد اخذه مرة
فالضمير في زاده يرجع الى زهمان وهو متعلق الخبر اذا الخبر هو المجموع قوله في بطن
زهمان فلو اخر الخبر لرجع الضمير الى ما يتاخر عنه لفظا وحكما او عن ان هذا عطف
على قوله مفردا اي يلزم التقديم اذا كان الخبر مفردا او كان الخبر عن ان نحو حق
ان زيدا قايم وانما وجب تقديم الخبر لانه لو لم يقدم لا لبس ان التي للتحقيق بان
بمعنى لعل اما اذا تقدم الخبر فلا يكون بمعنى لعل لان له صدر الكلام وامتنع اي
تقديم الخبر اذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام كالاسماء الشرطية نحو من
جاءك فهو مكرم فانه اذا كان الجزاء هو الخبر فلا يقدم على المبتداء والاستفهامية
نحو من زيد وضمير الشان نحو هو زيد قايم وما التعجبية نحو ما احسن زيدا او كم
الخبرية نحو كم غلام اشتريته فان في هذه الصور يمتنع تقديم الخبر على المبتداء

لئلا يبطل صدريته أو كانا معرفتين أي وامتنع تقديم الخبر أيضا إذا كان المبتدأ
والخبر معرفتين ولا قرينة نحو زيد المنطلق لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر لكون كل واحد
منهما صالحا لكونه مبتدأ وخبرا وخبر الجلال قوله بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن
أبناء الرجال الأباعد فإن المبتدأ والخبر معرفتان وتقدم الخبر فيه لوجود القرينة
من حيث المعنى إذ المعنى أن بني أبنائنا منزل منزلة بنينا لا أن بنينا منزل منزلة بني
أبنائنا أو متساويين أي أو كان المبتدأ والخبر متساويين نحو أفضل منك أفضل
مني فإنهما وإن كانا نكرتين لكنهما مخصصان فجاز فيه اللبس المذكور في المعرفتين أو
كان الخبر فعلا والمبتدأ يصلح فاعلا له لو تأخر أو تأكيدا للفاعل كما في زيد قام فإن
المبتدأ لو تأخر لكان فاعلا فيلتبس المبتدأ بالفاعل وأنا مثلت هذا مثالا لما لو تأخر
كان تأكيدا لا فاعلا بخلاف زيد قام أبوه وأكلوني البراغيث فيمن يجعله مبتدأ أما نحو
زيد قام أبوه فالخبر فعل لكن المبتدأ لو تأخر لم يصلح لكونه فاعلا ولا تأكيدا فلذلك
جاز تقديم الخبر وأن يقال قام أبوه زيد وإنما قال فيمن يجعله مبتدأ احترازا عمن يجعله
فاعلا ويجعل الواو علامة الجمع لا ضميرا على ما قبل ومن زعم بأن الحكم في
قول الضب في بيته يؤتى الحكم مبتدأ وتقدم الخبر فقد سها لأن هذا المبتدأ يصلح
فاعلا ليؤتى وقد ذكرنا أن الخبر إذا كان فعلا والمبتدأ يصلح فاعلا له لو تأخر يجب
تقديم المبتدأ فهو مثل قام زيد فإنه لا يجوز أن يقال أن زيد مبتدأ تقدم خبره للالتباس
المذكور فالسهو ظاهر وأصل المثل أنهما زعمت العرب عن ألسن البهائم قالوا إن الأرنب
التقطت تمرة فاختلسها الثعلب فأكلها فانطلقا إلى الضب فقالت الأرنب
يا أبا الحسن فقال سميعا دعوت قال أتيناك لنختصم إليك قال عادلا حكمتما قالت
فاخرج إلينا قال في بيته يؤتى الحكم قالت إني وجدت تمرة قال حلوة فكليها قالت
فاختلسها الثعلب قال لنفسه بغى الخير قالت فلطمته قال
بحقك أخذت قالت فلطمني قال حر انتصر قالت فاقض بيننا قال حدث امرأة حديثين
فإن أبت فأربعة فذهبت أقواله كلها أمثالا ويحذف المبتدأ عند الدلالة نحو قولهم إذا قال
الجهنيين نعم وأوله لنعم الله التعب والعارات أي هذا نعم وفي المثل إحدى خطيات
لقمان أي هذه إحدى خطيات نعت الحنظية تصغير الخطوة بفتح الخاء وهو اسم
التصغير وقيل من الذي لا يتصل لما أو كان بعث لقمان بن عاد وهو رجلين أحدهما عمرو
والآخر كعب بن عاد [illegible] وكانا ينتقيان الإبل وكان يتمنى ركب عمهما فعجبت لقمان

الإبل

الإبل فأبيا أن يبيعاه إياها منه وكان يلتمس أن يغفلا عن إبلهما ولما رآهما لا يغفلان
عنها ولم يجد فيهما مطمعا لقيهما ومعهما حفير من سل كسر فقال ما تصنعان بها أي
إنما هي حطب فوالله ما أخذ معي غير سهمين منشرا فمر لقمان إلى السل فهو اما
وكانت لهما سمرة يستظلان بها فأخذ فيها عشا ورجاء أن يصيب منهما غرة فلما وردت
الإبل نحر وفر الرجلين وهو المسمى بعمرو وأكب على البير يستقي فرماه لقمان فوقع
سهمه في ظهره فقال حس إحدى حطيات لقمان يضرب لمن عرف بالشر فإذا
جاءت منه هنة من جنس أفعاله قاله إحدى خطيات لقمان أي أنه فعلة من فعلاته وخير
قليل وفضحت نفسي أي هذا الفعل خير قليل ويروى نفع قليل وأول من قالته
فاقرة امرأة من الأسرة وقد غاب عنها زوجها فضربت عبدا لها كان يرعى ماشيتها
فلما همت أقبلت على نفسها فقالت يا نفس لا خير في الشرة فإنها تفضح الحرة و
تحرث العره ثم أعرضت حينا ثم همت به ثم قالت يا نفس موتة مريحة خير من الـ
الفضيحة وركوب القبيحة وإياك والعار ولبس الشنار وسوء الشعار ولؤم
الزنا ثم همت به ثم قالت إن كانت مرة واحدة فقد تصلح الفاسدة وتكرم
العائدة ثم حسرت على أمرها وقد أقبل زوجها وكان عائفا فنعب غراب
فأخبره أن امرأته لم تفجر قط ولا تفجر إلا الليلة فركب فرسه وسار مسرعا
فانتهى إليها وقد قام عنها العبد وقد ندمت وهي تقول خير قليل وفضحت
نفسي سيمها مرة فدخل عليها وهو يرعد لما به من الغيظ فقالت له ما يرعدك
فقال مرة لتعلم أنه قد علم خير قليل فشهقت شهقة فماتت ثم قام إلى العبد
فقتله ويلزم ذلك أي حذف المبتدأ في نحو زيد الخبز أكله نصب الخبز أي زيد أكل
الخبز هو أكله إذ لا بد من إضمار ناصب للخبز لكون الذي بعده مشتغلا عنه بضميره
وإنما لزم إضمار المبتدأ إذ لو لم يضمر فرفع أكله إما بالأصالة أو بالتبعية لا يجوز
أن يكون بالأصالة إذ لا يصح أن يكون خبرا وإلا لم يكن للخبز ناصب ولا جائز أن
يرفع بالتبعية إذ لا يصلح أن يكون أحد التوابع فإن قلت يجوز أن يكون تأكيدا لفظيا كل
كل المقدم قلت لا يجوز لوجهين أحدهما أن المؤكد لا يحذف والثاني لو كان تأكيدا لجاز
أن يكتفى بأحدهما لا بعينه لكن لا يصح أن يكتفى بالثاني إذ لا يكون للخبز ناصب
هذا غاية تقريره والمصنف قال في التعليق ولزم حذفه لئلا يتوهم أنه جملة أخرى
مستأنفة وفيه نظر ويحذف الخبر في قولهم أنت أم سالم [illegible]

بين جلاجل وبين النقاء وبعيره اانت ظبية ام ام سالم فحذف الخبر وفي المثل
كلاهما وتمرا فيمن روى يعني من روى كليهما اي اطعمني كليهما وازيدك تمرا ومن روى كلاهما
بالرفع فالتقدير لك كلاهما وازيدك تمرا فحذف الخبر واول من قال ذلك عمرو بن
حمران الجعدي ودفع اليه رجل قد اضربه العطش والسغوب وعمرو قاعد
وبين يديه زبد وتمر وتامك فدنا منه الرجل فقال اطعمني من هذا الزبد والتامك فقال
عمرو نعم كلاهما وتمرا فاطعم الرجل حتى انتهى وسقاه لبنا حتى روي فذهبت
كلمته مثلا فخرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف واذا المفاجاة فحذف الخبر
هذا عند من لا يجعل اذا ظرفا مكانيا واقعا خبرا له وقد ذكرناه فيما قبل ووجب ذلك
اي حذف الخبر فيما التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره نحو لولا زيد لكان
كذا في احد المذهبين اي لولا زيد موجود فحذف لدلالة لولا عليه لان معناه امتناع
الشيء لوجود غيره والمذهب الثاني هو مذهب الكوفيين وهو ان زيدا فاعل فعل
محذوف اي لولا وجد حصل زيد وقد توهموا ان لولا ههنا على معناها من التحضيض
الفعل ولا للنفي نحو لولم يمنع زيد وضعف بامتناع لولا احد ولولا زيد ولولا
عمرو اذ لو كان لا على اصلها من افادة الجحود لم يمتنع هذا وضربي زيدا
قايما هذا مثال لما حذف فيه الخبر لزوما لانه التزم في موضعه غيره والتقدير ضربي
زيدا حاصل اذا كان قايما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف ثم حذف
كان لانه يحذف كثيرا من الكلام ثم حذف الظرف اذ لم يبق ما يضاف اليه
وبيانه ان قايما منصوب على الحال اذ المعنى ان كل ضرب مني الخاص واقع في
حال القيام والحال لابد له من ذي الحال والعامل ولا يجوز ان يكون ذو الحال
هو الضمير للمتكلم او زيدا لانه يكون من تتمة المبتدا فلا يكون واقعا موقع الخبر
ولا يجوز ان يكون العامل في الحال هو المصدر المذكور لما ذكر فالحاصل انه لابد
من تقدير ذي حال وعامل اذ لولم يقدر وكان ذو الحال والعامل هما المذكورين
لفظا لكان من تتمة المبتدا ولا يجوز ان يكون من تتمة المبتدا من وجهين احدهما
انه لا يكون في موضع الخبر شي يقوم مقامه والثاني ان معناه ان ضربي الواقع
في حال كوني قايما او كونه قايما حاصل فلا يلزم منه انحصار الضرب في
حال القيام بل المعنى ان الضرب في حال القيام واقع لا ان كل ضرب هو مختص
في حال القيام مع ان هذا المعنى هو المفهوم من هذا الكلام بحسب الاستعمال

فاذا

فاذا لم يجز ان يكون من تتمة المبتدا وجب تقدير ذي حال وعامل وهو كان وهو
المستكن فيه فيكون التقدير ضربي زيدا قايما وهذا لا يستقيم مجردا لانه لا ضمير كان صح
فيه يرجع الى المبتدا وهو مثل علمي بزيد كان ذا مال فقدر ظرف وهو اذا ثم يعود
السائل ويقول هذا الظرف متعلق بضربي او بشيء اخر فان تعلق بضربي
كان من تتمة المبتدا ايضا فيلزم الوقوع فيما فررنا منه فلا يكون اذا متعلقا
بالمبتدا فلا بد من ان يتعلق بحاصل مقدرا فالتقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان
قايما ويصح ان قايما من تتمة الخبر وهو غير الخبر والتزم في موضعه وجب حذف الخبر
لذلك لانه وقع في موضع غيره وسد مسده وانما اضمر كان لانه من افعال العامة
التي لا يحتاج اظهارها الى قرينة معينة نحو زيد في الدار اي حاصل وكاين وكان هي
التامة لا الناقصة لوجهين احدهما لو كانت ناقصة لكان قايما خبر كان لا حالا
فيفوت معنى التقييد الحالي المصحح للمعنى الذي ذكرناه والثاني انه لو كان خبرا
لجاز تعريفه وان يقال ضربي زيدا القايم لكنهم التزموا تنكيره في الاستعمال
واخطب ما يكون الامير قايما هذا مثل الاول اي اخطب اكوان الامير حاصل اذا
كان قايما كان كل كون منه خطيب على جهة المجاز وارخص ما يكون البر مدان
بدرهم او مدين هذا امثال اخر مذكورين مثل قايما نصب على الحال اي ارخص ما
يكون البر مسعرا حال كونه هذا السعر واما اذا قلت مدان بدرهم فمدان مبتدا
وصفته منه محذوفا وبدرهم هو الخبر والجملة منصوب المحل على الحالية وليس فيه
الواو ونحو كلمته فوه الى في فالفرق بين المثالين ان مدين حال مفرد ومدان بدرهم
جملة وقعت حالا لا التقييد حاصل سواء كانت الحال مفردا او جملة وقد روي
في قوله الحرب اول ما تكون فتية تسعى بزينتها لكل جهول رفع الاسمين ونصبهما
واختلافهما الاسمان هو لفظ اول وفتية والشعر لعمرو بن معديكرب وما بعده
شعر حتى اذا وقدت وشب ضرامها عادت عجوزا غير ذات خليل شمطاء
جزت راسها وتنكرت مكروهة للشم والتقبيل وفيه اربعة اوجه الوجه الاول
ان يكونا مرفوعين فالحرب مبتدا اول واول مبتدا ثان وفتية خبر المبتدا الثاني
والجملة خبر المبتدا الاول وفي يكون ضمير الحرب واول مذكر وفتية مونث وهو
خبره وانما جوز هذا لان اول مضاف الى كون الحرب وكون الحرب هو الحرب
فكانه قال اول الحرب فتية او اكتسى التانيث من المضاف اليه كذهبت بعض اصابعه

اي الحرب اول احوالها التي يكون عليها فتنة والثاني ان ينتصب اول وفتنة
على ان اول ظرف وفتنة خبر يكون وخبر الحرب فتواجهه يسعى اي الحرب
تسعى في اول كونها فتنة والثالث ان ينتصب اول ويرتفع فتنة على ان الحرب
مبتداء وفتنة خبره واول منتصب على الظرف والرابع ان يرتفع اول وينتصب
فتنة واول في هذا مبتداء ثان وفتنة حال سد مسد الخبر نحو ضربي زيدا قايما الحا
اي اول اكوانها حاصل اذا كانت فتنة ولهذا الوجه ذكر البيت فانه مثل ضربي
زيدا قايما دون الوجوه الاخر والخبر في هذه المسايل هو الظرف المضاف الى ما عمل
في الحال المحذوف فالظرف المضاف هو اذا والمضاف اليه العامل في الحال وهو كان
المقدر سد الحال مسده اي مسد الخبر على ما بيناه فقوله سد اعليه لقوله المحذوف
اي انما حذف الظرف لسد الحال مسده وهذا مذهب الكوفيين وهو ان قايما حال
من فاعل ضربي او مفعوله فيكون من تتمة المبتداء والعامل هو المصدر وهذا
يخرج الكلام عما هو المقصود اذ المقصود ان وقوع الحدث انما هو في هذه الحال
اي تخصص وقوعه فيها وتقديرهم اي تقدير الكوفيين تفيد ان الحدث الواقع
في هذه الحال واقع وهذا لا ينافي وقوعه في غير هذه الحال وايضا على تقديرهم
لا يكون الحال في موضع الخبر بل هو من تتمة المبتداء فلا يلزم حذف الخبر لان القول
حذف الخبر كان لان غيره وقع موقعه وسد مسده فاذا لم يكن ما قد سد مسده فلا
يلزم حذف الخبر يدل عليه جواز ضربي زيدا قايما خير من ضربه قاعدا اي يدل على
ان تقديرهم لا يفيد انحصار الضرب في حال القيام وهذا المثال اذ يفرض
معه ضرب اخر في غير حال القيام ومن زعم انه بمنزلة الجملة الفعلية كاقايم الزيدان
يكذبه عدم استقلال الكلام بدون الحال مع انحراف الكلام عن سنن الموضوع هو
لاجله يعني انه قد ذهب بعضهم الى ان ضربي زيدا قايما بمنزلة ضربت زيدا قايما كما
ان اقايم الزيدان بمنزلة ايقوم الزيدان بمعنى هو النقدير جملة فعلية وابطله
المصنف لوجهين احدهما لو كان جملة فعلية معنى لجاز ان يحذف الحال ويستقل
الكلام بدون الحال كما ان في ضربت زيدا قايما لو حذف الحال لتم الكلام لكنه ليس
المعنى مع حذف الحال والثاني انه يحرف عن المعنى المقصود اذ المعنى ان كل ضرب
مني واقع في حال القيام وضربت زيدا قايما لا يفيد هذا الاستغراق والانحصار
بل انه ضرب مني ضرب في حال القيام وهو الى هذا الزمان المقدر منصوب المحل بدليل

بدليل

بدليل قوله اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالنصب وجوز فيها هو مصدر ا
ما المصدرية ان يقدر الزمان فيكون المحذوف اي اذا مرفوع المحل ويدل على
صحته مجي اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع مسموعا يعني ان قوله اخطب
ما يكون الامير قايما مقدر باذا كان قايما فاذا يحتمل وجهين احدهما ان يكون ا
منصوبا والثاني ان يكون مرفوعا فذكر لكل واحد دليلا اما الوجه الاول وهو ان
الزمان المقدر يعني اذا منصوب المحل فيدل عليه قوله اخطب ما يكون الامير يوم
الجمعة بالنصب فيوم الجمعة ظرف وقع خبرا لاخطب اي اخطب اكوانه حاصل يوم
الجمعة فكذا اخطب ما يكون الامير حاصل اذا كان قايما اي حاصل في هذا الزمان فاذا
منصوب المحل على الظرفية ثم الظرف مرفوع المحل على الخبرية والوجه الثاني ان تقدير
ما المصدرية بالزمان فكانه قال اخطب ازمنة اكوان الامير فعلى هذا لا يكون
اذا كان قايما منصوب على الظرفية اذ لا يقع الزمان في زمان بل يتعين ان يكون اذا
مرفوع المحل بكونه خبرا عن اخطب ازمنة اكوانه ليكون هو هو اي اخطب الازمان
هو هذا الزمان لان اخطب الازمان واقع في هذا الزمان ويدل عليه ورود يوم الجمعة
بالرفع ليكون خبرا عن اخطب ما يكون الامير ولما كان لفظ اذا محتملا لوجهين ولفظ
يوم الجمعة متعين بالظرفية ورفعه متعين للخبرية استشهد لكل وجه من الوجهين في
اذا بما يدل عليه يوم الجمعة وهذا بعضهم جاز هذا اي يقدير المصدر بالزمان في
في الكل اي في ما كان المصدر مبتدا او مصدرا نحو ضربي زيدا او مضافا الى المصدر
كاكثر شربي السويق ملتوتا او مضافا الى معنى المصدر كاخطب ما يكون الامير قايما
على تقدير مضاف محذوف اي زمان ضربي زيدا اذا كان قايما اي زمان كونه قايما
وكذا اخطب ما يكون الامير قايما تقديره اخطب ازمنة اكوانه اذا كان قايما اي هو
زمان قيامه فيكون اذا المقدر في جميع الصور مرفوع المحل خبرا للمبتداء لا ظرف
فان قلت قالوا ان الحال بمنزلة الظرف وكان يستغني في مثل ضربي زيدا قايما و
بابها عن اظهار اذا وكان بل يجعل قايما حالا من الخبر المقدر وهو حاصل والتقدير
ضربي زيدا حاصل قايما اي في حال القيام قلت الحال في المعنى صفة ويلزم ان يرجع
الضمير من الصفة الى الموصوف فكذا يلزم ان يرجع ضمير من الحال الى ذي الحال
ولو لم يقدر اذا كان لكان ذو الحال الضمير في حاصل وهو راجع الى المصدر واما
الضمير في قايما يرجع الى زيد فلا يكون راجعا من الحال الى ذي الحال فلا يصح ارد

اذ لم يرجع ضمير من الصفة الى الموصوف فقدروا اذا وكان لا يكون ظرفا متعلق
بحاصل فلا يتنح عدم تحمل الظرف الضمير كما لو قلت صادفته يوم الجمعة فالظرف
لا يتحمل الضمير بخلاف الحال ومنها اي ومما التزم في موضع الخبر غير الخبر كل رجل
وضيعته فالتقدير كل رجل وضيعته مقرونان فحذف الخبر لدلالة الواو عليه
لان الواو للجمعية فهي قرينة من معنى المقارنة هكذا قدره النحويون وفيه نظر
لان الخبران قدر بعدهما فلم يلتزم في موضع الخبر غير الخبر بل كان الاولى ان
يقدر كل رجل مقرون هو وضيعته ليكون وضيعته واقعا موقع الخبر ملتزما في
في موضعه ولعمرك لافعلن كذا اي لعمرك قسمي فحذف الخبر والتزم في موضعه
لافعلن واللام لجواب القسم فوجد قرينة لحذف الخبر فيحذف وكذا لفظ لعمرك القسم لانه
لا يذكر الا في القسم وزيد الخبز اكله قريب منه والتقدير زيدا اكل الخبز الخ فحذف الخبر
لدلالة المفسر عليه وانما قال قريب منه لانه لم يقع موقع الخبر وانما وقع بعد معمول
الخبر وهو الحس هكذا ذكره في التعليق وفيه نظر لانا نقول الخبز معمول الخبر واقع
موقع الخبر وهو اكل كما ان في ضربي زيدا قائما لفظ قائما من متعلق الخبر وواقع
موقع الخبر والاولى في بيان مغايرة هذه الصورة لما قبلها ان يقال الدال على الخبر هو
عين لفظ الخبر الا انه استعمل بضمير بخلاف الصورة السابقة فان الدال على الخبر
مغاير للفظ الخبر كما في قائما لان لفظ قائما مغاير الخبر وهو حاصل ولفظ وضيعته
مغاير للمقدر وهو مقرون ولعمرك فان معناه يعني المبتداء والخبر في نعم
العبد اي ايوب على تقدير هو ايوب فيمن جعل المخصوص خبر مبتداء محذوف
اما من جعل المخصوص مبتداء والجملة قبله خبرا مقدما فهو من باب
حذف المبتداء فقط ويتعين احدهما او كلاهما يعني قد يكون المبتداء مضمرا نحو انا
زيد وقد يكون الخبر مضمرا نحو زيد انا وقد يكونان مضمرين نحو انت انت كما ذكر
ويكون منفصلا لا غير اي ويكون المبتداء والخبر منفصلا لا غير اي لا يكون مضمرا
متصلا لان الاتصال يكون بعامل لفظي والعامل في المبتداء والخبر معنوي ولا
يمكن اتصال اللفظي بما ليس بلفظي فلذلك تعين فيهما الانفصال الا فيمن قال
لولاك ولولاي فان الكاف والياء في محل الرفع بالابتداء عند الاخفش وان
الرفع محمول على الجر وعند سيبويه محلهما الجر وان للواحق المكنى حالا ليست
له مع غيره معناه ظاهر وتقرير الاخفش ان الجر قد حمل على الرفع كقولهم

الرفع
ما انا كانت هكذا ايحمل على الجر في هذه الصور فاللواحق بلولا عند الاخفش
مجرورة في محل الرفع كما ان انت في ما انا كانت مرفوع في موضع الجر واما عند سيبويه
فاللواحق بحالها مجروره ولولا حرف جر وان اختص بالمضمر اذ لم يوجد لولا جارة
لمظهر فلذلك خصص بالمكني اي المضمر وكل واحد من المذهبين راجح من وجه هو
مرجوح من وجه اما مذهب الاخفش فرجحانه ان لولا محمول عنده على معناه المشهور
المستفيض بحيث لا يختلف مع المظهر والمضمر ومرجوح من حيث انه يلزم تغييرات
كثيرة في اللواحق بالاصالة واما مذهب سيبويه فرجحانه تغيير العامل فقط وهو لولا و
والتغييرات في اللواحق واقعة تبعا لا اصلا ومرجوح من حيث ان لولا لم يعهد جارا
واكثر مع الكسر لولاك ولولا انا وهو القياس لما ذكرنا من ان حق المبتداء اذا
كان مضمرا ان يكون منفصلا مرفوعا وهو كذلك واذا كان الخبر معرفة او مضارعا
لها في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا والفعل المضارع جاز تخلل
ضمير الفصل بينهما ادرج هذا تحت ضمير الفصل في باب المبتداء والخبر لانه يتعلق بهما
وذكر شرطه وهو كون الخبر معرفة او مضارعا لها والمراد بالمعرفة ان يكون مما يصح
ان يقع نعتا للمبتداء ولا كل معرفة لان ضمير الفصل انما جيء به ليفصل بين كون الخبر
خبرا او نعتا فيصرح قولك زيد غلام الرجل فان الخبر وان كان معرفة لا يصلح نعتا
للمبتداء فلا يحتاج الى ضمير يفصل بين كونه نعتا او خبرا وكذا نظائره وكان حقه ان
لا يفصل بين المبتداء وبين افعل من اذ لا يصلح ايضا نعتا للمبتداء ولكنه على الجملة
ينعت وهو قريب من المعرفة فالحق بالمعرفة بخلاف ما لا يقع نعتا اصلا نحو غلام
الرجل والفعل المضارع الحق بالمعرفة ايضا لامتناع دخول حرف التعريف
عليه وعلى التقديرين الجملة قد يقع نعتا وهو اي ضمير الفصل احد الضماير المنفصلة
المرفوعة مطابقا للمبتداء اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ليؤذن ابتداء
بانه خبر لا نعت اي انما تخلل ايذانا بانه خبر وايذانا بضرب من التوكيد حتى ادعى
بعضهم الحصر في قولك زيد هو العالم الا هو والحق ولكن المحققين على ان
فيه تاكيدا دون الحصر فلذلك قال بضرب من التوكيد اي بنوع من التوكيد وان
لم يكن حصرا نحو زيد هو المنطلق مثال لما كان الخبر معرفة او هو افضل منك
اي زيد هو افضل منك مثال لما كان الخبر افعل منك او هو يضرب اي زيد هو يضرب
مثال لما كان الخبر الفعل المضارع وجاز اي تخلل ضمير الفصل بعد دخول

العوامل اللفظية نحو ان ترن انا اقل منك وان كنا لنحن الغالبين فانا ونحن للفصل بعد
دخول العوامل وانما جاز تخلل الفصل للجامع ان الخبر لا يصلح ان يكون نعتا
لان المضمر لا يوصف الحاقا لباب المضمر بالمظهر اذ الاصل هو المظهر والمظهر فرع
عليه والفروع تلحق بالاصول في الاحكام وان لم يكن علة الاصول حاصلة فيها
طردا للباب ولا محل له اي لضمير الفصل من الاعراب عند اصحابنا فانه حرف عندهم
ككاف الخطاب في نحو اولئك زيدا ما صنع وغيره اي غير الكاف نحو اياه واياي
واياها فان هذه اللواحق لا محل لها من الاعراب عند اصحابنا البصريين خلافا
للكوفيين فان حكمه حكم ما قبله عند بعضهم فيكون توكيدا له لانك اذا قلت زيد هو
المنطلق فهو عبارة عن المبتدا لانه راجع اليه فكانه قال زيد المنطلق فهو من
حيث المعنى كالتوكيد للاول وحكم ما بعده عند اخرين لانه معه كالشئ الواحد
يعني حكم هذا الضمير عند اخرين حكم ما بعده وهو الخبر لانه تحقق وهو كان
ما بعده خبرا لا نعتا فهو مؤكد لحكم الخبرية فيتعلق بما بعده فهو معه كالشئ الواحد
لكونه محققا وتاكيدا له وبطل الاول وهو ان حكمه حكم ما قبله فيكون توكيدا
له لان المضمر لا يقع توكيدا للمظهر وانه لا يختلف باختلافه نحو زيد هو المنطلق انا مع
ابطله بوجهين احدهما ان المضمر لا يؤكد المظهر لان المضمر اما لفظي او معنوي و
هو ليس بتاكيد معنوي لانه ليس لفظ النفس والعين ولا غيرهما من الصيغ المخصوصة
بالتاكيد المعنوي ولا بتاكيد لفظي لانه تكرير للفظ الاول وههنا ليس كذلك لان
الاول مظهر والثاني مضمر فلا يكون تكريرا لنفس اللفظ الاول فلا يكون تاكيدا
لا لفظيا ولا معنويا والثاني انه لو كان تاكيدا لاختلف باختلاف المؤكد لفظا رفعا
ونصبا وجرا وليس كذلك نحو ان زيدا هو المنطلق وهما مختلفان في الاعراب
ويمكن ان يجاب عن الاول بان الغرض التاكيد اللغوي بان تقرر الاول على الجملة
لا التاكيد الذي هو احد التوابع الخمسة وعن الثاني ان توافق الاعراب في التاكيد
لا نسلم انه شرط بدليل جواز مررت بك انت وبه هو وبنا نحن الا ان نقول ذلك في
المضمرين اما في المضمر والمظهر فليس كذلك والثاني اي وبطل الثاني وهو ان
حكمه حكم ما بعده انه لا تعلق له بما بعده وانه لا يختلف باختلافه وقوله لا تعلق له بما بعده
ان اراد به انه لا يؤكد معنى الخبرية ولا يميز به عن النعت فممنوع لما ذكرنا وان اراد
انه لم يذكر عقيبه فهو مسلم لكنه لا ينفي اصل التعلق ولما كان المختار عند المصنف

ان لا محل له من الاعراب كان حقه ان لا يصرح بانه احد الضماير المنفصلة المرفوعة بل
الاولى ان يقول صيغة ضمير مرفوع لانه عين الضمير كما ذكره غيره ويدخل عليه اي
على ضمير الفصل لام الابتداء نحو ان كان زيد لهو الطريف وان فيه مخففة عن الثقيلة
اصله انه محذوف ضمير الشان مخففة ولزم دخول لام الابتداء فرقا بينه و
وبين النافية وبين النافية انما دخل على ضمير الفصل لانه اما ان يدخل على اسم
كان او على الخبر او على الفصل لم يدخل على الخبر لان لام الابتداء اي
حقه ان يدخل على الابتداء نحو لزيد منطلق فهو اما ان يدخل على اسم كان او على ضمير
الفصل فلم يدخل على اسم كان لانه له صدر الكلام فلا يناسب ان يدخل على ما هو معمول
كان فتعين ان يدخل على ضمير الفصل فالحاصل ان اللام ان يؤتى به او لا يؤتى ،
لم يؤت اللبس بان النافية وان اتي به فاما ان يدخل على اسم كان او خبره او ضمير
وكان ضمير الفصل احق بان يدخل عليه وكثير من العرب يجعلونه مبتدا وما بعده
مبنيا عليه ويقرؤون وما ظلمناهم ولكن هم الظالمون وان اقل بالرفع على انهم
مبتدا والظالمون خبره والجملة خبر كان وانا مبتدا واقل خبره والجملة مفعول
ثان لترني والمراد بقوله مبنيا عليه ان يكون خبرا له وانما عدل الى هذه العبارة
لان لفظ مبنيا عليه ينبئ عن وجوب المطابقة مع المبتدا لكونه بناء عليه مطابقة
في الافراد والتثنية والجمع ولفظ خبر المجردة لا يشعر الا بالخبرية دون كونه مطابقا له
ومن هذا الباب اي من باب المبتدا والخبر لان مسألة الاخبار يجعل فيها الموصول
مبتدا او وذلك الاسم الذي يخبر به عنه خبرا فهو مناسب لباب المبتدا والخبر فلذلك
اوردوه ههنا الاخبار عن الشئ مكنيا علم بالذي او اللام التي في معناها ومعنى مكنيا
ان يوقع موقع ذلك الشئ المخبر عنه ضمير والباء للاستعانة اي يقعان في الاخبار
معترض الذي او اللام التي في معناها لا ان الذي مخبر به بل هو مخبر عنه لانه يصير
مخبرا عنه وذلك الاسم المكنى عنه يوقع خبرا له فالباء للاستعانة لا لصلة الاخبار
وهما الاولى اي الذي والتي ونحوهما في الاخبار بهما اوسع من الثانية وهي اللام
فيها الاخبار بها من حيث دخلت الاولى اي الذي الجملتين الاسمية والفعلية فتقول
في الاخبار عن زيد في ضرب زيدا الذي ضرب هو زيد وتقول في الاخبار عن زيد
في زيد قائم الذي هو قائم زيد وعن قائم الذي زيد قائم فتوضع الاخبار بالذي
عن الاسم في الجملة الاسمية والفعلية واختصت الثانية وهي اللام بالفعلية متصرفا

فعلها بعد صوغه مبنيا للفاعل او المفعول اسم فاعل او مفعول واعرابه باعراب الموصول المقدر باعراب ما بعد الا معنى غير باعرابه يعني الاخبار باللام التي بمعنى الذي مخصوص بالجملة الفعلية اذ لا يمكن في الاسمية نحو زيد قايم اذا اخبرت عن زيد فلا يمكن ان يقال الهو قايم زيد بل يختص بالفعلية ثم لما علمهم ان الفعلية ايضا لا يدخلها اللام بل لا بد من تصرف فيها بل بان ينفك من الفعلية ما يصلح صلة اللام وهو اسم الفاعل او اسم المفعول وانما قال متصرفا فعلها احترازا من نحو نعم وعسى وفعل التعجب فانها من افعال الغير المتصرفة اي لا يصح منه اسم الفاعل او مفعول فلا يمكن فيه الاخبار باللام لاحتياجه الى اسم فاعل او مفعول وقد امتنعا فيها فتقول في ضرب زيد اذا اخبرت عن زيد الضارب هو زيد وفي ضرب زيد في المجهول المحدث المضروب هو زيد بعد صوغه اي بعد صوغ الفعل الى اخره مبنيا للفاعل او المفعول حال عن المجرور في صوغه في الكلام لف يعني اذا كان الفعل مبنيا للفاعل يصاغ منه اسم الفاعل وان كان مبنيا للمفعول يصاغ منه اسم المفعول وقوله واعرابه باعراب الموصول الى اخره اشارة الى بحث اشرنا اليه فيما مضى قبل وسنعيده زيادة للبيان وهو ان اسم الفاعل او المفعول اذا وقعا صلة للام حقهما ان لا يكون لها اعراب لان صلة الموصول لا اعراب لها بل الاعراب للموصول الذي او قع مبتداء وكان حقه ان لا يعرب اسم الفاعل اصلا مذكرا ان حق الاعراب كان اصله للموصول ولكنهم كرهوا تقدير الاعراب في اللام فاظهروا في الاسم بعده كما ان الا اذا كان بمعنى غير في نحو ماجاءني الا زيد كرهوا ان يظهروا فيه اعراب غير لكونه حرفا فاظهروا اعرابه فيما بعده فكذا ههنا وتمام تحقيقه قد تقدم والاخبار سايغ عن كل اسم في جملة الا اذا تعذر الوفاء بشرطه اي بشرط الاخبار المذكور وانما كان سايغا عن كل اسم لان كل اسم صح ان يعبر بالمظهر جاز ان يعبر عنه بالمظهر نظرا الى هذه الجهة الا حيث وجد مانع من الاخبار كما سياتي وشرطه اي وشرط الاخبار تصدير الجملة بالموصول مبتداء وتاخير الاسم المراد عنه الاخبار خبرا بوضع ضمير للموصول موضعه هذه اربعة شروط احدها تصدير الجملة بالموصول مبتداء والثاني صحة تاخير الاسم الذي اريد ان يخبر عنه خبرا والثالث وضع ضمير مرفوع ذلك الاسم والرابع كون الضمير عايدا الى الموصول فاذا تعذر امر منها تعذر الاخبار على ما سياتي في بيانه وانه اي وان الاسم المخبر عنه منصوبا جاز ايلاوه الفعل متصلا وان يليه

كل اسم صح

بالمظهر صح

الاسم

بان يكون ضميرا منفصلا جاز ان يليه بعد ان ... متصل بالفعل

الاسم الموضوع موضعه اذا لم يلتبس يعني اذا كان الاسم الذي يراد الاخبار عنه غير متصل بالفعل اذا لم يلتبس مثلا نقول في اعطيت زيدا درهما اذا اردت الاخبار عن زيد درهما وهو غير متصل بالفعل جاز لك ان تذكر الضمير الذي يضعه موضعه متصلا بالفعل فتقول الذي اعطيته زيدا درهم وكان حقه ان يوضع موضع الدرهم منفصل فيقال الذي اعطيت زيدا اياه درهم ولكن عدل الى الضمير المتصل وايلاوه الفعل لانه اذا جاز الاتصال لم يعدل الى الانفصال هذا اذا لم يلتبس مثل المثال المذكور اما اذا التبس نحو اعطيت زيدا عبد الله فلا يجوز تقديمه وايلاوه الفعل ونقول في الاخبار عن عبد الله الذي اعطيت زيدا اياه عبد الله ولو اولبته الفعل وقلت الذي اعطيته زيد عبد الله لا يعلم المفعول الاول عن الثاني لان التميز انما يحصل بالتقديم لفظا فان المتقدم هو المفعول الاول والموخر هو الثاني وجاز ان يذكر في المثال الالتباس نحو انما ضرب زيد عمروا فان الحصر من الاسم الثاني لانه بمنزلة الاسم الواقع بعد الا اي ما ضرب زيد الا عمروا فلو اخرت عمروا في انما ضرب زيد عمروا واولبته الفعل وقلت انما ضربه زيد عمرو انعكس الحصر وصار زيد هو بمنزلة الاسم الواقع بعد الا ووقع الالتباس وحذفه متصلا منصوبا ايضا اي وجاز حذف الضمير اذا كان متصلا منصوبا في صلة اللام كان او في صلة الذي فيمن جعل المتصل بالوصف منصوبا لفظا ومعنى والا اي وان لم يجعل منصوبا لفظا ومعنى بل مجرورا لفظا ومنصوبا معنى كما هو مذهب بعضهم فهو اي الحذف ضعيف فيه اي في ذلك المتصل يعني اذا كان الضمير الموضوع موضع الاسم المخبر عنه متصلا منصوبا جاز حذفه ايضا مثلا في ضربت زيدا اذا اردت الاخبار عن زيد قلت الذي ضربته زيد وجاز حذف الضمير بان تقول الذي ضربت زيد لان العايد المنصوب الى الموصول يجوز حذفه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله وكذا في صلة اللام في ضربت زيدا لو اخبرت عن زيدا باللام تقول الضاربه انا زيد وجاز حذف هذا الضمير بان تقول الضارب انا زيد هذا فيمن جعل المتصل بالوصف منصوبا يعني اذا اتصل الضمير بالوصف كاسم الفاعل نحو ضاربه وضاربي اختلف فيه ان المتصل به هل هو منصوب او مجرور فعند سيبويه هو مجرور وعند الاخفش هو منصوب فقال انما يجوز الحذف اذا جعل منصوبا فان حذف المنصوب كثير شايع اما من جعله مجرورا فلو حذفه حذف المجرور وما بقي

وابقي الجار وهو ضعيف فلذلك قال والا فهو ضعيف وكان الاولى ان يقول في صلة الذي كان او صلة اللام فيمن يجعل لان قوله الى اخره يختص اللام فان الخلاف في الحذف اذا اتصل به ضمير كما ذكرنا وهي هذا اي ومما ذكر من شرط الاخبار على الوجه المذكور يظهر انه اي ان الاخبار يمتنع فيما يستحق الصدر من ضمير الشان وكم الخبرية وغيره ذلك لتعذر التاخير هذا شروع في بيان ان كل واحد من الامور الاربعة شرط الاخبار فانه اذا انتفى واحد انتفي الاخبار فاذا كان الاسم الذي اريد الاخبار عنه شيئا مستحقا لصدر الكلام لم يجز الاخبار عنه لان احد شروطه ان يوخر ذلك الاسم ليكون خبرا عن الموصول وما يستحق الصدر به لايمكن تاخيره كضمير الشان في نحو هو زيد قايم لايمكن الاخبار عن هذا الضمير اذ لو قيل الذي هو زيد قايم هو لزم تاخير الضمير الشان وهو ممتنع وكذا في كم الخبرية لو اخر بطل صدريته وقيده بالخبرية لان كم الاستفهامية لايقع صلة للموصول فيكون المانع فيه عدم تصور الذي لا تاخيره وفي التمثيل بضمير الشان نظر لانه جاز ان يقال يمتنع الاخبار فيه لكونه مستحقا لغير الموصول اذ الضمير يرجع الى المتعقل في الذهن وهو الشان لا الى الملفوظ نحو زيد ضربته فانه مستحق لغير الموصول فامتناع الاخبار في ضمير الشان جاز ان يكون لكونه مستحقا لغيره وهو المتعقل الذهني لا لكونه متعذرا لتاخير وفيما يلزم التنكير من الحال والتمييز والمنفي بلا الجنس والمجرور برب ونحو ذلك لتعذر الاضمار قوله وفيما يلزم عطف على فيما يستحق اي ويمتنع الاخبار فيما يلزم التنكير من الحال ايضا نحو ضربت راكبا فانه يمتنع الاخبار ههنا عن الحال اذ لايمكن وضع ضمير موضعه لان المضمر معرفة فلا يقع حالا وكذا التمييز لو قلت عندي عشرون درهما امتنع الاخبار عن درهما اذ لايمكن وضع المضمر موضعه وكذا المنفي بلا الجنس نحو لا رجل في الدار وكذا المجرور برب لانه لازم للتنكير والمضمر معرفة فلا يقع موقعه ولا يقاس على ربه رجلا لشذوذه هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان رب قد يدخل على المضمر في ربه رجلا فلا يتعذر اضمار المجرور برب فاجاب بانه شاذ لا يقاس عليه على انه يقال انه مبهم يرجع الى غير متعين فكانه ليس بمضمر وان لفظه لفظ المضمر وكذا في الموصوف بدون الصفة اي كذا يمتنع الاخبار في الموصوف بدون الصفة فلا يقال في جاء رجل عالم والاخبار عن الموصوف فقط الذي جاء هو عالم رجل لان المضمر لا يقع موصوفا وقوله بدون الصفة لانه اخبر عن الموصوف والصفة معا جاز فيقال الذي جاء هو رجل عالم [illegible] في الوصف اي بدون

الموصوف

الموصوف فلا يخبر عن عالم في المثال المذكور فلا يقال الذي جاء رجل هو عالم لان المضمر لا يقع صفة وفي المضاف بدون المضاف اليه نحو جاء غلام زيد يمتنع الاخبار عن المضاف فقط وهو ظاهر لامتناع اضافة المضمر الى شي لامتناع الوصف للضمير وبه واضافته هذه علة للمسايل الثلاث اي يمتنع الاخبار في الموصوف فقط لامتناع الوصف للمضمر اي لامتناع كون الضمير صفة واضافته يرجع الى قوله في المضاف اي يمتنع الاخبار في المضاف فقط لامتناع اضافة المضمر فقوله وفي الوصف اراد بدون الموصوف وان اطلق في اللفظ اعتمادا على المذكور قبله وجاز في المضاف اليه اي وجاز في المضاف اليه فقط فيقول في جاء غلام زيد في الاخبار عن زيد الذي جاء غلامه زيد اذ لا امتناع فيه الا اذا لم يستقل بان كان المجموع علما كما رقمان لدويبة وسام ابرص لدويبة اخرى من كبار الوزغ فانه يمتنع الاخبار عن المضاف اليه لانه منزلة حرف الكلمة وحكى المازني جواز ذلك في الشعر والشعر عالم بجزء واذا كان المضاف اليه المركب من العشرة مع ما نيف عليها والمضاف اسم الفاعل المشتق من العدد ولا يكون الا منه فمعنى الاخبار عن المضاف اليه يجب رد المحذوف من المضاف لزوال علته يعني اذا ركب العشرة مع ما نيفها وقيل اثنى عشر وثلاثة عشر الى تسعة عشر وجعل هذا المركب نحو ثلثة عشر مضافا اليه وجعل المضاف اسم الفاعل المشتق من العدد نحو الثالث والرابع ولا يكون الا منه اي لا يكون الا واحدا من المضاف اليه اي لا يكون بمعنى التصيير لان ذلك مخصوص بالعشرة فما دونها اذ يقال عاشر عشرة يعني واحدا منها ويقال عاشر تسعة بمعنى مصير التسعة عشرة اما في نيف العشرة لو اشتق منه اسم الفاعل فلا يضاف الا بمعنى واحد منهم لا بمعنى التصيير لا يقال ثالث اثنى عشر بمعنى مصير اثنى عشر ثلثة عشر فاذا اضيف اسم الفاعل الى ما يساويه في العدد نحو ثالث ثلاثة عشر فان التقدير ثالث عشر ثلثة عشر بمعنى واحد من ثلاثة عشر فاذا اخبر عن المضاف اليه وهو ثلثة عشر من هذا ثالث ثلثة عشر يجب رد المضاف اليه المحذوف وهو عشر من ثالث عشر فتقول الذي هذا ثالث عشر هم ثلثة عشر لانه انما حذف المضاف اليه وهو عشر من ثالث عشر كراهة اضافة اسم جمع فيه بين اسمين الى اسم اخر قد جمع فيه بين اسمين هو مثلها في الطول فحذفوا الثاني من الاول ولما اقيم الضمير مقامه ذهب تلك الكراهة اي علة الحذف كانت تلك الكراهة فلما زالت يرد المحذوف ولا [illegible] فيها اللام [illegible] في مثل ثالث ثلثة عشر [illegible] باللام لما [illegible] في [illegible]

الاخبار باللام بل يتعين فيه الاخبار بالذي كما ذكرنا وكذا في كل ما اضيف الى العدد
المشتق منه يعني مما اضيف الى المساوي نحو هذا ثالث ثلاثة فانه لا يكون الا
بمعنى واحد منهم لا بمعنى التصيير لان التصيير انما يكون في المضاف الى الاقل نحو
رابع ثلاثة اما في المضاف الى المساوي فلا يمكن فيه التصيير وح لا يكون بمعنى
الفعل فلا يسوغ فيه الاخبار باللام لما ذكرنا واما في المضاف الى ما دونه و لا
يكون الا فيما دون العشرة فلا منع لانه مما يوخذ من الفعل اشبه يعني ان اسم الفاعل
المشتق من العدد اذا اضيف الى ما دونه نحو رابع ثلاثة فيكون بمعنى التصيير اي
مصير الثلاثة اربعة ولا يكون التصيير الا فيما دون العشرة لان له فعلا يوخذ منه
اسم الفاعل بمعنى التصيير فان رابعا ماخوذ من ربعت الثلاثة اي صيرتهم اربعة
ولا يكون هذا في نيف العشرة لانه ليس له فعل ماخوذ من المركب حتى يشتق منه
اسم فاعل نحو هذا رابع ثلاثة فانه لا منع من الاخبار فيه باللام فيقول في هذا
رابع ثلاثة الذي هذا رابعهم ثلاثة وجاز باللام ايضا نحو الرابعهم هذا ثلاثة وذكر
لوجه التجويز ان هذا مما يوخذ من الفعل اشبه يعني ان ضارب ماخوذ من فعل
قطعا ونحو رابع اربعة ماخوذ من الاسم وهو اربعة قطعا لانه ليس بمعنى
التصيير حتى يقدر له فعل واما رابع ثلاثة فهو بين الرتبتين لانه يحتمل ان يكون
ماخوذا من اسم وهو اربعة فيكون كرابع اربعة ويحتمل ان يكون ماخوذا من فعل
وهو ربعت لانه بمعنى التصيير الذي يقتضي الفعلية فقال انه اشبه بما يوخذ
من الفعل نحو ضارب مما يوخذ من الاسم من نحو رابع اربعة هذا حاصل اللفظ وقد
ذكره في التعليق ايضا وفيه نظر لان الاخبار باللام يتعين ان يكون في الجملة الفعلية
صريحا والمثال المذكور جملة اسمية فيمتنع فيه الاخبار باللام في نحو زيد ضارب مع
انه ماخوذ من الفعل قطعا فكيف في اسم الفاعل بمعنى العدد وهو قد صرح في اول
باب الاخبار ان الاخبار باللام مختص بالكلام بالفعلية فكيف يمكن فرض اللام
في الجملة الاسمية مع كون اسم الفاعل ماخوذا من العدد نعم لو قال ربعت الثلاثة
فيجوز الاخبار باللام فيه نظرا الى انه يشتق منه اسم الفاعل ويمكن ان يمنع بان
اسم الفاعل فيه ليس على المعهود من اسم الفاعل الماخوذ من غيره من الافعال
قال الاخفش وجاز في القياس الثاني اثنين انا استهجن الثانيهما اثنين
اثنان لعدم الفايدة بخلاف الضاربهما يعني لو قلت انا ثاني اثنين فقد اجاز

الاخفش في القياس الاخبار عن انا باللام فقال الثاني اثنين انا لانه في
المعنى الذي ثنى اثنين انا واستهجن للاخبار عن اثنين بان يقال الثانيهما
اثنان انا لعدم الفايدة لان الذين انت ثانيهما لا بد وان يكون اثنين فاخبرت
عنهما بشي معلوم بالضرورة بخلاف ما لو قلت انا ضارب اثنين واخبرت عنهما
عن اثنين وقلت الضاربهما انا اثنان وقال في التعليق رجلان وذكر وجه
الفرق لانك اذا قلت الضاربهما لم يعلم ارجلان ام امراتان وهذا الكلام كما
ترى يحط اما اولا فلانه ذكر ان الاخبار باللام في الجملة الاسمية وهو ممتنع كما
ذكرناه واما ثانيا فلان حق الكلام في انا ضارب اثنين على تجويز الاخبار باللام
الضاربهما انا اي اللذان انا ضاربهما اثنان وح لا يتبين الفرق بين الثانيهما
انا اثنان وبين الضاربهما انا اثنان اذ لفظ اثنان ان اريد به العدد المجرد
من غير اعتبار الذكورة فهما في المنع سواء لان اللذين انت ضاربهما يكونان
اثنين ايضا وان اريد به قيد الذكورة فالصورتان معتبرتان اذ اللذان انت
ثانيهما قد يكونان ذكرين او ذكر وانثى اذا كان المتكلم وكذا اللذان انت ضاربهما
قد يكونان ذكرين او انثيين وليس اللام في الضاربهما والثانيهما على تركيبه
او تانيث اذ جاز ان يقدر اللتان او اللذان في الموضعين وعلى الجملة فقوله
في التعليق في الفرق الضاربهما انا رجلان ليس وزيد بل حكم الثاني وح لا
لا يصح الفرق فهو في غاية الصعوبة نعم لو قيل ان لفظ اثنان يطلق على
المذكرين وعلى الذكر والانثى على وجه التغليب بتبيين الفرق اذ لو قلت
الضاربهما انا اثنان يخرج به المراتان فيفيد بخلاف ثانيهما انا اثنان ويحتمل اللام
الذكرين والذكر والانثى ويحتمل اثنان في الخبر ايضا ان يكون المراد ذكرين وذكر
او انثى فلا يخرج شيئا فلا يفيد امرا زايدا في الكلام لكن الكلام في كون التغليب
حقيقة اذ لو كان مجازا لاحتمل اثنان على وجه المجاز ان يراد به الذكران والذكر والانثى
والمراتان ايضا باعتبار انهما شخصان على وجه مجاز والله اعلم وكذا في الاسم العامل
بدون معموله لتعذر اعمال الضمير اي وكما يمتنع الاخبار في الموصوف بدون الصفة
ونحوه كما ذكرنا يمتنع ايضا الاخبار في الاسم العامل بدون معموله نحو اعجبني ضرب
عمرو امتنع الاخبار عن ضرب فقط فلا يقال الذي اعجبني هو عمرو ضرب لتعذر
اعمال الضمير وفي الاسم الذي يضارع الفعل العامل عمله مطلقا اي مع معموله و

حقيقة صح

وبوونه لعدم صلوح للاخبار عنه لانه مشبه بالفعل فكانه فعل حقيقة ولفظ العامل
مجرور صفة للاسم فللاسم صفتان احدهما كونه مضارعا للفعل والثاني كونه عاملا
عمل الفعل بان يكون اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة واحترز بقوله الذي
يضارع الفعل عن المصدر فانه وان عمل عمل الفعل لكنه يسوغ الاخبار عنه مع
معموله فتقول في ضربي زيدا حسن اذا اخبرت عن المصدر مع معموله وهو ضربي
زيدا الذي هو حسن ضربي زيدا قائما وامتنع الاخبار في اسم الفاعل للعامل مطلقا
ونحوه دون المصدر فانه يجوز الاخبار فيه مع معموله لان الاسم الفاعل يضارع
الفعل ويجري مجراه في الحركات والسكنات وفي الدلالة على الزمان الحاضر
او المستقبل وفي وقوعه موقعه فهو كالفعل بخلاف المصدر فانه ليس جاريا
على الفعل في الحركات والسكنات والدلالة على احد الزمانين وفي وقوعه موقعه
فان ضارب في قولك زيد ضارب مثل يضرب في الامور الثلاثة بخلاف المصدر فانه
ليس كالفعل في تلك الامور فالمصدر مع معموله كسائر الاسماء التي يصح الاخبار
عنها وقيد الاسم بالعامل احترازا عن اسم الفاعل في غير العامل فانه يجوز الاخبار
عنه كسائر الاسماء الجامدة وقولهم في الاخبار عن هو منطلق في زيد منطلق الذي
زيد هو منطلق فالمخبر عنه في الحقيقة الموصوف العائد هو هو هذا جواب عن سوال
مقدر وهو ان يقال منطلق في زيد منطلق اسم فاعل عامل لانه عامل في الضمير المستكن
فيه فاعلا له فقد اخبر عن اسم الفاعل العامل فاجاب عنه بان منطلق صفة لموصوف
محذوف وهو الذات الموصوف بالانطلاق وكان المخبر عنه هو معروض هذه الصفة
التي هي الصفة هو لا الصفة العارضة وفيه نظر لانه يأتي هذا الجواب
ايضا لو اخبر عن اسم الفاعل العامل في المظهر المظهر باعتبار المعروض ايضا وكذا
اي وامتنع الاخبار ايضا فيما يلزم الظرفية نحو ذات يوم او المصدرية نحو
لبيك وسعديك وسبحان الله ومعاذ الله فانه يمتنع الاخبار منهما ووقوعهما
خبرا للموصول لعدم صلوح الخبرية لالتزام النصب فيهما وجاز اي الاخبار
عن الظرف غير ما ذكر فتقول في صليت اليوم اذا اخبرت عن اليوم الذي صليت
فيه اليوم اذ جاز رفع الظرف وايقاعه خبرا واشترط اظهار في اشتراط اظهار
اللام في المفعول له لفوات شرط الحذف الا اذا اتسع فيه يعني اذا اخبرت عن
الظرف غير ما ذكر فيشترط اظهار في كما ذكرنا في المثال وهو الذي صليت فيه ولا يقال

فان ضارب في قولك زيد ضارب مثل يضرب

الذي صليته كما يشترط اظهار اللام في المفعول له اذا اخبرت عنه فتقول في ضربت
زيدا تاديبا واخبرت عن تاديبا الذي ضربت زيدا له تاديبا باظهار اللام واغاه
وجب اظهار اللام مع ان المخبر عنه لم يكن اللام فيه لان النصب في المفعول له
لم يكن مصدرا ولفظ التاديب مصدر فجاز ان ينتصب باضمار اللام بخلاف
ما اذا وقع موقعه ضمير لانه ليس بمصدر فيجب اظهار اللام وكذا اشترط اظهار
في في الظرف لو كني عنه بالضمير لان لفظ المظهر في الظرف يدل على الزمان او
المكان بجوهره فاستغني عن اظهار في بخلاف ما اذا جعل ضميرا فان جوهره لا يدل
على الظرفية فاحتيج الى اظهار في للدلالة على الظرفية قوله الا اذا اتسع يعني
يشترط اظهار في الا اذا اتسع في الظرف بان يجري مجرى المفعول به فتقول في
سرت اليوم الذي سرته اليوم لان الظرف كانه مفعول به على الاتساع نحو قوله
ويوم شهدناه سليما وعامرا او عن المصدر الذي لم يوجد فعله اي وجاز الاخبار
يعني المصدر على قسمين قسم حذف فعله وسد هو مسده نحو سقيا زيدا فهذا لا يجوز
الاخبار عنه لانه بمنزلة الفعل كانه فعل فامتنع الاخبار عنه وقسم لا يسد مسده
نحو الضرب حسن واعجبني الضرب ونحوهما فيجوز الاخبار عن مثل هذا المصدر لارتفاع
المانع المذكور وهو سده مسد الفعل وقبح في الوارد لمجرد التوكيد لعدم
الفايدة اي وقبح الاخبار في المصدر الذي ورد لمجرد التوكيد نحو ضربت ضربا فانه
يقبح الاخبار عن ضربا بان يقول الذي ضربته ضرب فانه لا فايدة في هذا الاخبار
لان المصدر قد فهم من نفس الفعل فالاخبار به غير مفيد كما لا يحسن ضرب
ضرب لانه لا فايدة فيه الا اذا وصف وقيل ضرب ضرب شديد فكذا ههنا الخ
قلت ضربت ضربا شديدا جاز الاخبار عنه لانه ليس لمجرد التاكيد بل يدل على
وصف لم يفهم من نفس الفعل فجاز الاخبار عنه فتقول الذي ضربته ضرب شديد
كما يجوز ضرب ضرب شديد واخبر عن الضمير في ويحه رجلا والاظهر منعه لانه دعاء
فهو بمنزلة الامر والنهي فلا يقع صلة للموصول فلا يقال في ويحه رجلا الذي ويحه
رجلا هو اذ لا يوصل بالدعاء كما لا يوصل بالامر وقد اجاز بعضهم نظرا الى انه
في صورة خبره وهو فاسد ويمكن ان يذكر لوجه المنع ان الضمير في ويحه غير راجع
الى مذكور سابق لعطايل هو مبهم مفسر نحو رجلا فعلى هذا يمتنع الاخبار عنه لانه
لو كني عنه بضمير اشترط ان يرجع الى الموصول فخرج هذا الضمير عن وضعه و

عن المصدر الذي لم يوجد فعله صح

فقولك الذي هو حسن الضرب

٢٥٣ وكان هذا الضمير مستحقا لغير الذي وهو المبهم ما اذا كني عنه امتنع الاخبار عنه
كما امتنع الاخبار عن الضمير المستحق لغير الذي نحو زيد ضربته كما سيأتي عقيبه
وكذا في الضمير الذي يستحقه غيره اي غير الموصول مبتداء كان او موصوفا او موصولا وكذا
المضاف اليه او المشتمل عليه لخلو المستحق عما يستحقه يعني اذا استحق غير
الموصول ضميرا لم يجز الاخبار عن ذلك الضمير ثم فصل الغير بقوله مبتداء الى اخره
يعني غير الموصول الذي يستحق الضمير فلا يكون مبتداء نحو زيد ضربته وقد يكون
موصوفا نحو جاء رجل ضربته وقد يكون موصولا نحو الذي ضربته فان المستحق لهذا
الضمير هو الموصول المذكور وكذا المضاف اليه اي وكذا يمتنع الاخبار عن المضاف
الى الضمير الذي يستحقه غير الموصول نحو زيد ابوه رجل حسن فلو اخبرت عن رجل
وقلت الذي زيد ابوه هو رجل حسن لم يجز لانه بقي المبتداء بلا عائد فالحاصل
انه اذا وجد ضمير يستحقه غير الموصول فيمتنع الاخبار وعن المضاف الى ذلك الضمير
ويمتنع ايضا عن الاسم المشتمل على ذلك الضمير وقوله مبتداء كان او موصوفا او
موصولا لا تفصيل للغير اه سواء كان المستحق وهو غير الموصول مبتداء
او موصوفا او موصولا وكذا في الموصول بدون الصلة لتعذر وصل الضمير وخلوه
عن الصلة واما مع الصلة فلا فهو كالموصوف والمضاف يعني يمتنع الاخبار عن
الموصول بدون صلته نحو الذي قام زيد لا يمكن الاخبار عن الذي وحده بان يقول
الذي هو قام زيد الذي وعلل امتناعه بوجهين احدهما ان الضمير لا يقع موصولا وهو
معنى قوله لتعذر وصل الضمير اي جعله موصولا والثاني لزوم خلو الموصول الموخر
عن الصلة وفيه فساد اخر وهو ان الموصول بدون الصلة بمنزلة حرف من الكلمة ولا
يقع ضمير موقع حرف كلمة هذا اذا اخبر عن الموصول بدون الصلة فاما الموصول
مع صلته فلا يمتنع من الاخبار عنه كما لا يمتنع الاخبار عنه عن الموصوف مع صفته
والمضاف مع المضاف اليه وقوله كالموصوف والمضاف مشبه بالموصول اي
حكم الموصوف والمضاف حكم الموصول وكما يمتنع الاخبار عن الموصول بدون
الصلة ويجوز عن الموصول مع الصلة كذلك الموصوف والمضاف في الحالين فان
الموصوف يمتنع الاخبار عنه ايضا بدون صفته ويجوز مع صفته وكذا المضاف
يمتنع الاخبار عنه بدون المضاف اليه ويجوز الاخبار عنه مع المضاف اليه موصولا
كان او غيره فان الذي لا يمتنع ان يوصل بالذي في القياس اي يجوز الاخبار

او موصولا فاما صح

الموصول

عن الموصول مع صلته سواء كان ذلك الموصول موصولا بموصول اخر او غيره ٢٥٤
موصول به يعني سواء كانت صلته جملة مصدرية بموصول او غير مصدرية ولما
كان هذا الكلام مظنة لتوهم ان يقال الموصول كيف يوصل بموصول اجاب بقوله
فان الذي لا يمتنع ان يوصل بالذي في القياس يعني جاز ان يذكر صلة الذي
جملة مصدرية بموصول اخر من حيث القياس وان لم يسمع في الاستعمال و
ويحتاج مبتداء الى الصلة والخبر والثاني بصلته وخبره صلة للسابق ولا بد فيه
اي في الثاني من ضميرين احدهما له اي للثاني والثاني للاول لما ذكر ان الموصول
يوصل بموصول نبه على نكتة وهو ان الموصول الثاني يحتاج الى امرين لانه مبتداء
محتاج الى خبر وموصول فيحتاج الى صلة والموصول مع صلته والخبر جملة تقع صلة للموصول
الاول فلا بد من ضمير يرجع الى الموصول الثاني وضمير يرجع الى الموصول الاول
وان كان الذي بعده السابق اثنين اي بعد الموصول السابق موصولين اثنين
او ثلثة اي موصولين ثلثة او اربعة او خمسة او ما بلغ فالحكم ما ذكر من افتقار كل
واحد الى ما يكون صلة والى ما يكون خبرا يعني ان كل موصول مذكر فلا بد له من صلة
وخبر لتم الموصول الثاني ويصلح صلة للموصول الذي سبقه كالمسئلة المحكية عن
المازني وهو الذي التي اللذان التي ابوهما ابوهما اختها اخواك اخته زيد وامتحان
صحته بان تقيم اسم مقام كل موصول بصلته في معناه حتى يرتد الجمع الى واحد بيانه انا
ذكرنا ان الموصول الثاني الواقع مبتداء لا بد له من صلة وخبر ههنا الموصول الرابع
وهو التي مبتداء فلا بد له من صلة وعائد وخبر فصلته قوله ابوهما ابوهما فابوهما مبتداء
وابوهما خبره والجملة من المبتداء والخبر صلة التي والعائد هو الضمير في ابوهما ما
تم كونه مبتداء وخبره قوله اختها فالتي ابوهما ابوهما اختها موصول تمت صلته
فهو مبتداء وذكر خبره فتمت جملة من مبتداء وخبر تصلح صلة للموصول الذي سبقه
وهو اللذان واللذان مع صلته مبتداء وخبره قوله اخواك وعائده المجرور في ابوهما
واللذان مع خبره جملة تامة تصلح صلة للموصول الذي سبق وهو الكلمة التي هو التي
مبتداء اذ تمت صلته وخبره اخته والمبتداء مع الخبر جملة تصلح صلة للموصول
الاول وهو الذي فالذي تمت بصلته وعائده هو المجرور في اخته فتصلح ان يكون
مبتداء وخبره قوله زيد قوله وامتحان صحته اي صحة هذا الحكم بان تقام اسم مقام كل
موصول مع صلته في معناه فتقيم موضع التي ابوهما ابوهما اختها لان التي ابوهما ابوهما

تقع صلة صح

ابوهما اخوك من اختها فتصير الكلام الذي التي اللذان اختهما اخوها اخواك
اخته زيد ثم تقيم اخواها مقام اللذان اختها اخوها لان اللذين اختهما اخت امراة قد
تكونان اخواها فيصير الكلام الذي التي اخواها اخواك اخته زيد ثم تقيم اختك
مقام التي بجملتها لان التي اخواها اخواك قد يكون اختك فتصير الكلام الذي
اختك اخته زيد فيرتد الجميع الى كلام واحد فان اردت الاخبار منها اي من الجملة
عن الجملة المحكية عن الموصول الاول والثاني بجملته فلكل ذلك وكذا عن خبر الاول
واما سائر ما في صلته فلا سبيل فيه ذلك الا في خبر الموصول الثالث والمتصل به
اي المتصل بخبر الاول بخبر الموصول الثالث وهو الكاف في اخواك لما تقدم م
مذكرا اي انا اردت الاخبار في المسألة المحكية عن الموصول الاول بعين بجملته ادسبق
ان الاخبار عن الموصول فقط غير جائز واخر صلة الموصول الاول هو اخته فاذا اخبرت
عنه قلت الذي هو زيد التي الذي اللذان التي ابوهما ابوهما اختها اخواك اخته و
ولا خلل فيه ويصح ايضا الاخبار عن الموصول الثاني وهو التي مع صلته واخر صلته
قوله اخواك فاذا اخبرت عنها قلت التي الذي هي اخته زيد التي اللذان التي ابوهما
ابوهما اختها اخواك حتى يصح عن الاخبار وصح هذا ايضا لانا اخبرنا عن التي مع
صلته والضمير المستحق للذي في صلة التي حتى يمنع من الاخبار عنه بل هو في اخته
وهو خبر التي وليس في صلته فليس التي مع صلته مشتملا على الضمير المستحق للغير
حتى يمتنع الاخبار عنه قوله وكذا عن خبر الاول معناه يصح الاخبار ايضا عن خبر
الاول اي خبر الموصول الاول وهو زيد فقلت في الاخبار عن زيد الذي الذي
التي اللذان التي ابوهما ابوهما اختها اخواك اخته هو زيد ولا خلل فيه ايضا م
قوله واما سائر ما في صلته الى اخره معناه ان الباقي مما في صلة الموصول الاول
فلا سبيل فيه الاخبار الا ما استثناه واغا في اسائر بمعنى الباقي لانا قلنا يصح
الاخبار عن التي مع صلته وهو من صلة الموصول الاول فهذا الجزء من صلة الاول م
تقدم الاخبار عنه فبقي الباقي وهذا الباقي لا يصح الاخبار عنه الا في شيئين
خبر الموصول الثالث واما اتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف المتصل
باخواك فان اخواك خبر اللذان وهو الموصول الثالث فلا يصح الاخبار عن
اللذان مع صلته وهو اخر قوله اختها ولا يصح عن الموصول الرابع مع صلته و
وهي قوله ابوهما ابوهما ولا عن ابوهما لا عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن

ولا عن ابوهما الاخر المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن اختها لا عن المضاف ولا عن المضاف اليه و
ولا عن اخته مضافا ومضافا اليه وعلة الامتناع في اللذان مع صلته انه مشتمل على الضمير
المستحق وهو المضاف اليه في اختها فانه مستحق للموصول قبله وهو التي فلا يصح
الاخبار عنه وكذا في الموصول الرابع لانه ايضا مشتمل على ضمير وهو هما في ابوهما
مستحق بغير التي وهو اللذان فلا يصح الاخبار عنه واما البواقي فكل ما كان مضافا
لا يصح الاخبار عنه بدون المضاف اليه لانا لو اقمنا مقامه مضمرا لزم اضافته والمضمر
لا يضاف واما المضاف اليه في ابوهما الى اخته فلا يصح الاخبار عنه لانها ضمير مستحقة
لغير ما تصدر به من الموصول حالة الاخبار وانما صح الاخبار عن خبر الموصول
الثالث وهو اخواك مع المضاف والمضاف اليه معا لانه مشتمل على ضمير مستحق له
للغير ولا مانع سواه فيصح الاخبار عنه فتقول في الاخبار عن اخواك اللذان هم
الذي التي اللذان التي ابوهما ابوهما اختها هما اخته زيد اخواك واخواك خبر
اللذان الذي صدرت بها الجملة حالة الاخبار ولا مانع فيه ايضا ويصح الاخبار ايضا
عن المتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف في اخواك بان يقول الذي الذي
التي اللذان التي ابوهما ابوهما اختها اخواه اخته زيد انت وقوله لما تقدم اشاره
الى الاشتمال على الضمير المستحق للغير وكون الضمير مستحقا للغير وكون
المضمر فلذلك قال فتذكر اي سبق ذكر هذه الموانع فتذكر ما ليعلم صحة ما
صح وامتناع ما امتنع واما الاسمان معطوفا احدهما على الاخر في جملة فقد يأتي
الاخبار عن كل واحد منهما وحده وعن كليهما مع رعاية ما يشترط يعني اذا قلت
ضرب زيد وعمرو فيصح الاخبار عن كل واحد من الاسمين وحده وعن كليهما اما الاول
الاخبار عن كل واحد فتقول في الاخبار عن زيد الذي ضرب هو وعمرو زيد وفي الاخبار
عن كليهما اللذان ضربا هما زيد وعمرو وكذا في المنصوبين نحو ضربت زيدا وعمرا فتقول
في الاخبار عن زيد الذي ضربته وعمرا زيد وفي الاخبار عن عمرو الذي ضربت زيدا
واياه عمرو وفي الاخبار عنهما اللذان ضربتهما زيد وعمرو وقوله مع رعاية ما
يشترط يعني يراعي شرائط الاخبار في الاركان الاربعة المذكورة ويراعي ايضا
في اقامة الضمير كونه مرفوعا ومنصوبا ومتصلا ومنفصلا مذكرا ومؤنثا ا
فتقول في ضربت هند وعمرو في الاخبار عن هند التي ضربت هي وعمرو هند
فينبغي ايضا ان يبرز الضمير المرفوع ليصح العطف عليه ايضا وهذا ايضا

احديهما

مما اشار اليه في قوله مع رعاية ماشرط واما في جملتين معطوفة احديهما على
الاخرى ولا ملابسة بينهما فلا يتاتى اي الاخبار في واحد منهما فلو قلت ضرب
زيد واكرم خالد فانهما جملتان عطفت احديهما على الاخرى ولا ملابسة بينهما
اي بين الجملتين المذكورتين وقوله واما في جملتين اي واما الاسمان في الجملتين
وانما لم يصح الاخبار عن واحد من الاسمين لانه يلزم خلو الموصول عن العايد اليه
في الجملة الاولى او في الثانية المعطوفة التي حكمها حكم المعطوف عليها فلو اخبرت
عن زيد قلت الذي ضرب هو واكرم خالد زيد والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فكانك قلت الذي اكرم خالد ولا عايد فيه الى الموصول وكذا لو اخبرت عن
خالد يلزم خلو الجملة الاولى الواقعة صلة عن عايد منها الى الموصول وهو
ظاهر هذا اذا لم يكن بين الجملتين ملابسة اما اذا كانت بينهما ملابسة سوى
العطف نحو ضرب زيد واكرم غلامه فقد صح الاخبار لانه لا يلزم خلو الموصول
عن العايد اليه وكذا لو قلت ضرب زيد واكرم عمرو في داره او معه صح لوجود
الملابسة بين الجملتين بغير العطف واما المبدل فمنهم من ابى الاخبار عنه
الا والبدل معه كالموصوف ومنهم من اجازه اي اجاز الاخبار عن المبدل بدون
ذلك اي بدون ان يكون البدل معه بصرف البدل الى المضمر ولعله الظاهر
اذ لا منع من الابدال من المضمر بخلاف الوصف يعني اختلف في الاخبار عن المبدل
وحده فمنهم من قال لا يجوز الاخبار عن المبدل بدون البدل كما لا يجوز الاخبار عن
الموصوف بدون الصفة ومنهم من اجاز الاخبار عن المبدل بدون البدل فلو قلت
جاء زيد اخوك فعلى الاول لا يجوز الاخبار عن زيد وحده بدون بدله وذكر في ا
هذه القياس على الموصوف في انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة
فكذا لا يجوز الاخبار عن المبدل بدون البدل لانه تابع مثل الصفة والظاهر عند
المصنف جواز الاخبار عن المبدل بدون البدل وذكر الفرق وهو انه لا يجوز
الاخبار عن الموصوف بدون الصفة لانه يلزم منه كون المضمر موصوفا وهو
ممتنع ولا يلزم هنا الا كون البدل مضمرا فافترقا وقوله بصرف البدل الى المضمر معناه
ان البدل كان قبل الاخبار متوجها الى المضمر فلما اخبرنا عن المبدل فقط صرفنا البدل
الذي كان متوجها الى المظهر ووجهناه الى المظهر وهو معنى قوله لا منع من الابدال
من المضمر ومعنى قوله الا والبدل معه انه لا يجوز الاخبار عن المبدل فقط اي بدون

المضمر صح

البدل

البدل واما البدل فان اردت الاخبار عنه في نحو مررت برجل اخيك قلت المار انا
برجل به اخوك فاستقبحه المازني لانك جئت بالبدل بعدما قدرت كلاما مستغنيا
فاسدا يعني اذا اردت الاخبار عن البدل فقط نحو قولك مررت برجل اخيك قلت في
الاخبار عن اخيك بالذي الذي مررت برجل به اخوك وباللام المار انا برجل به اخوك
وانما ابرز الضمير لان الصفة وهي المار جرت على اللام الذي هو عبارة عن الاخ
والمار للمتكلم في المعنى فقد جرت على غير من هي له فوجب ابراز الضمير وانما لم يذكر
المصنف في الاخبار باللام لانه اشكل من حيث احتياجه الى ابراز الضمير بخلاف الذي
فانه لا اشكال في لفظه لانه لا يحتاج فيه الى ابراز الضمير ووجه استقباح المازني ان
حق المبدل ان يستقل الكلام معه وههنا لو قلت المار انا برجل قبل ذكر البدل لم
يصح اذ لا عايد من الصلة الى الموصول وهو اللام او الذي فقد قدرت كلاما ولا
تقديرا فاسدا لخلوه عن العايد ثم جئت بالبدل الذي حق الكلام ان يستقل بدون
ذكره ولعل وجه تصحيحه ان البدل هو المنسوب اليه في المعنى حتى قال بعضهم
ان المبدل في حكم الطرح فكان التقدير المار انا به اخوك وهو مستقيم لوجود
العايد من البدل الذي هو المنسوب اليه في المعنى الى الموصول ولذلك قالوا في
الالزام لو كان المبدل في حكم الطرح لم يجز زيد رايت غلامه رجلا صالحا لان
المبدل لو طرح لكان التقدير زيد رايت رجلا صالحا ولا ضمير فيه يرجع الى المبتدا
فهذه المسئلة على عكس ذلك اذا وجد الضمير في البدل دون المبدل فلو كان المبدل في حكم
الطرح يصح وفي ذلك المثال كان الضمير في المبدل دون البدل فلو حذف المبدل
لم يصح فالحاصل انهم ينظرون الى البدل فان كان فيه ضمير جوزوه وان لم يكن فيه ضمير
منعوه ومن اجاز هذا يعني قوله المار انا برجل به اخوك نظر الى ان الضمير
في البدل كاف لانه المقصود بالنسبة اجاز زيد ضربت اخاك اياه اذ المبدل
ايضا في حكم الطرح فكانه قال زيد ضربته ومن يوجد في بعض النسخ هكذا الا انك
جئت البدل الذي لا يصح الكلام الا به فجعلته بعدما قدرت تقديرا كانه غلط
من ناسخ لان كون البدل بحيث لا يصح الكلام الا به علة مناسبة للجواز لا
للاستقباح فايقاعه في اثناء تعليل الاستقباح حشو ولفظ التعليق
مشعر بان الصحيح من النسخة الاولى ولا تعرض فيه لنسخة اخرى اصلا
مصنفه فينبغي ان لا تكتب في النسخ والاخبار عن خبر كان واخواته ممتنع

الذي لا يصح الكلام الا به فجعلته بعد

كما لا يصح عن خبر المبتدأ فاذا قلت كنت قائما واخبرت عن الخبر قلت الذي كنت
اياه وكنته قائم لان خبر كان في المعنى حكمه حكم خبر المبتدأ فاذا قلت كنت قائما فلو
اخبرت ولا يصح الاخبار عن خبر المبتدأ نحو زيد قائم لانه جاز في الاخبار عن
الخبر ان تقول الذي هو هو قائم فجاز ههنا ايضا وقد اباه بعضهم وقال كان معنى
كان زيد قائما كان زيد من امره كذا وكذا فكان الخبر جملة من حيث المعنى فكما لا تخبر عن
قولنا من امره كذا وكذا لا تخبر عما وضع هو موضعه والبواقي من المبرد في المقتضب
ثم قال وهو قول فاسد مردود وابطل بان معنى خبر المبتدأ وثاني مفعول ظننت
كذا معناه مع صحة الاخبار عنه والتحقيق انا لا نسلم ان الخبر المفرد يقدر بجملة
بل لو كان جملة قدرناها بمفرد لان الاصل الافراد فرد المفرد الى الجملة من غير
ضرورة فاسد واذا اردت الاخبار عن الاسم الذي تنازعه فعلان معطوفا احدهما
على الاخر في الفاعلية والمفعولية فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف فانما يتاتى اي
الاخبار باضمار المفعول وان حذف حذف للطول لا على ما حذف في الاصل والا
اي وان لم يحذف للطول بل على ما حذف في الاصل يلزم اخلاء الصلة عما يعود الى الموصول
يعني اذا تنازع الفعلان معمولا واحدا فاما ان يكون الاخبار عن الاسم
المتنازع فيه او غيره ففي القسم الاول اما ان يكون المتنازع فيه فاعلا لاحدهما صريحا والمفعول
محذوف او مفعولا لاحدهما والفاعل مضمر فالاول وهو ان يكون فاعلا لاحدهما
والمفعول محذوف فانما يتاتى الاخبار فيه باضمار المفعول نحو ضربت وضربني زيد
او ضربني وضربت زيدا فلو اخبرت عن زيد قلت في الاول الذي ضربته
وضربني هو زيد ولا بد من اضمار المفعول ليرجع الى الموصول فان حذف كان حذفه
لطول الصلة كما يحذف العائد من صلة الموصول لطولها ولا يكون حذفه كما حذف
في الاصل لان الحذف في الاصل كان لكونه فضلة ومستغنى عنه ولما صار صلة للموصول
لم يكن مستغنى عنه فليس حذفه على ما حذف في الاصل بل لطول الصلة نحو اهذا
الذي بعث الله اي بعثه وانما وجب اضمار المفعول اذ لو لم يضمر وحذف على ما حذف
في الاصل يلزم اخلاء الصلة عن العائد الى الموصول وقوله في المحذوف يشمل قسمين
احدهما ما يجب حذفه نحو ضربت وضربني زيد لان الاضمار قبل الذكر في المفعول غير
جائز والثاني ما يجوز حذفه على الجملة وان كان الاولى اضماره نحو ضربني و
ضربت زيد فان الاولى ضربته بالاضمار لانه عائد الى زيد المتقدم معنى وراي

المازني

المازني ان يجعل الكلام جملتين اسميتين معطوفا احدهما على الاخر محذوف المفعول
كما في الاصل يعني رأي المازني ان الكلام كان على جملتين قبل ورود الاخبار عليه
فيجعل الكلام بعد الاخبار ايضا على جملتين لتناسب الاصل فاذا قلت ضربت و
ضربني زيد واخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربت وضربني هو زيد فالكلام
على هذا جملة واحدة فاذا اخبرت باللام قلت على رأي المازني الضارب انا والضاربي
زيد على ان الضارب مبتدأ وانا خبره والضاربي مبتدأ وزيد خبره والجملة الثانية
معطوفة على الجملة الاولى والضارب في الجملة الاولى فاعله مستتر فيه يعود الى
الالف واللام والضمير للمتكلم لا لزيد فضمير المفعول فيه مستغنى عنه لان الراجع
الى الموصول هو الضمير في الضارب لا ضمير المفعول فحذف ضمير المفعول كحذفه في
الاصل قبل الاخبار للاستغناء عنه في الصورتين ولا يحسن هذا عندي اذا اعمل
الاول ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه يعني ما ذكره المازني حسن
اذا اعمل الثاني وهو الراجح في نحو ضربت وضربني زيد اما اذا اعمل الاول وهو
الراجح نحو ضربني وضربت زيد فلو اخبر عن زيد باللام على رأي المازني لقيل الضاربي
والضاربه انا زيد فالضاربي مبتدأ وزيد خبره والضاربه مبتدأ وانا خبره و
الجملة الثانية وهي المعطوف الضاربه انا معطوفة على الضاربي زيد فقد عطف قبل تمامها
لان تمامها هو الخبر المذكور اخرا وهو زيد فالمفعول في الثاني ايضا محذوف كما في
الاصل لانه غير عائد الى الموصول بل العائد الى الموصول هو المستكن في الضارب
ولذلك اخبر عنه بانا لان الالف واللام والضمير للمتكلم ولهذا كان زيد خبرا للضاربي
اذ لا يصلح ان يكون خبرا عن الضارب ولانه عبارة عن المتكلم مخبره انا لا زيد وانما لزم
العطف قبل تمام الجملة على تقدير اعمال الاول دون اعمال الثاني لانه اذا اعمل الاول
وقيل الضاربي هو زيد تعين ان يكون خبره لان اللام والضمير عبارتان عن زيد وقولك
الضارب انا اللام والضمير فيه عبارتان عن المتكلم فيتعين ان يكون خبره انا لا زيد
فيكون المذكور اخرا خبرا للاول بخلاف العكس وهو ضربت وضربني زيد فانه اذا قيل
الضارب انا فاللام والضمير للمتكلم فيتعين ان يكون انا خبره وزيد يتعين ان يكون
خبر الثاني فلا يلزم العطف قبل التمام فان قلت قاعدة الاخبار ان يصدر الكلام
بالموصول ويوقع الذي اخبر عنه خبرا ليكون خبرا عن ذلك المصدر وقول المازني
على تقدير اعمال الثاني يخرج المسئلة عن قاعدة الاخبار لانه يصير الجملة الاولى

باللام وبجعل خبره انا لا المخبر عنه وهو زيد وبجعل زيد خبرا هو ضمنا المخبر عنه
خبرا عنه فاوقعنا ما هو المخبر عنه خبرا لما صدر من الموصول الثاني مع انه غير
مصدر في صدر الجملة الاولى قلت الاخبار عن زيد في الجملة الثانية وصدرناها باللام
واوقعنا المخبر عنه خبرا عنه فاوقعنا ما هو المخبر عنه خبرا لما صدر به فان قلت
كان حق الكلام ان لا يصدر الجملة الاولى لانه خارج عن جملة الاخبار فلم صدر
بالموصول قلت فلو لم يصدر وقيل في الاخبار ضربت الضاربي زيد لكان عطفا
للجملة الاسمية على الجملة الفعلية فصدره بالموصول ليكون جملة اسمية معطوفا عليها
جملة اسمية رعاية للمناسبة وهذا كله تكلف من المازني لان حق الاخبار باللام في نحو
ضربت وضربني زيدا اذا اخبر عن زيد ان يقال الضارب انا والضاربي زيد وانا ابراز
للضمير المستتر في الصفة لانها للمتكلم وقد جرت على اللام وهو لزيد فقد جرت على
غير من هي له فوجب ابراز الضمير ليكون فاعلا للصفة وحذف الراجع للطول لا لا
للاستغناء عنه والضاربي عطف على الضارب فاخبر عنهما بخبر واحد وهو زيد
كما لو قلت القائم والضارب زيد فالكلام جملة واحدة وقوله انما قدر جملتين
لمناسبة الاصل لا طائل تحته لان الاصل كانا جملتين اما اذا ادخل الموصول
صارا في حكم الصلة والصلة والموصول في حكم مفرد فدخول الموصول صيره
بتقدير المفرد فلا يحسن من كون الاول غير مصدر بالموصول ايضا جملة فلا حاجة
الى تقدير الخبر في الاول وفي الثاني اذا اعمل الاول وان كان الاخبار عن غير المتنازع
فلا فساد في الحذف مثل ضربت وضربه زيدا اذا اخبرت عن الثاني في ضربت قلت
الضارب والضاربه زيدا انا ثم حذف المفعول من الاول وهو الضارب ولا فساد
فيه ولا حاجة الى الاعتذار عنه بانه حذف للطول لانه مستغن عنه اذ اللام والصفة
للمتكلم فالعائد الى الموصول ليس ضمير المفعول بل المستكن في الصفة فحذف
المفعول لكونه مستغنى عنه كما في الاصل فلا فساد في حذفه وان كان اي وان
كان المتنازع فيه مفعولا لم اي لاحد الفعلين والفاعل مضمرا اي في الفعل
الآخر فالاخبار على طريقه اي على ما هو طريق الاخبار ولا فساد نحو ضربني و
وضربت زيدا او ضربت وضربني زيدا ففي الاول اذا اخبرت عن زيد قلت الذي
ضربني وضربته زيد فلا حذف في الكلام والاخبار جار على طريقه وكذا اذا قلت
في ضربت وضربني زيدا اذا اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربته وضربني زيد

فلا حذف ايضا ولا فساد واما باللام ففي الاول قلت الضاربي والضاربه انا زيد
وفي الثاني قلت الضاربه انا والضاربي زيد فلا محذوف لان ضمير الموصول في الصورة
الاولى هو المستكن في الضاربي للموصول الاول والمذكور في الضاربه مفعولا
للموصول الثاني وكذا في الصورة الثانية ضميرا الموصول الاول هو المفعول في
الضاربه المذكور لفظا وضمير الموصول الثاني هو المستكن في الضاربي فالعائد
الى الموصول في الصورتين اما مضمر واما مذكور لفظا فلا خلل ولا فساد لان توهم
الفساد كان من الحذف فاذا لم يحذف فلا توهم فساد اصلا ولا حاجة الى ما
تكلفه المازني وان كان لا يفرق يعني ان الاخبار منهما اذا كان مفعولا لاحد منهما
والفاعل مضمرا مستقيم على ما ذكر ولا حاجة الى ما تكلفه من جعلهما جملتين اسميتين
وابراز الضمير وجعله خبرا كما تكلفه المازني فانه لا يفرق بين الصورتين في
جعلهما جملتين اسميتين معطوفا احدهما على الاخرى وظاهر الكلام ان المازني
انما جعل الكلام جملتين حيث احتيج الى ابراز الضمير وهو في ضربت وضربني
زيد فقال في الاخبار عن زيدا الضارب انا والضاربي زيد لان الضارب في المعنى
للمتكلم وهو جار على اللام الذي هو لزيد في المعنى فجرى على غير من هو له فوجب ابراز الضمير
واما اذا جعل مفعولا لاحدهما والفاعل مضمر في الاخر كما اذا قلت في ضربني و
وضربت زيدا الضاربي والضاربه انا زيد فالضاربي جار على اللام وهو لزيد فقد جرى
على من هي له فلا حاجة الى ابراز الضمير ليكون في صورة جملة اسمية كما قال الفاضل الهندي
وفيه نظر لان المازني انما جعل الجملتين اسميتين من جملة الاخبار وهو الاصل الذي
كان على جملتين قبل الاخبار وابراز الضمير ليس لكونه جاريا على غير من هي له حتى
يجيء هذا التوهم اذ ابرز الضمير في قول ضربت وضربني زيد الضارب انا مع ان
الضارب اللام كلاهما للمتكلم اذ لو كان للغائب لما صح الاخبار عنه بقوله انا
بل قدر هذا الضمير ليكون جملة فالمازني انما قدر الضمير ليجعلهما جملتين اسميتين معطوفا
احدهما على الاخرى محققا ان لا يفرق بين ما جرى على من هو له وبين ما جرى على غير من هي
له لكن جعلهما جملتين اسميتين وعلى هذا اجرى حكم الاخبار اذا كان التنازع في الفاعلية
وحدها نحو ضربني واكرمني زيد فانك تقول في الاخبار عنه بالذي الذي ضربني واكرمني
هو زيد او في المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا قلت في الاخبار الذي ضربت وا...
واكرمته زيد وجاز حذف العائد للطول او كان الفعل مما يتعدى الى المفعولين

مضاعفة او قد سهل عليك طريقه اذا وقفت على شرائط الاخبار وضابطة فاذا قلت فيما
يتعدى الى مفعولين نحو كسوت وكساني زيد جبة على اعمال الثاني واخبرت عن زيد
قلت الذي كسوت وكساني جبة زيد وفي الاخبار عن الجبة التي كسوت وكسانيها زيد
جبة وكذا فيما الى ثلثة نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما قلت في الاخبار عن عمرو الذي
اعلمت واعلمنيه زيد قائما عمرو وفي الاخبار عن قائما الذي اعلمت واعلمنيه زيد عمرا قائم
ومتى راعيت الشروط لم يصعب عليك استخراج الصور ولا حاجة الى تكثير الامثلة
بعد الوقوف على المقصود ومنها اي ومن انواع المرفوع الخبر في باب ان اي
ان واخواته كما سيجيء ذكرها في العوامل وحكمه حكم خبر المبتدا لان اسمه وخبره في
المعنى مبتدا وخبر الا في تقديمه اذا لم يكن ظرفا نحو ان زيدا قائم ولا تقول ان قائم
زيدا ولكن ان في الدار زيدا تعني ان خبر المبتدا جاز تقديمه على المبتدا مطلقا ظرفا كان
او لم يكن بخلاف ان فانه لا يتقدم خبره في غير الظرف على اسمه لانه حرف وعمله ضعيف
ولان عمله لمشابهة الفعل على ما سياتي والفعل له عملان اصلي وفرعي فالاصلي ما يتقدم
مرفوعه على منصوبه والفرعي بالعكس ذلك ولما كان ان فرعا اعطي له العمل الفرعي
للفعل مقدم منصوبه على مرفوعه فلو قدم الخبر لكان مشابها للفعل في عمله الاصلي
وهو خلاف القياس لان القياس ان ينحط رتبة الفرع على الاصل وهذه العلة توجب
ان لا يتقدم الظرف ايضا لكن جوز لوجهين احدهما انه لا يظهر الرفع في الظرف بخلاف
غير الظرف فانه يشابه تقدم المرفوع على المنصوب والظرف ليس كذلك نحو ان في الدار
زيدا والثاني ان الظرف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ولذلك يفصل بين المضاف و
المجار المضاف اليه بالظرف دون غيره ويقام مقام المفعول به صورة نحو اليوم سرته
ويصحح تقدم الظرف كون المبتدا نكرة نحو في الدار رجل بخلاف غيره اذ لا يجوز منطلق
رجل ونظاير ذلك وحذف اي الخبر في باب ان في نحو ان محلا وان مرتحلا وان في
السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا محلا في الدنيا اذا متنا ومرتحلا في الاخرة ونحوه اي ونحو
اسير سوح سرحا لو ان اسيمرا اي لو ان فيه اسيمرا بحذف الخبر هذا مثل والسرح
اسم مكان واسيمر تصغير اسمر جمع سمرة فانه لنعيم بن لقمان وكان هو وابوه قد نزلا منزلا لا
فقال له سرح فذهب لقيم يعشي ابله وقد كان لقمان حسد لقيما واراد هلاكه فحفر
فاحتفر له خندقا وقطع كل ما هناك من السمر ثم ملأه بالحطب فاوقد عليه ليقع فيه
لقيم فلما اقبل عرف المكان وانكر ذهاب السمر فعند ذلك قال ذلك يضرب في الشيئين
مشابهان

مشابهان في شيء ويفترقان في شيء قال الزمخشري اي اشبه هذا المكان الذي
عهدت عنه لو ان السمرات التي عهدتها كانت قائمة الآن ونحو يا ليت ايام الصبا
رواجعا عند اصحابنا يعني الخبر محذوف والتقدير يا ليت ايام الصبا لنا اي
كائنة لنا في حال كونها رواجع فرواجع نصب على الحال من الضمير المستتر في
الظرف خلافا للكسائي والفراء فان مذهب الكسائي ان رواجع خبر كان مقدرة
اي كانت رواجع وكان مع خبره مرفوع المحل خبر لليت ومذهب الفراء ان
ليت تنصب الجزئين لانه بمعنى التمني وهو ضعيف لانه يؤدي الى حصول الفائدة
منصوب من غير مرفوع ولا يوجد ذلك في اللغة ولانها لو عملت لكونها بمعنى
التمني لوجب ان تنصب مطلقا لا ان تنصب في صورة دون صورة فكان ينبغي ان
لا يجوز ليت زيدا قائم ومذهب الكسائي وان كان غير بعيد لان حذف كان معهودا
لا ان حذف الخبر اكثر فهو ارجح من حذف كان ونحو اي وفي نحو لعل ذاك على ما حكي
ان قريشا جاء الى عمرو بن عبد العزى وتوسل اليه بقرابة معه فقال ان ذاك اي ان ذاك
معروف ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك اي لعل مطلوبك حاصل بحذف الخبر بقرينة الحال
والتزم اي وحذف الخبر في قولهم ليت شعري هل كان كذا اي ليت علمي متعلق بما يجاب
به هذا القول كقولك في علمت من ابوك علمت ما يجاب به هذا الاستفهام وهي
استفهامية والتزم حذف الخبر لقيام هذا الكلام وهو الجملة الاستفهامية المذكورة
بعد ليت شعري مقام الخبر مثل لولا زيد لكان كذا في حذف الخبر وسد الجواب
مسده وانما ذكر المصنف بعد قوله ليت شعري هل كان كذا ولم يقتصر على التزام
الحذف في ليت شعري كما في صاحب المفصل اذ قال وقد التزم حذفه في نحو قولهم
ليت شعري لانه لا يقتصر عليه في استعمال العرب بل يضم اليه استفهام نحو ليت
شعري ا أنت الرجلين عندك او ازيد عندك ام عمرو فالتزام الحذف حيث ذكرت الجملة
الاستفهامية بعده ومنها اي ومن انواع المرفوع خبر لا التي لنفي الجنس وهو في قول
اهل الحجاز نحو لا غلام رجل ظريف انما مثل بالمضاف لتعين كون الظرف خبرا
اذ لو مثل بالمفرد نحو لا رجل ظريف لم يتعين للخبرية بل جاز ان يكون صفة مرفوعا على
محل لا رجل وحكمه حكم خبر ان لان لا يعضد ان يحمل عليه في الحكم لان العرب يحمل النقيض
على النقيض فان قلت حق النقيض ان يكون مخالفا للنقيض لا موافقا له فكيف حمل
عليه قلت لان النقيض طرفان طرف للثبوت وطرف للنفي يحمل احدهما على الآخر

لاشتراكهما في كونهما ظرفين فهو في الحقيقة حمل للنظير على النظير لا حمل النقيض
على النقيض وقد نبه عليه الشيخ عبد القاهر رحمه الله الا في جواز تقديم الظرف
فان خبر ان يتقدم اذا كان ظرفا على اسمه ولا يتقدم خبر لا وان كان ظرفا على اسمه
فلا يجوز لا في الدار رجل وجاز ان في الدار غلام الرجل والفرق ان ان مشابهة
للفعل الماضي في كونه ثلاثيا مفتوح الاخر وفي اتصال الضمير المنصوب به وفي
اتصال نون الوقاية وغير ذلك لكونه مكان كانه فعل بخلاف لا فانه محمول على
ان وفرع عليه فانحط رتبته عن رتبة ما هو اصله وهو ان ويحذف اي الخبر نحو
لا باس اي عليك ومنه كلمة الشهادة اي ومما يحذف فيه الخبر نحو لا اله الا الله
فان ما بعد الاستثناء فيجب ان يكون ما قبله كلاما تاما فلا بد من تقدير خبر
اي لا اله في الوجود الا الله ولا يثبت اي الخبر في تميم اصلا اي بنو تميم لا يثبتون
الخبر ويقولون لا اصل ولا مال ويحتمل وجهين احدهما انه لا يثبت لفظا وهو
في المعنى مراد والثاني ان لا يقدر الخبر اصلا لا لفظا ولا تقديرا ومعناه انتفى
الاصل فلا احتاج الى تقدير خبر ومنها اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد وما
رجل خيرا منك ولا رجل افضل منك ولا يجوز لا زيد منطلق لنقصان مشابهتها اي

متكل صح

مشابهة لا بليس فان مشابهة ما اقوى لانه لنفي الحال وليس لنفي الحال بخلاف
لا فانه للنفي المطلق ويعرف بالاستقراء ويضمر منفصلا بعد ما لاعتبار
يعني وقد يكون اسم ما مضمرا منفصلا نحو ما انت او ما هو وما انا قائما وهذا
ايضا من ثمرات نقصان مشابهتها لا بليس فانه لم يدخل المضمر ايضا الذي
هو اعرف المعارف ولذلك اقتصر الزمخشري وغيره على الاول ولا يجوز الفصل
بينه اي بين اسم ما ولا وبين عاملة وهو ما ولا لا تقول ما طعامك زيد باكل
كما لا يجوز في ساير المواضع الفصل بين العامل ومعموله باجنبي نحو كانت زيدا الحمى
الحمى تاخذ على ان يكون الاسم الحمى اسم كانت لان زيدا مفعول ياخذ فهو اجنبي
عن العامل والمعمول وهو الحمى اذا جعلت الحمى اسم كانت اما اذا جعلت كانت
للشان والقصة والحمى مبتدأ وتاخذ خبره وزيدا مفعول ياخذ فهو جائز اذ
ليس فيه الفصل بين العامل والمعمول لان كان غير عامل في الحمى على انه اسم له وكذلك
ضربت وهو ضربت زيدا عمرو لا يجوز ايضا لان قولك وذهب وقع فصلا بين ضربت
ومعموله وهو اجنبي عنهما وبالجملة فالفصل بين العامل وبين المعمول باجنبي ممتنع

بخلاف الجمل المؤكدة نحو خرج والله زيد ونحوه فان لقايل ان يقول ايضا بان واو
القسم بمنزلة الباء وهو متعلق بفعل وهو اقسم فو الله جملة مستقلة فلا ينبغي ان
يجوز الفصل بين خرج وفاعله وهو زيد بها فاجاب بما معناه ان الجملة القسمية
تذكر تاكيدا للجملة فهي في الحقيقة غير اجنبية عنها فلذلك جوز الفصل بينهما بها
دون غيرها وعد قوله ونحوه يريد به ما شابهه كلما في كونه تاكيدا نحو خرج لا شك
زيد وخرج نفسها زيد وكذلك في التاكيد نحو خرج خرج زيد فانه وان كان فصلا لكنه
جوز لكونه غير اجنبي بل للتاكيد واما مرفوع الفعل فهو المضارع الواقع بحيث
يصح وقوع الاسم اما مجردا او مع حرف لا يكون عاملا فيه نحو زيد يضرب مثال للمجرد
او سيضرب مثال لكونه مع حرف غير عامل فان يضرب وان لم يقع موقع الاسم لان
الاسم لا يقع بعد السين لكن المراد ان الفعل مع السين يقع موقع الاسم واحترز
بقوله لا يكون عاملا عما اذا كان عاملا مع حرف عامل نحو زيد لم يضرب ولن يضرب
ويضرب الزيدان لان مبدا الكلام لا يتعين بالفعل دون الاسم هذا جواب عن سوال
مقدر وهو ان يضرب في يضرب الزيدان مرفوع مع انه ليس مواقع موقع الاسم
اذ لا يجوز الابتداء ضارب الزيدان من غير اعتماد على استفهام ونفي وغيرهما فاجاب
بان مبدا الكلام من حيث هو كلام لا يتعين ان يكون فعلا دون اسم بل جاز ان يكون
ابتداء الكلام اسما على الجملة فصدق انه واقع موقع الاسم على الاطلاق اي موقعا
كان يصح ان يقع فيه اسم من الاسماء وان لم يقع خصوص اسم ونحو كاد زيد يقوم
الاصل فيه الاسم وقد عدل الى لفظ الفعل لزوما لغرض وقد استعمل الاصل
المرفوض فيمن روى قوله وما كذت ايبا سنة ابدا ايضا اي وجواب اما الايراد فهو ان
خبر كاد يلزم ان يكون فعلا وهو ان كاد موضوع لمقاربة وقوع فعل فحق خبره ان
يكون فعلا مضارعا فلا يكون خبره اسما فينبغي ان لا يرتفع الفعل المضارع فيه لان
ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم والاسم لا يقع خبرا لكاد فاجاب بان الاصل في خبر كاد
ان يكون اسما كما في خبر كان ونظايره ولذلك استعمل ذلك الاصل المرفوض في قوله
وما كذت آيبا فالفعل واقع موقع الاسم نظرا الى الاصل المرفوض واول البيت
فابت الى فهم وما كذت آيبا وكم مثلها فارقتها فارقتها وهي تصفر وانما قال في
رويه لانه قد يروى وكم اك ايبا وح لا يستشهد فيه المنصوب منه والمجزوم النوع
الاسم ايضا انواع لما فرغ من انواع المرفوع اسما وفعلا شرع في المنصوب وهو

وهو ايضا نوعان اسمي وفعلي وذكر الاسم اولا لانه اصل في الاعراب وقسم الى
انواع منها المفعول المطلق وهو ما يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان نحو
ضربت ضربا وهذا الحد مطلقا يندرج تحته المصدر سواء كان جاريا على الفعل نحو
ضربت ضربا او غير جار نحو الضرب قبيح لانه ايضا يدل على مفهوم الفعل مجردا عن
الزمان لكنه اكتفى بجعله نوعا من المنصوب فكانه قال المفعول المطلق هو المنصوب
الذي يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان فيخرج نحو الضرب قبيح وفيه نظر
لان المفعول المطلق يصح اقامته مقام الفاعل مع انه غير منصوب فلو كان النصب جزءا
من حقيقته لم يصح اقامته مقام الفاعل لاستلزام الرفع الذي هو مناف لحقيقته
فكان الاولى ان لا يجعل جزءا حقيقته والذي ذكره حد المصدر من حيث هو مصدر لا
لنوع منه خاص وهو المفعول المطلق الذي من شانه ان يكون اسم ما فعله فاعل فعل مذكور
بمعناه ويسمى بهما لانه لا يتعين لنوع وعدد وانه لتاكيد الفعل بحسب كالمثال المذكور
ويكون للنوع والمرة ويسمى موقتا اي معينا نوع بحسب النوع الذي او العدد نحو
جلست جلسة بكسر الجيم لبيان النوع وجلسة بفتح الجيم لبيان المرة والاول وهو الذي
يذكر لتوكيد الفعل لا يقدم عامله لكونه للتاكيد وحق التاكيد ان يوخر عن المؤكد هذا
وجه مناسب لتقريره والكلام في الاستعمال انه هل جاء مقدما على عامله ام لا ولا يثنى
ولا يجمع بخلاف الاخريين وهما للنوع او المرة وانما لم يثن ولم يجمع لانه للجنس المطلق
وليس له مثل ينضم اليه ليثنى ويجمع بخلاف النوع فانه يجوز ان يكون معه نوع اخر فيثنى
او يجمع وبخلاف المرة فانه يصح انضمام المرة الاخرى اليها وقد يكون بالفعل غير مصدر زه
هو بمعناه مصدرا كان اي ملاقيا له في اشتقاقه كانبت نباتا او غير ملاق له فيه
او غير مصدر كضربت ثلث ضربات وانواعا من الضرب واشد ضرب وهذا الضرب
وسوطا لا منافاة من قوله غير مصدر وبين قوله مصدرا لان المراد بقوله غير مصدر
ما لا يكون مصدرا للفعل المذكور وهذا نفي المركب فانتفاؤه اما بانتفاء اصل المصدرية كسوطا
واما ببقاء المصدرية وانتفاء كونه لذلك الفعل نحو نباتا فانه مصدر لكنه يصدق عليه
انه ليس مصدرا للفعل المذكور فيصح تقسيم ما لا يكون مصدرا للفعل المذكور الى المصدر
والى غير المصدر ومثل غير المصدر بقوله ثلث ضربات لان لفظ الثلاث غير مصدر
لكنه مضاف الى المصدر فاكتسى حكم المصدرية من المضاف اليه فكانه قال ضربته ضربات ثلثا
وكذا انواعا جمع نوع وهو ليس بمصدر لكنه موصوف بالجار والمجرور وهو قوله

من الضرب فاكتسى حكم المصدرية من صفته وكان المعنى ضربته ضربا شديدا وضربا
خفيفا وضربا مبرحا الى غير ذلك وكذا اشد ضرب لفظا اشد ليس بمصدر لانه افعل
للتفضيل واضيف الى المصدر فاكتسى حكم المصدرية من المضاف اليه او من الموصوف
المقدر في المعنى لان التقدير ضربته ضربا هو اشد ضرب وكذا هذا الضرب
لفظ هذا اسم ليس بمصدر ولكنه موصوف بمصدر فاكتسى حكم المصدرية منه واما
سوطا فان اريد به الالة التي يضرب بها فانما اخذ حكم المصدرية عليه لان الاصل
ضربته ضربا بسوط ثم ضرب سوط ثم سوطا على اقامة المضاف اليه مقام المضاف
وان اريد به المصدر من ساطه يسوطه سوطا اي ضربته بالسوط فلا يدخل في هذا القسم
لانه يكون مصدرا حقيقة والثاني واضح وجاز ذلك اي ان يقرن بالفعل فيما
هو اعم منه اي باعمهما يدل عليه لفظ الفعل كقوله فقعدت شيئا والدرس كاما
تقلبه وزدع المتوم مزدحم اي عاديت عداء والعداء الموالاة بين الصيدين وهو ان
يصرع احدهما على اثر الاخر ملفظ شيئا قرن بالفعل وهو عاديت مع ان مفهومه
اعم من العداء وغيره الدرس الثوب الخليق الخلق والموم البرسام يقال منه
موم الرجل فهو موم المزدحم من ازدحمت الحمى اذا دامت ومنه وزدهم وسمى به يزدحم
اي دايم هذا الشاعر يقال عاديت عداء اي صرت احد الصيدين على اثر الاخر وكنت
على خوف من ان رمى وسهمي لا يصيب الصيد كمثل محموم او من به علة البرسام فهو
من بعد مسعض لكن به وزد دايم من البرسام والمرض المقلق المزعج المقلق المغلب
هو لصاحبه لكن نسب الازعاج والتقلب الى الثوب الخلق الذي لبسه حال الصيد
اي بعلت الورد والحيدا الدايم من المرض دون الخلق الذي كنت فيه واراد انه يقلقني
ويقلقني على وجه الكناية ومنه اي مما هو اعم من المصدر ما اغفلت عنك شيئا اذ المعنى
انظر او تفكر لكنه حذف لكثرة نقل في التعليق عن ابي سعيد انه قال ما قرء
من مضى الى ان مات المبرد وقرء الزجاج فقال مضى على كلام قوم كان قايلا قال
زيد ليس بغافل عني فقال المجيب بل ايما اغفلك عنك فراد ان يعلم على ان
يعرف صحة كلام فقال انظر شيئا فانك تعرف صحة ما اقول لك يعني انظر قليلا
وتفكر شيئا اي تفكر قليلا فكذا نقله في التعليق فعقله على هذا التقدير بالعين
المعجمة والفاء وكذا ذكره السيرافي في شرح كتاب سيبويه بعينه النسخة المعتبرة
ودلالة الكلام وهو مخالف الصحاح اذ قال فيه يقول العين المهملة مع اللام ثم

قوله صح

شيئا صح

في غفل قولهم ما اغفله عنك شيئا اي دع عنك الشك وقال هذا حرف رواه سيبويه
في باب الابتداء يعني فيه ما بني على الابتداء كانه قال ما اعلم شيئا مما تقول فدع عنه
الشك ويستدل بها على صحة الاضمار في كلامهم للاختصار وقال الاخفش انا منه
حلفت انما هذا) وقد تحذف اي المصدر ويقام وصفه مقامه نحو قمت طويلا اي
قياما طويلا وضربت شديدا اي ضربا شديدا فما كان الموصوف ماخوذا اي
حده صلح انتصابه على المصدر نحو قعدت القرفصاء بضم القاف والفاء وهي قعدة المحتبي
بيديه دون الثوب ومشى البعير العرضنة بكسر العين وفتح الراء اذا مشى مشية فيها
نشاط وفي نصبها اختلاف قال سيبويه ان الناصب له الفعل الظاهر لانه نوع منه
وقال المبرد وابن السراج انها صفات لمصادر محذوفة اي قعدت القعدة القرفصاء
ومشى المشية العرضنة ونحو ذلك رجع القهقرى اي الرجعة القهقرى والقهقرى يؤيد
معنى كون الموصوف ماخوذا في حده ان القرفصاء موضوع لقعود خاص فالقعود
ماخوذ في حده ومعناه وكذا العرضنة مشية خاصة فالمشي ماخوذ في حده بخلاف ضربته
انواعا من الضرب فان الضرب غير ماخوذ به في حد النوع اذ النوع قد يكون غيره وتخصيصه
بالضرب عرف من خارج ومن صفته نحو الضرب ونظايره وقد يكون اي المصدر ولا فعل
له من لفظه نحو مات حتف انفه اي مات ولم يقتل واصله ان يموت الانسان على فراشه
فيخرج النفس من انفه وفمه وينتصب اي المصدر باضمار فعل اما مستعمل اظهاره
نحو خير مقدم باضمار قدمت ومواعيد عرقوب وحراء سنينا كقوله وعدت وكان الخلف
منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيترب انتصب مواعيد بوعدت اي وعدت وعدا
مثل مواعيد عرقوب وانتصب اخاه بوعد لا بمواعيد عليه وعرقوب اسم رجل من العمالقة
ضرب به العرب المثل في الخلف وذلك انه اتاه اخ له يسأله شيئا فقال اذا اطلع نخلي فلما
اطلع قال اذا ابلح قال اذا ازهى قال اذا ارطب فلما ارطب قال اذا صار تمرا فلما
صار تمرا جده من الليل ولم يعطه ويترب بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق وفتح الراء
اسم موضع قرب اليمامة ويروى بالثاء المثلثة وهي اسم مدينة الرسول عليه السلام والاول
اصح لان العمالقة لم يسكنوا المدينة وقوله جزى بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار
وما كان ذا ذنب سنمار اسم رجل رومي بنى الخورنق للنعمان ابن امرئ القيس فلما فرغ منه
القاه من اعلاه فخر ميتا كيلا يبني مثله فضرب به العرب المثل وغير مستعمل عطف على
قوله مستعمل اي غير مستعمل اظهار فعله سماعا اي ينتصب المصدر باضمار فعله انتصابه

اما سماعي

اما سماعي ليس له ضابط نحو سقيا ورعيا وعقرا وجدعا وغيا وبؤسا وخيبة دعاء على
فلان وبؤسى له وخيبة له بالابتداء فلم يسمع سقي له ورعي وقد حمدا وشكرا لا
كفرا وعجبا ولا اي ولا اكاد ان افعله ولا اهتم اي لا اهم بفعله هما وانما فصله عما قبله لان
ما قبله كان في الدعاء وهذا في الخبر ومنه جاءني زيد وعمرو ايضا ومنه فضلا في نحو قوله وقد ثنية
لسعا نري عن نيلها عن الغيث فضلا ان نري من قصيرها نصبا مصدرا من بيض
اي عاد وفضلا ايضا مصدر اي فضل انتفا ان نري انسانا نصيرها عن الغيث فضلا
عن رؤيتها انسانا نصيرها لنا من مصدر فضل من الشي كذا اذا بقي منه بقية كقولك
انعقت اكثر دراهمك والذي فضل منها ثلثة فما بقي منها اقل مما انعقت كذلك انتفاء
رؤية مصيرها عن الغيث اقل من انتفاء رؤيتنا من مصيرها لنا اي لا نصيرها فكيف
مصاديها ان مصيرها مستحيل مصيرها ممكن قليل وانتفاء المستحيل اكثر من انتفاء الممكن
القليل وكذا قولهم هذا الكلام لا يفيد الظن فضلا عن اليقين اي انتفاء افادته اليقين
قطعي وانتفاء افادته للظن مظنون فالانتفاء الاول اكثر لانه لا يمنع البتة والانتفاء
الثاني اقل لانه قد يوجد لانه غير قطعي لانتفاء نحوه لا ينظر زيد الى الفقير فضلا من اعطاء
الدراهم اي انتفاء النظر اليه اقل من انتفاء اعطائه الدراهم لان ذلك كالمستحيل بخلاف النظر
ومنه ويلك وويحك وويسك وويبك فصل هذه عما قبلها لكونها ليس لها افعال من لفظها
بخلاف ما تقدم بل معناه الدعاء بالهلاك [فلما معنى الويل] وقد يدعى به في معرض التعجب وما حكي من قول لبيد
عاوآل ولا واح ولا واس ابو هند فاذ لا سيما عليهم ومنه تربا وجندلا وفاها لفيك
والهاء في للارض وفم الارض سوا التراب لانها به تشرب الماء فهو نحو تربا لفيه وقيل الضمير
كناية عن الداهية ومعناه الخيبة ومنه هنيئا ومريا غير ذاجعافير وتعتمد لعزة من اعراضنا
ما استحلت فصلها عما قبلها لكونه صفة بمعنى المصدر يقال طعام هنيء ومريء ثم استعمل
مصدرا بمعنى الهنء نحو عايذا بك اي اعوذ عياذا بك واقاعا وقد قعد الناس اي القوم
قياما فلفظه لفظ الصفة ومعناه المصدر وقياسا عطف على قوله سماعا اي وينتصب المصدر
باضمار فعله قياسا يعني له ضابط ذلك فيما اذا وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على
اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا او انما انت خلاف الصيغ الراكب اي حذف
فعله لزوما اذا وجد هذا الضابط فقوله مثبتا احترز عن المنفي نحو ما زيد سيرا بعد نفي
احترز عما اذا لم يقع بعد نفي نحو زيد سيرا او معناه اي معنى النفي نحو انما انت سيرا
وداخلا على اسم احترز عما دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا شديدا لا يكون خبرا عنه

احترازٌ عن نحو ما سير بي الا سيرٌ شديدٌ فانه مثبتٌ بعد نفي داخلٌ على اسم ولكنه خبرٌ معنى نحو
ما انت الا سيرا ما انت الا تسير سيرا وقوله انما انت خلاف الضبع الراكب اي ما انت الا
تخالف خلافا خلاف الضبع الراكب لان الضبع اذا رات راكبا خالفته واخذت في ناحية هربا عنه
والذي تعارض الراكب مضادة للضبع تضرب لمن يخالف الناس فيما يصنعون او وقع
عطفا على قوله وقع اي او فيما وقع مكررا بعده اي بعد الاسم ولا يكون خبرا عنه نحو زيد
ضربا ضربا بخلاف اذا دكت الارض دكا دكا فان المصدر وان وقع مكررا لكنه ليس بعد
اسم بل بعد فعل او وقع تفصيلا اي المقطع او فيما اذا وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة
متقدمة نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي فاما تمنون منا واما تفادون فداء
فمضمون الجملة المتقدمة هو شدوا الوثاق وهو الشول اثره وتفصيل ذلك الاثر المن
والفداء او وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه اي بمعنى المصدر وصاحبه اي
صاحب ذلك الاسم نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوتا مشبها
لصوت الحمار وقيل ينتصب بالمصدر المذكور اي فاذا هو تصوت تصويتا مثل صوت
حمار وانما ينتصب اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد الصفة الثابتة فلا
ينتصب على المصدرية اذ لا دلالة فيها على الفعل او وقع توكيدا اما لنفسه وهو
المؤكد لمضمون جملة لا محتمل لها غيره اي لا تحتمل الجملة غير ذلك المصدر نحو قوله على
الف درهم عرفا اي اعترافا وله اعتراف مؤكد لمضمون الجملة السابقة لانه ايضا
اعتراف او لغيره اي او المؤكد لغير مضمون الجملة اذا كان له اي لمضمون الجملة محتمل
غيره اي غير المصدر نحو هذا زيد حقا في النكرة او الحق في المعرفة فان قوله هذا
زيد يحتمل ان يكون حقا ولا يكون بحق وقوله لغيره اللام اما ان يكون للعلة او
اصله للمؤكد لغيره فان كان للعلة فالمؤكد غير مذكور لفظا واللام للتعليل على حذف
المضاف اي لاجل دفع الغير فان قوله حقا دفع غير الحق وهو الباطل وان كانت
للصلة فمعناه ان قوله حقا مؤكد لا حق مضمرا او الحق غير مضمون الجملة لفظا
وهو ظاهر ومعنى لان معنى الحق احق الحق الى المتكلم وهو غير معنى زيد قائم
فقوله حقا مؤكد غير مضمون الجملة فان قلت له على الف درهم عرفا ايضا يؤكد اعترف
واعترف غير مضمون الجملة لفظا وهو ظاهر ومعنى لان الاعتراف اعم من ان يكون بالف
درهم او بغيره فالتأكيد للنفس وللغير فلا يستقيم في هذا المعنى قلت مدلول
زيد قائم لا يلزمه كونه حقا ومدلول له على الف درهم يلزمه كونه اعترافا وكان ذلك تأكيدا

اي المؤكد صح

للنفس

للنفس وهذا للغير ولا افعله البتة او بتة اي قطعا مثل حقا لان مضمون لا
افعله قد يكون قطعيا وقد لا يكون قطعيا والاكثر في الاول وهو التأكيد للغير كلفظ
حقا التنكير اذ استعمال حقا لتأكيد الجملة على التنكير اكثر من استعمال المعرفة و
هو الحق وفي الثاني وهو البتة التعريف اي استعمال نحو لا افعله البتة بالتعريف
اكثر من استعماله بالتنكير وقطع الهمزة من البتة بمعزل عن القياس لان الالف
واللام للتعريف نحو الكتاب والفرس لكنه اي لكن قطع الهمزة مسموع اذ يقال البتة
بقطع الهمزة وهو خلاف القياس او وقع مثنى مضافا نحو لبيك خلافا ليونس فان
الياء فيه عنده هو مثلها في لديك وعليك بمعنى المصدر اذ وقع مثنى مضافا يلتزم فيه
حذف فعله لانه في المعنى كالمصدر المكرر فهو نحو لبا لبا فقام احدهما مقام الفعل
ومعنى لبيك الممت مقيما على طاعتك اقامة بعد اقامة والمراد به التكرير لا التثنية
فقط كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين فان المراد التكرير والدوام اي كرة بعد كرة و
ليس المراد رجع البصر والنظر مرتين وهو من الب بالمكان اذا اقام به وحكى
ايضا لب بلا ما فلبيك مثنى لب وقال يونس ان الف لبا انقلبت ياء لاتصالها
بالمضمر كالف لدى وعلى فانه مفرد واذا اتصل بالمضمر انقلبت ياء لاتصالها بالمضمر
كالف لدى وعلى فانه مفرد واذا اتصل بالمضمر قلبت ياء نحو لديك وعليك و
وقوله دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور احتجاج اي دعوت مسورا
لما نابني من الحاجة فلباني اي فاجابني ثم قال فلبي يدي مسور اي اقيم في طاعته
اقامة بعد اقامة واكون كالشيء الذي بيده اي اكون تحت تصرفه وهو حجة
عليه اي على يونس اذا اضيف الى مظهر وسعديك من الاسعاد وهو الموافقة و
والاعانة اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد فهو مصدر محذوف الزوائد وحنانيك اي
تحننا بعد تحنن والحنان الرحمة ودواليك من المداولة ومن المناوبة قال اذا
شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبرد لابس وبرد يرى حتى كلنا غير لابس
ومعنى البيت ان عادة العرب من الجاهلية ان يلبس كل واحد من الزوجين برد
الاخر ثم شقا ولا ان على بردهم حتى لا يبقى فيه لبس طلبا لتأكيد المودة وقيل انهم
يزعمون اذا شق عند البضاع بين كل واحد منهما دام الود بينهما والا تهاجرا
تهاجر وقيل انه في البيت في موضع الحال اي متداولين اي الثوب ومثله وكذا
هذا ذيك وطعنا وحصا واحرة بمعنى اي حاص للعروق المحصا النحص اللحم

المكسو اي عض الطعن والضرب في اللحم الي العروق الماصم وقيل نحريهم بطعن
مرض قرضا وباره يسلقون قرضا اى نصيبهم ضربا بهذا اللحم هذا بعد هذا اى قطعا
بعد قطع ويطعنهم طعنا وحضا يرد دماء بعض في اجوافهم اى يصيد الى اجوافهم و
السب للهجاء وحاصله اى حاصل ما حذف الفعل فيه قياسا يرجع الى السماع
لان الضابط القياسي على ما ذكرنا مستخرج من الصور المسموعة من العرب ولولا ما
حصل لنا ضابطة كلى فالضابطة انما حصل بعد سماع تلك الصور وهو معنى
يرجع الى السماع الا حذف الفعل قياس لانا بعد معرفة الضابطة يقيس صور
ما لم يسمع من مفرداته على ما سمعنا منها (ان) او غير متصرف يعنى ينتصب المصدر بفعل
وهذا المصدر اما ان يكون متصرفا اى فاعلا ومفعولا ومضافا اليه كما سبق واما
غير متصرف وهو ما لزم النصب نحو سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك
الله فانها لم تجئ الا منصوبة بمعنى سبحان الله اسبح الله تسبيحا اى انزهه تنزيها فهو
مصدر سبح كغفر غفرانا قال الشاعر قبح الاكرم تغلب كلما سبح الحجيج واهلا لا
وقيل انه اسم للمصدر وليس بمصدر لان المشهور في فعله سبح بالتشديد ومصدره
التسبيح فسبحان اسم للتسبيح ومعاذ الله اى اعوذ بالله معاذا وعمرك الله بمعنى
ما تعمرك مصدر عمرت شرح المبهم قال سيبويه انه مصدر بحذف الزوائد واصله تعميرك الله
تعميرا يتضمن معنى السؤال اى سالت الله عمرك فحذفوا الفعل لقيام المصدر مقامه ثم حذف
زوائد التعمير فبقي عمرك الله فانتصب كما انتصب التعمير فالمصدر مضاف الى
المفعول والله منصوب بالمصدر او بالفعل الناصب للمصدر وقيل المعنى اسالك
بعمرك الله اى تعميرك اى بوصفك الله بالبقاء وقعدك الله من القعود الذي معناه
الثبات والدوام والحفظ والمصاحبة من قوله تع عن اليمين وعن الشمال قعيد اى
حافظ وهو عند سيبويه مثل عمرك واصله تقعيدك الله بحذف زوائده والمعنى اسالك
بتقعيدك الله اى بوصفك الله بالثبات والدوام والحفظ ومنه
ملاك ربنا في كل وقت بريا ما يعسك الذموم اى نسلمك وننزهك بارسا من كل
سوء وبعض فهو بمعنى سبحانك ويروى ما يعسك من يعسر اى جعله ذا عيب وفي بعض
الحواشي ما تغشك اى ما تعلق بك ويروى بالثاء المهملة تعال ما تعتش كذا اي
مالاقيت ومعنى ما يحكك يعسك ما يليق بك الذموم البيت لا امينه اين الى القلب
ويغذي عيادك يخطون وانت رب بلعمك المنايا والحتوم والحلم العصاة

وحظ بعض الخطاء او معطوفا عليه اي على غير المتصرف نحو سبحان الله وريحانه
اى رزقه الا انه لا يلزم النصب كقوله سلام الاله وريحانه ورحمته وسماء درر اي
سحاب ذات درر جمع درة ومن الصب البيت للنمر بن التولب وقبله يصابى
وامسى ما علاه الكبر وامسى لجمرة حبل غرر جمرة اسم امراته واراد بها على نصابي
نفسه اى امسى حاصلها اي وصلها وعهدها غرورا لا يوثق به شعر
وشاب ولا مرحبا بالبياض والشيب من غاب مستطر فلولا جمرة هو
يدنو له ولكن جمرة منه سعره لو للتمنى يدنو له اى يقرب منه ومنه سعرا اى لانها
بعيدة منه سلام الاله البيت يدعو لجمرة بالسقى اى سلام الله ورزقه ورحمته لا
زالت على جمرة وبعده غمام ينزل رزق العباد فاحيا البلاد وطاب الشجر
اى ينزل الغمام كرزق العباد وريحانه مصدر متصرف ولكنه معطوف على غير
متصرف فهو سبحان الله فحكمه حكم غير المتصرف في الانتصاب بفعل مضمر الا انه
لا يلزم النصب كما جاز في البيت وفي المصدر الغير المتصرف يلزم وبمضمر اى
المصدر يكون مضمرا متوسعا فيه منزلا منزلة المفعول به نحو اعجبني الضرب الذي
ضربته فان الهاء ضمير المصدر وغير متوسع فيه نحو زيد اظنه منطلق اى اظن
ظني اى بالتوسع ان يجرى المصدر مجرى المفعول به حتى كانه مفعول به كما في
الظرف اذا توسع فيه نحو ويوم شهدناه وفي ضربته متوسع فيه لانه لا مانع من
ان يجري مجرى المفعول به بخلاف اظنه فانه لو اجري مجرى المفعول به لكان
اخر مفعول باب افعال القلوب مذكورا دون الاخر وهو غير جائز على ما سيجي
ان شاء الله تع ومنه المعلم والمعلمه زيد عمرو اخير الناس اياه انا اي للاعلام
اصله اعلمت واعلمني زيد عمرا خير الناس اياه فالتنازع في زيد عمرا خير الناس
فاعمل الثاني ورفع زيدا بالفاعلية له وعمرا وخيرا مما للمفعولان له وحذف المفعولات
الثلاث من الاول ثم اخبر باللام عن الهاء في اعلمت فقيل المعلم والمعلمه زيد عمرا
خير الناس اياه انا فالمعلم مبتداء والمعلمه عطف عليه والهاء في موضع المفعول الاول
وزيد هو فاعله وعمرا هو المفعول الثاني وخير الناس هو الثالث واياه ضمير
المصدر اي الاعلام ولا يجوز ان يكون متوسعا فيه بان يجعل كالمفعول به لان
التوسع في الافعال المتعدية الى الثلاث لا يجوز قطعا وليس لفعل اربعة
مفعولات حتى يلحق هذا به وانا خبر المبتداء وهو المعلم والمعلمه وانا مع الاخبار

انا صح ٢

عن ضمير المتكلم الذي هو فاعل ومفعول

عنهما بخبر واحد لان اللام في الموضعين عبارة عن المتكلم الذي هو الفاعل في
موضع ومفعول في موضع وانما جعل الضمير في اعلى غائبا في الاخبار مع انه كان
متكلما لانه لما جعل اسم فاعل صلة للام وجب ان يعود الضمير اليه والعائد الى
الموصول يكون غائبا باعتبار لفظ الموصول فلذلك قال والمعلى ومنها اي
من انواع المنصوب المفعول له وهو علة الاقدام على الفعل مما اجتمع فيه ان
يكون مصدرا وفعلا للمقدم ومقارنا للمقدم عليه قوله علة للاقدام اشارة الى انه
ذكرها وهو ان المفعول له في نحو ضربته تاديبا مسبب عن الضرب فلا يكون سببا
له لان الشيء الواحد لا يكون سببا ومسببا واجابوا بانه قد يكون سببا ومسببا
باعتبارين ومنها كذلك لان التاديب ليس علة لوجود الضرب لكن علة للاقدام
عليه وسببا حاملا عليه ووجود الضرب هو السبب لوجود التاديب فوجود
التاديب مسبب عن وجود الضرب وقصوره في الزمن هو سبب الاقدام فقد
تغاير الجهتان والشرط في نصب مفعول له ثلثة امور كونه مصدرا وفعلا
للمقدم اي للشخص الذي اقدم على الفعل وكونه مقارنا للفعل المقدم عليه
وقوله مما اجتمع من فيه للبيان للمفعول له وهو الذي اجتمع فيه الامور الثلاثة وانما
اشترطت الامور الثلاثة في نصبه اما كونه مصدرا فلان المفعول له علة الاقدام
فلا يكون عينا بل معنى ليكون تصور ذلك المعنى حاصلا للشخص على الاقدام على
الفعل فلذلك شرط كونه مصدرا فان قلت مقتضى هذا ان لا يكون العين واللام
مفعولا له نحو جئت للسمن لانه ليس معنى وقد شرطت في الباعث كونه معنى
وقد صرحوا بانه مفعول له قلت هذا ايضا راجع الى المعنى اذ معنى جئت للسمن
لطلب السمن او لاجله او بشره ونحو ذلك فالباعث ليس هو العين بل المعنى
القائم بتشهاده معنى القيام قرينة الحال فصح كون الباعث معنى في جميع الصور
اما صريحا او مقدرا وشرط كونه فعلا للمقدم ليكون باعثا له على الاقدام و
وشرط المقارنة لان الاصل ان يقارن العلة المعلول فهذه الامور شرائط النصب
بمعنى انه لو انتفى واحد منها انتفى النصب لا كونه مفعولا له بل يتعين فيه ذكر اللام
حينئذ كما سياتي سببا غائيا كان نحو قوله واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض
عن شتم اللئيم تكرما او سببا باعثا ليس غاية نحو قصر قصرها اي قصرت
الغاية نحو يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبوب والهول من تهول الهبور
هذا

هذا التفصيل للعلة اي العلة قد يكون سببا غائيا لادخار للغفران اي اعفوا
واعف عوراء الكريم لاجل ان ادخره والادخار صريح بقائي والعوراء الكلمة القبيحة
وكذا التكرم علة غائية للاعراض عن شتم اللئيم اي اعرض عنه ليحصل لي المقصود
وهو كرامة النفس وعزها وقد يكون العلة سببا باعثا وليس غاية مقصودة
كما تقول قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن سبب باعث على القعود وليس
غاية مطلوبة للشخص اذ لا يطلب كونه جبانا بخلاف التكرم والادخار فانهما
مطلوبان للشخص فقوله هو علة للاقدام يشمل هذا القسمين والبيت
الاول مشتمل على المفعول له معرفة وهو ادخاره ونكرة وهو تكرما واستدل
به لان الجرمي لا يجوز كونه معرفة وكذا البيت الثاني مشتمل على المفعول له نكرة
وهو مخافة ومعرفة وهو زعل والهول والبيت للعجاج والعاقر من الرمل الذي
لا ينبت شيئا والجمهور من الرملة العظيمة المشرفة على ما حولها والمحبور المسرور
والتهول ان يعظم الشيء في عينك والهور جمع هبر وهو المطمئن من الارض و
والضمير في يركب مثل للثور الوحشي ومثل لهبره وهو الطامس بدلالة ما قبله
من الابيات وقد ذكر منها الناجح وهو البعير [illegible] اي يركب الرمل يعلو
مخافة من يعصره ونشاطا لا فلان من عادا او غير وقيل ان الهول عطف
على كل اي يركب الهول والاصل فيه اللام لدلالته صريحا على التعليل
واذا لم يجتمع ما ذكرنا يعني الامور الثلاثة المذكورة فقل اللزم الاصل فاذا
انتفى المصدرية تعين اللام نحو جئتك للسمن واللبن وكذا اذا انتفى كونه فعلا
للمقدم زرت لمخاصمتك اباي وكذا اذا انتفى المقارنة كزرت اليوم لمخاصمتي
اياك غدا الا في نحو زرتك ان تكرمني وانك تحسن الي فانه انتفى كونه فعلا للمقدم
ولم يذكر اللام لان ان وان يحذف منهما اللام قياسا مستمرا ونحو قوله يريكم
البرق خوفا وطمعا متاول هذا اشارة الى ايراد وهو ان خوفا وطمعا ليسا
فعلين لفاعل يري وهو الله تعالى اذ لا يصح عليه الخوف والطمع وكان الـ
ينبغي ان لا ينتصبا فاجاب بانه متاول وتاويله انه يريكم معناه يجعلكم رائين
على فعل الرؤية وهم المخاطبون كانه قال ترون البرق خوفا وطمعا وجاز
ان يكون على حذف مضاف اي ارادة خوف وطمع فيكون علته ليريكم لان ارادة

خوفهم وطمعهم حاصله للفعل على الارادة وهو الذي منع فانه يريهم البرق ويريد
خوفهم وطمعهم و الغالب عليه اي على المفعول له التنكير بحسب الاستعمال ولذلك
زعم الجرمي اشتراط تنكيره فلم يجوز كونه معرفة وعند الزجاج انتصابه اي انتصاب
المفعول له على المصدر فقولك ضربته تاديبا معناه ضربته ضرب تاديب او ضربته
او ادبته تاديبا وهو مردود لفوات معنى العلية على تقديره بجعله مصدرا ويجوز
ان يتقدم اي المفعول له على عامله لانه فضلة كالمفعول به وان يضمر اي ويجوز
ان يكون مضمرا وهذا ان اراد به انه يجوز كونه مضمرا مضمرا مع اللام كما تقول
السائل ضربت زيدا له فهو ظاهر الجواز وان اراد به انه ينتصب مضمرا كما تقول
ضربته اياه اي له فهو في محل النظر وموقوف على الاستعمال فان حذف حرف الجر
عن الاسم غير مطرد ومنها اي ومن انواع المنصوب المفعول فيه وهو ما وقع
فيه الفعل من زمان او مكان مما يصح فيه تقدير في ومن في مما للبيان ايضا كما في
المفعول له فان قلت قولهم يوم الجمعة حسن ينبغي ان يكون ظرفا لانه ما وقع فيه
الفعل وليس المفعول فيه قلت شرط كونه بحيث يصح فيه تقدير في وههنا لا
يصح فيه تقدير في وهذا القيد مغني عن التقييد بفعل مذكور كما ذكره غيره وهو
ان المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور واحترزوا به عن نحو قولهم يوم الجمعة حسن
فظرف الزمان كله مبهمه وموقته يقبل ذلك اي صحة تقدير في كالحين واليوم والمبهم
والشهر والسنة فالحين مثال للمبهم وما عداه للموقت ومن ظرف المكان المبهم دون الموقت
اي ويقبل المبهم من ظرف المكان تقدير في دون الموقت منه وفسر الموقت بانه الذي اسمه
باعتبار ما هو داخل في مسماه كالدار والسوق والمسجد فان اسم الدار باعتبار الجدران
والسقف والعرصة وهو داخل في مسماها بحسب الوضع وكذا السوق والمسجد
والمبهم اي وفسر المبهم بانه الذي اسمه باعتبار ما ليس داخلا في مسماه كجهات الجسم
والفرسخ والبريد وهو اثنا عشر ميلا وغير ذلك وانما كان مبهما فانا نحو قولك وتحكم
الجهات الست يطلق على المكان باعتبار جهة العلو وجهة السفل وهذه الجهة
لا تدخل في مسمى المكان فان المكان الذي يصدق عليه الفوق قد يحل و
يصير تحتا اذا علاه الشخص وكذلك ما يكون يمينا يصير يسارا وكذا القدام والخلف
فهذه الامور اعتبارية لا تدخل في مسمى المكان بخلاف الدار فانه ما كان اسما له باعتبار
المذكورة الامور [illegible] الفرسخ والبريد يطلقان على امكنة باعتبار امر عارض

الامور

وهو كونه

وهو كونه مقدرا بثلاثة اميال ونحوه وهي امور اعتبارية لا يدخل في مفهوم
المكان هذا بيان ما قالوه وفيه نظر فانا اذا اطلقنا فوق على المكان اطلقناه
باعتبار امر داخل ايضا في مفهوم الفوق لا في مفهوم المكان فجهة العلو داخل في
مفهوم الفوق لا في مفهوم المكان وقد شذ ذهبت الشام وفاقا لان معناه
ذهبت في الشام مع انه موقت فهو ذهب لازم اتفاقا فلذلك كان شاذا اتفاقا و
ودخلت الدار على اختلاف اي وشذ دخلت الدار على اختلاف فيه فان ابا
دخلت مصدر والدار مفعول به فلا شذوذ في هذه الكلمة اصلا عند هذا القايل
فهو كضربت زيدا ورأيت الدار وقال بعضهم ان دخلت لازم لانه بمعنى عاد
ولان مصدر الدخول وهو مصدر اللازم غالبا كالرجوع والصدور والوقوف
ونحوها ولانه وخرج لازم قطعا فكذا هذا يكون ودخلت الدار شاذا لانه مكان
معين انتصب بتقدير في كثرة محلي فيه وشذوذ ذهبت الشام متفق
عليه لان ذهب لازم اتفاقا وانما قال مبهم الزمان وهو قسم النصب بتقدير في
دون موقت المكان لان النصب انما يكون بحسب اقتضاء الفعل والفعل يقتضي
مكانا مبهما على الاطلاق وزمانا مبهما ايضا واما الزمان المعين وهو من مقتضى
الفعل اذ الفعل ما دل على حد الازمنة المعينة والمكان المعين ليس من مقتضى
الفعل فلم ينتصب بعد لما المضمر فلا بد من اظهارها اي اظهار في الا اذا اتسع فيه
نحو ويوم [illegible] شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه فهذا مما يؤكد ما قلنا
في المفعول له وهو ان المضمر لا بد فيه من اظهار اللام ايضا وجاز ذلك اي الاتساع
وان لم تدع غير المتعدي نحو اليوم خرجته لان الاتساع جعله كالمفعول به وفي
المتعدي الى واحد نحو اليوم ضربته زيدا ولا يجوز في ذوات الثلثة نحو اليوم ارسل
زيدا اياه اذ الاتساع يجعل الظرف مفعولا به فكان له اربعة مفاعيل
وهو ممتنع اذ لا يجاوز الفعل المتعدي ثلثة وفي ذوات الاثنين خلاف نحو
اليوم اعطيته زيدا درهما اي فيه فبعضهم يجوز الاتساع فيه لانه يرجع الى ثلثة
مفاعيل وهو موجود وبعضهم منع لان الفعل الذي له ثلاثة مفاعيل قليل فلا يحمل
عليه غير ما ورد وكذا في مظهر موقت المكان اي لابد فيه من اظهار في ثم ان الظرف
كلا نوعيه بمعنى المبهم والموقت اما مستعمل اسما وظرفا وهو ما جاز ان يتعقب
عليه العوامل كالحين والسنة والشهر فانه يقال هذا حين [illegible] حينا

وبجيئت من حين فلا يلزم النصب على الظرفية او مستعمل ظرفا لا غير وهو
ما لزم النصب نحو سرنا ذات مرة ولقيته بعيدات بين اي بعد فراق وذلك
اذا كان الرجل ينفك عن انسان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم ينفك عنه نحو ذلك ايضا
ثم يأتيه فيقال لقيته بعيدات بين وبكرا وسحر وسحيرا وضحى وعشاء و
عشية وعتمة ومساء اذا اردت سحرا بعينه وضحى يومك وعشاءه وعشية وعتمة
ليلتك ومساها يعني ان هذه الظروف يستعمل على وجهين احدهما ان يراد
بكل واحد منها معين وح يلزم نصبه والثاني ان يستعمل ولا يراد زمان
معين كما يقال لقيت زيدا سحرا من الاسحار فهذا لا يلزم نصبه على الظرفية
اذ يقال هذا سحر من الاسحار وادرك سحرا وعجبت من سحر وعشية وعتمة
على ان غدوة وبكرة ممن لم يصرفهما والصرف اكثر فللعلمية وان كانا معينين
يعني ان غدوة وغدية يستعملان على وجهين احدهما منع صرفهما وح يكونان
علمين ومنع صرفهما للعلمية والتانيث والثاني الصرف وهو اكثر فح لا حاجة
الى تقدير علمية قوله وان كانا معينين لا يقتضي العلمية كما اذا قلت جاءني
رجل او الرجل واردت به معينا جاز وان لم يكن علما فكل علم معين ولا
ينعكس كنفسها اذ ليس كل معين علما ومنه اي ومن المستعمل ظرفا
لا غير سوى مقصورا بضم السين وهو الاكثر وبكسرها وسواء
ممدود بفتح السين على الاعرف اي المشهور انهما ظرفان فاذا قلت مغل
زيد سواك او سواءك فمعناه مكانك ولذلك هو منصوب بتقدير في وعند
الكوفيين هما اسمان ومستشهدهم قول ان عمر فلم يبق سوى العدوان
فانه فاعل لقوله لم يبق فلا يلزم انتصابه على الظرف وجوابه ان التقدير
فلم يبق شيء سوى العدوان فسوى باق على الظرفية ومنه وسط الدار
بالسكون فانه مستعمل ظرفا لا غير اعلم ان الوسط بالتحريك اسم معين ما
بين طرفي الشيء كمركز الشيء الدايرة وبالسكون اسم مبهم لداخل الدايرة مثلا
ولذلك كان ظرفا فالاول يجعل مبتداء وفاعلا ومفعولا وداخلا عليه
حرف الجر ولا يصح شيء من هذا في الثاني تقول في المتحرك وسطه خير من طرفه
واتسع وسطه وجلست في وسط الدار وجلست وسطها بالسكون لا غير
وقريب منه اي من وسط بالسكون عند فانه يجري من خاصة وانما

قال قريب منه لان عند قد يدخل عليه حرف الجر من الجارة بخلاف وسط بالسكون
ولكنه لما كان دخول من قليلا كان في حكم العدم فلذلك جعل ظرفا وهو
ومثله دون اي ومثل عند دون لانك لا تقول دونك كذا كما لا تقول عندك
واسع بالرفع وتقول من دونه كما تقول من عنده ولا تقول جلست في
عنده وقد جاء في المثل في دون كما قال وان جاء في دون هذا ما تنكر المراة
صاحبها هذا مثل واصله ان الحكم بن صخر الثقفي قال خرجت حاجا منفردا
فرايت بامراة ومي موضع جار تنس من مؤنته لم ار كجمالها وظرافتها فلسو تها
واحببت اليها ثم حججت من قابل ومعي اهلي وقد اعتللت ونصل خصابي
فلما سوت بامراة اذ احد بها فلحاجت فسالت سوال منكرة فقلت فلانة قالت
قال فدي لك ابي وامي واني لتعرفني وانكرك فلقت الحكم بن صخر قالت رايتك
عاما اول شابا سوقة واراك اليوم شيخا ملكا وفي دون هذا ما تنكر المراة
صاحبها مثلا فخالف قال قلت ما فعلت اختك فسمعت الصفراء وقال
قدم عليها ابن عم لها متزوجها فخرج بها فذلك حيث يقول اذا ما قلنا نحو
نجد واهله فحسبي من الدنيا فقولي الى نجد فقلت اما اني لو ادركتها لتزوجتها
فقالت وما منعك من شريكتها في حسنها وجمالها وشقيقتها قلت يمنعني
ذلك قول كثير اذ وحسنا حسنه كي يرسلها اسنا وقلنا الحاجة اول فقالت له
كثير بيني وبينك اليس الذي يقول هل وصل عزة الا وصل عانية من وصلها خلق
قال ابن صخر فتركت جوابها وما منعني من ذلك الا العي وما في ما تنكر مصدرية اي
انكار المراة صاحبها فهو في دون هذا العمر وستعمل عند في الزمان ايضا في
مثل قولهم عند الصباح يحمد القوم السرى يعني ان عند اصله ان يستعمل
في المكان وقد جاء مستعملا في الزمان قاله خالد بن الوليد وبعده ويجلي عنهم
غيابات الكبرى يضرب للرجل يحمل المشقة رجاء الراحة ومنه اي و في
المستعمل ظرفا مع وقد جاء كان معها ما نزعته من معها وابو علي يحكم عليها بالحرفية
اذا اسكنت نحو قريش منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما وبعضهم
حاملها جوازا في قولك ما اختلف النحاة في مع فالجمهور على انه ظرف واحتجوا
بوجوه احدها متحرك احدها بغير ساكن بعده فليس بحرف اذ الحروف الثنائية
ساكنة الاواخر نحو من وعن وقد ونظايرها فلما لم يكن حرفا تعين ان يكون اسما

ظرفا اذ لا قايل بغيره والثاني دخول التنوين عليهما قال الشاعر امنعوا
من حرب واموا ناصحا وارضها حامنا موصوله ثم نعصب والثالث ما استدل
به المصنف وهو اضافته نحو منهما ودخول حرف الجر عليهما وهو قوله من معها
واستدل على حرفيتها بانها لما سكنت اشبهت الحروف الثانية كمن وعن فانهما
على حرفين وليس في الاسماء المعربة ما يكون على حرفين فلعله على مذهب
يونس اذ قال لامنها محذوفة وهو مراد فقا والالف بدل من اللام وفيه نظر
اذ لو كان حقه ان يقال كان معاما فاسر عتم من معاسا بالالف وقوله قريش
اي ثباتي ولماما اي غيبا والبيت لجرير يمدح هشام بن عبد الملك ويضمر عامله
جوازا في قولك يوم الجمعة في جواب من تقول متى سرت اي سرت يوم الجمعة و
ووجوبا في نحو اليوم سرت فيه وهو نظير زيدا ضربته من حيث انه اضمار على
شريطة التفسير ويتقدم عامله جوازا في نحو اليوم سرت ووجوبا في نحو
اي يوم سرت ونحوه مما تضمن صدر الكلام وهو ظاهر ومنها اي و
ومن انواع المنصوب المفعول معه وهو المذكور بعد الواو بمعنى مع
بعد فعل او معناه فالمذكور بعد الواو بمعنى مع ليخرج المذكور بعد الواو لا
بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله فانه مذكور بعد الواو ولكن لا بمعنى مع قوله بعد
فعل احترز او معناه ليخرج نحو زيد وعمرو قايمان حيث كانا معا في القيام
فانه مذكور بعد الواو بمعنى مع وليس بمفعول معه لعدم ذكر فعل او معناه
وانما عدل عما قاله غيره وهو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لانه قد يتوهم
من المصاحبة الموافقة في اصل الفعل دون المعية بالزمان فقوله بمعنى مع اصرح
وادل على المعنى المقصود وهو المعية ولم يحسن حملها على العطف نحو ما صنعت
واباك واستوى الماء والخشبة ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها اذ العطف
لا يؤدي المعنى المقصود هذا مثال المذكور بعد فعل وقوله لم يحسن كانه
اشارة الى جواب سؤال وهو ان الاصل العطف فلم لم يقل ما صنعت
انت وابوك ليكون الاصل وهو العطف وكذا واستوى الماء والخشبة بالرفع
وكذا او فصيلها فاجاب بقوله ولم يحسن اي حمله على العطف لانه لا يؤدي
المعنى المقصود وهو المعية فان معنى قوله ما صنعت انت وابوك قد يكون
ما صنعت انت وحدك وما صنع ابوك وحده فلا يفهم منه المعية وهو المراد

اذ المعنى

اذ المعنى ما صنعت مع ابيك واستوى الماء مع الخشبة اي ساوى الماء والخشبة
وليس المراد العطف ليكون التقدير استوى الماء وحده واستوى الخشبة
وحدها واستوى الماء مع غير الخشبة او الخشبة مع غير الماء مع ان المعنى المقصود
ان الاستواء حاصل للخشبة مع الماء وذلك انه اذا اعترض الخشبة في نهر فان
ترك الماء بحيث ساوى راس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة فلا يحسن حملها
على العطف فيها وكذا في المثال الثالث ليس معناه لو تركت الناقة وحدها
وترك الفصيل وحده بل معناه لو تركت معه وخليت بينها وبينه بان يكونا
معا لرضعها وهذا ظاهر ان العطف لا يؤدي هذا المعنى وانما قال لا يحسن
لانه كان يجوز ان يجعل عاطفا ويراد به المعية لان العطف قد يكون في التقدم
وفي التاخر وفي المعية ولكن لما لم يتعين المعنى المقصود في العطف قال
لا يحسن ونحو ما شانك وزيدا وما لك وعمرا اعطف على قوله ما صنعت
وهو مثال المذكور بعد معنى الفعل وانما كان معنى الفعل اذ المعنى ما تصنع
اما اولا لان الظرف وهو لك على معنى الفعل فظاهر لان الظرف متضمن اما
للاسم الفاعل وهو حاصل او للفعل وهو حصل على المذهبين فعلى الجملة
متضمن معنى الفعل واما قوله ما شانك فليس كالظرف لان الشان اسم لا يلزم
تضمنه لمعنى فعل كما في الظرف بل يتضمن معنى الفعل بقرينة السياق فلذلك
قال اذ المعنى ما تصنع لان لفظ الفعل مقدر معه كما في الظرف وقوله اذ المعنى
ما تصنع يشمل الصورتين ولو قال لان الفعل او معنى الفعل مضمر ليصح في
الظرف دون الشان ولا يجوز الجر اي في زيد وعمرو في المثالين حملا على
المكنى اي على المضمر فلا يقال ما شانك وزيد لانه لا يجوز عطف المظهر على المضمر
من غير اعادة الجار فاذا جيت بالظاهر كان الجر الاختيار نحو ما شان زيد و
عمرو وما لزيد وعمرو لان الاصل العطف وفي هذا الكلام نظر لانه يقتضي
ان يكون الحمل على العطف ان لم يمنع مانع لفظي هو الاولى وليس كذلك
اذ المعنى العطف لا يؤدي المعنى المقصود لانه يجوز ان يكون بقولك جاء زيد
وعمرو قبله او عمرو بعده او عمرو معه بجواز العطف قد يكون للمعية وقد لا يكون
فاذا قلت جاء زيد وعمرا اي مع عمرو تعين كونه للمعية فحمله على العطف لا
يؤدي المعنى المقصود ولا يتعين به المعية المقصودة كما ذكرنا في استوى

الماء والخشبة فالمانع من الحمل على العطف ينبغي ان يكون عليه عدم صحة اداء المعنى المقصود
لا اللفظي فقط وهو كونه عطفا على مضمر مجرور بحيث اذا انتفى هذا المانع اللفظي
مع كونه للعطف وهذا السؤال يرد عليه وعلى صاحب المفصل ايضا واذا
لم يكن بعد فعل او معناه لم ينصب نحو كل رجل وضيعته وكيف انت وزيد
فانهما وان كانا مذكورين بعد الواو بمعنى مع لم ينصبا لان الانتصاب انما يكون
بعد فعل او معناه الا فيمن تأوله على كيف يكون فانه يجوز النصب حينئذ لاضمار الفعل
ومنه اي ومما جاءت فيه النصب مع انه لم يذكر الفعل او معناه بتأول اضمار كان
قولهم ما انا والسير في ملق واخره سرح بالذكر الضابط لان المعنى ما اكون لك مع
السير في مهلكة واذا كان اي واذا كان المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل وحسن
مع ذلك العطف جاز الامران وان افتقر العطف عن الرجحان نحو جئت انا وزيد
بالرفع والنصب يعني اذا اكد المرفوع المتصل بمنفصل حسن العطف فيجوز
ان العطف ويرفع وان نصب على المفعول افتراي كشف من قولهم امر فلان
ما حكا اذا ابدي اسامه ويرد عليه النظر المذكور ايضا من حيث ان العطف بمجرده
لا يؤدي المعنى المقصود اذ لا يعين للمعية منها فيحصل الباب قياسا ولم
نقصره على السماع يعني انه اختلف في باب المفعول معه انه هو قياسي كساير
المفاعيل اذ هو مقصود وعلى السماع كما هو مذهب بعضهم وقوله هذا
اشارة الى البحث المذكور من اول باب مفعول معه الى ههنا يعني قد ذكرنا فيما قبل
انه قياسي فاما من يقول هو المقصور على السماع فلا يمكن تحرير الامر على الاطلاق
بل يقتصر على ما ورد به السماع ويضمر منفصلا اي قد يكون المفعول معه مضمرا
منفصلا نحو قوله وكان واياها كحران ان لم يفق عن الماء اذ لاقاه حتى تعودا اي
وكان العاشق مع المحبوبة كحران اي العطشان لم يفق عن الماء يعني
شرب وما افاق عن شربه اي ما تركه حتى تعودا ويقطع من غاية الشرب والتهى
كانه لعله بحيث كاد ان يتقطع لامتلائه ولا يتقدم عامله اي لا يتقدم المفعول
معه عامله فلا يقال زيدا اشرف لانه توهم العطف من غير تقدم المعطوف عليه
ولانه ليس كساير المفاعيل في القوة فانحط رتبته عنها ومنها اي ومن انواع
المنصوب المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وانما اخر المفعول به عن
ساير المفاعيل مع انه اقوى منها لانه ذكر فيه بحث المنادى واقسام ولواحقه

ولو توسط

ولو توسط لوقعت هذه المتاخر متخللة بين المفاعيل وهي اجنبية بالنسبة الى
ساير المفاعيل واذا اخر المفعول به لم يقع هذه المباحث متخللة بين المفاعيل
والمراد بوقوع الفعل تعلقه بما لا يعقل بدونه كما سيأتي في تحقيق الفعل المتعدي
اما بغير واسطة كضربت زيدا وهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي
يعني ان المفعول به هو الفارق بين القسمين فان ساير المفاعيل يشترك فيه اللازم
والمتعدي ويكون اي المفعول به واحدا كضربت زيدا فصاعدا الى الثلثة كاعطيت
زيدا درهما واعلمت زيدا قائما على ما سيأتي في المتعدي من الافعال واما بواسطة
حرف جر ويسمى ظرفا ايضا للمشاركة للظرف لكونه ايضا بواسطة حرف الجر مقدرا
فلغو خبر مبتدا محذوف اي فبعضه لغو اذا كان العامل شيئا من خارج فعلا
او معناه ومستقر اي بعضه مستقر ان كان معنى الاستقرار او الحصول
مقدرا غير مذكور قسم الظرف او الجار والمجرور الى لغو ومستقر فالمستقر
ما كان متعلقه حاصلا فيه مقدرا معه غير خارج عنه كقولك زيد في الدار فان معنى
الاستقرار متضمن للظرف لا الغير بخلاف قولك جلست على البساط فان متعلق
الظرف هو الفعل الخارج عن الظرف وهو جلست فالظرف الذي يتضمن متعلقه
يسمى مستقرا بشرطين احدهما ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول و
والاستقرار والكون ونظايرها والثاني ان يكون ذلك المتعلق مقدرا اي الظرف
غير مذكور لفظا فالحاصل ان المستقر انما يطلق اذا اجتمع فيه امور ثلثة
احدها كون المتعلق متضمنا فيه والثاني ان يكون من الافعال العامة والثالث
ان يكون مقدرا غير مذكور فاحترزنا بالاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق وهو
وهو المرور ليس متضمنا في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف واحترزنا
بالثاني عن قولنا زيد في الدار اي اكل في الدار اذا وجد قرينة معينة للمقدر فهنا
المتعلق مقدر في الظرف ولكنه ليس من الافعال العامة ولذلك احتاج الى قرينة معينة
واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف ومن الافعال
العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار فقوله اذا كان العامل شيئا
من خارج يعني انه يكون العامل خارجا عن الظرف ليس متضمنا له سواء كان
العامل فعلا نحو مررت بزيد او معناه نحو انا مار بزيد والمستقر نحو زيد في الدار
فان معناه حاصل متضمن في الظرف وهو من الافعال العامة ومقدر غير مذكور و

وانتصابه اي انتصاب المفعول به بواسطة حرف جر لا يظهر لفظا لانه مجرور
لفظا الا في تابعه نحو مررت بزيد وعمرا غايبا فان قوله وعمرا عطف على محل
بزيد فانتصابه انما ظهر لفظا في المعطوف لان المعطوف عليه والمنصوب المحل هو
المجرور فقط يعني اذا قلنا مررت بزيد فلفظ زيد الذي هو مجرور لفظا منصوب
محلا فان الجار هو المعدي للفعل وهو متمم لمعنى الفعل حتى يصير بمعنى جاوزت لانها
تقول جاوزت زيدا ولم تقل مررت زيدا وح فالمنصوب محلا هو لفظ زيد فقط
لا الجار والمجرور معا فقول النحاة الجار والمجرور في محل النصب فيه تسامح والتحـ
والمحقق ما ذكره ويتقدم اي ويتقدم المفعول به على عامله اذا اريد الاختصاص
نحو زيدا ضربت وبعمرو مررت ويلزم ذلك اي التقدم فيما تضمن صدر الكلام نحو اي
رجل ضربت ويمتنع اي التقدم اذا كان العامل مصدرا لفظا نحو ضربي زيدا لا يتقدم
عليه معموله او فعل تعجب نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد او مضافا اليه اي اذا كان
العامل مضافا اليه فلا يجوز انا زيدا غلام ضارب وقولهم انا زيدا غير ضارب متاول
هذا ايراد فان زيدا معمول المضاف اليه وقد تقدم فاجاب بانه متاول وتاويله ان
غير بمنزلة لا فكانه قال انا زيدا لا ضارب فهو في التقدير غير معمول للمضاف اليه
ويضمر كل منهما اي من المفعول بواسطة او غير واسطة يعني يكون كل واحد منهما
مضمرا متصلا نحو ضربتك في المفعول بغير واسطة ومررت بك في المفعول
بواسطة والاول لا غير اي المفعول لا بواسطة يكون منفصلا اذا انفصل بينه و
وبين عامله بالا او معنى او تقدم اي المفعول على عامله او اضمر عامله نحو ما
ضربت الا اياك هذا مثال لما وقع المفعول بلا واسطة مضمرا منفصلا وقد فصل
بينه وبين عامله بالا اذ لا يمكن الاتصال بالا ونحو وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا
يجاورنا الاك ديار اورده على ان المضمر وقع متصلا بعد الا فاجاب بانه شاذ و
هذا وان لم يكن مفعولا صريحا لانه مستثنى مقدم اذ التقدير الا يجاورنا ديار الا اياك
مقدم لكن المستثنى المقدم شبيه بالمفعول فلذلك ذكره ههنا وانما ضربت اياك
هذا مثال لما وقع المفعول منفصلا وقد فصل بينه وبين عامله بالا في التقدير
اذ التقدير ما ضربت الا اياك واياك اعني فاسمعي يا جارة هذا مثال لما تقدم العامل
وهو ايضا والاصل اعنيك فلما قدم صار منفصلا قاله سهل بن مالك الفزاري
حين راى اخت حارثة بن لام وقد وقع في نفسه منها فجلس في فناء الخباء يوما

وهي

وهي تسمع كلامه فقال يا اخت خير البدو والحضارة كيف ترين في فتى فزارة اصبح
يهوى حرة معطارة اياك اعني فاسمعي يا جارة يضرب لمن يصرح كلامه للمخاطب
ويعرض لغيره بما يعرض له وهو حاضر واياك والاسد هذا مثال لما اضمر عامله و
وهو اتق كما سياتي في التحذير ان شاء الله تعالى واذا اضمر المفعولان في بابي
اعطيت وعلمت جاز ان يتصلا وان ينفصل الثاني وهو المختار في الغائبين وفي
باب علمت مطلقا اي في الغائبين وغيرهما يعني انه اذا كان المفعولان مضمرين
في باب اعطيت وفي باب علمت يجوز ان يتصل الضميران نحو الدرهم اعطيتكه و
المنطلق علمتكه وجاز ان يتصل الاول وينفصل الثاني نحو اعطيتك اياه و
علمتك اياه وهذا هو المختار في الغائبين نحو اعطيته اياه قوله وفي باب علمت
معطوف على قوله في الغائبين يعني انفصال الثاني هو المختار في الغائبين في باب
علمت مطلقا نحو علمته اياك وعلمتك اياه وعلمته اياه وقوله مطلقا يشمل هذه الثلاثة
وانما كان المختار في باب علمت انفصال الثاني لان المفعول الثاني منه له خبر المبتدا
وخبر المبتدا يجب ان يكون منفصلا فاذا وقع مفعول علمت كان انفصاله هو
المختار لان خبر المبتدا لا يمكن ان يكون متصلا لان عامله ليس بملفوظ و
ههنا يمكن اتصاله لكون عامله لفظيا ولكن اختير الانفصال نظرا الى الانفصال
وقد جاء وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها البيت
من قصيدة للقيط بن مرة رثى فيها اخاه اطيطا وهجا مرة بن عداء وهو ركن بن حصن
وقبله وابقت لي الايام بعدك مدركا ومرة والدنيا قليل عتابها قرينين كهولا الرس
نعتسيا بي وشرهما باب الرجال ذبابها وقد جعلت البيت الضغمة العضة يقول
قد جعلت نفسي تطيب لان اضغمهما ضغمة يقرع لها الناب واللام في لضغمهما
متعلق بيقرع والجملة صفة ضغمة واضاف الناب الى ضمير الضغمة لان العظم انما
يقرع الناب واللام في لضغمهماها تعود الى الضغمة فانتصابها كانتصاب المصادر
وكان القياس لضغمهما اياها لما ذكر من ان المختار في الغائبين انفصال الثاني
هكذا ذكره في التعليق وذكر الشيخ ابن الحاجب في الامالي انه يقول طابت نفسي
لشدة التي اصابني لوقوع الفاصل في اعظم منها والطعم عبارة عن الشدة و
ههنا اتان قصدا نسوة يوقعها في مثل ما طلبا عليه وجعل هذه من افعال المقاربة

ويجب

التي يجب ان يكون خبرها فعلا مضارعا وقوله لحلقه مفعول يطلب اعمل
اعمال الفعل في مفعوله وليست بمعنى المفعول من اجله لانه لم يرد انها طابت
لاجل الصغر وانما طابت بها والتعليل هو قوله لصغرها اي طابت نفس لما به
اصابني من الشر لاصابته من قصدي بحملها والصغر الغصة فكني بها عن المصيبة و
ويقال صغر صغم الشر وصعبته الشر وجاء البيت على وجهين فقوله الصغر
من قولهم عقد الشر وقوله لصغرها من قولهم عصصت الشر لان الفاعل
ههنا ضمير من اصابها وضمير المفعول ضميرها اي لصغرها اما ما في محصو
مخصوصة لا عائد لمحبها مفعوله لا فاعله ويجوز ان يكون الموصعان من صغرت
الشر لا صغرتني ويكون قوله يفرع العظم بانها مبالغة في انه غص الشر
غصا قويا بلغ به منتهى ما يبلغه الغص وكني بلوغ الباب العظم عن ذلك والضمير
في موضع حصص بالاصابة وهو فاعل في المعنى والضمير الثاني في موضع نصب
على المفعولية للمصدر اي غصها بها ويفرع العظم بانها في موضع صفة اما الضمير
الاولي وفصل للضرورة بالجار والمجرور وهو لصغرها بها ويضعف للاجل
الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي واما في موضع صفة لقولك ما اذا
معناها لصغرها مثلها الصغرة لان صفة الاولى لم يصب صدرتي وانما اصابها
مثلها فهو في المعنى سواء ومثل نكرة وان اضيف الى المعرفة فجاز ان يوصف
بالجملة ويجوز ان يكون يفرع العظم بانها جملة مستانفة لبيان امر الغصة
الصغر في الموضعين جميعا خلا موضع لها من الاعراب لانها لم يقع موقع
مفرد واذا اتصلا اي المفعولان وجب تقديم المتكلم على غيره كما يجب تاخير
الغايب عن غيره فعرفا للاعرف لان المتكلم اعرف من غيره والمتكلم والمخاطب
كلاهما اعرف من الغايب فلذلك قال يجب تاخير الغايب عن غيره نحو اعطيتك زيد
مثالا لتقديم المتكلم على المخاطب واعطيتكه مثالا لتقديم المخاطب على الغايب وا
واذا انفصل الثاني لم يجب اي تقديم الاعرف نحو اعطيتك اياه وجوزا ياه
اعطيته اياك ايضا وحذف اي المفعول به لفظا ويراد معنى نحو امراد
الذي بعث الله رسولا اي بعثه وفاصدع بما تؤمر اي بما تؤمر به اي بصدعه
ونحو مما بما يعود الى الموصول يعني اذا رجع الضمير المنصوب الي الموصول

فانه

فانه جاز ان يحذف لفظا ويراد معنى لانه يجب ان يعود الى الموصول ضمير اذا
لم يكن سبقه عايد اليه اي الى الموصول مذكورا او في حكمه يعني انما يكون ضمير المفعو ل
محذوفا لفظا ومرادا معنى اذا كان هو العايد الى الموصول اما اذا سبقه عايد
الي الموصول فلا يحذف لفظا ويراد معنى لانه لا ضرورة اليه لان العايد الي
الموصول قد وجد قبله فالضمير الثاني مستغنى عنه فلا يراد معنى لانه انما يراد
معنى اذا احتيج اليه بكونه في صلة الموصول ومعنى قوله يراد معنى ان لا يكون
مستغنى عنه ح حيث وجد قبله ضمير فلا يجوز ان يكون مرادا لانه مستغنى عنه
بالضمير الاول وقوله مذكورا وفي حكمه اشارة الى ان العايد السابق قد يكون مذكو را
لفظا نحو الذي ان زرته اكرمته زيد وقد يكون في حكم المذكور كما اذا قلت الذي
ان زرت اكرمت زيدا والتقدير ان زرته وهو في حكم المذكور فلم يجز الذي ليس
اضرب زيدا اي لم يجز حذف الضمير من اضرب لفظا وارادته معنى لكونه مستغنى
عنه الى العايد السابق الى الذي في ليس الا اذا اضمرت ضميرا الشان اي
اذا اضمرت في ليس ضمير الشان فلم يكن عايدا الى الموصول وح تعين
ان يكون العايد الي الموصول هو مفعول اضرب اي اضربه فح يكون محذو فا
لفظا ومرادا معنى اذ لم يسبق عايد الي الموصول هذا حاصل اللفظ وسائره وفيه
نظر لان عدم الضرورة لا يسلب الجواز واذا عطفت عليه اي على الضمير المفعول
الذي يعود الى الموصول لم يحسن حذفه نحو الذي ضربت وعبد الله زيد ه
والتقدير الذي ضربته وعبد الله زيد وانما لم يحسن لانه في الصورة عطف اسم
على فعل وانما قال لم يحسن ولم يقل لم يجز مع انه لو قيل ضربت وعبد الله بتقدير
ضربت زيدا وعبد الله لا يجوز لان هذا الضمير العايد الى الموصول في حكم الملفو ظ
لانه مراد معنى غير مستغنى عنه فافترقا فجاز ان يكون المحذوف في حكم المراد و
ولم يحسن لكونه غير مذكور لفظا والعطف يستدعي معطوفا عليه لفظا ويجعل بعد
الحذف نسيا منسيا كان فعلا غير متعد نحو فلان يعطي ويمنع اذا المقصود انه
يوجد منه العطا والمنع لا انه يعطي شخصا او دينارا لان المطلوب اصل الفعل
دون تعيين المفعول وربما يعدي بحرف نحو يخرج في عراقيبها نصلي واو له
وان يعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف وذي الضروع هو اللبن و
المحل هو القحط اي ان يعتذر بالابل الى الضيف بسبب القحط يعني ان لم يكن

لسالك في الصرع طريقا لاجل الضيق وجرح حذف مفعوله في الاصل و
جعل نسيا منسيا كقولهم يعطي ويمنع اي يفعل الجرح فلما ذكر بعده مفعول
احتيج تعديه لا نرصار من جنس غير المتعدي فمعناه يفعل الجرح في عراقيها و
ومنها تضرب في حديد بارد مثلا ايضا لان معناه يفعل الضرب في حديد
واوله على ما ذكر في مجمع الامثال شعر يا خادع البخلاء في اموالهم منها
وقد ذكران هذا هو الاول وآخره ان كنت تطلب في نوال سعيد وتضمر عامله
عند الدلالة جوازا نحو مكة للحجاج اي يقصدون مكة والقرطاس للرامي اي
نصبت القرطاس ومنه كاليوم رجلا اي لم ار كاليوم رجلا واصله لم ار رجلا
رجلا كرجل اراه اليوم فحذف الموصوف وهو رجل المجرور بالكاف وحذف
اراه ايضا واقيم الظرف الذي هو معمول عامله صفة لرجل مقامه فالجر بالكاف
ثم قدم قوله كاليوم على موصوفه وهو رجلا فانتصب على الحال ثم حذف
لم ار وهذه المحذوفات لدلالة قرينة الحال عليها واللهم ضبعا وذئبا اي
اجمع ضبعا وذئبا فقيل هذا دعاء للغنم اي اذا اجتمعا وتخاصما هلكت الغنم
وقيل دعاء على الغنم لاجتماع عدوين عليها ووجوبا عطف على جوازا اي و
يضمر عامله وجوبا سماعا نحو امرا ونفسه يا جمار دع وهذا ولا زعماتك اي
الامر هذا ولا اتوهم زعماتك ودمرن وسعدين واصله على ما ذكره الجو
الزمخشري ان العين مضروب به المثل في الكذب ثم ان هذا ادعى ان اسمه
سعد فدعي به زمانا ثم تبين كذب دعواه فقيل له ذلك اي جعلت باطلين
يا سعد العين ومعنى سعد الباطل ان العين مشهور بالكذب في السري
وقد انضم اليه ابطال الاسم ودمر الباطل ودمرين منصوب بفعل
مضمر وسعد منادى مفرد معرفة والعين صفته وهو منصوب او مرفوع
وقال هذا مع ما يؤدي اليه النظر والاجتهاد في تفسير هذا المثل يضرب لمن
جاء باطلين وقد ذكر له وجوه اخر لا تطيل الكتاب بذكرها وهي مذكورة
في مجمع الامثال وفي التعليق ايضا وقياسا عطف على سماعا اي ويضمر العامل
وجوبا سماعا على ما ذكره وقياسا في مواضع منها المنادى لانك اذا قلت يا عبد
الله فالاصل يا اياك اعني نص عليه سيبويه فاقيم المظهر مقام المضمر تنبيها
للمخاطب ان القصد متوجه اليه لا الضمير ثم حذف الفعل لازما لنيابة يا عنه ولما في

في الحذف من دفع اللبس بالخبر وقوله لانك علة لانتصاب المنادى بالفعل
المضمر الذي يدل عليه قوله منها المنادى قوله تنبيها علة لتصدر الكلام
بيا اي انما فتح المنادى بيا للتنبيه ويجوز ان يكون علة لمجموع قولك يا اياك
اعني لان يا للتنبيه والتنبيه للمخاطب مستفاد من اياك لانه اللفظ الموضوع
للمخاطب بخلاف المظهر فانه غير موضوع للمخاطب وتقدم اياك على اعني لاختصاص
ان القصد متوجه اليه اي الى المخاطب لا غير فقوله يا اياك اعني جامع لثلاثة
امور تصديرا ووضع المخاطب موضع المظهر وتقديم المفعول على الفعل فقولك
تنبيها للمخاطب الى اخره علة للمجموع وقوله تنبيها ليس علة لاسم لان المظهر
وهو اياك موضوع للمخاطب والمظهر نحو عبد الله غير موضوع له بل هو علة لقوله
فالاصل يا اياك اعني قوله حذف الفعل لازما علة بامرين اي انما لزم حذف
الفعل لنيابة يا عنه فلو جيء بالفعل لزم الجمع بين البدل وبين المبدل ولما في
الحذف علة اخرى للزوم حذف الفعل لانه لو جيء بالفعل لالتبس بالخبر لان
لفظ اعني يحتمل ان يكون خبرا وانشاء بخلاف لفظ يا فانه متعين للانشاء
وحكي يا اياك يعني ذلك الاصل جاء ملفوظا به في الاستعمال على ما حكاه
وقد قالوا ايضا يا انت نظرا الى اللفظ يعني فرجا المنادى بلفظ المضمر
اما منصوبا نحو يا اياك واما مرفوعا نحو يا انت نظرا الى لفظ انت وهو مفرد
وكان المفرد المعرفة في المظهر اذا وقع منادى مضموما لفظا ومنصوب محلا
فجاز اياك نظرا الى النصب المحلي ويا انت نظرا الى اللفظي الضم شعر قال
الاحوص بن جاس يا انا انت الذي طلقت عام جعتا وقيل انما نصب اياك
لانه مضاف ولا يجوز نصب انت لانه مفرد وهذا ضعيف لانه مبني على ان
اياك مضاف وقد ذكرنا انه وجه مردود ثم انه اي ان المنادى ينتصب لفظا
كالمضاف نحو يا عبد الله والمضارع وهو ما تعلق به شيء هو من تمام معناه نحو
يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه ويا حسنا وجه الاخ ويا ثلاثة
وثلثين رجلا اسم رجل قوله اسم رجل احترازا عما اذا كان ثلثة وثلثين للعدد
فانه لا ينتصب بل يقال يا ثلثة وثلثون لانهما معدودان معطوف احدهما
على الاخر نحو يا زيد ومسلمون وانتصب الاول اي المعطوف عليه للنداء
والثاني اي المعطوف تبعا على المنهاج الاولى الذي قبل التسمية اعني

متابعة المعطوف والمعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه اعراب معنى عطف
على الحقيقة هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان ثلاثة وثلاثين لما صار
علما لم يجز ان ينصب فيه الجزء الذي ينصب فيه المعطوف عليه لان كل واحد منهما بمنزلة
حرف الكلمة فلا يقبل النصب فاجاب بان الاصل قبل التسمية ان يكون احدهما معطو فا
على الاخر ثم نقل ومعناهما باعتبار المنقول اليه مثل يا عبد الله سواء فانه يقال
بعد ما جعل علما لا ينبغي ان يعرب باعرابين نصب الاول وجر الثاني لانهما بمنزلة
حرف الكلمة والجواب كالجواب لان اعرابه ايضا باعتبار ما قبل النقل والنكرة
عطف على المضاف والمضارع اي ومنصب لفظا كالمضاف وكالمضارع وكالنكرة
اما موصوفة نحو يا رجلا صالحا وعود الضمير في الوصف على لفظ الغيبة لا غير
شعر نحو بالليلة سرقتها من عمرو هذا ايضا جواب عن توهم سوال وهو
ان رجلا في حكم المخاطب والمخاطب لا يرجع اليه ضمير الغائب فاجاب بان المخاطب
لما اقيم مقامه لفظ غائب جاز عود ضمير الغائب اليه في الصفة نحو يا صالحا يا
رجلا صالحا وهو سرقتها في البيت فانه صفة لليلة قوله لا غير يريد به ان
عود الضمير ههنا مختص بالغيبة ولا يجوز فيه الخطاب كما يجوز في ... كلهم و
الفرق ان ... وقع موقع اسم نفسه واما ههنا فلم يقع الموصوف موقع
المخاطب الا مع الصفة لان المنادى هو النكرة الموصوفة لا مطلق النكرة مطلقا
فتخصصه يحصل بعد الوصف فقبل الوصف له حكم الغيبة مطلق او غير موصوفة
كقول الاعمى لمن لا يضبطه يا بصيرا خذ بيدي فانه لا يريد به واحدا بعينه او محلا
عطف على لفظا اي منصب لفظا كما ذكرنا او محلا كالمفرد المعرفة مبهما او غير مبهم
فانه يبنى على ما يرفع به نحو يا زيد ويا رجل في غير المبهم ويا ايها الرجل في المبهم و
نحو يا زيدان ويا زيدون لوقوعه موقع ضمير الخطاب اي انما بني المنادى المفرد
المعرفة لانه واقع موقع ضمير الخطاب وهو انت وضمير الخطاب مفرد معرفة فانما
بني ما بينا بهما بالقيدين فيخرج عنه المضاف والمضارع لكونهما غير مفردين ويخرج
عنه المفرد النكرة لغير معين بالمعرفة والمراد بالمفرد ما لا يكون مضافا او
مضارعا له نحو يا زيد في المفرد ويا زيدان ويا زيدون في المثنى والجمع واما المفرد
فهو مبني على الضم واما المثنى والمجموع فلا ضم فيهما فقوله على ما يرفع به يشمل
الثلاثة لان ما يرفع به اما ضمة كيا زيد ويا رجل واما الالف نحو يا زيدان واما واو

كيا زيدون

كيا زيدون ولم يبن المضاف لانه انما وقع موقعه مع قيد الاضافة فلو بني وحده
كان تقريبا للحكم على العلة اي ان المضاف لا يقع موقع الضمير الا بالضمير بلا
بالاضافة لان تعريفه بواسطة الاضافة ولا يبنى الا اذا كان معرفة فلو بني
المضاف وحده كان تقريبا لحكم البناء في المضاف على علة البناء وهو موقع
موقع الضمير الذي لا يتم الا بالجزء الاخر ولا يمكن ان يبنى الاسمان معا لان البناء
انما يكون للمفرد اذ بالافراد شابه المفرد وتلك المشابهة علة البناء وهذا العلم
بعد تنكيره على ما اي يعني معرفة وبالتعريف فينبغي ان لا يصح دخول يا عليه
عليه لا ستلزامه تعريف المعرف واجيب عنه بوجهين احدهما ان الممتنع هو
الجمع بين اداتي تعريف نحو يا الرجل وهذا ليس بشيء لانه لا يندفع به تعريف المعرف
فلذلك ذكر المصنف الوجه الاخر وهو ان العلم منكرا ولا ثم يدخل حرف النداء
عليه فاذا قال يا زيد فكانه قال يا مسمى بالزاء والياء والدال واما قوله سلام
الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فقبيح بعيد عن القياس
شبهه بباب ما لا ينصرف فانه قد ينون عند الضرورة البيت للاحوص
الانصاري وبعده فان يكن النكاح احل انثى فان نكاحها مطر احرام
فقدم البصرة فخطب الى رجل تميمي ابنته وذكر له نسبه فقال هات شاهدا
انك ابن حمي الدبر مجاور ... فزوجه اياها وشرطت عليه ان لا يمنعها من
احد من اهلها فخرج بها الى المدينة وكانت اختها عند بني تميم ... من طرفهم
فقالت اعدل الى اختي ففعل فبعثت اليهم واكرمهم ثم راح زوجها مع رعاته
بالابل والغنم والكثير واسم الرجل مطر فلما راه الاحوص اقتحمته عينه وكان
ذميما واخت امراته من اجمل النساء فقالت له زوجته يا صعه سلام الله يا
مطر عليها تقول نكاح هذه المراة حرام عليك يا مطر فنصب مطرا على
انه مفعول نكاحها وهو مصدر مضاف الى الفاعل وجه الاستشهاد ان مطر
منادى مفرد معرفة وكان ينبغي ان يضم وقد نونه فقال هو قبيح بعيد عن
القياس ثم ذكر لتنوينه تاويلا يقال هو شبه بباب ما لا ينصرف يعني ان المنا دى
فرع على المضمر كما ان غير المنصرف فرع على المنصرف فكما ينون للضرورة ينون
ايضا هذا للضرورة تشبيها به والداخل عطف على قوله كالمفرد المعرفة اي وينتصب
المنادى محلا كالمفرد وكالداخل عليه اللام الجارة للاستغاثة او للتعجب اللام

ان يعيبا نيه

مفتوحة بخلاف ما عطف عليه يعني ان المنادي اذا دخل عليه لام
الاستغاثة نحو يا لتميم او لام التعجب نحو يا لله وامي فانه يجر لفظا باللام
وينصب محلا لانه مفعول ادعوا مقدرا واللام مفتوحة لان المنادي
في حكم المضمر واللام الجارة اذا دخلت على مضمر لفتح نحو لك وله فكذا اذا دخل
على المنزل بالمضمر بخلاف ما عطف عليه يعني اذا عطف بلام على ما فيه لام التعجب
او الاستغاثة فان اللام الداخلة تكسر كما سياتي مثاله لانه بعيد المعطوف عن
الواقع موقع المضمر وهو المعطوف عليه فرجع الى اصل حكم اللام وهو الكسر
كما تقول المال لزيد فرقا بين المدعو والمدعو اليه اي انما تفتح اللام في المدعو
وتكسر في المدعو اليه للفرق بين الداخل على كل واحد منهما وانما لم تعكس
لان المدعو هو الواقع موقع المضمر فناسب ان تفتح اللام الداخلة عليه بخلاف
المدعو اليه فانه لم يقع موقع المضمر فكسرت كما هو مقتضى اصله وهذا معنى
ما اشار اليه بقوله والفتحة براي بالمدعو اولى منها بالمدعو اليه لضربه بعرق
الى الخطاب اي لان المدعو يضرب بعرق اي له مناسبة بالمخاطب لوقوعه
موقعه نحو يا لله للمسلمين اي ادعوك يا الله للمسلمين والاول للمدعو اليه
بفتح الاول وكسر الثاني فرقا بين المدعو والمدعو اليه كما ذكرناه ونحو يا
للكهول وللشبان للعجب هذا مثال لما عطف على ما دخل فيه لام
الاستغاثة فان الكهول والشباب كلاهما مدعوان ولكن اللام تفتح في
المعطوف عليه وتكسر في المعطوف لبعده عما وقع موقع المضمر وهو الداخل
عليه بالعطف واوله يكيل نار بعيد الدار معرب اي يكيل البعيد في القتل
والبعيد في الدار اي يكيل من لا قرابة منك وجنبه ومن داره بعيد عن دارك
وهو معرب وفي هذا البيت استشهاد ان احدهما ان لام المعطوف يكسر وان
كان مدعوا كما ذكرنا والثاني قوله للعجب فانه مدعو اليه ولذلك كسر فرقا بين المدعو
والمدعو اليه اي يا قوم احضروا للعجب وقولهم يا للبهيتة ومن الهتان ويا
للعلقمة ومن الدواهي وبالعضيهة ونحوه ومن الاكل والهتان على ترك المدعو
هذا كان جواب سوال تالسوال ان هذه الامثلة في الامثلة الثلاثة مكورة
وهي للمدعو اليه وانما تكسر اذا تقدمها مدعو نحو يا لله للمسلمين ولم يتقدم
ههنا المدعو فاجاب بانه ترك المدعو وقد قدر ذكانه قال يا قوم للبهيتة

اي ادعوكم لهذه الامور لتنظروا اليها وتعجبوا منها وعلى هذا فلام التعجب حيث
ما كان المدعو ان لم يذكر معه مقدر لاقتضائه يا مدعوا الا ان يقال يا للعجب
بفتح اللام بتقدير كونه مدعوا على جهة مجازية اي يا عجب احضر فهذا اوانك فلا حاجة
الى تقدير مدعو اخر فانه يجعل مدعوا مجازا بفتح اللام معه وتقول يا للعجب
بالفتح ولو كسر لا ضمر مدعوا ولا يدخل المضمر نحو فيا لك من ليل اي اللام الجارة يدخل
الضمير نحو فيا لك من ليل واخره كان نحو به بكل مغار الفتل شدت بيذبل ويا لك
من قبرة بمعمر القبرة واحد القبر وهو ضرب من الطير والبيت لطرفة بن
العبد وقد نزل مع عمه على ماء فنصب فخاخا له للعنابر وصى جمع القنبر لغة
في القبر وبقي عامة يومه فلم يصد شيئا ثم حمل فخه ورجع الى عمه وتحملوا من ذلك
المكان فراى القنابر يلتقطن ما نثر لهن من الحب فقال يا لك من قبرة
بمعمر والمعمر المنزل الواسع من جهة الماء والكلاء واخره خلا لك الجو فبيضي
واصفري ونقري ما شئت ان تنقري قد رحل الصياد عنك فابشري ورفع
الفخ فماذا تحذري لا بد من صيدك يوما فاصبري او الالف الاستغاثة فلا لام
اي او الداخل عليه الالف للاستغاثة نحو يا زيداه فانه ايضا منتصب محلا فلا لام اي
لا يجمع اللام مع الالف الاستغاثة لتنافي اثرهما اذ الف الاستغاثة يوجب فتح ما
قبلها واللام يوجب جره فلذلك لا يجتمعان او الندبة اي وكالداخل عليه الف
الندبة فانه يفتح نحو يا زيداه والهاء للوقف خاصة اي انما يلحق الهاء في الوقف
خاصة ولا يجوز تحريكها الا للضرورة نحو يا رب يا ربا ياه اياك اسال واخره عفراء
يا رباه من قبل الاجل او ما كان مبنيا قبل النداء تحقيقا او تقديرا نحو يا خمسة
عشر ويا حذام ويا لكاع يعني اذا كان الاسم مبنيا ثم دخل عليه حرف النداء فانه يبقى بناؤه
على ما كان فهو منتصب محلا ايضا قسم المبني الى قسمين تحقيق وتقديري فالتحقيق
نحو يا خمسة عشر فان بناءه لتضمن حرف العطف وهو موجب للبناء تحقيقا والتقديري نحو
يا حذام ويا لكاع فانه ليس لهما علة البناء تحقيق لكنهما بنيا لمشابهة نزال الواقع موقع
انزل فالبناء فيهما تقديري لا تحقيق لان نزال انما بني لمشابهة ما لا تمكن له وهو فعل
الامر واما حذام ولكاع فلم يتضمنا معنى فعل الامر ولا معنى الماضي ولا معنى الحرف بل
شابه ما لا تضمن مبني الاصل فالبناء فيه تقديري لا تحقيق وتحو وصف المنادي
المفرد المعرفة مطلقا اي سواء تعرف قبل النداء كيا زيد او بالنداء نحو يا رجل

على الاعرف خلافا للاصمعي فانه منع من وصفه فيهما وحمل ما ورد من نصبه على اضمار
اعني ومن رفعه على تقدير مبتدا محذوف فكانه نظر الى ان المفرد المعرفه واقع موقع
المضمر والمضمر لا يوصف فكذا الواقع موقعه واما جاز على الاعرف لانه وان وقع موقع
ما لا يوصف وهو المضمر لم يجر مجراه في كل حال يعني انه لا يلزم من وقوعه موقعه ان يأخذ
حكمه من جميع الوجوه ولم يصر هو من حكم الغيبة راسا لجواز عود الضمير اليه بلفظ الغيبة
هذا استدلال على انه لا يلزم من وقوعه موقع المضمر ان يجري مجراه في جميع الاحوال لانه
لم يصرف المنادى المفرد المعرفة عن حكم الغيبة راسا ولو كان حكم المضمر مطلقا
انصرف حكم الغيبة راسا لكنه لم يصرف ولذلك جاز عود ضمير الغائب اليه فلم يكن
له حكم المضمر مطلقا باعتبار عود الضمير فجاز ان لا يأخذ حكمه ايضا واستثنى
بعضهم النكرة المتعرفة بالنداء مثل يا رجل فانه ليس مما يوصف اي بالمعرفة قبل
النداء لانه نكرة قبله فلا يوصف بالمعرفة هذا مقابل لقوله مطلق لان بعضهم قال
المنادى اذا كان معرفة قبل النداء جاز وصفه كيا زيد الطويل اما النكرة المتعرفة
بالنداء كيا رجل فلا يجوز وصفه بالمعرفة وقد حكى يونس جواز وصف النكرة المتعرفة
بالنداء نحو يا فاسق الخبيث وليس بقياس والعلة استثنائهم اياه بوصفه
مع ما ذكر في امتناع بناء المضاف واما العلم فلما لم يكن مفيدا من الالفاظ ولا معنى
له الا الاشارة لم يستطل فاذا انعتت الى الظريف من قولك يا زيد الظريف كان كانك
قلت يا ظريف هذا الكلام تعليل لقوله استثنى بعضهم النكرة المتعرفة بالنداء اي
يفرق بين المنادى اذا كان علما وبين المنادى اذا كان نكرة قبل النداء اذ جاز
وصف الاول دون الثاني وعلة الفرق ان العلم يعين بنفسه تعيين المدلول فلم
يفتقر الى الصفة في الدلالة على التعيين بخلاف النكرة فان تخصصه يفتقر
الى الوصف فلو ضم قبل الوصف لم يلزم تقديم الحكم على العلة كما ذكرنا في
امتناع بناء المضاف وبيانه ان ضمه انما كان لكونه معرفة متخصصة وتخصصه يحصل
بالوصف فلو ضم قبل وصفه لزم تقديم الحكم وهو ضمه على علته وهي تخصصه
وتعينه لان علة ضمه كونه واقعا موقع المضمر بكونه مفردا معرفة وتعريفه بوصفه
فيلزم تقديم الحكم على العلة وايضا لما كان تخصصه مفتقرا الى الوصف كان مستطالا
بوصفه وكان حكمه حكم المضارع للمضاف الذي يجب نصبه بخلاف العلم فان تعينه
بنفسه فلا يفتقر الى الوصف في التعيين فلا يستطال بالوصف بل وصفه زايد باقي

بعد تمام الاول ولذلك اشار اليه بقوله كانك قلت يا ظريف اي الصفة مستغنى
عنه لا يفتقر اليه العلم في تعينه فكانه منادى اخر لان الصفة في حكم تكرير
العامل وقوله لما لم يكن مفيدا من الالفاظ جرى فيه على عبارة القدماء وهي
انهم قالوا العلم شتر والا يعنيا اي يشير الى تعين الذات ولا يفيد الوصف
والصفة تفيد ولا تشير نحو العالم فانه يفيد وصف العلم ولا يشير الى تعين
الذات لان مدلوله ذات ما قام به العلم هذا غاية تقرير هذا اللفظ وفيه نظر
لانا لا نسلم ان تعين الذات النكرة بواسطة الوصف بل بدخول ما عليه وكذا
العلم لا سيما عند من قال نداء العلم بعد تنكيره فاذا قلت يا صارما ويا كفوكي
يا رجل فليكونا سواء في جواز الوصف وامتناعه فالمفرد هنا اي من الوصف
او ما هو في حكمه اي في حكم المفرد نحو حسن الوجه فان حكمه حكم المفرد لان
اضافته غير حقيقية والتقدير حسن وجهه وهذا الوصف اذا وقع منادى لم
اعطوه حكم المضاف ونصبوه والفرق غامض ولكن الاستعمال على
ما ذكره بانهم جوزوا في نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس نصب الضامر ورفعه
كما لو قلت يا هذا الضامر رفعا ونصبا اذا كان جاريا على مضموم غير مبهم جاز
فيه النصب حملا على الموضع منه قوله فما كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك
يا عمر الجواد ونصب الجواد حملا على موضع المنادى فانه منصوب والرفع اي
جاز الرفع حملا على اللفظ لان الضم لاطراده هنا اشبه الرفع هذا جواب عن
سوال مقدر وهو ان المبنيات انما تجري الصفات على محالها لا على الفاظها نحو
جاءني هولاء الكرام بالرفع ولا يجوز جره حملا على لفظ هولاء وكان
ينبغي ان لا يجوز رفع الوصف في يا زيد الظريف نظرا الى لفظ يا زيد لانه
مبني ايضا فاجاب بان ضم المنادى لما كان مطردا مع حرف النداء كان
كاطراد رفع الفاعل مع الفعل فاشبهت هذه الحركة لاطرادها حركة المعرب
فلذلك اجري الصفة على لفظه وقيل ان حركة المنادى عارضة فاشبهت لعروضه
حركة المعرب فلذلك اجريت الصفة على لفظه وهذا كانه اظهر فان عروضه
مشابه للاعراب اذ المنادى قبل النداء اسم معرب فعرض له البناء بالنداء فحركته
بيانه عارضة فشابهت به حركة المعرب اما الاطراد فليس سببا لجري المعرب
على لفظه فان نحو هولاء ايضا كسره مطرد ومع هذا لا يوجب اجراء الصفة

على لفظ فعلمنا ان الاطراد ليس سببا مستقلا في اجراء الاعراب على اللفظ الا
اذا انضم العروض معه فالتعليل بالعروض اولى لكونه مستقلا بالدلالة على هذا
العروض ومعنى الاطراد ان البناء على الضم حاصل في كل منادى مفرد يدخل
عليه حرف النداء سواء كان معرفة قبل النداء كيا زيد او بالنداء كيا رجل و
وعلى هذا يا زيد الكريم الحليم رفعا ونصبا لان الكريم الحليم حكمه حكم المفرد بناء
على ما ذكرنا من كون الاضافة فيه غير حقيقية فهو في حكم الانفصال والتقدير يا زيد
الكريم حلمه واذا كان اي الوصف مضافا او المضاف فالنصب ليس الا
نحو يا زيد ذا الجمة هذا مثال لما كان الوصف مضافا ويا عبد الله الظريف هذا مثال
للمضاف يعني ان المنادي الموصوف اذا كان مضافا فيجب نصب الصفة في الموضعين اما
اذا كان الوصف مضافا فلان حكمه حكم المنادي والمنادى المضاف منصوب فكذا
الوصف واما اذا كان صفة لمنادى مضاف فيجب النصب ايضا في الوصف لانه تابع
لما ينتصب لفظا ومحلا وكذا ساير التوابع فان حكمها حكم التوابع الوصف في انه
اذا كان مفردا يجوز فيه الرفع والنصب واما اذا كان مضافا او لمضاف فيجب
فيه النصب ايضا الا البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات التي لا يمتنع دخول
يا عليها فان حكمها حكم المنادي بعينه مطلقا مفردة او مضافة او بعد مفرد
او مضاف كسائر التوابع مضافة اي لو كان ساير التوابع في حال الاضافة
منادي لكان يجب نصبها فالقدر المشترك بين البدل وهذه المعطوفات التي
لا يمتنع دخول يا عليها وبين ساير التوابع مضافة هو ان حكمها حكم المنادي
مطلقا تقول يا زيد زيد ويا صاحب عمرو اذا ابدلت ذكر مثالين للبدل
الاول للمفرد والثاني للمضاف وفي جعل زيد بدلا من زيد نظر فانه تاكيد
لفظي لا بدل ويا زيد وعمرو مثال للمعطوف المفرد من المعطوف بحرف الذي
لا يمتنع دخول يا عليها ويا زيد ويا عبد الله مثال للمضاف منه ثم ذكر امثلة التوابع
غير البدل والمعطوف بحرف المذكور فان تقول يا تميم اجمعون واجمعين الرفع
على اللفظ والنصب على المحل هذا مثال للتاكيد المفرد وكلهم وكلكم مثال
للتاكيد المضاف وذكر كلهم وكلكم فالغيبة في كلهم نظرا الى اللفظ تميم والخطاب
في كلكم نظرا الى انه واقع موقع المخاطب وهو انتم فالغيبة نظرا الى اللفظ
والخطاب نظرا الى المعنى ويا غلام بشر وبشرا ويا عبد الله هذا مثال لعطف

البيان مفردا ومضافا وجاز في قوله واسطار سطرن سطرا لقايل يا نصر
نصر نصرا اربعة اوجه احدها ان يضم الاول وينصب الثاني والثالث على
عطف البيان من موضع الاول او على المصدر بمعنى يا نصر انصر نصرا نصرا
او على ان الاول عطف بيان والثاني مصدر او بالعكس والثاني ان يضم الاول
ويرفع الثاني على انه عطف بيان من اللفظ وينصب الثالث على الموضع او على
المصدر والثالث ان يضم الاول والثاني على ان الثاني بدل من الاول او تاكيد
لفظي وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر والرابع ان ينصب
الاول ويجر الثاني على الاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا كما يقال يا
طلحة الخير وخاتم الجود والتنكير للتعظيم وينصب الثالث اما على عطف البيان
او على المصدر او يكون الاول جنسا والثاني علما فكانه خوطب النصر مجازا
كما يقال اباجود ومعنى ناح معنا حاجتي عالي اي معنى سواك شفيع وعلى هذا
فالثالث لا يكون الا مصدرا ويا عمرو والحارث هذا مثال للمعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه فيجوز فيه رفع الحارث ونصبه ويختار الخليل في المعطوف اي في هذا
المعطوف المذكور الرفع تنبيها على انه مقصود بالنداء ايضا كالاول فيرتفع وابو
عمرو النصب اي يختار النصب لان المعطوف على المبنى انما يجري على الموضع
لا على اللفظ بدليل ضربت سؤالا وزيدا بالنصب وابو العباس الرفع اي لا
يختار الرفع فيما يصح نزع اللام كالحسن فان الصفة اذا جعل علما جاز اثبات اللام فيه
ونزعه والنصب اي ويختار النصب فيما لا يصح اي نزع اللام عنه كالنجم والصعق
مما غلب في الشايع اسما وصفة وجه الفرق انه اذا صح نزع اللام عنه جاز تقدير دخول
حرف النداء عليه فكان الاولى ان يحرك بحركة المنادي واذا لم يصح امتنع ادخال
يا عليه فكان اولى بان يجعل تبعا والاتباع على موضع المبنى هو الاصل وقيل اختار
المبرد في العلم كالحارث والعباس الرفع وفي غير العلم كالرجل والغلام
النصب لان اللام مع العلم لا يمتنع من تقدير حرف النداء لعدم افادتها للتعريف
ونحو الرجل لا يمكن الحكم بزيادتها لافادتها التعريف فهي منافية للاضافة فكما
ينصب مع الاضافة فكذا مع المنافي لها وكذلك الرجل حيث لم يسوغوا يا زيد ويا
رجل فانهم كرهوا بناءه من غير علامة تعريف بخلاف العلم اي الرجل اذا عطف
على المنادي المضموم نحو يا زيد والرجل [illegible]

يا زيد و رجل لانهم كرهوا بناوه من غير علامة تعريف يعني انه انما يكون مضموما لوقوعه موقع المضمر ومشابهته له الا بكونه معرفة ومهنا اذا نزع اللام لم يبق فيه الا الاسم التعريف اللام وليس ياء مذكورا معه فبقي خاليا عن علامة التعريف فلا يشابه المضمر فلا يضم بخلاف العلم فانه يشبه المضمر بالافراد والتعريف فاذا قيل يا زيد و رجل لم يجز لعدم مشابهته للمضمر لعدم التعريف وفيه نظر لان الواو يقوم مقام يا فليس خاليا عن العلامة وهو يا في التقدير بخلاف ما اذا حذف يا ابتداء اسم جنس نحو رجل سعد بريا رجل لخلوه عن التعريف لفظا ولعدم قيام ما يقوم مقامه وإذا وصف المضموم بابن وهو بين علمين بنى المنادى على الفتح اتباعا لحركة الاول حركة الثاني وتنزيلا لهما منزلة كلمة واحدة بخلاف ما اذا لم يقع قيد بالمضموم ليخرج العلم المضاف نحو يا عبد الله بن الامير فانه ليس من الباب وقوله بين علمين شرط لفتح المنادى فانه اذا وقع الابن بين علمين كثر في الاستعمال فاختير معه طلبا للخفة فيما هو كثير الاستعمال وفي اللفظ ادنى تسامح لانهم قالوا العلم الموصوف بابن مضاف الى علم وفي لفظه اطلاق اذ الابن بين علمين وليس مضافا وهذا الحكم يختص بالاضافة والحاقا وتنزيلا منزلة لان مثل هذا الاتباع انما جاز في كلمة واحدة كامرئ وامرء ومهنا كلمتان فكان حقهما ان لا يجري الاتباع بينهما ولكن لما نزل منزلة كلمة واحدة لشدة اتصال الصفة بالموصوف نزل منزلة كلمة واحدة وهذا الاتباع خارج عن القياس من وجهين احدهما انه على عكس التوابع لانه جعل الاول تابعا للثاني ان حركة الثاني حركة اعراب لان الابن مضاف وحركة الاول حركة بناء فليس موازنا له في الحركة الا من حيث صورة الفتح ولو قيل فتح المنادى للخفة فيما كثر استعماله من غير التعليل بالاتباع كان اولى لعدم ارتكاب مخالفة الاصل من وجوه اما ان ذكرنا منها والثالث جعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة مع كون الصفة مضافة بخلاف ما اذا لم يقع على الشرائط المذكورة من كون المنادى موصوفا وكونه مضموما وكون الصفة ابنا وقوعه كونه بين علمين فانه اذا انتفى احد القيود المذكورة انتفى فتح المنادى وكذا في غير النداء فيحذف التنوين من الموصوف بابن هو بين علمين معنى قوله وكذا ان الابن الموصوف بما ذكر في غير المنادى في حكم حكم المنادى في هذا التشبيه لا يتحقق الا في تنزيلهما منزلة كلمة واحدة دون حكم فتح المنادى فهو لم يس يد ون الاتباع ما يمسك فتح الاول

تبعا للثاني ومهنا الموصوف باق على حركاته رفعا ونصبا وجرا غير انه حذف منه التنوين فالتشبيه في تنزيلهما منزلة كلمة واحدة فقط والفاء في قوله فيحذف للتسبب اي كونهما منزلة كلمة واحدة وامتزاجهما سبب لحذف التنوين وانما يحذف التنوين اذا وجد القيود المذكورة وهو كون الموصوف موصوفا بابن وكون الابن واقعا بين علمين وكونه صفة لا خبرا فانه اذا انتفى قيد انتفى حذف التنوين كما سيأتي نحو زيد بن عمرو وهذا مثال لكونه بين علمين في المنادى ويا زيد بن اخي مثال لكونه واقعا لا بين علمين فلا يفتح المنادى بل يضم وهذا زيد بن عمرو مثال لكونه في غير المنادى واقعا بين علمين فيحذف التنوين من الاول وزيد بن اخي مثال لكونه غير واقع بين علمين فلذلك لم يحذف التنوين من الموصوف وكذا لا يحذف التنوين من الاول اذا لم يقع الابن صفة نحو زيد بن عمرو على ان زيدا مبتدا وابن عمرو خبره فلا يحذف التنوين لان كثرة الاستعمال فيما اذا وقع صفة فانه يوجب تنزيلهما منزلة كلمة واحدة بخلاف ما اذا كان خبرا وجوزوا في الوصف التنوين في الضرورة نحو جارية من قيس بن ثعلبة ويعلم من هذا ان القيود المذكورة سبب لاختيار الفتح في المنادى ولوجوب حذف التنوين في غيره واخره قباء ذات سرة مقعبه القباء ضامرة البطن والمقعبه السرة التي دخلت في البطن وعلا ما حولها حتى صار كالمعقب وهو القدح الضخم ولا ينادى ما فيه الالف واللام كراهة اجتماع علامتي التعريف بل يتوسل اليه المبهم نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ولا يسوغ في الوصف منها اي في الوصف المبهم الا الرفع لانه المقصود بالنداء بخلاف ما اذا وصف غير المبهم نحو يا زيد الطويل فانا ذكرنا انه يجوز في الوصف الوجهان الرفع والنصب حملا على اللفظ على المحل ولذلك قيده في الاول بقوله غير مبهم احترازا عن وصف المبهم وكذا في توابعه اي لا يسوغ في توابع وصف المبهم الا الرفع نحو يا ايها الرجل الكريم لا يجوز في الكريم الا الرفع لانها توابع معرب وانما جاز الوجهان في توابع المبني نحو يا زيد الطويل والرجل مهنا معرب ويدل على اعرابه نحو يا ايها الجاهل ذو التنزي اي يدل على ان تابع صفة المبهم لا يجوز فيه الا الرفع ورود الرفع مهنا في ذو ويا تبا انه لو جاز النصب في الصفة اذا كانت مفردة لوجب فيها اذا كانت مضافة فمع ليل اطراد هذا الحكم في نحو يا زيد الطويل رجله

ويا زيد صاحب عمرو ونحو ذلك تابع صفة المبهم لو جاز نصبه نصب مفرده لوجب نصبه مضافا
لكنه لم يجب بدليل الرفع في ذو التنزي واخره لا توعدني حية بالنكز والعكر عصلها
نابا لها اي لا ارهب وعيد موعد وان كان خبيثا داهية والتنزي الوثب و
النزع والنزا اي ولكلمة هذا وجه اخر وهو ان يكون اي هذا كغيره من
الاسماء المستقلة بانفسها يجوز في وصفه النصب نحو يا هذا الطويل وينبغي ان
لا يكون الوصف في هذا اي في هذا القسم وهو كون هذا اسما مستقلا لا متوسلا
به الى نداء العلم المعارف اسم جنس ولكن مشتقا فانك اذا قلت يا هذا الرجل
كان الرجل مقصودا بالنداء بلا كلام فيتعين كون هذا وسيلة بخلاف ما اذا قلت
يا هذا الطويل فان هذا هو المقصود بالنداء والطويل صفة لكون المنادى مستقلا
بنفسه فلذلك جاز فيه الوجهان لانه لا يوصف باسم الجنس الا وهو اي و
الموصوف غير معلوم بتمامه ولا مستقل هذا بنفسه هذا تعليل لقوله ينبغي
ان لا يكون الوصف في هذا اسم جنس لان الوصف باسم الجنس لا يكون لما ليس
مستقلا بنفسه وذلك امران احدهما فلا يكون معلوما بتمامه نحو يا هذا الرجل
لانه نعلم من هذا مبهم وتعين الذات يتوقف على اسم الجنس فلا نعلم من
الاول الذات المعينة الا بضم اسم الجنس اليه والثاني ما لا يكون مستقلا بنفسه
اي فانه يوصف باسم الجنس لانه لا يميز مستقلا بنفسه اذ يحتاج الى المضاف اليه
ولذلك الحقها ليكون عوضا عن المضاف اليه فقوله غير معلوم بتمامه يريد به هذا
المتوسل به ولا مستقل يريد ايا فالحاصل ان اسم الجنس لا يقع صفة الا لما ليس
معلوما بتمامه كهذا الذي يتوسل به او لما ليس مستقلا بنفسه كايّ فاما المستقل
بنفسه ان ينبغي ان لا يوصف باسم الجنس وقالوا يا الله خاصة حيث تمحضت
اللام للتعويض مضمحلا عنها معنى التعريف استغناء بالتعريف الندائي هذا
يعني يعتبر في عدم الشذوذ امران كون اللام للتعويض عن الهمزة المحذوفة في
يا الله وكونها لازمة وانما يكون لازمة اذا اضمحل عنها معنى التعريف لان لام
التعريف بنفسه لا يلزم الكلمة اذ جاز اثباته ونزعه نحو الرجل ورجل اما اذا
اضمحل عنه معنى التعريف فتمحض عوضا فصار لازما للكلمة فلذلك قال وقد
شغفت من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لكون اللام فيه و
ان كانت لازمة لكنها غير عوض عن محذوف فلذلك كان شاذا وابعد منه قوله

فيا الغلامان

فيا الغلامان اللذان فرّا اياكما ان تكسبانا شرا وانما كان ابعد لانتفاء القيد
وهو اللزوم وكونه هو عوضا واذا كرر المنادى في حال الاضافة جاز
فيه نصب الاسمين على حذف المضاف اليه من الاول او على اقحام الثاني بين
المضاف والمضاف اليه وضم الاول اي وجاز ضم الاول نحو يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم فانه يجوز ان يقال ان تيم الاول حذف منه المضاف اليه والتقدير يا تيم
عدي تيم عدي فيجب نصب الاسمين لان كل واحد منهما منادى مضاف
وجاز ان يقال ان تيم الاول مضاف الى عدي وتيم الثاني مقحم فالمنادى
المضاف واحد لكن كرر لفظ المضاف تاكيدا وجاز ان يقال الاول منادى مفرد
معرفة فيضم والثاني منادى مضاف فينصب نحو يا زيد صاحب عمرو وآخره
لا يلقينكم في سوءة عمرو يريد تيم بن عبد مناة وتيم قوم عمرو بن لجاء اي لا
يوقعنكم عمرو في مكروه لاجل تعرضه لهجائي اي امنعوه من هجائي حتى
تمنعوا شري عنكم واذا اضيف المنادى الى ياء المتكلم نحو يا غلامي جاز اسكان
الياء وفتحها كما في غير النداء نحو جاء غلامي فانه يجوز فيه اسكان الياء وفتحها وحذفها
اي جاز في المنادى حذف الياء ايضا اجتزاء بالكسرة اذا كان ما قبلها كسرة احترازا
عن نحو يا صاحبي لا يحذف فيه الياء اذ لا كسرة قبل الياء لفظا ليكتفى بها عن الياء وهو في غير
النداء قليل ولعله في غير اواخر الايات فانه في القرآن كثير نحو دعاني اي دعائي وكيف
كان نكير اي نكيري وكيف كان نذير اي نذيري ونظايره كثيرة واما في غير الاواخر نحو ضرب
غلام زيد بمعنى غلامي فهو قليل وابدالها الفا اي وجاز ابدالها الفا ولا يكاد يوجد في غير
النداء نحو يا ربا تجاوز عني وعليه يحمل قوله عليه السلام انفق بلالا فيمن روى اي
بلالي وقوله فيمن روى اي قراه بالالف وقد روي منونا ايضا ومضموما اي يا بلال
وعلى المنون قيل معناه على تنكير العلم كانه جعل اسمه العلم مستعارا للعلم الكلي
من يفعل مثل فعله من الادخار للغد وعدم الاتكال نحو لكل فرعون موسى وقيل
المنادى محذوف اي يا بلال وبلالا مفعول انفق معناه انفق البلال بمعنى المبلول كانه
يلومه تنبيها ولونه مخرج عن الاستشهاد وقد يقال معناه انفق بعينه لا اي
بعينه اللفظ لكلمة لا بمعنى انه اذا سئلت فلا تجب بلا وقالوا يا ابت ايضا وجاز ابدال
الياء تاء تانيث في يا ابت ويا امت خاصة بمعنى يا ابي ويا امي ولم يجوز في غيرهما
لكثرة الاستعمال فيهما وجاز فيهما اي في التاء الحركات الثلاث فالكسر لكونه بدلا عن

عن الياء، والكسرة اخت الياء، والفتح لكونه بدلا عن حرف مفتوح نحو يا ابي ويا امي
على الالف المحذوفة والاول اولى لان يا ابتا فرع ايضا فلا يحسن الحمل عليه بل الحمل
على الياء اولى منه وحكى يونس يا اب ويا ام والاصل يا ابا ويا اما وحكى على ابدال
الالف من الياء، ثم حذف الالف وفتح اخر الاسمين دلالة على الالف المحذوفة والوقف
عليه بالهاء عند اصحابنا لانه اصل والضم لانه تاء تانيث فيشبه تاء ظلمة فيضم فمذهب
البصريون انه تاء تانيث عوضت عن الياء، والكوفيون على انها للتانيث وبالاضافة
فيه مقدرة بعدها والمختار مذهب البصريين لوجهين احدهما انها يقلب هاء ولو قدرت
بالاضافة بعدها لم يقلب هاء لانها يقع متوسطا والمتوسط لا ينقلب هاء، والثاني
انه لو لم يكن عوضا عن الياء بل الياء مقدر بعدها لم يمتنع الجمع من الياء والتاء كما
يقال يا صاحبتي لكنهم منعوا من يا ابتي ويا امتي فدل على ان التاء بدل عن الياء، وجاز
الالف دون الياء نحو يا ابتا علك او عساكا وقولها يا امتا ابصرني راكب يسير في
مستحنفر لاحب انما جاز الالف دون الياء، لان الالف عوض عن الياء، فيمتنع الجمع
بين العوض والمعوض بخلاف الالف فان غايته ان يذكر عوضان وهو غير
ممتنع والضمير في قولها عبارة عن امراة لانه قول جارية من العرب وبعدها فهلت
احثوا الترب في وجهه عمدا واحمي حوزة الغائب فقالت امها الحصن ما لضم مصدر
حصنت المراة بالضم اي عفت وايها الرجل شخص ومنه يقول تبكيه على تفاعلة و
تاميثة على تفعلية اي قصدت ابنه وتعمدته وفي البيت يروى على المرو التصغير
ويروى لو ترين بفتح والمستحنفر الواسع واللاحب الطريق الواضح فاعل بمعنى مفعول
من لحبه يلحبه اذا وطيه كانت لامراة ابنة فرات بها يحثوا التراب على راكب فقالت لها ما
قصصه قالت اريها اي حصان اتعلق فقالت امها الحصن اولى لو تاسم البيت
بصرت في ترك ما شو بهدسم وان كان يحسن في الظاهر وحثوت التراب احثوه
وحثيته احثيه لغتان وعنت بالغائب فرجها ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب
يا غلامي وجاء الفتح لجعل الاسمين اسما واحدا وباب يا غلامي اشارة الى كون المنادى
مضافا الى ياء المتكلم جوز فيه الوجوه المذكورة والمنادى اذا كان مضافا الى المضاف الى ياء
المتكلم لم يجز فيه الوجوه المذكورة الا في يا ابن امي ويا ابن عمي لكونهما ممتزجين،
كانهما كلمة واحدة اذ يا ابن ام بمنزلة يا اخي فهو مثل باب يا غلام بخلاف يا ابن ام
ضاربي او ضارب ابني فانه لا يجوز فيه الوجوه المذكورة في باب يا غلامي وقوله مجاز

وجاز الفتح

اولى لو تا بتهم
حثيث التراب على
راكب الحصن
صح

وجاز الفتح اي يجوز في تلك الوجوه بزيادة جواز الفتح فانه لا يجوز يا غلام بالفتح
على المشهور والمراد بالغلامي وجاز يا ابن ام ويا ابن عم بالفتح وعلله بانهما امتزجا
فصارا كالكلمة واحدة فهما بمنزلة خمسة عشر وان كان ذلك مبنيا وهذا معربا والتشبيه
من حيث الصورة وحكم المندوب وهو المتفجع عليه نحو وا زيداه او بوابي المتفجع
به نحو واحسرتاه كما سياتي بيا او بوا وهما حرفان تتفجع بهما اما وا فمخصوص
بالندبة واما يا فمشترك فيه المندوب والمنادى لان المندوب ايضا نوع من المنا دي
تقديرا حكم المنادي في الاعراب والبناء يعني ان المندوب اذا كان مفردا
معرفة فيضم واذا كان طويلا ينصب والاكثر ان يلحق اخره الفا وجاز
تركه نحو وا زيداه وانما الحق الالف لطلب مد الصوت وتقول يا غلامهوه و
يا غلامهموه مضربا من الالتباس اي لو قيل في غلام المذكر الغائب وفي غلام
المونث الغائبة بالالف وقع الالتباس اذ صورتهما واغلامهاه فجي بالواو و
ليفرق بينهما فيقال في غلام يا غلامهوه وكذا في المضاف الى ضمير الجمع
الغايب نحو واغلامهم لو الحق اخره الالف لقيل واغلامهماه فح يلتبس
بغلام المثنى فذكر الاول بالواو لئلا يقع اللبس وكذا في غلام المخاطبة
نحو واغلامك لو الحق الالف وقيل واغلامكاه يحصل الالتباس بغلام
المخاطب المذكر نحو واغلامكاه مع المونث جي بالياء، وقيل واغلامكيه ليرتفع
اللبس ويلحق اي الالف المضاف اليه نحو يا امير المومنيناه ولا يلحق الصفة
خلافا ليونس فانه اجاز الحاق الالف الصفة والموصوف كشي واحد ولنا
الفرق بين المضاف اليه وبين الصفة وجهان احدهما ان الصفة غير مندوبة
ولا لازمة للمندوب بخلاف المضاف اليه فانه كالجزء اللازم للمضاف اليه
اذ لا يذكر بدونه بخلاف الصفة والثاني ان الصفة اسم معرب منفصل عن
المندوب بخلاف المضاف اليه فهي اي الصفة كساير الاسماء المنفصلة من
المندوب اذ لا يلحقها علامة الندبة ولا يندب الا الاسم المعروف لان الغرض
الاعلام بعذره في ذلك او طلب مواقعه من الغير وهما انما يحصلان بكونه معلوما
معروفا الا ان يكون متفجعا به نحو واحسرتاه فانه لا يشترط التعريف فيهما
لفقدان الامرين المقتضيين للتعريف ولا يقال وا رجلاه لان يعلم المبني
بتعين ميكن بخلاف العالم فانه [illegible]

جع

سؤال

لفقرة هذا كانه جواب عن سؤال مقرر وذلك ان المندوب اذا كان علما ينبغي ان لا يصح ندبته لانه ليس معني متكيا ايضا نحو وارجلاه فاجاب بالفرق بان اشتهاره بمعنى قد يصح الندبة عليه دون النكرة ويجوز حذف حرف النداء الا عن اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب لما في الاولين من وجوه الحذف لان الاصل في يا رجل والمخاطب به معين ان يقال يا ايها الرجل فلو حذف يا ايضا لزم حذف امور كثيرة وهو اي وهاء التنبيه ولام التعريف ويا وانما كان اصله هذا لان المخاطب اما معين او غير معين فان لم يكن معينا نحو يا رجلا لم يجز حذف يا لانه يلتبس بالمفعول وان كان معينا فتعينه اما بالعلمية او باللام والمفروض انه اسم جنس فلا يكون بالعلمية والتعين باللام انما يكون في المنادي اذا كان معه ايها ونحوه فالاصل في المنادي المعين باللام ان يكون معه ايها ونحوه وفي الثانيين اي ولما في الثانيين ومما المستغاث والمندوب من التخفيف المنافي لمقتضاهما اذ مقتضاهما مد الصوت طلبا للاستغاثة واسماع الناس فالتخفيف بحذف حرف النداء لا يناسب مقتضاهما نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل ومهما لان لقوله ويجوز حذف حرف النداء لانه لا يلزم فيها وجوه الحذف المذكورة ومثل اصبح ليل وافتد مخنوق واعور عينك والحجر شاذ بحذف حرف النداء من اسم الجنس فيها اما اصبح ليل اصله ان امرء القيس بن حجر كان رجلا مفركا اي ابغضه النساء فزوج امرأة من طي فابغضته وجعلت تقول تاخير الفتيان اصبحت اصبحت فرفع راسه ونظر فاذا الليل كما هو فتقول هي اصبح ليل فذهب مثلا واما وافتد مخنوق قيل يضرب لكل مضطر يبخل بافتداء المال يخلص النفس واما اعور عينك والحجر فمعناه احفظ عينك واحذر الحجر لان الاعور اذا اصيب عينه الصحيحة بقي لا يبصر والتزم حذفه اي حذف حرف النداء في اللهم لوقوع الميم خلفا عنه هذا مذهب البصريون والكوفيون يقولون اصله يا الله امنا اي اقصدنا بخير ويستدلون بمثل قول الشاعر اني اذا ما حدث الا اقول يا اللهم يا اللهما وهو عند البصريين شاذ اذ لم يرد في صحيح فصيح الكلام الجمع بين الياء والميم ويحذف المنادي عند الدلالة نحو الا يا اسجدوا بمعنى قرأ اي الا يا قوم او يا ناس اسجدوا واحترز بقوله بمعنى قرأ عن القراءة الاخرى وهي

تشديد

وكذا في اسم الاشارة صح

تشديد اللام من الا واصله ان لا والياء من تتمة الفعل المضارع اي ان لا تسجدوا اي لا يهتدون الى ان تسجدوا او لا زايدة اي السجود وح تخرج عن الباب وللمنادى احكام اخر تختص به من الزيادة والحذف واختلاف الصيغ فالاول الحاقهم الزيادة باخر من في احواله لغير الندبة والاستغاثة ويكون مجانسة لحركة المنادي الا في الواحد فانها فيه الف نحو يا هناه يعني ان هنا اذا وقع منادى غير مستغاث يلحق باخره زيادات فيقال في التثنية للمذكر يا هنانيه وفي الجمع يا هنوناه فالزيادات مجانسة لحركة المنادي فالالف في حال الرفع للمثنى والواو في حال الرفع للجمع واستثني الواحد فانه يقال يا هناه ولو كانت زيادته مجانسة لحركة المنادي لقيل يا هنوه بالواو والهاء بدل من الواو التي هي لام على راي اذ اصله هنو وابدل الواو هاء ومن الهمزة المنقلبة عن الواو وعلى راي اذ اصله هناو فقلبت الواو همزة ثم ابدلت الهاء عن الهمزة واصلية على راي اي الهاء اصلية لا بدل على راي بدليل انه يصغر على هنيهة وزايدة لغير الوقف على راي بدليل هن للمذكر وهنة للمؤنث وللوقف على راي اي انما يكون تلك الزيادة في حال الوقف خاصة وضعفوا الاخير بجواز تحريكه حال السعة فيقال يا هناه واجيب بجواز حمله على باب اجراء الوصل مجرى الوقف والثلاثة الاول يبطلها ان العلامات لا يلحق قبل اللام اي علامات التثنية والجمع والتانيث على ما ذكرنا نحو هنانيه فلو كانت الهاء بدلا او اصلية لالحق العلامات بعد اللام وقيل هنا هان في التثنية و هناهون في جمع المذكر والثاني من الاحكام التي تختص بالنداء الترخيم وهو حذف في اخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط نحر البعير من غير علة والترخيم ايضا حذف من غير اعلال فشبه به وشرطه اي شرط الترخيم ان لا يكون مضافا لانه لو رخم من الجزء الاول وقع الترخيم في وسط الكلمة ولو رخم من الجزء الثاني لرخم ما ليس بمنادى لفظا على ما قيل ولا مندوبا ولا مستغاثا لان المطلوب مد الصوت فيهما فلا يناسبهما الترخيم ولا جملة لان الجملة تحكى على حالها للدلالة على القصة ويكون اي المرخم اما علما زايدا على ثلاثة احرف واما بتاء التانيث يعني الشرط احد الامرين اما الاول فلان العلم مما يكثر نداؤه فيليق به التخفيف ويشترط فيه الزيادة على الثلاثة لانه لو كان

وفي التثنية يا هنتان ... المغيرة ويا هنتانيه في الجمع يا هناتوه ح

والهاء ل

ابدلت ح

للمذكر ح

ثلاثيا وحذف منه لرجع الاسم الى ما ليس من المتمكنة في الابنية خلافا للكوفيين فانهم يجوزون ترخيم الثلاثي اذا كان متحرك الاوسط فيجوزون يا عُمَ في عُمَر واما اشتراط تاء التانيث اذا لم يكن علما فلان التاء توجب ثقلا فناسب الترخيم فترخيم العلم لكثرة استعماله وترخيم المونث لثقله ومثل يا صاح ترخيم صاحب واطرق كرا ترخيم كروان من الشواذ وانما كان من الشواذ لترخيمهما مع انتفاء العلمية وتاء التانيث ثم ان المحذوف يكون كالثابت في التقدير فيبقى ما قبل المحذوف على حركته او سكونه الا ان يفضي الى التقاء الساكنين فيعود الى حركته الاصلية او يجعل ما بقي كانه اسم براسه في الترخيم وجهان احدهما ان يكون المحذوف في حكم الثابت لانه مراد قطعا واذا كان مرادا فيبقى حكمه هذا هو القياس والوجه الثاني انه يجعل المحذوف نسيا منسيا ووجهه بانه حذف لا للاعلال ومن قواعدهم ان المحذوف لا للاعلال يعد نسيا ويجري الاعراب على ما بقي فيقال يد وبيا ويد بعد حذف الياء فعلى الاول يبقى ما قبل المحذوف على حركته نحو يا حار في حارث بكسر الراء او على سكونه نحو يا هرق في هرقل فيقال في ترخيم يا مُهوّق بسكون القاف احترازا للمحذوف الا ان يفضي الى التقاء الساكنين نحو شاد في شدّاد اسمي به فانه لو حذف الدال الاخيرة لبقي فيه دال ساكنة لان المدغم ساكن بعد الالف فالتقى ساكنان فيرد الى حركته الاصلية اذ اصله شادد بوزن فاعل فيقال يا شادِ بكسر الدال فقوله الا ان يفضي استثناء من قوله او سكونه اي يبقى على سكونه الا في هذه الصورة فيقول على الاول وسوان يكون كالثابت يا حار بكسر الراء في حارث ويا هرق في يا هرقل ويا ثمو ويا كرو ويا حمرا وفي المسمى بحمراوي فيبقى الواو في يا ثمو لانه وسط لا طرف حتى يلزم قلبها ياء ويا كرو ويبقى فتحة الواو فان قلت الواو متحركة وما قبلها مفتوح وكان حقها ان تقلب الفا قلت انما لم تقلب لان ما بعده الف ونون في التقدير فهو في حكم الثابت واذا كان في حكم الثابت لم يلزم قلب الواو الذي قبله الف لئلا يلتقي ساكنان ويا شا ارجني اي يا شاة اقيمي في العلف والداجن الالف من الطير وغيره حذف التاء وبقي الالف لكن سقطت لسكون ما بعدها ويا طلح بفتح التاء في يا طلحة وعلى الثاني وهو ان يجعل المحذوف منسيا يقال يا حار بضم الراء ويا هرق بضم القاف لان المحذوف منسي فهو اسم مستقل

اسم فاعل

بنفسه فحقه ضم اخره ويا ثمي في يا ثمود وحذف منه الدال فبقي يا ثمو والمحذوف منسي فالواو طرف والواو لا تثبت طرفا مع ضم ما قبله بل تقلب ياء ويكسر ما قبله كادل جمع دلو ويا كرا تقلب فيه الواو الفا لان المحذوف منسي فلا يلزم من قلبه الفا التقاء الساكنين خلاف اللغة الاولى ويا حمراء فيما زعموا تقلب الواو همزة كان اصله يا حمراوي فحذفت ياء النسبة فعلى الثاني كان قياسه يا حمراو بضم الواو ولكن قلبوا الواو همزة لانه واو بعد الف زائدة فحقه ان تقلب همزة كما هو قاعدة الاعلال في نحو قائل في قاول ومقتضى هذا ان تقلب الواو ايضا همزة على الاول لوجود تلك العلة بعينها وهو انه واو بعد الف زائدة وقد قالوا على الاول يا حمراو بكسر الواو من غير قلبها همزة فلذلك قال المصنف فيما زعموا اي قالوا هكذا وليس بسديد لان مقتضى هذه العلة قلب الواو همزة في الموضعين قالوا وحمراء هذه المرخمة تنصرف وان سمي بها وفيه نظر اما وجه الانصراف فهو ان الهمزة ليست للتانيث بل منقلبة عن واو هي منقلبة عن همزة منقلبة عن الف التانيث فبعد امر التانيث فيه فلذلك انصرف واما وجه النظر فلانها بدل عن حرف تانيث ولو دام مجازا ان يعطى حكم التانيث ومنع من الصرف ويحتمل ان يكون النظر هو انه ح يكون فعلاء بفتح الفاء لغير التانيث وهو غير موجود كما سنذكر نظيره بعد ذلك في حبلوي ويا شاه اصله شوهة فلما رخم اعيد لام الكلمة لئلا يبقى اسم متمكن على حرفين ويا طلح ان تقول على المذهب الثاني في يا طلحة بعد حذف التاء وجعله منسيا يا طلح بالضم لان فتحه انما كان لكونه قبل تاء التانيث فلما حذفت التاء وجعلت منسيا فلم يبق لها اثر فيضم وقد اجازوا يا طلحة يا حام التاء بين الحاء فتحته ومنه قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب يعني ان نحو طلحة اذا رخم حذف التاء منه وقياس اللغة الثانية يا طلح بضم الحاء كما قلت يا جعف وقد اجازوا يا طلحة بفتح التاء واقحام التاء بين الحاء وفتحة الحاء ومنه البيت وبيانه انك اذا حذفت التاء من طلحة وقيل يا طلح بالضم حصل الالتباس اذ لا يعلم ان المنادى طلح او طلحة مرخمة فارادوا ان يفرقوا بينهما والفرق بينهما بوجود الفتحة فلا بد ان يرد التاء ثم بعد الرد اما ان يذكر بعد الحاء او قبلها لا يمكن ان يذكر قبلها لان التاء لا يقع

حتى ابل يقع بعد الحاء والتاء المردودة لا يكون الا ساكنة لانها لو ردت متحركة فاما ان
تحرك بالضم او الفتح او الكسر فان ضمت صارت على صورة غير المرخم فيعود المرخم
الى صورة غير المرخم وهو فاسد ولا وجه لكسرها ولا لفتحها ايضا لانه منادى مفرد
معرفة فلابد ان يرد الياء ساكنة متصلة بالحاء فيقع متحركة بين الحاء وفتح الحاء
والحاء ساكنة لعرض حركتها متصلة عنها اذ تخلل بينهما الفاء والحاء ساكنة والتاء
المردودة ساكنة فينقل حركة الحاء المرخم تقديرا الى التاء المردودة لئلا يلتقى الفاء
ساكنة بعد الحاء الساكنة ففتحة التاء هي الفتحة الاصلية التي كانت للحاء ثم فتحت
الحاء لئلا يكون ما قبل الياء ساكنا فيصير في الصورة يا طلحة بفتح الحاء والتاء والحق
وجه تعسف هذا الكلام وكذا في البيت وهو ان يا اميمة لو لم يكن مرخمة لضمت
التاء لانه منادى مفرد معرفة ففتحها بناء على هذا التقدير ولا يجوز هذا اي الوجه
الثاني في يا صاح اي لا يجيء تلك اللغة في نحو يا صاح من صاحب لان ترخيمه شاذ فلو
ضم لكان المحذوف في حكم الطرح ولزوم ضمه التزام للترخيم الذي هو شاذ والتزام
ما هو شاذ اشد من ارتكاب اصل الشذوذ لان فيه محذورين ارتكاب الشذوذ
والتزامه فلا يصار اليه ولان ترخيم المسمى بحبلوي لما يلزم من كون الف فعلى لغير التأنيث
اي لا يجوز اللغة الثانية ايضا في حبلوي لانه لو حذف ياء النسبة والتغيير انه مبني
فبقي يا حبلو والواو متحرك مفتوح ما قبلها فقياسه ان يقلب الفا ويقال يا حبلى ولا
يكون الالف للتأنيث لانها الف منقلبة عن واو فيلزم ان يكون فعلى بضم الفاء لغير التأنيث
وهو ممتنع وقياس مذهب الاخفش ان يكون الفها للالحاق بجخدب ومن هذا يعلم
النظر المذكورة في حمراء والحكم بصرفه كما ذكرنا من قبل ولا في المسمى بطيلسان لما يلزم
ما ليس من ابنيتهم اي لا يجوز الوجه الثاني في المسمى بطيلسان اذ لو رخم يا طيلس
على لغة من يكسر اللام فانه يجوز كسر اللام ايضا وهو غير جائز اذ ليس في كلامهم
فيعل بكسر العين في الصحيح وانما جاز في المعتل نحو سيد وميت وهين ومما في
ما ليس في اسمهم للبيان وفاعل يلزم ضمير يرجع الى ما اي شيء الذي يلزم وهو
ما ليس في اسمهم وان كان في اخر الاسم زيادتان في حكم واحدة اي في حكم زيادة
واحدة حذفتا نحو يا اسم ويا عثم في يا اسماء ويا عثمان وان كان حرف صحيح قبله
مدة زائدة حذفتا ايضا اي كان الثاني اكثر من حرفين نحو يا منص والا فالصحيح لا
غير وذلك لانها ضمير يرجع الى الصحيح والمدة [illegible] المذكورة فاذا

واحد

فاذا انتفى احدهما انتفى حذفهما فاذا انتفى المدة قبله لم يحذفا مثل جعفر وان
وجدت المدة قبله ولم يكن زايدة لم يحذفا كمختار فان اخره صحيح وقبله مدة لكنها
ليست بزايدة لان وزنه مفتعلا ومفتعل اسم فاعل او مفعول وكذا اذا انتفى
كون الباقي على اكثر من حرفين لم يحذفا كسعيد لئلا يبقى الاسم على حرفين والمراد
بالحرف الصحيح اعم من ان يكون حرف علة او لا يكون فان نحو مرمي اخره حرف علة
لكنه اصلي لانه لام الفعل محذوفا ان ايضا كمنصور لان وزنه مفعول ولو قال اصلي
لكان اشبه لانه يوهم خروج ما كان اخره معتلا وليس كذلك قوله والا اي وان
لم يكن قبله مدة الى اخره فحذف الصحيح فقط وانما اقتصر على حذف الصحيح لانه
حذف معه غيره فان كان صحيحا لم يحذف لان الصحيح لا يحذف تبعا للصحيح وان
كان اخره غير اصلي بل زايدا اقتصر على حذفه وكذا ان كان ما قبله غير زايد لانه في حكم
الاصلي ولا يحذف تبعا للاصلي اخر واما اذا لم يبق اكثر من حرفين فظاهر لانه يبقى
الاسم على حرفين لا سيما عند من يجعل المحذوف الحكم منسيا هذا عند البصريين
والثاني من شطري المركب مبتدا خبره بمنزلة التاء ايضا فيحذف الفاء فيه للتنبيه
اي كونه بمنزلة التاء سبب لحذفه ولفظا ايضا كان حقه ان يقول بعد قوله فيحذف
ووقع في بعض النسخ قبله وفيه حزازة اذ لم يسبق فيما قبل شيء اخر بمنزلة التاء
حتى يقال الشطر الاول الثاني بمنزلة التاء قالوا يا بعل في بعلبك كما يحذف تاء
التانيث من الكلمة في توجيهها ووجه مشابهة الشطر الثاني لتاء التانيث كونه
ملحقا بالاسم الاول بعد كماله كالتاء وكون النسبة والتصغير واردين على الاسم
الاول دون الثاني فيقال حضير موت في التصغير وحضري في النسبة كما يصغر
بصغر الجزء الاول فيما فيه التاء وينسب اليه فيقال بصري وتميرة ولا يجوز الترخيم
في غير النداء الا في الضرورة اي في ضرورة الشعر كما قال الحارث بن كعب لا نعم و
باسب اي الحارث بن كعب ولم يقع فيه اي في ترخيم غير النداء حيث جوزوا وهو
حال الضرورة المذهب الاول وهو جعل المحذوف كالثابت فلا يقال حار بني حارث بن
كعب بكسر الراء بل ينبغي ان يضم على اللغة الاخرى وهو ان المحذوف منسي و
الباقي اسما براسه هذا مذهب المبرد وعلله بان الاسم على هذه اللغة يصير كانه
لم يحذف منه شيء فكانه لم يحصل الترخيم في غير النداء بخلاف ما اذا كان في حكم الثابت
فان ارادة المحذوف تدل على الترخيم والترخيم يكون عليها في الاعراب والمصنف

اختار هذا المذهب ورد مذهب سيبويه بقوله وما انشده سيبويه من نحو قوله الا
اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما فقد رده المبرد اشارة الى انه قال
الرواية وما عهدي كعهدك يا اماما وهذا الكلام ضعيف والاقوى مذهب سيبويه
وهو انه قد جاء الترخيم في غير النداء على اللغتين جميعا اما على اللغة الاولى
فظاهر قوله واضحت منك شاسعة اماما لان اماما فاعل اضحت والميم مفتوحة
فيدل على ان المحذوف هو الياء ثابت ورد المبرد ليس بشيء لان الرواية الصحيحة
لا يدفعها رواية اخرى فلعل الروايتين صحيحتان ويكفي في الاستدلال رواية
صحيحة واما على اللغة الثانية فقول ديار مية اذ مي تساعفنا اي اذ مية فرخم
في غير النداء وجعله اسما فلذلك رفع ميا ولو كان في حكم الثابت لابقاه على
الفتح واما اختلاف الصيغة فقولهم يا نومان هذا حكم اخر يختص بالنداء فان
نومان هو كثير النوم فلا يقال في غير النداء رجل نومان وكذا المعدول نحو يا فسق
معدول عن فاسق ويا لكاع من لكع الرجل اذا لوم وهو الكع ورجل لكع وامراة لكاع
مثل قطام ويا ملامان من اللوم فانها لا تستعمل الا في النداء ونحو اطوف ما اطوف
ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع في الشواذ هذا ايراد على انه جاء في غير النداء
اذ لكاع خبر للمبتدا وهو قعيدته واجاب بانه شاذ ومنه قولهم يا فل اقبل وليس
بمرخم فلان والا قيل فلا لان فلانا كهلال فلا يحذف منه حرفان اذ لا يبقى بعد حذفهما
اكثر من حرفين وبقولهم في المونث يا فلة اقبلي هذا دليل اخر على ان فل ليس
بمرخم فلان لانه لو كان مرخم فلان لكان فلة مرخم فلانة وليس كذلك لان ترخيم
ح حذف التاء منه لا بابقاء التاء وحذف الالف والنون من الوسط فيدل على انه
في المونث حذف ليس بترخيم والمذكر والمونث لا يختلفان في جواز الترخيم ومنعه
غالبا وقول ابي النجم في لجة امسك فلانا عن فل في الضرورات قبله تثير ايديها
عجاج القسطل اذ عصبت بالعطن المغربل تدافع الشيب ولم تقتل
في لجة البيت يصف ابلا عصبت اي اجتمعت المغربل المنخول واللجة اختلاط
اصوات الرواة الشيب جمع اشيب اي سرب الشربة الاولى فسكنت فهي
تدافع كالشيوخ ذوي الحلم ولا تعسل وتدافع مصدر لفعل محذوف اي
هذه الابل تدافع اي تدفع بعضها بعضا كتدافع الشيوخ لما ذكر ان فل
ما يختص بالنداء اورد هذا البيت عليه بانه قد جاء في غير النداء وقوله

عن فل فاجاب بانه من الضرورات ووزنه فعل تقديرا والزاهب عنه الواو والتقدير
فلو كفسق ومنها اي ومن المواضع التي يضمر فيها الفعل فيها باب الاختصاص
ويكون على طريقة نحو انا افعل كذا ايها الرجل وانا معشر العرب نفعل كذا
ولا تثبت فيه حرف النداء لان قولك ايها الرجل يستعمل في النداء لارادة تخصيص
المخاطب وطلب اقباله عليك ثم يستعمل للاختصاص المجرد من غير طلب اقبال
بل للمدح والاختصاص بمعنى قولك افعل كذا ايها الرجل افعل كذا متخصصا
من بين الرجال فهو على صيغة النداء وليس بنداء ولذلك لا تثبت فيه حرف النداء
وعلى طريقته اي ويكون على غير طريقة النداء بمعنى انه لا يصلح ان يكون منادى
نحو نحن العرب اقرى الناس اي اخص العرب ولا يصح ان يكون منادى
لانه معرف باللام وقوله بنا تميما يكشف الضباب اي بنا يكشف اعني تميما واخص
تميما الشعر لروبة والضباب بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض كالدخان
ومنها اي ومن المواضع التي ينصب على الاختصاص ما ينصب على المدح او الشتم
او الترحم انشاء نحو الحمد لله الحميد بالنصب اي اخص الحميد وامدح والملك لله اهل
الملك اي اعني اهل الملك وحمالة الحطب فيمن قرا بنصب حمالة اي اذم حمالة
واما من قراها بالرفع فهو خبر للمبتدا وهو امراته ومررت به المسكين اي
ارحم المسكين والغالب عليه التعريف التعريف اي الغالب على ما ينصب على
المدح ونحو التعريف وقد جاء نكرة في قول الشاعر ويأوي الى نسوة عطل وشعثا
مراضيع مثل السعالي وقبله فاوردها مرصدا حافظا به ابن الدجى لاطيا كالطحال
اي اورد العير الاتن مرصدا اي مكانا يرصد به الصايد الوحش حافظا به ابن الدجى
يعني الصايد وقيل للصايد ابن الدجى لانه يكمن بالليل للصيد لاطيا حال من ابن الدجى
اي ملتصقا بالارض ليخفى عن الصيد وشعثا بنصب على الترخيم السعالى جمع سعلاة
وهي احبث الغيلان والمراضيع جمع مرضع مرضاع وهي الكثيرة الارضاع او جمع
مرضع فاشبع الكسرة ومنها اي ومن المواضع التي يضمر فيها الفعل فيها باب التحذير
التحذير وهو منصوب بتقدير اتق تحذيرا مما بعده نحو اياك والاسد وماز راسك
والسيف اي يا مازن راسك عن السيف وعن السيف وماز ترخيم مازن واصله ان كرا ماز
المازني اسر بحيرا القشيري فجاء فعنت البحر بحيرا فقال المازني دون اسيره
فقال له فقتلت ماز راسك والسيف فلعله سماه مازنا باسم ابيه وقيل انه ترخيم مازني

وفيه شذوذ ان ترخيم ما لبس بعلم وحذف حرف قبل ياء النسبة واما ارتكبوا
شذوذين لانه اسم كرام وهو مازني اي انق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد
ان يأكلك واما ذكر النفس والظالم يقال اتقك لان الفاعل والمفعول لا يكونان ضميرين
لشيء واحد الا في افعال القلوب فقدر لفظ النفس ليكون المفعول مظهرا
لا مضمرا فحذف الفعل ثم حذف المضاف فأعرب المجرور باعراب المضاف
فصار ضميرا منفصلا وتقول اياك من الاسد واياك من ان تحذف الارنب وايّاك وان
تحذف ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير حرف الجر والعطف يعني يستعمل
التحذير على وجهين احدهما بحرف الجر وحرف الجر قد يكون مذكورا لفظا داخلا على
اسم نحو اياك من الاسد وقد يكون داخلا على ان مع خبره نحو اياك من ان تحذف و
وقد يحذف حرف الجر من ان فتقول اياك ان تحذف اي من ان تحذف ولا يحذف من
الاسم فلا يقال اياك الاسد اي من الاسد وانما حذف حرف الجر من ان لم يجز حذفه
من الاسم لان ان مع صلته طال بصلته فناسب تخفيفه بحذف حرف الجر بخلاف الاسم المفرد
فانه لا طول فيه قوله لامتناع تقدير حرف الجر والعطف معناه انه لا يجوز اياك الاسد
لانه اما ان يكون المحذوف حرف الجر او حرف العطف وكلاهما ممتنعان فلذلك
امتنع واما قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعّاء وللشر جالب فشاذ او محمول على
الضرورة او على ان المراء مصدر جار مجرى ان تماري او على انه شروع في كلام اخر منصوب
بفعل مقدر وما قبله وهو قول الخليل هذا سوال وجواب قال السوال ان المراء حذف منه
حرف الجر مع انه اسم نحو الاسد فكان ينبغي ان لا يجوز حذف حرف الجر منه فاجاب
بوجوه احدها انه شاذ والثاني انه محمول على ضرورة الشعر يعني انما يمتنع في سعة
الكلام والثالث ان المراء ~~مصدر~~ والمصدر مقدر بان والفعل كما تقول
اعجبني ضرب زيدا اي ان ضرب زيد فالمراء بمنزلة ان تماري والرابع انه ليس من
هذا الباب بل المراء منصوب بفعل مقدر فكانه قال بعد تمام الكلام احذر المراء
او كرر ذكر المحذر منه مكررا اه قسيم لقوله تحذيرا مما بعده فالتحذير هو المنصوب بتقدير
اتق وهو منقسم الى قسمين احدهما ان يكون تحذيرا مما بعده كالصور السابقة و
والثاني ان تذكر المحذر منه مكررا نحو الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي
والطريق الطريق اي احذر الاسد والجدار المتداعي واحذر ايطاء الصبي وخل
الطريق وانما لزم حذف الفعل في هذا القسم لانه مكرر وهو نظير ضرب ضربا [illegible]

وانما اذا
افرد

لم يلزم
واما اذا افرد ولم يكرر ~~فجاز~~ حذف عامله ومنها اي ومن المواضع التي يضمر فيها
الفعل قياسا الاغراء ويكون مكررا ايضا نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع
الى الهيجاء بغير سلاح اي الزم اخاك فحذف الفعل ومنها اي ما اضمر بشرط ان
يفسر اما بلفظه او معناه وهو عامل واقع بعده مشتغل عنه بضميره او متعلقه اي
ومن المواضع التي يضمر فيها الفعل منصوب يضمر اي عامله بشرط ان يفسر
ما عبارة من المنصوب وفي يضمر ضمير يرجع الى المنصوب الذي يضمر عامله قوله
وهو الضمير راجع الى المفسر المدلول عليه بقوله اما بلفظه ~~الى المفسر~~ لانه دال على مفسر
والمفسر به والمفسر واحد والضمير في بعده راجع الى ما في يضمر اي واقع بعد الاسم
الذي اضمر عامله وشرط العامل ان يشتغل عنه اي عن ذلك الاسم بضميره او متعلقه
اي متعلق ضميره لانه لو لم يشتغل باحدهما لكان عاملا فيما قبله ولا يكون هناك
مضمر نحو زيدا ضربت فانما يكون مفسرا اذا اشتغل عنه بضميره او متعلقه نحو زيدا
ضربته مثال لما فسر المضمر بلفظه او مررت به مثال لما فسر بمعناه فان مررت به بمعنى
جاوزته او ضربت غلامه مثال لما فسر المضمر بلازم معناه فان ضرب الغلام ~~منه~~
من لوازم اهانة السيد فالمضمر مفسر بمعنى اهنته اي ضربت وجزت واهنت
كل واحد يرجع الى واحد والرفع بالابتداء اجود عند عدم قرينة او وجود اقوى
منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة اي الرفع في زيدا ضربته ونحوه ونظائره اجود
لانه لا يحتاج فيه الى اضمار بل هو مبتدأ وما بعده خبره وانما يكون الرفع اجود في
صورتين احدهما اذا لم يوجد قرينة خلاف الرفع نحو زيدا ضربته من غير تقدم كلام
اخر يقتضي النصب لجملة فعلية ونحوها والثانية ان يوجد قرينة النصب وقرينة
الرفع لكن قرينة الرفع اقوى كاما مع غير الطلب نحو ضربت زيدا واما عمرو فقد ضربته
فقرينة النصب تقدم الجملة الفعلية اذ يقتضي ان يقدر هذا ايضا جملة فعلية واما
قرينة الرفع لانه يقع بعده المرفوع غالبا فقد اجتمع قرينتان لكن قرينة الرفع اقوى
لان اما لا ينصب بعده غالبا وترك التناسب لعطف الجملة الاسمية على الفعلية كثير
في الكلام فترك قرينة النصب اولى من ترك قرينة الرفع فالرفع اقوى وقيده بغير
الطلب احترازا عما اذا ذكر اما مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فانه يترجح النصب لان
الطلب لا يقع خبرا الا بتاويل وقد تقدم قرينة النصب وهي الجملة الفعلية واذا للمفاجاة
من قرائن الرفع لانه يقع بعده الجملة الاسمية نحو ضربت زيدا واذا عمرو يضربه بكر ويختار

او لازم معناه صح

العامل اي صح

فقط اما بلفظه الى اخره تفصيل الناصب المضمر كانه قال وهو [illegible] اما بلفظه المفسر او بلازم معناه صح

على الترتيب المذكور

وان كان في الاية ذكر حرف العطف اما داخلا على اسم نحو اياك والاسد او على ان مع خبره نحو اياك وان تحذف صح

اياك صح

النصب عند العطف على جملة فعلية للتناسب نحو لقيت القوم وزيدا مررت به
فالمختار فيه نصب زيد ليقدر فعل ويكون عطفا للفعلية ويحصل التناسب بخلاف
لقيت القوم واما عمرو فقد مررت به واذا عبد الله يضربه عمرو فانه يختار رفعه
وان تقدم جملة فعلية لان اما لغير الطلب واذا للمفاجاة قرينتان للرفع وهما اقوى
من قرينة النصب وهذا مثال لما وجد فيه قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب الضعيف وفي
موضع هو بالفعل اولى هذا عطف على قوله عند العطف اي يختار النصب عند العطف
كالواقع بعد حرف النفي والاستفهام وحيث وفي الامر والنهي هذه مواقع تقدير
الفعل فيها اولى من تقدير الاسم نحو ما زيدا او ازيدا ضربته فان النفي والاستفهام
قريبتان للفعل فتقدير الفعل اولى واذا قدرت الفعل جاء النصب وحيث زيدا
تجده فاكرمه اي حيث تجد زيدا لان حيث فيها للشرط وهو يطلب فعلا وزيدا اضربه
مثال للامر ولا تضربه مثال للنهي واما مثل ازيد ذهب به فالرفع ليس الا اي
لا يجوز الا الرفع لما ذكر الضابط توهم ان مثل هذه الصورة مما يجوز نصبه اضمارا على
شريطة التفسير لانه اسم ذكر بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه فدفع
هذا التوهم وقال يجب الرفع هنا ولا يجوز النصب وسبب اخراجه الضابط انا ذكرنا
شرط المفسر ان يشتغل عن العمل فيما قبله بضميره او متعلقه وههنا لم يشتغل الفعل فيه
عن العمل بالضمير او المتعلق فان هذا الفعل لو فرض حذف شاغله لم يعمل فيما
قبله لان الفعل مجهول وهو لا يعمل رفعا فيما قبله فالشاغل ليس هو الضمير بل
كونه رافعا والرافع لا يعمل فيما قبله وانما لم يذكر المصنف ما ذكره غيره وهو انه لو
سلط عليه لنصبه لانه مستغنى عنه بقوله مشتغلا عنه بضميره او متعلقه اي بشرط
ان يكون المانع عن العمل فيما قبله هو الضمير او متعلقه وههنا ليس المانع من
العمل فيما قبله اشتغاله بالضمير او متعلقه بل كونه رافعا وقوله نحو الزانية والزاني
فاجلدوا ليس منه اي ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير مع انه ظاهره
انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره بمتعلق ضميره وهو قوله كل واحد منهما وانما لم
يكن من الباب لقوله فان الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه اي
فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ثم ابتداء فاجلدوا فان قلت اذا كان فجمله
ظاهره انه داخل في الضابط فباي شيء خرج هذه الصورة قلت بقوله مشتغل عنه
بضميره او متعلقه يعني بشرط ان يكون المانع من العمل فيما قبله هو اشتغاله بالضمير
بالضمير

بالضمير او متعلقه وههنا ليس المانع هو الاشتغال بالضمير او متعلقه بل المانع
عند المبرد كون الفاء بمعنى الشرط وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله وان حذف هذا
الشاغل فامتناعه عن العمل بالفاء لا اشتغاله بضميره او متعلقه واما عند سيبويه
فهما جملتان اذ الزانية والزاني مبتداء وخبره محذوف وهو في كتاب الله او فيما
يتلى عليكم اي في كتاب الله حكم الزانية والزاني فقد تم هذه الجملة لما كان الحكم مجملا
ابتداء الجملة الاخرى لبيان ذلك الحكم فقال فاجلدوا كل واحد منهما فهما جملتان
مستقلتان فلا تعمل احداهما في الاخرى فالمانع عن العمل ليس اشتغاله بالضمير
او متعلقه فقط والمراد من قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه ان لا يكون المانع عن
العمل الا هذا الاشتغال فقط وهذه الصورة ليس فيها المانع هو هذا الاشتغال
فقط على المذهبين وعند خوف لبس المفسر بالصفة نحو قوله تعالى انا كل شيء
خلقناه بقدر هذا عطف على قوله وفي موضع هو بالفعل اولى اي يختار النصب
في ثلاثة مواضع احدها عند العطف على جملة فعلية والثاني ان يقع في موضع هو
بالفعل اولى والثالث عند خوف لبس المفسر بالصفة فانا لو رفعنا كل شيء لكان
خلقناه محتملا لامرين احدهما ان يكون مجرورا صفة لشيء وهو غير مراد اذ ليس
المراد ان الشيء المخلوق لنا هو بقدر دون ما لم يكن مخلوقا لنا والثاني ان يكون
خلقناه مرفوع المحل خبرا لكل شيء ويفيد المعنى المقصود اي كل شيء هو مخلوق
لنا بقدر اما اذا نصبنا فيكون التقدير انا خلقنا كل شيء بقدر فيتعين المعنى
المقصود فالحاصل ان الرفع يحتمل لوجهين مقصود وغير مقصود والنصب
متعين للمقصود فهو راجح ويستويان اي الرفع والنصب في مثل زيد قام و
عمرو اكرمته او في داره لان الجملة الاولى ذات وجهين لان مجموع زيد قام جملة اسمية
وقام وحده جملة فعلية وانما ذكر عنده او في داره لئلا يرد عليه انه لا يصح عطف
الجملة الثانية على الفعلية فقط لان المعطوف في حكم المعطوف عليه وفي المعطوف
عليه ضمير يرجع الى المبتداء الاول وهو زيد فذكر معه ضمير اخر ليصح لعوده الى
المبتداء ويجب النصب اذا وقع بعد كلمة لا يليها الا الفعل كالشرط والتحضيض
نحو ان زيدا تره تضربه فان حرف الشرط يقتضي فعلا واذا قدر الفعل وجب
النصب وهلا زيدا ضربته [illegible] ضربت زيدا ضربته لان حرف التحضيض
لا يليه الا الفعل لفظا او تقديرا وليس منه اي ليس من الباب وكل شيء

فعلوه في الزبر لفساد المعنى المقصود وتوهم ايضا انه من الباب لانه اسم بعده فعل
مشتغل عنه بضميره مثل زيدا ضربته فرفع هذا التوهم بانه لو كان من الباب ونصب
كل شيء لكان التقدير فعلوا كل شيء في الزبر وهو معنى فاسد اذ الزبر وهي صحف
الملائكة ليس محلا لفعلهم فليس هذا الباب فالتحقيق ان المانع عن العمل فيما قبله
ليس هو الشاغل فقط بل فساد المعنى المقصود فيتعين الرفع لكونه مبتدأ
وفعلوه جملة مجرورة المحل صفة لشيء اي كل شيء مفعول لهم من الاشياء ثابت و
مكتوب في الزبر وهو معنى صحيح ومن المنصوبات الحال وهي ما يبين هيئة
الفاعل او المفعول لفظا او معنى الحال في المعنى كالصفة مبينة لهيئة الذات لكن
باعتبار كونها فاعلا ومفعولا والحال مبين مخص لهيئتها باعتبار كونها فاعلا او
مفعولا فاذا قلت جاء زيد الظريف فهو مبين للذات وان لم يوجد هذه الصفة حالة
شبه الفعل اليه بخلاف قولك جاء زيد ظريفا فانه يشترط ان يوجد هذه الصفة حال
اسناد الفعل اليه واطلق المفعول ليشمل المفعول المطلق ايضا نحو ضربت
زيدا الضرب شديدا فانه مبين لهيئة المفعول المطلق لا للفاعل ولا للمفعول به
ويخرج عن هذا اللفظ مثل الحال عن المضاف اليه نحو رأيت وجه هند ضاحكة فانه حال
عن المفعول الا ان تقدر الاضافة بمعنى فعل ويتكلف له عامل وقد جاء الحال
عن المضاف اليه في التنزيل نحو ملة ابراهيم حنيفا وان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
قوله لفظا او معنى تعميم للفاعل والمفعول نحو ضربت زيدا قائما مثال للحال عن
الفاعل لفظا وضربت زيدا راكبا مثال للحال عن المفعول لفظا والمثال ان يحتمل كل واحد
منهما ان يكون حالا عن الفاعل او المفعول لكن الاظهر ما ذكرنا وما شأنك قائما مثال
للفاعل المعنوي لان المعنى ما تصنع قائما فالعامل معنوي فالمستتر ايضا فيه
معنوي وهذا بعلي شيخا مثال للحال عن المفعول معنى لان التقدير المشار اليه
في حال الشيخوخة بعلي وقد يكون اي الحال لهما اي للفاعل والمفعول على الجمع
والتفريق نحو لقيته راكبين هذا مثال للجمع اي لقيته وانا راكب ايضا ومصعدا
منحدرا مثال لما كان الحال لهما ايضا على التفريق اي لقيته وانا مصعد وهو منحدر
او بالعكس وعاملها الفعل كالامثلة المذكورة او شبهه من اسم الفاعل او اسم المفعول
والصفة المشبهة او المصدر او افعل التفضيل ومعناه اي يتقدم الحال العامل
[illegible]

ابلهم

ابلهم وهم مجتمعون فاذا صدروا تفرقوا واشتغل كل واحد بجلب ناقته ثم
يثوب الاول فالاول يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الاخلاق وشتى
فعيلا من شتيت اذا تفرق وهي حال اي تثوب الحلبة متفرقين وزيد متكئا جالس
كان المثل مثالا لما يتقدم الحال فيه على الفعل وهذا مثال لما تقدم على شبه الفعل وهو
وهو جالس ولزوما اي ويتقدم لزوما فيما اذا تضمن الحال معنى الاستفهام نحو كيف
فعلت في مثال كون العامل فعلا او كيف زيد قاعد في مثال شبه الفعل اي
على اي حال فعلت او معناه عطف على قوله الفعل اي عاملها الفعل او شبهه او
معناه كالمستقر من الظروف نحو زيد في الدار جالسا فان الظرف مستقر على ما
قررناه من قبل واسماء الاشارة نحو هذا بعلي شيخا فان العامل معنى الاشارة
في ذا او حرف التنبيه نحو ها هو زيد قائما معتلا كالمعصى فقبلا حال من معنى التنبيه
في ها اي انتبهك حال كونه اقبالك على هذا الجملة ومن هو زيد وذو الحال هو الكاف في
انبهك والمستتر في تنبه وليس ذو الحال زيدا اذ لو كان هو ذا الحال لم يكن
العامل فيه معنى التنبيه والا لزم ان لا يكون العامل في الحال وذي الحال واحدا
لان العامل في زيد الذي هو خبر ليس معنى التنبيه بل التجرد عن العوامل
اللفظية ونحو ليت ولعل وكان ونحو ذلك فانها يتضمن معاني الافعال اذ ليت
يتضمن معنى التمني ولعل معنى الترجي وكان معنى التشبيه فهذه امثلة لما كان
العامل فيها معنى الفعل ولا يتقدم اي لا يتقدم الحال معنى الفعل لضعفه
بخلاف الفعل او شبهه لقوتها بخلاف الظرف تقول كل يوم لك درهم ولا تقول
قائما لك درهم يعني ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي نحو كل يوم لك درهم
ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي والفرق انهم يتسعون في الظرف بما لا
يتسعون في غيرها وله نظير وقد اجيز تقديمها اي تقديم الحال ايضا ظرفا
شبيها للمستقر باللغو يعني اذا كان الحال ظرفا فجاز ان يتقدم على العامل المعنوي
لمجال صورة الظرفية وقوله تشبيها للمستقر باللغو معناه ان الظرف قسمان لغو
ظرف وهو ما لا يقدر له متعلق محذوف بل يكون متعلقه مذكورا اما فعلا او شبهه
والمستقر ما يكون متعلقه من الافعال العامة ومقدرا فيه ملفوظا وقد ذكرنا ان
الظرف اللغو جاز ان يتقدم على العامل المعنوي والحال اذا كان ظرفا
يكون مستقرا نحو جاء زيد على الفرس اي حاصلا على الفرس فاذا قلت

لعموم حاجة المتغيرات الى الظرف وعموم الافعال كلها عنه بخلاف الغير

فاذا قلت في الدار لك درهم علم ان لك درهما حاصلا في الدار اي كائنا في الدار
فالحاصل ظرف مستقر جاز ان يتقدم على العامل المعنوي كما جاز تقدم الظرف
اللغو عليه ولا يتقدم اي الحال عليه صاحبها المجرور على الاصح نحو مررت
جالسة بهند اختلف في تقدم الحال على ذي الحال المجرور فاكثر البصريين
على منعه وقد اجازه بعض النحويين ووجه الجواز انه حال عن معمول
فعل لفظي فجاز التصرف فيه بالتقديم والتأخير فكما يجوز التقديم
على ذي الحال المرفوع والمنصوب جاز التقديم على المجرور ووجه
المنع انه لم يسمع عن الفصحاء تقديمه ووجه معنى مناسب يمنع من
التقديم على المجرور وهو ان حال المجرور في المعنى صفة لصاحبها
فهي معمولة في المعنى لحرف الجر فكما ان معمول الجار لا يتقدم
عليه فتفرع معمول الجار اولى بان لا يتقدم عليه وهذا المعنى
لا يوجد في المرفوع والمنصوب فلذلك افترقا الا ان يكون
اي الحال ظرفا فانه يجوز تقدمها على المجرور لما في صورة الظرفية
ايضا ولا حجة لمجوزه مطلقا اي لمجوز تقديم الحال على ذي الحال
المجرور مطلقا اي ظرفا كانت الحال او غيره في قوله تعالى وما
ارسلناك الا كافة للناس احتج من جواز تقديم الحال على ذي
الحال المجرور لانه فان كافة حال من الناس وهو مجرور اي
ما ارسلناك الا للناس كافة وقد تقدم وانما لم يكن فيه حجة لانه يحتمل
ان يكون حالا من الكاف في ارسلناك والتاء للمبالغة كعلامة اي ما
ارسلناك لتكف الناس عن الشرك ويحتمل ايضا ان يكون كافة صفة
لمصدر محذوف اي الا ارسالة كافة شاملة لجميع الناس ويحتمل
ان يكون مصدرا لان الفاعلة قد تجيء بمعنى المصدر كالكاذبة
والعافية فلفظ كافة بمعنى كفا وهو مصدر لفعل محذوف وهو
يكف اي ما ارسلناك الا تكف كفا وتتقدم اي الحال غير المجرور اي
ذي الحال غير المجرور جوازا نحو جاء راكبا زيد فانه حال عن زيد وقد
تقدم عليه جوازا [illegible] راكبا الادهم [illegible] الادهم مفعول راكبا وجب
تقديم [illegible] على ذي الحال [illegible]

لفظا ومعنى لو قيل جاء صاحبه راكبا الادهم وحقها اي حق الحال ان يكون نكرة لوجهين
احدهما انه حكم على ذي الحال وحق الحكم ان يكون نكرة والثاني انها لو كانت معرفة
لالتبست بالصفة في بعض المواضع نحو رايت زيدا الراكب ولذا اي ولكون حقها ان تكون
نكرة يمتنع اضمارها اي يمتنع كون الحال مضمرا نحو جاءني زيد قائما وجاء عمرو والضمير في جائيه
لقائما لان المضمر يكون معرفة ونحو قوله فاوردها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص
الدخال ونحو فعلته جهدك وطاقتك ومررت به وحده وغيره من المصادر اي رجع
عوده على بدئه متأول وكذا نحو جاءوا قضهم بقضيضهم او وردها العراك فانها احوال
متعارف ظاهرا مع ان حق الحال ان يكون نكرة فاجاب بقوله متأول اما العراك
فتأويله وجهان احدهما انه مصدر لفعل محذوف اي تعترك العراك وتعترك وقعت
حالا والجملة نكرة والثاني ان العراك بمعنى معتركة فالصورة وان كانت معرفة فهي في
التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعارف وهي في المعنى [illegible] وكذا
طاقتك اي تطيق كطاقتك او طاقتك بمعنى مطيقا وكذا وحده بمعنى واحدا او منفردا
واما قضهم بقضيضهم فانتصابه على الحال وتأويله انه بمعنى مجتمعين واصل الكلمة
من القض وهو الكسر وقد يستعار لموضع الوقوع بسرعة فكان معناه وقع بعضهم
على بعض وجمعوا ويروى فارسلها العراك والبيت للبيد يصف حمر وحش قدموا
الى الماء اي اوردها العير الاتن دفعة واحدة ولم يذدها اي لم يطردها لانه خاف القناص
خلاف الرعاة الذين لا يوردون امر الابل فاذا وردت الماء جعلوها قطعا قطعا حتى تروى
والدخال ان يداخل بعير قد شرب مرة في الابل التي لم يشرب بعد حتى يشرب معها
اذا كان البعير كريما او شديد العطش او ضعيفا النغص بالضاد المعجمة بوزن الكعب
التحرك وامالة الرأس نحو الشيء اي يميل اعناقها الى الماء في الدخال ويروى بالغين
غير المعجمة بوزن جبل اي لم يشفق العير على ان ينغصها والتنغيص التنغيل قال
السيرافي يريد ان بعضها يزحم بعضا حتى لا يقدر ان يتحرك لشدة الازدحام فهو واقف
مزحوم لا يمكن على الحركة ونحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فعلى زيادة اللام فهو
حال معرفة ايضا بمعنى جاءين غامرين والجم من جم الشيء اذا اجتمع والغفير صفته و
وهو من غفر الغيم السماء اذا غطاها وهذا بمنزلة اسم الفاعل كانهم غطوا الارض
لكن تم قوله فعلى زيادة اللام لعل معناه انه بمعنى نكرة كما ان العراك بمعنى معتركة
وكان الاولى ان يقول [illegible] بمعنى النكرة كما ان العراك بمعنى معتركة ووحده بمعنى

منفردا وصاحبها لا يكون نكرة لوجهين احدهما انه محكوم عليه في المعنى وحكم المحكوم عليه ان يكون معرفة والثاني انه لو كان نكرة لالتبس بالصفة في بعض المواضع كما اذا قلت رايت رجلا راكبا ثم استثنى من النكرة صورا فقال الا موصوفة او مضافة او مفيدة عامة عام المعرفة لاستغراقها او واقعة في حيز الاستفهام او بعد الانفصال النفي او متقدما عليها الحال نحو جاءني رجل من بني تميم فارس هذا مثال لما كان ذو الحال فيه نكرة موصوفة ونحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا هذا مثال لما كان ذو الحال نكرة لكنها تغني غنا المعرفة لاستغراقها ان جعلت امرا حالا من كل امر وقوله لا يركنن احد الى الاحجام متخوفا يوم الوغا الحمام قوله متخوفا مثال للحال عن نكرة وهو احد يعني غنا المعرفة لاستغراقها ايضا بوقوعها في سياق النهي وهل اتاك رجل راكبا مثال للحال عن نكرة واقعة في حيز الاستفهام وانما صح لان الاستفهام في حكم النفي لان الجملة الاستفهامية غير واجبة فهو كالنفي ومعنى قولهم غير واجبة انه ليس بخبر ثبوتي فيشاكل النفي لانه ايضا ليس بخبر ثبوتي وما جاءني رجل الا راكبا مثال لما وقع الحال فيه بعد الانقضاء النفي وفيه بحث وهو ان مجرد هذا لا يكفي في كون ذا الحال نكرة وكان يحتمل ان يقال وجه صحة كون ذو الحال نكرة كونه للعموم ايضا لان هذا النكرة في سياق النفي فيكون عاما غايته انه ورد عليه استثناء فهو في معنى حال عما كان عاما لكونه في سياق النفي مثل لا يركنن احد الا انه ورد عليه تخصيص ولم يرد على احد تخصيص ويحتمل ان يقال وجه الجواز انه حال من نكرة موصوفة باعم عام الاحوال لان الاستثناء مفرغ فالتقدير ما جاءني رجل في حال من الاحوال الا في حال الركوب فهو استثناء من عام ايضا وهو الاحوال فهو في الحقيقة ليس حالا عن رجل وحده بل عن رجل موصوف باعم عام الاحوال لانه مفرغ اي ما جاءني رجل متصف بصفة الا بهذا الصفة وجاءني راكبا رجل هذا مثال لما تقدم الحال عن النكرة وانما جاز لانه لو تاخر لم يجز الاستثناء لالتباسه بالصفة في بعض المواضع فلما تقدمت امتنع ان يكون صفة فتعين للحال وفيه نظر لما ذكرنا في ان ذا الحال لا يكون نكرة لامرين احدهما للالتباس والثاني كون ذي الحال محكوما عليه وحقها ان يكون معرفة وبالتقدم لا يرتفع كون ذي الحال محكوما عليه فيستوي في المنع الامتناع لهذه العلة تقدم الحال وتاخرها الا ان يقال تقدم الحكم يورث تخصيصا ولذلك جاز كون الفاعل نكرة مع انه محكوم عليه لتقدم الحكم عليه وضعفها في غيرها اي ضعف كون ذي الحال نكرة في غير الصور المذكورة المستثنيات

حيث لم يوجد فيه مصحح وما جاء فيه على ضعف قول الشاعر وما حل سعدي غريبا ببلدة على انه يحتمل ان البيت ان يكون المصحح الاستغراق وان كان سعدي علما فلا استشهاد فيه اصلا ومن اي الحال في الامر العام اي الغالب اسم مشتق وقد تقع مصدرا مؤولا اي بالمشتق نحو اتيت ركضا اي راكضا وقتلته صبرا اي صابرا ومصبورا وانه قياس اي ان ايقاع المصدر حالا بهذا التاويل قياس في كل ما دل عليه الفعل نحو اتانا سرعة ورجلة فانها من انواع الاتيان خلافا لسيبويه حيث قصره على السماع فانها ليست من انواع الاتيان خلافا لسيبويه حيث قصره على السماع الاكثرون على انها سماعية مطلقا وذهب المبرد الى انها قياسية ان كان في الفعل دلالة عليها بان يكون من انواع الفعل ولفظ المصنف يشعر باختيار مذهب المبرد والاكثرون خلافه وقد يكون اي الحال اسما اي غير مشتق ولا مصدرا بل اسما جامدا على ضرب من التاويل بجعله بمعنى المشتق كما سياتي نحو جاء البر قفيزين يعني ممن لم يجعله خبرا على ان جاء يعني صار فيكون قفيزين حينئذ خبرا لا حالا ومعناه لو كان حالا انه حصل البر هذا الحال وهو كونه مقدرا بهذا القدر ومنه اي ومما جاء اسما ما كرر للتفصيل نحو بينت حسابه بابا بابا اي مفصلا ومبوبا ومنه كلمته فاه الى في وبايعته يدا بيد وبعت الشاء شاة ودرهما والاصل فيها الجمل اذ التقدير كلمته فوه الى في ويده بيده اي متصل يدي وبعت الشاء شاة بدرهم وانما كان الاصل فيها الجمل ولم يصح ان يكون هذه المفردات احوالا لان الهيئة انما فهمت منها اي من الجمل دون المفرد لان كل مفرد واحد من تلك المفردات لا يستقل بالدلالة على الهيئة المحتاج اليه لان قولك فاه وحده لا يدل على المشافهة الا بضميمة قوله الى في اليه بمعنى المشافهة يفهم من تلك الجملة وهو فوه الى في وكذا معنى التقايض لا يفهم من لفظ يدا وحده وكذا معنى المقابلة لا يفهم من لفظ شاة ولا من لفظ درهما وحده بل يفهم من الجملة وهي شاة مع درهم الا انهم وضعوها اي وضعوا هذه الاسماء التي وقعت حالا موضع لوازمها اي لوازم الجمل المقدرة لمبادرة الوهم اليها اي الى تلك اللوازم لكثرة الاستعمال من غير نظر الى اجزائها يعني ان فوه الى في مثلا يفهم منه المشافهة من غير نظر الى تفصيل اجزائها حتى يفهم ذلك المعنى من غير ان يخطر بال المتكلم ولا فهم المخاطب ولا مدلول الجار فلما كان كذلك جعل كالمفردات فاعربوا الفاقه منها التي من تلك الاجزاء اعراب الحال وجعلوا الاول في الاولين اي اللفظ الاول وهو فاه ويدا في الاولين اي في المثال الاولين الاول والثالث وهو شاة بدرهم في الثالث اي في المثال الثالث

بعد ابدال العاطف من اداة المصاحبة ومن البا لان الواو لما كان بمعنى المعية كان بمعنى
الباء المصاحبة ومنه اى ومما وقع الحال اسما جامدا هذا بسرا اطيب منه رطبا والعامل فى بسرا
اسم الاشارة على راي واطيب على راي وفعل محذوف على راي اى هذا اذا وجد بسرا
اطيب منه اذا وجد رطبا لا اذا وجد رطبا ويوجد فى بعض النسخ اذا وجد رطبا الا انهم
حذفوا الظرف وما اضيف هو اليه وسدا بالحال اى الفعل المضاف اليه سدا مسده
كما فى ضربى زيدا قائما وبعود الاختلاف السابق فى عامل الظرف يقضى الخ اذا قدر بالظرف
وهو اذا وجد فيجى الاختلاف السابق فى عامل هذا الظرف حتى يكون العامل فى
الظرف اسم الاشارة على راي واطيب على راي والاصح انه اطيب اى الاصح
ان العامل فى بسرا اطيب لا اسم الاشارة لصحته والمشار اليه بلح او رطب استعمالا
وحيث لا اسم اشارة ولما يلزم من تغييره من تفضيل الشى على غيره بنفسه باعتبار حالة
واحدة اذا الاول وهو بسرا من تتمة هذا احتج بوجوه على ان العامل هو اطيب
لا اسم الاشارة الاول انه لو كان العامل اسم اسم الاشارة لم يصح الكلام اذا
لم يكن المشار اليه بسرا لكن يصح والمشار اليه بلح او رطب بيان الملازمة ان العامل
هو المتقيد بالحال فلو كان العامل اسم الاشارة لقصدت الاشارة بحال البسرية و
واما انتفاء التالى فلانه للاستعمال اذ يستعمل هذا الكلام فى غير حال البسرية والثانى
انه لو كان اسم الاشارة هو العامل لم يستقم الكلام اسم الاشارة اسم اخر يجلى
لا يدل على الاشارة لكنه يستقيم اذ يقال تمرة نخلى بسرا اطيب منه رطبا فيتعين
ان يكون العامل هو اطيب لا اسم الاشارة والثالث انه لو كان اسم الاشارة هو
العامل لكان بسرا من تتمة اسم الاشارة لا من تتمة اطيب فكانه قال المشار
اليه فى حال البسرية فيبقى اطيب عاملا فى رطبا وحده لكن الاطيبية لا تعقل الا باعتبار
امرين وقد يكون الاطيبية باعتبار حالة واحدة وهو حالة الرطبية فيلزم تفضيل
الشى على نفسه اذ لا يتعلق اطيب ببسرا على هذا التقدير لانه من تتمة هذا فان
قلت مسلم ان الاطيبية لا تعقل الا باعتبارين لكن لا نسلم انه يشترط ان يكون
الاعتباران معمولين له قلت ان اطيب انما كان عاملا لاشتماله على معنى
التفضيل ومعنى التفضيل يستدعى طرفين مفضلا ومفضلا عليه
فلما كان عاملا فى المفضل وجب ان يكون عاملا فى المفضل عليه ايضا لان نسبته
الى الافضلية اليهما واحدة واحتج الى نفيد الحال بحالين مختلفين بزول
مختلفين باجلاء

ان حال الاشارة
ح

لو وقع موقع
ح

غير عامل فى بسرا
ح

باعتبار حالة واحدة
ح

باختلاف الاعتبار اذ الاول باعتبار الفضل والثانى باعتبار المفضولية وعمله فى الاول
على الفعل الصريح ولذا تقدمه وفى الثانى بحسب عمل المعنى فامتنع التقديم نحو لو كان الخ
قوله كما مر هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان القائل ان يقول لا يصح ان يكون عامل
واحد يعمل فى حالين مختلفين دفعة واحدة نحو ضربت راكبا ماشيا فى حالة واحدة
لان التقييد بالحال ينفى ما سواه فاذا قلت ضربت راكبا معناه ان الضرب تقيد
بحال الركوب ولم يوجد فى غيره وكذا لو قلت ماشيا فتقيد به دون الركوب فلو
جمعت بينهما يلزم ان التقييد بكل واحد مانعا من التقييد بالآخر فيلزم ان يكون
التقدير هذا اطيب بسرا رطبا وهو غير مستقيم كما فى المثال المذكور فاجاب
بانه ليس موازنا للمثال الذى ذكرته وهو ضربت اذ ليس له جهتان بخلاف
اطيب فانه دال على الافضلية وهو نسبة يستدعى حالين مختلفين لكونه مشتملا
على اعتبارين باعتبار اصل الفضل وباعتبار المفضولية فصح كونه عاملا فى حالين
مختلفين لكونه مشتملا على اعتبارين مختلفين فهو عامل فى كل حال باعتبار فيه من
الاعتبارين ثم توهم سؤال آخر وهو ان اطيب لم جاز اعماله فيما تقدم عليه
وهو بسرا فاجاب بان عمله فى بسرا باعتبار الفضل المدلول عليه بلفظ اطيب
فهو كالفعل يجوز تقدم معموله عليه واما عمله فى رطبا فباعتبار المفضولية وهو
من لوازم اطيب فكان العامل معنويا بهذا الاعتبار فلذلك امتنع تقدم رطبا
عليه وفيه نظر لان اطيب من شبه الفعل وشبه الفعل كالفعل فى جواز
تقدم الحال عليه ومدلوله هو اصل الفضل واما الفضل والمفضول فهما خارجان
عن مدلوله لكون الفضل نسبة يستدعى طرفين فاضلا ومفضولا فاما ان يكون
يكون الطرفان داخلين فى مفهومه او خارجين او جعل احد الطرفين وهو الفاضلية
الفاضلية من مدلول الفعل وجعل الاخر وهو المفضولية من معنى الفعل
الفعل فهو ممنوع وقوله فامتنع التقديم من لوازم جعل المفضولية من الموضع
دلالة عمل المعنى وهو محل البحث ثم التحقيق ان معنى اصل الفعل من غير اعتبار
الترجيح هو العامل فى الحالين وبيانه انك تقول فى الترجيح طاب هو التمر بسرا على
طاب رطبا فالعامل فى الحالين هو الفعل وهو طاب واذا اردت ترجيح طيبها
على طيب فعبارته مستطولة والمختصر فى المطولة هى ان تقول طيبه
البسر بسرا ارجح من طيبه رطبا فالعامل فى الحالين هو اصل معنى الطيب والترجيح

لا يصح ان يكون اطيب عاملا فى بسرا وفى رطبا معا لانهما حالان مختلفان
ح

طرفين فاضلا ومفضولا
فهو مما يستدعي

لا مدخل له في عاملاً في الحال بل هو حشو محض وكذا في العبارة المختصرة
ومن هذا بسرا اطيب منه رطبا العامل في الحالين اصل الطيب اذ الطيب
في الموضعين والترجيح عبر عنها بعبارة مختصرة ومن الطيب ولا شك ان معناه
مطولا او مختصرا واحد وان اختلفا في التعبير فعلى هذا تخرج الجواب عن السؤالين
احدهما هو انه لم يعمل العامل في حالين مختلفين وجوابه انه اعني الطيب عند
التفكيك يرجع الى عاملين وهو طيبه بسرا او طيبه رطبا والثاني انه لم عمل في الحال
المتقدمة مع ان عمل افعل ضعيف اذ لا يعمل في المظهر واجوابه ان عمله باعتبار
تضمنه لاصل الطيب لا باعتبار الترجيح على ما لا يخفى اذ الغرض ترجيح طيبه
بسرا على طيبه رطبا فاصل الطيب هو العامل في الحالين دون الترجيح فالطيب
لتضمن فعلية يعمل فيهما قبله لا للترجيح على ان يقول الحال في المعنى ظرف فجاز
ان يعمل فيها متقدمة او متاخرة للملاحظة الظرفية المتضمن لفظ الحال في لفظ
الكتاب نظر اذ يقتضي ان يكون عمله في موضع باعتبار الفعلية وفي موضع
باعتبار الترجيح وهذا ليس كذلك اذ العامل في الحالين هو اصل الطيب لا
الترجيح وهو نهاية الوضوح ويكون اي الحال موطئة نحو انا انزلناه قرانا عربيا
معنى الموطئة ان يعاد ذو الحال في الحال ايضا من شان لو قيل انا انزلناه عربيا
لكان حالا مقيدة فلما اعاد قرانا وكان ذا الحال سميت موطئة لانه جرى ذكره من قبل
مرة في انزلناه فذكر على سبيل التمهيد والتوطئة ونظيره ظننت زيدا قائما فان
معناه ظننت قيام زيد اذ المظنون هو القيام لا ذات زيد فذكر زيد على سبيل
التمهيد والتوطئة فكان معناه انزلناه في حال كونه عربيا فذكر القران في
الحال على سبيل التمهيد والتوطئة فلذلك سميت موطئة اي مذكورة على سبيل
التوطئة والاتيان بالجزء الاول من الحال وهو قرانا عين ذي الحال وهو مفعول
انزلناه ويكون اي الحال جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير نحو جاء زيد
وابوه قائم او بالواو وحدها نحو لعمرك والحيش نائم اجراء مجرى الظرف
يعني ان الحال اصله ان يكون مفردا لانه من المنصوبات وقد يكون جملة
خبرية على تقدير المفرد واحترز بالخبرية عن الانشائية فانها لا تقع حالا
كما لا تقع خبرا للمبتدا والجملة اذا اشتملت على مسند ومسند اليه كانت مستقلة
فاحتيج الى رابط بينها وبين ذي الحال والرابط اما بالواو والضمير معا وهو

في غاية القوة واما الواو وحدها فهو اقوى من الضمير وحده لان الواو يدل
في الابتداء على الربط والضمير لا يلزم ان يكون في المبتدا ففي الواو المشعر
بالحالية في اول الامر معلوم فلذلك قال او بالضمير وحده على ضعف نحو فلولا
جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق وسرباله اي لم يمزق
والواو للحال وقوله اجراء لها مجرى الظرف معناه ان الحال في المعنى كالظرف
لان معنى قولك جاء زيد وابوه قائم جاء زيد في حال قيام ابيه وكما جاز ان يخلو
الظرف عن الضمير جاز ان يخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير والمضارع المثبت
بالضمير وحده نحو جاء زيد يضرب وانما يلزم الواو لان الفعل المضارع مقارب لاسم
الفاعل وفي اسم الفاعل يشترط الضمير وحده اذا وقع حالا فكذا المضارع وقولهم
دون ذاك وينفق الحمار ليست الجملة فيه حالا بل هو كلام مستقل اي اذكره
دون ذاك فانه ينفق الحمار بدون تلك المبالغة اصل المثل ان انسانا اراد بيع
حمار له فقال لمشتريه اطر حماري ولكن جعل فلما دخل به السوق قال له
المشتري هذا حمارك الذي كنت تصيد عليه الوحش فقال دون ذاك وينفق
الحمار اي الزم قولا دون الذي تقول فان الحمار ينفق بدون هذا هو السفيق
وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والمضارع المثبت بالواو والضمير او
باحدهما ما سواهما هو المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي وكل واحد منها
اما مع الواو او مع الضمير او مع كليهما ومن شرعه امثلة وهي ظاهرة ولا بد في
الماضي المثبت من قد علله النحويون بانها اذا وليت الماضي قربته من الحال فلزمت
معه قد لفظا او تقديرا لتوافق زمان الفعل العامل وفيه نظر لانه لو كان
الغرض من الاتيان بقد مقارنة زمان الحال لزمان العامل فلا يحصل من الاتيان
بقد لانه جاز ان يكون العامل ماضيا والحال الذي اقربت بقد قريب من الحال
فجاز ان لا يكون زمانه وزمان العامل واحدا فلعل الاستعمال ورد كذلك والا
فمجرد هذا التعليل لا يفيد المطلوب وهو مقارنة الحال الا ان يقولوا ان الفعل
وان كان متوقعا في الزمان الماضي لكن اسناد الفعل الى الفاعل يكون حالة الاخبار
فلو كان الحال ماضيا غير مقرب من الحال بقد لكان الفعل حالة الاسناد منقضيا
حال لا يكون مقارنا فلذلك اشترطت قد فانك اذا قلت جاء زيد وقد ركب فالمجيء
وان كان واقعا قبل لكن اسناد المجيء اليه حصل حالة الاخبار فالحال ينبغي ان

ان يكون ايضا واقعا حالة الاخبار ليحصل التوافق وجوز حذفه خلافا لسيبويه و
تاويله جاوكم حصرت صدورهم قوما يفترض ضعف ظاهر صفة الموطئة في حكمها لا
لاسيما والموصوف محذوف استدل النحويون لحذف قد بوقوعه في قوله تع جاوكم
حصرت اي وقد حصرت وبقول الشاعر كما انتفض العصفور بلله القطر
اي وقد بلله وسيبويه لم يجوز حذفه وتاويل الاية بان حصرت ليست حالا بل
هو صفة موصوف محذوف والتقدير جاوكم قوما حصرت صدورهم والمصنف ره
استضعف هذا التاويل وقال اذا قدر الموصوف يكون حالا موطئة وصفة
الموطئة في حكم الحال في ايجاب تصدرها بقد يعني كما ان الماضي المثبت يكون معه
قد فصفة الموطئة اذا كان ماضيا يلزم معه قد ايضا لاسيما والموصوف محذوف
يعني اذا حذف الموصوف يكون في صورة الحال فالاتيان بقد يكون اولى وفيه
نظر لان لسيبويه ان يمنع ذلك والمصنف لم يات بدليل على ما ادعاه وتاويل
المبرد بالدعاء يبطله ما بعده يعني ان المبرد ايضا لا يجوز حذف قد وتاويل الاية
بان حصرت ليس بحال بل هو دعاء كانه قال اذ جاوكم حصر الله صدورهم وضيقها
ومعنى قوله يبطله ما بعده ان ما بعده هو قوله او يقاتلوا قومهم يدفع ذلك لان
قوله او يقاتلوا منصوب بان اي او يقاتلوا قومهم وهو معطوف على ان يقاتلوكم
وعلى الوجه يقاتلوا قومهم ونحن ندعوا ان يقاتلوا قومهم ابدا ونقول لان الواو
مقاتلين بعضهم بعضا وندعوا عليهم اللهم الق باسهم بينهم فهذا التاويل غير
مستقيم وحكى الاخفش زيادة الواو في الخبر في باب كان نحو كنت ومن ما يلني اكرمه
تشبيها بالحال يعني ان الاخفش جوز ان يدخل الواو في خبر كان تقول كان زيد وابوه
قايم فان الجملة خبر لكان وجوز معها دخول الواو تشبيها للخبر بالحال لان المعنى
كان زيد على هذه الحال وعليه قوله كنت ومن ما يلني اكرمه تشبيها بالحال اي كنت
على هذه الحال وفيه نظر اذ يجوز ان يكون كان تامة والواو للحال على اصله و
لا يلزم ان يكون ناقصة ودخول الواو عليه على التشبيه بالحال ولا يقع الحال
مستقبلا لمنافاته الحال وقولهم مررت برجل معه صقر صايدا به غدا متاول معناه
انه لا يجوز ان يكون العامل ماضيا او حاضرا والحال مستقبلا لانه ح لا يكون مقيدا لذلك
الفعل لانه لم يقع بعد والتقيد انما يكون اذا كان زمان الحال وزمان العامل واحدا
ولو رد عليه قولهم مررت برجل معه صقر صايدا به غدا فان الصيد واقع في الغد

فلا يحصل

فلا يحصل به تقييد ما هو حاصل وهو كون الصقر معه اذ المعية حاصلة الآن واجاب
بانه متاول وتاويله ان المراد بالحال ان يكون مقدرة ومعناه معه صقر مقدرا به
الصيد به غدا والتقدير واقع الآن فحصلت المقارنة كقوله تع فادخلوها خالدين
فان الخلود لم يحصل زمان الدخول واجيب بان المراد تقدير الخلود اي ادخلوها
مقدرين خلودكم فيها والتقدير حاصل زمان الدخول فصح المقارنة ويحذف عامله
نحو قولك للمرتحل راشدا مهديا اي سر او سافرت راشدا فحذف لقرينة
الحال ومنه اخذته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن اذ لا يصح عطفه على ما قبله ولا
حالا منه هذا انما يستعمل في شيء ذي اجزاء اشترى بعضها بدرهم وبعضها باكثر
درهم وعلى هذا لا بد من اضمار فعل اي اشتريت بعضه بدرهم فذهب الثمن في بعضه
الاخر صاعدا ولا يستقيم ان يكون حالا عما قبله لوجود الفاء ولفساد المعنى اما
وجود الفاء فظاهر لان الحال لا يدخله الفاء خصوصا اذا كان مفردا واما
فساد المعنى فلانه ليس المعنى اخذته بدرهم في حال كونه صاعدا ولا يستقيم ان
يكون عطفا على ما قبله اذ المذكور قبله هو الفاعل والمفعول والدرهم ولا يصح
عطفه على شيء منها اما عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظا ولا معنى اما لفظا
فلاختلافهما في الاعراب واما معنى فلان الصاعد ليس آخذا حتى يعطف على
الفاعل الذي هو آخذ واما على المفعول فلا يستقيم معنى اذ ليس الغرض
انك اخذت المثمن والصاعد لان الثمن هو الصاعد الصاعد هو الثمن ولم
ترد انك اخذت المثمن والثمن ولا يستقيم عطفه على درهم اما لفظا فلاختلافهما
في الاعراب واما معنى فلانه لم يرد انه اخذ المثمن بدرهم فصاعدا بل المراد انه
اخذ بعضه بدرهم وبعضه باكثر ولو كان عطفا على الدرهم لكان ماخوذا بالدرهم
والزايد جميعا والفاء ايضا مانع لانه يؤذن بالتعقيب وبعض الثمن
لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب بعض بل التقدير فذهب الثمن في البعض
الاخر صاعدا ومنه المثل اتميميا مرة وقيسيا اخرى فهو براهما حالين يعني
العامل فيه محذوف ايضا والتقدير اتتحول في هذا الحال قوله فهو براهما
حالين اشارة الى ان مذهب سيبويه ان انتصابهما على الحال والعامل
والتقدير اتتحول هذا التحول وليس المراد تحول حال كونك تميميا وقيسيا
[illegible]

يحولن هذا التحول وهو كونكم في الولائم متفقين وفي العبادة مختلفين وكذا في
السلم اغيارا جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي الحيض من
عركت المرأة حاضت اي تتحولون هذا التحول وهو كونكم اغيارا اي في حال السلم
واشباه النساء الحيض في حال الحرب ويحمل عند سيبويه على المصدر اي
في جميع الصور ويلزم ذلك اي اضمار العامل في المؤكدة ومن المقررة لمضمون جملة
اسمية نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه الحال المؤكدة بان يكون مقررة لمضمون جملة
اسمية لان المقصود هو الثبات والدوام لا التنقل ولو كانت الجملة فعلية افادت
التنقل والحدوث وليس المراد ذلك كما في المثال المذكور فان العطف مقرر لمعنى
الابوة وانما لزم الاضمار لان الجملة الاسمية ههنا لا يصلح بعمومها تقييدها بالحال
كما في المثال فان الابوة لا تتقيد بالعطف بمعنى انه اذا انتفت الحال وهو عطوفا
انتفت الابوة ولا بد للحال من عامل فلذلك قدر له عامل وتقع جملة اسمية ولا
تصدر بالواو لاتحادها بما قبلها نحو هو الحق لا شك فيه فان قوله لا شك فيه جملة
اسمية وقعت حالا مؤكدة ومن هنا لم يصدر بالواو لان الحال المؤكدة متحدة بما قبلها
فلا مجال لتخلل الواو بينها وبين الجملة المؤكدة بها وذلك الكتاب لا ريب فيه على احد
الوجوه يعني ان لا ريب فيه حال مؤكدة على احد الوجوه وقيل ان لا ريب فيه
خبر بعد خبر لذلك والخبر الاول هو الكتاب وقيل ذلك مبتدأ والكتاب صفته
ولا ريب فيه خبر ذلك وقيل لا محل له من الاعراب بل جملة مستانفة منقطعة
عما قبلها ومن الاسماء ما لزم النصب على الحال نحو طرا ومثله كافة وقاطبة نحو
استعمالها اضافتها هذا امر ثبت بالاستعمال وقد استعمل صاحب المفصل
لفظ كافة مضافة في قال محيطا بكافة الابواب ومنها اي ومن المنصوبات

بحث التمييز

التمييز وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة المراد بالابهام المستقر
ان يكون ثابتا في اصل الوضع نحو عشرين وثلثين ونحوهما واحترز به عن
الاسماء المشتركة كالعين فانه وان اشتمل على ابهام لكنه لم يستقر في اصل الوضع
اذ هو موضوع في الاصل لمعنى معين ثم التبس على السامع في الاستعمال
فالابهام عارض لا مستقر في اصل الوضع بخلاف نحو عشرين فانه موضوع على
الابهام وقوله عن ذات احتراز عن الحال فانه يرفع الابهام المستقر عن الذات
لا عن الذات بل يرد على الهيئة والصفات نحو جاءني رجل عالم ويمكن ان يجاب بعدم ... الذات

لا ابهام فيه بل الابهام باعتبار الصفات فصفة الذات مبهمة دون الذات قوله
مذكورة او مقدرة يشمل نوعي التمييز المفرد والجملة فالاول وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة لا يكون الا عن مفرد تام بالتنوين لفظا نحو راقود خلا او تقديرا
فيما لا ينصرف كهو احسن وجها والمبني اي في المبني كالاعداد المركب نحو ثلثة
عشر رجلا لان الاصل فيها ثلث وعشرة ففيهما تنوين تقديرا وكم الاستفهامية
نحو كم غلاما اشتريت وكذا الخبرية مفصولا بينها وبين مميزها يعني وكذا كم
الخبرية اذا فصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت وكم نالني منهم
فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل فالشارح يقدر التنوين فيه كالاستفهامية
وانما قيد الخبرية بكونه مفصولا لانها اذا لم يوجد فصل فهو مضاف الى مميزه فلا
يكون فيه تنوين مقدر حالة الاضافة واذا كان مع الفصل فالتنوين مقدر عليها
لانها غير مضافة فهو كالاستفهامية فانها غير مضافة اصلا لكون مميزها منصوبا دائما
فيما بان يقدر التنوين عليها لانها بمعنى كثير وكذا عطف على كم الخبرية اي
تقديرا في لفظ كذا لو قلت عندي كذا درهما فان التنوين ايضا مقدر على ذا وبنون
التثنية والجمع عطف على قوله بالتنوين اي وتمام الاسم بالتنوين وبنون التثنية
والجمع نحو منوان سمنا وعشرون درهما والمراد بنون الجمع ما يشابه الجمع ومن
نون الاعداد نحو عشرون درهما وانما لم يمثل في الجمع الحقيقي نحو حسنون وجوها لان
الكلام في تمييز المفرد وذلك من تمييز الجمل لان تمييز الجمل ما يكون الابهام فيه
في نسبة نحو في الفعل او ما في معنى الفعل على ما سيأتي والاضافة عطف على بنون
التثنية اي وتمامه بالتنوين وبالاضافة نحو ملء الاناء عسلا والاكثر اي اكثر
التمييز المفرد فيما كان مقدارا وذكر اقسام المقدار بقوله كيلا نحو قفيزان برا
او وزنا نحو منوان سمنا او مساحة نحو ما في السماء قدر راحة موضع كف سحابا او
عددا اما صريحا نحو احد عشر الى تسع وتسعين درهما وما سواها اي ما عدا
احد عشر الى تسع وتسعين وهو تمييز العشرة فما دونها والمائة والالف وما يوجد
منها مضاف اي الى مميزه نحو عشرة رجال ومائة درهم والف ثوب او كناية عطف
على صريحا نحو كم درهما مالك اي في كم الاستفهامية وكم في الدار رجلا في الخبرية
اي في كم الخبرية اذا فصل بينها وبين مميزها ليكون مثالا للمنتصب على التمييز
لانه لو لم يكن فصل لكان التمييز مجرورا في الخبرية نحو كم رجل في الدار ولا يكون

من التمييز المنتصب وكأين رجلا في المعنى الخبرية بنصب ما بعدها وان كان
ادحال من نحو كأين من رجل لقيت أكثر من النصب واجود كذا في الصحاح
وعندي كذا درهما ايضا مثال لما كان كناية في العدد وقد جاء الجر في كم الاستفهامية
منه مسئلة الكتاب على كم جذع بيتك مبني وحمله اي على ماية جذع او الفاجر
وحمله الخليل على اضمار من دون الاضافة نحو كم رجل لقيت اي كم من رجل مع
لا يكون مضافا بل بتقدير التنوين عليها كما اذا انتصب تمييزها والنصب اكثر
اي النصب في كم الاستفهامية أكثر من الجر او مقيسا عطف على مقدارا اي
اكثر ما دله مما كان مقدارا او مقيسا نحو على التمرة مثلها زبدا فان مثل التمرة
ليس من المقادير ولكنه مما يقاس به الشيء وليس مقدارا حقيقة وفي العدد
مفرد البتة اي مفرد مميز العدد وقوله في العدد يتعلق بالفعل بعده اي
مفرد المميز من العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين لان الغرض في
التمييز رفع الابهام واذا حصل بمفرد استغنى به فمفرد انه يجب افراده
الا في كم الخبرية فان الافراد لم يلزم فيها فيقال كم غلام اشتريت وكم
غلمان اشتريت فاذا انتصب بان يقع فصل بينه وبين مميزه لا يلزم الافراد ايضا
بل يقال كم في الدار رجلا او رجالا لقيت ونحو اثني عشرة اسباطا محمول على
البدل هذا ايراد وجواب فالايراد ان مميز العدد وهو ليس بمفرد فاجاب
بانه ليس مميزا بل هو بدل من اثني عشرة والمميز محذوف اي اثني عشرة
فرقة او امة ونحو كم غلمانا فالمميز فيه محذوف وانتصاب غلمانا على الحال
هذا ايضا ايراد فان المميز حقه ان يكون الافراد لان كم فيه الاستفهامية و
مميزه ينبغي ان يكون مفردا منصوبا فاجاب بان غلمانا ليس مميزا بل المميز
محذوف اي كم لك نفسا او شخصا وغلمانا منتصب على الحال من الضمير
في الظرف العائد الى كم بمعنى الكثير فلذلك انتصب غلمانا على الجمعية
فالمطابقة بين الحال وذي الحال في الجمعية حاصلة نظرا الى معنى الكثرة و
وكان اولى ان لا يكون الفارق قول في التمييز لان لنحو كم لك مبتداء وقوله المميز
فيه المحذوف خبره ولا موجب لدخول الفاء فيه ظاهرا ولو قال واما نحو كم
كما ذا الفاء في موقعه ولا يجوز الاضافة اي لا يجوز الاضافة فيما اذا كان الا
المميز مفردا نحو احد عشر الى تسع وتسعين فان مميزه منصوب مفرد

لانه الاصل ~~ولا يجوز اضافة العدد الى مميزها وانما لم يجز الاضافة في التمييز~~ ان
يكون منصوبا مفردا واما في العقود من عشرين الى تسعين فانما لم يجز الاضافة
فيها لانه اما ان يحذف النون او لا يحذف ولا يجوز حذفه لانه ليس بنون الجمع حقيقة
الا انه فكذا اما يشبه بنون الجمع وهكذا قالوه وفيه نظر ولا يتعين التذكير
والتانيث في غير العدد المركب نحو عشرين وثلثين ونحوهما من العقود التي
في اواخرها النون الى تسعين يقال عشرون رجلا وعشرون امراة وفي المركب
ان كان احد عشر الى تسعة عشر بتذكير الاول وحذف التاء من الثاني مذكروا ان
كان على نحو احدى عشرة واثنتا وثنتا عشرة بتانيث الاول وسكون شين العشرة
في الحجازية وكسرها في تميم مونث شرع في بيان التذكير والتانيث في المركب بقوله
مذكروا اي يذكر في المركب ان كان على نحو احد عشر الى تسعة عشر فان تذكيره
بتذكير الجزء الاول وهو احد وتسعة اما احد فتذكيره ظاهر واما تسعة فتذكيره
بوجود التاء كما سياتي في تسعة رجال وبحذف التاء من الثاني اي تذكيره بتذكير
الجزء الاول وحذف التاء من الجزء الثاني وهو عشر من احد عشر الى تسعة عشر
فان تذكيره بحذف التاء على ما هو قياس التذكير والتانيث في الاصل لا على ما هو
القياس في العدد وقوله وان كان على نحو احدى عشرة اي ومونث المركب
ان كان نحو احدى عشرة واثنتا وثنتا بوجود التاء في الجزء الثاني وهو
عشرة من احدى عشرة الى تسع عشرة وذكر ان سكون شين عشرة لغة
الحجاز في المونث وكسرها لغة تميم اما في احد عشر واثنى عشر واحدى عشرة
واثنتا عشرة فانها جارية على القياس وهو وجود علامة التانيث في المونث و
عدمها في المذكر واما في ثلثة عشر الى تسعة عشر الاول جرى على حاله قبل التركيب
في اثبات العلامة في المذكر وحذفها مع المونث على ما سياتي تعليله واما الاسم
الثاني فانما حذف منه العلامة في المذكر واثبت في المونث ولم يجر على القياس
قبل التركيب كالجزء الاول لانه لو اثبت مع المذكر افضى الى الجمع بين علامتي تانيث
لو قيل ثلثة عشرة رجلا مع الاستغناء عن ذلك بواحدة وكان الاول احق بذلك لانه
قدمت لها حكم السبق واما اثبات العلامة في الجزء الثاني مع المونث [illegible]
لاحتياج اللفظ الدال على التانيث الى علامة وانما حذفت من الاسم الاول لئلا
[illegible] من الفرق [illegible] الجزء الاول ايضا قبل التركيب فانك قبل التركيب

الفعل
فلا يجوز اضافة العدد الى مميزه صح

بل هو جزء من الكلمة ولا يجوز ناقصا والنون لانه يشبه نون الجمع ووزن الجمع لا يثبت مع م

ويتعلق في المركب صح

بتاكيد عشرة فان تذكيره بتذكير الجزء الاول وهو واحد واثنتا واثنتا صح

تقول ثلث نسوة بغير علامة وانما جمع علامتي تانيث في احدى عشرة واثنتا عشرة ولم يجوز في عشرة رجلا لان العلامتين في احدى عشرة مختلفتان لفظا وانما الممتنع اتفاق لفظيهما والتاء في اثنتين بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث حتى يحصل الجمع بين علامتين وفي لفظ الكتاب نظر لان تمييز عشرين الى تسعين ثلثة وعشرون وتسعة وعشرون تمييز فيه المذكر عن المونث تقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة فلم يذكر حكمه في الكتاب لان هذا داخل في المركب وهو غير مقتضي حكم المركب فيه العشرة لانه حال ان كان نحو عشر الى اخره وان اراد دخاله تحت قوله ولا تمييز التذكير والتانيث فهو فاسد لانا بينا ان بالعشر يعرف تذكير وقوله لا تمييز مقصور على العقود من عشرين كما ذكرنا فيجب التذكير والتانيث في نيف العشرين الى تسعين وقد اهملوا في الكتاب وما يضاف من الاعداد في المائة والالف وما يتضاعف منهما كالف الف درهم ومائة الف درهم بمفرد لما المضاف اليه البتة اما المائة وجه افراد تمييزه واضافته اليه انها اخذت شبها من العشرة لكونها عشر عشرات كما ان العشرة عشر احاد ولانها عقد قائم براسه كالعشرة فاضيف الى مميزها كما اضيفت العشرة اليه وفيه اخذت شبها من التسعين اذا كانت للعقد الذي يليها مميزة بالمفرد كما ميز التسعون بالمفرد واما الالف فاضيف الى المفرد لانه شابه المائة بكونه عقدا مستانفا وبكونه عشر مئات كما ان المائة عشر عشرات فاعطي حكمها ولا تمييز التذكير والتانيث اي في المائة والالف وما يتضاعف منهما بل تقول مائة رجل وامراة ونحو هما والثلثة الى العشرة اي مميزها المضاف اليه تقول ثلثة رجال وانما اضيف الى مميزها لان ما بعده هو المقصود فلو نصبوه صار ما ليس بمقصود كانه المقصود وانما كان المضاف اليه هو المقصود دون الاول لانه الذي يوصف كما في قوله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان وكم الخبرية من غير فصل محمول على الاول وهو المائة والالف مرة فمفرد مميزه المضاف اليه يقال كم غلام اشتريت وعلى الثاني وهو الثلثة الى العشرة اخرى فيجمع كما يجمع مميز الثلثة فيقال كم غلمان اشتريتهم وانما قيده بقوله من غير فصل لانه اذا وجد الفصل لم يكن

جمع صح

كم مضافا بل يكون مميزه منصوبا فلا يصح حمله على المضاف وتحو ثلثمائة الى تسعمائة ليس بقياس لان مميز الثلث ذكرنا ان قياسه ان يكون مجموعا ولفظ مائة مفرد وانما هو اما القياس نحو ثلث مائين للملوك وفي بها اثاري وجلت عن وجوه الاهاتم قالوا قتيل في معركة ثلث ملوك من العرب وكانت دياتهم ثلث دية لعمرو فمن رد اه بالديات الثلث وهو دليل شرفه والاهاتم بنقطتين من فوق بنو الاهتم سنان بن سمي وانما سمي بذلك لانه كسرت ثنيته يوم الكلاب والهتم كسر الثنايا من اصلها ثم ان كان بالتاء تذكر وبغيرها تؤنث اي حكم تذكيره عند وجود التاء وتانيثه عند حذفها يعني ان عشرها على الثلثة العشر جار على خلاف القياس ففي المذكر يلحق التاء وفي المونث يحذف هكذا ورد في الاستعمال وعلله النحويون بامور احدها ان العدد مونث لانه جماعة والمذكر اسبق من المونث فاختص العلامة به ولم يلحق بالمونث للفرق ولان ترك العلامة علامة والثاني ان التاء للمبالغة والمذكر اقوى فاختص به والثالث ان نحو حمار وقذال من المذكر يجمع على احمرة واقذلة ونحو عناق وذراع من المونث يجمع على افعل بلا تاء فحمل هذا الحكم الى العدد لانه جمع فاثبت التاء مع المذكر دون المونث قياسا على الجمع والرابع ان العدد وهو المعدود في المعنى فاستغنوا بتانيث المضاف اليه عن تانيث المضاف لئلا يجتمع علامتا تانيث فلم يدخل على المونث وادخل على المذكر للفرق وهذه العلل لا تخلو عن ضعفها بل الاولى التمسك بالاستعمال في امثالها وقد ينصب على التمييز نحو ثلثة اثوابا ونحو اذا عاش الفتى مائتين عاما واخره فقد ذهب اللذاذة والفتاء ويروى خمسين عاما ولا استدلال فيه ونحو قوله تع ثلثمائة سنين فيمن قرا غير مضاف محمول على البدل والا يلزم شذوذ ان جمع مميز مائة ونصبه وفي الاضافة واحد اي على قراءة اضافته ثلثمائة الى سنين يلزم شذوذ واحد وهو جمع المميز وقال ابو اسحق لو انتصب على التمييز لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة ووجه ذلك انه فهم من اللغة ان مميز المائة واحد في مائة اذا قلت مائة رجل فكذا اذا قلت ثلثمائة سنين مثلا فيكون السنين واحدا من المائة واقل السنين ثلثة فيجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة فقيل انه غير لازم لان ذلك مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فيكون القصد فيه كالقصد في وقوع التمييز

جمعا في نحو ثلثة اثواب فان الاثواب ايضا اقله ثلثة فلو كان المراد ثلثة من
الجمع المميز لكان معنى ثلثة اثواب تسعة اثواب وهو باطل بل المراد تمييز
الثلثة بالثوب وانما جمع ليطابق العدد في كونه للكثرة واما الواحد واما الاثنان
فلا يستعمل ان يلفظ بالمميز واحدا او مثنى فيقال رجل ورجلان فيحصل الدلالة
الجنسية والمقدار بلفظ واحد يعني يستغنى بلفظ التمييز عن ذكر الواحد والاثنان
لان قولك رجل يدل على الواحد وعلى الجنس وكذا رجلان يدلان على الاثنين
والجنس فلو قيل اثنا رجلين لكان المستغنى عنه وهو ظاهر ونحو ظرف عجوز
فيه ثنتا حنظل شاذ وكان القياس حنظلان واو لم كان خصيه من البدل
وفي غيره اي في غير العدد مفرد هذا عطف على قوله وفي العدد لما فرغ من ذكر
العدد شرع في غيره فقال يفرد في غير العدد ان كان جنسا وهو ما يدل على
القليل والكثير من مسماه يعني المراد بالجنس ليس المشهور وهو المقابل للعلم
بل هو مفسر في باب التمييز بما ثبت به اجزاؤه ويقع على القليل والكثير منه كالماء
والعسل فان بعض الماء ماء فاذا قلت عندي رطل ماء فيفرد لان الغرض الدلالة على بيان
ذات المعدود ويحصل بالمفرد فالجمع مستغنى عنه الا ان تقصد الانواع فيجوز
ان يجمع باعتبار الانواع نحو عندي ارطال خلولا ثم ان كان بنون التثنية والتنوين
جازت الاضافة نحو رطل زيت ومنوا سمن والا فلا تقول موضع سحاب في
قولك ما في السماء موضع كف سحابا لانه لو حذف المضاف اليه واضيف الى المميز لم يفهم
المعنى المقصود وقد يقع فيما ليس ايا فيما هكذا في النسخ بلفظ التثنية ولعله يريد
به المقدار والمقياس لانه مذكور ان من قبل على المقابل اما لو جعل قوله او مقياسا
عطف على قوله عددا ليكون داخلا في انواع المقدار كان المقدار اما كيلا او وزنا
او مساحة او عددا او مقياسا لكان الاولى ان نقول اللفظ فيما ليس ايا ما
ليرجع الى هذه الانواع كما هو لفظ المفصل اذ قال وقد تقع فيما ليس ايا ما ولعله
تصرف من الناسخ نحو خاتم حديدا والاضافة اكثر لان الاصل في غير المقدار واما
الثاني وهو التمييز عن ذات المقدرة فلا يكون الا عن نسبة في جملة او ما ضاهاها
نحو في الاضافة مهذا هو المسمى لنسبة الجملة وقولهم فيه انه يرفع الابهام عن نسبة في جملة او
نحوها [illegible] اذ الاصل النسبة [illegible] اذا قلت طاب زيد لا ابهام
في الطيب [illegible] لا ابهام [illegible]
فانما
طاب

اعترض بقوله في اول
الكثرة فيما كان
ذكر الاكثر
بقوله وتوقيع
ايا ما صح

فانها ايضا معلومة محققة وانما المبهم هو الامر المتعلق به النسبة فان المعنى طاب امر
من الامور لزيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله ابا ودارا وعلما ونحوها فالمبهم في الحقيقة
هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة فان هذه الامور تفسير للمنسوب اليه المجهول لا
انه عين النسبة ومرادهم هذا و امثلة ما كان التمييز فيه عن النسبة في جملة او فيما
ضاهاها الجملة اي شابهها او في الاضافة سيأتي ذكره على الاثر فان كان اي التمييز
اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي التمييز عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه اي التمييز لها
اما يكون اسما او صفة فان كان اسما فاما ان يصح جعله لما انتصب عنه اي اما ان يصح
اطلاق ذلك الاسم على ما انتصب التمييز عنه كما يقال طاب زيد ابا زيد اب او لا يصح
اذ لا يقال زيد دار وكما اذا كان لزيد اب لا يقال فيه ايضا زيد اب بل
يقال لزيد اب فان صح جاز فيه وجهان احدهما ان يحمل التمييز له اي يطلق
له ويراد منتصب ما انتصب عنه فيقال طاب زيد ابا يعني طاب زيد من جهة
كونه ابا لاولاده والثاني ان يطلق ويراد به متعلقه يعني طاب زيد من جهة
ان له ابا نحو طاب زيد اي ابا هذا مثال لما كان النسبة فيه في جملة او زيد طيب
اي ابا هذا مثال لما كان النسبة فيه فيما ضاهاها الجملة اذ لفظ طيب وحده
دون زيد مفرد لكنه يشتمل على نسبة الطيب الى الضمير المستتر الذي هو فاعله
فالنسبة فيه شابه الجملة او يعجبني طيبه ابا مثال لما كان النسبة في اضافة
وهي اضافة الطيب الى الضمير فيطابق اي التمييز ما قصد من الامر الذي
نسب اليه الطيب في المعنى وهو المتعلق نحو طاب الزيدان ابوين اذا
اريد بالاب المنسوب اليه فاذا كان مثنى كما في المثال والزيدان هما الابوان
فيثنى التمييز ايضا لانه هو الاول او زيد اي او طاب زيد ابوين اي اذا زيد منه
المتعلق وهو انه طاب زيد من جهة ان له ابا فاذا تعدد المتعلق كما اذا
كان المراد اباه وجده او امه واريد طاب زيد من جهة ان له ابا وجدا او اما
والا وان لم يصح جعله لما انتصب عنه هو اي التمييز يكون لمتعلقه نحو طاب
زيد دارا فيطابقه اي يطابق التمييز ما قصد وهو المتعلق في الاكثر اي لا يلزم
فيه المطابقة اذ جاز ان يقال طاب الزيدان دارا اذا الغرض رفع الابهام
عن المتعلق الذي نسب اليه الطيب حقيقة وحصل بالمفرد فيكفي وجاز ان يكون
التمييز مطابقا [illegible] المتعلق في الاكثر [illegible] حتى [illegible]

علت طاب زيد

خلق الله صح

ومن أضعف الا ركانا اي من أضعف الخلائق إجداء ولو كان ذكرنا نصح في
عين الشعر وقبله لله ما تلك العيون بلا بنا قتلتنا ثم لم تحيين قتلانا النون في تحييني ضمير المؤنث
وهو العيون او النساء كقولهم يطوف يضربن ولذلك بعثت مع الحازم ولو قال أنت
يا امارة لم تحيني سقطت النون لانه علامة ونعت ضميرك لم تضربي انت
وقد يقع الواحد موقع الجمع كقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا اي من الصداق
نفسا اي انفسا ونظيره اي ونظير وقوع الواحد موقع الجمع كلوا في بعض بطنكم
تعفوا فان زمانكم زمن خميص اي جائع يعني جائع اهله كقولهم صائم وانما
كان المراد الجمع لان المخاطبين جماعة وتعفوا من عف عن الحرام اي كف عنه وذلك
انهم كانوا يتلصصون ويتغاورون فامرهم بالاقتصار على القليل من الزاد
ليعفوا الا ان يكون جنسا استثناء من قوله ويطابق اي ويطابق التمييز ما قصد
من مخاطبه الا ان يكون التمييز جنسا اي يقع على القليل والكثير منه كقولك طاب
زيد علما فان القليل من العلم علم ومنه اي ومما يكون التمييز فيه جنسا اشتعل
الرأس شيبا فان الشيب يقع على القليل منه والكثير فاغتنم مما ذكره بقوله
ومنه لان الشيب في الآية مراد الاشتعال الشمول لجميع الرأس وانتشاره ووقع
في جمعه ولذلك نسب اليه الاشتعال على الاستعارة فالشيب [illegible] لا يراد به اصل الشيب
وطرف منه كما في طاب زيد علما فانما صح التمثيل به لان مطلق الشيب مما يصح اطلاقه
على القليل ولذلك الاعتبار كان جنسا لا باعتبار خصوص مورده في الآية الا ان
يقصد الانواع اي بذلك المبني وهو استثناء من قوله جنسا اي يفرد التمييز ان
كان جنسا الا ان يقصد بذلك الجنس كقوله بالاخسرين اعمالا جمع العمل وان كان جنسا
لان المراد انواعه اي هم الاخسرون في انواع اعمالهم من كونه الصناعة والتجارة
والزراعة وساير انواع اعمالهم اي يشمل الخسران انواع اعمالهم وانه لمتعلقه
صحة اضافته الى ما انتصب عنه الآية العلامة التي تعرف بها التمييز اي يعرف
كون التمييز لما انتصب عنه وكونه لمتعلقه بصحة اضافته فاذا قلت طاب زيد
ابا واردت ان زيدا اب لم يصح اضافة الاب الى زيد لانه كاضافة الشيء
الى نفسه وان اردت ان له ابا جاز ان تقول ابو زيد وكذا التمييز في الصورة
الاخرى [illegible] ابو زيد [illegible] المتعلق
[illegible] الرأس واعمال الاخسرين [illegible]

التمييز صفة اسم كان باعتبار الخبر وهو لفظ صفة هذا مقابل قوله ان كان اسما اي
وان كان صفة كانت له اي لما انتصب عنه وطبقه اي وكانت مطابقة له في الافراد و
التثنية والجمع نحو لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس فانه مدح باعتبار
انه فارس لا باعتبار انه فارسا واحتمل اي الصفة الحال اي جاز ان يقال ان
فارسا منصوب على الحال من الضمير في دره والدر اللبن ويقال في الذم لا در دره
اي لا كثر خيره واللام في لله للتعجب والمدح ويحتمل وجهين احدهما انه التعجب
للتعجب من الله الذي من خيره وجوده [illegible] للمعروف والثاني التعجب او
نصفه من ثدي امه اي التعجب من ذلك اللبن الذي تولد وتربى مثل هذا الولد
الكامل في الصفات والتمييز اولى لان المقصود مدحه بالفروسية لا مدح حال
الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات وهو ظاهر ويلزمه
اي ويلزم التمييز التنكير اي لا يكون الا نكرة على الاعرف الذي هو مذهب
البصريين واحتجوا عليه بثلاثة اوجه احدها القياس على الحال في الاشتراك
في رفع الابهام والثاني ان المقصود من التمييز رفع الابهام وهو حاصل بالنكرة
فيضيع التعريف والثالث ان النكرة هو الاصل والمعرفة فرع عليها ولا يعدل
عنها عن الاصل الى الفرع بلا غرض ولا غرض في التعريف لما ذكرنا وفيه للاحتراز
للقول الاخر وهو مذهب الكوفيين نحو قوله تعالى الا من سفه نفسه فمن قرأه فان
المراد الا من سفه نفسا اذ سفه لازم لا يقتضي مفعولا وفي الاول اي وفي
القول الاول وهو الاعرف يحمل الآية على نزع الخافض اي في سفه نفسه او على
تضمين معنى الجهل اي جهل نفسه وقوله في الكتاب فيمن قرأ يقتضي ظاهره ان في
الآية قراءة اخرى ولقد تتبعت كتبا كثيرة معتبرة في مشهور القراءة وشواذها
وسألت المعتبرين في القراءة وما عثرت على نقل قراءة اخرى في الآية المشهورة
ولا شاذة ولعل المصنف وقف على ما لم تحقق الآية نزع الخافض بالتضمين
والتمييز عليه ويحتمل ان يكون غلطا من الناسخ وانه كان الاصل فيما قيل اي
على احد الاقوال اذ يحتمل الآية نزع الخافض والتضمين والتمييز فلا يتعين
لواحد ويعضده لفظ صاحب المغني اذ قال حجة الكوفيين قوله تعالى سفه نفسه
على احد الاقوال ولم ينقل غير [illegible] اخرى مع انه [illegible]
مشهورة [illegible] اي تقديم التمييز على عامله

لان صح

وانعام صح

بجامع صح

لا مشهورة صح

ايضاهم

مطلقا ان كان العامل فعلا او معنى فعل هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين
واحتجوا عليه بوجوه احدها ان التمييز في المعنى فاعل على ما سياتي اذ معنى طاب
زيد نفسا طاب نفس زيد ومعنى تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد والفاعل يمتنع تقديمه
والثاني ان التمييز مفسر والتفسير لا يتقدم على المفسر والثالث ان الغرض
من التمييز ذكر الشيء مجملا اولا ومفسرا آخرا ليكون اوقع في النفس كما
على ما سياتي في آخر الباب فلو قدم فات هذا الغرض خلافا للمازني والمبرد
فيما كان العامل فعلا نحو قوله اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد
نفسا بالفراق تطيب فمن انث الضمير في تطيب هذا مذهب الكوفيين والمازني
والمبرد جواز تقديم التمييز على العامل اذا كان فعلا واحتجوا بالقياس
على الحال الجامع الاشتراك في رفع الابهام وجوابه بالفرق وهو ان الحال
فضلة فجاز تقديمه كالمفعول والتمييز فاعل في المعنى فلا يتقدم واحتجوا
ايضا بقول اعشى همدان اتهجر البيت على رواية تانيث الضمير في تطيب
وانما قيده بهذه الرواية لانه في كاد ضمير الشان لتذكيره وفي تطيب ضمير
سلمى اي وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم نفسا واما على
رواية التذكير في ضمير تطيب فلا يتعين الاستدلال اذ جاز ان يكون الضمير
في كاد للحبيب ونفسا منتصب على التمييز من كاد وهو العامل فيه وجملة تطيب
خبر كاد اي ما كاد نفسا يطيب بالفراق بمعنى ما كاد نفسه تطيب بالفراق
ويروى وما كان بالنون ولا استدلال لهم فيه لجواز ان يرجع ضمير كان
الى الحبيب او الى سلمى بتاويل المعشوق والمحبوب ونفسا خبر كان و
تطيب على التذكير او على التانيث صفة نفسا بتاويله بالشخص في التذكير اي
ما كان نفسا طيبة بالفراق ويروى يطيب بالضم من الاطابة ولا استدلال
فيه ايضا لكون نفسا مفعولا لتطيب مقدما اي ما كاد تطيب نفسا بالفراق
وجاز على رواية كاد وتانيث تطيب ان يكون الضمير في كاد للحبيب او لسلمى
بالتاويل المذكور ونفسا خبر كاد وتطيب صفة نفسا اي نفسا طيبة بالفراق
ويكون على استعمال كاد على الاصل المرفوض نحو ما كدت آيبا والارجح الاول
والغرض انه لا يتعين الاستدلال ايضا على تانيث الضمير في تطيب و
وذكر في التعليق ان دلالة البيت على رواية التانيث قاطعة وهذا الاحتمال

يدفع قطع الدلالة ثم التمييز في الاصل منتصب عما هو منتصب عنه اي موصوف
في المعنى بما انتصب التمييز عنه اذ الاصل عندي شيء هو ان وعسل هو لانا و
دراهم عشرون وكذا في طاب زيد نفسا الاصل وصف النفس بالطيبة و
الفاعل في المعنى موصوف بالفعل وانما ازيل اي التمييز عما هو اصله او ازيل
اضافة التمييز لفظا بما انتصب عنه نصبا اي طلبا لضرب من المبالغة والتاكيد
اما المبالغة فلان كون الشيء مجملا اولا ومفصلا ثانيا ابلغ واوقع في النفس من
ذكره مفصلا اولا وتفصيله وتمام تقريره في علم المعاني والبيان واما التوكيد فاما
ان يراد به تقرير المبالغة وتوكيدها واما ان يراد به انه بمنزلة تكرير الشيء مرتين
مجملا ومفصلا وهو كزيد زيد او زيد نفسه ومنها اي ومن المنصوبات ما
انتصب من المستثنى وهو المذكور بعد الا واخواتها نحو حاشا وعدا وخلا وغير
على ما سياتي وقد يوجد في بعض النسخ هكذا وهو المذكور بعد الا غير الصفة
وكانه غير محتاج اليه لان المراد بقوله ما انتصب ما جاز انتصابه والا يعني
غير جاز انتصاب ما بعده ايضا تقول رايت رجالا الا زيدا وانما حده
بهذا القيد لانه اراد المشترك بين المتصل والمنقطع واحدهما مخرج من متعدد
والاخر غير مخرج تعرض لما يشتركان فيه فمتصل اي فالمستثنى متصل
ان كان مخرجا من متعدد لفظا او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا هذا مثال
للمتعدد لفظا اي لفظه موضوع لمتعدد ولو مثل بنحو الرجال كان اولى و
وضربت زيدا الا راسه هذا مثال للمتعدد تقديرا اذ لفظ زيد علم موضوع
لمشخص لا تعدد فيه وليس في لفظه تعدد اذ ليس بجمع ولكن التعدد
فيه تقديري باعتبار الاجزاء لا باعتبار الجزئيات اذ اجزاء زيد متعددة كالراس
واليد والرجل وساير الاعضاء والا اي وان لم يكن مخرجا من متعدد فمنقطع
منقطع نحو ما جاءني احد الا حمارا وهو اي المستثنى منصوب اي يجب نصبه
بعد الا غير الصفة في كلام موجب وقيد بغير الصفة لان الا اذا كان صفة بمعنى
غير لا يجب نصب ما بعده والكلام فيما يجب نصبه والموجب احترازا عن غير
الموجب كالنهي والنفي والاستفهام فانه لا يجب نصب ما بعده على ما سياتي
فيما بعد او منقطعا اي وهو منصوب اذا كان منقطعا مسعى ايقاعه موقع
الاسم الاول نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم و مطلقا في اللغة الحجازية

نحو ما جاءني احد الا حمارًا وفي بني تميم جاز رفعه على البدل او المنقطع وهو ما لا يكون
من جنس الاول وهو قسمان قسم يمتنع ايقاعه موقع الاسم الاول بضرب من
التاويل نحو ما احد الا حجرًا اذ لا يحكم اطلاق احد على حجر بالتاويل
ونحو قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم على ان المراد بمن رحم المرحوم
فانه يمتنع ايقاع العاصم على المرحوم بالتاويل فيجب نصبه على المؤمنين بلا خلاف
وقسم لا يمتنع ايقاعه موقع الاسم الاول وهو المراد بقوله في الكتاب ومطلقًا اي
منقطعًا مطلقًا عن قيد امتناع ايقاعه موقع الاسم الاول اي نحو ما يمكن ايقاعه موقعه
بضرب من التاويل نحو ما جاءني احد الا حمارًا فان الاحد يتناول الحمار بضرب من
التاويل وهو ان يراد بالاحد الشيء او يراد بالاحد الشخص وما يتعلق به من مركوبه
ونحوه فاندرج بتناول الحمار مجازًا فهذا القسم يجب نصبه عند اهل الحجاز ويجوز
رفعه على البدل عند بني تميم ولو قال في الكتاب وأما في المطلق عند قيد الامتناع
الى آخره كان اظهر وادل على المقصود ومثل في الكتاب في المنقطع الذي لا يصح ايقاعه
موقع الاسم الاول بقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي الا من رحمه
الله بمعنى المرحوم والمرحوم يمتنع ايقاعه موقع العاصم لان المرحوم معصوم لا
عاصم هذا على احد الوجوه وقد قيل ان العاصم بمعنى ذي العصمة فيشمل العاصم
والمعصوم فيكون الاستثناء من جنس الاول وقيل العاصم فاعل بمعنى مفعول
فيكون متصلا
اي لا معصوم الا المرحوم فهو من جنس الاول ايضًا وقيل من رحم هو
الراحم اي الا من رحم الخلق فيكون من جنس العاصم ايضًا اي لا عاصم الا
الراحم وروي قول الاواري لاياما ابينها مرفوعًا ومنصوبًا البيت للنابغة
واخره والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد وقبله وقفت فيها اصيلا لا اسائلها
عيت جوابًا وما بالربع من احد الا اللاي ابينها وعازبة اي عرفت دار مية وعهدها
وبينتها بعد طول تامل لانها تغيرت عن حالها لخرابها والاواري جمع اري وهي
التي تحبس بها الخيل من وتد وحبل والنؤي حاجز من تراب يجعل حول
البيت او الخيمة لئلا يصل اليها الماء والمظلومة الارض التي حفر فيها الحوض
وسميت مظلومة لانها لم تكن موضع حوض فجعلوها موضعه ووضع الشيء في غير
موضعه ظلم والجلد الارض الغليظة الصلبة استثنى الاواري من الاحد وهي
ليست من جنسه فالاستثناء منقطع مثل ما جاءني احد الا حمارًا فلذلك جاز الوجهان
الرفع

الرفع والنصب عند بني تميم ومقدمًا عطف على منقطعًا اي يجب النصب اذا كان مقدمًا
على المستثنى منه نحو ما جاءني الا عمروًا احد وانما وجب نصبه اذا قدم لان رفعه كان على
البدل فاذا تقدم امتنع البدل فوجب النصب وان قدم على صفة المستثنى منه فهو
بمنزلة التقديم عليه اي على المستثنى منه على راي والصحيح ان لا يكترث بهذا التقديم
اي لا يبالي نحو ما جاءني احد الا زيد خير منك فتقول خير صفة احد والا زيد تقدم على صفة
المستثنى منه وفيه وجهان احدهما ان التقديم على الصفة كالتقديم على الموصوف لان
الصفة والموصوف كشيء واحد فكما يجب النصب عند التقديم على المستثنى منه يجب ايضًا
عند تقديمه على صفته والصحيح ان الصفة فضلة فالمستثنى متأخر صورة بعد المستثنى
منه وهو احد فيجوز فيه وجهان النصب والرفع والصفة في حكم العدم فلا يبالي بالتقديم
عليها وبعد ما خلا وما عدا عطف على قوله مقدمًا اي يجب النصب ايضًا في المستثنى
اذا كان واقعًا بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون بعد كل كلام اي موجبًا ومنفيًا
نحو جاءني القوم او ما جاءني ما خلا زيدًا وما عدا زيدًا وليس زيدًا ولا يكون زيدًا وهذه
افعال مضمر فاعلها فيجب نصب الواقع بعدها لان كل واحد منها فعل فلا بد له من فاعل
او ليس بمذكور لفظًا فان قلت اذا كان المذكور قبله لفظة الرجال او النساء وقلت
جاء الرجال ما عدا زيدًا او النساء ما عدا هندًا فلا يرجع اليه ضمير المفرد المذكر
قلت هو على حذف مضاف والتقدير لا يكون الرجال اي بعضهم فذكر الضمير
في عدا وخلا وليس ولا يكون باعتبار لفظ البعض المضاف ولولا الجمع
الضمير وانث في عدا وخلا وليس ولا يكون وجائز فيه النصب والبدل
وهو عطف على قوله منصوب اي والمستثنى جائز فيه النصب والبدل المختار
بعد الا متصلا في كل كلام غير موجب ذكر المستثنى منه قبله فان تعذر البدل
على اللفظ قوله بعد حال من الضمير المجرور في قوله فيه اي جاز في المستثنى
واقعًا بعد الا واحترز بقوله غير موجب عن الموجب فانه لا يجوز فيه البدل
وانما لم يجز في الموجب البدل لان معنى البدل والاستثناء حيث جاز واحد
نحو ما جاءني احد الا زيدًا والا زيد معناهما واحد وهو ان زيدًا مثبت له المجيء
بدلا واستثناء فلو قلت جاءني احد الا زيدًا ونصبه على الاستثناء يكون
المجيء مسلوبًا عن زيد ولو جعلته بدلا والبدل في حكم تكرير العامل فكأنه
جاءني [illegible] فيكون المجيء ثابتًا لزيد [illegible]

ينتفي المجيء عنه وهو خلاف القاعدة المستقرة من اتحاد معنى البدل والاستثناء
حيث جوزناه، فان قلت لا نسلم ان البدل والاستثناء في غير الموجب معناهما
واحد فانك اذا قلت ما جاءني احد الا زيد فلو نصبت على الاستثناء يكون
المجيء ثابتا لزيد ولو رفعته على البدل والبدل في حكم التكرير فيكون ما جاء مقدرا
بعد الا فيكون المجيء منفيا عن زيد فيتغاير المعنيان قلت البدل في حكم
تكرير العامل والعامل هو الفعل السابق وهو جاء لا ما جاء، فان النفي لا تأثير
له في العمل فالعامل المكرر هو الفعل مجردا عن النفي فيكون المجيء ايضا في
البدل ايضا ثابت المجيء لزيد كما في الاستثناء، فيتحد المعنيان وقوله وذكر المستثنى
منه قبله احتراز عن المفرغ فانه يعرب على حسب العوامل كما سيأتي فنصبه
على اصل الاستثناء، ورفعه على البدل ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد
ولا احد فيها الا زيد وليس زيد بشيء الا شيئا، لا يعبؤ به وما زيد شيء او شيئا
الا شيء بالرفع لا غير لان الممتنع عمله الا في المنفي لا يعمل في الاثبات قوله لان ا
المنع الى اخره علة لتعين الرفع على البدل من المحل في الصورة المذكورة جميعا و
وهي عبارة وجيزة جامعة اما قوله ما جاءني من احد الا زيد فانما تعذر البدل فيه
على اللفظ لانه لو ابدل من لفظ احد والعامل في المبدل عامل في البدل فيكون من
عاملا فيما بعد الا وهو للاثبات لكن لفظ من لا يعمل في المثبت لانه لا يزاد الا في
النفي وكذا قوله لا احد فيها الا زيد لا يمكن ابدال زيد من لفظ احد لانه يلزم ان يكون لا
الذي هو عامل في المبدل عاملا في البدل الواقع بعد الا فيكون لا عاملا في ا
المثبت وكذا ليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبؤ به لانه لو ابدل على لفظ شيء وهو
معمول للباء للنفي لزم اعمال حرف الجر وهو الباء في ما بعد الا لان الباء انما
يزاد في النفي وكذا ما زيد بشيء الا شيئا لو ابدل عن لفظ شيء لزم اضمار الباء فيه
بعد الا وهو لا يزاد ايضا الا في النفي وكذا ما زيد شيئا الا شيء لو ابدل عن لفظ
شيئا لكان العامل فيما بعد الا لفظ ما لكن لا يعمل الا في النفي فانه اذا انتقض
النفي بطل عمله فقد اشتركت الصور في هذه العلة واما قيد وليس زيد بالباء
وهو شيء وذكره مع الباء وبدونه لان ما يمنع العمل فيما بعد الا ان ليس
يعمل بالفعلية لا بالنفي فاذا بطل النفي باقي الا بقي اصل فعلية فيعمل له فهو في التقدير
في قوة ما كان فاذا بطل نفيه بقي لفظ كان فيعمل في المثبت ولفظ ليس وان كان
مفردا

ان تعذر البدل على اللفظ صح

مفردا فهو في تقدير نفي واثبات كما ذكرنا وتقول اقل رجل يقول ذلك الا زيد
على البدل هذا ابدا واذ هو كلام موجب فكان حقه ان يمتنع فيه البدل واجاب بقوله
لانه اجروه مجرى النفي اذ المعنى ما يقول رجل ذلك الا زيد فهو في حكم النفي ولذا الخ
اي ولكونه في معنى النفي التزموا الصدور اي التزموا تقديم لفظ اقل اذ لا يقال
يقول اقل رجل ذلك الا زيد وصدريته لتضمن النفي والرفع بالابتداء وخبره الجملة
بعده ويلزم الفعلية او الظرفية وقيل ان الجملة وصف والخبر محذوف ثم ذكر اعراب
هذه الجملة وهو انه يرتفع اقل بالابتداء وخبره الجملة بعده كما الظرف غالبا وقد جعلهم
بعضهم بان يقول اخره صفة رجل بدليل انه يثنى الضمير تبعا لتثنية الموصوف في
نحو اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان وفي هذا التضعيف نظر لان تثنية الضمير
مشترك بين كون الجملة وصفا وخبرا لان اقل مضاف الى المثنى فحكمه حكم المثنى
فتثنية الضمير في يقولان حينئذ لازمة سواء كان خبرا او صفة وقيل الجملة وهي
قوله يقول ذلك وصف لرجل والخبر محذوف اي حاصل او موجود وقيل هو
مبتدأ لا خبر له لانه بمنزلة الفعل في معنى، لانه بمعنى قل رجل يقول ذلك
ونظيره اقائم الزيدان في كون الفاعل سادا مسد الخبر على ما ذكرناه ولا
ولا يجوز طرح الوصف منه كما في رب لان المقلل هو الموصوف دون المفرد
اي دون المجرد عن الوصف هذا اشارة الى سؤال مقدر على تقدير كونه وصفا
بان يقال لو كان وصفا لجاز طرحه لان الصفة خارجة عن الجملة فيجوز الاقتصار
على الموصوف وحده نحو جاء رجل عالم لكن لم يجز طرحه فدل على انه ليس بصفة
فيكون خبرا فاجاب عنه بانه انما لم يجز طرح الوصف فيه كما لم يجز طرحه عن مجرور
رب لان الغرض التقليل والشيء موصوفا اقل منه غير موصوف اذ بالصفة خرج
ما ليس موصوفا بها اذ قولك رب رجل طويل ادل على القلة من رب رجل ولا
يجوز الجر بدلا من المضاف اليه لانه لا يضاف الى المفرد المعرفة اي لا يجوز جر
زيد في المثال المذكور على انه بدل من المضاف اليه وهو رجل لان العامل في المبدل
وهو اقل لا يمكن تقديره في زيد لانه علم مفرد ولا يقال اقل زيد لان اقل يستدعي
تعددا في المضاف اليه نعم لو جمع وقيل اقل الرجال او نكر وقيل اقل رجل جاز
لانه في حكم المستغرق المنفي الذي تضمنه القلة فاذا اضيف الى مفرد معرفة
فلا يجوز وكذا اذا قلت قل رجل يقول ذلك الا زيد اي كما لم يجز ابدال زيد بالجر

من لفظ رجل لا يجوز ايضا ابدال زيد بالرفع من لفظ رجل لانه في معنى اقل رجل فكما
لم يجز ان يقال اقل زيد لا يجوز ان يقال قل زيد فان قلت فلم قلت جاز اقل رجل
يقول ذاك الا زيد ولم يجز قل رجل يقول ذاك الا زيد على الابدال منهما قلت
الفرق ان قولك اقل رجل يقول ذاك الا زيد انما جاز على تقدير ان يكون يقول خبرا
فهو في قوة قولك ما يقول رجل ذاك الا زيد وابدالهم لفظ رجل لا مانع فيه
لان العامل في المبدل في التقدير يقول وادخاله على زيد غير ممتنع بخلاف قولك
قل رجل فان يقول يتعين ان يكون وصفا لرجل والعامل في المبدل حينئذ قل فلو
ابدل فيه زيد من رجل لزم اضمار قل داخلا على زيد ولا يجوز ان يقال قل زيد قال
سيبويه ليس بدلا من الرجل لانه بمعنى اقل رجل قوله لانه علة لقوله بدلا لا لقوله
ليس بدلا كان قايلا قال ينبغي ان يجوز ابدال زيد من رجل ايضا الابدال في
سيبويه فالابدال بهذه العلة شيء وصوابه راجع الى السوال الذي ذكرناه واجيب
عنه ويحتمل ان يكون علة لقوله ليس بدلا اي انما لم يكن بدلا من الرجل على
اللفظ لانه في المعنى اقل رجل يقول ذاك الا زيد وقد ذكرنا انه لا يجوز جر زيد
على الابدال من المضاف اليه فكما لا يقال اقل زيد لا يقال قل زيد وانما جاز الابدال
في اقل زيد يقول ذاك الا زيد بالرفع على المحل لا على اللفظ ومعرب على حسب
العوامل ان لم يذكر اي المستثنى منه هذا عطف على قوله وجايز فيه النصب والبدل
اي المستثنى ان وقع في كلام غير موجب فان ذكر المستثنى منه جاز النصب والبدل
على ما ذكرنا وان لم يذكر المستثنى منه وهو المفرغ فالمستثنى معرب على حسب
العوامل نحو ما جاءني الا زيد فزيد مرفوع بالفاعلية لجاء لان العامل يستدعي
فاعلا وما رايت الا زيدا فهو منصوب بالمفعولية لان العامل يستدعي مفعولا به
ومنه كما جاءني احد الا زيد خير منه مما بعد الا وصف لما قبله فزيد مبتدأ وخير منه
خبره والجملة في المعنى صفة لاحد لانه مستثنى مفرغ عام من اعم عام الصفات
والتقدير ما جاءني احد موصوف بصفة الا بهذه الجملة وانما ميزه عما قبله مع انه
استثناء مفرغ ايضا لوجهين احدهما ان ما قبله كان ما بعد الا فيه مفرد اوههنا
وقع ما بعد الا جملة من مبتدا وخبر وهو زيد خير منه والثاني ان ما قبله كان مستثنى
من اعم عام الذات اذ التقدير ما جاءني احد الا زيد وهذه الصورة من اعم عام
الصفات فههنا اي في المستثنى المفرغ المستثنى منه محذوف والمستثنى
مسمى

مسمى باسمه مجازا يعني ان المستثنى المفرغ حكموا عليه بانه معرب على حسب العوامل
فهو فاعل تارة ومفعول اخرى فنبه على ان تسميته باسم الفاعل او المفعول مجازا
اذ الفاعل والمفعول هو في الحقيقة المستثنى منه المحذوف فاذا قلت ما جاءني
الا زيد فالفاعل هو في الحقيقة هو احد فلما حذف واقيم ما بعد الا مقامه سمي باسمه
مجازا لانه واقع موقعه يدل على اعتباره اي على اعتبار المستثنى منه جواز ما قام الا
هند مع امتناع قام هند اي لو كان الفاعل بعد الا فاعلا في الحقيقة لكان يجب ان يلحق
بالفعل المسند اليه علامة التانيث لان فاعله مونث حقيقي اذ يمتنع ان يقال قام
هند بلا الحاق علامة بالفعل فيدل على انه ليس فاعلا حقيقة وانما يلحق العلامة
بالفعل لانه مسند الى احد المحذوف وهو مذكر وهو اي المستثنى المفرغ لا يكون
في الاثبات لا يقال جاء الا زيد اذ لا يصح تقدير اعم العام بمعنى جاء كل احد الا
زيد ويستقيم في النفي وما في معناه اذ يصح نفي الفعل الا عن واحد ولا يصح اثباته
لكل واحد الا لواحد الا ان يستقيم المعنى نحو قرات الا يوم كذا اي قرات
في جميع الايام بمعنى اوقعت اصل القراءة في جميعها الا يوم كذا لا بمعنى شغلت
جميع اجزاء الازمنة الا يوم كذا فانه ممتنع ولهذا اي ولكونه لا يكون الا في الاثبات
لا يجوز ما زال زيد الا عالما لان ما زال مثبت في المعنى فلا يجوز كما لم يجز كان زيد
الا عالما اي الاستثناء المفرغ فيما هو جواب النفي وان لم يكن هو نفيا نحو وما قام منا
قايم في ندينا فينطق الا بالتي هو من اعرف ونقل بعضهم ان لا يجوز لان
قولك فينطق مثبت فلا يصح المفرغ من المثبت فاجاب بان قولك فينطق بالنصب
بان فيه مضمرة والتقدير فان ينطق فهذا المصدر معطوف على مصدر منتزع من الفعل
الاول وهو قام اي ما يكون قيام فنطق بحكم النفي منسحب على القيام والنطق
فالنطق في المعنى منفي فيصح الاستثناء المفرغ فيه ونظيره ما تاتينا فتحدثنا بالنصب
اي ما يكون اتيان فتحديث على نفي المركب اي لا يكون منك الاتيان كثيرا ولا التحديث عقيبه
وجايز فيه الرفع والجر عطف على قوله معرب اي والمستثنى جايز فيه الرفع والجر
بعد لا سيما وروي الوجوه الثلثة اي الرفع والنصب والجر في قوله ولا سيما
يوم بدارة جلجل واوله الا رب يوم لك منهن صالح والسي المثل يقال هما سيان
اي مثلان فالنصب لان لا سيما بمنزلة الا اي الا يوما والرفع على انه خبر مبتدا محذوف
وما موصولة اي لا مثل الذي هو يوم والجر على هذا ان يكون ما نكرة [illegible]

ويجوز رفع

اي لا مثل شيء منه يوم واما الجر فاما على انها خافضة وسيما نكرة بمعنى شيء اي لا مثل شيء بيوم على ابدال يوم من
شيء ويجوز ان يكون ما زائدة اي لا سي اسم لا اي لا مثل يوم وقد اورد على الجر التقدير
النصب اشكالان احدهما دخول الواو على لا سيما فانه اذا كان بمعنى الا لا يدخل عليه الواو
اذ لا تقول جاءني القوم والا زيدا والثاني ان الاستثناء لا يصح في البيت اذ المراد ان
تفضيل هذا اليوم على ساير الايام الصالحة التي حظي فيها بملاقاة النساء ولا يصح الاستثناء
لانه يؤدي الى ان يكون المعنى كثيرا من الايام الصالحة ما اتفق له الا يوم دارة جلجل فانه
غير صالح والمراد تفضيل هذا اليوم على ساير الايام لا حطه عنها واجيب عن الثاني بان
مرادهم انه يؤدي معنى الاستثناء لا انه بمنزلة الا حقيقة وبيان معنى الاستثناء فيه انك
اذا قلت اكرمني القوم لا سيما زيد ا معتقدا خروجه زيدا من جملتهم بانه اثبت له افضل
ما اثبت لهم اذ المعنى ان القوم اكرموني وان زيدا قد اكرمني ولكن لا كاكرامهم بل اشد
وابلغ فيكون مستثنى عنهم بزيادة الاكرام بمعنى الاستثناء وهو اخراج الشيء عن حكم
دخل فيه غيره محقق فصح ان تقال لا سيما تعمل عمل الا لمشاركته اياه في معناه وقال
في المفتاح الاشكال الاول فلم لان الواو لا يتوسط بين عامله ومعموله وعكس ان
يجاب عنه بان معنى لا سيما خصوصا فكانه قال وخصوصا هذا اليوم اي واخص
هذا اليوم من ساير الايام خصوصا بكونه ابلغ في الحظوة منها فهو في المعنى مقرر
بفعل ينصبه وانما اطلق عليه انه بمنزلة الا نظرا الى المعنى لان الاستثناء ايضا
تخصيص وانما دخل الواو نظرا الى ان المعنى انه مقدر بجملة اي واخص هذا
اليوم لانه ليس مثل الايام الصالحة بل ازيد عليها ما ذكرنا في الجواب عن الاشكال
الثاني والنصب والجر بعد خلا وعدا وكذا بعد حاشا عند المبرد لكونها حروفا
تارة وافعالا اخرى اي وجاز فيه النصب والجر اما النصب بعد عدا وخلا
فلانهما فعلان على الاكثر اما عدا فعل متعدي بمعنى نصب المفعول في غير
الاستثناء نحو عداك الامر تعدوك اي جاوزك فكذا في الاستثناء واما خلا فهو
لازم في الاصل من خلا المكان لكنه تعدى لتضمنه معنى المجاوزة والمفارقة تقال
خلاك ذم اي جاوزك ومرفوعهما كما في ليس ولا يكون بمعنى جاء القوم خلا
عدا زيدا جاوز بعضهم زيدا واما حاشا فمذهب سيبويه وساير البصريين انه حرف
جر وذهب الكثرة الى انه مشترك فقد يكون حرفا جارة وقد يكون فعلا وينصب
ما بعده حجة سيبويه انه ورد الجر به قال حاشا ابي ثوبان ان ابا ثوبان ليس

بمقدمة تكم العذمة البلة الغث الثقيل وايضا لو كان فعلا لصح دخول ما المصدرية عليه
قياسا على خلا وعدا حجة المبرد انه ورد الجر بعد حاشا كما ذكره سيبويه وورد النصب
بما عن الفصحاء نحو اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابا الاصبع جعله قرين
الشيطان في تبعيده من المغفرة الغفران فدل على انه مشترك بينهما ومجرور
اي والمستثنى مجرور بعد غير وسوى وسواء لانها اسماء مضافة اما غير فظاهر
واما سوى وسواء فلانهما ظرفان على الاصح كما ذكرنا من قبل بمعنى جاءني
القوم سوى او سواء زيد بمعنى بدل زيدا ومكان زيد بمعنى انهم جاؤوا ولم يجيء
هو وهو معنى الاستثناء في اخراجه واعراب غير اعراب الاسم الواقع
بعد الا على التفصيل فيجب نصبه بعد كلام موجب وعند التقديم نحو جاءني
القوم غير زيد وما جاءني غير احد وكذا في المنقطع ويجوز فيه النصب
والبدل بعد كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما جاءني احد غير زيد بالنصب
والرفع على البدل وكذا في المفرغ نحو ما جاءني غير زيد وما رايت غير زيد وما
مررت بغير زيد وانما اعرب اعراب الاسم الواقع بعد الا لانه كان حقه ان
يعرب ما بعده الا ان غيرا موازن الا وما بعده موازن ما بعد الا لكن الا حرف
لا يقبل الاعراب فجعل الى ما بعده وغير اسم متمكن يقبل الاعراب فقدر
الاعراب عليه على الوجوه المذكورة والا يحمل على غير في الوصفية كما يحمل
عليها في الاستثناء وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور نحو قوله
تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لتعذر الاستثناء حيث لا يعلم دخوله
فيه وفي الا به تابع اخرى اي اصل الا ان يكون حرفا بمعنى الاستثناء
واصل غير ان يكون وصفا يتبع ما قبله في الاعراب لانه بمعنى المغاير فهو
ايضا وصف مثله ثم جرى بينهما تقارض فحمل الا على غير في الوصفية وحمل
غير على الا في الاستثناء وانما يحمل الا على غير اذا كانت تابعة لم يكن اجزاؤه
على اصل الاستثناء وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لانه
بمعنى غير وغير وصف تابع فهو انما يكون بمعنى غير اذا كان ايضا تابعا
تشبيها بغير وانما اشترط الجمع المنكور لانه اذا كان المتبوع غير جمع لا لم يصح
الاخراج واذا كان غير منكور بل معرفا والجمع المعرف للعموم فيمكن اجراء
الا على مقتضى بابه وهو الاستثناء لانه اخراج ما لولاه لوجب دخوله [illegible]

الاول وفي الجمع المعرف كذلك لانه للعموم بخلاف الجمع المنكر نحو جاءني رجال الا زيدا فانه
ليس باستثناء اذ ليس اخراج ما لولاه لوجب دخوله تحت الاول والا لكان
الجمع المنكور للعموم وليس كذلك وانما اشترط ان يكون غير محصور احترازا
عن المحصور نحو له علي عشرون الا درهما فانه لا يجوز حمله على الوصف لصحة حمله
على الاستثناء والا لحمل على الاستثناء هكذا قالوا ولعل المراد بقولهم الجمع المنكور
الجمع وما شبه الجمع والا فلفظ عشرون ليس بجمع ثم يكون خارجا بقولنا
جمع ولم يحتج الى الاخراج بقوله غير محصور والآية مشتملة على القيود وقوله
لتعذر الاستثناء حيث لا يعلم دخوله فيه يعني ما ذكرناه وهو ان الاستثناء
انما يكون فيما يجب دخوله تحت الاول فاذا لم يجب يتعذر الاستثناء فيحمل على
غير في الوصفية يعني قوله ولو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما آلهة مغايرة
لله فيتعذر الاستثناء لكون آلهة ليست للعموم وقوله في الآية مانع احترازا
الى ما ذكره في التعليق وهو انه لو حمل على الاستثناء لكان المعنى لو كان فيهما
آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن لم يفسدا فينتفي الملزوم والملزوم مركب و
لا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من اجزائه لجواز ان يكون انتفاء الملزوم
بانتفاء صورة لا بانتفاء الآلهة فلا يحصل منه المطلوب وهو الرد على المشركين
القائلين بان مع الله الها اخر تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وهذا المعنى لا
يتخلص الا بجعل الا وصفا فان قلت يلزم على تقدير الوصف ايضا ان يكون
معناه لو كان فيهما آلهة موصوفة بمغايرة الاله الحق لفسدتا لكن لم يفسدا
فينتفي المجموع وانتفاء المجموع قد يكون بانتفاء الوصف لا بانتفاء الآلهة قلت
انتفاء الملزوم اما بانتفاء الآلهة او بانتفاء وصف المغايرة وان كان بانتفاء الآلهة
ثبت المطلوب وان كان بانتفاء وصف المغايرة فكذلك لانه اذا انتفى وصف
المغايرة وحقيقتها لم يكن الآلهة مغايرة للاله الحق واذا انتفت ماهية المغايرة
عنها كانت عين الاله الحق فيلزم ارتفاع التعدد ايضا وهو المطلوب لان
المتعدد لا يكون الا عين الواحد وضعف في غيره اي وضعف حمل الا على غير
في غير الضابط المذكور منه قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
فانه اخرج الا عن باب الاستثناء اذ لو كان على بابه لقال الا الفرقدين بالنصب
لانه بعد كلام موجب فلم [illegible] حمله على غير مع كونه [illegible] مستغرق وهو كل اخ
وقد ذكرنا

وقد ذكرنا انه اذا تعذر الاستثناء يحمل على غير وههنا لم يتعذر فالحمل على غير
ضعيف والبيت يحتمل وجوها من الاعراب احدها ان يكون كل مبتدأ ومفارقه
خبره ثم اخوه فاعل مفارقه والثاني ان يكون كل مبتدأ ومفارقه مبتدأ ثان و
اخوه خبره والجملة خبر المبتدأ الاول والثالث ان يكون كل مبتدأ واخوه م
مبتدأ ثان ومفارقه خبره المقدم والجملة خبر المبتدأ الاول والرابع ان يكون
كل مبتدأ ومفارقه بدل منه واخوه خبر كل اي مفارق كل اخ اخوه والخامس
ان يكون مفارقه بدل عن كل واخوه مبتدأ وكل اخ مفارقه خبره مقدم وتقول
في تثنية الاستثناء ما اكل احد الا الخبز الا زيدا بنصب الاول على المفعولية
والثاني على الاستثناء لان الكلام صار موجبا لان المعنى اكل الخبز كل
واحد الا زيدا المثال مشتمل على الاستثناءين الاول مفرغ والتقدير
ما اكل احد شيئا من الاشياء الا الخبز فهو معرب على حسب العوامل و
عامله يقتضي المفعول فلذلك قال بنصب الاول اي الخبز على المفعولية
والاستثناء الثاني هو قوله الا زيدا وقد يتوهم انه جرى على كلام غير
موجب وذكر فيه المستثنى منه وقد ذكرنا انه يجوز في مثله نصب المستثنى
ورفعه على البدل فنبين ان في المثال يتعين النصب في الاستثناء
الثاني ولا يجوز الرفع على البدل لان النفي الاول صار موجبا بطريان
حرف الاستثناء عليه وهو الا الخبز لان الاستثناء من النفي اثبات فالمعنى
اكل كل احد الخبز ثم يكون الا زيدا مستثنى من كلام موجب ذكر المستثنى
منه فيجب نصبه على الاستثناء وهو ظاهر وتقول ما اتاني الا زيد الا عمروا
برفع احدهما لاسناد الفعل اليه ونصب الثاني اذ لا يمكن رفعه على البدلية
ولا على الفاعلية ما ولا كلام على [illegible] الناس وراء زيد الا عمروا
وهذه المسألة تشارك المسألة الاولى في تعدد الاستثناء لكن الاولى
كان المستثنى منه مذكورا فيها وهذه لم يذكر فيها المستثنى منه بل الاستثناء
فيها مفرغ وذكر فيها استثناآن فالمستثنيان اما ان ترفعا او تنصبا او
ترفع الاول وتنصب الثاني او يعكس هذا لا يجوز نصبهما لانه بقي الفعل
بلا فاعل لان الاستثناء مفرغ ولا يجوز رفعهما لان الاول يكون فاعلا
[illegible] اما ان يكون على الفاعلية او على المفعولية والقسمان ممتنعان

اخ مع

لية

اما الاول فلان الفاعل لا بعد د و اما الثاني فلان الاستثناء الاول جعل
الكلام في حكم الموجب لانه استثناء من نفي والاستثناء من النفي اثبات ...
وفي الاثبات لا يجوز البدل وايضا لو ابدل لخرج من اقسام البدل اذ ليس
بدل الكل ولا بدل البعض ولا الاشتمال لان ذات عمرو وزيد لا يتعلق
احدهما بالاخر ولا يصدقان على ذات واحدة وليس بعضا ولا يكون بدل
الغلط لان ذلك يكون في بديه الكلام كما سبق لسانك الى شيء ثم تداركته و
هذا ليس من ذلك القسم وايضا لو كان بدلا لكان مبدلا لم اما المستثنى
منه المقدر او المستثنى الاول وكلاهما منتفيان اما الاول فلان المبدل
لا يحذف لفظا واما الثاني فلانه يستلزم ان يكون المستثنى الاول في حكم الطرح
وليس المعنى على هذا فيتعين ان يرتفع احدهما على الفاعلية كما هو
مقتضى التفريغ ويجب نصب الاخر لما ذكرنا انه لا يجوز رفعهما معا فان قلت
ينبغي ان لا يجوز نصب الثاني اصلا او لا يجب لانه لو انتصب لكان استثناء
والمستثنى منه اما ما بعد الا الاولى او ما قبلها لا يجوز ان يكون ما بعدهما
لان ما بعدها زيد ولا يجوز استثناء الا عمروا من زيد وان كان مستثنى
عما قبله وهو احد المقدر لم يجب نصب المستثنى لانه مستثنى من كلام غير
موجب ذكر فيه المستثنى منه تقديرا فكان حقه ان لا يجوز في المستثنى
الثاني النصب على الاستثناء والرفع على البدل قلت او يختار الثاني وهو
انه مستثنى عما قبل الا الاولى وهو احد قولك انه يقتضي ان لا يتعين
النصب بل يجوز البدل ممنوع لان ذلك في كلام غير موجب لم يتطرق
اليه نقض بوجه ما وههنا قد تطرق اليه نقض النفي بالاستثناء الاول
فما بقي النفي سالما عن المناقض وجواز الوجهين انما كان في كلام غير موجب
مطلق فلذلك قال المصنف ما ولا كلامك على تركيب الناس ورا زيد
الا عمرو وانعقاد ذلك النفي الى موجب باعتبار تطرق الاستثناء
اليه والاستثناء من الموجب يجب ان يكون منصوبا وانما قال
ما ولا لان اقتصار الكلام يقتضي ان يكون الاستثناء الثاني عما قبل الا
الاولى وهو منفي ... هذا ... بالاثبات ... على الظاهر و
... منصوبا على الحالية ... وهو ...

اي

اي استثنى اثنتا ما ولا و تقول ما اتاني الا الا عمروا احد منصوبين لان التقدير ما اتاني الا
زيدا احد الا عمرو واعلى البدل فلما قدمته نصبته وح مغايرة هذه المسألة لما
للمسألتين السابقتين ان السابقتين كان الاستثناء فيهما باعتبار تفريغ في احد
الاستثناءين وهذه لا تفريغ فيها لان المستثنى منه مذكور وهو احد لكن ذكر
استثناءان مقدمان على المستثنى منه ... فذكر ان الاستثناءين يجب ان
يكونا منصوبين اعلم ان الاستثناءات المتعددة تختص في اقسام خمسة
لان الاستثناءات اما ان يكون بعضها من بعض او لا بل يكون كلها من مستثنى
منه واحد والاول هو المسألة المذكورة في اخر الباب نحو قوله على عشرة الا
تسعة الا ثمانية كما سيأتي اما ان يكون بينهما عاطف او لا فان كان بينهما عاطف
فهو غير مذكور في الكتاب لاندراجه تحت مسائل العطف بالحروف والثاني
اما ان يكون احدهما مستثنى مفرغا او لا فان كان احدهما مستثنى مفرغا فاما ان
يكون المستثنى منه للاخر مذكورا او لا فان كان مذكورا فهو المسألة الاولى في الكتاب
وهي ما اكل احد الا الخبز الا زيدا وان لم يكن مذكورا فهو الثانية كقوله ما اتاني الا
زيد الا عمروا فان الاول مفرغ والثاني غير مفرغ على ما ذكرنا وان لم يكن احدهما
مفرغا فهو مثل ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو فانه لا تفريغ واحدهما نصب على
الاستثناء والاخر رفع على البدلية اذ لا يجوز نصبهما معا على الاستثناء لان المستثنى
المنصوب شبيه بالمفعول معه ولا يكون لفعل واحد مفعولان لا يقتضيهما معنى
ذلك الفعل الا بعاطف يتخللهما والمفروض ان لا عاطف فكان هذا القسم يتعين
ان يكون احدهما استثناء والاخر غير استثناء بل بدلا ولذلك قالوا ان المستثنى
المنصوب شبيه بالمفعول معه من حيث ان العامل فيهما يعمل بواسطة حرف
فكما لا يتعدد المفعول معه لا يتعدد المستثنى المنصوب ابتداء اذا ثبت هذا
فقولك ما اتاني الا زيدا الا عمروا احد لا يمكن ان يكونا منصوبين ابتداء على
الاستثناء فلا بد من فرض تاخير احدهما عن المستثنى منه المذكور ليكون احدهما
مستثنى مقدما منصوبا والاخر مرفوعا على البدلية وهو معنى قول لان التقدير
ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو على الابدال اي على ابدال عمرو من احد
فلما قدمته نصبته لان البدل لا يتقدم على المبدل فان قلت فح يكونان مستثنيين
منصوبين ... حينئذ ... المدلول ... ان يكونا ... منصوبين

والثاني صح

ما اتاني الا زيد صح

مفرغين فاما اذا كان احدهما منصوبا والآخر بدلا وقدم البدل وهذا منتصبا لعدم
ان البدل لا يتقدم فلا منع منه ونظيره ان صفة النكرة لا تتقدم عليها فلو قدمت
قالوا انه حال لئلا يلزم تقديمه على الموصوف في صورة الصفة المتقدمة فان قلت فقد جاز استثنا آن
منصوبان مقدمان على المستثنى منه بلا عاطف نحو قول الكميت وما لي الا الله غيرك
ناصر بنصب غير اذ التقدير الا اياك قلت لا نسلم انه استثنا بل غيرك كان
صفة لناصر والتقدير ما لي الا الله ناصر غيرك وصفة النكرة اذا تقدمت انتصب
على الحال فهو حال مقدم لا استثنا ولو ذكرت المستثنى الثاني بعد ما يصح
دخوله فيه كان من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا هذا هو القسم الذي ذكرنا في التقسيم
ان بعض المستثنيات مستثنى من بعض ولذلك قيده بقوله بعد ما يصح دخوله
فيه اذ لو لم يصح نحو له علي عشرة الا خمسة الا ثمانية لم يمكن ان يكون استثنا آخر
المستثنى الاكثر من المستثنى منه فانما يكون بعضها من استثنا مستثنى من البعض البعض
حيث يصح دخول المستثنى في المستثنى منه وهو الاستثنا الاول نحو له علي عشرة الا
تسعة الا ثمانية هكذا الى الواحد يعني الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا
ثلثة الا اثنين الا واحد فاللازم خمسة بيانه على ان الاستثنا من النفي اثبات ومن الاثبات
نفي لانك اذا قلت على عشرة الا تسعة لزم ما جمع ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم تسعة
ثم اذا قلت سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت
الا خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة
بقي اللازم اربعة ثم اذا قلت الا اثنين صار اللازم ستة ثم اذا قلت الا واحدا
بقي اللازم خمسة ولو ذكرت بعده اي بعد قوله الا واحدا الا اثنين الا ثلثة
وهكذا الى التسعة يعني الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا
تسعة فاللازم واحد لانك اذا قلت الا اثنين صار اللازم سبعة ثم اذا قلت
الا ثلثة بقي اللازم اربعة ثم اذا قلت الا اربعة بقي صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت
الا خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا
سبعة صار اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت
الا تسعة صار اللازم واحدا وفي الكلام حزازة لانه لو كان استثنا من الاثبات
لزم ان يكون المستثنى منه اقل من المستثنى في بعض الاحوال كما ظهر لك في المثال
اللهم الا ان يجعل الاستثنا آت من المستثنى منه الاول فانه يخرج البعض
من المسقط

من المسقط والبعض من الباقي والظاهر ما بقي مفرع لتخصيص بعدد فان لم يحصل
لذكر عبارة محققة ما فتحتها بالكتاب ان شاء الله تع وقد يقع الفعل موقع
الاسم المستثنى في قولهم نشدتك بالله الا فعلت يقال نشدتك الله والرحم
نشدة ونشدانا وناشدتك الله اي سألتك الله وبالرحم وتعديته الى مفعولين
اما لانه بمنزلة دعوت حيث قالوا نشدتك بالله والله كما قال دعوته بزيد وزيدا
او لانهم ضمنوه معنى ذكرت ومصداق هذا قول حسان نشدت بني النجار افعال
والذي اي ذكرتهم اياها وانشدتك بالله خطا اعلم ان الفعل لا يقع مستثنى
لان المستثنى من اقسام المنصوب والفعل لا يكون منصوبا فلا بد من تاويله بالمصدر
اي الا فعلك ثم لا بد من نفي شرعي لما فيه نفي لان الاستثنا مفرغ فلا بد من تقديره
نفي فلذلك قدرها اطلب اي ما اطلب منك شيا من الاشيا الا فعلك وهذا
المعنى هو المفهوم من استعمال العرب وقد يحذف المستثنى تخفيفا نحو جاءني زيد
ليس الا اي ليس الا زيدا اي ليس الجائي الا زيدا وليس غير اي ليس
الجائي غير زيد وضم غير لانه مبني كقبل وبعد لما ذكرنا وانما يصح الاستثنا
في الا زيد لان ليس فيه ضمير عايد الى الجائي الذي دل عليه الفعل فالتقدير
ليس الجائي الا زيدا فلا يخفى جواز اضماره اي جواز كون المستثنى مضمرا
نحو الا هو والا اياه ونحوهما كما جاز ان يكون المستثنى مظهرا جاز ان يكون
مضمرا ومنها اي ومن المنصوبات اسم في باب ان اي ان واخواتها
نحو ان زيدا قايم وسيجي علة عملها في باب العوامل ان شاء الله تعا ولا يحذف
اي اسم ان فلا يقال ان قايم وان جاز حذف خبره لان الاسم مشبه بالمفعول
والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه
لم يحذف ولان الاسم يتحدد فلو قلت ان قائم لم يعلم ما الاسم المحذوف
هكذا قيل وفي الوجهين نظر اما الاول فلان المفعول فضلة فالمشبه به
اولى بالحذف واما الثاني فلانه اذا لم يكن قرينة فلا يجوز الحذف ولئن
كانت متعين بها فلا لبس فالاولى في تعليله لئن يقال انما لم يحذف الاسم
لان ان انما قدم منصوبة على مرفوعه فلو حذف الاسم لكان في صورة ما عمل
محذوف من مشابهته عمله للتعمل الاصلي للفعل فلو انه يليه المرفوع فلذلك لم
يحذف اسمه وقد جاء حذفه في ضرورة الشعر الا في فلانت ضميرا عرفت

لئلا يكون له العمل الفرعي للفعل لفظا ولو تقديم منصوبه على مرفوعه

ليس ٢٠ تفسير خبر

بالمفعو

قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر اي ولكنك زنجي الا اذا كان ضمير الشان اي لا
حذف اسم ان الا اذا كان ضمير الشان نحو ان من لام في بني بنت حسان الُمه و
أعْصه في الخطوب اي انه والضمير للشان والا اي وان لم يجعل الاسم ضمير الشان
بل قيل من الشرطية اسمه لزم اخراج الجزاء عن صدر الكلام لان من
الجزائية لها صدر الكلام فلا يقع معمولا لان لئلا يبطل صدريته وكونه عطف
على نحو قبله وذكر ها هنا ان ومفتوح الاسم ضمير الشان فاما المكسورة وان المفتوحة
وفي ليت وفي كان و في لكن اما ان فقد ذكرناه واما ان المفتوحة فهو قوله فلو
ان حق اليوم منكم اقامة ولو ان كان شرح قد مضى فتسرعا اي فلوانه وقبله
اقول وقد زال الحمول صبابة وشوقا ولم اطمع بذلك مطمعا بني وابني اياء
مويا جوادكم وما جمعتنا نية قبلها معا فلو ان حق البيت البيت الحمول التي تنويها
والحمول بالضم بلا ماء الابل التي عليها الهوادج كانت فيها النساء اولم تكن
اي زالوا عن حسب اقاموا فيه ولم اطمع في اياب قامتكم لشكرتكم وان كان
صرح بالسين المهملة اي وان كان اتفق لكم ومنعكم فو سارمنكم وتسرع ورمي
وان كان شرب وهو النساء بنو وابني فهم من بني رندهاه من تميم ونحو ا
فليت دفعت الهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال اي فليته فلان
معني على ما خيلت اي ما شبهت يعني على غرر غير يقين ونحو فليت كفافا كان
خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتو على احد الثاويلين وهو ان يكون كفافا
خبر كان مقدما وخيرك مرفوع بانه اسم كان ولا بد من تقدير ضمير الشان لئلا يدخل
ليت على الفعل والتقدير ليته كان خيرك كله كفافا عني اي مكفوفا وشرك جاز
فيه الرفع عطفا على خيرك وهو تو على هذا اجاز ان ينتصب محله وعني متعلق به
والتقدير وكان شرك مرتويا عني يعني مكفوفا لان من ارتوى على شيء كف عنه
وعلى هذا يكون الماء مرفوعا بفاعله ارتوى مجازا كلا معنى في عكسه ماء صاد اي
مرة ارتواء الماء وجاز ان يكون مرتو مرفوع المحل بفاعليه ارتوى والماء منصوب
لا خبرا اي ما استسقى الماء وقيل معناه ارتوى من الماء نحو واخفار موصي
قوم والمعنى ليته كان هو خيرك وشرك مكفوفين عني مدة ارتواء مرتومن
الماء لان كفافا مصدر يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع نحو رجلان عدل
وانفتق الى احد الثاويلين لانه ذكر فيه ان كفافا اسم ليت وكان ضمير وخيرك

منصوب

منصوب بالخبرية وكذا شرك على معنى فليت شيئا مكفوفا كان هو خيرك كله وشرك
وحينئذ يخرج عن الاستدلال ونحو كان من العنبات التعس كان في اظلالهن الشمس
اي كانه والا اي وان لم يضمر الشان انتصب الشمس لانه اسم كان اي كان
الشمس في اظلالهن اي بيوتهن واللعس لون الشفة يضرب الى السواد
قليلا وهو مستملح عند العرب ونحو ترمين بالطرف اي انت مذنب وتقليني
لكن اياك لا اقلي اي لكنه اي لكن الشان لا اقليك فلما قدم المفعول صار منفصلا وانما
لم يحمل على ان اياك اسم لكن لانه لا يسوغ المنفصل مع القدرة على المتصل الا شاذا نحو
اليك حتى بلغت اياكا فالحمل على حذف ضمير الشان اولى لانه اكثر ولا يجوز هذا اي
حذف ضمير الشان في غير الاضطرار اي في غير ضرورة الشعر عند الاكثر اذ لا يقال في
سعة الكلام ان زيد قائم اي انه وبعضهم يجوزه قياسا على الابيات المذكورة اذ الاصل
عدم مخالفة الشعر لغيره فكل جار في الشعر جاز في غيره ولذلك يستدلون في المسائل
بالاشعار ومنها اي ومن المنصوبات الخبر في باب كان اي كان واخواته نحو كان زيد
منطلقا وقول من لحقه بالحال يبطله عدم استقلال الكلام بدونه هذا اشارة الى
الخلاف بين الكوفيين والبصريين فعند الكوفيين المنصوب في كان زيد قائما حال و
البصريون على انه ليس بحال بل هو خبر حجة الكوفيين امران احدهما انه لا ينتصب
على المفعولية لان كان فعل لازم فلا يقتضي منصوبا على المفعولية فيكون حالا و
الثاني انه يقال كان زيد في حال كذا وهو معنى الحالية فكذا لو قيل كان زيد قائما لانه
يقع موقعه وحجة البصريين امران احدهما ان المنصوب بعد كان قد يكون مضمرا
ومعرفة نحو كنته القائم والقائم كنته فلا يكون حالا والثاني انه لا يستقل الكلام بدون
المنصوب ولو كان حالا يستقل بدونه لان الحال فضلة لا يورث حذفها اختلالا
وهذا الثاني اشار اليه المصنف بقوله يبطله عدم استقلال الكلام بدونه وحمل
الكوفيين المعرفة على باب ارسلها العراك ومررت به وحده ضعيف لان تلك الصور
شاذة والجواب عن الاول انا لا نقول يكون مفعولا بل نقول هو مشبه به وعن الثاني
انا لا نسلم ان قولهم في حال كذا من قولهم كان زيد في حال كذا حال بل هو خبر من جار
ومجرور فهو منصوب محلا على الخبرية لا على الحالية وامره على نحو خبر المبتدا اي في
في اقسامه وشرائطه واحكامه اي كما جاز ان يكون خبر المبتدا مفردا وجملة يجيز كان
كذلك وكما يشترط ان يتعدد الضمير من الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا يشترط ايضا

في خبر كان اذا كان جملة وكما ان الاصل ان يكون خبر المبتدأ نكرة فكذا في خبر كان لكنه
يتقدم معرفة هذا استثناء عن الاحكام فان خبر المبتدأ اذا كان معرفة لا يتقدم على المبتدأ
ويتقدم خبر كان اذا كان معرفة على اسمه لانه لا يلتبس لكون الاسم مرفوعا والخبر
منصوبا ويتقدم عامله فعلا لا يتقدم المبتدأ نحو الذي يقوم كان زيد هذا استثناء آخر
من الاحكام فان خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد يقوم لا يجوز
تقديمه على المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل ويجوز تقديم مثل هذا الفعل الواقع خبرا لكان
على كان كما في المثال فان زيدا خبر الذي وتقديره الذي كان يقوم زيد ويقوم خبر كان
واسمه مستتر فيه راجع الى الذي وقد تقدم عليه وقوله فعلا حال من فاعل يتقدم وقد
استقبحه بعضهم لانه في الصورة فعل داخل على فعل ولا يكون الا حيث يفيد اي لا
يكون خبر كان الا حيث يفيد فائدة زائدة لم تستفد من نفس كان فلا يقال كان
زيد كائنا ولا كان مالك الفرس صاحبه وقوله نحو فان كانتا اثنتين وانما جاز لان الاول
لا يفيد العدد مجردا عن الصغر والكبر هذا ايراد وجواب فالايراد ان اسم كان في
كانتا يدل على التثنية فلا يفيد الاخبار عنه بقوله اثنتين فاجاب بان الاقتصار في الخبر
على مجرد العدد من غير تعرض لذات صغيرة او كبيرة فكأنه قال ان كانتا
واقعتين على هذا العدد والاسم وان دل على العدد فليس مقصورا على العدد بل
على العدد مع الذات فهو بمنزلة قولهم وشعري شعري يعني ان هذا ايضا موهم ان المبتدأ و
الخبر واحد فلا يفيد والجواب ان شعري الواقع خبرا يدل على الوصف اي
شعري المليح الكامل فهو مغاير لمعنى الاول وكذا الاسم فان لفظ اثنتين
وان وافق الاسم من حيث التثنية فهو مغاير له باعتبار الاقتصار على مجرد
العدد كما ذكرنا بخلاف ان الذاهب جاريته صاحبها لا يفيد لانه يستفاد
من قوله جاريته انه صاحبها وقوله تنصب حتى يكون ابواه اللذان يهودانه روي
اي الموصوف مرفوعا ومنصوبا وفيه اربعة اوجه اول الحديث كل مولود
يولد على الفطرة حتى يكون ابواه اللذان يهودانه وفيه اربعة اوجه من الاعراب
احدها ان يكون في يكون ضمير المولود وابواه مرفوع بالابتداء وهما ايضا مرفوع بالابتداء
واللذان مع صلته خبر المبتدأ الثاني والجملة اعني هما اللذان يهودانه خبر ابواه
وابواه مع خبره في موضع النصب خبر يكون والثاني ان يكون هما ضمير الفصل لا
محل له من الاعراب واللذان خبر ابواه والجملة خبر يكون والثالث ان يكون

عليه السلام

ضمير

ابواه مرفوعا بانه اسم كان وهما اللذان جملة منصوبة المحل على الخبرية والرابع ان
يكون ابواه اسما ليكون وهما ضمير الفصل واللذان خبره وعلى هذا لا يجوز في
اللذين الا النصب وللزيادة على الاربع مجال بان يقال كان ناقصة او تامة
او زائدة او فيه ضمير الشأن الى غير ذلك ويحذف عامله اي عامل خبر كان في نحو
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثله اربعة اوجه
نصبهما ورفعهما ونصب الاول ورفع الثاني وبالعكس الاجود ان تنصب الاول
على انه خبر كان وترفع الثاني على انه خبر مبتدأ محذوف على القياس في حذف
المبتدأ بعد فاء الجزاء اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والاضعف رفع الاول ونصب
الثاني لانه لابد من تقدير عامل فيهما وهو كان اما تامة او ناقصة وتقدير التامة ضعيف
لانه قليل الاستعمال وما قل استعماله قل حذفه وتقدير الناقصة يستدعي حذف
خبر له فيلزم كثرة الحذف واما نصب الثاني فاما ان يقدر الناصب له كان اي وكان
جزاؤه خيرا او تقدر يجزى اي فيجزى خيرا والاول ضعيف لان حذف الفعل
بعد فاء الجزاء الموضوع في اللفظ ضعيف ولان حذف الفعل بعد الفاء على غير
قياس بخلاف خبر المبتدأ بعد الفاء فاما الثاني وهو تقدير فيجزى فضعيف لوجهين
احدهما ما ذكرنا وهو حذف الفعل بعد فاء الجزاء والثاني ان الفعل المضارع اذا
وقع جواب الشرط لم يحتج الى الفاء كما سيأتي والوجه الثالث رفعهما اما رفع الثاني
فعلى القياس في حذف المبتدأ واما رفع الاول فباضمار كان وهو ضعيف كما مضى والوجه
الرابع نصبهما اما نصب الاول فعلى القياس واما الثاني فضعيف كما مضى فهذان
الوجهان اعني الثالث والرابع متوسطان لان الاول قوي لجريانه على القياس
في الجزئين فلذلك كان اجود والوجه الثاني وهو عكسه ضعيف لخروجه عن القياس
والجزء الاخير جار على القياس ومنه اي ومما حذف عامله قولهم وقد قيل ذلك ان
صدقا وان كذبا وآخره فما اعتذارك من شيء اذا قيلا البيت للنعمان بن المنذر ويجوز فيه اربعة
اوجه رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس وتقدير الرفع فيهما ان
وقع حق وان وقع كذب او ان كان فيه اي في المقول حق وان كان فيه كذب و
نصبهما على انهما خبر الكان والتقدير ان كان المقول حقا وان كان المقول كذبا
واما رفع احدهما ونصب الآخر فيظهر من بيان نصبهما ورفعهما وانما قال ومنه
لان الوجوه الاربعة كانت في الشرط والجزاء وهو ان خيرا فخير وفي السابق

الوجوه في الشرطين ومما ان صدقا وان كذبا ويلزم اي حذف العامل في اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت بحذف اللام كما تحذف من ان وان قياسا مستمرا ثم حذف كان لانه يحذف كثيرا كما في الامثلة المذكورة فانفصلت الضمير المتصل المرفوع منفصلا لحذف ما يتصل به نحو زيدا ما يكون واقعا موقع الفعل المحذوف وادغم النون في الميم فصار اما انت منطلقا وانما لزم حذف العامل لوقوع ما موقعه ويختار منفصلا في الاكثر يعني اذا كان خبر كان مضمرا فالاكثر انه يكون منفصلا نحو لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وانما كان الانفصال الارجح لانه في المعنى خبر المبتدا وخبر المبتدا يجب ان يكون منفصلا نحو زيد انت لانه بمعناه وقد جاء الاتصال اي في خبر كان و وجهه انه شبه بالمفعول وضمير المفعول يكون متصلا نحو ضربته فكذا في المشبه به نحو فكن تشبه ما حيث تجانبها حتى تكونه اي حتى يكون الهلاك وسقى بمعنى لا ينفك واخوه المرء قد يرجوا الحيوة مؤملا والموت دونه ومنها اي ومن المنصوبات المنصوب بلا التي لنفي الجنس وهو المثنى المضاف والمضارع له نحو لاغلام رجل و لاخيرا من زيد عندنا لما كان البحث في المنصوبات قدم المحبوب من اسم لا وهو قسمان مضاف ومضارع له ثم ذكر المبني بعده بالعرض والمعهود مبني على ما ينصب به نحو لا رجل اولا رجلين اومسلمين اومسلمات في الدار المراد بالمفرد ما لا يكون مضافا فيدخل تحته الواحد نحو لا رجل والمثنى نحو لا رجلين وجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين وجمع المونث السالم نحو لا مسلمات والاجود بناؤه على الكسر لانها حركة نصبه ومنهم من يثبت التنوين لانه للمقابلة بمنزلة نون مسلمين والاجود حذفه لانه وان دل على المقابلة فلا يخلو عن دلالة التمكن للاسم وذلك ينافي البناء ومنهم من يبني هذا الجمع على الفتح لان حمل النصب على الجر انما يكون في حال الاعراب فاذا بني رجع حركته بنائية الاصلية اذ لا مانع منها فعلى هذا يخرج لا مسلمات عن قوله يبنى على ما ينصب به قالوا انما بني المفرد لانه متضمن للحرف اذ معنى لا رجل لا من رجل لانك اذا قلت لا رجل بدون من لم يفهم لجواز قولك لا رجل في الدار بل رجلان فاما اذا وجد من نحو لا من رجل فهم واستغرق فقولنا لا رجل انما يكون مستغرقا بتضمن الحرف وبتضمنه الاسم اذا تضمن الحرف بني والتحقيق ان لا رجل بالتنوين نفي للرجل بالفتح كلاهما يستغرقان بحسب ما حل عليه اللفظ الا المنون فهو للواحد فيعم جميع الآحاد واما المفتوح فدال على الجنس فيعم جميع افراد

جميع الجنس مفردا ومثنى ومجموعا فهما في الاستغراق سواء وقوله ما ينصب به يشمل حركة الفتح نحو لا رجل وياء التثنية والجمع وكسر مسلمات وحق المنفي بها ان يكون نكرة لتحقق نفي الجنس ومثل لا هيثم الليلة للمطي متاول مما ابدا ان لا هيثم علم فكان ينبغي ان لا يدخل عليه لا وجوابه انه متاول والتقدير لا مثل هيثم والمثل نكرة وآخره ولا فتى الا ابن خيبري فان وقع بعدها اي بعد لا معرفة وجب رفعها اي رفع المعرفة والتكرير اي انما وجب الرفع لانه خرج عن بابه فلا يعمل فيه لانه لنفي الجنس فيرجع الى اصله وهو الرفع لكونه من دواخل المبتداء والخبر وانما وجب التكرير جبرا لما فات من معنى الجنسية فيقوم التكثير المستفاد من التكرير مقام الجنس وكذا اذا فصل بين لا واسمها بظرف يجب فيه الرفع والتكرير ايضا اما الرفع فلان لا ضعيف العمل فاذا وقع فصل لا يعمل فرجع الى اصله وهو الرفع وانما وجب التكرير تقوية له اذ ضعف بسبب العمل نحو لا زيد فيها ولا عمرو هذا مثال لما وقع فيه الفصل وقد حصل الامران ايضا فيه وهو الرفع والتكرير والمراد بالتكرير ان يذكر نكرة اخرى او معرفة اخرى معطوفة على الاول لا ان يكرر الاسم الاول فاعرفه و قولك لا نولك محمول على انه ينبغي هذا ايضا ايراد اذ يقال لا نولك ان تفعل كذا ذا اسم لا معرفة ولا تكرير فيه فاجاب بانه بمعنى فعل والنفي اذا دخل على الفعل لا يجب فيه التكرير وانما كان بمعنى الفعل لان النول هو العطاء بمعنى لا نولك ان تفعل كذا لما اعطيت هذا الفعل واذا لم يعط الفعل فلا ينبغي له ذلك الفعل كما حمل يذر على يدع يعني ان الاصل في يدع يودع بكسر الدال فحذفوا الواو لان الواو اذا وقعت بين ياء وكسرة تحذف كيعد اذ الاصل يوعد بكسر العين فصار يدع ليعد ثم فتح الدال من يدع لاجل حرف الحلق وهو العين ولم يوجد في يذر حرف حلق يستحق به ان تفتح عينه لكنهم حملوه على يدع لاتفاقهما في المعنى ووجه المشابهة ان لا نولك اسم في الصورة ولم يكرر لانه بمعنى فعل وهو لا ينبغي وكذا يذر حمل على يدع لانه بمعناه وان لم يوجد فيه علة الحذف والفتح واجاز المبرد الرفع من غير التكرير في المعرفة والنكرة نحو لا زيد في الدار فان اسم لا معرفة ولا تكرير فيه ولا رجل عندك مثال للكون اسم النكرة مرفوعة من غير التكرير

لما وقع بعدها معرفة وقد حصل الامران فيه وهو الرفع والتكرير ولا فيها رجل ولا امرأة مثال للفصل

تكرير مع

وفي اللفظ ايهام لانه يحتمل ان يكون مثالا لا واحدا لما يكون فيه لا داخلا على المعرفة
وقد وجب فيه الرفع والتكرير ومثالها جائز بالاتفاق ولو قال فيه ونحو لا رجل
عندك كما هو في بعض النسخ ارتفع الايهام ولعل الاصل كذلك وسقط لفظ
نحو من بعض النسخ والاولى اثباته وان كررت النكرة معها اي مع لا من غير فصل
جاز فتحهما ورفع الثاني اي فتح الاول ورفع الثاني ونصبه اي وفتح الاول و
نصب الثاني ورفعهما ورفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله و
وقطع وان كررت النكرة معها من غير فصل ضابطة لمسألة لا حول ونظايرها
اما فتحهما فعلى لا التي لنفي الجنس في الموضعين واما فتح الاول ورفع الثاني
فالاول على التي لنفي الجنس والثاني مرفوع عطفا على المحل نحو لا ام لي
ان كان ذاك ولا اب واما فتح الاول ونصب الثاني فالاول على لا النافية
للجنس ونصب الثاني للعطف نحو لا اب وابنا ولا في مثل الوجهين مزيدة
للتاكيد واما رفعهما فعلى وجهين احدهما انه جواب لمتكرر مرفوع كما يقال ابغير
الله حول وقوة فاجيب برفعهما مطابقة للسؤال والثاني انه لو مثنى او مثلهما
ليس من لغتهم في تركيب ما هو اكثر من كلمتين فالعدول الى الاصل برفعهما
اولى من ارتكاب ما فيه ابهام وان جاز ذلك كما ذكرنا في الوجه الاول واما
رفع الاول وفتح الثاني فرفع الاول على ان لا بمعنى ليس او على مذهب المبرد
في تجويز رفع النكرة من غير التكرير واما الثاني فعلى لا النافية للجنس
ونعت المبني الاول مفردا يليه جاز فيه اي في النعت المذكور الاعراب حملا
على لفظه ومحله والبناء بجعل الموصوف والصفة واحدا واما الثاني اي و
اما النعت الثاني فصاعدا فلا يجوز فيه الا الاعراب احترز بنعت المبني عن
نعت المعرب نحو لا غلام رجل ظريفا فانه لا يجوز فيه البناء اصلا لان المتبوع
معرب والاول مخصوص مرفوع صفة للنعت احترازا عن النعت الثاني فانه لا يجوز
فيه الا الاعراب كراهة لتركيب اكثر من كلمتين قوله مفردا احترازا عن النعت
المضاف نحو لا رجل صاحب القوم اذ لا يجوز في المضاف الا الاعراب قوله
يليه اي النعت الذي يلي المبني بان لا يقع بينهما فصل اذ لو وقع فصل لم
يمكن بناؤه لان بناءه انما كان لتنزله مع الموصوف كشيء واحد والفصل ينافي
ذلك فيتعين الاعراب ثم حيث اعرب جاز ان يعرب على اللفظ وان كان
مبنيا

مبنيا لان بناءه عارض فاشبه لعروضه حركة الاعراب كما قيل يا زيد الطويل وجاز ان
يعرب على المحل فيقال لا رجل ظريف بالرفع حملا على المحل لانه مرفوع في الاصل لان
لا من دواخل المبتدا والخبر وحيث بني لعلة بنائه ان الموصوف والصفة اتحدا
وتنزلا منزلة شيء واحد فكما يبنى الموصوف تبنى الصفة وكذا المعطوف عليه نكرة
اي اذا عطف نكرة على اسم لا يتعين في المعطوف الاعراب ايضا اما على اللفظ او المحل
نحو لا اب وابنا مثل مروان وابنه وآخره اذ هو بالمجد ارتدى وتازرا مثال
للعطف على اللفظ ولا ام لي ان كان ذاك ولا اب في المثال للعطف على المحل واوله
هذا لعمركم الصغار بعينه وقبله اذ تكون كريهة ادعى لها واذا يحاس الحيس يدعى
جندب واحترز بقوله نكرة عما اذا كانت المعطوف معرفة وهو قوله واما المعرفة
فلا يجوز فيه الا الرفع نحو لا غلام لك ولا العباس انما تعين في المعطوف المعرفة
الرفع لانه ان جعل مستقلا وجب رفعه كما يجب في قولك لا زيد ولا عمرو عندنا وان
جعل تبعا وجب الرفع ايضا لان النصب في قولك لا رجل ولا امراة انما كان اجراء
لحركة البناء مجرى حركة الاعراب فجعل المعطوف كانه حرف النفي باشره ولو باشره
حرف النفي وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا فهو اذا كان تابعا اولى بان يكون مرفوعا
واذا كرر اي اسم لا جاز في الثاني الاعراب والبناء نحو لا ماء ماء باردا بالتنوين على
الاعراب كما في الصفة وان شئت لم تنون بان تبني الاسم الثاني اما لانه تاكيد لفظي
والتاكيد اللفظي حكمه حكم المذكور او بدل على ما قيل وحكم البدل حكم المبدل منه كما قيل
يا زيد يا زيد بالضم لا غير واذا ادخلت الهمزة على لا لم يتغير العمل لان العوامل لا يتغير
عملها بدخول كلمة الاستفهام عليها كما اذا قلت ضربت زيدا أضربت زيدا وكذا في ساير
العوامل ومعناها اي معنى الهمزة الاستفهام نحو ألا رجل في الدار او التمني نحو قول
المتمنية ألا سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج المتمنية اسم امراة
من بنيه عشقت فتى من بني سليم يقال له نصر بن الحجاج وكان احسن اهل زمانه فضنيت
من حبه فصار ذكره حديثا لها فمر عمر بن الخطاب رضه ذات ليلة بباب دارها فسمعها
تقول رافعة صوتها الا سبيل البيت فقال عمر رضه من هذه المتمنية فعرف خبرها
فدعا بنصر وامره بحلق جمته ثم تامله فقال انت مخلوق لما احلق فقال واي ذنب
لي في ذلك فقال صدقت الذنب لي اذ تركتك في دار الهجرة ثم اركبه جملا وسيره
الى البصرة او العرض اي او معناها العرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا

لغرض المتكلم به النزول على الغير كانه يريد ان ينزل به الاصابة خير و قوله الا رجلا جزاه
الله خيرا فعند الخليل الا حرف براسه موضوع للتخصيص فالمعنى الا تروني
رجلا وعند يونس بمعنى التمني ولكن نون الاسم ضرورة هذا ايراد على قوله واذا
دخلت الهمزة لم تغير العمل اذ لو لم تغير العمل لقيل الا رجل بالفتح من غير
تنوين فاجاب عنه بوجهين احدهما انه ليست لا داخلة عليها الهمزة بل الا براسه
كلمة دال على التخصيص ورجلا منصوب على المفعول به لفعل مضمر وهو تروني
هذا قول الخليل والثاني قول يونس وهو انه لا دخلت عليها الهمزة ومعنى ما
التمني فكان حقها ان لا يدخل على اسمها التنوين ولكن نون لضرورة الشعر وقالوا
لا ابا لك ولا غلامي لك ولا ناصري لك فكان القياس حذف الالف من لا اباك
واثبات النون في لا غلامين لك ولا ناصرين لك لكنهم قصدوا الاضافة واقحمت اللام
تاكيدا للاضافة وفصلا من حق المنفي في التنكير لما يظهر بها من صورة الانفصال
القياس ان تقال لا اب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين لك لانه اسم لا وهو
غير مضاف ولا مضارع له فكان حقه ان يبنى على ما ينصب به فالحاق الالف في لا ابا
وحذف النون في لا غلامي لك ولا ناصري لك مشكل لانه اما ان يكون مضافا او غير مضاف
فان لم يكن مضافا لم يجز الحاق الالف ولا حذف النون وان كان مضافا الى المضمر
بعده كان معرفة فلا يقع اسم لا من غير تكرير ولا رفع فاجاب عنه بانه كان القياس
كذلك ولكنهم قصدوا الاضافة فلذلك الحقت الالف وحذفت النون واقحمت اللام
لوجهين احدهما قصد تاكيد الاضافة لان غلام زيد بمعنى غلام لزيد فاللام موكدة لمعنى
الاضافة فلم يكن منافيا للاضافة والثاني انه لو لم يقحم اللام لكان مضافا الى المعرفة
فيكون معرفة فلما اقحمت صار المنفي كالنكرة لصورة الانفصال الظاهرة بواسطة
توسط اللام فكان المضاف نكرة فكان الاولى ان يقول وهو ليس بمضاف بل هو شبيه
به فاذا لم يكن مضافا حقيقة كان نكرة وانما دخلت اللام لمشابهة المضاف لمشاركته
في اصل معنى الاضافة وهو التخصيص ومن في قوله من صورة لبيان ما اي لصورة
الانفصال الظاهرة باقحام اللام فلو فصلت بينهما اي بين لا وبين اللام لم يكن بد من
الحذف اي من حذف الالف من لا ابا والاثبات اي واثبات النون في لا غلامي ولا
ناصري نحو لا اب فيها لك وانما جوز الفصل باقحام اللام دون فيها لان اللام
مقوية [illegible] وقد يحذف اي اسم لا نحو

لا عليك اي لا باس ومنها اي ومن المنصوبات خبر ما ولا المشبهتين بليس
نحو ما زيد قائما في الدخول على المعرفة وما رجل افضل منك في الدخول على النكرة
وهي اللغة الحجازية اي اعمال ما هذه هي اللغة الحجازية وانثه باعتبار الخبر وهي اللغة
الحجازية والتميمية اي واللغة التميمية وهي اي رفع الجزئين بالابتداء وحجتهم ان ما
ولا غير مختص بالاسم او بالفعل فلم يعمل فيما سائر حروف العطف والاستفهام واجيب
بان الحرف الداخل على الاسم غير الداخل على الفعل والاشتراك في اللفظ لا يوجب
الاشتراك في الحكم كما ان ما الاسمية مشتركة بين معان ولا يعمل الا في الشرط
دون غيره ووجه اهل الحجاز القياس على ليس والجامع بينهما امور احدها اشتراكها
في نفي الحال والثاني اشتراكها في الدخول على المبتدا والخبر والثالث اشتراكهما
في دخول الباء في خبرها لتاكيد النفي نحو ما زيد بقائم فاذا زيدت ان او تقدم الخبر
بطل العمل نحو ما ان زيد قائم لان عملها ضعيف فيبطل بتوسط الفاصل وهو وكذا
يبطل بتقدم الخبر نحو ما منطلق زيد للضعف وكذا اذا انتقض النفي بالا لان
ليس فانها عملت للنفي وقد انتقض وليس انما عملت للفعلية وهي باقية وانما
افرد فعلها وكذا اذا انتقض النفي عما قبله مع مشاركته له في بطلان العمل لوجهين
احدهما ان انما تعين الاولين لفظيان والانتقاض مانع معنوي والثاني انه اراد
ان يفرق بين الانتقاض بالا في ما ولا وعدمه في ليس فلذلك افرده وكذا اذا عطف
موجب بكسر الجيم اي بحرف موجب اي مثبت وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل
قاعد ولكن قاعد يعني انه لا يعمل ما ولا فيما بعد بل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي فهما
بمنزلة الا في نقض النفي حتى لا يعملان فيما بعد بل ولكن ودخول الباء في الخبر انما
يصح في لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق يعني لا يدخل الباء اذا لم يكن عاملا
كما هو مذهب بني تميم اذا رفعها على المبتدا والخبر ولا يدخل الباء في خبر المبتدا
وايراد الشيخ ابن الحاجب هذا قدح وهو انه انما لا يقال زيد بمنطلق لفقدان النفي
المصحح دخول الباء لانك تقول ما جاء من احد بدخول من لاجل النفي خاصة ولا يلزم
ان يقال جاءني من احد ولا المكسوعة بالتاء اي الملحق باخرها تاء من كسعته اذا
فلانا اذا ضربت دبره بيدك او بصدر قدمك ومنه كسعت الناقة بغبرها اي ضربت
خلفها بالماء البارد ليتراد اللبن في ظهرها هي المشبهة بليس الا انهم ابوا الا ان يعملوها
الا في حين نحو ولات حين مناص [illegible]

الغبر بقية اللبن في الضرع والجمع اغبار [illegible] صحاح

مذهب البصريين الى انه مشبهة بليس وتقدير قوله تع ولات حين مناص ليس الحين
حين مناص اي مفر ومذهب الكوفيين انها النافية للجنس وذهب ابو عبيدة الى
ان التاء متصلة بحين وحين وتحين لغتان قال الشاعر العاطفون تحين ما من
عاطف والمطعمون حين ما من مطعم وذهب الاخفش الى انها غير عاملة والنصب
بعدها باضمار فعل اي ولات ارى حين مناص وذهب بعضهم الى انها ليس
قلب يا ء ومثناة الفا وابدلت من سينها تاء والمرجح مذهب البصريين لان تاء التانيث
المتصلة بالفعل من خواص الفعل فوجب ان يكون بمعنى ليس ليقوى شبهها
بالفعل لكنه اختص في الاستعمال بكون منصوبها حينا ويدل على ان التاء ليست
من جملة حين كما هو مذهب ابي عبيد بل هي ملحقة بلا بمعنى ليس كما هو مذهب
البصريين قوله حنت ولات هنت واني لك مقروع وجه الاستدلال ان
التاء دخلت مع لا على هنت فليس جزءا من الحين وهنت من هنا بمعنى هنا و
ومنينا بمعنى حن مقروع لقب عبد شمس بن سعد وفيه يقول مالك ابن مازن
وفي الهيجانة ~~وعلمت بذلك الهيجانة فاعجب فاخبرت اباها~~ بنت العنبر بن تميم
حنت ولات هنت وهو مثل واصله ان الهيجانة بنت العنبر كانت تعشق عبد شمس
بن سعد وكان يلقب بمقروع فاراد ان يغير على قبيلة الهيجانة وعلمت بذلك الهيجانة
فاخبرت اباها وقال مازن ابن مالك حنت ولات هنت اي اشتاقت وليس وقت
اشتياقها ثم رجع من الغيبة الى الخطاب فقال لها واني لك مقروع اي من اين
تظفرين به يضرب لمن تحن الى ما مطلوبه قبل اوانه وقوله ويدل الى اخره
لا يوجد في بعض النسخ وقد يوجد في بعضها فكتبناها على الاحتياط و اما منصوب
الفعل فهو المضارع الواقع بعد ان واخواته ظاهرة نحو اريد ان تخرج ولن تذهب
وجئت كي تعطيني حقي واذن اكرمك لما فرغ من منصوب الاسماء شرع في منصوب
الافعال وهو الفعل المضارع لانه المعرب من الافعال القابل للنصب وانتصابه
اما بناصب ظاهر او مضمر فالاول هو ان واخواته وقد ذكرها امثلتها وبعد
ان خاصة مضمرة اذا كان قبله احرف الاشيا ومن حتى الجارة اذا كان الفعل
مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها اي ما قبل حتى للسببية كانت او لمجرد الغاية نحو
سرت حتى ادخلها لا لمجرد الغاية نحو حتى تغيب الشمس منا لا لمجرد الغاية
فوضع ... ان الناصب المضمر لا يكون الا ان فاذا قلت سرت حتى
ادخلها

ولو قلت اي في المثال المذكور بدل تو كل ان قسم صح

دخلها فالجارة لا يدخل الفعل فلا بد من تقدير الفعل بمصدر وحروف المصدر هي ان

ادخلها فالجارة لا يدخل الفعل فلا بد من تقدير الفعل بمصدر وحروف المصدر هي ان
مخففة مفتوحة وان مفتوحة مشددة وما المصدرية ويجعل قطرب قول ولا يمكن تقدير
ان مشددة لانه من عوامل الاسماء على ما سياتي ولا يمكن تقدير ما لانها لا ينصب ظاهرة
فكيف ينصب مضمرة ولا يمكن كي على قولنا انها مصدرية لانها قد لا يكون التعليل مرادا
فيه نحو سرت حتى تغيب الشمس فلا يمكن تقدير كي لفوات معنى التعليل اذ
السير ليس سببا للغيوبة فتعين اضمار ان وانما اشترط احد هذه الاشيا ومن حتى
الجارة ونحوها لاحتياج الى تقدير الفعل بمصدر واشترط ان يكون الفعل مستقبلا
بالنسبة الى ما قبلها فالاستقبال احتراز عن الحال على ما سياتي فانه يجب الرفع
فاشترط الاستقبال ليمكن تقدير ان معها وانما قال بالنسبة الى ما قبلها تنبيها على انه
لا يشترط ان يكون زمان التلفظ مستقبلا بل قد يكون ماضيا كما اذا مضى السير و
الدخول وقلت سرت حتى ادخلها جاز النصب نظرا الى انه كان مستقبلا ومترتبا
على حال السير وجاز الفصل اي بين حتى وبين الفعل المستقبل على قبح نحو انتظر حتى ان
قسم شي تاخذ اي حتى تاخذ ان قسم شي من المال ووجه القبح انه وقع الفصل بين الجار
والمجرور المقدر لانه هو ان وما بعده بالنصب عند الاخفش اي اذا وقع فصل بين
حتى والمستقبل فيجوز على قبح ونصب على ذلك الفعل عند الاخفش والجزم
احسن يعني في المثال بجزم تاخذ ليكون جوابا للشرط وهو ان قسم والشرط و
الجزاء يدخل عليهما حتى وح لا يكون حتى الجارة بل التي يبتدا بعدها الكلام وحتى
يكون عاطفة وفيه نظر لانه يخرج عن الغرض وهو كون جارة فلعل مراده انه لا يجب
حمل هذا المثال على حتى الجارة ليلا يلزم الفصل الموجب للقبح بل ينبغي ان يحمل على
حتى العاطفة ليلا يلزم هذا القبح فرجع الحاصل الى ان المسموع نصب تاخذ وجزمه
وحتى ان يقسم شي فالجزم ليس الا اي فيجب الجزم في تاخذ اذ الشرط والجزاء
معا دخلتا ان ... واذا كانا معا دخلتا فيجب الجزم في الجزاء على ما سياتي وهذا ايضا
فيه نظر لانه اورد تاخذ بالنصب جاز حمله على اضمار ان مع الفعل ليكون تبعا ايضا و
التقدير انتظر حتى تاخذ ان يقسم شي فتاخذ ليس جوابا للشرط على التقدير ليجب
جزمه وان كان حالا اي وان كان الفعل الواقع بعد حتى حالا حقيقة بان يشرع
فيه او حكاية بان يكون قد مضى ... حتى حرف ابتداء
اي عاطفة لا جارة ويسمى حرف ابتداء ... يبتدا بعده الكلام ...

ولو قلت اي في المثال المذكور بدل تو كل ان قسم صح

اي كان الفعل حال خوص حتى لا يرجونه اي الآن واما وجب السببية ليلا ينقطع
حتى عما قبله مطلقا فانه اذا كانت الجارة تعلقت بما قبله لفظا تعلق الجارة المجرور بعامله
واذا كانت عاطفة انقطع ذلك التعلق فاشترط السببية ليحصل التعلق المعنوي
ان فات التعلق اللفظي ولهذا اي ولكونها حرف ابتداء امتنع الرفع في كان سيري حتى
ادخلها ناقصة اي اذا اريد بكان في المثال الناقصة يحتاج الي خبر فيمتنع الرفع فيما
بعد حتى اذ لو ارتفع لكان حتى عاطفة لا جارة فلا يبقى لكان خبرا فيمتنع وفي عطفها
على في كان اي ولكونه حرف ابتداء امتنع الرفع ايضا في اسرت حتى تدخلها لانه يكون
حرف ابتداء فيجب السببية فيكون شاكا في السبب وهو السير لانه استفهم عنه
مع جزمه بالمسبب وهو ما بعد حتى ويمتنع الشك في السبب مع الجزم في المسبب
وجاز في التامة وبعد الخبر وفي ايهم سار حتى تدخلها الوجهان اي اذا جعلنا كان
في المثال تامة جاز فيما بعد حتى الوجهان النصب على ان يكون حتى جارة متعلقة بكان
والرفع ليكون حتى حرف ابتداء ويصح على هذا التقدير لعدم احتياج كان الى خبر
لكونها تامة وكذا بعد الخبر يعني لو جعلت كان ناقصة وذكرت له خبرا كما قلت كان
سيري سيرا متعبا فيجوز ايضا الوجهان فيما بعد حتى فالنصب على ان يكون
حتى جارة متعلقة بما قبلها والرفع ليكون حتى حرف ابتداء عاطفة لما بعدها على ما
قبلها وكذا في ايهم سار حتى تدخلها يجوز الوجهان اما النصب فلكون حتى جارة واما الرفع
فلكون حتى حرف ابتداء ولا يمتنع هنا لانه لم يقع الشك في اصل السير بل في تعيين
السائر والسبب محقق وكذا المسبب بخلاف اسرت فان الشك
هناك في اصل السبب وتقول اسرت حتى تدخلها بالرفع لان الكبيرة
كاينة وكلما لا حقيق جواز النصب في ادخل الواقع بعد اكاد لم يقع بعد وليس
بذلك اي ليس بالمقبول المعتبر لانه خبر كاد يعني انما ذكرنا ان الفعل المستقبل اذا
وقع بعد حتى جاز نصبها فتوهم لا حقيق ان ادخل في اكاد ادخل فعل مستقبل
اذ لم يقع بعد بل هو مترقب الوقوع فجوز النصب نحو سرت حتى ادخلها فرفع
المصنف هذا ذلك التوهم بان الواقع بعد حتى هو اكاد واكاد فعل حال لان الكبيرة
دة بمعنى القرب حاصله لا مترقبه فيجب رفع اكاد وهو يحتاج الى خبر فيرفع ادخل
لكونه خبر اكاد فلا وجه للنصب لانه ليس واقعا بعد حتى ليحتاج الى تقديره
ان فيجب الرفع لكونها جارة بل حرف ابتداء ولام كي عطف على حتى الجارة

حتى حرف
صح

لا فرع

اي ينتصب الفعل المستقبل بان مضمرة اذا كان قبله احد هذه الاشياء ومن حتى الجارة
ولام كي نحو جئت لتكرمني اي كي تكرمني وجاز الاظهار اي اظهار ان بان تقول لان
تكرمني اي كي تكرمني ولزم اي لزم اظهار ان مع لا نحو لئلا تعطيني اذ لو لم يذكر ان لتوالي
اللامين الجارة لا النافية وهو مستنع ووجه تعيين اظهار ان لان اللام جارة فلا يدخل
الفعل الا بتقدير المصدر فيتعين تقديرا ان لما ذكرنا في حتى ولام الجحود عطف على
لام كي اي اذا كان قبله حتى او لام كي او لام الجحود ومي المؤيدة لتاكيد النفي لكان
اي يشترط ان يكون النفي داخلا على كان نحو لم اكن لاسجد ولا يجوز الاظهار اي اظهار
ان معه فرقا بين لام كي ولام الجحود والفا اي اذا كان قبله احد هذه الاشياء وهي
حتى ولام كي ولام الجحود والفا بشرط السببية والوقوع والوقوع في جواب الاشياء
الستة الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ثم ذكر الامثلة على الترتيب فقال
نحو ائتني فاكرمك في جواب الامر ولا تشتم فيشتمك في جواب النهي وما تاتينا
فتحدثنا في جواب النفي واين بيتك فازورك في جواب الاستفهام وليت لي مالا
فانفق في جواب التمني والا تنزل فتصيب خيرا في جواب العرض وانما ينتصب
الفعل المستقبل بعد الفا في المواضع المذكورة لانه لو لم ينتصب وقلت مثلا ائتني
فاكرمك بالرفع لم يصح اما لفظا فلانه يلزم عطف المعرب على المبني ولا يجوز الا
اذا كان للمبني محل من الاعراب نحو قام هولاء وزيد فانه انما صح عطفه لكون المعطوف
عليه مرفوع المحل وهاهنا ليس للامر وهو ائتني محل من الاعراب وليس بمعرب
لفظا فلا يصح عطف المعرب عليه اما معنى وليس المطلوب عطف خبر على امر بل المعنى
المقصود ان الطلب شامل للطرفين وهو الاتيان والاكرام اي ليكن منك اتيان
فمني اكرام واما يصح عطفه على المصدر المنتزع اي ليكن منك اتيان فمني اكرام من الامر
ليشملها الطلب اذا جعل بتقدير مصدر ليصح عطفه على مصدر وانما يقدر مصدر
باضمار ان على ما ذكرنا فهذا الكلام بتصريفه يدل على الطلب اما صريحا كالامر والنهي
واما ضمنا كالاستفهام والتمني والعرض لانك اذا قلت اين بيتك ففيه معنى
الطلب اي عرفني بيتك فهو يرجع الى معنى الطلب بقي النفي وهو ما تاتينا فتحدثنا
فنقول انما ينتصب لان المقصود شمول النفي للطرفين اي ما يكون منك اتيان
فتحديث وانما يشملها النفي اذا جعل ايضا بتقدير مصدر وعطف على المصدر المنتزع
من الفعل المنفي ليشملها النفي ولو رفع لكان عطف الفعل [illegible]

فما تاتينا فلا يلزم شمول الحكم النفي لان المعنى ما يكون منك اتيان و يكون مني تحديث
و هو ليس مرادا بل المراد نفي الاتيان و نفي التحديث عقيبه و نحو سا تركل منزلي لبني
تميم و الحق بالحجاز فاستريحا ضعيف لانه لا يسوغه الا الضرورة لان نصبها بعد
الفاء في غير جواب الاشياء الستة و نحو كانك وال علينا فتشتمنا هذا وقف هذا
ايراد لوقوع المضارع بعد الفاء منصوبا في غير جواب الاشياء الستة فاجاب
عنه بانه متاول اي بالنفي و التقدير لست توال علينا فتشتمنا بالوالي علم انه ليس
توال لوجوب التغاير بين المشبه و المشبه به و نحو انت غير قايم فتاتينا جايز عند
بعض قوم و منعه الاكثرون يعني ان بعضهم جوزوا النصب فيما بعد الفاء في المثال
نظرا الى ان غير موجب و التقدير انت مغاير للقايم و هو كلام موجب ظاهرا
فلا ينتصب الفعل الواقع بعده و هذا الكلام ان جعل سالبة فالنصب واقع و
وان جعل معدولة فلا ينتصب الفعل لان هذه معدولة موجبة و لا يكون اسماء
الفاصر من و امر كصه و مه و رويد و نحو الاسد الاسد يعني به باب التحذير بتكرير
الاسم المحذر منه فانه ايضا وان تضمن الطلب اذ التقدير اتق الاسد و الدعاء
اي و لا يكون الدعاء ايضا وان تضمن الطلب بمنزلة الامر فلا يقال صه فاز و ك بالنصب
مثلا و فعلهم بمنزلة الامر خبر لا يكون اي لا يكون اسماء الا و امر و نحوهم و لا يكون نحو
الاسد الاسد و لا يكون الدعاء بمنزلة الامر خلافا للكسائي فانه نظر الى تضمنه لمعنى
الطلب فنصب بها الفعل المضارع بعد الفاء فاما وجه المنع في اسماء الاوامر و نحو صه
فهو ان اسم الفعل لا يقدر مسماه مع وجوده فصار لذلك نسيا منسيا و المعاملة
مع اسمه و كذا في التحذير لما حذف الفعل و اكتفى بتكرير الاسم بدلا عن الفعل صار
الفعل ايضا نسيا منسيا فلا يمكن انتزاع المصدر من لفظها ظاهرا ليعطف عليه
الفعل المقدر معه ان لانه اسم صريح لفظا و اما في الدعاء نحو غفر الله فلان صورته
خبر وان تضمن معنى الامر و تقدير المنع في الدعاء ضعف لانهم نصوا في باب الاضمار
على شريطة التفسير الدعاء بمنزلة الامر و النهي فتقول اللهم زيدا فاغفر له و
زيدا امر الله عليه العيش و قال الشاعر و كلا جزاه الله عني بما فعل و اما
زيد الخير فاما عمرو فاما متعنيا له فحكموا باختيار النصب فيهما لدلالة الدعاء على
معنى الطلب فكان مقتضاه ان يجوز النصب ههنا ايضا بعد الدعاء و قيل ان الدعاء
اذا كان بلفظ الامر فهو بمنزلة اي بمنزلة الامر نظرا الى صورة الامر و هو ظاهر

اي ان قولك غير قايم في معنى النفي فكانه قال لا تقوم فتاتينا و منعه الاكثرون نظرا صح

نحو اللهم اغفر زيدا فيدخل الجنة اي ليكن منك غفران فدخول منه و نحو اللهم
ارزقني مالا فانصدق به و غالب ان قوله و الدعاء ابتداء كلام و خبره بمنزلة
الامر كما نقلنا عنهم و في شريطة التفسير و لانهم نصوا في غيره من الكتب
في هذا الباب ان الدعاء بمنزلة الامر و مثلوا على قوله و الدعاء تنبيها على انه
ابتداء كلام و غيره داخل فيما قبله على ما هو المعتاد من العلامات بالحمرة بقوله
اللهم ارزقني مالا فانصدق مجزا به و بعض هذا اني وجدت نسخة من الكتاب
مقابلة بنسخة قرئت على المصنف مني و قد ميزتها بالحمرة في الكتب لتميز بعض
المسايل عن بعض و على هذا يحمل لا يكون اما مفسر له لانه الكلام اي لا يكون هذا
بمنزلة الامر او مكان كذا في الاصل فاسقطه ناسخ بتصور التكرار و جعل قوله
بمنزلة الامر عايدا الى الجميع كما تصورنا اولا و يحتمل ان يكون في لا يكون ضمير
عايد الى ما قبله في بقراءة اسماء بالنصب ليكون خبر لا يكون و لا ينبغي ان تكون
الدال على الطلب اسماء الا و امر و نحو الاسد الاسد ثم ابتداء فقال و الدعاء
بمنزلة الامر و الله اعلم بحقيقة الحال شرع في اعراب ما بعد الفاء لانه قدره
بمصدر فلا بد له من اعراب فقال ثم ان كان قبلها اي قبل الفاء اسم يصح
عطفه اي عطف ما بعد الفاء عليه فلا اشكال في محله اي في محل الواقع بعد
الفاء من ان و الفعل المضارع نحو اعجبني قيامك فتخرج اي فان تخرج و هو
معطوف على قيامك فلا اشكال اذ يكون تابعا للمعطوف عليه رفعا و نصبا
و جرا و الا اي وان لم يكن قبله اسم يصح عطفه على ما بعد الفاء عليه فالرفع
اي يجب الرفع في محله اذا كان اي الفعل الواقع بعد الفاء لغير من له الاول
اي لغير من له الفعل الاول بان يكون الفعل الاول للمخاطب و الفعل الثاني
الواقع بعد الفاء للمتكلم مثلا نحو ايتني فاكرمك فيجب رفع ان و المضارع بعده
لانه بتقدير مصدر معطوف على مصدر منتزع من الفعل الاول على اصل الحصول
و الكون من الافعال العامة اي ليكن منك اتيان فاكرام مني و لا يمكن تقدير
النصب بان يقال افعل اتيانا اذ لا يستقيم ان يقال افعل اتيانا و اكراما مني
لان الفعل الثاني لغير من له الاول فلا يمكن اضمار فعل انت فيه الا اذا كان
اي الفعل الواقع قبل الفاء مبنيا بليت مثيرا اذ له على ضمير الثاني فالنصب
اي يجب النصب نحو ليتك تاتيني فاكرمك اذ التقدير ليت اتيانا منك فاكرام مني

الظني صح

هكذا قرره المصنف في التعليق ولم يجوز فيه الرفع على تقدير ليتك يكون منك
اتيان فاكرام مني لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فالاول اي قولك ليتك
يكون اكرام مني وهو غير مستقيم اذ لا يرجع من خبر ليت وهو جملة ضمير الى
اسمه فلذلك تعين فيه النصب وفي النصب قدر ليت داخلا على المصدر المنتزع
وهو ليت اتيانا ولم يقدره بفعل لسبق ليت داخلا على اسمه وهو ضمير المخاطب
اذ يكون التقدير ح ليتك يفعل اتيانا فاكراما مني وهو غير مستقيم لان الثاني
لغير من له الاول فلا يمكن اضمار الفعل الاول فيه وفيه جوازه لانه اخرج الاسم
وهو الكاف عن الاعتبار وجعل ما هو خبر مقدرا باسم وقد اعتبر الكاف في
منع الرفع اذ لا يقال ليتك يكون منك اتيان فاكرام مني فلولا اعتبار لجاز ان
يقدر ايضا ليت الكاين اتيانا منك فاكرام مني فيصح الرفع ايضا على هذا التقدير
وكذا يجب الرفع اذا كان تمني بليت داخلة على ضمير الشان وما بعد الفاء
لغير من له الاول نحو ليته يأتيني فاكرمك يجب فيه الرفع اذ التقدير ليته اي
ليت الشان ان يكون منك اتيان فمني اكرام ولا يجوز النصب باضمار الفعل اذ
لا يستقيم ليت الشان يفعل انت اتيانا فاكرام مني وفيها عدا ما هي اي فيما
عدا القسمين المذكورين احدهما ما كان لغير من له الاول والثاني ان يكون متمنيا بليت
غير داخلة على ضمير الشان فيتحقق قسمان احدهما ان يكون ما بعد الفاء لمن له الاول
مطلقا سواء كان غير متمنى بليت او متمنى بليت والثاني ان يكون متمنى بليت داخلة
على ضمير الشان وما بعد الفاء لمن له الاول فيجوز في كل واحد من هذين القسمين الباقيين
الوجهان الرفع والنصب اما الاول وهو ما اذا كان فعلا لمن له الفعل الاول في
غير ليت نحو ائتني فاكرمني فيجوز فيه النصب على تقدير افعل اتيانا فاكراما ويجوز
الرفع على تقدير ليكن منك اتيان فاكرام وكذا في ليت غير داخل على ضمير الشان وهو لمن
له الاول نحو ليتك يأتيني فتكرمني يجوز فيه النصب على ليتك تفعل اتيانا فاكراما ويجوز
فيه الرفع اي ليتك منك اتيان فاكرام منك واما القسم الثاني من الباقيين وهو ان يكون
متمنى بليت داخلا على ضمير الشان وما بعد الفاء لمن له الاول نحو ليته يأتيني فيكرمني فيجوز
فيه الرفع والنصب على ليت الشان تفعل اتيانا فاكراما ويجوز الرفع على ليت الشان
يكون منك اتيان فاكرام في الحاصل انه اذا لم يكن قبله اسم يصح عطفه عليه فاما ان يكون
بعده لغير من له الاول او لمن له الاول فان كان لغير من له الاول فيجب الرفع مطلقا

الا ما استثناه وهو ما اذا كان متمنى بليت غير داخل على ضمير الشان وان كان
لمن له الاول فيجوز فيه الوجهان مطلقا سواء كان ما قبل الفاء ليت او غير داخل
على ضمير الشان ولا يجاب الجواب ولا للشيء الواحد بجوابين معا انه اذا ذكر بعد
الفاء في جواب الاشياء الستة فلا يجوز للشيء الواحد جوابين اي لا يكون لواحد من الاشياء
الستة جوابان مثلا يقول ائتني فاكرمك فاعطيك على ان الثاني ايضا ليس معطوفا على
الاول بل جوابا مستقلا لذلك الواحد من الاشياء الستة ووجه المنع انه مقدر بشرط
وجزاء بمعنى قولك ائتني فاكرمك ان تأتني اكرمك فلو كان الجواب الثاني جوابا للاول
مستقلا للاول لكان التقدير ان تأتني اكرمك اعطك ولا يتوارد جوابان محرومان
من غير تخلل العاطف بينهما للاستقرار وقوله نحو فتطرده فتكون فالاول للنفي قبله
والثاني الحكم للنهي السابق هذا ايراد وجواب اما الايراد فهو ان قوله فيكون اما ان
يكون جوابا للجواب وهو فتطرده فيمتنع او يكون جوابا مستقلا ايضا للنفي
وهو قوله ما عليك من حسابهم من شيء ليكون لهذا النفي جوابان احدهما قوله فتطرده
والثاني فيكون فاجاب بانه ليس من احد القسمين اي ليس جوابا للجواب وليس
من باب الجوابين لشيء واحد فالاول وهو قوله فتطردهم جواب للنفي قبله وهو
ما عليك من حسابهم من شيء والثاني وهو قوله فيكون جواب للنهي السابق وهو قوله
ولا تطرد الذين يدعون ربهم الاية اي لا يكون منك طرد فتكون والواو عطف على
فعله الفاء اي بنصب الفعل المضارع اذا كان قبله احد هذه الاشياء ومن حتى
والواو والفاء وانما ينتصب ما بعد الواو بشرط الجمعية والوقوع في جواب الستة
على ما قدرناه في الفاء نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فان المراد النهي عن الجمع بينهما
لا النهي عن كل واحد منهما ولو جزم الفعل الثاني افاد النهي عن كل واحد منهما اذ التقدير
ح لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن وهو غير مراد بل المراد لا تجمع بينهما فاذا نصب
ما بعد الفاء يكون بتقدير ان لا يصح ولا يصح عطفه على الفعل قبله بل لا بد من انتزاع
مصدر من الفعل الاول ليعطف هذا عليه ويشملهما النهي اي لا يجمع بين اكل السمك
وشرب اللبن ومحله اي محل ما بعد الواو من ان والفعل النصب لا غير نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن اي وان تشرب اللبن فان مع خبره معطوف على المصدر المنتزع
من الاول اي لا يفعل اكل السمك وشرب اللبن والواو بمعنى مع اي لا تاكله مع شربه
وانما لم يجز الرفع فيه اذ لو قلت لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن لم يتعين

للجمع مع انه المراد ولو كان الواو بمعنى مع افاد نفي الجمع وهو المطلوب فان قلت جاز ان
يقدر الرفع مع بقاء معنى الجمعية بان يقال التقدير لا يجتمع لك اكل السمك وشرب
اللبن قلت جوازه ظاهر لكن انما حمله على النصب لوقوعه ومن انه اذا نصب يكون
الواو بمعنى مع فيكون الواو للجمع ولو قدر لا يجتمع لك هذا وهذا كان الواو للعطف والجمعية
مستفاد من الفعل وهو لا يجتمع مقدر النصب لئلا يخرج الواو الى العطف ويبقى معنى
الجمع في نفس الواو فاعرفه وامثلة البواقي ظاهرة معلومة كما ذكرناه في الفاء واو معطوف
على الواو اي ينصب الفعل المستقبل اذا كان قبله الواو او قبله او بشرط معنى الى
او الا نحو قوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان
تستقيم القناة او الى ان تستقيم والتفسيران في المعنى متقاربان لكن الاعراب يختلف
ولذلك قال ومحله النصب والجر بحسب اختلاف التفسير اما النصب فعلى تفسير
او بمعنى الا لان اي كسرتها الا وقت زمان استقامتها وهو مفرغ من الموجب لانه يصح
معناه نحو قرأت الا يوم كذا بحذف المضاف وهو زمان والجر اعراب المضاف اليه باعراب
المضاف فلذلك انتصب واما الجر فعلى تفسير بمعنى الى ان وهو ظاهر واذا انتفى
الشرطان في الثلاثة الاخيرة وهي او والواو للجمع والفاء فالاستيناف او الاشتراك
ان امكن يعني ذكر ما شرط النصب فيما بعد كل واحد منها من معنى السببية في الفاء
ومعنى الجمعية في الواو وكونها بعد الاشياء الستة ومن معنى الى ان او الا ان في او
فاذا انتفى شرط من الشرايط بحيث لم يمكن النصب لفوات شرطه فيتعين الرفع
نحو ما تأتينا فتحدثنا اذا لم يجعل الاتيان سببا للتحديث ورفعه يكون لوجهين احدهما
الاستيناف اي ما تأتينا متعرفا واستجهل امرنا فتحدثنا كما يحدث من لا يعرف احوالنا
فتحدثنا معطوف على جملة قولنا ما تأتينا عطف مثبت على منفي والثاني الاشتراك
بين ما تأتينا وتحدثنا في انصباب حكم النفي عليهما اي ما تأتينا فما تحدثنا فتحدثنا معطوف
على ما بعد النفي وهو تأتينا وليس المعنى على ذلك وهو قوله ان امكن اي ان امكن
كل واحد منهما اعني الاستيناف والاشتراك احتراز عن نحو قوله الم تسأل الربع
القواء فينطق اي الم تسأله فانه ينطق بلسان الحال فالنطق ثابت ولو
كان للاشتراك فسد المعنى لان الاول معدوم والثاني موجود فلا يمكن ايضا حكم
العموم عليهما ومعناه لا دلالة له على انه الم تسأله فلا ينطق وليس المعنى عليه فيتعين
الاستيناف في البيت [illegible] ولا يؤذن لهم فيعتذرون لانه لا يمكن الا
الاستيناف

الاستيناف فيه بالعطف على جملة قوله لا يؤذن لهم ليكون الاعتذار منتفيا بل يتعين
الاشتراك بينه وبين يؤذن لينصب النفي عليهما اي لا يؤذن لهم فلا يعتذرون
لان المعنى عليه مذكور مثالا لما تعين فيه الاشتراك ومثالا لما تعين فيه الاستيناف
الاستيناف وحروف العطف معطوفة على او يعني اذا كان قبله او او حروف
العطف ان كان المعطوف عليه اسما اي ينتصب الفعل المضارع اذا كان قبله
حروف العطف ان كان المعطوف عليه اسما نحو اعجبني قيامك وتخرج او قيامك
او تخرج او قيامك حتى تخرج على ان حتى عاطفة وكذا غيره من حروف العطف يعني
اذا عطف فعل مستقبل بحرف من حروف العطف على اسم قبله فيتعين تقديره
بان لئلا يكون عطف للفعل على الاسم وكذا نحو قوله حتى المطي ويغلوا
القعدان ويغلو عطف على المطي فلا بد من تقديره بمصدر بان يقدر ان اي و
ان يغلو حتى بمعنى حتى المطي وحتى غلاء القعدان والقعدان جمع قعو
والقعو من الابل هو البكر حين يمكن ركوبه وادنى ذلك ان يأتي عليه سنتان
واوله داويت عين ابي الدهيق بمطلة هذا يوجد في حواشي الكتاب
وجاز معها اي مع حروف العطف اظهارها اي اظهار ان فيجوز اعجبني قيامك
وان تخرج وكذا يجوز اظهارها كما جاز اي اظهار ان مع لام كي كما سبق والواو
في قوله اي في قول ابن عمرو هو كعب الغنوي وما انا للشيء الذي ليس نافعي
ويغضب منه صاحبي بقؤول قيل انه للعطف دون الجمع والا اي وان كان
للجمع لانه نفي لقوله دون الجمع ونفي النفي اثبات وتقديره وان كان الجمع
يفسد المعنى المقصود او يلزم تقدم المنفي كما سيأتي بيانه وفي العطف ايضا
نظر فالاولى تقدير التأخير والرفع اظهر لا بد من تقديم مقدمة قبل الشروع
في اعراب البيت وذلك ان لقائل ان يقول واو الجمع اما ان يكون للعطف او
لا يكون له فان كان للعطف فلم خصه المصنف باسم العطف حيث قال
قيل انه للعطف دون الجمع وان لم يكن الجمع للعطف فلم احتيج الى تقدير مصدر
منتزع من الفعل السابق كما سبق وجوابه ان الاصل للعطف لكنه خصصنا بعض
احواله وذلك ان المعطوف قد يكون قبل المعطوف عليه في الوجود وقد يكون
بعده وقد يكون معه نحو جاء زيد وعمرو معه او قبله او بعده فمعنى واو الجمع ما يكون
معنى مع وهو باعتبار [illegible] العطف احتيج الى تقدير مصدر منتزع من الاول

وباعتبار اختصاصه العارض بحال المعية صار كانه قسيم للعطف المطلق ا
الذي لا يتقيد فكان الجمع عطف مقيد بالمعية وهو والعطف غير مقيد بها ر
رجعنا الى المقصود وهو ان يغضب في البيت اما مرفوع او منصوب فان كان
منصوبا فيكون بتقدير ان وان مع حيزه اما ان يعطف على الشيء او على المصدر
المنتزع من احد الاشياء الستة وليس ههنا الا النفي فان عطف على الشيء
لم يستقم اذ يصير التقدير ما انا للشيء ويغضب صاحبي بقول والغضب
لا يقال فقيل هو على اضمار القول اي وبقول الغضب فقال المصنف وفيه
نظر لان القول المقدر اما ان يكون اضافة الى الغضب من باب اضافة المصدر
الى المفعول او من باب اضافة الشيء الى الشيء للملابسة وكلاهما فاسدان اما الاول
فلانه يلزم منه وقوعنا فيما هربنا اذ يلزم ان يكون الغضب مقولا واما الثاني
فلانه يلزم حذفه فلان لفظة عنه ترفعه اذ اضافة الملابسة معينة عن ذكرها عنه اذ
هو لك قول غضب صاحبي بمعنى الملابسة معنا قول يصدر ويتولد عنه غضب
صاحبي فلا حاجة الى ذكر عنه كما تقول لا تبك يوم خرجت فان الاضافة مصححة
لكون الخروج في اليوم فلا حاجة ان تقول يوم خرجت فيه واما اذا عطف على المصدر
المنتزع من احد الاشياء الستة وهو النفي في البيت والنفي في الموضعين احدهما
قوله ليس نافعي والاخر قوله وما انا ولا يستقيم جعله في جواب واحد منهما اما
جعله في جواب ليس نافعي على العطف على المصدر المنتزع وهو النفع لينصب عليهما
النفي فلانه يلزم نفي النفع ونفي الغضب ومقصود الشاعر اني لا اقول ما
لا ينفعني ويغضب عنه صاحبي لا انه لا يغضب وهو ظاهر واما جعله في جواب
النفي الاخر وهو قوله وما انا ففاسد ايضا لان منفيه هو قوله بقول فيلزم
تقدم المعطوف وهو الغضب على المعطوف عليه وهو المصدر المنتزع من القو ل
اي لا يصدر مني القول بما لا ينفعني ولا سبب يغضب صاحبي منه وقوله فالاولى
تقدير التاخير معناه ان جعله في سياق ليس نافعي يفسد المعنى فلا يحمل
عليه بل الاولى ان يحمل على النفي الاخر وهو وما انا ونقدر تاخير قوله ويغضب
عن قول اذ التقدير وما انا للشيء الذي لا ينفعني ويغضب صاحبي بالنصب
بقول وان كان مقدما لفظا على قول فهو متاخر معنى لان تقول خبر ما
[illegible]
فهو مقدم

فهو مقدم في التقدير وهو اسهل من الوجه الاخر الذي يفسد المعنى المقصود فعلم
والا اي وان جعل للجمع فاما ان يجعل في جواب ليس نافعي فيفسد المعنى المقصو د
او يجعل في جواب ما انا فيلزم تقدم المعطوف وهو يغضب على المنفي وهو قول
كما قررناه ثم قال والرفع اظهر اي رفع يغضب ليكون معطوفا على الصلة وهي
وليس نافعي اظهر من نصبه ويكون التقدير وما انا للشيء الذي لا ينفعني ويغضب
منه صاحبي بقول ولا اشكال فيه لا لفظا ولا معنى فكان اظهر واضمارها اي
اضمار ان بدون هذه اي بدون الحروف المذكورة وهي حتى والواو والفاء ونحوها ضعيف
منه الا ايهذا اللائمي احضر الوغى فيمن نصب اي الزاجري من ان احضر يحذف من
كما يحذف من ان وان قياسا مستمرا ثم حذف ان من غير واحد من الحروف المذكورة فكان
ضعيفا وقوله فيمن نصب احضر احترازا عن الرواية الاخرى وهو قوله فيما بعده وجاز حذفها
ورفع الفعل وقد مر والذي سوغه اي سوغ النصب باضمار ان من غير احد الحروف ٧
المذكورة دلالة ما بعده وهو قوله وان تشهد اللذات يعني انه انما جاز اضمار ان لقرينة
وهو احد الحروف والبيت المذكورة وان خلا عن الحروف المذكورة لكن قام دلالة ما بعده
وهو ان تشهد مقام تلك الحروف لقوة الدلالة على حذف ان وجاز حذفها اي حذف ان
ورفع الفعل وهو احضر وقد مر في اول الكتاب في بحث خواص الاسماء ولما فرغ
من مرفوع الاسماء والافعال ومنصوبها ومجزومها شرع في المجرور ولا يكون الا
في الاسماء فقال المجرور هو اما بالاضافة نحو غلام زيد او بحرف الجر نحو ا
لمال لزيد وحروف الجر تذكر بعد ان شاء الله والاضافة على ضربين معنوية
اي مفيدة معنى في المضاف اليه ثم قسم المعنى الى التعريف والتوضيح فقال تعريفا
اذا كان المضاف اليه معرفة الا نحو غير ومثل وشبه لتوغلها في الابهام هذا استثناء
من المضاف اي يتعرف المضاف الى المعرفة الا اذا كان احد هذه الكلمات ثم استثنى
من هذا الاستثناء فقال الا اذا شهر المضاف بمغايرة اليه نحو غير المغضوب فان
المغضوب عليه ضد المنعم عليه فيتعرف نحو مررت بالمتحرك غير الساكن فانه
اذا اشتهر اتصافه بالكريم لان المماثلة اذا انصرفت بالقرينة الى جهة معينة من
علم او كرم او نحوهما زال ذلك الابهام واورد عليه قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا
نعمل فان غير واقع بين الضدين في المعنى اذ المعنى نعمل صالحا غير الذي كنا
نعمل من اعمال السوء فغير وقع بين الضدين ولم يفد تعريفا اذ لو افاد تعريفا

المضاف هج
يزول ذلك الا... [illegible] بمماثلة المضاف اليه ... بالمتحرك ... زيد مثل حاتم هج

لم يقع صفة النكرة واجيب بانه غير ليس بصفة مقابل هو بدل وجاز ابدال المعرفة
من النكرة وقد يجعل نحو ايهم فلان واحد امه وعبد بطنه ونسيج وحده نكرة من قوله
اماوي اي رب واحد امه قتلت فلا غرم علي ولا جدل من جدل عليه اذا حال عليه
بالظلم ويروى اجرت فلا قتل عليه ولا اسير يعني انه قد ذكر بعضهم ان قولهم
واحد امه وعبد بطنه ونسيج وحده مما لا يتعرف ايضا وان اضيف الى المعرفة
لتوغلها في الابهام اذ لا ينحصر بالنسبة الى مضاف اليه معين او بعد الاضافة
لا يتعين المضاف ايضا فهو نظير غيرك ومثلك ولذلك وقع مجرور الرب في قول
الشاعر رب واحد امه وهو لا يدخل الا على النكرات والاكثر ان يكون معرفة على
قياس الاضافة الى المعارف واما وروده نكرة فنادر انما جاء في الشعر ولانه
نسيج وحده اي لا نظير له في علم وغيره واصله في الثوب لان الثوب اذا كان نفيسا
رفيعا لم ينسج على منواله سواه واذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدى لعدة
اثواب والمنوال الخشب الذي يلف عليه الحايك الثوب قال عبد القاهر الضمير
المتصل ببطن وام لا يجوز ان يعود الى نفس واحد وعبد لان المضاف يكتسي من
المضاف اليه التعريف فاذا كان تعريف ام باضافتها الى ضمير الواحد كان التماس
تعريف الواحد بها محالا او كان بمنزلة تعريف الشي بنفسه فوجب ان يعود الضمير
الى شي غير عبد وواحد نحو ان تقول زيد عبد بطنه فيكون تعريف عبد بغير
ضميره وقال فاذا قلت جاءني واحد امه وعبد بطنه جاز ان يكون معرفة بان يتقدم
المذكور كانك قلت جاءني الكامل النبيل الذي عرفته فاذا جعل نكرة فعلى انه يوصف
به نكرة محذوفة كما في البيت كانه قال رب انسان واحد امه وعبد بطنه جاز ان يكون
معرفة بمنزلة قولك رب انسان عزيز معظم لان رب لا يدخل المعارف او تخصيصا
عطف على قوله تعريفا اي الاضافة المعنوية اما تفيد تعريفا كما ذكرنا او تخصيصا ان كان
اي المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل ومن اي الاضافة المعنوية في الامر العام اي في
الغالب بمعنى اللام او بمعنى من نحو غلام زيد وخاتم فضة وفي الثاني اي في الذي بمعنى من
يصح اطلاق الثاني على الاول اذ يصح اطلاق الفضة على الخاتم بخلاف الاول وهو الذي
بمعنى اللام نحو غلام زيد اذ لا يصح اطلاق الثاني على الاول لان الذي تحقق بمعنى من الثاني
ومباين للاول وهو يعني اطلاق المشتق على المشتق واحترز بقوله في الامر العام عن الاضافة
بمعنى في فانه قليل كخير اليوم اي بخير ينسب في اليوم ولا بد من ان يتجرد المضاف من حرف

التعريف

في الاصل اماوية ... الجدل ستم كردن

فايدة

التعريف اذ لو لم يتجرد منه لكان المضاف معرفة فلا يفيد في اضافته الى المعرفة
وما اجازه الكوفيون من نحو الثلاثة الاثواب ضعيف لما فيه من الجمع بين التعريفين
ولانه على خلاف ما استعمله الفصحاء اذ المسموع منهم ثلثة الاثواب قال
ثلاث الاثافي والديار البلاقع وقد يحتج الكوفيون بما نقل من قوم غير فصحاء
ووجه في القياس بان الثلاثة من الاثواب بخلاف غلام زيد لتغايرهما ولما كانت
من الاثواب والثلاثة في المسند اليه كان اولى بالتعريف من الثاني وهذا ضعيف
لانك اذا قلت خاتم الفضة فالخاتم هو الفضة ومع ذلك لا يجوز تعريف الاول
وان يكون اي المضاف غير المضاف اليه في المعنى فلا يجوز اضافته الى مماثل له
في العموم والخصوص قلت اسد المراد من المماثلة في الخصوص والعموم ان
كل شي انعطف سبيل كان احدهما اعم منه كان الاخر ايضا اعم منه وكلما كان
احدهما اخص منه كان الاخر كذلك وانما عبروا بهذه العبارة احترازا عن كل الدراهم
فانهما ليسا متماثلين في العموم والخصوص بل الكل عام والدراهم خاص و
ولذلك قال بخلاف كل الدراهم وعين الشي ونفسه المراد من الشي معين نحو
عين الكتاب وعين الثوب وليس المراد لفظ الشي واضافة المسمى الى اسمه
في قولهم سرنا ذات مرة ليست منه اي ليست من باب اضافة الشي الى مماثله
اذ المسمى غير الاسم وكذا اضافة الاسم العلم غير المضاف الى اللقب نحو سعيد
كرز اي ليست من باب اضافة الشي الى نفسه ايضا لان سعيد ايراد به المسمى
وكرزا ايراد به اللفظ فكانه قال جاء مسمى لفظ كرز وانما اضيف الاسم الى اللقب
دون العكس لان اللقب انما يكون عند الاشتهار والوجه اضافة غير الاشهر
الى الاشهر اكتفا بالشهرة من المضاف اليه وفي المضاف اي العلم اذا كان مضافا
لا يجب الا الاجراء اي اجراء اللقب على العلم المضاف بكونه عطف بيان له نحو عبد
الله بطة وانما يتعين الاجراء لانه لا يمكن اضافة العلم المضاف الى اللقب
لانه لو اضيف لكان اما ان يضاف الجزآن معا وهما المضاف والمضاف اليه او احدهما
ولا يجوز اضافتهما لان حق المضاف ان يعتوره الاعراب لاختلاف العوامل واذا
اضفنا جميعا في موضع الرفع وجب ان يرتفعا جميعا لاستحقاقهما ذلك باعتبار
الفاعلية فيكون الجزء الثاني مرفوعا مخفوضا وهو ممتنع ولا يجوز اضافة احد الجزئين فقط
لاخر لا يستعمل الاسم [illegible] الاضافة في العلم المختص [illegible]

اي عطف على ان يتجرد اي لا بد من ان يتجرد وعن ان يكون غير المضاف في المعنى مح

اجري اللقب عليه بكونه عطف بيان كائنه وقد جاء اي لا جزاء في المفرد ايضا نحو قوله
ومن طلب الاوتار ما حز انفه قصير وخاض الموت بالسيف بيهس نعامة
كما صرع القوم رهطه بيهس واتوابه كيف يلبس فان نعامة وبيهس اسمان
لذات واحدة والثاني لقب وكان القياس اضافة الاسم الى اللقب وقد اجري
عليه وما في ما حز اما زايدة اي ومن طلب الاوتار حز انفه وسواشارة الى قصة
قصيرة مع الزباء ومي مشهورة اومصدرية على انه مبتدا مع خبره والجار والمجرور
ومن طلب خبره مقدما عليه اي حز انفه حاصل من جهة طلب الاوتار نعامة عطف
عطف بيان لبيهس ومو محل الاستشهاد ومص قصة بيهس ومحل كيف نصب
على الحال والعامل يلبس والجملة ومن كيف مع ما عمل فيه سادمسد المفعول
لتبين فلا يجوز ان يكون مفعولا ليلبس حقيقة لئلا يبطل صدريته وان لا يكون اي
المضاف عطف على ان قبله اي لابد من ان يكون المضاف وصفه اي وصف المضاف
اليه ولا موصوفه اي لا موصوف المضاف اليه يعني انه لا يصح اضافة الموصوف
الى الصفة اما اضافة الموصوف الى الصفة لا يجوز لان الصفة يلزم ان يكون مجرورا
بكونه مضافا اليه وغير مجرور لكونه صفة والصفة يتبع الموصوف في اعرابه ولانهما
كالشي الواحد واما اضافة الصفة الى الموصوف فلا يجوز ايضا لان الصفة يكون
مقصودا بالنسبة من حيث انه مضاف وغير مقصود من حيث انه صفة ولانهما كالشي
الواحد ايضا ونحو قولهم سحق عمامة وجرد قطيفة ليس منه منه ايراد فان السحق
صفة للعمامة والجرد وهو البالي المنجرد عن الشعر صفة للقطيفة فقد اضيف الصفة
الى الموصوف فاجاب بقوله ليس منه وبيانه ان السحق والجرد بعد حذف
موصوفيهما صارا بمنزلة اسمين مبهمين في صيغا الى العمامة والقطيفة للبيان كخاتم
فضة ونحو قولهم مسجد الجامع وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فعلى حذف المضاف اليه
هذه الامثلة كذلك على سبيل الايراد على قولهم لا يضاف الموصوف الى الصفة
لان المسجد هو الموصوف بكونه جامعا والصلوة بكونها الاولى والبقلة بكونها
حمقاء لانها تنبت على مجاري السيول فتقلعها فاجاب بقوله على
حذف المضاف اليه فالمسجد مضاف الى الوقت والوقت موصوف بالجامع
فالوقت الذي اضيف اليه المسجد محذوف فالجامع ليس صفة للمسجد وكذا
الاولى ليس صفة للصلوة بل المضاف اليه لها وهو الساعة والتقدير

صلوة الساعة الاولى وكذا بقلة الحمقاء بتقديره بقلة الحبة الحمقاء وفي اكثر النسخ
على حذف المضاف من غير لفظ اليه وهو غير مستقيم فان مراد المحذوف على ما
قررناه هو المضاف اليه لا المضاف ولو قال على حذف الموصوف كان اشبه
ومن اي الاضافة المعنوية يكون لازمة وغير لازمة فالاولى اي اللازمة ظروف
نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة وعند
ولدى ولدن وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون هذه من الظروف
اللازمة للاضافة وغير ظروف نحو مثل وغير وشبه وبيد بمعنى غير يقال هو كثير
المال بيد انه بخيل وقيد وقاد وقدى بمعنى قدر يقال بينهما قيد رمح وقدى رمح بكسر
القاف اي قدر رمح وقاب وقيس بمعنى قدر ايضا يقال بينهما قيس
رمح اي قدره واي ولا يضاف يعني اي الى الواحد المعرفة ولكن الى اثنين فصاعدا
لانه واحد منهما نحو اي الرجلين واي الرجال عندك لان ايا استفهام بعض
من كل فيستدعي تعددا في المضاف اليه ولا يضاف الى الواحد المعرفة بخلاف
اي رجل واي رجلين يعني ايا اذا كان مضافا الى النكرة يجوز اضافته الى المفرد
والمثنى والجمع لانه ليس استفهاما من المضاف اليه بل هو استفهام المضاف
اليه وتمييزه عن غيره اي اي رجل من الرجال وقوله فاين وما وائل كان سرا
واخره فقيد الى المقامة لا يراها اي من كان سرا مني ومنك فيد الى موضع
اقامة الناس وجوههم في العرصات لا يراها اي قيد اعمى لا يرى المقامة
هذا ايراد على قوله ان ايا لا يضاف الى الواحد المعرفة فانه مضاف الى المعرفة
وهو المتكلم والمخاطب وما زايدة اي واينا فاجاب عنه بقوله فالمعنى اينا
اي اي مضاف في الحقيقة الى متعدد لان المعنى اينا وانما كرر اي الامر لفظي و
وهو انه لا يمكن العطف على المضمر المجرور الا باعادة الجار وبعض وكل
وكلا هذه معطوفة على قوله واي لانها من غير الظروف اللازمة للاضافة ولا يضاف
اي كلا الا الى المثنى او ما في معناه كقوله ان للخير والشر مدى وكلا ذلك وجه
وقيل اي كلا الامرين من الخير والشر وجه يتوجه اليه ويقبل عليه وذو عطف
على كل وبعض ولا يضاف اي ذو الا الى اسماء الاجناس الظاهرة عند سيبويه
وعلل بان ذو وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ونحو ابان ذوي ازومتها
ذو ومثانها ضعيف اي عند سيبويه واوله من الحتم وجية ابن قطعم

الواحد مع

من صفات والكثار في ذوو ما يرجع الى الموصفات ذوي اروقة الجزر جمة اي قطعوهم
وقتلوهم ويروي ابادوا اي من اهلك من الوهاد وهو الهلاك والوصفين اي
ذوي لازمة للاضافة وقد وقط وحسب عطف على الولا انما ما يلزم اضافتها ايضا
والثانية عطف على الاولى اي غير اللازمة نحو ثوب وخاتم ونحوهما مما يضاف في حال
دون حال ولفظية عطف على معنوية اي الاضافة على ضربين معنوية كما ذكرناها
ولفظية وهي اضافة الصفة الى معمولها او فاعلها نحو مثل ضارب زيد وحسن الوجه
ولا تفيد اي الاضافة اللفظية الا خفة في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة
لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا تخصيصا معناه ان المعنوية كما تفيد خفة تفيد تعريفا
او تخصيصا بخلاف اللفظية فانها وان كانت تفيد التخفيف لكنها لم تفد التعريف
والتخصيص ومن ثمه اي ومن اجل انه لا تفيد الا خفة في اللفظ قالوا مررت
برجل حسن الوجه توصف بها النكرة والضاربا زيد اي ومن اجل انه لا يفيد الا
خفة في اللفظ قالوا الضاربا زيد والضاربو زيد ولو كانت تفيد التعريف عند
الاضافة الى المعرفة لما جاز اضافة ما فيه اللام ولا يجوز الضارب زيد اذ لا خفة
فيه لان التنوين سقط باللام فلم تفد الاضافة خفة لم تكن قبل الاضافة لان
الضارب زيدا على العمل والضارب زيد على الاضافة سواء في الخفة خلافا للفراء
فانه يجوزه بناء على ان الاصل ضارب زيدا فاضيف فسقط التنوين ثم
ادخل اللام بعد الاضافة فاضافته قد افادت خفة وهو مردود لان اللام
داخل على الجزء الاول فلا مقتضى لحذفها ثم ردها وجاز الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها والقياس ان لا يجوز كما لا يجوز
الواهب عبدها وعوذا حال من المائة وهو جمع عائذ وهي الحديثة العهد
بالنتاج والبيت للاعشى من قصيدة وفرق بعضهم بين الصورتين اي بين صورة
ما دخل الواهب على عبدها وصورة ما دخل الواهب على المائة ويعطف عبدها
عليها اذ الاول وهو عبدها في الواهب عبدها مباشر بفتح الشين اي باشره
المضاف ولم يتوسط بينهما شيء اخر والثاني اي عبدها في الصورة الثاني
غير مباشر للواهب بل هو تابع معطوف على ما باشره الواهب وهو المائة
وقد يحتمل في التابع ما لم يحتمل في المتبوع بدليل رب رجل وغلامه مع انه
لا يجوز رب غلامه [illegible] مررت برجل
وغلامه قائم

قائم ابواه لا قاعدين حيث ادخل المعطوف عن ضمير الموصوف ولم يجز ذلك في
المعطوف عليه يعني ان قاعدين معطوف على صفة رجل بلا مع انه لا يجوز مررت
برجل قاعدين ابتداء لانه لا يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا في الموصول
نحو مررت بالرجل القاعدين القائم ابواه لا القاعدين اي لا الذين قعدا ام لم
ولم يجزه بعضهم في الذي نحو لا الذين قعدا بدل قولك لا القاعدين فاوغاية
ما تفترق بينهما من الفرق ان اللام الموصولة يصلح للمفرد والمثنى والمجموع
المذكر والمؤنث ولفظها في الجميع واحد نحو القائم والقائمة والقائمان والقائمون
والقائمات بخلاف لفظ الموصول فان الذي للمفرد المذكر واللذين للمثنى
المذكر واللتين للمثنى المؤنث واللام مع حيزه وهو الصفة ولا مخالفة ظاهرا
بينه وبين الموصوف وهو الرجل بخلاف الذين فانه يظهر المخالفة لا افراد
والتثنية والجمع من اول الامر بينه وبين الرجل الموصوف فافترقا ولم يستبعد
بعضهم حملا على المعنى لان القاعدين في المعنى بمنزلة الذين فقعدا كما في قوله
انا الذي قتلت بكرا بالقنا وتركت تغلب غير ذات سنام ووجه الاستدلال
ان قتلت مع حيزه صفة للذي ولا ضمير فيه يرجع الى الموصول فانما جاز
حملا على المعنى لان الذي يراد به المتكلم لكونه خبرا انا فالعائد اليه هو ضمير
المتكلم من قتلت لان الموصول يراد به المتكلم من حيث المعنى وعلى هذا
هذا اي على انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع جاز الضارب
الرجل ولم يجز الضارب زيد وابو العباس يفرق بين الصورتين وهما
الواهب المائة الهجان وعبدها والضارب الرجل وزيد قائلا بان الضمير
الضمير في عبدها للمائة فكانه قيل عبد المائة فالعبد مضاف في التقدير الى
المعرف باللام والمضاف الى المعرف باللام حكمه حكم المعرف باللام فعبد المائة
كالمائة فكما يجوز الواهب المائة يجوز الواهب عبد المائة بخلاف
العلم المعطوف على المعرف باللام فانه ليس حكمه حكم المعرف
باللام فلم يجزه وانما جاز الضارب الرجل مع انه لا اضافة لم يفد
خفة لم تكن قبل الاضافة اذ كان الاصل الضارب الرجل بالنصب
فسقط التنوين باللام والاضافة لم يفد خفة [illegible]
يجوز كالضارب زيد [illegible] الضارب الرجل

بالحسن الوجه من حيث ان الجزء الثاني فيه اللام في الصورتين واما جاز
الحسن الوجه مع انتفاء الاضافة لم يغتفر ضعفه لان الاصل حسن وجهه
بحذف الضمير وابدل عنه اللام في الوجه لانه اخف من الضمير بسبب
جواز حذف الضمير واقامة اللام مقامه في الجزء الثاني فالحق به ما وجد
فيه اللام في الجزء الثاني وهو الضارب الرجل دون الضارب زيد
واما نحو الضاربك والضاربه فمن قال انه مضاف فمحمول على صحة الاضافة
على ضاربك اذ لا اضافة فيه لازمة من غير نظر الى تخفيف لرفضهم
الجمع بين التنوين او النون والضمير المتصل هذا ايراد وجواب اما
الايراد فهو ان نحو الضاربك والضاربه كان حقه ان لا يجوز لانه اضافة لفظية
لم تفد الاضافة فيه خفة لان التنوين سقط باللام اذا اضيف الى المضمر
المتكلم فهو مثل الضارب زيد والجواب انه محمول على ضاربك بدون اللام
لان اسماء الفاعلين والمفعولين اذا اضيف الى المضمر المتكلم المتصل فقط
لم ينظر فيها الى تخفيف فان ضاربك جاز من غير تخفيف اذ التخفيف يكون
بحذف تنوين والتنوين مع الضمير المتصل مما لا يجتمعان لان التنوين يؤذن
بتمام الاسم والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فيؤذن بان الاول غير تام
فلم يمكن الجمع بين التنوين وبين الضمير المتصل وكذا بين النون وبين
الضمير المتصل فلو اعتبر فيه التخفيف لقدر اجتماع التنوين او النون مع
الضمير حتى سقط بالاضافة وقد بينا انهما لا يجتمعان فقد جوز في نحو ضاربك
من غير تقدير تخفيف فالحق به الضاربك وشبهه لان الباب واحد اذ
لا يعتبر التخفيف فيهما جميعا ومعطوفهم قال انه مضاف اشارة الى الخلاف
في ان ضاربك مضاف والكاف مجرور او غير مضاف والكاف منصوب على
انه مفعول ولما كان الاشكال متوجها الى من قال انه مضاف قيد به ونحو
هم الامرون بالخير والفاعلونه مما لا يحمل عليه هذا ايراد فان فيه جمع
بين النون والضمير المتصل فاجاب بانه شاذ لا يحمل عليه ولذلك لا يجوز
في سعة الكلام فلا يقال هم الضاربونك لما ذكرنا من امتناع اجتماع النون
والضمير المتصل واخره انه ما حشو اخر يحدث الامر سقطا واما افعل التفضيل
اذا اضيف الى المعرفة مرادا به الزيادة على من اضيف اليه فالاضافة غير

غير محضة اي تكون لفظية على راي ولذا قيل مررت برجل افضل القوم لان
المعنى على ثبات من كانه قيل افضل من باقي القوم يونس به قوله ثم ومن الذين
اشركوا والاعرف انه معنوي افعل التفضيل اما ان يضاف الى المعرفة او الى
النكرة فان اضيف الى المعرفة فله معنيان احدهما ان يراد به الزيادة والتفضيل
على المضاف اليه والثاني ان يقصد به الزيادة المطلقة كما سبق فان اريد به
الزيادة على المضاف اليه فاختلف في ان اضافته لفظية او معنوية لانه يقع
صفة للنكرة نحو مررت برجل افضل القوم ونحو قول الشاعر فلم ار قوما
مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا بوصف النكرة وهو قوما بخير
بمعنى افعل التفضيل ولو كانت الاضافة معنوية مفيدة للتعريف لما وقع
صفة للنكرة والمانع وقوعه صفة للنكرة لان المعنى على ثبات من بقوله تعالى
ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ومن الذين اشركوا عطف فعله ومن
الذين على الناس اذ التقدير احرص من الناس ومن الذين اشركوا فمن
في التقدير ثابتة وانما قال يونس به اي يحصل الاستيناس به لان
الدلالة غير متعينة اذ قيل التقدير واحرص من الذين فيكون عطفا لاحرص
المقدر على احرص الملفوظ فلا يلزم من في الاول لكن لما كان ظاهره ذلك
قال يونس به والاعرف انه معنوي اذا اضيف الى المعرفة معنوية والا
الاضافة معنوية لان الاضافة انما يكون لفظية اذا كانت بتقدير الانفصال
والحال ان افعل التفضيل لا يعمل في مظهر ومن شرطه اي ومن شرط
افعل التفضيل اذا اريد به الزيادة على المضاف اليه ان يضاف الى ما
هو بعضه فان الزيادة انما يكون بعد الاشتراك في اصل المعنى اذ لا يقال
عندك احسن من الاحرار بل التفضيل على غير الجنس حتى تبين فيجوز
ان يقال عندك احسن من الاحرار ولما ثبت هذه المقدمة بالاستقراء
فرع عليه وقال فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه من جملتهم باضافتهم اي
اضافة الاخوة الى ضميره اي ضمير يوسف فاذا قلت اخوة يوسف لم يكن يوسف
داخلا في الاخوة واختلاج لزوم تفضيل الشيء على نفسه يضمحل بان افعل
حينئذ اصل ثبوت المعنى والزيادة فيه فيكون من جملتهم باعتبار الاولى
دون الثانية هذا سؤال وجواب لهذا السؤال وهو ان افعل اذا اضيف

معاف صح

الى ما هو بعضه والتقدير انه يراد به الزيادة على المضاف اليه فيلزم تفضيله على
نفسه قطعا فاجاب بانه داخل في المضاف اليه باعتبار المشاركة في اصل
المعنى من غير ضم الترجيح معه واما باعتبار الترجيح فليس بداخل فيه ليلزم
ترجيح الشيء على نفسه وهذا الكلام بمجرده لا يدفع السؤال لانه اذا ثبت انه يراد
به الزيادة على المضاف اليه فقد ثبت الزيادة على نفسه بل الجواب انه لا يراد
به الزيادة على جميع من اضيف اليه بل على من سواه كما نبه عليه بقوله من قبل كانه
قال افضل من باقي القوم ويدل على اختلاف اعتبار الجهتين قولهم زيد قائما احسن
منه قاعدا فان قائما من الحال المفضل وقاعدا من المفضل عليهما والعامل فيهما
احسن فلو جعله نسبة بالاحسن اليهما واحدة لصار القعود مفضلا ومفضلا
عليه بل نسبة احسن الى القيام نسبة الاحسنية ونسبته الى القعود نسبة
اصل التفضيل الحسن فقد ظهر اختلاف اعتبار الجهتين واما ما قصد به زيادة
مطلقة واضيف للتوضيح هذا قسيم لقوله مرادا به الزيادة على من اضيف اليه
فان افعل في هذا القسم يراد به الزيادة المطلقة لا الزيادة على المضاف اليه فقط
بل اضافته اليه لمجرد التوضيح فاذا قلت زيد احسن من قريش فمعناه زيد احسن
الناس مطلقا وهو من جملة قريش فاضافته الى قريش ليست للتفضيل عليهم
بل للتوضيح فلا مقال في تعريفه بالاضافة لانه ليس المعنى على اثبات تفضيل حتى
يكون الاضافة لتعظيمه كما ذكرنا فيما اريد الزيادة على المضاف اليه فانه لا بد ان يكون
هذا المعنى على اثبات من يتحقق التفضيل على المضاف اليه فلا منع من اضافته الى
ما ليس بعضا منه يعني انه لا يشترط في هذا القسم ان يكون بعض المضاف
اليه ولذلك يصح ان يقال عندك احسن من الاحرار فيجوز على هذا اسلافه يوسف
احسن اخوته لان المراد منه الزيادة المطلقة اي هو احسن الناس على الاطلاق
وانما اضيف الى باقي الاخوة لملابسته اياهم وكذا لو قلت الناقص والاشج
اعدل بني مروان فلا يراد به الزيادة عليهم بالعدل لانهم ظلمة بل المراد انهما اعدل
الناس واضيفا الى مروان للتوضيح المجرد فكانك قلت هما عادلا بني مروان
ويكفي في الاضافة الملابسة بوجه ما اراد بالناقص محمد بن [illegible] مروان وبالاشج
عمر بن عبد العزيز وعلى الاول وهو ما اريد به الزيادة على المضاف اليه جاز
الافراد والمطابقة لمن هو له [illegible] قومك وجاز افضل قومك

وانما جاز

وانما جاز الوجهان لانه اشبه الذي بمن لذكر المفضل عليه معه فجرى مجراه
في الافراد وانما جاز فيه المطابقة لانه دخله الاضافة التي هي من خواص الاسماء
فجرى مجرى سائر الاسماء فوجبت فيه المطابقة وعلى الثاني وهو ما اريد به الزيادة
المطلقة المطابقة ليس الا اي يجب فيه المطابقة لانه صفة فحقه ان يطابق
الموصوف وليس المفضل عليه مذكورا معه ليشابه الذي بمن فلا يجوز فيه
الافراد واذا اضيف الى النكرة قسيم لقوله اذا اضيف الى المعرفة فحكم
المضاف اليه حكم موصوفه في الافراد والتثنية والجمع نحو هو افضل رجل
وهما افضل رجلين وهم افضل رجال اذا فضلوا رجلا رجلا واثنين
واثنين وجماعة جماعة يعني اذا قلت هو افضل رجل فالافضل هو رجل
رجل في المعنى اذا فضلت الرجال رجلا رجلا فهذا الرجل افضل من
اولئك المفضلين وكذا اذا قلت هما افضل رجلين فالافضل في المعنى هما
الرجلان اي اذا فضلت الرجال رجلين رجلين فهذان افضل من اولئك المفضلين
وكذا اذا قلت هم افضل رجال فالافضل هم الرجال في المعنى اي اذا فضلت الرجال
جماعة فهؤلاء افضل من اولئك المفضلين فالحاصل ان المضاف اليه هو المفضل في
المعنى والمفضل عليه غير مذكور بل المفضل عليه هم المفضلون كما ذكرنا ويضاف
اسماء الزمان الى الجملتين اي الاسمية والفعلية تقول جئتك اذ قام زيد وجئتك
اذ زيد قائم وايه اي ويضاف ايه وذو الى الفعلية نحو رش الحجاج امير هذا
مثال الاضافة ظرف الزمان الى الجملة الاسمية وقول الشاعر اعلاقة ام
الوليد بعدما افنان راسك كالثغام المخلس ولست ما بكافة عن الاضافة
بل مهيأة للاضافة الى الجملة ذكر البيت مثالا لاخر لكون ظرف الزمان
مضافا الى الجملة الاسمية وذكر بعضهم ان ما في البيت كافة وقال في
التعليق انا ذلك لا يحسن فان بعد كان البيت على معناه الاصلي من اقتضائه
الاضافة الى شيء وهو في المعنى مضاف الى ما بعده كانه قيل بعد حصول
راسك اشمط كالثغام المخلس وما ذكرت اقرب بمعنى ما مهيأة
للاضافة الى الجملة اي لو جعلت ما كافة لم يكن بعد مضافا والمعنى على
اضافته لكن ذكروا ان لفظ ما ان يكون اسما او حرفا وذكروا اقسام
كل واحد منهما و[illegible] فتامل

الثغام بالفتح النبت يكون بالجبل يبيض اذا يبس يقال له بالفارسية درمنه
سفيد يشبه به الشيب خاطب به ان اعترته اي اتعجب ام الوليد بعد الشيب
وعلاه مصدر علق المراة اي اخذها اخلس النبات اختلط رطبه ويابسه
واخلس راسه اذا اختلط سواده البياض وصنه اي ومما تضاف من اسماء الزمان
الى الجملة قولهم ما رايته مذ دخل الشتاء فيما يري لاضافة اي فمن يقول
ان مذ مضاف الى ما بعده فاما من يقول ان ما بعده يقدر بزمان مضاف
وهو مبتدا ومذ خبره اي اول مدة انتفاء الرؤية او جميع مدة انتفاء
الرؤية زمان دخول الشتاء فليس مذ من هذا الباب لان مذ حينئذ لا داخل
على الجملة ونحو اية تقدمون الخيل شعثا واذهب بذي تسلم هذا ان
فيما لان تكون اية مضافة الى الجملة الفعلية ولكون ذو مضاف الى الفعلية
وقد مضى عنهما في الظروف وانما اضيف ان الى الفعلية لقرب معناهما من
معنى الوقت لان الوقت هو العلامة فانك اذا قلت ائتني اذا اذن المؤذن
فقد جعلت ذلك الوقت علامة لاتيانه والمكان لا تضاف اليهما اي الى الجملتين
المتمكنة منه اي الظروف المتمكنة منه من المكان لا تضاف الى الجملتين واحترز
بالمتمكنة من نحو حيث فانه يضاف الى الجملتين نحو حيث قام زيد وحيث زيد قائم
كما مضى وانما لم يضف ظروف المكان الى الجمل لان ظروف الزمان اكثر استعمالا
فاتسع بها ما لم يتسع في المكان لقلة استعماله ولان ظروف المكان في الجهات
والجهات اذا اضيف الى الجمل كانت في المعنى مضافة الى مضمون الجملة فيصير
مضافه الى المعنى ولا يستقيم اذ لا يقال خلف علمك وقدام علمك بخلاف
الزمان فانه يصح اضافته الى المعاني ولا يجوز اضافة المضاف اي المضاف لا
يضاف الى شيئين معا من غير تخلل عاطف نحو غلام زيد عمرو وعلى الاضافة اليهما
ولا تقديم المضاف اليه اي عليه المضاف ولا الفصل بينهما مطلقا اي بالظرف
او بغيره سعة اي في سعة الكلام وبغير الظرف اي لا يجوز الفصل بغير
الظرف ضرورة اي في ضرورة الشعر ويفهم من هذا انه يجوز الفصل بالظرف
في ضرورة الشعر قوله فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة
بعسيل العسيل بالعين المهملة مكنسة العطار الذي يجمع بها العطر اي
لا تنبغي انه لا اكونن في مدحتي لك كمن ينحت الصخرة بتلك المكنسة اي لا يحصل

له شيء

له شيء ولا يمكن له ذلك ورشني اي اصلحني ففصل بين المضاف و
المضاف اليه بالظرف وهو غير جائز في ضرورة الشعر نحو لله در اليوم
من لامها اي در من لامها اما اضافة المضاف فانما لا يجوز لوجهين احدهما ان
تمام الاسم بالاضافة فلو اضيف مرة اخرى لزم ان يكون تاما بالاضافة الى
الاول غير تام بكونه مضافا الى الثاني ايضا والثاني ان الاول اما ان يضاف
الى معرفة او نكرة فان اضيف الى معرفة لم يقبل اضافة اخرى لكونه كتعريف
المعرف ان اضيف الى معرفة اخرى او له كتخصيص المعرف ان اضيف
الى نكرة وان اضيف الاول الى نكرة فان اضيف ايضا الى نكرة لزم
تحصيل الحاصل لوجود التخصيص بالاضافة الاولى وان اضيف الى معرفة
لغى الاضافة قبلها الى النكرة واما تقديم المضاف اليه على المضاف فانما لم يجز
لان المضاف اليه يعاقب التنوين وحل محله وكما لا يتقدم التنوين لا يتقدم
المضاف اليه ولان المضاف اليه كالجزء من المضاف لامتزاجهما فكما لا يتقدم
جزء من الكلمة عليها لا يتقدم المضاف اليه اصلا واما الفصل بينهما فانما لا يجوز
في السعة لان المضاف والمضاف اليه وامتزاجهما فلا يتخلل الاجنبي بينهما
كما لا يتخلل بين حرفين من كلمة وكما لا يتخلل بين الاسم وتنوينه وانما جاز الفصل
في ضرورة الشعر بالظرف لاتساعهم في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها
وقد سبق له نظاير ونحو بين ذراعي وجبهة الاسد على حذف المضاف اليه
من الاول وقيل هو مذهب سيبويه انه اي المضاف اليه محذوف من الثاني
واخر الاول ليكون كالعوض منه ابدا وهو انه فصل بين ذراعي والاسد
بما ليس بظرف وهو قوله جبهة وجبهة فاجاب عنه بوجهين احدهما ان
المضاف اليه من الاول محذوف والتقدير بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد
فاكتفي باحدهما والاعلى الاخر لان اللفظين واحد والثاني وهو مذهب سيبويه
عند بعضهم ان المضاف اليه محذوف من الثاني والمذكور اخر هو المضاف اليه
للاول وانما اخر ليكون كالعوض عن المضاف اليه الثاني اذ لو قدم وقيل
بين ذراعي الاسد وجبهته لم يكن للثاني مضاف اليه لفظا ولا ما يقوم مقامه
فاخر الاول ليكون هو كالقائم مقامه ومذهبه اي مذهب سيبويه في زيد
وعمرو قائم على العكس يعني ان قائم خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف

بينهما

وهذا اشارة الى ان سيبويه خالف بين الصورتين اذ كان قياسه ان يكون خبراً عن الاول ويحذف الخبر عن الثاني كما ذكره في قوله بين ذراعي وجبهة الاسد ان المضاف اليه محذوف من الثاني وغاية الفرق انه لو جعل الخبر للثاني لكان خبر الاول محذوفاً والخبر يحذف كثيراً بالقرينة بخلاف الاضافة فانه لو جعل المحذوف من الاول لم يكن المضاف اليه للاول مذكوراً لفظاً ولا ما يقوم مقامه متصلاً به بخلاف العكس فانه لو حذف من الثاني لكان المذكور آخراً مضافاً اليه للاول وكان كالعوض عن المضاف اليه في الثاني متصلاً فكان المضاف اليه لهما مذكوراً وقراءة نحو قتل اولادهم شركائهم بجر شركائهم ونصب اولادهم ليست بتلك القوية للزوم الفصل بغير الظرف في السعة ويجوز حذف المضاف واجراء حقه على الاعراب على المضاف اليه عند امن الالباس احترز بقوله عما يلبس فلا تقول رايت زيداً اي غلام زيد لانه يلبس اما مرة اي يجوز حذف المضاف اليه مرة اي مضافاً واحداً نحو واسأل القرية اذ المعلوم ان المسؤول اهلها لامن فلا الباس او مرتين اي يجوز ان يتعدد للمضاف المحذوف نحو قوله في البرق أشاقك الجار اي أشاقك سقياه سحابه اي سقيا سحاب البرق فحذف المضاف وهو السحاب والمضاف الآخر وهو سقيا فلو جرى الضمير المجرور باعراب المضاف المرفوع وهو سقيا فانقلب المجرور مرفوعاً فاستكن في الفعل وهو أشاك هكذا ذكروا ولو قيل ان أشاك فيه ضمير يرجع الى البرق على الاسناد المجازي بدون ارتكابات حذف المضافات لم يكن بعيداً بل ارتكاب مجاز خير من تكثير الاضمارات وآخر البيت فاني للعقيق والعقيق موضع وابهي اي قضى فتفكر والبجار اسم موضع وكان في الاصل جمع بحرة فيقال هذه بحرتنا اي ارضنا اي أشاك الجار هذه المواضع فقصد العقيق واوله لامن يرى ذا اي برق شريق او اكثر اي حذف اكثر من مضافين نحو فكان قاب قوسين اي مقدار مسافة قربه مثل مقدار قوسين فحذف اي مقدار مسافة قربه مثل فرسخان وميلان وقيد زمع وليس عند سيبويه بقياس اي ليس تعدد حذف المضاف بقياس وانكره هو مثل غزوة الفرس اوغلوة السهم اي مقدار مسافة قربه مثل غزوة الفرس اذ لم يسمع وليس بقياس عنده فلذلك انكره وقد يترك المضاف اليه على اعرابه اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكوراً سابقاً مضافاً الى شيء آخر كقراءة من قرأ والله يريد الآخرة بجر الآخرة اي يريد عرض الآخرة فابقى المضاف اليه على

بعد حذف

على اعرابه على المضاف لانه سبق مضاف محذوف الى شيء آخر وهو قوله يريدون عرض الدنيا ومنه اي ومما يترك المضاف اليه على اعرابه ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء فحذف المضاف وهو كل وترك بيضاء على اعرابه ولو اعرب بيضاء باعراب المضاف لقيل ولا بيضاء بالرفع فمن لا يجوز العطف على عاملين فاما من يجوز العطف على عاملين فيضمر بعد الواو وعطف على عاملين وهو ما ينصب شحمة وكل يجر بيضاء ومنه اي ومما ترك المضاف اليه على اعرابه ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا اخيه والتقدير ولا مثل اخيه فحذف المضاف وهو المثل وترك المضاف اليه على اعرابه وهو الجر وقد يتوهم ههنا ان اخيه مجرور بحذف المضاف عطف على عبد الله ومثل المذكور مضاف اليهما ولا يقدر في الثاني مضاف آخر محذوف فدفعه بقوله ولا يجوز العطف اي عطف اخيه على عبد الله حيث كان النفي عن كل واحد من المثلين لا عن المماثل لهما ولما يلزم من ابطال الموكدة للنفي عند ما عطف على المنفي والفصل اي ولما يلزم من الفصل بين المعطوف المجرور وهو اخيه وبين المعطوف عليه وهو عبد الله باجنبي وهو يقول ذاك رفع ذلك التوهم بقوله لا يجوز العطف وعلله بثلثة اوجه احدها انه لو كان معطوفاً على عبد الله لكان المنفي مماثلاً للشخصين وليس المراد ذلك بل المراد ان مثل عبد الله لا يقول ومثل اخيه ايضاً لا يقول لا ان شخصاً واحداً مماثلاً لهما لا يقول والثاني انه لو عطف اخيه على عبد الله لوجب لا الموكدة للنفي في المعطوف ولم يوجد في المعطوف عليه وهو عبد الله فلا يقال جاءني زيد ولا عمرو والثالث انه لو عطف اخيه على عبد الله لزم الفصل بينهما باجنبي وهو يقول فانه كان اجنبياً لانه خبر ما فهو اجنبي عن المعطوفين اذ ليس خبر عنهما وقيد المعطوف بالمجرور احترازاً عن نحو ما زيد الضارب اخوه يقول ذاك وعمرو وعن نحو ما زيد الضارب اخاه يقول ذاك وعمراً فان قولك يقول خبر ما وهو اجنبي وقع بين المعطوفين المرفوعين في المثال الاول والمعطوفين المنصوبين في المثال الثاني ولا منع من ذلك والفرق شدة اتصال المجرور بالجار فالمعطوف على المجرور حكمه حكم المجرور فكما لا يقع الفصل بين الجار والمجرور لا يقع الفصل بين المجرور وبين ما هو في حكمه من المعطوف المجرور وما مثل ابيك واخيك يقولان ذاك فانه حذف المثل من المثال الثاني وترك المضاف اليه على اعرابه

الجارح

ولا يجوز العطف هنا ايضا للوجهين المتقدمين اما الاول فلانه لو عطف اخيك على
ابيك لكان القول منفيا عن شخص مماثل لهما والمطلوب النفي عن كل واحد من
المثلين كما ذكرنا والثاني انه لو عطف لزم دخول لا في المعطوف دون المعطوف
عليه ولا يرد الوجه الثالث وهو الفصل بالاجنبي لانه آخر قوله يقولان
ذلك عن المعطوفين فلا يلزم الفصل لكن ههنا وجه ثالث لم يكن في المثال الاول
فانه يبطله وهو لزوم الافراد في يقولان ذلك اي لو كان معطوفا على ابيك
لكان المبتدا مثلا لهما وهو مفرد وكان حقه ان يكون الخبر ايضا مفردا بان يقال
يقول ذلك والاعتذار بابهام المثل ضعيف لان المعاملة لفظا مع المبهم مشاهدة
امتناع مثلي افعل هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال انما ثني الخبر لان
لفظ المثل مبهم لانه يقال مثلك لا يقول كذا اي انت لا تقول فالتقدير ما
ابوك ولا اخوك يقولان فاجاب عنه بان هذا الاعتذار ضعيف لان
لفظ المثل وان كان مبهما من حيث المعنى فهو معتبر لفظا ولذلك امتنع مثلي افعل
بل يجب ان يقال مثلي لا افعل ولو كان المبهم غير معتبر مطلقا لقيل افعل كما
يقال انا افعل وحذف المضاف اليه معطوف على قوله قبل ذلك حذف المضاف
اليه اي ويجوز حذف المضاف كما ذكرنا ويجوز حذف المضاف اليه في اذ وحينئذ
ومررت بكل فانها اذ التقدير اذ كان كذا وحين اذ كان كذا ومررت بكل كلهما
واحد واقيم التنوين مقام المضاف اليه وحكم الاضافة ان يحذف لها التنوين و
نوني التثنية والجمع من المضاف وانما حذف لان العلامات الثلث تدل على تمام
الاسم والاضافة تدل على الاسم غير تام وانما يتم بالاضافة فيتعذر وجودها مع الاضافة
فيكون المضاف تاما وغير تام وكسر آخره عطف على ان يحذف اي وحكم الاضافة
كسر آخر الاسم ان كان صحيحا او جاريا مجراه وهو ما كان آخره ياء او واوا ما
قبلها ساكنا ساكن عند الاضافة الى ياء المتكلم يعني اذا اضيف الاسم الى ياء
المتكلم فاما ان يكون صحيحا او جاريا مجراه او لا يكون كذلك فان كان كسر آخره
كداري وثوبي ودلوي وظبيي لان الكسرة اخت الياء وان لم يكن صحيحا
ولا جاريا مجراه فيكون آخره اما الفا او ياء او واوا ما قبلها متحركا فيعرض
له تفصيل فان كان الآخر الفا تثبت نحو عصاي ورحاي وغلاماي الا في
لغة هذيل فتقلب لغير التثنية ياء وتدغم اي وان كان آخره الفا فهذيل
يقلب

يقلب الالف ياء ان لم يكن الف التثنية فيقول عصيّ ورحيّ وغلاماي واما لم يقلب
الف التثنية ياء لئلا يقع بالقلب لبس بخلاف عصاي ورحاي فانه لم يلزم
بسبب القلب لبس بل اللبس حاصل قلب او لم يقلب واما التثنية فاذا
لم يقلب فلا لبس وان قلب التبس المرفوع بالمنصوب والمجرور فلذلك
لم يقلب الالف في التثنية ياء وتفتح الياء لاجتماع الساكنين يعني اذا كان الآخر
الفا واضيف الى ياء المتكلم فياء الاضافة فيه مفتوحة اذ لا يكون ساكنة لاجتماع
الساكنين واوثرت الفتحة للخفة والف لدى تقلب وعلى مع الضمير راجع كالى
الى وعلى هذا كانه سوال وهو ان آخر لدى الف فكان حقه ان تثبت مع ياء المتكلم
ولا تقلب ياء كعصاي فاجاب بانه حمل على الف الى وعلى اذا اتصل بياء المتكلم
فانه يقال اليّ وعليّ فلذا يقال لديّ والجامع بينهما كون الالف في كل واحد منهما
غير منقلبة عن ياء او عن واو وقوله مع الضمير راجع بمعنى تقلب الف لدى ياء مع
الضمير المتكلم والمخاطب والغائب فيقال لديّ ولديك ولديه كما يقال عليّ
وعليك وعليه وان كان اي وان يكن آخر الاسم واوا او ياء متحركا ما قبلها احترازا
عن اذا كان ما قبلها ساكنا فانه جار مجرى الصحيح وقد ذكرنا حكمه فما انفتح اي فالواو
والياء التي انفتح ما قبلها كمسلمين ومصطفون ادغم اي فتلك الياء مدغمة
في ياء المتكلم في حال كونها ياء ساكنة اي ان كانت ياء فتدغم في الياء
كمسلميّ وان كانت واوا قلبت الواو ياء وادغم في الياء ووقع تلك الياء ساكنة
بين مفتوحين احدهما ما قبل الواو والثاني ياء المتكلم وما انضم اي الواو
التي انضم ما قبلها كمسلمون او انكسر اي او الياء التي انكسر ما قبلها كمسلمين
في الجمع فبين مكسور ومفتوح اي فيقع ذلك المدغم بين مكسور وهو ما قبل الياء
ومفتوح وهو ياء المتكلم نحو مسلميّ هذا فيمن يكسر ما قبله نحو مسلمين واما
ما انضم ما قبله نحو مسلمون فانه تقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها فيقع ايضا
المدغم وهو ياء بين مكسور ومفتوح كمسلميّ لا مسلمون لما فرغ من مرفوع
الاسماء والافعال ومنصوبها ومجرور الاسماء شرع في المجزوم وقال
وقال المجزوم وهو المضارع الواقع بعد لم ولما ولام الامر ولا للنهي
نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب ولا يضرب وكلم المجازاة وهي
التي تفيد سببية الاول للثاني ومسببية الثاني اي الاول والثاني شيئا

فينقلب ياء ثم يدغم في ياء المتكلم كمصطفيّ والمصطفون اجتمع الواو والياء وسبق احدهما [illegible] بالسكون صح

وجزاءً فإن كانا مضارعين فيهما مجزومان نحو إن تكرمني أكرمك لقبولهما الجزم
وكذا الأول أي إذا كان الأول مضارعا يجب الجزم فيه دون الثاني إذا كان
هو وحده المضارع الجزم والرفع أي يجوز في الثاني الرفع والجزم نحو إن
جئتني أكرمك يجوز فيه الجزم والرفع أما الجزم فلكونه مضارعا قابلا للجزم
وأما الرفع فهو إما بتقدير الفاء عند المبرد أي بتقديره أي فحقيقة فأكرمك
أو على نية التقديم والتأخير عند سيبويه فإن تقول بتقديم الجزاء تقديرا
كأنه قال أكرمك إن جئتني وح يكون مرفوعا على أنه إخبار مقيد بشرط و
التحقيق ح أن جزاء الشرط محذوف يدل ما قبله عليه لأن المتقدم لا يكون
جزاء وإنما فرض سيبويه التقديم والتأخير لأن الفاء لا تحذف عنده
فلو كان جزاء من غير جزم فيجب الفاء فلا بد من تقديمه لأنه لو لم يتقدم وجعل
جزاء فإما أن يقدر الفاء أو لا يقدر والقسمان ممتنعان أما الأول فظاهر
إذ لا يقول بتقدير الفاء وكذا الثاني فإن الجواب يتعين فيه الفاء عنده
إن لم يكن فيه جزم كما سيأتي في المضارع المثبت إذا وقع جزاءً وإن
كان الجزاء ماضيا لفظا بغير قد من فعل متصرف أو معنى فلا مساغ للفاء نحو
إن قمت قمت أو لم تقم لم أقم يعني أن كان الشرط والجزاء ماضيين فقد يكون الجزاء
ماضيا لفظا نحو إن قمت قمت وقد يكون مضارعا لفظا وماضيا معنى نحو
إن قمت لم أقم فإن الجزاء مضارع ولكن دخله لم فصار ماضيا فلا مساغ للفاء
فيهما في الجزاء لأن حرف الشرط أثر في المعنى فقلبهما مضارعين فكأنهما
ينافي الفاء وكذا التقديري لأنه إذا وجد الارتباط المعنوي بين الشرط
والجزاء اكتفى به ولم يحتج إلى استنباط رابط لفظي كالفاء وإنما قال
بغير قد لأنه إذا وجد قد فهو ماض محقق يمتنع تأثير الشرط فيه فلا بد من الفاء
لفوات الرابط المعنوي نحو إن جئتني فقد أكرمتك ونحو قوله إن كنت
قلته فقد علمته واحترز بقوله متصرف عن نحو عسى من الأفعال الغير المتصرفة
نحو إن جئتني فعسى أن أكرمك فإن الشرط والجزاء ماضيان ولكن الجزاء
لما لم يكن فعلا متصرفا لم يقبل الجزم معنى فيتعين فيه الفاء أيضا
وإن كان الجزاء مضارعا مثبتا من غير سين أو سوف أو منفيا بلا فالوجهان
أي جاز الجزم إن تكرمني أكرمك أو لا أهنك لإمكان جعل نفس الجواب
بتأثير

بتأثير حرف الشرط فيه بالجزم والثاني أن يدخل الفاء فيهما ويرفعهما نحو إن
يكرمني فأكرمك أو فلا أهينك بتأويل جعله خبر المبتدأ المحذوف لتصير جملة
اسمية والتقدير إن أكرمتني فأنا أكرمك وإن أكرمتني فأنا لا أهينك وإنما قال
من غير سين أو سوف لأنه إذا كان مضارعا مثبتا مع السين أو سوف فإنه
يتعين الفاء ولا يجوز الجزم فيه نحو إن أكرمتني فسأكرمك أو سوف أكرمك
على إضمار المبتدأ أي فأنا سأكرمك أو فأنا سوف أكرمك وإنما لم يجز الجزم
فيه لأنه لو جزم لتقدم حرف الشرط داخلا عليه ليعمل فيه الجزم ولا يتوارد
حرفا الاستقبال على فعل واحد واحترز بقوله منفيا بلا عن المنفي بلم نحو إن
تمت لم أقم فإنا قد ذكرنا أنه لا مساغ للفاء فيه لإمكان تأثير حرف الشرط
معنى في الجزاء لقلبه إلى معنى المضارع وإذا وجد تأثير الشرط معنى لم
يدخل الفاء فلم يكن فيه الوجهان وإلا فالفاء أي وإن لم يكن الجزاء
أحد المذكورين فتعين الفاء كما إذا كانت الجزاء جملة اسمية أو أمرية أو نهيية
أو فعلا غير متصرف نحو جئتني فأنت مكرم أو إن جئتني فأكرمني أو فلا تضربني
ونحو قوله تع فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا الآية وكذا لو كان الجزاء
ماضيا محققا مع قد نحو إن أكرمتني فقد أكرمتك أمس وكذا مع السين أو سوف
نحو إن زرتني فسأكرمك أو سوف أكرمك أما الجملة الاسمية فلأنها لا تقبل الجزم
لكونه مبني الأصل فلا بد من الفاء ليكون رابطا وأما الجملة الأمرية فلأنها لا
يقبل الجزم لكونه مبني الأصل فلا تقبل الجزم لفظا وهو ظاهر ولا معنى لأن
الجزم إنما يكون في المستقبل أو فيما يقع موقعه والفعل الأمر لا يقع موقع
المستقبل لكونه طلبيا وكون المستقبل خبرا والطلب لا يقع موقع الخبر
وأما الجملة النهيية فلأنه لا يمكن تأثير حرف الشرط فيه ولا التوارد عليها زمان أحد
حرف الشرط والناهية لا التي للنهي فتعين الفاء ليكون رابطا ونحو من يفعل الحسنات
الله يشكرها مسموح إلا الضرورة يعني أن الجزاء هو قوله الله يشكرها جملة اسمية
فكان حقها أن يكون فيه الفاء وليس فيه فإنما جاز لضرورة الشعر وآخره و
الشر بالشر عند الله مثلان ويجزم أي المضارع بأن مضمرة مع فعل الشرط
بعد الأشياء التي أجيبت بالفاء إلا النفي إذا قصد السببية لتضمنها أي لتضمن الأشياء سوى
النفي معنى الطلب وتضمنه أي وتضمن الطلب السببية إذ لا يكون الغرض خارجا خلاف

مما

[illegible]

الاخبار اللهم الا اذا استعمل في معنى الطلب فعلم اذا قصد السببية
شرط لقوله يجزم اي يجزم اذا قصد سببية الاول للمضارع فاما اذا لم يقصد
فيجب الرفع حالا او وصفا او استئنافا كما سيأتي عقيبه وقوله لتضمنها الى آخره
علة لكون ان مضمرة بعد احد الاشياء الخمسة اي انما يضمر اي لان المقدر وهو
انه قصد السببية فيكون المضارع مثبتا فيقتضي ذلك عن ذكر الشرط والسبب
لان الطلب المستفاد من الجملة يتضمن السببية فيقتضي انما يكون للطلب سبب
حامل عليه وذلك الحامل هو الذي جعل مثبتا لانه العلة الغائية سببا حاصل
في الذهن ومسببا في الخارج فقد وجد الدال على الشرط المقدر وقوله
اذ لا يكون اي الطلب الا لغرض خارج اي عن مفهوم الطلب عنه لتضمن
الطلب السببية وقوله بخلاف الاخبار يعني ان الخبر لا يقتضي سببا
حاملا خارجا عن الخبر يحمل على الاخبار بل الغرض في الاخبار هو اطلاع المخاطب
على نفس الخبر اللهم استدراك عن قوله بخلاف الاخبار اي الخبر لا يقتضي
الجزم الا اذا استعمل في معنى الطلب نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب
عليه اي ليتق وليفعل ونحو حسبك ينم الناس اي اكفف واسكت
عن الكلام ينم الناس فحسبك خبر فيه معنى الطلب فيصح الجزم بجوابه
وان لم يقصد السببية قسيم لقوله اذا قصد السببية اي ان لم يقصد السببية
في المضارع فالحال والوصف او الاستئناف اي ان لم يقصد فيجب الرفع
اما حالا كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون اي ذرهم على هذه الحالة
التي هم عليها او وصفا نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع
اي وليا وارثا او استئنافا نحو لا تذهب به تغلب عليه فانه لا يصح الجزم
فيه والا لكان التقدير ان لا تذهب به تغلب عليه وهو غير مستقيم لان
المعنى انك تغلب عليه بعد الذهاب به ولا يجوز ان يكون حالا اذ المعنى لا تذهب
به في حال كونك مغلوبا عليه فتعين الاستئناف اي انك تغلب عليه بعد الذهاب
به ولا يجوز الجزم في لا تدن من الاسد يأكلك لان النفي لا يدل على الاثبات
اي انما لم يجز الجزم لان الجزم انما يكون بان مضمرة والمضمر يكون من جنس
المظهر حتى اذا كان المظهر منفيا فيكون المقدر [illegible] منفيا مقدرا بان وان
كان مثبتا [illegible] ولا يقدر الاثبات اي اذا كان المظهر منفيا فيكون
التقدير

فيكون التقدير ان لم تدن من الاسد يأكلك لان المذكور منفي فالمقدر الاثبات فيفسد
المعنى خلافا للكسائي فانه اجاز مثل ذلك اعتمادا على وضوح المعنى اذ لم يعلم
بالقرينة ان التقدير ان تدن من الاسد يأكلك والجزم في فاصدق واكن
من الصالحين لان الاول قد يكون مجزوما ولا فاء فيه فكأنه مجزوم هذا سؤال
وجواب فالسؤال ان قوله واكن مجزوم والمعطوف عليه وهو اصدق منصوب
باضمار ان ولا يصح عطف المجزوم على المنصوب واجاب بان الاول محل الجزم
على تقدير عدم الفاء اذ لو قال رب لولا اخرتني الى اجل قريب اصدق بالجزم
واكن لكان مستقيما لان الفعل يجزم لا جواب التحضيض لتضمنه معنى الطلب
كالاشياء الخمسة كما انجر الاسم في قوله بدا لي اني لست مدرك
ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعب الا بشؤم غرابها لان الاول قد يدخله الباء ذكر البيتين على
وجه التشبيه وذلك ان قوله ولا سابق مجرور والمعطوف عليه قوله
مدرك وهو منصوب وكذا ناعب مجرور عطف على منصوب وهو مصلحين
وكما لا يجوز عطف المجزوم على المنصوب لا يجوز عطف المجرور على المنصوب
فاجاب بان الاول قد يدخله الباء فكانها ثابتة فيما اذ يصح ان يقال لست
بمدرك ما مضى وليسوا بمصلحين فعطف المجرور على ذلك التقدير كما عطف
المجزوم في الآية على الاول بتقدير الجزم فيه واذا اجتمع الشرط و
القسم فان تصدر الكلام بالقسم فالجواب له اي للقسم بشرط
المضي في فعل الشرط اي بشرط ان يكون فعل الشرط ماضيا لفظا
نحو والله ان اتيتني لاتينك او حكما نحو والله ان لم تأتني لاتينك مذكورا
كان القسم كالمثالين او مقدرا ملفوظا بما يدل عليه او غير ملفوظ به نحو
لئن اخرجوا لا يخرجون معهم هذا مثال لما يكون القسم فيه مقدرا وقد لفظ
بما يدل عليه وهو اللام في لئن فان اللام الموطئة تدل على القسم المقدر
اذ التقدير والله لئن اخرجوا وان اطعتموهم انكم لمشركون مثال
لما يكون القسم فيه مقدرا فيه ولم يلفظ بما يدل عليه والتقدير والله
ان اطعتم انكم لمشركون وانما قدر القسم ليكون انكم لمشركون جوا
جوابا له ولو لم يقدر لكان جوابا للشرط ولم يجز حذف الفاء فيه

لانه جملة اسمية وقعت حالا جزاء للشرط فالفاء لازم في السعة اذ لا يقال
في السعة ان اتيتني انى اكرمك بل الواجب فانى اكرمك كما ذكرنا يعني اذا
اجتمع القسم والشرط فاما ان يكون القسم في صدر الكلام واما ان
لا يكون في الصدر بل يكونان فيه متوسطين فان تصدر الكلام بالقسم كان
الجواب للقسم لا للشرط لان تقديمه دليل توفر الاعتناء به فلا يلغى ووجب
اشتراط المضي في فعل الشرط كما ذكرنا لان الشرط لما الغي استهجن
ان يعمل حرفا لفظيا في جوابه لانه لما لم يؤثر حرف الشرط في الجزء الاول
الذي يليه وهو فعل الشرط لم يعمل في الجزء الذي بعد عنه ولا يليه هذا
الا اذا تصدر القسم وان تصدر اي الشرط ~~لم يعمل في الجزء~~ اي الكلام
بالشرط يعني وقع الشرط في صدر الكلام وتاخر القسم عنه فيجوز
اعتبارهما اي اعتبار القسم والشرط معا والغاء القسم اي وجاز الغاء
القسم نحو ان تاتني والله لاتيك او فوالله لاتيك ولا وجه لحذف الفاء لما
قد سلف اي اذا تصدر الكلام بالشرط فيجوز اعتبار القسم والشرط معا
بان نذكر لهما الجواب كما في المثال الثاني وهو قوله فوالله لاتيك اي ان تاتني
فوالله لاتيك فالكلام مصدر بالشرط وذكر القسم بعده في بالفاء داخلا
على القسم ليكون فوالله لاتيك جوابا للقسم وقوله فوالله لاتيك بجملته جوابا
للشرط ولذلك دخل الفاء على القسم وجاز الغاء القسم وحده واعتبار الشرط
كما في المثال الاول وهو قوله ان تاتني والله لاتك بحذف جواب القسم
لدلالة جواب الشرط عليه قوله لما قد سلف اشارة الى قوله ثمه قبل
والا فالفاء يعني الجملة القسمية اذا وقعت جوابا للشرط يجب فيه الفاء
لانه ليس من مواقع الجزم فيجب فيه الفاء لربط الجزاء بالشرط كما قد سبق
بقي قسم ثالث وهو ان يتوسط القسم والشرط وهكذا الحكم ان توسطا
وتقدم الشرط يعني اذا توسطا فاما ان يتقدم الشرط على القسم او يتاخر
الشرط عن القسم فان تقدم الشرط جاز اعتبارهما نحو انا ان لم تاتني فوالله
لاتيك يجوز ان يعتبر القسم بان يجعل الفعل الاخير جوابا للقسم ويجعل
القسم مع جوابه جزاء للشرط ويجب ح دخول الفاء نحو انا ان لم تاتني فوالله
لاتيك وجاز الغاء القسم بل جعل الجواب للشرط نحو انا ان لم تاتني والله اتك
فالقسم

فالقسم ملغى والفعل الاخير جزاء للشرط فلذلك الجزم وهو المراد بقوله
وهكذا يجوز اعتبارهما والغاء القسم وان تاخرا اي القسم والشرط عن
القسم فالغاء احدهما القسم او الشرط فالغاء الشرط نحو انا والله ان
اتيتني لاتيتك فان قوله لاتيتك جواب للقسم والشرط ملغى اي لم يذكر له
جواب لفظا لانه جواب القسم على جوابه وجاز الغاء القسم بان يجعل الفعل
الاخير جزاء للشرط بان يقال انا والله ان تاتني اتك بالجزم فيكون المجزوم
جزاء للشرط والشرط والجزاء مرفوع المحل بكونه خبرا للمبتداء المصدر به
الكلام وهو انا فيكون القسم ملغى اذ لم يذكر له جواب لفظا ويعود الشرط
المذكور جذعة اي اولا اشارة الى قوله بشرط المضي في فعل الشرط
يعني اذا الغي الشرط وجعل الجواب للقسم فيشترط ان يكون فعل الشرط
ماضيا لفظا او معنى كما ذكرنا في تصدر الكلام بالقسم وقوله جذعة اي
جديدة اي يعود الشرط الاول في الحال يقال فلان في هذا الامر جذع اذا
اخذ فيه جديدا واما غير المستبد من الموضوع المعرب فهو التوابع قسم
المعرب الى قسمين في اوايل الكتاب فقال المعرب كلا نوعيه اما ان
يمسها الاعراب على سبيل الاستبداد او على سبيل التبع لغيره وذكر
المستبد شرع في غير المستبد وهو التوابع وهي التي لا يمسها الاعراب الا
على سبيل التبع لغيرها والمراد بلفظ التوابع الاصطلاحي وبلفظ التبع
اللغوي يعني ما لا يكون اعرابها بالاستبداد وفي بعض النسخ وهي الاسماء
هكذا فظاهر هذا اللفظ ان التوابع لا يكون الا ما يمسه الاعراب لا على سبيل
الاستقلال وح يخرج عنها الفعل مع انه سنذكر ان التوابع التاكيد يجري
في الالفاظ كلها فلا يندرج تحت هذا الحد اذ الفعل لا اعراب له وكذا الجملة وكذا
الحرف ولعل المراد ان اصل التوابع ان يكون في الاسماء وقد ذكر غير الاسماء
على سبيل الاستطراد وهي خمسة لان التوابع اما ان يكون مقصودا
بالنسبة او لا يكون فان كان فلما اما ان يتخلل بينه وبين المتبوع العاطف او لا
فان لم يتخلل فهو البدل وان تخلل فهو العطف بالحروف وان لم يكن مقصودا
بالنسبة فاما ان يدل التابع على معنى في المتبوع او لا فان دل فهو الصفة
وان لم يدل فاما ان يقرر امر المتبوع [illegible] او الشمول [illegible] الاول

هو التأكيد والثاني عطف البيان الاول التأكيد وهو ما يعاد به ذكر الاول
غير مقصود خرج بقوله غير مقصود العطف بالحرف والبدل لان كل واحد
منهما مقصود وخرج الصفة وعطف البيان بقوله يعاد به ذكر الاول لان
الغرض من التأكيد اعادة الاول اما بلفظ الاول كزيد زيد او ما هو بمعناه
كزيد نفسه وليس عطف البيان الغرض منه اعادة ذكر الاول وكذا الصفة
وفيه نظر لان المراد اما اعادة عين الاول او اعادة ما يصدق عليه فان اراد
اعادة عين الاول خرج عنه التأكيد المعنوي لان الاول غير معاد وان
اراد به اعادة ما يصدق عليه على الاول فعطف البيان والصفة كذلك لانك
اذا قلت جاءني ابو حفص عمر وجاء زيد الظريف فالاول ايضاً في
غير الاسم على ما سيأتي وفائدته اي فائدة التأكيد التقرير وازالة التجوز
اي تقرير نسبة الفعل الى المتبوع وازالة التجوز فان المتبوع قد يعرض
له تجوزان احدهما ان يطلق الكل ويراد البعض والثاني ان يطلق اللفظ
على الشيء ويراد القائم مقامه لا هو بعينه فانك اذا قلت جاء القوم فقد يراد
به الكل والبعض واذا قلت جاء السلطان فقد يطلق ويراد به خاصته
وهو اشبه ونائبه وبالتأكيد يزول التجوزان اما الاول فيضم لفظ الكل
واجمع اليه فانك اذا قلت جاء القوم كلهم زال به تجوز ارادة البعض و
واما الثاني فانك اذا قلت جاء زيد نفسه زال به تجوز ارادة من يقوم مقامه
فيندرج تحت ازالة التجوز تقرير النسبة اليه او الشمول والاعادة
اما بلفظ الاول ويسمى صريحا وهو المسمى بالتأكيد اللفظي ويجري في الالفاظ
كلها ففي الاسم نحو زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب ومن الحرف كان
ان زيدا قائم ومن الجملة كزيد قائم زيد قائم وجاء زيد جاء زيد واما بغيره
اي بغير لفظ الاول مما هو بمعناه وهو المسمى بالتأكيد المعنوي ويختص
من الاسم دون الفعل بأحد هذه الالفاظ اي يختص بأحد هذه الالفاظ
من الاسم دون الفعل اي التأكيد المعنوي لا يكون من الافعال والحروف
وهي اي الالفاظ يؤكد بها النفس والعين وتثنيتهما كالنفسين والعينين
والعينين وجمعهما كالانفس والاعين وكلا وهو مؤنثه نحو كلتا وكل [illegible]
واجمعون واجمع في تأكيد الجمع وجمعاء في تأكيد المؤنث المفرد وجمع

+ معاد اي يعني انه ذكر التابع ما يصدق على الاول ولا يختص اي التأكيد بالاسم بل قد يكون في غير الاسم صح

وجمع

وجمع في تأكيد الجمع المؤنث واكتعون وابتعون وابصعون عطف على كل
وهي اي وهذه الثلاثة الاخيرة اتباعات لاجمعين لا يجيء الا على اثره و
ويسمى غير صريح اي يسمى التأكيد بما هو بمعناه غير صريح ولا يؤكد بكل واجمع
الا المثنى نحو جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما وبكل واجمع اي لا يؤكد
بكل واجمع الا ما له اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما مما هو معرفة او محدود
ايضا عند الكوفيين نحو رأيت القوم كلهم هذا مثال لما يكون المؤكد ذا اجزاء
يصح افتراقها حسا واشتريت العبد كله هذا مثال لما يصح افتراقها حكما فان
المشتري قد يكون نصف العبد او ثلثه او ربعه فيصح افتراق هذه الاجزاء في
الحكم اذ جاز ان يشتري جزء دون جزء ولا تقول جاءني زيد كله لان اجزاء
زيد لا يصح افتراقها في نسبة المجيء اليه لا حسا ولا حكما وقوله مما هو معرفة يعني
شرط المؤكد بالتأكيد المعنوي ان يكون معرفة على مذهب البصريين وجوزوا
الكوفيون بالتأكيد النكرة اذا كانت محدودة حجة البصريين ان النكرة شايعة
فلا يقتضي تأكيدا لان تأكيده الى ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني ان التأكيد يدل
على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم وكل واحد منهما يناقض
صاحبه وفي الوجهين نظر اما الاول فلانه مصادرة على المطلوب
واما الثاني فلانا لا نسلم ان التأكيد يدل على التعيين لتنافي الشيوع بل يدل على
على تقوية النسبة او الشمول فكما تقرر النسبة والشمول في المعرفة جاز
ايضا ان تقرر في النكرة فالاولى التمسك بالاستقراء وهو انه لم يوجد في كلام
الفصحاء التأكيد المعنوي في غير المعرفة واما حجة الكوفيين وهو قول الشاعر
قد صرت البكرة يوما اجمعا فقد رد البصريون بان البيت مجهول قائله لا يعلم
انه من الفصحاء اولا وبعد تسليمه فهو شاذ نادر لعدم اطراده والمضمر
لا يؤكد بالمظهر لوجهين احدهما ان المظهر مستقل بالدلالة على المعنى والمضمر
غير مستقل بنفسه بل قد يحتاج الى سابق يعود اليه كضمير الغائب والغرض
من التأكيد البيان والتقرير فالتأكيد بما هو ارسخ عرقا في البيان وهو المظهر
اولى من التأكيد بغيره والمؤكد هو المقصود بالنسبة والمضمر اعرف المعارف
فلا يناسب ان يكون ما هو كالفضلة اعرف مما هو المقصود والمضمر يؤكد بهما
اي بالمضمر والمظهر لارتفاع المانع في التأكيد ووجود الفائدة ومن حق [illegible]

ای ومن حق المضمر اذا اکد بالمضمر لا یؤکد من الضمایر الا بالمنفصل المرفوع نحو رایتنی
انا فان المؤکد مضمر منصوب والثانی منفصل مرفوع ومررت بک انت لئلا یلتبس
بالبدل الاول متصل مجرور والثانی منفصل مرفوع فلا یلتبس بالبدل ای لو
جوز تاکید المضمر بالمنصوب وقیل رایتنی ایای التبس بالبدل اذ لا یعلم ان
ایای بدل او تاکید بخلاف المرفوع المنفصل فانه لا یصح ان یکون بدلا من الاول
اذ البدل یشترط ان یکون باعراب الاول ولا یشترط فی التاکید ذلک فالحاصل
ان المضمرین اما ان یکونا منفصلین فیجوز التاکید فیهما رفعا ونصبا نحو ما قام الا هو
وما ضربت الا ایاک ایاک واما المجرور فلیس له منفصل وان کانا متصلین او الثانی
منفصلا فلا یمکن لانه اذا فصل احدهما تعذر اتصال الآخر فبقی ان یکون الاول متصلا
والثانی منفصلا فقال لا یجوز الا ان یکون الثانی منفصلا مرفوعا اذ لو کان متصلا
منفصلا منصوبا لالتبس بالبدل هذا اذا کان الاول متصلا مرفوعا او منصوبا فاما
اذا کان متصلا مجرورا نحو مررت بک فلا یؤکد ایضا الا بالمرفوع المنفصل ولا یجوز
بالمنصوب المنفصل اذ لو قیل مررت بک ایاک لتوهم ان یکون ایاک بدلا عن محل الجار
والمجرور بخلاف ما اذا کان مرفوعا فانه لا یکون بدلا من الاول لفظا ولا محلا واذا
کان ای المضمر المؤکد متصلا مرفوعا والتاکید احد لفظی النفس والعین فالواجب
ان توسط ای حقه ان توسط بینهما ای بین المؤکد والمؤکد ضمیر منفصل مرفوع
نحو اضرب انت نفسک وکذا ضربت انت نفسک کراهة تاکید ما هو کالجزء بما
بالمستقل یعنی لو جوز ان یؤکد المتصل المرفوع من غیر توسط ضمیر منفصل
مرفوع والضمیر المتصل کالجزء من الفعل والنفس والعین مستقلان لزم
تاکید الجزء بالمستقل وهو النفس والعین فیستکرهونه لانه یوهم تاکید الفعل
بالاسم لان المتصل المرفوع کالجزء من الفعل ونبه بهذه العلة وهو قوله
کراهة تاکید ما هو کالجزء بالمستقل علی اعتبار القیود المذکورة اذ لو لم
یکن الاول متصلا بل کان منفصلا لم یکن فیه هذه الکراهة اذ لا یکون تاکیدا
لما هو کالجزء اذ الضمیر المنفصل لا یکون کالمتصل فی الجزئیة وکذا اذا لم یکن
مرفوعا نحو ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم فهو جایز اذا لم یکن التاکید
بلفظ النفس والعین بل کان بلفظ کل واجمع نحو جاؤا کلهم فان الاول کالجزء
لا [illegible] منفصل ولکن الثانی غیر مستقل لان کلا لم یوجد فی سعة الکلام

مستقلا لم

اذ لیس فیه کراهة تاکید ما هو کالجزء اذ المنصوب والمجرور لیسا کالجزء لکونهما فضلة وکذا اذا لم یکن

مسند الیه الفعل بالاستقلال بالاستقلال فلا تفاوت فی الصحة جاؤا
کلهم ورایت کلهم ومررت بکلهم فلم یکن الثانی مستقلا وکان الکراهة فی
تاکید ما هو کالجزء بالمستقل ولم یوجد ههنا تلک الکراهة اذ الاول غیر
مستقل لکونه جزء والثانی ایضا غیر مستقل فی السعة فکانا مشترکین
فی عدم الاستقلال فالحاصل ان المؤکد والمؤکد اما ان یکونا مستقلین
نحو هو ضربتهم انفسهم وهو جایز لان الاول مستقل اذ لیس کالجزء والثانی
ایضا مستقل اذ یقع لفظ النفس والعین مرفوعین ومنصوبین ومجرورین
فی السعة فکانا مشترکین فی الاستقلال واما ان یکونا غیر مستقلین نحو
جاؤا کلهم وهو جایز ایضا لمشارکتهما فی عدم الاستقلال اذ الاول کالجزء
والثانی لا یستقل بنفسه فی السعة کما ذکرنا واما ان یکون الاول مستقل
لکونه معمولا منصوبا والثانی غیر مستقل کما ذکرنا واما ان یکون الاول غیر
مستقل والثانی مستقلا نحو ضربت نفسک وهو غیر جایز لان تاکید ما هو
کالجزء بالمستقل والتاکید فضلة فکرهوا ان یکون الفضلة مستقلة وما هو
المقصود غیر مستقل والثانی من التوابع الصفة وهی تابع تدل
علی معنی فی متبوعه مطلقا فالتابع کالجنس واحترز بقوله یدل علی معنی فی متبوعه
عن سایر التوابع فان العطف بالحرف لیس الثانی فیه دالا علی معنی فی المتبوع ع
وکذا البدل وعطف البیان وکذا التاکید وفیه نظر لان بدل الاشتمال
نحو اعجبنی زید علمه داخل فی حد الصفة اذ یصدق علیه انه تابع یدل علی معنی
فی متبوعه ولو قیل فی الصفة ما یدل علی ذات ومعنی فی متبوعه خرج عنه
البدل لانه یدل علی المعنی لا علی الذات وکذا یرد علیه التاکید المعنوی نحو
القوم کلهم فان التابع یدل علی معنی وهو الشمول والاحاطة الحاصلان
للمتبوع وقوله مطلقا احتراز عن الحال نحو رایت زیدا راکبا فانه یدل علی
معنی فی متبوعه ولکن لا مطلقا لان الحال یدل علی تقیید العامل بها بخلاف
الصفة فانه لا تقیید فیها وهذا القید کانه مستغنی عنه لان الحال لیست من
التوابع لانه لا یلزم فیها ان یکون باعراب سابقه ولانه لیس علی جهة واحدة
ولذا قالوا انما ذکر [illegible] التوابع [illegible]
ای للمتبوع فی النکرات [illegible] المتبوع نکرة [illegible] والمعارف

اي اذا كان المتبوع معرفة نحو زيد العالم فان زيدا علم ولا احتمال فيه
بحسب الوضع فيكون الصفة توضيحا محضا وكذا اذا كان معرفا باللام
نحو الرجل العالم فانه بحسب الوضع ايضا معين وان طرا عليه احتمال
بحسب الاستعمال فالتوضيح باعتبار اصل الوضع ولا يخص تخصيصها
اي تخصيص الصفة بالاسم اي الوصف من خواص الاسماء لان الفعل
نكرة لا تقبل التخصيص ولا التوضيح وقد تجي اي الصفة لمجرد
الثناء والتعظيم كالصفات الجارية على البارئ تعالى نحو بسم الله الرحمن
الرحيم او لا تضاده من الذم والتحقير نحو زيد الفاسق الخبيث اذا
كان مشهورا بذلك وللتاكيد نحو امس الدابر فان امس تدل على الدبور
والمضي فهو تاكيد واسم الجنس الجاري على المبهم وهو لا على لا اعرف لان
ما تقدم اي المبهم دال على الذات فتعيين دلالته اي دلالة الجنس على
على المعنى وهو اي المعنى تعيين حقيقة الذات هذا سوال وجواب هذا
فالسوال ان اسم الجنس تقع صفة للمبهم نحو هذا الرجل والرجل تدل
على الذات لا على معنى في الذات فلا يكون صفة مع ان القول الاعرف
انه صفة وقيل انه بدل فلا يرد السوال ح فاجاب ان المبهم تدل على
ذات ما فالثاني لا تدل على الذات بل على تعيين تلك الذات والتعيين
معنى في الذات فيصدق ان الرجل صفة لانه دال على معنى في متبوعه //
وهو التعيين ولذا اي ولكون اسم الجنس دالا على تعيين تلك الذات
لا يوصف المبهم اي بها اي باسماء الاجناس لدلالة اسم الجنس عليها
ويوصف بالمصدر اي يصح ان تقع المصدر صفة نحو رجل عدل لانه تدل على معنى
في الذات وانما قيل هو متاول بتاويلات احدها انه بمعنى الفاعل ولا
والثاني انه بمعنى ذي عدل والثالث انه مجاز للمبالغة كانه نفس العدل
لان حق الصفة ان يكون دالا على ذات ومعنى والمصدر مجرد المعنى لا
لا دلالة له على الذات فهذا تنبيه على ما ذكرنا وهو انه لو ذكر في حد الصفة
انه تابع تدل على ذات ومعنى في متبوعه لم يرد السوال عليه سوال
البدل والنكرة توصف بالجملة الخبرية اي كما تقع الصفة مفردا تقع
ايضا جملة وشرط الجملة التي توصف بها ان يكون خبرية لانه في المعنى

كالخبر عن الموصوف فلا يصح بالجمل الانشائية وانما يكون موصوفها نكرة فلا تقع
صفة للمعرفة نحو جاوا بمذق هل رايت الذيب قط هذا وارد ذكره ايراد قوله
هل رايت الذيب جملة استفهامية مع انها تقع صفة لمذق فاجاب بانه متاول
اي بمذق مقول فيه هل رايت الذيب فالجملة الاستفهامية في التقدير مقول
للقول فالقول هو الصفة وهو خبر لا استفهام فيه والمذق هو اللبن المخلوط
بالماء شبهه بلون الذيب لان فيه غبرة تضرب الى السواد والكدورة
والوله حتى اذا جن الكلام واختلط ونظيره قول ابي الدرداء وجدت الناس
اخبر تقله لان الجملة ومن قوله اخبر تقله طلبية مع انها واقعة مفعولا ثانيا
لوجدت فقد اوقع الطلب موقع خبر المبتدا وتاويله ايضا مثل ذلك اذ التقدير
وجدتهم مقولا فيهم هذا القول اي اذا اخبرتهم وجربتهم قليتهم وابغضتهم
وبين مقام الشيخ امرين امرين اي بين مقام الشيخ المقام الذي يقال
فيه امرين امرين وهو ان يعجز عن الاستقاء لضعفه فقال مرس الحبل
اذا اخذ في احد جانبي البكرة فاذا اعلته الى مجراه قلت امرسه والهمزة فيه
للسلب يضرب لمن يحوجه الامر الى ما لا طاقة له به ونحو ولقد امر على اللئيم
يسبني واخره فمضيت ثمة قلت لا يعنيني بعد تسليم كون الجملة
وصفا نعني يحتمل ان يقال ان الجملة حال لا صفة فاما بعد تسليم كون الجملة
وصفا فلاجراء المعرف بلام الجنس مجرى النكرة لا توقيت فيه يعني انما
جاز وقوع الجملة وصفا للمعرفة وهو اللئيم لان المعرف بلام الجنس
لا تدل على تعيين الذات فاجري مجرى النكرة كما قيل في غير المغضوب
عليهم لان الذين انعمت عليهم لا تعريف فيه لانه لا تدل على تعيين الذات
فاجري مجرى النكرة ووصف بغير وكما يوصف بحال الموصوف نحو جاء
رجل عالم يوصف بحال سببه اي بحال متعلقه نحو رجل كثير عدوه فان الكثرة
ليست صفة للرجل في المعنى بل للعدو والذي هو متعلق به والاول اي الصفة
بحال الموصوف يتبعه اي يتبع الموصوف في الاعراب والتعريف والتنكير
نحو جاء رجل عالم او الرجل العالم والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث الا اذا كانت صفة يستوي فيه المذكر والمونث كالمفعول بمعنى نحو امراة
صبور ورجل صبور وفعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامراة جريح //

الآن مهم

أو مؤنثة أي أو إلا إذا كانت الصفة مؤنثة تجري على المذكر لكون التاء للمبالغة
كعلامة وهلباجة والهلباجة الذي جمع كل شر والثاني وهو الوصف
على السبب وهو المتعلق يتبعه أي يتبع الموصوف في الإعراب نحو جاء رجل
كثير عدوه ورأيت رجلا كثيرا عدوه والتعريف والتنكير نحو رجل كثير عدوه و
والرجل الكثير عدوه وفي الباقي وهو الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
ليس تابعا للموصوف بل هو كالفعل ولذا جاء رجل قاعد غلمانه لأنه بتقدير
يقعد وضعف قاعدون أي غلمانه كيقعدون غلمانه أي لا يجمع الفعل لجمع
فاعله إلا على لغة أكلوني البراغيث وحسن قعود غلمانه إذ الصيغة لا تشبه
الفعل يعني أن صيغة قاعدون من حيث إنه جمع ألحق بآخره واو ونون يشبه
يقعدون بخلاف قعود فإنه جمع تكسير فلا يشبه الفعل إذ ليس للفعل صورة
جمع تكسير وإنما لم يجز الوصف بحال المتعلق مجرى الموصوف في الإفراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث لأنه إنما جرى مجرى الموصوف في القسم الأول
وهو الوصف بحال الموصوف لأن في الفعل كان ضميرا عائدا إلى الموصوف في
الأمور المذكورة بخلاف ما إذا وصف بحال المتعلق فإن الفاعل للصفة منه
غير الضمير المتقدم بل فاعله هو المذكور بعده وهو عامل فيه لكن فهو كالفعل
بالنسبة إلى معموله وكما يجب أن يفرد الفعل إذا تقدم معموله فكذا بالنسبة
إلى معموله هذا الوصف العامل فيما بعده يجب أن يكون مفردا وكما أن الفعل
إنما يذكر ويؤنث باعتبار فاعله فكذا يذكر هذا الوصف ويؤنث باعتبار فاعله
والمضمر لا يوصف لأن الصفة إنما يحتاج إليها للتفرقة بين المشتركين والمضمر
لا اشتراك فيه لأنه إنما يذكر بعد تقدم ما يعود هو إليه فصار بمنزلة وضح
البيان عليه فاستغنى لغاية وضوحه عن وصفه بغيره ومن حق الموصوف
أن يكون أخص من الوصف أو مساويا له المراد بكونه أخص أن يكون
أعرف بحسب درجات التعريف على ما ذكرت لأن الموصوف هو المقصود
بالنسبة ولو جعل أنقص من الصفة لزم أن يكون الصفة التي هي في حكم
الفضلة أعرف مما هو المقصود بالنسبة ولذا أي لاشتراط كونه
أخص أو مساويا له لا يجوز وصف المعرف باللام إلا بمثله نحو الرجل العالم
ليكون وصفا بالمساوي أو بالمضاف إلى مثله نحو الرجل صاحب القوم

ليكون

ليكون وصفا بما هو أخص من الوصف إذ تعريف الموصوف باللام وتعريف
الوصف بالإضافة إلى ما فيه اللام والموصوف أخص وإنما لم يوصف بغيرهما
لكون الباقي وهو العلم والمبهم أخص منه أي المعرف باللام فلو وصف بها لزم
كون الوصف أخص وأعرف من الموصوف ومن حق الوصف أن يصحب الموصوف
أي يذكر موصوفه معه إلا إذا ظهر أمره أي أمر الموصوف واشتهر بحيث يعلم
من إطلاق الصفة موصوفها فيحذف إما جوازا كقوله وعليهما مسرودتان قضاهما
وأخره داوود أو صنع السوابغ تبع أي المغفر وعليهما درعان مسرودتان
ولو ذكر الموصوف لجاز أيضا وتبع اسم رجل وهو عطف بيان لصنع يقال رجل
صنع أي حاذق وقوله كأنك من جمال بني أقيش يقعقع بين رجليه بشن
أي كأنك جمل من جمال بني أقيش فحذف الموصوف ولو ذكر لجاز القعقعة
تحريك الشيء اليابس الصلب مع صوت والشن القربة البالية وهم يحركونها
إذا أرادوا حث الإبل على السير لتفزع فتسرع وجمال بني أقيش وحشية
لا يكاد ينتفع بها لشدة نفارها أو وجوبا عطف على جوازا أي يحذف
الموصوف وجوبا بحيث لا يذكر معها كالفارس والصاحب فلا يقال جاء الرجل
الفارس أو الصاحب لظهوره والأبرق والأطلس الأبرق البعير لونه
لون الرماد والأطلس الذئب الأغبر فلا يقال البعير الأبرق ولا الذئب
الأطلس والثالث من التوابع البدل هو المقصود دون متبوعه خرج
بقولنا المقصود التأكيد والصفة وعطف البيان وبقوله دون متبوعه العطف
بالحروف فإنه يطلق الحد على البدل ولا يختص الاسم بدليل قوله متى تأتنا تلمم
تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا فإن قوله تلمم بدل من
تأت بدل الكل من الكل وإنما قال تأججا وكان القياس تأججت لعوده إلى النار
لوجوه أحدها أن النار مأولة بالمذكر لأنه في معنى الشهاب والثاني أنه مثنى
راجع إلى الحطب والنار فغلب التذكير والثالث أن الأصل تأججن بحذف
التاء وألحق به نون التأكيد الخفيفة ثم انقلب النون ألفا في الوقف وهو
أي البدل إما بدل الكل إن كان المبدل أي إن صدق على ما صدق عليه الأول
لا أن مفهومه مفهومه نحو جاءني زيد أخاك فإن مفهوم الأول [illegible]
زيد لغة لكنهما يصدقان [illegible] وبدل البعض إن كان بعضه نحو

[illegible]

نحو ضربت زيدا رأسه وبدل الاشتمال ان كان بينهما ملابسة بغيرهما اي بغير
الكلية والبعضية نحو سلب زيد ثوبه والا اي وان لم يكن بينهما ملابسة
اصلا فهو بدل الغلط نحو مررت برجل حمار ولا يكون بدل الغلط في
فصيح الكلام بل يقع في نوع سبق لسان بان تريد ان تقول مررت بحمار فسبق
لسانه وقال مررت برجل ويسمى بدل الغلط لان سببه غلط وقولهم انه
في حكم تنحية المبدل ليس على ظاهره اذ لا يصح طرحه في نحو زيد لقيت غلامه
رجلا فهما لا يجعله حالا موطئة فان المبدل في حكم الطرح اذ قولك سلب زيد
ثوبه بمعنى سلب ثوبه فقال المصنف لا يصح جعل المبدل في حكم الطرح مطلقا
اذ لو كان في حكم الطرح لم يستقم زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فان رجلا صالحا
بدل من غلامه فلو كان المبدل في حكم الطرح لكان التقدير زيد لقيت رجلا صالحا
وهو غير مستقيم لعدم الراجع من الخبر الى المبتدأ بل غرضهم الايذان بان البدل
هو المقصود بالنسبة وقوله فهما لم يجعل يعني لو جعل صالحا حالا موطئة
من الضمير المجرور في غلامه صح بجذح عن بحث البدل وهو جائز وعلى هذا اي
على انه ليس المبدل في حكم الطرح لا يمتنع ان يجعل غير المغضوب بدلا من الضمير
المجرور في قوله انعمت عليهم اذ لو جعل غير بدلا من المجرور في عليهم الاولى
وجعل المبدل في حكم الطرح لم يستقم ان يكون التقدير صراط الذين انعمت
على غير المغضوب فيخلو الصلة عن العائد الى الموصول لان العائد المذكور راجع
آخر راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب ويكونان اي البدل و
المبدل معرفتين كما ذكرنا من الامثلة ونكرتين نحو رأيت رجلا اخا لك ومختلفين
نحو رأيت زيدا اخا لك ورأيت اخاك زيدا ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة
الا موصوفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة وانما اشترط الوصف لان الثاني
هو المقصود فلو كان نكرة لكان المقصود انقص من غير المقصود مطلقا فاما
اذا وصفت قربت من المعرفة فلا اشترط ان يكون على لفظ البدل على الصحيح يعني
اذا ابدل النكرة من المعرفة لا يجب ان يكون على لفظ المبدل على الصحيح وهو
اشارة الى دفع مذهب الكوفيين فانهم يقولون ان النكرة المبدلة من
المعرفة يجب ان يكون على لفظ المبدل نحو [illegible] بالناصية ناصية كاذبة
وهذا المثال [illegible] لا يدل على الاشتراط ويكونان اي البدل والمبدل

ظاهرين كما ذكرنا ومضمرين نحو زيد رأيته اياه ومختلفين كما سيأتي والظاهر
لا يبدل من المضمر بدل الكل الا من الغائب فلا يقال ضربتني اخاك ولا ضربتك
زيدا لئلا يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود لان المتكلم و
المخاطب اقوى في التعريف من الظاهر واما الغائب فلم يكن في القوة كذلك لاحتمال
لاحتمال توهم الغير في الغائب فجاز ضربته زيدا ونحو قوله على حالة لو كان في القوم حاتم
على جوده لضن بالماء حاتم بجر حاتم على انه بدل من الضمير المجرور في جوده لانه
بدل الكل والا اي وان لم يكن بدل الكل فيجوز ان يبدل فيه الظاهر من المضمر لفقد
المانع لان ما سواه من الابدال مختلفان اي يختلف مدلول الثاني ومدلول الاول
فلا يقال ان الاول اقوى دلالة فيمتنع لان الثاني مغاير للاول لان البعض مغاير
الكل وكذا بدل الاشتمال ليس البدل هو المبدل وبدل الغلط ظاهر فلما اختلف
المدلولان جاز ابدال الظاهر من المضمر مطلقا فيقول اشتريتك نصفك واشتريتني
نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار ومنه قول
الشاعر وما الفيتني حلمي مضاعا فان حلمي بدل من ضمير المفعول في الفيتني
وهو بدل الاشتمال وفي العبارة نظر اذ كان حقه ان يقول والا فمختلفان
يعني وان لم يكن بدل الكل فيكونان مختلفين في المفهوم فلا يقال فيه ان احدهما
انقص دلالة من الاخر لان ذلك انما يمتنع حيث يكون المفهومان واحدا واحدهما انقص
من الاخر ولعل العذر فيه في حذف الفاء ان التقدير وان لم يكن بدل الكل
فيكون الشرط ماضيا تقديرا واذا كان الشرط ماضيا جاز في الجزاء الرفع
وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم غيبة وخطابا
او حكاية اي تكلما اي ان لم يكن بدل الكل جاز ابدال المظهر من المضمر
في الغيبة نحو اشتريته نصفه وفي الخطاب نحو اشتريتك نصفك
وفي المتكلم نحو اشتريتني نصفي وقوله تعالى لمن كان يرجو الله من بدل
البعض على تقدير منكم الظاهر لمن كان يرجو الله واليوم الآخر كما في
سورة الممتحنة وهو لقد كان لكم فيهم اسوة حسنة لمن كان يرجوا
الله هذا سؤال وجواب اما السؤال انه ابدل من كان من الضمير الذي هو خطاب
في لكم كما في الاثنين مع انه لا يجوز ابدال الظاهر من المضمر في بدل الكل
الا من الغائب فاجاب بانه ليس بدل الكل بل بدل البعض اذا التقدير

لمن كان يرجوا الله منكم وهو بعض المخاطبين وقولهم دريني ان حلمي لن يطاعا
وما الفيتني حلمي مضاعا فمن بدل الاشتمال ايضا اما جاز ابدال الظاهر وهو
حلمي من المضمر مطلقا كما ذكرنا والعامل اي في البدل اذا كان حرف جر جاز
تكريره نحو للذين استضعفوا لمن امن منهم فان من بدل من الذين واعيد العامل
الاول وهو الجار رعاية في البدل وانما احتص بالحرف دون الفعل لان حرف الجر مختص
فلا يستنكر ان يتكرر وليس كذلك الفعل هذا ما ذكره وفيه نظر اذ جاز ان يقال
الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور ولم يتكرر العامل فيه لفظا الرابع من التوابع
عطف البيان وهو ما يوضح امر المتبوع من الدال عليه لا على معنى فيه نحو اقسم بالله
ابو حفص عمر خرج بقوله يوضح العطف بالحروف والبدل والتاكيد بقي الصفة
لان فيها ايضا حالا امر المتبوع على الجملة فاخرجها بقوله من الدال عليه لا على
معنى فيه فكانه قال عطف البيان تابع موضح لامر المتبوع دال على نفس المتبوع على ال
لا على معنى في المتبوع فخرج الصفة لانه يدل على معنى في المتبوع وفصله اي فصل عطف
البيان اي فصل عطف البيان من البدل من حيث المعنى قد تبين من الحد المذكور
واما فصله عنه لفظا في مثل هذا البيت فان قولك بشرا ان جعل عطف بيان
للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان المبدل في حكم تكرير العامل فيكون
التقدير انا التارك بشر وهو غير جايز كما ذكرنا في الضارب زيد لعدم التخفيف
واخره عليه الطير ترقبه وقوعا والوقوع جمع واقع كراكع وركوع ترقبه
اي تنتظره بمعنى تنتظر موته ووقوعا نصب على الحال من ضمير الفاعل في ترقبه
اي ينتظر موته واقعة عليه الخامس من التوابع العطف بالحرف
وهو المذكور بعد متبوعه متوسطا بينهما احد الحروف العشرة الواو
والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن وجعل اي هذا اي
من حروف العطف وخرج بقوله متوسطا ساير التوابع فالواو للجمع
المطلق من غير ترتيب ولذا جاز المال بين زيد وعمرو واصلح زيد وعمرو
واستدل بالمثالين على ان الواو للجمع المطلق من غير ترتيب اما المثال
الاول وهو قولك المال بين زيد وعمرو لو كان للترتيب لكان بين داخلا
على غير متعدد وهو غير جايز واما المثال الثاني فكذا لان اصطلح بمعنى
تصالح فلو كان الواو فيه للترتيب لكان اصطلح داخلا على غير متعدد وهو

وهو مفعول الفيتني حلمي من المضمر لانه ليس بدل الكل بل هو بدل الاشتمال وجاز بدل الاشتمال وبدل البعض من الابدال من المضمر صح

والافعال بمعنى التفاعل تقتضي فاعلا متعددا في الفاعل والفاء له اي للجمع
مع التعقيب وقوله بين الدخول فحومل على وسط الدخول فوسط حومل
ولو قلت بين الثوب فالفرس لم يجز هذا ايراد على قولهم ان الفاء للتعقيب
اذ لو كان لدخل بين على غير متعدد فاجاب بان المراد بين اجزاء الدخول
اي وسط الدخول وحومل لانهما موضعين متسعين لكل واحد منهما اجزاء
فجاز دخول بين عليه باعتبار تلك الاجزاء ولافادتها الترتيب من غير مهلة
استعملوها اي الفاء للسببية ورابطة للشرط للجزاء بالشرط
حيث لم يكن مرتبا بذاته فدم العلة وهو قوله لافادتها على المعلول وهو
استعملوا يعني انما جاز استعمال الفاء للسببية لانها تفيد الترتيب من غير
مهلة لان المسبب مرتب على السبب لوجوب تقدم السبب على المسبب وليس
بينهما مهلة لعدم جواز تخلف المسبب عن السبب التام فاذا وجد الامران
جاز استعمال الفاء لمحض السببية وكذا يجوز استعمالها رابطة للجزاء بالشرط
لان الشرط ايضا سبب للجزاء فالجزاء مرتب على الشرط من غير مهلة وقيده
بقوله حيث لم يكن احترازا عما اذا وجد الجزم في الجزاء نحو ان تأتني اكرمك
فان الجزاء بذاته يرتبط بالشرط فلا حاجة الى رابط اخر من الفاء بخلاف ما
اذا كان الجزاء جملة اسمية فان حرف الشرط لا يؤثر في الجملة الاسمية بذاته
احتيج الى رابط اخر اجنبي وهو الفاء وقوله تعالى وربك فكبر على مهما يكن
من شيء فكبر ربك والا اي وان لم يقدر الشرط ما جامعت الواو اي ان لم يقدر
الشرط يلزم ان يكون الواو داخلا على الفاء ولا تجامع الفاء الواو والفاء
ذكر الاية على سبيل الاعتراض وهو ان الفاء لو كانت مفيدة للترتيب لما
جامعها الواو الذي هو للجمع المطلق من غير ترتيب لكنها جامعها على تقدير
ان لا يكون الشرط مقدرا لان ربك مفعول كبر فهو في التقدير مقدم فيكون
التقدير فكبر ربك والواو لا يتلاقيان فاجاب بان الشرط مقدر بعد الواو
والتقدير ومهما يكن من شيء وربك مفعول كبر والفاء للجزاء فلم يتلاق الواو
الفاء لتخلل الجملة الاسمية وهو مهما يكن من شيء بينهما وكررت اي الفاء في قوله
واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي وكان القياس اجزعي لانه متعلق باجزعي
فلما قال الفاء الاولى وان كرر الفاء لبعد المعهود بالفاء الاولى كما كرر العامل لذلك

أي لبعد العهد في قوله لقد علم الحي اليمانون أنني إذا قلت أما بعد أني خطيبها
وكان القياس إذا قلت أما بعد خطيبها بدون أني لتكون خطيبها خبر أنني المذكور
أولا وإنما أعيد أني لبعد العهد بأنني السابق وفي قوله تع أي وكما كرر في قوله
تع فلا تحسبنهم بمفازة وما قبله قوله ولا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن
أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم فأعيد لا تحسبنهم لبعد العهد بلا تحسبن
ولحوق الفاء للإشعار بأن أفعالهم المذكورة علة في منع الحسبان يعني
كان القياس أن لا يعاد فلا تحسبنهم لكفاية المذكور أولا ولو أعيد لأعيد
بلا فاء فذكر عذر الفاء فقال إنما لحق الفاء للتسبيب وهو الإشعار بأن
أفعالهم المذكورة وهو الفرح وحب الحمد هي العلة في منع الحسبان وثم له
أي للجمع مع التراخي ولذا قيل أن المرور في نحو مررت برجل ثم امرأة مروران
لتراخي أحد المرورين عن الآخر بخلافه أي بخلاف المرور مع الفاء
فإنه مرور واحد إذ لم يتخلل بين المرورين تراخ يقطع الثاني عن الأول
وحتى للغاية والمعطوف بها جزء من المعطوف عليه لأن ما بعدها حد
غاية لما قبلها وغاية الشيء كطرفه ومنتهاه فيكون بعضه ثم قسم الجزء
فقال إما أفضل نحو مات الناس حتى الأنبياء أو أدون نحو استنت
الفصال حتى القرعى وهي مثل يضرب لمن يتكلم مع من لا ينبغي أن يتكلم
بين يديه لجلالة قدره استنت الفرس إذا رفع يديه وطرحهما معا والقرعى
جمع قريع كمرضى جمع مريض من قرع بالتحريك وهو بثرة أبيض تخرج
بالفصال ودواؤه الملح وما يتعلق اللبن كالزبد وإذا لم يجدوا الملح
نتفوا أوباره ونضحوه بالماء ثم جروه على السبخة وأو وإما لأحد الشيئين
أو الأشياء مبهما ويقال إنما الشك في الخبر نحو جاء زيد أو عمرو يقوله من
شك في الخبر وللتخيير أو الإباحة في الأمر أي إذا كان مستعملا في الأمر
فيكون للتخيير والتخيير إما أن يكون بين الشيئين لا يجوز الجمع بينهما نحو كل
سمكا أو لبنا أي يجوز أكل أيهما شئت ولا يجوز أكلهما معا وقد يكون بين
شيئين يجوز الجمع نحو تعلم الفقه أو النحو وجالس الحسن أو ابن سيرين
أي لك الجمع بينهما فالمراد بقوله التخيير التخيير الذي لا يجمع بينهما ويقول له
الإباحة التخيير فيما يجوز الجمع بينهما حتى يكون بينهما [؟] وإلا فالتخيير

الملح صح

أعم

أعم من الإباحة فلا يجعل قسيما له ويتوهم أنه في مثل قوله تع ولا تطع منهم
آثما أو كفورا بمعنى الواو إذ المعنى لا يحصل بالانتهاء عن أحدهما وهي على
أصلها وإنما جاء التعميم من جهة النهي المتضمن للنفي فتوهمهم في الآية أن أو
ليس على وضعه بل هو بمعنى الواو حتى يكون نهيا عن طاعة الآثم والكفور
فلو أجري على ظاهره لم يكن نهيا إلا عن أحدهما فأزال التوهم بأنه على أصله
والمراد النهي عن أحدهما ولكن النهي عن أحد الأمرين لا على التعيين إنما يحصل
بالنهي عنهما معا وهو معنى قوله إنما جاء التعميم من جهة النهي المتضمن
للنفي ونفي أحد الأمرين يكون بنفي كليهما فالنهي في الصورة عن أحد الأمرين
ولكن يلزمه النهي عن كليهما وهو باق على وضعه وإنما لزم من حيث المعنى
النهي عن كليهما فالدلالة على أحدهما شيء لكونه مستلزما للنهي عنهما شيء
آخر فلزم الأول ولكنها أي ولكن أو بمعنى ما أي بمعنى الواو في نحو
قوله فلو أن البكاء يرد شيئا بكيت على بجير أو عفاق على المرأين إذ هلكا
جميعا لشأنهما بشجو واشتياق وفي الصحاح بحزن واحتراق وعفاق اسم
رجل أكلته الباهلة في قحط أصابهم يعني أن أو بمعنى الواو إذ المعنى
بكيت عليهما لا على أحدهما ولذلك قال على المرأين والأولى وإن لم يكن
بمعنى الواو بل بمعنى كان أو على وضعه فيقال على المرء لا على المرأين وكذا قوله
أن بها أكتل أو رزاما خويربين ينقفان الهاما وقبله خل الطريق واجتنب
أرماما أرمام موضع وأكتل ورزام اسمان للصين وخويربين تثنية خويرب
تصغير خارب وهو اللص الأصمعي هو سارق البعران خاصة حيث لم تقل
خويربا بل قال خويربين فلو كان على وضعه لقيل خويربا على التوحيد وعند
الخليل انتصاب خويربين على الشتم بمعنى أذم خويربين فلا استدلال فيه
حينئذ وإنما كان الاستدلال حيث انتصب حالا عنهما فلو كان أو على وضعه
لم يصح انتصاب الحال المثنى عن أحدهما ولم يعد الفارسي إما من حروف العطف
لمجيئها قبل المعطوف عليه ودخول العاطف عليها وأجيب بأن المتقدمة ليست
منها أي من العاطفة بالاتفاق ويشير لكون الثانية منها أي من العاطفة صحة
قيامها أو مقامها والواو وإما جزء منها أو لعطفها على المتقدمة وغيره [؟]
استدل أبو علي الفارسي على أن إما ليست من حروف العاطفة بوجهين

احدهما مجيئها قبل المعطوف عليه متصلا بالفعل نحو جاء اما زيد او عمرو وحروف
العطف لا تتصل بالفعل فلا يقال جاء وزيد والثاني انه يدخل العاطف
عليها فيقال جاء واما عمرو فلو كانت عاطفة ما دخل عليها حرف العطف فلا يقال
جاء زيد واو عمرو واجيب عن الاول بان المتقدمة على المعطوف عليه ليست
من حروف العاطفة بالاتفاق والكلام في الثانية ويشهد لكون الثانية من الى (طف)
انه لا يصح ان تقوم مقامها واو عاطفة قطعا وح لا بد من الجواب عن
دخول العاطف عليها فاجاب عنه بوجهين احدهما ان الواو الداخلة ليست
عاطفة بل اما مع الواو كلاهما عاطفة لا ان كل واحد منهما عاطفة والثاني ان
الواو لعطف الثانية على اما المتقدمة فقال وفيه نظر لانه ح لا تكون اما عاطفة (اما صح)
كما ذهب اليه الفارسي وايضا حرف العطف لا يدخل على الحرف وعلى تقدير
صحة عطف الثانية على الاولى والاولى ليست للعطف لا تكون الثانية ايضا
للعطف لاشتراك الثانية في حكم الاولى والاولى ليست عاطفة فلا تكون
الثانية ايضا عاطفة وهو عين مذهب الشيخ ابي علي والفصل بينهما اي بين او واما
انك مع اما تبني اول كلامك لا محالة على الشك للزوم سبقها اي سبق اما
بالاولى يعني اما مذكورة قبل المعطوفين فيعلم من اول الكلام الشك
ولا يلزم ذلك في او اذ سبقها اي سبق او باما ليست بضربة لازب
اي لا يلزم ان تكون او مسبوقة باما ليعلم الشك من اول الامر بل جاز ان
ان يقال جاء زيد او عمرو فلا يعلم بناء الكلام على الشك وجاز ان يذكر اما
اولا ليعلم البناء على الشك ويجيء اي اما غير مكررة اذا كان في الكلام
عوض من تكريرها نحو اما ان تكلمني جميلا والا فاسكت لانه يعلم ان المعنى
اما ان تكلمني جميلا واما ان لا تكلمني جميلا فاسكت قال في الاستشهاد
على انها تجيء غير مكررة اذا كان في الكلام عوض من تكريرها ما قال اي
ان عمر فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني
واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وزعم الفراء انها جاءت بمعنى او غير
مسبوقة بالاولى واستدل بقوله [illegible] تقادم عهدها واما باموات الم خيالها
اي او باموات يعني انه قد استعمل [illegible] غير مسبوق باما [illegible] في
الشعر ولا تقع في النهي [illegible] معطوفا على فعل فلا يلزم ذلك هذا فرق
اخربين

اخر بين او واما بان اما لا تقع في النهي فلا يقال لا تضرب اما زيدا واما عمروا
ويقال لا تضرب زيدا او عمروا كما ذكرنا في الاية ولا تطع منهم آثما او كفورا
وام للاستفهام يليها متصلة اي في حال كونها متصلة احد المستويين والاخر
الهمزة اي ويلي المستوي الاخر الهمزة لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما
نحو ازيد عندك ام عمرو ولذا اي ولكونها يليها احد المستويين والاخر الهمزة
فلم يجز ارأيت زيدا ام عمروا لان المستويين زيد وعمرو لم يل الاولى الاستفهام
وكان جوابها اي جواب ام المتصلة بعد الاستفهام بالتعيين دون لا او
نعم فانك ازيد عندك ام عمرو معناه ان المطلوب تعيين احدهما فيذكر (اذا قلت صح)
في الجواب ما يدل على التعيين وهو زيد او عمرو ولو قيل لا او نعم
لم يجز لانه لم يتحقق معه التعيين بخلاف او فانك لو قلت ازيد عندك او
عمرو فالسؤال عن ثبوت اصل النسبة فيصح الجواب بلا او نعم لدلالتهما على
على ثبوت النسبة او نفيها قوله ولذا كانت مختصة بعطف الاسم فيه نظر
لان الشارح الجزولي قال في ام المتصلة قد يكون قبلها وبعدها جملتان
فعليتان والفاعل فيهما واحد فتكون متصلة ايضا كقولك اقام زيد ام
قعد وكذلك ذكره صاحب المغني فام المتصلة لا تختص بالاسمين ولو قلت
الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فالمعنى احدهما افضل ام ابن
الحنفية فالجواب على مذهب اهل الحق احدهما افضل من ابن الحنفية
وعلى مذهب الكيسانية ابن الحنفية لانه عندهم ولو قال الحسن (افضل صح)
او الحسين افضل او ابن الحنفية لكان الجواب ح احدهم لان السؤال
بأو عن احدهم على الابهام فالجواب ينبغي ان يكون مطابقا للسؤال في الابهام
ولو قال الحسن ام الحسين افضل ام ابن الحنفية لكان الجواب
تعيين احدهم لاجل ام هذا المثال مما يفرق به بين او وام يجب
اصداق الجواب كما ذكرنا ومنه قولها اي قول صفية بنت عبد المطلب
وقد جاء صبي يطلب الزبير ليصارعه فصرعه الزبير فقالت صفية
كيف رأيت زبرا أأقطا وتمرا ام قرشيا صقرا [illegible] وانما دخلت او
بين الاقط والتمر لانها لم ترد ان تجعل التمر عديلا للاقط [illegible]
ولكنها جعلتهما كاسم واحد [illegible] وبين قرشي [illegible]

والله ام قرشيا وزيدا مكبرا الزبيرا ومفعول من مصدر زبرت الكتاب
اي كتبته او زبرت الرجل اذا نهرته وزجرته او زبرت البئر اذا
طويته منكرا وقع في نسخ الكتاب وهو سهو اذ البيت ينكسر به بل
الصواب ما ذكره شارح ابيات كتاب سيبويه وهو ا قطا او عترا
ام حضرميا مرا والحضرمي الصبر المجلوب اي حضرموت اي ما
وجدته حلوا او مرا وعلى هذا يستقيم اللفظ والمعنى ومن اي ام
منقطعة اي في حال كونها منقطعة ومن قسيم لقوله متصلة اي ام
المنقطعة لعطف الجمل وتكون بمعنى بل والهمزة ويلزم لفظ الجملة
بعدها في الاستفهام خيفة اللبس نحو ازيد عندك ام هو عندك
عمرو ولو لم تذكر لفظ الجمل بل قال ام عمرو لالتبس بام المتصلة
ولا يلزم ذلك اي لفظ الجملة بعدها في الخبر حيث لا التباس اي لانه لا
التباس نحو انها لابل ام شاء والتقدير بل اهي شاء وانما لم يكن فيه
التباس لان شرط المتصلة ان يتقدمها استفهام وتستعمل ام
والهمزة للتسوية مجردة عن معنى الاستفهام في نحو سواء علي اقمت
ام قعدت اي سواء علي قيامك وقعودك والتمام بتقدير مذكور في الوسط
والاخفش يستقبح وقوع الجملة الاسمية هنالك اي حيث استعمل
لمجرد التسوية لانه مقدر بالمصدر كما ذكرنا فلو وقعت الجملة الاسمية
كان تقديرها بالمصدر ابعد والجواز ان تكون الجملة الاسمية مشتملة على
الجامد فتقدير المصدرية يستدعي زيادة تكلف وتعسف فالفعلية
اولى والاستقراء محقق ايضا نحو قوله تع سواء عليهم اانذرتهم ام لم
تنذرهم ونظائره ونظير سواء في الدلالة على التسوية قولهم لا ابالي
ولا ادري وليت شعري نحو ليت شعري اقام زيد ام قعد ولا ابالي
ولا ادري اقام ام قعد والجملتان معطوفا احديهما على الاخرى باو
في موضع الحال نحو لاضربنه قام ام قعد اذ التقدير لاضربنه قائما او
قاعدا ولا يقع ام اي لا يصح ان يقال لاضربنه قام ام قعد لفوات
شرطه وهو تقدم الاستفهام وكذا قال سيبويه ما ابالي انبت بالحزن
تيس ام حاني بظهر غيب لئيم من مواقع ام يعني ان ام وردت في البيت
في موقعه

في موقعه لتقدم الاستفهام في قوله انبت وقوله اي وقال سيبويه ان قوله
ولست ابالي بعد موتي مطرقي حتوف المنايا اكثرت او اقلت وقوله
اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال واملى او تناهى فاقصرا من مواقع او
اي وقال سيبويه ان او في البيتين الاخيرين من مواقع يعني انه جار
على وضعه وذلك ان انبت بالحزن تيس وقع مفعولا لابالي فوجب ان
يكون ام على موقعه اذ لا معنى للحال فيه وانما المراد ههنا المبالى به لانه
لا يبالي في هذين الحالين بل لا يبالي بهذين ولان انبت لا ضمير فيه يعود الى ذي
الحال وهو ضمير المتكلم في ابالي فلا يكون حالا واما البيت الثاني فحتوف
المنايا مفعول لابالي فيكون اكثرت او اقلت حالا لكون كل واحد من
الفعلين مشتملا على ضمير ذي الحال وهو الحتوف وكذا البيت الثالث يصح ان
يجعل قوله اطال الى اخره حالا لاشتماله على الضمير الراجع الى علمي الذي هو
ذو الحال فقد ظهر ان ام في البيت الاول واقع في موقعه ولذلك لم يكن الجملة
بعدها حالا وان او في البيتين الاخيرين واقع في موقعه فيصح ان يكون حالا انبت
بث التيس نبيبا صاح وصاح اي غتب اللئيم لي بمنزلة صياح التيس حين
يهيج عند النزو والحاني اي اللامي وهجني وقوله اذا ما انتهى علمي اي اذا
بلغ علمي الى موضع بلغت اليه ولم اتجاوزه اي لا اتكلم بما لا اعلمه سواء
كان علمي طويلا او متناهيا فيكون الحال بوزن افعل وقيل الهمزة
للاستفهام والفعل هو طال ولا بد في الاستفهام كون الجملة حالا كما
ذكرنا من ان الهمزة واو مجردتان لمعنى الاستواء من غير اعتبار الاستفهام
فيه كما قلنا في سواء علي اقمت ام قعدت فالمعنى تناهيت عنده في حال
طوله فلا املاه وفي حال تناهيه فقصرته واملى انا امتد في الزمان من
الملاوة اي اذا امتد علمي حينا طويلا تبعته وان تناهى وانقطع اقصر ولم
يتكلم ولا لنفي ما وجب للاول نحو جاء زيد لا عمرو ويختص بالاسم اي
لا يذكر بعدها الفعل فلا يقال قام زيد لا قام عمرو لانه يلتبس بالدعاء
وقد جعل ليس المحيط مراده فاما اي لكلمة لا في قوله انما يجزي الفتى
ليس الجمل اي لا الجمل ويعضده ما روي انما يجزي الفتى غير الجمل
وقيل اذا جوزيت قرضا فاجزه وانما يجزي للبيد من قصيدة والصحيح انه

على اصله فيكون الجمل اسم ليس والخبر محذوف اي ليس الجمل جاريا او
يكون في ليس ضمير راجع الى اسم الفاعل المستفاد من يجزي اي ليس
الجازي الجمل والجمل منصوب بكونه خبر ليس وبل للاضراب عن الاول
مثبتا كان اي الاول او منفيا وهي بعد الاثبات للغلط نحو جاءني زيد بل
عمرو ومعناه الاضراب عن الاخبار عن الاول الى الاخبار عن الثاني اي الاول
كان غلطا وبعد النفي يحتمل الغلط ويحتمل اثبات الثاني نحو ما جاءني زيد
بل عمرو فيحتمل ان تقدر حرف النفي بعد بل والتقدير بل ما جاءني عمرو فيكون
فيه الاضراب عن نفي اخر فالنفي الاول كان غلطا ويحتمل ان لا تقدر بعد بل
حرف النفي ليكون الفعل ثابتا للثاني اي بل جاءني عمرو ولكن بتشديد
النون في عطف المفرد نقيضة لا لانها انها لا تقع الا بعد النفي بخلاف لا
فانها لا تقع الا بعد الايجاب كما ذكرنا وفي عطف الجملتين نظيرة بل في وقوعها
بعد النفي والايجاب نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ فقولك لم يجئ جملة منفية
استدركت بها الجملة الموجبة قبل لكن فقد عطف بها جملة على جملة وكذا اذا وقع
بعد النفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء وما جاءني بكر لكن بل خالد قد جاء وقوله
بل خالد كان حقه ان يذكر بدل بل لكن ليكون ذاكر المثال كون لكن واقعة
بعد الايجاب وبعد النفي ولعله انما ذكر بل لانه قد ذكر انها نظيرة بل قد
ذكر المثال في بل ليعلم ان لكن كذلك فكان الاولى ان يذكر لكن دون بل لكن
هذا وقع في النسخ واي للتفسير نحو جاءني اخوك اي زيد وكذلك النصب
والجر نحو رايت اخاك اي زيدا ومررت باخيك اي زيد عدّ الاكثرون اي
من حروف التفسير دون العطف وهو ظاهر وقد عده بعضهم من حروف العطف
نظرا الى ان ما بعده يشارك ما قبله في الاعراب ويختلف باختلافه واختلاف
اخر التابع بسبب اختلاف اعراب المتبوع اذا كان بواسطة حرف يكون
عاطفا وهو محل النظر واذا عطف على ضمير المرفوع المتصل ولا فصل اكد
بالمنفصل نحو ادخل انت وزيد وانما اكد بالمنفصل ليكون في صورة عطف
الاسم على الاسم لان المتصل المرفوع كالجزء من الفعل بخلاف ما اذا كان
المعطوف عليه منصوبا او مجرورا متصلا نحو ضربني وزيد فانه جائز بلا تاكيد
لان المنصوب فضلة وليس كالجزء من الفعل وبخلاف ما اذا كان مرفوعا
منفصلا

اعراب صح

منفصلا نحو ما ضرب الا هو وزيد لان المنفصل مستقل ليس كالجزء وبخلاف
ما اذا كان مرفوعا عطف على مظهر لان المظهر مستقل بنفسه وقوله قلت
اذ اقبلت وزهر تهادى للضرورة اي عطف زهر على المرفوع المتصل في
اقبلت من غير تاكيد فاعتذر عنه بانه اجيز لضرورة الشعر وكان القياس
اذ اقبلت هي وزهر واخره كنعاج الملا تعسفن رملا ولا يصح العطف
على ضمير المجرور بدون اعادة الجار فلا تقول مررت بك وزيد بالجر لان
المجرور كالجزء من الجار ولا يصح عطف الاسم على الجزء من الكلمة ولان المجرور
في شدة اتصاله بالجار كالتنوين وكما لا يصح العطف على التنوين لا يصح على
المضمر المجرور والجامع عدم استقلال الكلام كل واحد منهما وقراءة حمزة
تساءلون به والارحام بالجر ليست بتلك القوة لانه عطف على الضمير المجرور
في تساءلون به من غير اعادة الجار وانما قال ليست بتلك القوية لانه قيل
ان الواو للقسم لا للعطف والمعنى وحق الارحام فلا تتعين هذه القراءة في
العطف على المضمر المجرور ولا يجوز الفصل بالخبر بين المعطوف المجرور
والمعطوف عليه فلا يقال ان غلام زيد قايم وعمرو بالجر عطفا على زيد لان
المعطوف على المجرور في المجرور فكما لا يفصل بين الجار والمجرور لا يفصل
بين المعطوف عليه المجرور ولا اعتداد بقراءة من قرا وهذا النبي بالجر
عطفا على ابراهيم فيما قبله وهو ان اولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه
لوجود الفاصل الاجنبي عن المعطوفين بينهما وحكم المعطوف حكم المعطوف
عليه فيما يجب ويمتنع فاذا وجد ضمير في المعطوف عليه يجب ان يوجد الضمير
في المعطوف وكذا اي ولكون حكمه حكمه لم يجز ما زيد بقايم او قايما ولا
ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اما اذا قلت ما زيد بقايم ولا ذاهب عمرو
فلانه لو جر ذاهب لعطف به على قايم ويكون التقدير وما زيد بذاهب عمرو
فيخلو الجملة عن الضمير العايد الى اسم ما وان نصب نصب على محل بقايم امتنع
ايضا للمانع المذكور فيتعين الرفع على ان يكون ذاهب خبرا مقدما لعمرو
فيكون جملة معطوفة على جملة ولا مانع منه واما اذا قلت ما زيد قايما ولا ذاهب
عمرو فجر ذاهب لا وجه له ونصبه اما ان يكون على عطف ذاهبا على قايما
فيخلو المعطوف عن الضمير واما على اضمار ما ليكون ذاهبا خبره وعمرو

وعمرو اسمه فهو ممتنع ايضا لان ما حاله الملفوظ بها الا متقدم منصوبة على مرفوعه فكيف يتقدم مع اضماره فتعين رفعه عطفا للجملة على الجملة ولو كان بدل ليس ما ليس نحو ليس زيد قايما ولا ذاهبا عمرو اجاز على ان تقدر ليس لتكون المنصوب خبرها مقدما على مرفوعه وهو جايز في ليس لانه فعل بخلاف ما ليس فانه حرف واما على تقدير عطف المفرد وهو ذاهبا على قايما فهو ممتنع في ليس ايضا لخلو المعطوف عن الضمير كما ذكرنا وجاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لتمحض الفاء للسببية هذا جواب عن سوال مقدر فهو ان يغضب زيد معطوف على تطير وفي تطير ضمير يرجع الى الذي وليس في يغضب زيد ضمير فيكون التقدير الذي يغضب زيد الذباب فاجاب بان الفاء ليس للعطف بل للسببية فلا يرد هكذا اطلقوه وليس بجيد لانك اذا قلت زارني زيد فاكرمته الفاء فيه للعطف ويتضمن السببية فالسببية لا ينافي العطف فيرد السوال ايضا بل التحقيق ان يلزم ويقول انما جاز لانه يتضمن العايد اذ التقدير فيغضب زيد منه او عقيبه فكان الفاء دالا على هذا الارتباط فجاز لذلك وجاز عطف بفعل اي اي عطف الفعل المضارع على اسم الفاعل وبالعكس اذا صح وقوع هذا موقع ذاك يعني ان الفعل المضارع واسم الفاعل مشتركان في الاعراب وفي الدلالة على الحال والاستقبال جاز قيام احدهما مقام الآخر تقول زيد قايم ويقعد وزيد يقعد وقايم ولكن ان لم يمنع من وقوع احدهما موقع الآخر مانع من خارج فلا يجوز يجيء زيد وضاحك لانه انما يعطف ضاحك على يجيء من يجيء وهو ممتنع ايضا لان المفرد وهو ضاحك لا يستقيم اول الكلام فلا تقول ضاحك ابتداء من غير تقدير مبتدا ولا عميمة اخرى لان اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بعد حرف النفي او الاستفهام او بشرط الاعتماد لكونه صفة لموصوف او حالا لذي حال او خبرا لمبتدا على ما يبين في بابه فان قلت جاز ان يقال ضاحك زيد بان يكون زيد مبتدا وضاحك خبرا مقدما قلت لا يصح ذلك لان المفروض انه يقع موقع يجيء ويجيء ليس خبرا مقدما فلا يكون هو ايضا خبرا مقدما بل يكون عاملا فيما بعده كما يعمل يجيء وهو ممتنع لفوات شرط اسم الفاعل ولا مررت بضاحك ويجيء اذ لا يجوز عطف يجيء على بضاحك لاستلزام دخول الباء على الفعل بخلاف مررت برجل ضاحك ويجيء اي يصح

ووقوع

ووقوع يجيء موقع ضاحك لانه يكون صفة لرجل ايضا ويصح ان يقال مررت برجل يجيء ولا يجوز عطفه اي عطف يفعل او فاعل على الماضي لعدم اشتراكهما فيما يشترك به اسم الفاعل والمضارع اللهم الا اذا قرب الماضي من الحال كقوله ام صبي قد حبى ودارج فانه قد عطف دارج على حبى لكونه مقربا من الحال بقد فكانه فعل حال عطف عليه اسم فاعل وقيله يا ليتني قد زرت غير اثم ام صبي حاب او دارج ام صبي منصوب على الاستثناء اي يزحف ويدرج في مشيته من درج الصبي قارب بين خطاه لكونه طفلا لم يستحكم قوته بعد فلا يقدر على العدو والمشي وام صبي مفعول زرت وفي قوله لا يجوز عطفه على الماضي نظر ان اريد عطف يفعل او فاعل على ماض وسط الكلام لورود ذلك في التنزيل نحو ان الذين كفروا ويصدون ونحو الله الذي ارسل الرياح فتثير فالاولى ان يقال المراد لا يجوز عطف اسم الفاعل على الماضي وان كان على خلاف الظاهر من السياق ليلا ينتقض بما ورد في الاية من غير تقرب الماضي بقد وتقول ان لم تقم وتحسن الي يعني انه يجوز عطف تحسن على تقم اي ان لم تحسن لصلاحيته للجزم ويجوز عطفه على لم تقم ايضا على تقدير ان تحسن لان لم تقم صار بمعنى المستقبل لدخول ان فكانه عطف مستقبل على مستقبل ولو قلت واحسنت جاز لان الاول كان ماضيا معنى وان عاد بدخول ان معنى الاستقبال فالنظر الى انه كان ماضيا بدخول لم عليه وتقول ان لم تقم وتحسن على تقدير وان تحسن ولو جيء بالماضي ولم يرد الاستيناف وقلت واحسنت لم يجز لانه عطف ماض على مضارع لفظا ومعنى خلافا للكوفيين فانهم يجوزون عطف احسنت على تقم لان احسنت ينصب حكم الشرط عليه والتقدير وان احسنت فيصير بمعنى المستقبل فكانه قال ان تقم وتحسن وهو ضعيف لان انصباب حكم الشرط فرع صحة العطف وكلامنا في صحة العطف فما لم يصح عطفه لا يكون مستقبلا وما لم يكن مستقبلا لا يصح عطفه وقوله ولم يرد الاستيناف معناه انك ان جعلت احسنت استينافا ليكون جملة معترضة من الشرط والجزاء فلا منع منه لانه في الحقيقة عطف على جملة الشرط والجزاء ولا مانع منه والعطف على العاملين اي على معمولي العاملين او على معمولي عاملين لا يصح مطلقا عند سيبويه ويصح عند الفراء اي مطلقا واذا تقدم المجرور وتاخر المرفوع

او المنصوب منهما صح عند الاكثرين نحو في الدار زيد و الحجرة عمرو اما وجه المنع على
الاطلاق وهو مذهب البصريين ان حرف العطف ضعيف لا يقوى ان يقوم مقامهما
مقام عاملين مختلفين فانك اذا قلت ان في الدار زيدا والحجرة عمروا فقد قام الواو مقام
عاملين ان لنصب عمروا ومقام في لجر الحجرة وحرف واحد لا يقوم مقام عاملين
لضعفه ووجه الجواز مطلقا التمسك بظواهر الامثال الواردة نحو ما كل سوداء
تمرة و لا بيضاء شحمة لقيام الواو مقام ما لنصب شحمة ومقام كل لجر بيضاء ووجه
ووجه الفرق ان الاصل ان يمتنع كما ذكره المانعون وانما جوز حيث ورد كما
ذكرنا والتحقيق انه انما لم يجز حيث تقدم المنصوب او المرفوع على المجرور نحو
ان زيدا في الدار وعمروا الحجرة لان الواو اذا قام مقام ان ومقام في فقد وقع
بين في ومجرورها فاصل اجنبي اذ التقدير وفي عمرو الحجرة بخلاف ما اذا تقدم
المجرور وقلت والحجرة عمروا لان المجرور حينئذ يلي الواو المقررة بقي ويليه
ومقتضى هذا ان يشترط تقدم المجرور في المعطوف اما في المعطوف عليه
فلا يشترط لانه ليس فيه هذا المحذور ولكن التناسب بين المعطوف
والمعطوف عليه مطلوب عندهم فلما وجب تقدم المجرور في المعطوف فقدم
في المعطوف عليه ايضا رعاية للمناسبة بينهما هذه نكتة الفرق وقوله تعالى
والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى لا ينتهض حجة لجوازه ثم احتج بعضهم
بهذه الآية على جواز العطف على عاملين مختلفين فان الواو في والنهار قام
مقام اقسم لنصب اذا ومقام الباء لجر النهار وليست الواو في والنهار واذا
قسم ثانيا لنقض الخليل فسوبه على ان تواليهم القسمين على
مقسم عليه واحد مدفوع فيكون الواو للعطف فقال المصنف لا ينتهض حجة لهم
لهم لما ان اذا بدل او معمول لمضاف مقدر قبل المقسم به وليس ظرف
لفعل القسم لفساد المعنى يعني انه يجوز ان يكون اذا يغشى بدلا من الليل
اي اقسم بالليل وقت غشيانه اي اقسم بوقت غشيانه او يقدر مضاف
قبل المقسم به اي اقسم بحصول الليل وقت غشيانه واذا على هذا ظرف
للمضاف المقدر وعلى هذين الوجهين لا تكون اذا منصوبا باقسم والواو لم يقم
الا مقام الباء عطفا للمجرور على المجرور وكذا الوجهان في والنهار اذا تجلى
وينبغي ان يحمل على هذا اذ لو قيل اذا منصوب باقسم ظرفا لفعل القسم
لزم

من الامثال صح

عليه

لزم تقييد القسم بزمان الغشيان وليس كذلك اذ ليس المعنى انه اقسم في وقت
غشيان الليل بل القسم مطلق واذا لم يكن منصوبا بفعل القسم بقي القسم
على اطلاقه وجعله حالا لا يدفع الفساد بل يزيده يعني ذكر بعض المتاخرين
ان اذا حال من الليل والعامل في الحال فعل القسم المقدر كانه قال اقسم
بالليل كائنا وقت غشيانه وغرضهم ان اذا ليس ظرفا لاقسم حتى يلزم تقييد
القسم بزمان الغشيان بل المقسم به هو الليل كائنا في هذه الحالة ولا يلزم
منه ان يكون القسم في ذلك الزمان فقال المصنف هذا لا يدفع السوال بل يزيده
اما انه لا يدفعه فلان الفساد هو لزوم تقييد القسم بكونه في الليل ويلزم
منه ان يكون من الحال كون القسم مقيدا ايضا بحال غشيان الليل كما اذا
قلت جئت راكبا فانه يدل على تقييد المجيء بحال الركوب اما بيانه انه يزيده
فلا يلزم منه الفساد اخر وهو الاخبار عن الليل وهو ظرف الزمان و
لا فايدة به لا يكون الا عن حدث لا تقول الليل وقت الغشيان ولقايل ان
يقول جاز ان يكون اذا حالا والعامل هو الكون المقدر قبل المقسم
به ويكون التقدير اقسم بكون الليل في غشيانه فالعامل في الحال هو
الكون لا اقسم فلا يلزم ان يكون القسم في ذلك الزمان بل بالكون في
ذلك الزمان فالمقسم به مقيد والقسم مطلق كما ذكره المصنف على تقدير ابدا ل
اذا من الليل والنهار والكون المقدر من كان التامة لا الناقصة ليكون اذا حالا
لا خبرا واعتذار الزمخشري بنقضه قوله والليل اذا عسعس يعني
انه قد ذكر الزمخشري ان الواو في والليل لما استمر حذف الفعل
معه قام مقام اقسم والباء معا فالواو الثابت ينصب لنيابته عن الفعل
ويجر لنيابته عن الباء فليس حينئذ من باب العطف على عاملين مختلفين بل
من باب معمولي عاملين مختلفين على معمولي عامل واحد وهو الواو لان
الواو على هذا التقدير عامل واحد يعمل عملين مختلفين ولا منع منه وهذا
في نهاية الحسن لكونه لكن ذكر الشيخ ابن الحاجب رحمه الله انما يستقيم
هذا الجواب لو لم يصرح باقسم والباء بل قام مقامها حرف اما
اذا اصرح بها فلا يستقيم هذا الجواب الاعتذار لكن ورد مصرحا بهما
في قوله تعالى فلا اقسم بالخنس والليل اذا عسعس فقد قام الواو

الجوار الكنس

مقام عاملين مختلفين مصرحا بهما ولا يصح ذلك الاعتذار وهو معنى قوله
وينقضه الى اخره ويصح عطف معمولي عامل واحد فصاعدا اي معمولين او اكثر
على مثلها اى معمولي عامل نحو اعطيت زيدا درهما وعمروا دينارا على عطف عمروا
على زيدا ودينارا على درهما واصبح زيد قايما وعمرو قاعدا لارتفاع المانع
المذكور وهو كون قايما مقام عاملين ويجوز عطف الفعل على مثله دون معمولها
اى دون معمول الفعل ومثله نحو اريد ان تضرب زيد عمروا وتهين بكر خالدا
اى الفعل الثاني بدون معموله عطف على الفعل الاول بدون معموله ولا يجوز عطف
المعمولين على المعمولين اذ ليس الضرب مشتركا بين المعمولين وكذا الاهانة
بل الضرب مخصوص بالفاعل والمفعول المذكورين اولا والاهانة مخصوصة
بالفاعل والمفعول المذكورين اخرا وانما اشترك الفعلان في دخولها تحت
الارادة والمعمولان باقيان على حالهما هكذا ذكروه وفيه نظر لان مقتضى
قولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان يقع الفعل الثاني موقع الفعل
الاول فح اما ان يعمل الفعل الثاني في المعمولين الاولين او لا يعمل
فان عمل فلم المعنى وان لم يعمل فيهما بل عمل في معموليه كما كان فيلزم
الفصل بينه وبين معموله باجنبي وهو معمولا الفعل الاول وعطف الجملة
اى يجوز عطف الجملة على مثلها من غير اشتراك في الاعراب يعنى ان المراد
في عطف الجملة على الجملة اشتراكهما في حصول مضمون الجملتين فانك اذا قلت
قام زيد ثم قعد عمرو فالمفهوم تراخي الجملة الثانية عن الاولى فاذا دخل
الواو افاد اجتماع مضمون الجملتين من غير اشتراك في الاعراب وهذا
اشارة الى رد ما ذكره امام الحرمين ره في البرهان من ان حق حروف العطف
في الجمل انما هو على سبيل تحسين الكلام لا لمعنى غير ذلك فانه قد تبين اشتراكهما
في معنى الجمعية في الواو وتحصل التراخي في ثم ونحو يقوم زيد ويقعد
يحتمل الامرين اى يحتمل عطف الفعل بدون معموله على الفعل بدون معموله ويحتمل
عطف الفعل مع معموله على الفعل مع معموله فعلى الاول يكون عطف مفرد على
مفرد وعلى الثاني يكون عطف جملة على جملة وكذا زيد قايم وعمرو قاعد
يحتمل ان يعطف جملة على جملة ويحتمل ان يعطف مفرد على مفرد وهو عطف
عمرو على زيد وعطف قايم على قاعد والله الهادي على الحقايق بالصواب

وذكر

وذكر في اول الكتاب ان بحث المعرب ينحصر في اقسام اربعة وفرع من
القسمين فشرع في القسم الثالث وهو ما به الاختلاف الذي هو عبارة عن
العامل فقال القسم الثالث في العوامل وهو اما لفظي او معنوي
واللفظي اما فعل او حرف او اسم اما الفعل فيعمل الرفع والنصب اما
الرفع فعام لان كل فعل رفع فاعله واما النصب فقد يكون عاما لما عدا
المفعول به من المفاعيل على اختلاف في المفعول معه والحال وقد يكون
خاصا كالمفعول به والخبر المنصوب والتمييز فان الاول لا يكون الا للمتعدي
يريد بالعام ان يكون اللازم والمتعدي فان ما عدا المفعول به يكون لكل
واحد منهما اذ الفعل اللازم يكون له مفعول مطلق ومفعول فيه ومفعول
له ومفعول معه وكذا المتعدي ايضا مثل ذلك فالنصب عام اذ لكل واحد
منهما منصوب سوى المفعول به لكن اختلف في المفعول معه فاكثر البصريين
على ان الناصب له الفعل المتقدم بتقوية الواو التي بمعنى مع والكوفيون
على انه منصوب على الخلاف لان هذه الواو لا تقتضي المشاركة في الفعل
فقولك استوى الماء والخشبة ليس المعنى استوى الماء واستوى الخشبة
لانها لم تكن معوجة حتى يستوي فلما خالف الثاني الاول فانتصب على الخلاف
وقال الاخفش ان الواو ليست مقوية للفعل قبلها وانما هي مصلحة ان
ينتصب الاسم بعدها انتصاب الظرف من غير واسطة واما الحال فظاهر
انه من المنصوب العام اذ الحال قد ينتصب بعد الفعل المتعدي وبعد الفعل
اللازم ولقد صرح به في المفتاح بقوله وهي اي الحال ايضا من المنصوبات العامة
للافعال في نصبها مستوية الاقدام وفي لفظ الكتاب ايهام ان فيه اختلافا كما
في المفعول معه وليس كذلك وانما اخره لانه لم يرد ان يقدم الحال على
المفعولات لكونها من ملحقات المفعول فقوله والحال معطوف على ما في قوله
ما عدا المفعول به اى وكالحال ولو قال وكالحال سلم عن ذلك الايهام وقد يكون
خاصا اي لا يكون لكل فعل كالمفعول به والخبر المنصوب والتمييز فان الاول يعني
المفعول به لا يكون الا للمتعدي والخبر المنصوب انما عده من المنصوب الخاص لانه
ليس لكل فعل منصوب على الخبر بل لبعض الافعال كالافعال الناقصة و
ونحوها والتمييز ايضا من المنصوب الخاص اذ ليس لكل فعل تمييز بل لكل مبهم

٣٧٥ وهو اي المتعدي ما جاوز فاعله اليه اي الى المفعول به وهو على ثلثة اضرب
متعد الى واحد كضرب والى اثنين اما متغايرين يعني انه ليس بين المفعولين
نسبة ولا يصدق احدهما على الاخر كاعطيت زيدا درهما او غير متغايرين بان
يكون بينهما نسبة ويصدق احدهما على الاخر وهو سبعة افعال يسمى افعال
القلوب وهي زعمت وحسبت وخلت وظننت بمعناهما اي بمعنى حسبت
وخلت احترازا عن ظننت بمعنى اتهمت كما سياتي وعلمت ورايت ووجدت
اذا تعلقن بشيء على صفة احترازا عما اذا تعلقن بذات الشيء كما سياتي يدخلن
على الجملة من المبتدا والخبر فتنصبهما على المفعولية هذا اذا تعلقن بالشيء على
صفة فان كان ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت
ووجدت بمعنى اصبت لم تقتض مفعولا ثانيا وهو ظاهر وتختص اي افعال
القلوب جواز الالغاء متوسطة نحو زيد علمت قايم ومتاخرة نحو زيد قايم
علمت لاستقلال الجزئين كلاما لان المفعولين في الاصل مبتدا وخبر بخلاف باب
اعطيت فانه ليس بين مفعوليه نسبة حتى اذا يلغى يستقلان كلاما وقد نقل الالغاء
عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قايم وعليه قول الشاعر ارجو وآمل ان
تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وكذا قوله اني وجدت ملاك الشيمة
الادب والجمهور على انه لا يجوز الالغاء في التقديم واعتذروا عن البيتين بحذف
ضمير الشان للضرورة والاصل وما اخاله وجدته والتعليق عطف على
الالغاء اي وتختص افعال القلوب بجواز التعليق مع لام الابتداء نحو علمت لزيد
منطلق وحرف النفي نحو علمت ما زيد بمنطلق وهمزة الاستفهام نحو علمت
ازيد عندك ام عمرو لما ان لها اي للام وحرف النفي وهمزة الاستفهام صدر الكلام
فلذلك لا يمكن اعمال تلك الافعال فيما بعدها والفرق بين الالغاء والتعليق مع
كون الافعال في الحالين عاملة ان في التعليق لا يمكن اعمالها لفظا لمانع لفظي
كما في الصورة المذكورة واما في الالغاء فيمكن ان ينصب الجزآن على المفعولية
في التوسط والتاخر وح لا الغاء واما في التعليق فلا يمكن ان ينصب
الجزآن لا لفظا ولا معنى وايضا في صورة التعليق المذكور بعده معمول من
حيث المعنى بالتاويل فمعنى علمت ازيد عندك ام عمرو علمت جواب هذا الاستفهام
واما في الالغاء فلا عمل لا لفظا ولا معنى وفي جواز وقوع هل

بحث افعال القلوب

بعدما

بعدما اي بعد افعال القلوب اختلاف فمن اجاز نظر الى صورة الجملة في الموضعين ٣٧٦
يعني هل والهمزة وام ومن منع نظر الى ان العلم لا يتعلق بالاستفهام بل بجوابه
والذي يقال في جواب الاستفهام بام والهمزة احد المستويين فكانه قيل علمت
احدهما معينا بخلاف هل فان جوابه ليس احدهما حتى يتعلق به العلم بل
جوابه لا او نعم واجيب بان لا ونعم في تقدير جملة اي نعم قام زيد او لا
ما قام زيد ولولا ذلك لم يستقم ان يكون كلاما والجواب جملة من محكوم به
ومحكوم عليه وهو المصحح للتعليق وامتناع الاقتصار على احد المفعولين
عطف على جواز الالغاء اي وتختص افعال القلوب بامتناع الاقتصار على احد
المفعولين الا في نحو علمت ان زيدا قايم يعني ان أنّ وما بعده بتقدير مصدر
فكانه قال علمت قيام زيد فقد اقتصر على احد المفعولين وانما جوز لان الكلام
مشتمل على منسوب ومنسوب اليه فكان المفعولين مذكوران اذ معنى علمت زيدا
قايم وعلمت زيدا قايما واحد وان اختلفا في الصورة واما كلاهما اي كلا المفعولين
فقد سكت عنهما نحو من يسمع يخل اي يخل المسموع صحيحا وبعضهم ابى ذلك الا
الا مع قرينة تكونان اي المفعولان معها اي مع القرينة في حكم المذكور فلا يجوز
عندهم ابتداء علمت مع حذف المفعولين بلا قرينة وقولهم ظننت ذاك فذاك
اشارة الى الظن هذا جواب سوال اما السوال فهو ان ذاك احد مفعولي
ظننت فقد اقتصر على احد المفعولين واما الجواب فهو انا لا نسلم ان
ذاك مفعول به بل هو اشارة الى الظن المدلول عليه بظننت فهو في حكم
المفعول المطلق فكانه قال ظننت ظنا فالمفعولان كلاهما محذوفان ولا
اقتصار فيهما على احدهما وقد يتوهم انه اشارة الى الجملة كما في قلت ذاك والفرق
ان الجملة ثمه اي في قلت ذاك هي القول بعينه وجاءت الجملة من ضرورة الحصول
فان اعمل عنه جاء المصدر مفردا ولا كذلك مفعولا ظننت هذا التوهم اشارة
الى مذهب الفراء فانه قال ذاك اشارة الى المفعولين فاذا قيل ظننت زيدا
قايما قلت ظننت ذاك فهو اشارة الى المفعولين لانه يجوز ان يشار به الى
اكثر من واحد كقوله تعالى عوان بين ذلك اي بين الشيئين ولان قولهم
ظننت زيدا ذاك وقلت لزيد ذاك الاشارة فيهما الى الجملة وهو ضعيف اما
الاول فلان بين يقتضي متعددا فيجوز ان يشار بذاك الى متعدد والنزاع في

والنزاع في الاشارة الى الجملة لا الى متعدد واما الثاني فهو ان الجملة الواقعة بعد انباءت وقلت عبارة عن نفس النبا وعن نفس القول لكنه عدل عن المصدر الى المفعولين لارادة خصوص النبا فالجملة بمعنى المصدر لانها نبا وقول مجاز ان يشار بذلك الى المصدر بخلاف ظننت فانه يتعلق بذات وصفة ولا يصح الاشارة بذلك اليهما وان صح الاشارة بها الى المصدر هذا خلاصة كلام الشيخ ابن الحاجب وفيه نظر لانا لا نسلم ان الجملة قول ونبا حقيقة بل هي مقولة لا قول ومنبا بها لا نبا وان اريد انها قول مجازا فيصح ان يقال المفعولان في ظن ايضا بمعنى المفعول لان الجملة بمعنى مظنونه فالقول والنبا والظن لا يصدق حقيقة على الجمل ويصدق مجازا بمعنى المفعول عليها فلا فرق وقوله ظننت به اذا جعلته موضع ظنك اي ليس المذكور احد المفعولين كما توهم بعضهم بل المفعولان محذوفان والبا بمعنى في فكانك قلت ظننت فيه ووجه التوهم انه في تقدير ظننت به خيرا فيتوهم ان خيرا احد المفعولين والاخر به فاذا حذف احدهما صح انه اقتصر في المثال على احد المفعولين وهو غير لازم لجواز ان يكون خيرا مصدرا اي ظن خير والمفعولان محذوفان وبه ظرف فلا استدلال فيه على الاقتصار فان جعلت البا مزيدة لم يجز الاقتصار عليه بل يجب ان تقول ظننت به قايما ونحوه او ظننته قايما والجمع عطف على قوله امتناع الاقتصار اي ويختص افعال القلوب بالجمع من ضميري الفاعل والمفعول لواحد بان يكون ضميرا الفاعل والمفعول كلاهما لمتكلم او لمخاطب او لغايب نحو علمتني منطلقا في المتكلمين ورايتك فعلت كذا اي في المخاطبين وراه عظيما في الغايبين وقد اجري مجراها اي مجرى افعال القلوب في الجمع بين الضميرين لواحد فقدت وعدمت فيقال فقدتني وعدمتني ايضا قال الشاعر لقد كان لي ضرتين عدمتني وعما القي منهما متزحزح اي كان لي بعد وسعة عن نكاح الضرتين وعما القي منهما من الشدايد وقوله عدمتني اعتراض متزحزح اسم كان ولي خبره وانما جوز فيهما لانهما نقيضا وجدت وقد يحمل النقيض على النقيض ولا تقول ضربتني ولكن ضربت نفسي انما اختص افعال القلوب بالجمع بين الضميرين لان تعلقها في الحقيقة بالثاني من المفعولين لا بالاول فكان الاول غير موجود لانك اذا قلت ظننت

والقول صح

بين ضميري صح

زيدا قايما فالمظنون هو القيام لا زيد بخلاف ضربتني فان تعلقه في الحقيقة بالضميرين اصالة فيتوهم كون الفاعل والمفعول شيئا واحدا فيمتنع الا بتاويل لان تعلق علم الانسان وظنه بحال نفسه اكثر من تعلقهما بغيره والاعم في غيره من الافعال تعلقها بغيره فلو جمع بينهما في نحو ضربتني لسبق الوهم الى تغايرهما نظرا الى الاعم الاغلب فابدلوا المفعول بالنفس فلم يقولوا ضربتني ولكن ضربت نفسي ايذانا بالمغايرة عن الاعم ولتنزيلهما منزلة الاجنبي من حيث انه اسم ظاهر وبنو سليم يجعلون باب قلت اجمع في الاستفهام مثل ظننت ومذهب بني سليم اجراء القول مجرى الظن مطلقا ماضيا او مضارعا متكلما او مخاطبا او غايبا من غير شرط وهو معنى قوله اجمع فيقولون قلت زيدا منطلقا لشبهه بالظن لكون القول طريقا موديا الى الظن او العلم كالظن او لدخوله على المبتدا والخبر واحترز بقوله اجمع عن مذهب اخر منقول عن العرب وهو ان القول يجري مجرى الظن باربع شرايط الاستفهام والخطاب والاستقبال وان لا تفصل بين الاستفهام والفعل باجنبي عن الظرف وقد اجتمعت الشرايط في قول الشاعر اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا وقول الاخر يقول الرمح يثقل ساعدي والمنقول ان مذهب بني سليم اجراء القول مجرى الظن في الاستفهام وغيره ولفظ الكتاب خصصه بالاستفهام فلعله سقط من قلم الناسخ فكان الاصل في الاستفهام وغيره ولفظ المفصل يدل على ان بني سليم يجعلون باب قلت اجمع في الاستفهام وفي غيره مثل ظننت اذ لم يخصصه بالاستفهام بل ذكر الاختصاص بالاستفهام فيما قبل ذلك في مذهب الجمهور وما يجري مجراها اي يجري افعال القلوب في الدخول على المبتدا والخبر اتخذت وصيرت وما تضمن معناه اي معنا التصيير كجعلت وتركت في مثل قوله فقد تركتك ذا مال وذا نشب وقيل امرتك الخير فافعل ما امرت به وجعل ضرب المثل منها اي مما يجري مجرى افعال القلوب في الدخول على المبتدا والخبر نحو ضربت كذا مثلا بمعنى جعلته واتخذته مثلا والى ثلثة عطف على قوله الى اثنين اي ومتعد الى ثلثة نحو اعلمت واريت زيدا عمروا فاضلا وقد اجري نبات وانبات واخبرت وخبرت وحدثت مجرى اعلمت في اقتضائها ثلثة مفاعيل ويتعدى اللازم الى واحد والمتعدي الى واحد والمتعدي الى واحد

الى اثنين بالنقل الى افعل او فعّل او فاعل او استفعل وبحرف الجر يعني
ان الفعل اللازم قد يتعدى الى واحد بالنقل او بحرف الجر والفعل المتعدي
الى الواحد يتعدى الى اثنين بالنقل وبحرف الجر ايضا ونحو اذهبته هذا
مثال اللازم الذي عُدِّي بالهمزة الى اثنين وفرحته وعرفته زيدا مثالان
التعدية في اللازم وفي المتعدي الى واحد بتثقيل الحشو وكارمته و
نازعته الشي استكرمته واستكتبته الكتاب مثالان في النقل ايضا
بين الطلب وذهبت به وجزت به زيدا مثالان ايضا على الترتيب في
النقل بحرف الجر والمتعدي الى اثنين يصير ذا ثلثة الى واحد بالهمزة وحدها
نحو اعلمت واريت واحار زيد اخفش اخبرت وانبئت واخبرت والمثنيات
فيكون متعدية الى ثلثة بالهمزة كاعلمت واريت واما الثاني وهو المنصوب
نصبا خاصا فانما يكون للافعال الناقصة وهي كان وصار واصبح وامسى
واضحى وظل وبات ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك ومادام وليس
والحق بها عاص وعاد وغدا وراح وكذا جا وقعد وانما سميت ناقصة
لوجهين احدهما انها لا تدل الا على الزمان دون الحدث فانك اذا قلت
كان زيد قائما لم ترد به كون زيد في الماضي ولو كان فعلا لدل على الحدث
وهو الكون لان الحدث المدلول عليه في الافعال هي مصادرها كما في قام
ونحوه بل المراد كون مصادر اخبارها حاصلة في الزمان الماضي لا مصادر
انفسها فمقتضى هذا ان لا يكون فعلا اصلا لعدم دلالتها على الحدث وهو
مصدر ذلك الفعل وانما سمي فعلا لوجود لا بل الافعال وخواصها فيها كدخول
قد والسين وكونها على صيغة الماضي والمضارع والامر ولحوق الضماير بها
ولحوق تاء التانيث الساكنة بها فجعلت افعالا لهذه الخواص وسميت
ناقصة لعدم استقلالها بالحدثية والثاني انها لا يستقل بمرفوعها كلاما بل
يحتاج الى خبر يتم بها كلاما فكانت ناقصة وفتئ بمعنى زال في اللغة فلا يستعمل
الا مع النفي وفيه لغتان فتئت بكسر العين وفتحها مع الهمزة فيهما والمضارع
تفتؤ بالفتح والهمزة فيهما جميعا وانما الحق بها ما الحق لاقتضاء معناها ايضا
طرفين كما في كان نحو عاد زيد قائما وكذا غدا او راح وماض وكذا جاء في نحو
ماجاءت حاجتك اي اي شي كانت حاجتك وماجاءت جعلها حاجتك استفهاما
وقيل

واحد واحقرته بزا
هذا امثال لما كان بتجة
وبي الى واحد فقعه
اصل حقرت بعيا
وبي بالهمزة صح

بحث افعال ناقصه

ونفيا وكذا نحو قعد كما يقال ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة يدخل
افعال القلوب على المبتدا والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني لانها مشابهة
للافعال كما ذكرنا عملت عملها ومرفوعه مشبه بالفاعل ومنصوبه بالمفعول
ونقصانها اي نقصان هذه الافعال انها لا يفيد مع المرفوع بدون المنصوب
وقد ذكرنا وهما اي المرفوع والمنصوب على شرايطهما في باب الابتدا يعني
شرط ان يكون المبتدا معرفة والخبر نكرة في الاغلب واذا كان الخبر جملة
فيكون مشتملا على ضمير راجع الى المبتدا اسمها والجمل الواقعة يكون اخبار في
يكون اسمية وفعلية وظرفية وشرطية وزعم بعض المتهمين الى هذه الصيغة
ان بناء الكلام على بعضها من غير تغير بدخول على المبتدا والخبر شايع يعني
انه جاء بعضها من غير اعتبار شرايط المبتدا والخبر في الجزئين بدليل قوله
ولا يك موقف منك الوداعا واو لم نقف قبل التفرق يا ضباعا وليس مجهول
اي وزعم بعض المتهمين انه ليس بمجهول على الضرورة بل حقه ان يكون
على هذا الوجه الذي ذكره ورد فيه وهو كون النكرة اسما والمعرفة خبرا كما في
هذا البيت اذ لا يتم المعنى المقصود الا هكذا اذ لو عرفهما يؤدي انه لم يرخص
ان يكون ما سوى ذلك من المواقف وداعا ولو نكرهما لم نورد ان الوداع نكرة
البتة حتى صار نصب عينه ولو عرف الاول ونكر الثاني لجمع الجنسين اي
القبحتين وبيانه ان المرفوع والمنصوب في البيت اما ان يكونا معرفتين
او منكرين او يكون الاول معرفا والثاني منكرا او بالعكس ومدعي هذا القايل
ان العكس هو الذي يفيد المعنى المقصود دون الاقسام الباقية اما لو عرفهما
لو عرفهما فلا يؤدي المعنى المقصود لان اللازم يكون للعهد في الموقف فيكون
المعنى ولا يك هذا الموقف وداع فيقتضي ان يكون هذا الموقف بالخصوص موقف
وداع ولم ينف ان يكون ما سواه من المواقف موقف وداع بل فيه ترخيص ان يكون
ما سواه من المواقف موقف وداع وهو خلاف المعنى المقصود لان المقصود ان
لا يكون له موقف وداع اصلا الا ان يكون هذا الموقف بعينه موقف وداع واما لو
نكرهما فلا يفيد المعنى المقصود ايضا لانه يفوت فيه فايدة تعريف الوداع لانه لو
عرف الوداع افاد انه نصب عينه ولو نكره فات هذا المعنى واما لو عرف الاول
ونكر الثاني يجمع القبحتين احدهما ترخيص كون ما سوى هذا الموقف المعين موقف

وداع

والثانية فوات النكتة المستفادة من تعريف الوداع والجواب بعد تسليم كون
جميع ما ذكره انه لو اراد ايراد هذا المعنى بطريق النفي دون النهي لابد ان
يقول ما موقف مثل الوداع بعين ما ذكر، يعني انا لا نسلم ان اللام للعهد بل
يجوز ان يكون للجنس فيؤدي الى ما يؤديه المنكر اي لا يكن جنس الموقف
لكل موقف وداع وهو معنى المنكر لان نفي المنكر الجنس في قوة نفي المنكر
باعتبار العموم وايضا لا نسلم ان تعريف المانع يفيد المقصود دون تنكيره
لانه مبني ايضا على ان اللام في الوداع للعهد الى الشيء المنكر عنده بل جاز ايضا
ان يكون للجنس اي لا يكون موقف موقف وداع اصلا كما ذكرنا واذا ارتفع
المحتملان سلم الوجه الثالث عن جهة المنع فكان صحيحا لا دفع له ثم بعد
تسليم ما ذكره لا نسلم ان ذلك المعنى المقصود مستفاد من ايراد كان منفيا
بل اذا لم يوجد كان اصلا وادخل النفي على موقف ووداع بان يقال ما موقف
مثل الوداع على ان يكون مبتدأ وخبر لحقه ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة
بعين ما ذكرته من الدليل مع ان هذا القايل خصص الجواب بعد دخول كان
منفيا على اسم نكرة وخبر معرفة ويلزم من دليله ان يكون المبتدأ والخبر بعد النفي
على خلاف وضعهما بان يجعل المبتدأ نكرة والخبر معرفة ولا قايل به على ان
المقصود ان لا يكون الوداع اي موقف الوداع موقفا منفيا بان لا يكون الوداع
موقفا منها فيكون من باب القلب هذا جواب آخر اي المقصود من البيت
ان يكون الوداع اسما والموقف خبرا لكنه قلب فجعل ما هو الاسم خبرا
والخبر اسما مثل ما في قول الآخر يكون مزاجها عسل وماء اذ الاصل رفع
مزاجها على ان يكون اسما ونصب عسل وماء ليكون خبرا فقلب والغرض
الاستشهاد على وجود القلب في الكلام عند أمن اللبس وجعل سيبويه قوله
اي قول ان عن الظبي كان امك ام حمار من باب القلب لان الاصل
ا كان امك ظبيا ام حمارا فيكون المعرفة اسما والنكرة خبرا الا انه قلب من
جهة المعنى فقط والا فالاسم والخبر معرفتان يعني انه ليس بقلب على
الحقيقة كما في البيت السابق لان الاسم فيه هو الضمير المستكن في كان
والخبر امك وهما معرفتان بخلاف البيت الاول فان مزاجها معرفة وعسل
وماء نكرتان ولكنه من حيث المعنى مقلوب لان المعنى الاصلي اكان امك ظبيا

جميع مع

ام حمارا وقد زعم بعض الافاضل انه مثل البيت الاول بان الضمير العايد الى النكرة نكرة
فالاسم نكرة والخبر معرفة كالبيت الاول ورد بان الضمير معرفة سواء عاد الى نكرة او
معرفة بدليل انك اذا قلت جاء رجل وهو مكرم فيصح ان يكون مبتدأ وان عاد الى نكرة
ولذلك يصلح ان يكون ذا الحال وقرر ايضا ان يكون القلب بوجه آخر وهو
ان الاستفهام لطلب الفعل ظاهرا والتقدير اذا كان ظبي امك فكان المذكور
مفسرا للمحذوف وعلى هذا التقدير فالاسم نكرة والخبر معرفة ورد بانه لو كان
التقدير اكان ظبي امك لم يكن ام متصلة لان شرط المتصلة ان يلي احد المستويين
الهمزة والآخر ام فان قولك اضربت زيدا ام عمرا ليس ام فيه بمتصلة واذا قدر كان
لم يل احد المستويين الهمزة والآخر ام واجيب بان المحذوف بشرط التفسير ملتزم
الحذف فهو في حكم المعدوم فيكون فيصح كون ام متصلة كما هو الظاهر وقيل ان
بني دارم وبني نهشل يقولون قايم كان عبد الله وعامرا فهو نظير الاول اي
فهو نظير البيت الاول يعني ان قايم اقيم كان وقد يقدم عليه في بعض لغة هؤلاء
فالاسم نكرة والخبر معرفة كالبيت قوله والا اي وان لم يكن قلبا من جهة المعنى
فقط بل كان قلبا من حيث الصورة لم يستقم لان الاسم والخبر معرفتان وانما
يكون قلبا من حيث الصورة حيث كان الاسم نكرة والخبر معرفة فقوله فالاسم
والخبر معرفتان ليس جزاء على الحقيقة للشرط المقدر في والا فان الجزاء
بالحقيقة هو قولنا لم يستقم والمذكور علة الجزاء وعلة الجزاء تقام مقام الجزاء
وعليه قوله تعالى من كان عدوا لجبريل فانه نزله على قلبك التقدير من كان عدوا لجبريل
لم يكن محقا لانه نزل الكتاب على قلبك وهو سبب لان يكون محبوبا لا ان يكون
عدوا فالمذكور الجزاء واقيم سببه ونظير هذا كثير في التنزيل وفي غيره ثم ان معانيها
اي معاني هذه الافعال الناقصة تختلف فكان لثبوت خبرها ماضيا دائما نحو كان الله
عليما او منقطعا نحو كان زيد ضاربا والكاينة بمعنى حدث يعني كان التامة والزايدة
نحو على كان المسومة العراب والمعنى على المسومة العراب ليستا من الباب
اي ليست التامة ولا الزايدة من باب الافعال الناقصة والتي فيها ضمير الشان
هي الناقصة بعينها فانك اذا قلت كان زيد قايم اي كان الشان زيد قايم فهو بعينه كان
الناقصة فان ضميرا اسمه اسمه ضمير الشان والخبر ما بعده لكن خص بكون
الاسم ضمير الشان وكون الخبر جملة فهو اخص فسمي الناقصة اذ الناقصة اعم

فقد يكون خبرها مفردا وقد يكون جملة وقيل انها اي اما كان في قوله لقد كانت قواخا
يبوصها بمعنى صار واوله بجثتا فعفر والمطي كانها قطا الحزن لقد كانت
والبتها المفازة التي لا يهتدي فيها فعلا من التيه والعفر المكان الخالي
يعطف المطي بسرعة السير كانها بمنزلة قطا تركت بيوضها صارت افراخا
فهو يمشي بسرعة الى افراخها وقيده بقطا الحزن لئلا يسوح فيه الا رجل لو
كانت الارض زخوة ومعنى كانت صارت لان البيوض صارت فراخ لا انها
كانت فراخا ومنه معنى قوله قالوا هذا لانه قوي بعضهم خاصة وصار
للانتقال نحو صار زيد غنيا او الى الغني يعني خبره قد يكون اسما وقد يكون
جارا ومجرورا واصبح وامسى واضحى وظل وبات لاقتران الجملة بالاوقات
التي هي التي هي الصباح والمساء والظلال والبيوتة او بمعنى صار كما تقال
اصبح وامسى واضحى زيد اميرا بمعنى صار والثلثة الاول افادتها الدخول في
الاوقات الخاصة ليست من الباب فانك اذا قلت اصبحنا اي دخلنا في الصباح
واصبحنا وامسينا اي دخلنا في الصبح والمساء من غير تقدير الفاعل على صفة
لم يكن من الافعال الناقصة وقد يوجد في بعض النسخ وكذا الاخيران نحو ظللت
مكان كذا وبتنا طيبا اي ظل وبات بهذا المعنى الذي لا يقتضي تقدير الفاعل
على صفة لا يكونان من الافعال الناقصة ايضا وسوطاهرة في اولها الحرف
النافي ومنه ما زال وما برح وما فتئ وما انفك ومادام موضوعة لاستمرار
الفعل بفاعله في زمانه اي في زمان ذلك الفعل ووقت قبوله فانك اذا قلت
ما زال زيد اميرا معناه انه استمر امارته من الوقت الذي قبلها ولدخول النفي
فيها على النفي جرت مجرى الاثبات اي نفي النفي اثبات ومن اجله اي ومن اجل
جريها مجرى الاثبات لم يجز ما زال الا قائما لانه استثناء مفرغ فلا يكون في المثبت
فهو كقولك كان زيد الا قائما وهو ممتنع وخطئ ذو الرمة في قوله حراجيج
لا تنفك الا مناخة على الخسف او يرمي بها بلدا قفرا فان ظاهره استعمال
المفرغ في الاثبات والاعتذار بجعله حالا اي يجعل مناخة حالا وعلى الخسف
خبرا تكلف يعني ان بعضهم اعتذر لذلك الشاعر واخرجه عن الخطاء بان قال التقدير
لا تنفك على الخسف في حال من الاحوال الا في كونها مناخة بمعنى تجري على الحراج
الخسف والجور الا حال كونها مناخة ولكن الحق ان هذا الاعتذار ضعيف

لما ان

لما ان الاستثناء المفرغ قلما يجيء في الاثبات وتقدير المستثنى منه بعده معناه
ان الاستثناء المفرغ في الاثبات قليل وبعد تسليمه انما يأتي اذا قدر المستثنى
منه قبله لفظا وههنا تقدر بعده لان قوله الا مناخة مستثنى عن الاحوال المضمر
المستتر على الخسف اي ما تنفك مهانة مظلومة في جميع الاحوال الا في حال الاناخة
وذلك غير معهود في الاستثناء المفرغ فان اعم العام في الاستثناء المفرغ تقدر قبله
لا بعده فانك اذا قلت ما ضربت الا راكبا فالتقدير ما ضربت في حال من الاحوال
الا في حال الركوب وكذا اينما جاز في الاثبات نحو قرات الا يوم كذا فالمستثنى منه
تقدر قبل الاستثناء لا بعده وتقديرا التمام في تنفك احسن منه اي من هذا الاعتذار
ومعنى التمام ان معنى تنفك تنفصل اي ما تنفصل عن اماكنها الا مناخة على
الخسف فتاخذ مجراها عليه وتنفك على هذا ليس من الافعال الناقصة فيكون معناه
تماما وسلم ان عرض التخطية لا في التخطية انما كان لان تنفك في البيت من
الافعال الناقصة ومادام للتوقيت الامر بمدة ثبوت خبرها لاسمها ومن ثم افتقر
الى ان يشفع بكلام لانه ظرف نحو اجلس مادام زيد جالسا اي اجلس دوام
جلوسه فقدر زمان محذوف من هذا المصدر نحو اتيك طلوع الشمس اي زمان طلوع
معناه اجلس فظلت مدة دوام جلوس زيد فيكون ظرفا فلا بد من متعلق فلا
تقع ابتداء ما دام زيد جالسا بل شرطا ان تشفع وتقرن بكلام يتعلق هذا الكلام
الظرف به وانما ذكر هذا لانه قد يتوهم انه مثل ما زال وما برح في صحة الابتداء
بها ففرق بينهما بان ما فيها للنفي فجاز الابتداء بها وفي مادام مقدر بالظرف فلا
يبتدا به الا بعد متعلقة وليس لنفي مضمون الجملة في الحال على الاعرف وقيل
مطلقا اختلف في ليس انه لنفي الحال او للنفي المطلق من خصصه بنفي الحال
قال لانه يقال ليس زيد قائما ويريدون به نفي القيام في زمن الاحيان فقط
ومنهم من قال هو للنفي مطلقا من غير اختصاص بالحال محتجا بقوله تع الا يوم
ياتيهم ليس مصروفا عنهم بعد اثباته اي عنهم ابدا ولانهم يقال ليس زيد
قائما الآن او غدا فيعلم انه للنفي المطلق والبواقي ومنه ما الحق بها من نحو
آض وعاد الى اخر ما ذكرنا اولا بمعنى صار يقال عاد زيد اميرا اي صار قال
فما رجعت رجالهم يعثر شابهم فعادوا وكانهم لم يكونوا رمما اي صاروا رمما كان
لم يكن يوجدوا وقال غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بقبر مجهل

٣٨٥ اي انصرفت القطاة من فوقه فهو غير مخصوص بوقت دون وقت بخلاف
ما اذا استعمل في غير معنى صار فانه مختص بوقت الغداة تقول غدا
زيد قائما اي ذهب بالغداة بمعنى غدت صارت اذ لا يريد انصرفت
وانتقلت في وقت الغداة فقط والخبر يتقدم العامل الا فيما اوله ما
خلافا لابن كيسان في غير ما دام شرع في بحث تقدم اخبارها على اسمائها
وعليها انفسها فقال كل ما ليس في اوله ما من الافعال الناقصة يتقدم
الخبر على نفس العامل تقول قائما كان زيد لانه مشبه بالمفعول
والمفعول يتقدم الفعل واستثنى ما في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر
العامل الذي اوله ما لانها اما ان يكون للنفي كما زال وما برح وما فتئ
او للمصدرية كما دام فاما اذا كانت للنفي فلا يتقدم عليها لان للنفي صدر
الكلام واما المصدرية فلا يتقدم ايضا عليها لان معمول المصدر لا يتقدم
على المصدر وخالف ابن كيسان في غير المصدرية وقال يجوز ان يتقدم
الخبر على ما في اوله ما النافية لان النفي ونفي النفي اثبات فما زال بمعنى
بمعنى كان فيتقدم عليه كما يتقدم على كان وجوابه ان صورة النفي ايضا
فيه محترمة ولذلك لا يقال الطعام ما اتى زيد وان كان ما اتى بمعنى ترك
احتراما لصورة النفي واتفقوا في ما دام لان معموله لا يتقدم عنده ايضا
على المصدر وفي ليس اختلاف فقال بعضهم لا يتقدم خبره ايضا عليه لانه
ليس بفعل متصرف فلا يقوى قوة الافعال المتصرفة ولانه ملحق بما في
امتناع تقديم الخبر عليه وجوزه بعضهم محتجا بقوله تع الا يوم يأتيهم ليس
مصروفا عنهم فيوم معمول مصروفا والمعمول يقع حيث يقع العامل فلما تقدم
معمول الخبر جاز ان يتقدم الخبر ايضا وفرقوا بينه وبين ما بان ما حرف وليس
فعل ويتقدم الاسم اي ويتقدم الخبر على الاسم في الجميع اذا لم يمنع مانع كقوله تع
فتنتهم الا ان قالوا بقراءة نصب فتنتهم وكذا قالوا ليس البر ان تولوا
بنصب البر وهو كثير اما اذا منع مانع فلم يجز التقديم كما اذا انتفى الاعراب
في الاسم والخبر وانتفت القرينة بان يكون اعرابهما تقديريا او كانا مبنيين
نحو كان موسى مجتبى ونحو كان هذا ذاك ونظايره كما ذكرنا في الفاعل والمفعول
واستحسن سيبويه تقديم الظرف مستقرا او تاخيره لغوا يريد بالمستقر
ما كان

٣٨٦ ما كان خبرا محتاجا اليه وباللغو ما كان فضلة ويسمى لغوا لانه لو حذف لم
لم يختل الكلام بحذفه ووجه استحسانه ذلك ان المستقر محتاج اليه فكان
في تقديمه اشعار من المبتدأ بانه خبر لا فضلة واما اللغو فوجه استحسان
تاخيره الايذان بانه خبر اللغو لغو لا خبر ومثال المستقر ما كان في الدار
احد خير منك ومثال اللغو ما كان احد خيرا منك في الدار وفي نحو كفوا احد
اخر الاسم ابقاء على رعاية الفواصل هذا لا تعلق ببحث تقديم الظرف
بل يتعلق بما قبله وهو تقدم الخبر على الاسم فانه جائز وقد انضم اليه في
المثال محسن وهو الابقاء على رعاية الفواصل وقد تقدم اللغو في القراءة
المعتد بها للاهتمام بشانه حيث كان معقبا لما سيقت له الآية هذا جواب
عن سوال مقدر وهو ان له ظرف لغو لانه فضلة فكان حقه ان يؤخر لما نص عليه سيبويه
فاجاب بانه انما قدم مع كونه لغوا للاهتمام بشانه اذ الآية انما سيقت لنفي
المكافاة عن ذات الله تع وهذا المعنى متعلق دائر على هذا الظرف فكان تقديمه
اهم وينفصل عنه الافعال اي بالافعال الناقصة افعال المقاربة وهي عسى
الناقصة صح
وكاد وكرب واوشك وجعل واخذ وطفق لانها لا تتم بالمرفوع كلاما
بعده علة كونها متصلة ومشابهة للافعال الناقصة اي كما انها لا يتم
بالمرفوع بل يتوقف على الجزء الاخر وهو المنصوب فكذا هذه الافعال وانما
لم يقل لاشتراكهما في الدخول على المبتدأ والخبر لان عسى في استعماليه
غير داخل على المبتدأ لانه لا يقال عسى ان يخرج زيد اي قرب خروجه وكذلك
عسى زيد ان يخرج فليس داخلا على المبتدأ والخبر وكذا ما يستعمل من البواقي
استعمال عسى فلو علله بذلك لم يطرد في الجميع بل المشترك بين الجميع ما ذكره
وهو انه لا يتم بالمرفوع وفيه نظر لان عسى في احد استعماليه يتم بالمرفوع
نحو عسى ان يخرج زيد وفي الخبر بينها اي بين افعال المقاربة تفاوت اذ قد
يستعمل مع بعضها أن دون البعض فخبر عسى فعلا مضارعا مع أن نحو عسى
زيد ان يخرج لان عسى لما كان للتوقع في المستقبل الزم ان الذي هو علم الاستقبال
تقوية لمقتضاه وربما تقوم السين مقامها اي مقام ان لاشتراكهما في الدلالة
على الاستقبال في نحو قوله عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح
يعني عسى طيء ان يطفئ كان الفعال الذي اشار اليه في البيت من يطفئ

من قبيلة طي اي سينتصر البطن المغلوب في القتال من البطن الآخر بعد هذه
اي بعد هذه الوقعة او الحرب وخبر كاد بدون ان اي بدون ان لان معناه دنو
الخبر على سبيل الحصول نحو كاد الشمس تغرب بمعنى ان دنوها قد حصل فلا
فالتزم في خبرها ان يكون فعلا حالا بعد برا لما تقتضيه معناه من مقارنة الحصول
ونحو عسى الغوير ابؤسا وما كدت آيبا اما الاول فلانه استعمل عسى و
خبره ليس فعلا مضارعا واما الثاني فلاستعمال كاد مع كون الخبر ايضا
ليس مضارعا بل اسم فاعل والاول مثل واصله ما نقل عن الزباء حين قالت
لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وقد تنكب بالاجمال
الطريق المنهج او احل على الغوير والغوير اسم ماء معروف لكلب
قال الاصمعي اصله انه غار فيه ناس فانهار عليهم فهلكوا او اتاهم عدو
فقتلهم فصار مثلا لكل شيء يخاف ان ياتي منه شر والابؤس جمع بؤس
اي عسى ان يكون هذا الموضع مشتملا على بؤس وشر فكانت فراستها صادقة
والثاني من ابيات الحماسة وهو فابت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها
فارقتها وهي تصفر وقد ذكر ويروى ولم آل آيبا ولا استشهاد فيه
وتصريفا تارة على نحو رمى واخرى على نحو لعل اي يستعمل عسى مع ما يتصل
به على وجهين احدهما ان يستعمل استعمال رمى فيقال عسى عسيا عسوا
عست عستا عسين وكذا عسيت عسيتما عسيتم الى آخره كما يقال
رمى رميا رموا الى آخره والثاني ان يستعمل استعمال لعل مع الضمائر فيقال
عساك عساكما عساكم الى عساكن كما يقال لعلك لعلكما الى آخره وهو
وقد يجعل ان مع الفعل فاعلها فيستغنى عن الخبر وعن التصريف نحو عسى
ان يخرج زيد هذا استعمال آخر لعسى وهو ان يجعل فاعله ان مع الفعل
فلفظ عسى باق على حاله افرادا اذ ليس فيه ضمير فلا يتصرف بل فاعله
وهو حينئذ فيقال عسى ان يخرج زيد اي قرب خروجه فلا يحتاج الى خبر
ويتقارضان اي يتقارض عسى وكاد ثبوت ان وحذفها نحو قوله قد كاد
من طول البلى ان يمصحا فاستعمل كاد مثل استعمال عسى في ادخال ان على
خبره واوله رسم عفى من بعد ما قد انمحى ونحو عسى الكرب الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب هذا مثال لما استعمل فيه عسى استعمال كاد بحذف ان

مع خبره واوشك يستعمل استعمال عسى في وجهيها تارة فيقال اوشك زيد
يجيء واوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد اي يستعمل استعمال كاد اخرى اي
تارة اخرى فيقال اوشك زيد يجيء كما يقال كاد زيد يجيء والبواقي وهو جعل
واخذ وطفق يستعمل استعمال كاد لكون معناها دنو الخبر على سبيل الاخذ
والشروع فيه فيقتضي ان يكون خبرها حالا كما في كاد لم يستعمل ان في اخبارها
نحو طفق وجعل واخذ زيد يتكلم اي قرب زيد من ان ياخذ ويشرع في التكلم
ولكون عسى للمقاربة لا على سبيل الرجاء وكاد للمقاربة على سبيل الحصول
جعل ثبوت ان اصلا مع عسى وحذفها مع كاد كما سبق بيانه وانما قال اصلا
لانه قد يستعمل كل واحد استعمال الآخر على سبيل المقارضة ولكن الاصل في
كل واحد منهما ما ذكر واذا دخل النفي على كاد فهو كسائر الافعال على الصحيح
ومعناه نفي ما دخل عليه ادراجا له تحت الامر العام المعلوم من اللغة وهو انه
اذا دخل النفي على فعل افاد نفي مضمونه وقيل يكون للاثبات اي
لاثبات الفعل الذي دخل عليه كاد في الماضي والمستقبل اما في الماضي
فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون والمراد انه قد فعلوا الذبح واما في المضارع
فلان الشعراء خطؤوا ذا الرمة في قوله رسيس الهوى من حب مية يبرح
وهو انه يؤدي الى ان المعنى ان رسيس الهوى يبرح ويزول وان كان
بعد طول عهد فلولا انهم فهموا في اللغة ان النفي اذا دخل على المضارع
من كاد افاد اثبات الفعل الواقع بعده لم يكن لتخطئتهم وجه وقيل يكون
في الماضي للاثبات دون المستقبل تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون
اذ المعنى وقد فعلوا كما ذكرنا وبقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اذ المعنى وما يبرح حبها من قلبي بهذا القيل
تمسك بقول ذي الرمة والقائل الاول تمسك هو بتخطئة الشعراء ذا
الرمة والجواب ان نفي مقاربة الذبح وحصول الذبح بعدها اي بعد
اي نفي مقاربة الذبح لا ينافيهما ولم يوجد من لفظ ما كادوا بل من لفظ
فذبحوها هذا جواب عن القولين المذكورين بانا لا نسلم ان النفي الداخل
على كاد يفيد الاثبات لا في الماضي ولا في المستقبل بل هو باق على اصله
وهو نفي المقاربة وليس بما تمسكوا به شيء في الآية فهو ان معناه ان

ان بني اسرايل ما تقاربوا ان يفعلوا للاطناب في السوالات ولما سبق
من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا فهذا التعنت دليل على انهم كانوا لا
يقاربون فعله فضلا عن نفس الفعل ونفي المقاربة قد يترتب عليه الفعل
وقد لا يترتب وهو معنى قوله وحصول الذبح بعد لا ينافيهما واما اثبات
الذبح فماخوذ من الخارج وهو قوله فذبحوها واما البيت فكذلك كان
معناه ان حبها لم يقارب ان يزول وهي مبالغة في نفي الزوال فانك اذا
قلت ما كاد زيد يسافر فمعناه ابلغ من ما سافر زيد اي لم يسافر ولم
يقرب من ان يسافر ايضا فالبيت مستقيم ولا وجه لتخطية الشعراء
اياه، واما الحرف فمهمل الرفع والنصب والجر والجزم واعلم ان
الحروف على ضربين عاملة وغير عاملة والعاملة اما عاملة في الاسماء او في الافعال
والعاملة في الاسماء اما عاملة عملا واحدا او عاملة عملين فالاولى اي
العاملة عملا واحدا اما جارة او ناصبة والثانية اي العاملة عملين اما
ناصبة ثم رافعة او بالعكس والعاملة في الفعل اما ناصبة او جازمة
فهذه سبعة انواع احدها ما يكون غير عاملة والثاني ما يكون عاملة في
الاسماء رفعا ثم نصبا والخامس ما يكون عاملة عملا واحدا وهو الجر
والثالث ما يكون عاملة عملا واحدا وهو النصب والرابع ما يكون
عاملة في الاسماء رفعا ثم نصبا والخامس ما يكون عاملة في الاسماء نصبا
ثم رفعا والسادس ما يكون عاملة في الفعل نصبا والسابع ما يكون
عاملة في الفعل جزما فالاولى الجارة وانما قدم هذا لان الاصل ان يكون
الحرف عاملا عملا واحدا وان يكون المعمول اسما وقد وضعت اي الجارة
على ان تفضي معاني الافعال الى الاسماء اي على ان توصل معاني الافعال
الى الاسماء فانك اذا قلت مررت بزيد لا يصل معنى المرور الى زيد الا بواسطة
الباء التي هي للتعدية فمنها اي فمن الحروف الجارة من لابتداء الغاية
في المكان نحو سرت من البصرة ونحو ان حديثا منك لو تعلمينه حتى النعل
في الزمان نحو من مطاعن ونحو من اول يوم مستعار اي اصل وضع من للابتداء
في المكان وقد ورد في الابيات وفي الآية على خلاف اما البيت فلانه قال منكم
واد خل على الحاطبة فقد استعمل في غير الحاطبة المكان وكذا في الآية وهو قوله تع

لمسجد

لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه فظاهر ان من استعير
من المكان لغيره في غيره للمشابهة في كون الشي مبتديا فهو مجاز على الاستعارة
قوله ونحو وان جرتها مبتداء وخبره فعلية مستعار وكونها للتبعيض مبتداء
خبره يرجع اليه في نحو اخذت من الدراهم اي كونها للتبعيض في اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم
وعندي عشرون منها اي من الدراهم وللتبيين نحو خاتم من فضة اي خاتم هو
فضة وللبدلية ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة اي رضيتم بالحيوة الدنيا بدل
الاخرة وللتجريد في لقيت من زيد اسدا اي لقيت زيدا وهو اسد كانه جرد من الصفات
الاخر ولا صفة له الا صفة الاسدية وللاستغراق في نحو ما جاءني من رجل وهو
ومزيدة في نحو ما جاءني من احد يرجع اليه اي الى الابتداء اما التبعيض فلانك
اذا قلت اخذت من الدراهم معناه اخذت بعضها فلا ينفك عن معنى الابتدائية
لانه يدل على ان الدراهم مبداء اخذك كما في خرجت من البصرة لانه يدل على ان
البصرة مبداء خروجك وكذا التبيين فلقوله تع فاجتنبوا الرجس من
الاوثان يدل ايضا على ان مبداء الاجتناب هو الاوثان وكذا المزيدة ومن الاستغراقية
راجعتان الى الابتداء فانك اذا قلت ما جاءني من احد معناه من واحد الى اقصاه
نص على ذلك السيرافي ولا يزاد الا في النفي وما يجري مجراه نحو قولك هل
جاءني من رجل عند سيبويه خلافا للاخفش حجة سيبويه ان زيادتها في النفي وما
يجري مجراه يفيد معنى التاكيد على ما ذكر من التاويل وهو ان معناه من واحد الى
اقصايه واما في الواجب فلا يفيد ذلك اذ لا يصح ان يقال جاءني من رجل ويراد
من واحد الى اقصاه لان الاثبات لواحد لا يوجب الاثبات للكل بخلاف النفي
عن الواحد فانه يستلزم النفي عن الكل حجة الاخفش قوله تع يغفر لكم من ذنوبكم
اذ المراد يغفر ذنوبكم بقولكم ان الله تعالى يغفر الذنوب جميعا وقوله تع
كان من مطر اي قد كان مطر واجيبوا بان من في الآية للتبعيض لانها وردت
في قوم نوح عليه السلام واما قوله يغفر الذنوب جميعا فقد وردت في هذه الآية
جميعا سلمنا ورودهما في امة واحدة لكن جاز ان غفران البعض ينصرف
الى من ليس متلطخا بمظالم العباد فانها لا يغفر الا برضاهم وغفران
الجميع ينصرف الى من تنزه عن المظالم واما قولهم قد كان من مطر فيحتمل
وجهين احدهما انه على الحكاية كان قايلا قال هل كان من مطر فاجاب بقوله

التلطخ آلوده شدن

قد كان من مطر والثاني وهو لا ظهر انه على معنى التبعيض اي قد كان شيء من
مطر فحذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه ويكون اي من للقسم مكسور الميم
ومضمومها نحو من ربي لا فعلن فجعل فيهن لاجعلها منقوضتين بمعنى ايمن وايمن
والمختار انها غير منقوضتين لحركة نون من كما يقال ايمن الله وبمنى الله بتحريك
النون ومن جعلها منقوضتين فالمناسب ان يكون المكسورة من يمين والمضمومة
من ايمن والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية نحو خرجت الى السوق في الغاية الحقيقية
وقلبي اليك اي مائل اليك والمخاطب كانه منتهى اليه باعتبار السوق والميل اليه
وكونها للمصاحبة ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم راجع اليه اي الى انتهاء
الغاية الذي ذكر بعضهم ان الى بمعنى مع في الآية والتحقيق انها بمعنى الغاية
باعتبار التضمين اي لا تضموا اموالهم الى اموالكم فالى باقية على موضوعه
وحتى في معناها اي في معنى الى الا ان مجرورها آخر جزء من الشيء او ما يلاقي
آخر نحو اكلت السمكة حتى راسها مثال لما كان المجرور آخر جزء من الشيء اذ
الراس ماكول كالسمكة ونمت البارحة حتى الصباح مثال لما كان المجرور ملاقيا
الآخر الجزء وليس جزؤه فان الصباح ليس جزء من البارحة وهذا بخلاف الى
فانه لا يشترط ان يكون مجرورها آخر جزء من الشيء اذ يقال اكلت السمكة
الى نصفها اي انتهى الاكل عند بلوغ النصف وليس النصف آخر السمكة ولا
ما يلاقي آخرها وان ما بعدها اي والا اي ما بعدها اي ما بعد حتى يدخل في ما قبلها
اي في حكم ما قبلها ففي مثال السمكة قد اكل الراس وفي نمت البارحة الصباح
ولا يلزم ذلك في الى كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل فان الليل ليس داخلا
في حكم ما قبلها ولا يدخل عطف على يدخل اي والا ان حتى لا يدخل المضمر فلا يقال
حتاك وحتاه وحتاي بخلاف الى فانها تدخل المضمر والمظهر جميعا نحو الى زيد
واليك واليه ولا تستعمل بمعنى الاستقرار الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بمعنى
ان حتى لا يكون ظرفا مستقرا فلا يقع خبرا للمبتدا بخلاف الى فانه يقع خبرا للمبتدا
نحو السير الى بغداد اي انتهى اليه ولا يقال السير حتى بغداد الا في نحو كان
سيري حتى ادخلها بالنصب في الجار والمجرور منصوب المحل بكان وهو
في حكم خبر المبتدا والخبر وكان في قوله كان سيري حتى ادخلها ثم دخل كان عليه
هذا فرق آخر بين حتى والى حيث يكون عاطفة ايضا الا انه يكون عاطفة نحو
في

نحو رايت القوم حتى زيدا بخلاف الى فانها لا يكون عاطفة ويبتدأ بعدها الكلام
هذا فرق آخر بين حتى والى فان الى لا يختص بيتدأ بعدها الكلام نحو وحتى الجياد
ما يعدن بارسان واوله سريت بهم حتى تكل مطيهم اي حتى كلت الجياد
من تعب السير وضعفت حتى لا يمكن ان يقاد بالجياد ايضا بخلاف الى
فانها لا يبتدأ بعدها الكلام فان قلت حتى التي مبتدا بعدها الكلام عاطفة
ايضا والعاطفة قد يعطف مفرد على مفرد كما ذكرنا وقد يعطف جملة كما في البيت
فليست قسيمة للعاطفة بل قسما منها قلت ليست عاطفة لما دخلت عليها واو
العطف في البيت والباء للالصاق اما ملكة للمخصص للفعل في نحو مررت
بزيد معنى المرور وهو المجاوزة يقتضي متعلقا فالباء تكمل لذلك المعنى بخلاف
معنى التعدية على ما سيأتي في نحو خرجت بزيد فان الخروج بنفسه لا يقتضي متعلقا
والمرور بمعنى المجاوزة يقتضي متعلقا وبه دا اي التحقيق مرورك به دا ومثال
وهذا مثال لما كان الفعل فيه مقدرا ومررت بزيد مثال لما كان الفعل فيه ملفوظا
ومنه اقسمت بالله ونحو بك اضرب فيهما واستعطافا فالاول قسم والثاني
استعطاف فالاستعطاف حيث يكون ما بعد القسم امرا ولا يكون مستقرا
الا ان يكون الكلام خبرا معنى هذا الكلام على ما هو الظاهر ان الباء للالصاق
مع المجرور لا يكون مستقرا على التفسير المذكور قيل وهو ان يكون متعلق
الجار والمجرور من الافعال العامة كالحصول والكون ولا يكون مذكورا لفظا
الا ان يكون الكلام خبرا احترازا عن الانشاء يعني انما يكون مستقرا حيث
يكون الكلام خبرا لا انشاء وفيه نظر لانه اذا جاز به دا والظرف
مستقر لا نطاق حد المستقر عليه فلا مانع بكون الكلام انشاء بان يقال
هل به دا وان اراد انه لا يكون مستقرا الا اذا كان خبرا للمبتدا
فاللفظ ناب عنه لان قوله الا ان يكون الكلام خبرا لا يفيد ذلك ولعل
تطبيق الكلام على غير ذلك اليق بمن عرفه فليحفظ بالكتاب مغيرا الانشاء
والتعدية وللتعدية وفي بعض النسخ او للتعدية ولعله اولى ليكون قسيما
لقوله اما ملكة ولا يكون ايضا مستقرا على ما ذكره يعني انهم ذكروا ان
باء التعدية لا يكون مستقرا فان قولك ذهب بزيد لا يقدر فيه بمعنى الاستقرار
والحصول بل معناه اذهب زيد وبوضع ذلك اي كون الباء للتعدية

فعهودنا والتي كادت ونحن على منى تحل بنا لولا نجاء الركايب اي تعين
في البيت كونها للتعدية من غير اضمار الحصول والكون اذ المعنى كادت
تحلنا الا انه تحل ملتبسة بنا كما جاز في خرجت بزيد ان يكون للملابسة
اي خرجت ملتبسا بزيد وان يكون للتعدية بمعنى اخرجت زيدا والمذكور
في البيت يتعين ان يكون للتعدية وللبدل والتجريد نحو اعتضت بهذا
الثوب خيرا منه وهذا بذاك اي اعتضت بدل هذا الثوب وهذا بذاك
ولقيت زيد بحرا اي لقيت به بحرا وهو زيد وهو قريب من معنى التبيين
وللمصاحبة نحو رجع بخفي حنين وتسمى الحال وهو مثل واصله ما قال ابو
عبيد وهو ان حنينا كان اسكافا من اهل الحيرة فساومه اعرابي بخفين
حتى اغضبه فاراد غيظ الاعرابي فلما ارتحل الاعرابي اخذ حنين احد خفيه
وطرحه في الطريق ثم القى الاخر في موضع اخر فلما مر الاعرابي باحدهما
قال ما اشبه هذا الخف بخف حنين ولو كان معه الاخر لاخذته ومضى فلما
انتهى الى الاخر ندم على تركه الاول وقد كمن له حنين فلما مضى الاعرابي
في طلب الاول عمد حنين الى راحلته وما عليها فذهب بها واقبل الاعرابي
وليس معه الا الخفان فقال له قومه ما ذا جئت به من سفرك قال جئتكم
بخفي حنين فذهب مثلا يضرب عند اليأس من الحاجة والرجوع بالخيبة
فقوله ويسمى الحال اي ويسمى باء المصاحبة باء الحال لان معنى خرج بسلاحه
خرج متسلحا فهو في التقدير حال قالوا ولا يكون الا مستقرة اي باء المصاحبة
يكون مستقرة ابدا لانها تقدير خبر المبتدأ والجملة حال ففي المثل معناه
رجع وهو بخفي حنين اي ملتبس بهما واذا كان خبرا للمبتدأ ولم يذكر متعلقه
معه كان مستقرا ولا صادق من الالغاء عندي اي لا مانع من الالغاء عندي
كما في باب الاستعانة فاذا قال اشتر الفرس بسرجه جاز ان يكون الباء
متعلقا باشتر على جهة المصاحبة كما في كتبت بالقلم فان وجوه التعلق
مختلفة هكذا ذكره في التعليق وبمعنى عن نحو سألت به اي عنه قال الشاعر
فان تسألوني بالنساء فانني بصير بادواء النساء طبيب وفي التنزيل
الرحمن فاسأل به خبيرا اي عنه وبمعنى في نحو فلان بالبلد اي في البلد ونحو
قوله تعالى وبالاسحار هم يستغفرون اي فيها ويكون مزيدة في الرفع نحو كفى بالله

اي لكونه

اي كفى الله وفي النصب اي وفي النصب نحو ليس زيد بقائم اي قائما والجر عند بعضهم
فاصبحن لا يسألنه عن بما به اي عما به واخر اصعد في غير الهوى ام تصوبا
تعالى صعد في الجبل تصعيدا وصعد في السلم صعودا والتصوب التنزل
وقد اضمرت اي الباء في الله لافعلن اي بالله وفي قول رؤبة خير لمن قال له
كيف اصبحت اي بخير بحذف الجار وابقاء الجر وعلى اعرابه والواو اي ومن
حروف الجر الواو وهي للقسم مبدلة من الباء ولا يدخل المضمر حطا له عن رتبة الاصل
وهو الباء والتاء بدل منها اي من الواو وتختص اي بالله اي بلفظ الله لافعلن
ولا يقال تالرحمن تالرحيم وقد حكي ترب الكعبة فلا يظهر الفعل
معها اي مع التاء والواو فلا يقال اقسمت بالله ولا يقال اقسمت والله وتالله
والميم في م الله مكسورة بمعنى لم تجعلها منقوصة من ايمن فيكون مستقلة
بمعنى القسم فاما من جعل منقوصة من ايمن فلا يكون مستقلة بل يكون فرعها
وحكمها اي حكم الواو وحكم التاء في الاختصاص مظهر وفي كونها بدلا عن الباء
الا انها اي الا ان الواو ولا تستعمل في التعجب بخلاف التاء في تالله لا يبقى على الايام
واخره حون السراة رباع سنه غرد تعرد الطائر فهو غرد من التغريد وهو
التصويت استعمل الحمار على البغل والحون الاسود وهو من الاضداد وسراة
كل شيء ظهره ووسطه يقال للذي القى رباعيته رباع والمعنى ان الحمار الموصوف
بحلة هذه الصفات تدركه الموت ايضا ولا يبقى وفيه معنى التعجب واما م الله
مضمومة فانها منقوصة من ايمن لضم الميم او ابى لعدم وقوع الضمة في الحروف
البسايط بل الحروف البسايط قد تكون مفتوحة كواو العطف ونحوه ومكسورة
كباء الجر ونحوه ولا يكون حرف واحد مضموما فلذلك لم يجعل م الله اصلا كما جعل
م الله اصلا على قول واللام للاختصاص محملة للفعل على ما فسر في الباء
الملكية نحو شكرت لزيد فان معنى الشكر يقتضي متعلقا فاللام مكملة لمعناه
كما في مررت بزيد وللقصد اي اللام يكون للقصد نحو حضرته للانتفاع اي ما علته
غاية تقصد الفعل لاجلها وللعاقبة نحو لزم الشرك لشقوته لما كان عاقبته
الشقوة كانه كان الغرض وللعلة نحو فررت للخوف فان الخوف ليس علة
غاية تقصد كما في قولك للانتفاع بل الخوف علة للفرار باعثة عليه وفرحات
اي اللام للقسم مع التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل اي والله لا يؤخر الاجل

مبتقل

وفيه معنى التعجب ويكون مزيدا في النصب نحو ردف لكم اي ردفكم لان ردف
بمعنى تبع يستعمل بنفسه اللام وفي يا ابا الزبير لان زيدا هو المدعو فالاصل ما زيد به
فيمن لا يجعله على يا ال زيد ومع الجر قضاء لحق المنفي وهو اول البيت واوله
يا بؤس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا وقد اضمرت اي اللام في لاه
ابوك اي لله وقد ذكرنا وفي للظرفية نحو المال في الكيس ونظرت في الكتاب وقالوا
انها بمعنى على في ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل وجاز الاصل على
ضرب من الاستعارة كما ذكر صاحب المفصل قال والحقيقة انها على اصلها لتمكن
المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه وكي اي ومن حروف الجر كي للغرض
نحو كيمه اي كيما كما يقال لمه لما وعمه عما وبمه وفيمه والاصل كي ما بقلب اي
لاي غرض فعلت ولا تدخل الا على ما الاستفهامية كما ذكرنا ورب للتقليل وتختص
بالنكرة ظاهرة او مضمرة نحو رب رجل وربه رجلا واخيه رب رجل وغلامه منطلقين
لكونه مقدرا وغلام له بخلاف رب رجل وزيد هذا سؤال وجواب فالسؤال
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ولا يقال رب غلامه فكان ينبغي ان
لا يجوز ايضا رب رجل وغلامه كما لا يجوز رب رجل وزيد والجواب الفرق
وهو ان غلامه مقدر بنكرة اذ الاصل في غلامه غلام له بخلاف زيد فانه غير مقدر
بنكرة فافترقا وفيه نظر هذا انه يجوز الضارب غلامه لانه مقدر بنكرة بل الجواب
الحق انه غير مقدر بنكرة وهو تابع ايضا ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع
ولفظ الكتاب ايضا مشعر بهذا لان المفروض في الموضعين كونهما تابعين
وبعد كونهما تابعين الفرق ما ذكر وهو ان احدهما مقدر بنكرة دون الاخر والظاهرة
اي النكرة الظاهرة المجرورة برب يلزمها الوصف مفردا او جملة نحو رب
رجل لقيته او رب رجل ابوه منطلق لقيت والغرض تحقيق التقليل لان
الشيء موصوفا اقل منه مع كونه غير موصوف وقوله فيقلل فان قلت
لم يكن عارا عليك ورب قتل عار هذا ايراد بان مجرور رب نكرة غير موصوفة
اصلا فاجاب بقوله فعلى تقدير هو عار يعني ان عار خبر مبتدا محذوف والجملة
صفة للنكرة ولا يتأخر عن الفعل المسلط هي اياه على الاسم هي عائدة الى رب
وانما ابرزها لان الضمير ومن المسلطة جرت على الفعل وهي لغيره او التسليط
لرب بمعنى ان الفعل لا يعمل في الاسم بعينه الا بواسطة رب فهو مسلط
الفعل

نحو يا بؤس للحرب
اي يا بؤس الحرب ويا ابا
على ما ذكرنا من ان اللام
مزيدة مقحمة قضاء صح

الفعل على الاسم فكان الاولى ان يعلل عدم تاخر رب على الفعل بكونها لانشاء
التقليل ولها صدر الكلام والمعنى الذي ذكره يجي في كل جار ومجرور وتسلط
الفعل به على الاسم لجلست على البساط ونحوه ويجيء وفعلها اي الفعل محذوفا
في الاكثر ويلزمه المضي لان المعنى تحقيق تقليل ولا يكون الا في الماضي
كالحال وربما يود مؤول لانه دخل على المضارع ولكنه بمعنى المضي به
لان المراد حكاية الحال الماضية وانما عبر عنه بلفظ المضارع دون الماضي استحضارا
لو ادوا تهم والمضمرة اي والنكرة المضمرة بعد رب نحو ربه يلزمها التفسير بنكرة
منصوبة ومذهب البصريين انه مجهول لا يرجع الى ظاهر فتعين افراده وتذكيره
وذهب الكوفيون الى انه ضمير راجع الى متقدم كان قائلا قال هل من رجل كريم
قيل ربه رجلا فيجب مطابقته للمضمر عندهم وتكف اي رب بما فتدخل على الجملة
الاسمية والفعلية نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم وربما اعملت مع ما نحو ربما
ضربة بسيف صقيل دون بصرى وطعنة نجلاء فتكون ما زائدة كقوله تعالى فبما
رحمة من الله لنت لهم وتستعمل من ملفوفة اي بها بمعنى ما اي بمعنى رب نحو
اني لمما افعل قال المبرد اي ربما افعل وانشد واني لمما تضرب الكبش
ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم والبيت لابي حية النميري اي واني ربما
اضرب وتلقي اللسان الى اخره جملة منصوبة المحل صفة لضربة ويضمر اي
رب بعد الواو كثيرا والعمل لها دون الواو خلافا للكوفيين فانهم يقولون
الواو عملت عمل رب لنيابتها عنها كما عمل واو القسم لنيابتها عن الباء وايضا
لو كانت عاطفة كما زعم البصريون لادى الى وجود معطوف من غير معطوف عليه
لانها تكون في اول الكلام وحجة البصريين ان الواو حرف عطف فلا يعمل قياسا
على الفاء وبل لانها غير مختصة باحد القبيلين واما واو القسم فانما عملت لانها
بدل عن الباء ولذلك يدخل عليه حرف العطف كما يدخل على الباء كقوله و والله
وبالله لا نؤمن ولا يجوز دخوله على واو رب وقد يجي الاضمار اي اضمار رب
بعد الفاء نحو قول امرئ القيس فمثلك حبلى وما بعده قد طرقت ومرضع عن
فالهيتها عن ذي تمائم محول اي فرب مثلك اي فرب امراة مثلك وبعد بل نحو
اي ويجي اضمارها بعد بل في نحو بل بلد ذي صعد واصباب البلد المفازة
والصعد جمع صعود وهو المرتفع من الارض خلاف الهبوط والاصباب

جمع الهبب وهو ما انحدر من الارض وهو بمعنى المبسوط اي رب مفازة ذات
ارتفاع وانخفاض وعند الاخفش هي اي رب اسم لاسفاء لازم حرف الجر فيها
وهو التعريف ولكونها في مقابلة كم الخبرية اختلف في رب فالبصريون على انه
حرف جر والكوفيون والاخفش على انه اسم حجة البصريين انها لو كانت اسما
لافتقرت الى اخر يعمل فيه والظاهر ان العمل للفعل بعده لكنه لا يصلح للعمل فيها
لكونها مجرورا بها والمجرور لا يعمل فيه الجار واحتج في الكتاب لمذهب الاخفش
بوجهين احدهما انها لو كانت حرف جر لكانت للتعدية كسائر حروف الجر
لكن اللازم منتف وفيه نظر اما اولا فلان حروف الجر ليست كلها معدية
واما ثانيا فلان انتفاء اللازم ممنوع لانه قد ذكر ان رب من المسلطة للفعل على
الاسم بعده ولا معنى للتعدية الا هذا والثاني انها في مقابلة كم اذ رب للتقليل
وكم للتكثير وكم الخبرية اسم فكذا مقابله وتستعمل اي رب للتكثير بحيث غلب
على الحقيقة حتى صار كانها حقيقة في التكثير والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو
او الذي كان كزيد المثال الاول متعين للمقصود لكونه صلة الذي وصلة الذي
الموصول لابد ان يكون جملة وانما يكون جملة بجعله حرف جر نحو الذي في الدار
اذ لو كان اسما لكان مفردا فلا تقع صلة للذي الا بحذف صدر الصلة نحو الذي
هو كزيد اي مثل زيد وحذف صدر الصلة ليس بواسع كثير فجعله حرف جر ارجح
واما المثال الثاني فلا تتعين اذ قد يكون الكاف حرف جر وقد يكون اسما اي الذي
كان كزيد مثل زيد عمرو ولعله مثل بمثالين تنبيها على ان كاف التشبيه قد تتعين
لكونه حرف جر وقد لا تتعين وتستعمل للقران في الوقوع نحو كما حضر زيد قام
عمرو اي اقتران القيام والحضور في الوقوع فهما متشابهان في المقارنة في
الوقوع وقيل انها في قوله تعالى كما ربياني صغيرا لتاكيد الوجود ولعل بيانه انه
ليس الكاف فيه للقران في الوقوع لان التربية واقعة من الوالدين والرحمة
لهما مطلوب وجودها لانها مذكورة بصيغة الامر في رب ارحمهما فالكاف ليس
للمقارنة في الوقوع بل لتاكيد وجود الرحمة اي اوجد رحمتهما ايجادا موكدا محققا
كما اوجد الوالدان تربيتهما لي ايجادا محققا موجودا في الزمان الماضي وتكون
مزيدة في المنصوب نحو ليس كمثله شيء اذ المعنى ليس مثله شيء وقيل المثل صلة
يعني ان الكاف ليست بزائدة بل المثل زائد او يقال مثلك الامير يفعل والمراد

ان الامير

والمراد ان الامير يفعل كذا وليس الغرض ان يثبت للامير مثل ويحتمل ان لا
يكون واحد منهما اي من الكاف والمثل صلة وسوق الكلام لنفي المثل على طريق
الكناية اذ يقال مثلك لا يبخل وهم يريدون نفي البخل عن مثله قصدا الى المبالغة
وسلوكا لطريق الكناية لانه اذا نفي عن من يشبهه فقد نفي عنه نظيره قولك
للعربي العرب لا تخفر الذمم اي لا تنقضها فانه ابلغ من قولك انت لا تخفر
فاذا كان من باب الكناية لم تقع فرق بين قوله ليس كالله وبين قوله ليس
كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فائدتها وكانهما عبارتان معتقبتان على معنى
واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته تعالى هذا ما اشار اليه صاحب الكشاف وفي الجر
اي تكون مزيدة في الجر نحو قصير والمثل كعصف ماكول اي صير وامثالهم
بورق ذرع اكلته الدواب وراثته وفي المرفوع نحو عندي كذا درهما عند بعضهم
يعني بعضهم يقول ان الكاف زائدة والتقدير عندي ذا اي عندي هذا وهو مبهم
تميزه بقوله وهو درهما وليس بذاك هذا رد له اي لا يتعين حمله على الزيادة
بل يجوز ان يراد عندي مثل هذا ثم فسر بقوله درهما ويكون ذا اشارة
الى شيء اي عندي مثل هذا الشيء وقد يكون اسما في نحو يضحكن عن كالبرد
المنهم اي يضحكن عن ثغر مثل البرد الذي يذوب للطافته والمنهم الذائب
ولا يدخل اي المضمر خلافا للمبرد ونحو وام اوعال كها او اقربا شاذ وما
قبله وهو للعجاج فانصحن منه سنبا او صرا بجني الذنابات شمالا كثبا وام
اوعال كها او اقربا ذات اليمين غيرها ان ينكبا يصف حمارا قد هرب باتنه
من صايد رماها والسنن الذهاب على طريقه واحرة الذنابات جبال صغار
اي اوقعها الحمار وجعلها في ناحية منه والكثيب القريب وام اوعال هضبة
ومن عطف على الذنابات اي جعل الحمار الذنابات في جانب شمال له
وام اوعال في جانب يمينه كها اي كالذنابات او اقرب ان يعنى اي تفرقن
نكب ينكب اي انحرف من غير ان ينحرف عنها محل الاستشهاد قوله كها اذا
دخل الكاف على المضمر وتتصل بها اي بالكاف ما كافة اجعل لنا الها كما لهم
الهة وعلى للاستعلاء نحو اشرفت عليه اي طلعت وعليه دين والاول
مثال للاستعلاء الحسي والثاني للاستعلاء المعنوي وتكون اسما نحو غدت
من عليه اي فوقه وقد مضيت البيت شرحا ومن للتبعيض والمجاوزة

الكاف صح

نحو رميت السهم عن القوس ومنها الحديث عن فلان ولنا اي ولكن نزع للبعد فسرت
بيعدٌ في طبقاً عن طبق اي طبقاً بعد طبق اي شدة بعد شدة ويكون اسماً في نحو
من عن يمين الخط او سما بهيج قال الاصمعي سما بهيج جزيرة في البحر وقبله يا دار سلمى
بين دارات العوج جرت عليها كل ريح سيهوج اي شديدة هوجاء جاءت
من جانب الجوج من عن يمين الخط او سما بهيج والخط موضع بالبحر ينسب اليها
الرماح الخطية والهوجاء الريح التي تقلع البيوت ومذ لابتداء الغاية في الزمان ولا يدخل
المضمر وقد يكسر ميمها ومنذ في معناها الا ان المبرد تدخلها على المضمر لعل توجيه
قول المبرد ان منذ لابتداء الغاية في الزمان فيدخل المضمر قياساً على من فانه لابتداء
الغاية في المكان ووجه المذهب المشهور انه لم يوجد اضافتها الى المضمر في كلام الفصحاء
ومجرد القياس لا يكفي ما لم يعضده استعمال الفصحاء وظاهر اللفظ ان المبرد يقول
في منذ دون مذ ويمكن ان يفرق بينهما بان مذ اوغل في الاسمية لتصرفهم فيه بحذف النون
لان اصله منذ ويمكن ان يفرق بينهما ولذلك يجعل مذ اسما على منذ ومنذ لما لم يتصرف
فيه تصرف مذ بقي فكان اشبه بالحرف وهو من فلذلك حكم باضافة منذ الى المضمر
دون مذ غاية ما يتعسف في تقرير قول المبرد ويكونان اي مذ ومنذ اسمين بمعنى
اول المدة فيليهما المفرد المعرفة لتقديرهما ووقوعهما في جواب متى لانه يقال متى خرجت
فنقول منذ يوم السبت اي اول مدة الخروج يوم السبت فاذا لم يكن معرفا او
لم يكن معرفة لم يتخبر المبتدا مع ان المطلوب في جواب متى وبمعنى جميعهما اي جميع المدة
فيليهما النكرة الدالة على العدد لتقديرهما ووقوعهما في جواب كم فانه اذا قيل كم مدة لم تلق
زيدا فنقول في جوابه منذ يومان اي جميع المدة التي انتفت فيه الرؤية يومان والمقصود
ههنا العدد فلا اشترط فيه التعريف فمعنى قوله فيليهما اي جاز اي يليهما على هذا التقدير
النكرة بخلاف الوجه الاول فانه لا يجوز ان يليهما النكرة وقد يليهما المصدر نحو ما رايته مذ
سفره او منذ سفره والفعل نحو ما رايته مذ سافر وان نحو منذ انه سافر فيقدر زمان
مضاف على رايه اشارة الى قول بعيد وهو ان ما بعد مذ ومنذ فاعل فعل محذوف و
معناه من اذ فاذا قلت ما رايته مذ ومنذ يوم الجمعة او يومان فمعناه من اذ مضى يوم
الجمعة او من اذ مضى يومان فعلى هذا الاحتمال الى تقدير زمان مضاف فيكونان
مبتدائين ما بعدهما خبرهما ولو لم يقدر الزمان لم يصح كونهما مبتدائين اذ لو لم يقدر
لكان السفر مثلا اخبارا عن نفس الزمان لو قلت ما رايته منذ سافر اد لا يستقيم قولك

لان اذا دال على الزمان و يكونان مبتدائين ما بعدهما خبرهما اي اذا قدر زمان مضاف صح

اول المدة

اول المدة سفره بل لا بد من تقدير مضاف اي زمان سفره وقد اختلف في اعرابه فجمهور
البصريين على انهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما فمعنى ما رايته منذ يوم الجمعة اول المدة يوم الجمعة
وكذا منذ يومان معناه جميع المدة يومان وذهب بعض البصريين ومنهم الزجاج
الى ان ما بعدهما هو المبتدا وهما خبران مقدمان لان المعنى بيني وبين انقطاع الرؤية
يومان وزيف هذا بكون المبتدا نكرة من غير مصحح لان مذ ومنذ اسمان للزمان لا ظرفان
فيكون تقدمهما غير مصحح ولذلك لا يتعلقان بمحذوف ولاتحادهما اي لاتحاد مذ ومنذ
بما قبلهما لا يتخللهما العاطف بخلاف ما يتغير ان هذا اشارة الى سوال وجواب اما
السوال فهو ان مذ ومنذ على مذهب البصريين مبتدا ما بعده خبره فح تكون جملة
مستقلة واذا كانت مستقلة كانت مظنة لجواز عطفها على الجملة قبلها وهي ما رايته
ومذ يومان كما يتخلل العاطف بين قولك ما رايته وبين الجملة التي هي تفسير لمذ ومنذ
وهو اول المدة او جميع المدة يومان فيقال ما رايته وهو اول المدة يوم الجمعة
او جميع المدة يومان فاجاب بان شرط العاطف ان لا يكون الجملتان متحدين
من حيث المعنى فان اتحادهما يمنع تخللهما لتخلل العاطف ومذ ومنذ مع خبرهما متحدان
لما قبلهما اذ لا يقال ابتداء مذ يومان الا بعد تقدم في قولك ما رايته بخلاف تفسيرهما
فانه جملة مستقلة بنفسه لا يتوقف على تقدم جملة عليه وانما قال معنى لان مذ ومنذ
ليسا ظرفين متعلقين بما قبلهما حتى يكونا متحدين لفظا ومعنى بل من جملة مستقلة به
ولكنهما متحدان بما قبلهما معنى هذا شرح هذا اللفظ وفيه ادنى جزاف لان تفسيرهما
اما ان يشترط فيه تقدم فعل فيكون هذا متحدا او لا يشترط فان اشترط لم يكن
التفسير ايضا مستقلا وان لم يشترط لم يكن الفعل الذي جعل مبدأ له معلوما اذ
قولك اول المدة لا يعلم منه من غير تقدم ذكر انه اول المدة لانتفاء الرؤية او لانتفاء
الضرب او لغيرهما وحاشا للتنزيه ويكون فعلا عند المبرد ومذهب البصريين انه
حرف لانهم رووا الجر بعده قال الشاعر حاشا ابي ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة تكمله
ولانها لو كانت فعلا لدخل عليها ما المصدرية قياسا على خلا وذهب المبرد الى انها
قد تكون حرف جر كما يقال البصريون وقد تكون فعلا ينصب ما بعده كما قاله الكوفيون
لانها متصرف فيها قال واما احاشي من الاقوام من احد ولان لام الجر يتعلق به كقوله
نحو حاشى لله وحرف الجر لا يتعلق بالحرف ولانها تنصب بها كما جاء اللهم اغفر لي
ولمن سمع حاشى الشيطان بالنصب فلذلك ويكون فعلا المراد انه قد يكون فعلا وهو

وقد يكون حرف جر ايضا وهو مذهب المبرد وعدا وخلا للاستثناء وما بعدهما اي ما
بعد حاشا وعدا وخلا منصوب اذا كانت اي الثلاثة افعالا وقد مر اي في الاستثناء
انه اذا قيل جاء القوم عدا او خلا او حاشا زيدا فمعناه جانب بعضهم زيدا
وجاز حذف حرف الجر مع ان وان قياسا لانهما استطالتا بصلتهما فكانا مظنة
للتخفيف ومحلهما اي محل أن وأنّ مع ما في حيزهما النصب عند سيبويه لانه اذا
نزع الخافض نصب ما بعده كما في نحو واختار موسى قومه اي من قومه والجر
اي ومحلهما جر عند الخليل كما في قول رؤبة خير بالجر لمن قال له كيف اي بخير بحذف
الجار وابقى المجرور على حاله الثاني من انواع العامل الناصبة للاسم منها
حروف النداء فهي تعمل العمل لها فان حرف النداء ينصب بنفسها عند بعضهم
وعندهم ان حرف النداء اسماء افعال ينصب ما بعدها كبله زيدا ورويد زيدا والمحققون
على ان المنادى منصوب بفعل لازم اضماره والدليل عليه وجهان احدهما انها لو
كانت اسماء افعال لكان لها مرفوع كما في رويد ونحوه وليس مرفوعه مظهرا فلا
بد من ضمير وح اما ان يكون ذلك الضمير للمتكلم او مخاطب او غائب لا يجوز ان يكون الغائب
اذ لم يتقدم عليه ذكر ولان المعنى ليس على ان الداعي غائب ولا جايز ان يكون
للمخاطب اذ ليس المعنى ان المخاطب هو الداعي هكذا ذكروه وفيه نظر لان بعض
اسماء الافعال فيه ضمير المرفوع للمتكلم كأفّ بمعنى اتضجر او تضجرت وآوه بمعنى
اتوجع او توجعت والثاني ان اسماء الافعال ليس فيها اقل من حرفين والهمزة
من حروف النداء وهو حرف واحد واذا بطل كون الهمزة اسم فعل بطل كون البواقي
ايضا اسماء افعال اذ لا قائل بالفرق وهي اي وحروف النداء يا وايا وهيا للنداء
البعيد او ما جرى مجراه اي مجرى النداء البعيد كما في حاضر الغافل فانه في حكم
البعيد مجازا ان يخاطب بها تنبيها على تنزله لغفلته منزلة الغائب البعيد ويحتمل ان يريد
بما جرى مجراه قولهم يا الله فانه اقرب من كل قريب ولكن المنادي والداعي لما راى
نفسه بعيدة عن حضرته تع ناداه نداء البعيد هضما لنفسه واستقصارا لها واي
والهمزة للقريب و وا للندبة خاصة نحو واعبد الله لان التقدير ايوب عبد الله
ومنها اي ومن الناصبة للاسم الا فهي تعمل النصب لما في الاستثناء فان بعضهم
قال اذا قلنا جاء القوم الا زيدا فالناصب حرف الاستثناء لانه بمعنى استثني و
والصحيح انها انما تنصب للفعل او لما تضمن معناه اي معنى الفعل كاسم الفاعل

وساير

ولا جايز ان يكون للمتكلم لان ضمير المتكلم لم يرد مستترا في اسماء الافعال

وساير المشتقات وبعضهم جعلها اي حروف الاستثناء عاملة في نحو عشرون
الا خمسة كذا اي حيث لم يتقدم فعل ولا ما يتضمن معناه فيكون العامل الحرف
ومنه ما يذكر في المسايل الست الجبرية من نحو شيء الا واحدا او مال الا اشيا
يعادل كذا لسد ما مسد ينقص يعني ان هذه الصور لم يوجد قبل الاستثناء
فعل ولا ما يجري مجراه ليكون عاملا فيها بعد الا فجعل الا هي العاملة والاولى
ان يقرأ ينقص بالتاء للخطاب اي شيء ينقص منه انت واحدا كما لو قلت
شيء تستثني منه واحدا ونعني بالمسايل الست الاصول الست وعلم الجبر
والمقابلة وهي جذر يعدل عددا مال يعدل عددا مال يعدل جذورا
مال وجذور يعدل عددا جذور وعدد يعدل مالا مال وعدد يعدل
جذورا والثلاثة الاولى تسمى مفردة والاخيرة تسمى مقترنة وكذا في المنقطع
اي كذا العامل حرف الاستثناء في المنقطع نحو ما جاءني احد الا حمارا اي
دع حمارا هذا مذهب بعضهم والاكثرون على انها اي على ان الا استثناء اي
في المنقطع في معنى لكن ولا بد لها من تقدير الخبر فالتقدير في المثال لكن حمارا
جاء ومنه اي ومن الحروف العاملة الواو بمعنى مع فهي يعني العمل لها اي
للواو بمعنى مع وقد مر ذكر الاختلاف في اول بحث العوامل وجمهور البصريين
لمشابهتها ان المفتوحة المشددة لفظا ولان الجملة التي تقع بعدها مفردة
كقولك عجبت من ان ضرب زيد اي عجبت من ضرب زيد كما ان ما بعد المشددة
في تاويل المفرد واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال
والتي تقع بعد العلم وهي المخففة من المثقلة مثل علمت ان سيقوم وان لا تقوم
والتقدير انه سيقوم وانه لا تقوم اذ لا يمكن ان يكون ناصبة لانه لا تجتمع
على الفعل حرفا الاستقبال فتعين ان يكون مخففة من المثقلة وكذا التي
تدخل الماضي نحو عجبت من ان قام زيد تقديره من انه قام زيد اذ لا يمكن ان
يكون ناصبة لان الفعل ليس مضارعا والتي تقع بعد الظن نحو ظننت ان تقوم
فيها الوجهان احدهما ان يكون ناصبة والثاني ان يكون مخففة من الثقيلة و
والفعل بعده مرفوع ح والتقدير ظننت انه تقوم وكلاهما اي الناصبة والمخففة
مصدرية لان كل واحد منهما مع مدخولها بتقدير مصدر والتي تقع بعد غير العلم والظن
يجب ان يكون ناصبة نحو اريد ان تقوم والحاصل ان التي بعد العلم يجب ان يكون

قبلها اي قبل حروف الاستثناء عاملة في نحو عشرون الا خمسة كذا

على ان الناصب للمفعول به الفعل المتقدم بتوسط الواو

الثالث من انواع الحروف الناصبة للفعل المضارع

مخففة من الثقيلة لتكون محققة مناسبة للعلم فلما كان اعتقادا راجحا يحتمل
النقيض فمن حيث الرجحان شابه العلم فيجوز ان يكون ان بعده مخففة
ومن حيث احتمال النقيض خالف العلم فالتحق بسائر الافعال التي تقع بعد ما
الناصبة متحتما فلذلك جاز بعد الظن الوجهان ولن معناها نفي المستقبل
نحو لن ابرح الارض والغرض ان لن تفيد التاكيد لا التابيد على ما نقل عن
بعضهم والمثال مرشد الى هذا لانه مقيد بحتى وهو لن ابرح الارض حتى ياذن
لي ابي وهو للتاكيد ولا يستقيم ان يكون للتابيد لان حتى تدفعه ومن او كد لا
فان لا تدل على نفي اصل الفعل نحو لا اقوم فاذا اردت المبالغة وتاكيد نفي القيام
قلت لن اقوم وهو امر مستفاد من استقراء كلام العرب ولن عند الخليل اصله لا ان
خففت الهمزة وسقطت الالف لالتقائه مع نون الساكنة فصار لن وهو عند سيبويه
حرف منتصب برأسه وضعف قول الخليل بانهم يقولون زيدا لن اضرب ولو
كان الاصل فيه لا ان لم يجز تقديم شيء مما في حيزه عليه ولذلك لا يقولون زيدا اي تضرب
خير لك واجيب عنه بانه قد يكون التركيب مغايرا لما قبله وقيل ان النون في لن مبدلة
عن الالف والاصل لا وهو ضعيف ايضا لفوات معنى التوكيد فيه واذن جواب
وجزاء هذا وضعه يقال لمن قال انا اتيك اذن اكرمك فهو جواب لقوله وجزاء على فعله
وانما يعمل النصب اذا كان ما بعدها مفرغا لها ومستقبلا نحو اذن اكرمك لمن قال اتيك
ولو قلت انا اذن اكرمك بالرفع او ان تاتني اذن اتك او اظنك كاذبا لمن تحدثك
فالالغاء اما في انا اذن اكرمك لان ما بعد اذن ليس مفرغا بل هو خبر مبتدا
واما ان تاتني اذن اتك فالالغاء فيه لان ما بعد اذن غير مفرغ لها بل هو جزاء
للشرط السابق ولذلك وجب الجزم واما اذن اظنك كاذبا فالالغاء لفوات
الاستقبال فيما بعد اذن لان المعنى اظنك الان كاذبا لا ساظنك كاذبا فقوله
مفرغا معناه معنى قولهم لا يكون ما بعد اذن معتمدا على ما قبلها وعبارة المصنف
ارجح لانه ادل على العلة اذ لو كان غير مفرغ له بل هو لعامل اخر لتوجه
عاملان على معمول واحد وهو ممتنع لا سيما اذا اقتضيا عملين مختلفين فشرط اعمال
اذن ان يكون ما بعدها خارجا عن عامل اخر فيه وهو معنى التفريغ وذكر مثالين
الاول لما كان الفعل بعد اذن معمولا لعامل معنوي وهو الابتداء والثاني مثال ان
العامل لفظي وهو حرف الشرط فان قلت فلم لا يكون من باب التنازع

اذ يوجه على معمول واحد عاملان مختلفان قلت لان العامل الاول وهو الابتداء
او حرف الشرط اقوى من العامل الاخر وهو اذن لان الابتداء يقتضي
خبرا فلا يمكن الغاؤه وكذا حرف الشرط يقتضي جزاء فلا يمكن الغاؤه ايضا بخلاف
اذن فانه جاز الغاؤه كثيرا واعلم ان المصنف عدل عن عبارة القدماء وهي ان لا يكون
معتمدا على ما قبلها مع انها اعم لانه قد يوجد الاعتماد على ما قبل اذن من غير ان لا يكون
ما قبله عاملا فيه كما في الواو والفاء على ما سياتي لانه اذا ذكر وجوب الالغاء
بقوله فالالغاء اي فيجب الالغاء وانما يجب الالغاء اذا كان ما قبل اذن
عاملا فيما بعده واما ما وقع بعد الواو والفاء فلا يجب فيه الالغاء فلذلك جعله
قسيما لما يجب فيه الالغاء فقال واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء
فوجهان اي يجوز الالغاء ويجوز الاعمال اما الاعمال فلان اذن عامل لم يعمل
عامل اخر فيبطل عمله واما الالغاء فلان التقدير في قولك واذن اكرمك واكرمك
اذن واذا دخل الواو على الفعل لم يجب نصبه اذ لا مقتضي له وعلى الوجهين
قرئ قوله تع واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا باثبات النون وحذفها وجاز
الفصل بينهما اي في اذن خاصة دون لن وان وغيرهما نحو اذن والله اجيئك
بالنصب وانما اختص اذن بجواز الفصل دون اخواتها لان اخواتها لم يوجد
ملغى في الكلام بخلاف اذن وجاء الجار وساير مواضع فيجوز الالغاء اشبهت
افعال القلوب لانه نوع تصرف فيها اذ جاءت مقدمة ومتاخرة وملغى ومعملة
فقد كثر فيها التصرف بخلاف ساير اخواتها فلذلك اعتبر فيها الفصل دون
اخواتها وانما اختص جواز الفصل بالقسم نحو اذن والله اكرمك بالنصب
وما يجري مجراه كالدعاء نحو اذن احسن الله جزاك اكرمك بالنصب وما يجري
وبالنداء نحو اذن يا فلان اكرمك لان هذه الاعتراضات يوكد الكلام فلا يعتد
الفصل بها فصلا وكي للتعليل نحو اسلمت كي ادخل الجنة والنصب في مثل لكي يعلم
الناس اي امر دخلت المعتبر من بابها بها اي لكي قطعا وفي غيره اي في غيره
ما دخل اللام على كي نحو جئت كي تكرمني جاز ان تكون اي للنصب بها اي بكي
وبانها ران مذهب الجمهور ان كي مصدرية بمنزلة ان اذا دخلت عليه اللام كقوله
تع لكيلا تاسوا وقد يكون بمنزلة اللام وهي اذا لم يدخلها بل ينصب باضمار ان
لانها تكون حرف جر لما دخلها اللام فلما دخلت دل على انها مصدرية

مذهب الاخفش ان النصب بعدها باضمار ان مطلقا ومي حرف جر ومذهب الكوفيين
انها ناصبة مطلقا من غير اضمار ان وما اجازه المصنف حسن لكنه خارج عن المذهب الثلثة
وجاز لا اظهار اي اظهار ان في مثل كي كيما ان تغر وتخدعا والبيت لجميل واوله اكل
الناس اصبحت مانحا لسانك البيت ولم عرفت زيدا كي اضرب على تقدير لمت
كي اضرب زيدا لان كي مصدرية او ان مقدرة بعدها ولا يجوز تقدم ما في حيز ان عليه
كما يجوز اريد زيدا ان تضرب على تقدير اريد ان تضرب زيدا خلافا للكسائي وقوله
وشفاء عيك جابرا ان شاء لي لما بعضد مذهبه اي مذهب الكسائي اذ التقدير
وشفاء عيك ان تسائلي جابرا فقدم ما في حيز ان عليه والفراء يجعل المنصوب
وهو جابرا حالا من الي على ما حكاه ابن السراج هكذا ذكره وفيه نظر اما اولا فلانه
متعلق بالقصة فان كان جابرا اسم رجل فالحق ما ذكره الكسائي وان لم تكن اسم
رجل جاز ان يكون اسم فاعل من الخير والحق ما ذكره الفراء وان كان مجهولا الحال احتمل
الوجهين واما ثانيا فلان وصف الشفاء بالخير كانه اولى من وصف الي به فان الي
والعجز ليس سبب الخير والعلاج بل هو سبب الاختلال والسقم والحلاصة
الي هو الجابر للاختلال فلعل تاويله ان الي سبب السوال والحامل عليه والسوال
سبب الشفاء والخير فجاز ان يجعل الي شافيا اسنادا للاثر الي سبب السبب
الرابع اي النوع الرابع من العوامل الجازم لم اي للفعل ومي لم تقلب المضارع
ماضيا وتنفيه تنفي لم يضرب زيد نفي الضرب منه في الزمان من الازمنة الماضي ولما مثلها
اي مثل لم وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل اي لما يفارق لم في امرين
احدهما ان قولك لم يضرب زيد معناه نفي الضرب منه في زمان من ازمنة الماضي الي الآن اي
استغراق نفي الضرب في جميع ازمنة الماضي ولم يوجد في شي منها اصلا والثاني انه
حذف الفعل مع لما فانه اذا قيل اقام زيد قلت لما اي ولما يقم زيد بخلاف لم وكان
طول لفظه لما عوض عن المحذوف بخلاف لم واللام للامر عطف على لم اي لام الامر
ايضا تجزم الفعل المضارع وجاز اضمارها اي اضمار اللام في ضرورة الشعر نحو
محمد تفد نفسك كل نفس اي لتفد واخره اذا ما خفت من امر تبالا ولا للنهي
من الجوازم ايضا نحو لا تضرب وان للشرط والجزاء من الجوازم ومن حكمها
اي حكم لا وان في باب الفعل ومن شانها اي ومن شان ان الشرطية ان يلزم
الفعل لفظا او تقديرا فاللفظ نحو ان تزرني اكرمك والتقدير كقوله تع وان احد من المشركين

استجارك

استجارك اي ان استجارك احد وقلما تحذف معها اي مع ان الفعل من غير شريطة التفسير
ونحو ان العقل في اموالنا لا نضيق به ذراعا وان صبرا فنصبر للصبر البيت للنمر بن تولب
اذ لم يذكر بعدها الفعل لا لفظا ولا تقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديرا فلانه لو اضمر
ولا مفسر له لم يكن على تعيين الفعل دليلا والعقل الدية قال الاصمعي انما سميت بذلك
لان الابل كانت تعقل اي تحبس بفناء ولي المقتول ثم كثر استعمالهم هذا الحرف
حتى قالوا عقلت المقتول اذا اعطيت ديته دراهم او دنانير يقال ضقت بالامر
ذراعا اذا لم تطقه ولم تقو عليه والاصل الذرع انما هو بسط اليد كانك تريد ان تقول
مددت يدي اليه فلم تنله وقتل فلان صبرا اي حبس على القتل حتى قتل ومعنى البيت
انا ان طولبنا بالعقل وهو الدية لا تضيق عنه ذراعا اي نطيق اداءه وان
حبسنا للقتل اي نصبر لنقتل قصاصا فنصبر ان نحبس انفسنا لذلك الصبر
اي لذلك الحبس اي نصبر للقتل ونقتص منا ذكر البيت على انه حذف الفعل
بعد ان من غير شريطة التفسير وكان يحتمل ان يقال ان في اموالنا ظرف يتضمن الفعل
اي ثبت في اموالنا فكانه قال ان ثبت العقل ثبت في اموالنا فيكون الفعل المقدر في
الظرف وهو ثبت مفسرا للفعل المحذوف فيكون مثل ان زيد قام ولعله انما عدل
عنه لان حرف الشرط يقتضي فعلا صريحا لا ضمنا كما في زيد في الدار على تقدير زيد ان
ثبت في الدار فالظرف وان تضمن الفعل لكن الفعل فيه غير مصرح ولفظ الفعل
شرط صريحا وان بشيئا عطف على قوله ان يلزم الفعل ومن شانها ايضا ان
شيئا ما في حيزها لا تقدم كالاستفهام فلا يقال زيدا ان تضرب اضرب كما لا يقال
ازيدا تضرب بمعنى تضرب زيدا لان لها صدر الكلام ولذا اي ولامتناع تقدم ما في
حيز الشرط عليه قيل في اضربك ان ضربتني ان الجزاء محذوف وما تقدم كلام وارد على
سبيل الاخبار والا اي وان لم يكن اخبارا بل كان جزاء يلزم الجزم لان فعلي
الشرط والجزاء مضارعان فيلزمان للجزم اللفظي ودخول عطف على قوله الجزم
اي وان لم يكن اخبارا بل كان جزاء يلزم الجزم ويلزم دخول الفاء اي في الجملة الاسمية
ونحوها مما يلزم فيها الفاء اذا وقعت جزاء فكان ينبغي ان لا يجوز انت طالق ان
دخلت الدار كما لا يجوز ان دخلت الدار انت طالق بغير الفاء وجواز عطف على
دخول اي وان لم يكن المقدم خبرا بل كان جزاء يلزم الجزم ودخول الفاء ويلزم
جواز عمرا وان تضرب زيدا اضرب على ان عمرا مفعول اضرب مقدما عليه

لان المعمول يقع حيث يقع العامل والمفروض جواز تقدم نفس الجزاء فكذا ما
في حيزه وهو ممنوع وجواز اي ويلزم جواز اضرب غلامه ان تضرب زيدا
لان الضمير في غلامه راجع الى زيد وهو وان كان موخرا لفظا مقدم معنى لان
الشرط مقدم في الرتبة والجزاء موخر فهو نحو ضرب غلامه عمرو وانما كان
في حكم المعلق في الاحكام هذا كانه جواب عن سوال مقدر وهو ان القايل
انا نقول ان كان المقدم كلاما واردا على سبيل الاخبار وليس جزاء للشرط
بل الجزاء مقدر بعد الشرط فاذا قال انت طالق ان دخلت الدار فكان ينبغي
ان يحكم جزما بوقوع الطلاق لانه ذكر منجزا من غير تعلق فيه فكانه ابتداء
على سبيل الاخبار والجزم انت طالق ثم قال بعده ان دخلت الدار فانت طالق
ولو صرح به هكذا لكان حكمه ان يواخذ بالجزم الاول وبالتعليق الثاني ان
كانت المراة رجعية فاجاب عنه بان مقتضى القياس ذلك لكن العلماء اعطوه
حكم المعلق ولم يحكموا بوقوع الطلاق عليه جزما لما عرف من الاستقراء ان الاول
ليس كلاما اجنبيا مطلقا مستقلا بنفسه بل هو دال على الجزاء المحذوف فكانه جزاء
جزاء في الحكم وان لم يكن جزاء في اللفظ وهذا السوال في غاية القوة والتخلص عنه
عسير ولو قلت زيدا ان تضرب اضرب لم يجز باي الفعلين نصبته لان معمولي فعلي
الشرط والجزاء لا يتقدمهما فكما لا يتقدم نفس فعل الشرط والجزاء عليه لا يتقدم
معمولهما ايضا عليه على ما مر نحو زيدا ان تضرب ويجيز الكسائي والفراء نصبه
بالفعل الثاني وهو فعل الجزاء لتوهم الرفع والتقديم اي تقدير كان فعل
الجزاء مقدم مرفوع كانه قيل اضرب زيدا ان تضرب وهذا تقدير فاسد لان
المقدم لا مانع فيه والكلام فيما اذا كان هو جزاء ولو فتح هذا الباب لجاز تقديم
الواقع في حيز ما له صدر الكلام عليه فيقال زيدا اتضرب لان التقدير اتضرب
زيدا وفساده واضح ولو قلت ان زيدا تضرب اكرمه فلا مقال في جوازه اذ هو
لم يتقدم على فعل الشرط بل على حرف الشرط الا ان النصب بمضمر عند اصحابنا
وبما بعده عند الكوفيين يعني ان جوازه متفق عليه لكن عند البصريين ينتصب
زيدا بفعل مضمر يفسره الظاهر اي ان تضرب زيدا تضرب لان حرف الشرط
شرطه ان يلي الفعل لفظا او تقديرا ولم يله لفظا فليقدر الفعل بحيث يليه
واما الكوفيون فيجوزون نصبه بالفعل بعده لانه غير مشتغل عنه بضميره فجاز
فجاز

لان المعمول يقع حيث يقع العامل معمولها والكسائي يجيز نصبه بالفعل [illegible] الاول وهو ان الشرط [illegible] معمول ان الناصبة [illegible] عليها صح

فجاز نصبه به نحو زيدا اضرب والفعل وان تاخر لفظا مقدم رتبة فهو يلي
حرف الشرط من حيث التقدير وكذا اذا قلت ان تاتني زيدا اضرب بالجزم
عند اصحابنا لان زيدا مفعول اضرب مقدما عليه فاضرب هو الجزاء وهو
مضارع فيجب الجزم والكوفيون ابوا جزم الثاني لان الجزاء يجب بحرف الشرط
فتخلل اسم بينهما وهو زيدا اذا بعد عن حرف الشرط لم تؤثر فيه وجوابه ان
زيدا معمول اضرب فالفعل مقدم رتبة واذا تقدم يجب جزمه ولو كان هذا البعد
مانعا من تاثير حرف الشرط لم يجز ان زيدا تضرب وقد ذكر الكوفيون ان تضرب
مجزوم وان تخلل بينه وبين حرف الشرط فاصل وهو زيدا والكسائي يجزمه اذا فرق
بينهما بظرف لغو للثاني نحو ان تاتني اليك اقصد يعني ان الكسائي يقول
ان وقع الفصل بين فعلي الشرط والجزاء ظرفا لغوا متعلقا بالثاني وهو الجزاء
فالجزاء مجزوم لان الظرف اللغو كالمعدوم كما مثل به فان اليك متعلق
باقصد فهو ظرف لغو بخلاف ما اذا تخلل بينهما اسم نحو زيدا فانه لا يجزم
نحو ان تاتني زيدا اضرب وان كان الفصل من سبب الاول ظرفا او غيره
فالجزم وفاقا يعني ان وقع الفصل بين الشرط والجزاء بما يتعلق بالاول
وهو الشرط سواء كان ظرفا نحو ان تاتني يوم الجمعة اتك او غير ظرف
نحو ان تضرب زيدا اضرب فالجزم واجب بالاتفاق بين الجميع لانه اذا كان
متعلقا بالشرط فلم يكن فاصلا لان الشرط انما يتم مع ما يتعلق به فلا فصل
في الحقيقة الخامس اي النوع الخامس من العوامل ما ينصب ثم يرفع وهو
سبعة تسمى المشبهة بالفعل ووجه شبهها بالفعل انها مفتوحة الاخر
كالفعل الماضي وانها تقتضي الاسم ويلزمه كما ان الفعل مقتض للاسم و
واتصال نون الوقاية بها كما تتصل بالفعل الماضي ومنها ان المكسورة لتاكيد
مضمون الجملة وان بالفتح وفي قيس وتميم يقلب الهمزة عينا وقوله ان
بالفتح مبتدا خبره مثلها اي مثل ان في تاكيد مضمون الجملة مع قلب مضمون الجملة
الى معنى ما هو في حكم المفرد وهو الحاصل من اضافة مصدر منتزع من معنى خبر
الجملة او وصفه اذا كان مشتقا الى اسمها انما قال الى معنى ما هو في حكم المفرد
ولم يقل مع قلب مضمون الجملة الى مفرد لان المضمون وهو المعنى يقلب الى
المعنى لا الى اللفظ وقوله وهو اي معنى ما هو في حكم المفرد ان يحصل

من مصدر منتزع من معنى خبر الجملة مضاف الى اسم الجملة وقد يحصل من
من اضافة مصدر منتزع من معنى الجملة وهو خبر الجملة نحو ذلك بانهم قوم
لا يفقهون اي بانتفاء فقههم لان قوم خبر هو ظاهر والمقصود هو وصفه
فانتفاء الفقه هو مصدر منتزع من صفة القوم مضاف الى اسم الجملة يعني ان
وتعلق الى اسمها يتعلق بالاضافة والضمير المضاف اليه يرجع الى الجملة اي
الى اسم الجملة يعني ان اسم الحاصل في الجملة ولذا اي ولكون المـ
المكسورة منفية لمضمون الجملة والمفتوح مغيرة لمفهومها يكسر
في مظان الجمل كالابتداء نحو قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على
النبي وبعد القول اي في جميع تصاريفه مثلا نحو قلت انك قائم
واسم فاعل نحو انا قائل انك قائم او اسم مفعول نحو مقول
له انه يكرم ومن مظان الجمل كونها صلة للموصول وجواب
القسم وحتى الابتدائية ويفتح في مظان المفرد أنّ وما يجري
مجراها اي مجرى المفرد أنّ وان كان مما يستعمل فيه الجملة
لفظا جوازا اي يفتح حيث كان موضع المفرد كالفاعل نحو اعجبني
انك منطلق او ما يجري مجرى المفرد نحو ظننت ان زيدا قائم
لانه لما نصبها صيرها منزلة المفرد قوله وان كانا اي يفتح في
موضع المفرد وان كانا يستعمل مما فيه الجملة اما جوازا نحو
عجبت من وقت ان زيدا خارج فانه واقع موقع المفرد لانه مضاف
اليه اي من وقت خروجه وان كان يجوز ان يستعمل فيه الجملة ايضا
فيقال عجبت من وقت خرج زيد لان ظرف الزمان قد يضاف الى
الجملة او لزوما نحو حيث ان زيدا جالس فانه موضع المفرد لانه قد يقع
مضاف اليه ايضا لكن وجب استعمال الجملة فيه لان حيث لا يضاف
الا الى الجملة لفظا فالحاصل انه انما يفتح لان الاصل في المضاف اليه
ان يكون مفردا وان وقع في لا استعمال الجملة اما جوازا او وجوبا
فكان الفاعل مثال مظان المفرد ان نحو اعجبني انك قائم والمفعول
اي وكالمفعول خارج باب قلت نحو كرهت انك منطلق والمبتدأ
اي وكالمبتدأ نحو عندي انك قائم والمجرور اي وكالمجرور نحو
عجبت

نحو عجبت من انك منطلق اي من انطلاقك ويفتح في باب علمت
بدون اللام على حذف باب المفعولين هذا على مذهب الاخفش
بانه يجعل ان وما في حيزه في موضع المفعول الاول ويجعل المفعول
الثاني محذوفا والتقدير في ظننت ان زيدا قائم ظننت قيام زيد
حاصلا فلا بد من فتحها لانه في موضع المفرد وهو المفعول الاول
ويكسر اي ان معها فيه اي اللام تعليقا علمت ان زيدا لقائم اذ
اللام لا يكون الا في حيز المكسورة وهي ليست بمفعول علمت لفظا
ليقال جرى مجرى المفرد بل هو ممنوع عن العمل فيه لفظا لانها جملة
فحقها اللام على ما مر في باب افعال القلوب ويجوز الفتح و
الكسر بحسب اعتبار الجملة والمفرد لما فرغ من مواضع وجوب
كسر ان ومواضع وجوب فتحها شرع فيما يجوز الفتح والكسر
لانه يجوز فيه تقدير الفتح والكسر الجملة ويجوز فيه تقدير المفرد مثل بعد
اذا المفاجأة نحو قول الفرزدق وكنت اري زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم فيجوز ان يكون مفتوحة بان يقدر ما
بعد اذا مفردا وهو المبتدأ فقط اي فاذا العبودية ويقدر
الخبر بعده محذوفا اي حاصلة ويجوز ان يكون مكسورة
بان يقدر ما بعد اذا جملة وقد وقعت موقع الجملة باسرها
والتقدير فاذا هو عبد وكما في قولهم اول ما اقول اني احمد الله على
اول مقولي حمد الله فيكون مفتوحة لانها واقعة موقع الخبر
وهو حمد الله او اول اقوالي اني احمد الله على ان اول مبتدأ
وخبره جملة وهو اني احمد الله كما تقول زيد انه منطلق لانه
في موقع الجملة وهو زيد هو منطلق لا على حذف الخبر مع
الكسر لفساد المعنى هذا اشارة الى الاعتراض الذي ذكره
الشيخ ابن الحاجب على ما ذهب اليه ابو علي وهو ان الخبر
محذوف وان مع حيزه مفعول القول اي اول المقول اني
احمد الله ثابت واعترض عليه الشيخ فقال معناه ان المحكي بعد
القول هو بعض القول فلو قلت اعجبني قول زيد انا عمرو ...

منطلق فالذي اعجبك هو نفس القول الذي هو عمرو منطلق
واول من باب افعل التفضيل وانما يضاف الى ما هو بعضه
فالتقدير اول اني احمد الله ثابت واول مثال القول باعتبار الحروف
الهمزة وباعتبار الكلمات أن والاخبار بالمقصود عن الهمزة او
عن أنّ فاسد غير مقصود بل المقصود ان اول مضاف الى
اقوال متعددة منها اني احمد الله ومنها غيره وثم اضرب للثبوت
عما هو اول اقواله وهو اني احمد الله ولا حاجة الى خبر محذوف
اي اول الجمل التي تكلمت بها هذه الجملة ونظيره قوله عليه السلام
افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وفي المسألة قول
ثالث حكي عن الملك عضد الدولة سالم عن الاعتراض وهو ان التقدير
اول ما اقول قولي اني احمد الله فتكون اني محكية للخبر وهو قولي
فحذف الخبر وقد بقي معموله قايما مقامه ولكون المكسورة للابتداء
جاز في المعطوف على اسمها بعد مضي الجملة وكذا في الصحيح عند الزجاج
الرفع حملا على الموضع ولا يجوز قبله اي قبل مضي الخبر الجملة خلافا
للمبرد والكسائي كما ذكر المكسورة تقرره لمضمون الجملة وهي
المبتدا والخبر وهو معنى قوله للابتداء فرع عليه مسألتين احدهما
انه يجوز الرفع في المعطوف على اسم ان لكن بعد مضي الجملة نحو
ان زيدا قايم وعمرو بالرفع لان المكسورة لما لم تغير معنى الابتداء
كانت الجملة كالاولى كانه مبتدا وخبر فيجوز عطف المرفوع على اسم
المكسورة كما يجوز مع المعطوف على الابتداء كانت الجملة كالاولى
نحو زيد قايم وعمرو وانما جاز هذا في المكسورة ولا يحمل على محل
الاسم في ليت ولعل وكان لانها تغير معنى الابتداء وتجعل الكلام
تشبيها وتمنيا وترجيا وتبطل معنى الابتداء الذي كان قبل دخو
دخولها بخلاف المكسورة فانه يقرر الابتداء ويوكده قوله بعد
بعد مضي الجملة واما الكوفيون فيجيزون العطف عليه مضت الجملة
او لم تمض حجة البصريين انه لو عطف قبل مضي الجملة وقيل انه
ان زيدا وعمرو ذاهبان ادى الى ان يعمل عاملان مختلفان في

في معمول

في معمول واحد لان خبر ان معمول لان وارتفاع عمرو على انه معطوف
على اسم ان على تقدير الخلو من ان او على جعلها مع معمولها كالمبتدا
المجرد وخبره يجب ان يرتفع بما ارتفع به الاسم وهو الابتدا فاذا قلت
ذاهبان وجعلته خبرا لهما ادى الى ان يكون معمولا لان ومعمول لا
للابتدا وهو باطل واعترض صاحب المغني على هذا الدليل وقال
هو غلط في الرد لان الكوفيين لا يقولون بان الابتدا عامل في
الخبر ولا يقولون ان ان ان يعمل في الخبر فكيف يلزمهم ما لا يقولون
به وفي هذا التغليط نظر وذلك ان البصريين يقولون انا بينا بالدليل
ان الابتدا هو العامل في الخبر وبينا ان ان عاملة في الخبر الجزئي مقتضى
ذلك الدليل او يطعن فيه فان سلم لزم ما ذكرنا وان طعن فيه فان
حقه ان يذكر وجه الطعن اولا حتى يتم له التغليط ومدعى البصريين
ان مذهب الكوفيين باطل لما يلزم من نحو هذا الدليل وليس مدعاهم
انهم يقولون ما يخالف مذهبهم حتى يقال هذا لا يلزمهم
والله اعلم والمسألة الثانية المتفرعة على بقاء معنى الابتداء
ان صفة اسم المكسورة يجوز الرفع فيها عند الزجاج بعد
مضي الجملة وعند الكوفيين جواز ذلك في ساير التوابع
حجة الجواز قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب
بالرفع صفة لمحل اسم ان والقياس على العطف وعلى اسم
لا فانه يجوز الوصف على المحل ولا يجوز قبل مضي الجملة
خلافا للمبرد والكسائي والجواب عن الاية انه لا يتعين
بل يجوز ان يكون خبرا بعد خبر او خبر مبتدا محذوف
اي هو علام الغيوب او يكون بدلا من الضمير
في يقذف او يكون فاعل يقذف واستغنى به
عن العايد الى اسم ان لان علام الغيوب
بمعناه والجواب عن القياس على العطف
بالفارق وهو ان المعطوف غير المعطوف عليه
فلا يستنكر تغايرهما في الاعراب والصفة هي

فيمتاز عن الموصوف فيبعد تغايرهما وهو ضعيف لان
هذا التغاير لوجوز اختلاف الاعراب لما وجب في المعطوفين
التوافق في الاعراب والجواب عن القياس على
اسم لا ان التركيب صيرهما بمنزلة بعض الكلمة
فضعف عملها فكانه لم يعمل في الخبر عاملان وقوي
محل الاسم بعد ان فلذلك قوي فيها الحمل على المحل
مطلقا وقوله تعالى والصابئون على ان الخبر المذكور
خبر لان مقدما على المعطوف تقديرا او على انه خبر للصابئون
للصابئون وخبر ان محذوف مقدر قبله كما في قوله نحن
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف تمسك
بعضهم على جواز العطف قبل مضي الخبر بقوله تعالى
ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون الآية فانه
عطف الصابئون على محل اسم ان قبل مضي الخبر واجاب
عنه بجوابين احدهما ان الصابئون ليس عطفا على اسم
ان بل هو مبتدا وخبره محذوف دل عليه خبر ان اي ان الذين امنوا كذا
والصابئون كذلك والثاني ان الصابئون وخبر ان
محذوف دل عليه الصابئون وعليه اي وعلى الوجه
الثاني قوله ان الله وملايكته يصلون على النبي فيمن قرا
مرفوعا اي برفع ملايكته فان الآية تحمل على ان يصلون خبر
ملايكته وخبر الاول محذوف له لا له يصلون عليه اي ان الله يصلي
وملايكته يصلون ولم يكن في الآية الحمل على ان المذكور خبر الاول لان
يصلون للجمع فلذلك قال وعليه اي وتعين الحمل على الوجه الثاني وقد
يتوهم ان المفتوحة في باب عطف لها حكم المكسورة في صحة العطف على المحل
قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق وليس بثبت اي بحجة لاحتمال
ان يكون العطف باعتبار الحمل لا باعتبار التشريك في العامل وانه جايز في الجميع
اي في المكسورة وفي المفتوحة وفي غيرهما من ساير العوامل نقل عن سيبويه جواز
العطف على محل اسم المفتوحة في باب علمت كقوله والا فاعلموا انا نحن عطف انتم على محل اسم ان المفتوحة

المذكور خبر
صح

واجاب

واجاب عنه بانه ليس بحجة لانه يلزم ان يكون عطفا قبل مضي الخبر وهو ممتنع
عند سيبويه على ما بيّنا بل يحتمل ان يكون معطوفا عليه عطف المفرد باعتبار تشريكهما
في عامل واحد بل باعتبار عطف الجملة على الجملة بان يكون خبرا انا هو قوله في شقاق
اي اعلموا انا في شقاق معكم ما بقينا وانتم بغاة وليس المراد انا بغاة بل يتعين
ان لا يكون بغاة خبرا انا بل خبره قوله في شقاق اذ لا ينسبون البغي الى انفسهم بل
الى المخاطبين خاصة فالعطف باعتبار الحمل لا باعتبار التشريك والعطف باعتبار
الحمل جايز في الجميع كما ذكرنا البيت لبشر بن ابي خازم وقبله اذا جزت نواصي
آل بدر فادوها واسرى في الوثاق واصله ان جاورا قوما من اهل بدر الفزاريين
بني لام من طي فجز بنو لام نواصيهم وقالوا قد مننا عليكم ولم نقتلكم فغضب بنو فزارة
لذلك فيقول اذ قد جزتم نواصيهم فاحملوها الينا فاحملوا الاسارى لنطلقوهم
والا فاعلموا انا واعلموا انا وانتم متعادون ابدا ويقولون ان المصطلح نحو آية تأ
سلكت طالا يخلو من فساد او اكثر بيانه انه اما ان ينتصب اخوه او يرفع مع
وعلى التقديرين اما ان يثنى الخبر او يوحد فهذه اربع صور لا يصح شيء منها اما نصب
اخاه مع تثنية الخبر وهو مختصمان ففاسد لان نصب اخاه اما ان يكون للعطف
على المصطلح او لكونه مفعولا معه اما الاول ففاسد لان فاعل المصطلح يكون واحدا
ولا يستقيم لان اصطلح افتعل بمعنى تفاعل كاشترك بمعنى تشارك فيقتضي
شيئين واما الثاني فلان فاعل المصطلح يكون واحدا مع اقتضايه متعددا و
ايضا تثنية الخبر يكون فاسدا لانه خبر عن المصطلح وحده لان التقدير ان اخاه
مفعول معه مشارك لفاعل المصطلح وليس عطفا على اسم ان حتى يكون الاسم
مثنى فيستقيم تثنية الخبر واما نصب اخاه مع توحيد الخبر نحو ان المصطلح هو
واخاه مختصم ففاسد ايضا لان اخاه اما ان تنصب عطفا على الاسم فيفسد
لتوحيد الخبر اذ لا يقال ان زيدا وعمرا قايم ويلزم ايضا توحيد فاعل المصطلح
والمختصم ايضا واما تنصب على المفعول معه فيلزم توحيد فاعل المختصم دون
المصطلح لان التقدير ان الذي اصطلح مع اخيه هكذا ذكر وفيه نظر لان
ظاهر هذا الكلام انه لا فساد الا توحيد فاعل المختصم وهو ممنوع لان
المصطلح بمعنى المتضاد لح فيقتضي ان يكون فاعله متعددا لفظا ولو كان
مفعولا معه لم يتعدد الفاعل من حيث اللفظ اذ لا يقال تصالح زيد مع عمرو

عطف
واخوه وعمرو واختصم
ولولم تات بالمعطوف على
الثاني بعمرو لم يستد كلام
صح

حدا

بل الصواب تصالح زيد وعمرو وعلى انهما فاعلان لفظا فصفة فساد اتحاد فاعل المصطلح
والمختصم ايضا لان اخاه منصوب لفظا فلا يكون فاعله متعدد اللفظ وهو الواجب في باب
تفاعل واما رفع اخوه فاما ان يكون مع تثنية الخبر او مع توحيده وكلا هما فاسد اذ ان
اما مع تثنية الخبر نحو ان المصطلح هو واخوه مختصمان فلان اخوه اما ان يعطف على محل اسم
ان وهو فاسد اذ لا يجوز العطف عليه قبل مضي الجملة ويلزم ايضا كون فاعل المصطلح واحد
لان التقدير ان اخوه ليس عطفا على فاعله ففاعله واحد واما ان العطف على المستكن
في المصطلح لوجود الفصل فهو فاسد ايضا لان تثنية الخبر حينئذ لا وجه له لانه خبر عن
المصطلح الذي هو اسم ان واسم ان غير مثنى واما رفع اخوه مع توحيد الخبر فهو فاسد
ايضا لان رفعه اما ان يكون بالعطف على فاعل المصطلح فيلزم توحيد فاعل المختصم لانه
لا تعدد في فاعله حينئذ مع اقتضا بناء الاختصام تعدد الفاعل واما ان يرفعه بالعطف
على محل اسم ان ففيه الفساد من وجوه ثلثة العطف قبل مضي الجملة وتوحيد فاعل المصطلح
وتوحيد فاعل المختصم وقوله اية سلكت معناه اي طريقة وجه سلكت من الوجوه المذكورة
ولم يجامع لام الا اياها عطف على قوله جاز في المعطوف على اسمها بعد مضي الجملة اي ولكون
المكسورة للابتداء لم يجامع لام الابتداء الا اياها اي الا المكسورة لان لام
الابتداء كان داخلا على المبتداء فلما دخل ان لم يمكن تقديمه عليه فقدروها لئلا يتلاقى
حرفا ابتداء ان واللام فاحوت داخلة على الخبر نحو ان زيدا لقايم او على الاسم معمولا لها
اي بين ان وبينه اي وبينه اي وبين الاسم نحو قوله عليه السلام ان من البيان لسحرا
او على ما يتعلق بالخبر اذا تقدمه اي اذا تقدم المتعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل اذ
لو تأخر المتعلق التي دخله اللام بطل صدرية اللام ولكن للاستدراك اي
ومن اخوات ان لكن وهو للاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى
اي نفيا واثباتا فالشرط التغاير المعنوي لا اللفظي فالتغاير اللفظي والمعنوي
نحو ما جاء زيد لكن عمرو جاء والتغاير المعنوي دون اللفظي كقوله تعالى ولكن الله
سلم بعد قوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم لان سلم مثبت كالفعل قبله ولكن
التغاير المعنوي حاصل اذ المعنى ولكن الله ما اراكهم كثيرا وسلمكم اذ لو اراكهم
كثيرا لانهزمتم وهلكتم فحذف سبب التسليم وهو انتفاء اراءتهم كثيرا واقيم السبب
وهو التسليم مقامه وتشاركها اي توافق ان في المسلمين المذكورين في صحة العطف
على المحل نحو ما جاءني زيد لكن عمرو جاء وبكر بالعطف على محل اسم لكن ودخول اي

وفي دخول اللام في الخبر لكنه ضعيف وهو مذهب الكوفيين وان كان كلام المصنف يوهم انه مذهب
البصريين وان كان ضعيفا ونحو ولكنني من حبها لعميد مناول وقيلة ان الاصل ولكن
انني فنقلت حركة الهمزة الى النون فسقطت الهمزة وادغمت النون في النون لعدم جواز دخول
العاطف عليها بخلاف المخففة فانه للعطف فلا ينبغي ان يدخل عليها العاطف فلو دخلته
قبل انتقل معنى العطف الى الواو وتجردت لكن للاستدراك واما المشددة فليست
بعاطفة فيجوز معها الواو مطلقا وكان للتشبيه اي ومن اخوات ان كان التي للتشبيه
نحو كان زيدا اسد وقد يجوز اعمال ما ذكر في ان وبعده الاربعة يعني ان وان وكان ولكن مخففة
اي يسكن نونها بعد حذف نون فيبطل عملها لزوال الشبه اللفظي بينها وبين الفعل كقول الشاعر
كان ثدياه حقان وجاز الاعمال اي اعمال المذكورات نظرا الى ان الحذف لا يوجب ابطال
العمل نحو لم يك زيد لان المحذوف في حكم المنطوق الا في لكن فانها اذا خففت يبطل
عملها مطلقا لانها اشبهت لكن العاطفة لفظا ومعنا فلم يعمل شكلها قال الشاعر لقد
بالت مطعن ام ليلى ولكن ام ليلى لا تبالي وخالف فيه يونس فاعملها كالمشددة وليست
عنده حرف عطف وهو ضعيف لانه لم يظهر لها عمل اصلا في موضع من الاستعمال ويلزم
المكسورة اي المخففة اللام يعني اذا خففت المكسورة ولم يعمل فيلزم اللام في خبرها
نحو ان زيد لقايم فرقا بينها وبين النافية بخلاف ما اذا اعملت نحو ان زيدا قايم فانها لا
تحتاج الى اللام لانها لا يلتبس بالنافية لظهور العمل الفارق بينهما وتدخل اي المكسورة
المخففة الفعل ويلزم في المكسورة اي بعد التخفيف ان يكون اي الفعل الذي دخلت عليه
من افعال المبتدأ والخبر خلافا للكوفيين في التعميم اي يجوزون دخولها على الافعال الداخلة
على المبتداء والخبر وغيرها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما
وجبت عليك عقوبة المتعمد ويشترط عند البصريين ان لا يدخل بعد التخفيف
الا على فعل من الافعال الداخلة على المبتداء والخبر لان الاصل دخولها على المبتداء
والخبر فاذا فات ذلك اشترط ان لا يعدوها الا دخول على مقتضى المبتداء والخبر
رعاية على الاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله
وان كادوا ليفتنونك وفي المفتوحة اي ويلزم في المفتوحة المخففة اذا دخلت
على الفعل ان يكون مع فعلها قد او السين او سوف او حرف النفي وتقدير
اعمالها في ضمير شان مقدر وانما اشترط ان يكون مع فعلها احد هذه الحروف
لئلا يلتبس بالناصبة نحو علمت ان قد خرج وان سيخرج وان سوف

بعد حذف النون لئلا تلتقي النونات ويجوز معها الواو لان لكن المشددة للاستدراك فلا مانع من دخول صح

كقوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون ونظايره وكقوله واخر دعويهم ان الحمد لله صح

يخرج وان لا يخرج وكان مقتضى القياس ان يشترط مع حرف النفي ما يدل
على انها غير ناصبة وحرف النفي قد يكون مع الناصبة نحو اريد ان لا يخرج
ومع المخففة نحو علمت ان لا يقوم زيد لكن لم يمكنهم الاتيان معها بقد لانه للاثبات
فلا يجتمع مع حرف النفي ولا بالسين وسوف اذ لا يجتمع حرفا استقبال
فاستغنوا بحرف النفي عنها نظرا الى الاصل وهو ان لا في الاصل موضوع لنفي المستقبل
كان وهذا العذر انما يتم لو لم يجتمع ان الناصبة مع لا في النفي لكنها قد جاء معها
فالاعتذار مشكل قوله ونقدر اعماله يعني اذا دخلت المفتوحة مع فعلها قد او
غيره من الحروف المذكورة فلم يكن عاملا لفظا ولا بد من اعماله لان المكسورة
المخففة قد اعملت وشبه المفتوحة بالفعل اقوى فلا بد من اعماله في ضمير
شان مقدر لئلا يحط رتبة المفتوحة عن المكسورة وليت للتمني وجاز ليت
ان زيدا قائم على حذف الخبر اي ليت قيام زيد حاصل فاما من يجعل ان وما
بعده سادا مسد المفعولين وهو مذهب البصريين فكذا يقول في ليت
وهو ان مع ما في حيزها يسد مسد اسمها وخبرها ولعل للتوقع امر
مرجو نحو جئتك لعلك تكرمني او مخوف نحو خرجت لعله يهينني وقد تشم اي
لعل معنى التمني فينتصب الفعل المضارع بعدها اذا وقعت بعد الفا كقوله
تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع فيمن قرا بالنصب وجاز
دخولها اي دخول لعل على ان عند المبرد نحو لعل ان زيدا قائم قياسا على
ليت نحو ليت ان زيدا قائم على ما ذكرنا وهو ضعيف اما اولا فلان اللغة لا تثبت
قياسا واما ثانيا فلانه يستلزم جواز لكن ان زيدا قائم وهو ممتنع عنده ويلحق
الجميع اي ان واخواتها ما كافة او ملغاة اي عن الكف يعني يدخلها ما ويحتمل و
وجهين احدهما ان يكفها عن العمل والثاني ان لا يكفها بل يكون ما ملغاة عن الكف
الا ان الالغاء اي الغاء ما عن الكف مع الثلثة الاخيرة وهي ليت ولعل وكان
اكثر من كفها لقوة قربها اي قرب الثلثة من معنى الفعل لان معناها تمنيت
او رجيت وشبهت بخلاف ان وان ومفتوحة فانها لتاكيد معنى الجملة
فكفها عن العمل ابعد [illegible] ومنها اي ومن العوامل التي تنصب ثم ترفع
لا التي لنفي الجنس على ما مر [illegible] التابع [illegible] ما ينصب ثم يرفع فانه قال
اولا وهي سبعة وذكر الستة منها وهي المشبهة بالفعل بقي السابع [illegible]

قد ذكرها آخرا انما للسبعة السادس من العوامل ما يرفع ثم ينصب وهو ما ولا المشبهتين
بليس ووجه الشبه اشتراكهما في النفي وفي الدخول على المبتدا والخبر وفي زيادة الباء
في خبرهما كما في ليس وكذا ان النافية عند المبرد والكسائي نحو ان هو مستوليا على
احد الا على اضعف الملاعين ولا اخواتها عملها عمل ليس عند سيبويه على ما نقلها حب
المفصل والسابع اي غير العامل من الحروف وذكرها استطرادا لان البحث في
العوامل فذكر غير العامل استطرادا وقيل لانها وظيفة اللغة لانه بيان لمعاني مفردات
لا باعتبار العمل ولا اول الظهور منها اي فمن غير العامل حروف العطف ومنها حروف
النفي غير ما عمل منها في الاسم نحو ما ولا المشبهتين بليس ولا لنفي الجنس او
الفعل اي او في الفعل نحو لن يضرب ولم يضرب ولما يضرب ولا يضرب في
النهي وهي ما لنفي الحال نحو ما يفعل وما زيد منطلق في تميم اي على عدم اعمال ما ولنفي
الماضي المقرب من الحال نحو ما فعل ولا يتقدمها شيء مما في حيزها فلا يقال
طعامك ما اكل زيد خلافا للكوفيين احتج الكوفيون بان ما بمنزلة لم ولن
ولا لانها نافية مثلها وهذه الحروف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو زيدا
لم اضرب وزيدا لن اكرم وبشرا لا اخرج فكذلك ما واما البصريون فاحتجوا
بان ما معناها النفي ويليها الاسم والفعل فاشبهت حرف الاستفهام وكما
لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذا ما والجواب عما احتج به الكوفيون
ان ما يليها الاسم والفعل بخلاف لم ولن فانهما لا يليهما الا الفعل فلذلك عملتا
فيما قبلهما واما لا فانما جاز التقديم معها وان كانت يليها الاسم والفعل لانها
حرف متصرف يعمل ما قبله فيما بعده نحو جئت بلا شيء فيعمل الباء فيما
بعد النفي فكذا يعمل ما بعده فيما قبله بخلاف ما فانه لا يعمل ما قبله فيما بعده
فلا يعمل ما بعده ايضا فيما قبله هكذا ذكره ونحو قوله اذا هي قامت حاسرا
مشمعلة نحيب الفؤاد راسها ما تقنع مع شذوذه محتمل للتاويل يعني ان
ظاهر هذا البيت حجة للكوفيين لان راسها مفعول تقنع وقد تقدم
على ما اجاب اولا بانه شاذ وثانيا بانه محتمل للتاويل وهو ان راسها
ينتصب على شريطة التفسير كانه جعل ذكره [illegible] له الاشتغال عنه
بشيء اخر فيكون التقدير ما تقنع راسها ما تقنع ولا لنفي الاستقبال عطف
[illegible] ولما لنفي الحال نحو لا تفعل وقد حذف الفعل فجرت مجرى النائب

في قولهم افعل هذا اما لا ما زائدة والتقدير التام ان لا تفعل هذا الامر فافعل
ذاك لانه اهم فحذفت هذه الجملة واكتفي بما بقي وهي لا عنها ولهذا اي ولكون الحرف
وهو لا نائبا مناب الجملة امالوا الفها وكانها فعل لنيابتها منابه وتحذف اي
لا في جواب القسم نحو ابرح قاعدا اي لا ابرح قاعدا وتتمته فقلت يمين الله
ابرح قاعدا وان قطعوا راسي لديك واوصالي وهي من اخوات كان اي وتحذف
لا من اخوات كان نحو تزال حبال مبرمات اعدها اي لا تزال واحدة لها
ما مشي يوما على خفه جمل وقد تجيء لها اي بلا الماضي مكررا نحو فلا صدق ولا صلى
او في معنى المكرر نحو فلا اقتحم العقبة لتفسير لا اقتحام بالشيئين اي
لا فك رقبة ولا اطعام يتيما وقد لا يكرر كقول الشاعر واي امر سيئ لا فعله
وقوله واي عبد لك لا الما واوله ان تغفر اللهم تغفر جما والدعاء وجواب القسم
لمعنى المستقبل فيجوز ان لا يكرر في الدعاء نحو لا غفر الله له لان المراد به
بالدعاء نفيه في المستقبل وفي جواب القسم ايضا تجوز ان لا يكرر نحو والله لا
ضربت اي والله لا اضرب لان القسم انما يتلقى بلا مع المستقبل بخلاف
ما فانه قد يتلقى بها مع الماضي كقولك والله ما ضربت وياتي اي لا نقيضة لنعم
يقال لتصديق في تقول افعلت كذا نعم اي نعم فعلت ولتكذيبه لا اي ما فعلت
وان بمنزلة ما في نفي الحال قال الله تعالى ان يتبعون الا الظن وقال ان الحكم الا لله
ومنها اي ومن غير العاملة حروف التنبيه وهي ها والا واما مخففتين وقد
تحذف الفها اي الف اما فيقولون ام والله ويبدل همزتها اي همزة اما عينا
فيقال عما والله وهم والله ومنها اي ومن غير العاملة من الحروف حروف
التصديق والايجاب وهي نعم مقررة لما سبقها من نفي او ايجاب خبرا او
استفهاما فنعم في الخبر في الايجاب كما اذا قيل قام زيد فقلت نعم اي نعم
قام زيد وفي النفي اذا قال لم يقم زيد وقلت نعم معناه نعم لم يقم زيد وكذا
في جواب الاستفهام ايجابا نحو اقام زيد ونفيا نحو الم يقم نعم فهو ايجاب
لما بعد الاستفهام فنعم في جواب اقام زيد معناه قام وفي جواب الم نعم
معناه لم يقم فان قلت اليس لي عليك الف فقال نعم يقتضي ذلك ان يكون هذا
معنا ليس لك علي الف مع ان بعض الفقهاء قالوا هو اقرار بلزوم الالف
قلت لا شك ان مقتضى اللغة ان لا يلزمه ولكن الفقهاء احتجوا على العرف

فانه في العرف يفهم منه معنى بلى وهو لايجاب بعد النفي وقياس اللغة ان لا يلزمه
شيء وبلى ايجاب لما بعد النفي خبرا او استفهاما فلو قال لم يقم زيد فقيل بلى اي
بلى قام زيد ولذلك ذكر وليه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى لو قيل نعم لكان
قولهم كفرا لانه يكون معناه نعم لست بربنا ومعنى بلى هو لايجاب اي بلى انت
ربنا واجل وجير وان لتصديق المخبر هذا على مذهب الجمهور وهو انه لا يستعمل
هذه الثلثة الا بعد الخبر ولا يقع جواب الاستفهام الا عند بعضهم ويقال جير لا افعلن
بمعنى ذهب بعضهم الى ان جير قد يكون اسما بمعنى حقا اي حقا لا افعلن واي بكسر الهمزة
اثبات بعد الاستفهام ولا يستعمل الا مع القسم كقوله تعالى ويستنبئونك
احق هو قل اي وربي وعند بعضهم انها لتصديق الخبر ومنها اي ومن الحروف
الغير العاملة اللواحق باياك نحو اياك اياكما اياكم وان اي اللواحق بان من انت
وانتما وانتم وانتن وكذا الكاف في ذاك وحيهلك والنجاءك بمعنى اسرع
من بحوث يحاء بالمد اذا اسرعت وسبقت ورويدك وارايتك وقد سبق
الاختلاف في اللواحق باياك وانها لا محل لها من الاعراب كما هو مذهب
الخليل ومنها حروف الصلة سوى ما يجر منها نحو ما جاء من احد فان من
صلة وان كانت جارة وانما اخرجه لان البحث في الحروف الغير العاملة وهي
اي وحروف الصلة ان في نحو ما ان رايت خلافا للفراء يعني ان يزاد بعد ما
النافية لتاكيد النفي فمعنى ما ان رايت ما رايت وقال الفراء انهما حرفا نفي ترادفا
كترادف حرفي التاكيد في ان زيدا لقائم وهو ضعيف وانما جاز الجمع بين حرف
التاكيد اذا وقع فصل بينهما فاما اجتماعهما من غير فاصل فلم يعهد وانتظر في
ما ان جلس القاضي اجماعا اي تزاد ان بعد ما المصدرية بالاجماع اي انتظر في
مدة جلوس القاضي فما مصدرية ويقدر معه زمان وان اي ومن حروف الزيادة
ان بالفتح نحو لما ان جاء بمعنى لما جاء وما في فبما رحمة اي فبرحمة واذا ما انزلت
سورة اي اذا انزلت سورة وقول الشاعر سلع ما ومثله عشر ما وعائل ما
وعالت البيقورا البيت لامية بن ابي الصلت وقد زاد ما في ثلثة
مواضع من البيت ومعناه على ما ذكر انه قال في سنة جدب وكانوا في سني
القحط يجمعون ما يقدرون عليه من البقر ثم يعقدون في اذنابها السلع و
العشر وهما ضربان من الشجر ثم يعلقون بها في جبل وعر ويشعلون فيها النار

العشر شجر له [illegible]

ويضجّون بالدعاء والتضرع وكانوا يذكرون ذلك من اسباب السقيا حالت اي السنة
الجدبة اي حملت البقر من السلع والعشر ما اثقلها والبيقور اسم جمع لبقر ونحو
ذلك كقوله ايما تجلس اجلس وقوله تعالى ربما قليل وايما الاجلين قضيت ولا
اي ومن حروف الصلة لا في لئلا يعلم اي ليعلم ولا اقسم على الاعراق اذا
المعنى اقسم ومنهم من قال انها غير زايدة بل هي رد الكلام مقدر كانهم
قالوا انت مفتر على الله في ذلك فقال لا ثم قال اقسم بمواقع النجوم وقيل
انها نفي للقسم وما جاءني زيد ولا عمرو وتسمى مذكرة للنفي يعني سبق نفي قبلها
فهي تذكرة ذلك النفي وبيانه انه لو لم يذكر لا في الثانية لاحتمل نفي المجي عنهما
وعن كل واحد منهما فلما اعيد وذكر ولكن النفي علم ان المجي منتف عن الثاني
ايضا بالاستقلال وقد يورد عليه بانه اذا افاد فايدة زايدة لا يكون زايدة
وجوابه انه قد يكون زايدة موكدة والتاكيد يفهم التنصيص على نفي المجي عن
كل واحد منهما وافادة التاكيد لا ينافي كونها زايدة ومنها الحرفان المصدريتان ان
وهما ما نحو بما رحبت اي برحبها والاخفش يشترط لها عايدا اي يشترط
ان يرجع اليها عايد مما وقعت صلة له فهي اي ما عنده اسم مكني به عن المصدر
وقد دفعوا قوله بلزوم استحقاق العذاب بتكذيب التكذيب في قوله
بما كانوا يكذبون ولا يلزمه لان المقدر مفعول مطلق لا مفعول به اي
ردّ بعضهم قول الاخفش بان ما لو كانت اسما مكنيا به عن المصدر لكان قوله
تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون في تقدير بتكذيبهم التكذيب وتكذيب
التكذيب لا يوجب استحقاق العذاب لان تكذيب التكذيب حق فاجاب
المصنف وقال لا يلزمه لان التقدير عند الاخفش بما كانوا يكذبونه و
الضمير للمصدر المكنى عنه وهو مفعول مطلق بمعنى تكذيبا اي لهم عذاب
اليم بتكذيب كانوا يكذبونه وهو راجع الى المصدر فالتكذيب مصدر التكذيب
لا مفعول به ليلزم تكذيب التكذيب وان سوى ما يدخل المضارع ثم
للاستقبال لان الذي يدخل المضارع عامل ويختار في الحروف الغير
العاملة وقد لا يعمل حملا على ما قد لا يعمل ان في المضارع حملا تشبيها
بما التي في نفسها لا في كونها مصدرية لا ناصبة نحو ان تقرآن على اسماء
... ولا تشعرا احدا فانها اولى في البيت مصدرية

لا ناصبة لوجود النون وقبله يا صاحبيّ فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما
لاقيتما رشدا ان تقضيا حاجة لي خف محملها تستوجبا منة عندي بها ويدا
ان تقرآن البيت وقوله ان تقرآن اما بنصب بدلا من حاجة او رفع على خبر
مبتدا محذوف اي هي ان تقرآن على السلام على هذه المرأة وبعضهم اجاز زيادة
والذي اي يكون مع الفعل بمنزلة المصدر نحو انت فينا الذي ترغبين الذين ع
فالذي ترغبين بمنزلة المصدر اي فينا رغبتك ولا يصلح موصولا بما بعده
والا يلزم التانيث والعايد ويمتنع تقديم ما في حيز الصلة اي لا يمكن ان
يقال الذي في المثال موصول بما بعده صلته والا اي وان صلح موصولا يلزم
امور احدها ان يكون الذي مونثا لانه خبر انت ويقال انت التي ترغبين
ولا يجوز انت الذي والثاني انه يلزم عايد من الصلة الى الذي وليس
فيها عايد والثالث انه لو كان موصولا لامتنع تقديم ما في حيز الصلة
عليها لكن قوله فينا متعلق بترغبين فهو من حيز الصلة فيمتنع تقدمه
على الموصول وعلى تقدير المصدرية لا يلزم تقديم ما في الحيز عليه لان فينا
حينئذ مستانف لا يتعلق بترغبين بل الذي ترغبين مبتدا ان بمعنى
رغبتك وفينا خبر اي انت رغبتك حاصلة فينا والجملة مرفوع المحل خبر
المبتدا الاول وحملوا عليه اي على كون الذي بمنزلة المصدر قوله تعالى
كالذي خاضوا الا ان المعنى وخضتم خوضا كخوضهم والظاهر فيه انه
موصول والتقدير خضتم خوضا كالخوض الذي خاضوه والضمير
للمصدر ويحسبون الذي تضرب زيدا قائما على ان الذي مصدرية
والتقدير ضربك زيدا قائما ولعلهم ما جعلوا الذي من حروف المصدر ية
بل اسما مكنيا به عن المصدر مقدرا في صلته ضميره كما حكي من مذهب
الاخفش في ما بمعنى لا يلزم من كون المصدر مفهوما منه ان يكون
الذي حرفا مصدريا بل جاز ان يكون موصولا مرادا به المصدر بان تقدر موصوفه
مصدرا وفي صلته ضمير راجع الى الموصول المكنى به عن المصدر
كما قلت ضربت الضرب الذي تعلمه فان الذي في المعنى عبارة عن
المصدر وهو الضرب ... مع انه اسم موصول مقتضى صلة وعايدا كما هو
ذكره الاخفش قبل ذلك في ما بمعنى الذي تضرب تبيلا الضرب الذي

تضربه زيدا ويحتمل ان يكون انت فينا الذي نرغبن بهذا المثابة و
نحو ان الذي موصول حذف موصوفه وهو الرغبة والطلب اي انت طلبك
ورغبتك الذي نرغبنه كاين فينا فالذي موصول لكنه حذف موصوف
فلا يكون الذي حرفا مصدرية والذين اجاز والغاء اي الغا الموصول
في نحو مررت بالذي القايم ابوه بالجر اي الجر القايم على زيادة الذي
اذ التقدير مررت بالقايم فيكون الذي زايدة متمسكين بقوله من
النفر اللاتي الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا على زيادة
الذين اي تمسكوا بالبيت على زيادة الذين لان التقدير من النفر اللاتي
اذا قعقعوا هم قعقعوا على ان قعقعوا مفسر للفعل المحذوف اي اللاتي
اذا قعقعوا هم حلقة الباب خاف اللئام حينئذ فلا يبعد من مذهبهم
لو ان يجعلوه حرفا قوله فلا يبعد خبر المبتدأ وهو الذين اجازوا اي
المجيزون لالغاء الذي لا يبعد من مذهبهم ان يجعلوه حرفا لا موصولا و
منها حروف التحضيض وهي الا وهلا ولولا ولوما قيل ان هلا
مركبة من هل ولا والا مركبة من ان ولا ولولا ولوما من لو وحرف النفي
ثم تغير معناها بالتركيب على خلاف الاصل ولها صدر الكلام لانها تدل
على قسم من اقسام الكلام كالشرط ويلزمها الفعل لشدة اقتضائها له
من حيث ان التحضيض والتوبيخ انما يكون على فعل ماضيا كقوله هلا ضربت
زيدا ومعناه التوبيخ على ترك الضرب في الزمان الماضي او مضارعا
نحو هلا تضرب زيدا ومعناها التحضيض والتحضيض على الضرب
في المستقبل والاحيان وبها لولا ولوما يكونان ايضا لامتناع الثاني
لوجود الاول ويبتدأ بعدهما الكلام على امر اي يقع بعدهما المبتدأ
والخبر ومنها قد وهي لتقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة
اي قرب قيامها وللتقليل اذا دخلت على المضارع بمنزلة ربما نحو ان
الكذوب قد يصدق اي يقع منه الصدق قليلا ويجوز الفصل بينه
اي بين قد وبين الفعل بالقسم كقولك قد والله احسنت وقد
لعمري اكرمتك وعليه قول [illegible] قد اهدى [illegible] عنك و
للوفود اذ دخلتم والمطايا اذ رحالهم لان القسم كثير الاستعمال

متوسعوا فيه كما توسط بين المبتدأ والخبر نحو زيد والله قايم وكذا بين
الفعل والفاعل نحو قام والله زيد وجاز السكوت عليه اي على قد مثله اي
مثل السكوت في لما قال الشاعر ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا
وكان قد اي وكان زالت محذوف لدلالة ما تقدم عليه كما يسكت على لما في قم
قام زيد ولما اي ولما يقم ومنها حرف الاستفهام وهما الهمزة وهل ولهما
صدر الكلام للدلالة من اول الامر على الكلام استخبار لا خبر والهمزة
اعم تصرفا من هل على ما سيأتي ولذا اي ولكونه اعم تصرفا تقول ازيد
عندك ام عمرو على ام المتصلة فانها يكون معادلة للهمزة الاستفهام دون
هل وازيدا ضربت اي وكذا تقول ازيد ضربت بايقاع اسم بعد الهمزة
بتقدير فعل ويضعف هل زيد ضربت لان هل بمعنى قد في الاصل وهي لا
الاسم فكذا ما كان بمعناها واثمن كان على بينة وا وكلما اي يقع بعد الهمزة
الفاء والواو وكذا ثم كقوله تعالى اثم اذا ما وقع امنتم به ولا يقع هل في
هذا المواقع وتحذف اي همزة الاستفهام عند الدلالة نحو لعمرك ما ادري
الحمرام بثمان والبيت لعمر بن ابي ربيعة واوله فوالله ما ادري واني
لحاسب يروي وان كنت داريا وانما حذفت الهمزة لدلالة ام المعادلة
عليها وتستعمل دون هل في الامر اي في ما يراد به الامر نحو اسلمتم لان
المراد الامر بالاسلام وللاستبطاء نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع
قلوبهم فيه استبطاء لدخول وقت الخشوع والتحضيض نحو الا تقاتلون
لان معنى هلا تقاتلون والتقرير نحو الم يره وانا حملنا حرما آمنا و
التسوية نحو انذرتهم ام لم تنذرهم والتعجب نحو الم تر الى ربك كيف
مد الظل ونحو ذلك كالتنبيه نحو الم يجدك يتيما والتوبيخ نحو اكذبتم باياتي
والوعيد الم نهلك الاولين وبمعنى نحو اتعبدون ما تنحتون اي لا
تعبدون ومنها السين وسوف للاستقبال وفي سوف زيادة
تنفيس اي تبعيد وتاخير ومنها لو للشرط في الماضي نحو لو جئتني لاكرمته
على ان الثاني وهو الجزاء منتف فيلزم انتفاء الاول لانه يلزم من انتفاء
اللازم انتفاء الملزوم هذا اصلها وقد تستعمل فيها كان الثاني مثبتا
كقوله عليه الصلوة والسلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه

لان عدم العصيان ثابت والمراد المبالغة وذكرا بعد التقديرين اى لو خاف
الله لما عصاه ولو فرض عدم الخوف لما عصاه ايضا فكيف لو فرض الخوف
فالمعنى المدح بعدم العصيان على كل تقدير ولطلبها الفعل امتنع في خبر ان
الواقعة بعدها ان يكون اسما مشتقا مكان الفعل فلا يقال لو ان زيدا
قايم لامكان الاتيان بالفعل ويقال لو ان زيدا قام بخلاف ما اذا كان اى
الخبر جامدا غير مشتق نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان
خبر ان اسم جامد فلا يمكن ان يوتى مكانه بفعل والاية ايضا مثل الحديث
المذكور وهو لو لم يخف الله لم يعصه لكون الخبر غير منتف اذ ليس المعنى
انها نفدت كلمات الله بل المراد تعليق عدم النفاد بامتناع التقديرين وهو
كون شجرات الارض اقلاما وماء البحر مدادا فانها اذا لم تنفد الكلمات
مع كثرة الاقلام والمداد فمع قلتها اولى ان لا تنفد وتجيء اى لو في معنى
التمني نحو لو تاتيني فتحدثني بمعنى ليتك تاتيني فتحدثني وتستعمل في
الاستقبال عند الفراء كان بمعنى ان لو اذا دخلت على المستقبل
لم تنقل المستقبل الى معنى الماضي كما ان ان اذا دخل المستقبل لم تنقله
الى الماضي وقد ورد في التنزيل كقوله لو نشاء الله اطعمه ولا يراد به الماضي
لان المعنى ان يشاء يطعمه وضعف بانه لو اريد به الاستقبال لوجب ان
يعمل فيه لانه مستقبل قابل للاعراب واما عند الجمهور فلما كان بمعنى
الماضي لم يعمل فيه ومنها اما وفيها معنى الشرط ومن ثم اى ومن
اجل تضمنها لمعنى الشرط لزمها الفاء نحو اما زيد فمنطلق لان المعنى
مهما يكن من شيء فزيد منطلق والتزم توسط جزء مما في حيزها
بينهما اى بين اما والفاء عوضا من الفعل ولهما خاصية في تصحيح الكلام
لما يمتنع تقديمه عند سيبويه يعني ان اما تصحح تقديم ما يمتنع تقديمه
ما جاز اما عمرا فانا ضارب اجازه غيره اما اليوم فانى خارج
ونحوه مما يصح نصبه بمعنى الفعل نحو اما اليوم فانا خارج بدون اما
فانا غير سيبويه يجيز نصبه بمعنى الفعل لعدم المانع وهو ان ونحوه منصوب
[illegible] اما اليوم اى كما يجيز غيره هذا المثال الذي يوجد فيه اداة
نحوه مما لم يوجد ان ومعه يجيز نصبه بمعنى الفعل وهذا في قولنا اما [illegible]

مفعول ضارب اذ التقدير مهما يكن من شيء فانا عمروا ضارب فهذا وقوم
لئلا يتلاقى حرفا الشرط والجزاء وكذا اليوم في المثال الثاني معمول لخارج
اى مهما يكن من شيء فانى خارج اليوم فقدم الظرف للغرض المذكور واختلف
في المتوسط بين اما والفاء انه من معمول الجزاء او من معمول الشرط
المقدر فقال بعضهم في اما يوم الجمعة فزيد منطلق ان الظرف متعلق
بالشرط المقدر اى مهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق وليس بشيء فانه
يوجب جواز الرفع بتقدير مهما حصل او ذكر يوم الجمعة وهو منتصب
بالاتفاق وايضا الغرض الاخبار عن زيد بالانطلاق في يوم الجمعة
على كل تقدير اذ المعنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة وقال
قوم ان كان المتقدم جايز التقديم كالظرف فهو معمول الجزاء والا
فهو معمول الشرط نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان معمول ما في حيز
ان لا يتقدم عليه وهذا ايضا ليس بشيء لان الفاء يمتنع تقدم ما بعدها
عليها مطلقا كما يمتنع التقدم على ان بل العذر انه انما قدم ما في حيز الجزاء
على ان او على الفاء مطلقا للغرض المقصود وهو ان لا يتلاقى حرف الشرط
وحرف الجزاء فلا فرق بين ما وجد ان او لم يوجد قوله اجازه غيره مقتضى
ان يكون هذه الصورة جايزة عند غير سيبويه وليس كذلك لانه ذكر
بعضهم ان هذه الصورة ممتنعة لان ما في حيز ان يمتنع تقديمه عليها
وايضا قوله فاجاز اما هذا تصريح ان سيبويه يجيز تقديم ما ليس بظرف
نحو هذا على ان وليس كذلك فانه صرح في المفتاح في شرح ديباجة
المصباح انك اذا قلت اما زيدا فانى ضارب فهذا غير جايز عند جميع
النحويين الا ابا العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد ومنها حرف
التفسير وهما اى نحو ترميني بالطرف اى انت مذنب واجره
وتقليني لكن اياك لا اقلي فان قوله اى انت مذنب تفسير لقوله ترميني
بالطرف وان عطف على اى وتختص اى ان بما في معنى القول
دون صريحه كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم واما صريح القول
فاجاز بعضهم وقوع ان تفسيرا له والجمهور على المنع لان صريح القول لا يحتاج
الى تفسير لان الجملة تقع مفعولا له لفظا وانما اختص بما فيه معنى القول ليفيد

كنادى واوحى وامر فان الجملة لا تقع مفعولا له لفظا فاحتيج الى تفسيره بالقول
ليقع الجملة مفعولا له لفظا والقول الصريح لتقع الجملة مفعولا له لفظا وانما اختص بما
معنى القول لان ما بعد ان المفسرة لا تقع الا ما يصح ان يكون مقولا كالمنادى في
ان يا ابراهيم وكالامر في امرته ان قم ومنها كلا للزجر والردع كما اذا قيل
فلان يبغضك فقلت كلا جمعا زجر القايل وردعه عن ذلك القول ومنها لام
التعريف وميمه في لغة اهل اليمن ومنه الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر
ولام جواب القسم نحو والله لاخرجن ويلزم مع المضارع النون الموكدة للفرق
بين المستقبل والحال لان الغرض تاكيد ما لم يقع ومع الماضي قد اى و
يلزم مع الماضي اللام مع قد اما اللام فللربط بالقسم واما قد فيكون القربا
من الحال نحو والله لقد ضربت وجاز حذفه اى حذف قد نحو لنا موافقا ان
ان من حديث ولا صالح واول حلفت لها بالله حلفة فاجر لا اى لقد ناموا
والموطية اى ومن اللامات الموطية للقسم وهى التى يتقدمها القسم لفظا
او تقديرا اما اللفظ نحو والله لين قمت قمت واما التقدير فكقوله تعالى
لين اخرجوا لا يخرجون في الاية والله لين اخرجوا وانما جى باللام
ليوذن بان الجواب المذكور اخرا نحو لا يخرجون في الاية جواب للقسم والا اى
وان كان جوابا للقسم جاز لين اكرمتنى اكرمتك بالجزم ليكون جوابا للشرط
والشرط والجزاء جوابا للقسم لكن يجب ان يرفع اكرمك فهو دليل على
انه جواب للقسم المقدر لا للشرط وكذلك في الاية لو كان اللام في لين اخرجوا
غير موطية بل جواب للقسم لكان يجب جزم لا يخرجون ليكون جزاء للشرط
والجزاء جوابا للقسم لكن لا يخرجون مرفوع لوجود النون فليس
جوابا للشرط بل هو جواب للقسم لفظا وسد مسد جواب الشرط تقديرا
ولام جواب لو ولولا اى ومن اللامات لام جواب لو ولولا نحو لو جاءني
زيد لاكرمته ولولا زيد لخرج عمرو وانما جى باللام توكيدا لارتباط احد الجملتين
وهو الجواب بالاخرى وهى الجملة الشرطية ويجوز حذفها اى حذف اللام
نحو لو جاءني اكرمته وحذف الجواب اصلا كقوله ولو ان قرانا سيرت
به الجبال الاية اى لكان هذا القران محذوف وكذا حذف جواب لولا كقوله
تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم ولام الابتداء
[illegible]

اذا التقدير بوهم
وان لم اى للقسم المقدر
في الملفوظ لا للشرط
ليست جوابا للقسم
ليست اللام الموطية
صح صح

اى ومن اللامات لام الابتداء نحو لزيد منطلق وهى تدخل الاسم كما ذكرنا
والفعل المضارع لشبهها به اى بالاسم نحو ان زيدا ليقوم كما جاز ان زيدا
القايم وجاز ان زيدا لسوف يفعل خلافا للكوفيين وانما جاز عند البصريين
لان اللام تجردت عن الدلالة على الحال الى الدلالة على التوكيد المجرد ولذلك
دخلت مع سوف ولو كانت لام الحال لم تجامعها ولم تجوزه الكوفيون
لان اللام الداخلة في الخبر ان على المضارع تختص بفعل الحال عندهم
فيمتنع دخولها على سوف لان الفعل الواحد لا يكون حالا ومستقبلا
والاصل ان تدخل اى لام الابتداء المبتدا ولكن زحلقت الى الخبر نحو
ان زيدا لقايم او الى صلته مع ان اى الى صلة الخبر نحو ان زيدا لفي الدار
قايم وانما زحلقت كراهة الجمع بينهما اى بين ان ولام الابتداء نحو ام
الحليس لعجوز شهربه على توهم دخول ان كان التقدير ان ام الحليس ونحوه اى دخوله على الخبر من غير
ان قليل واخره ترضى من اللحم بعظم الرقبة والشهربة العجوز الكبير كالشهبرة واللام الفا
اى ومن اللامات اللام الفارقة اى بين ان المخففة والنافية في نحو ان كل نفس لما عليها حا
اى انه والضمير الشان وما زايدة او موصولة وهى مع صلتها مفعول حافظ اى ان الشان كل
للذي عليها حافظ ومنها تاء التانيث الساكنة وهى اللاحقة بالفعل الماضي للدلالة على
تانيث الفاعل ومنها التنوين وهى نون ساكنة تلحق الاخر لا لتاكيد الفعل وقد ذكرنا انواعها و
وحقها السكون كما هو القياس الاصلي للحروف الا ان يلاقيها ساكن فيكسر او يضم اما الكسر فلان
اصل حركة التقاء الساكنين الكسر نحو زيد ضارب اليوم بكسر النون واما الضم نحو عذاب اركض بضم النون
لاتباع ضم الكاف وقرى بكسر النون على ما هو اصل حركة التقاء الساكنين وقد حذف اى التنوين عند
ملاقاة الساكن نحو احد الله فيمن قرا اى بحذف التنوين فانه قد قرى ايضا بكسر النون من احد
ومنها النون الموكدة وقد سبق ذكره مشروحا ومنها هاء السكت تلحق المتحرك بحركة غير اعرابية
للوقف نحو ثم ولمه ادتم مبنى على الفتح فالحق به الهاء لبيان الحركة وكذا كيفه وانما اختص الحا
بالمتحرك لانها ساكنة فلا تلحق الساكن لئلا يلتقى ساكنان وانما الحق المبنى دون المعرب
لوجوه احدها ان المقصود منها بيان الحركة والمعرب يعرف حركته بالعامل وان حذفت والمبنى
فلو حذفت حركته في الوقف لم يكن عليها دليل والثاني انها في المعرب يلتبس في بعض المواضع
بالمضاف الى ضمير ... خلاف المبنى ... والثالث
ان حركة البناء امكن ... حركة الاعراب ... حالة واحدة

رفة
فظ
نفس
فة

حتى يمكن بنائها ولا ولانه اقوى لان امكان تغييرها لا يمتنع بنائها قوله المتحرك بحركة غير اعرابية
يحتاج الى قيد فانه لا يلحق ها السكت كل متحرك فان نحو ضرب ويا زيد ولا رجل لا يلحقها ها السكت
مع ان حركتها غير اعرابية فلو قال المتحرك بحركة اصلية اوبنائية غير عارضية لخرجت الصور وقيل لم ابله
لتقدير الحركة كما اسقط الفعلية علم لتقدير سكون اللام ها الاشارة الى سوال وجوابه اما
السوال فهو ان لم ابله اصله ابالي فدخل الجازم وكان القياس لم ابال بحذف اليا ونحو لم يرم
ثم لما كان اخره متحركا اسكنوها ثانيا فقيل لم ابال بسكون اللام فالتقى ساكنان الالف واللام
فسقطت الالف فبقي لم ابل على السكون فكان حقها ان لا يلحقها ها السكت لانه انما يلحق المتحرك
لا الساكن فاجاب بان اصل الحركة اذ الاصل لم ابال وسكون اللام على خلاف القيا فالحركة في
الاصل مقدره على اللام فكانها متحركة وذكر مثالا لتقدير اي الحركة المقدره معتبرة كما ان
السكون المقدر معتبر فان علم اصله عالم كما هو مذهب الكوفيين وقدر سكون اللام فان اصله
المركب فان اصله ادو فاسقط الفها نظرا الى سكون اللام من الم فكانه التقى ساكنان الف
ولام الم واذا التقى ساكنان واولهما مده حذفت المده فسقطت الالف ها نظرا الى
تقدير سكون اللام من لم ادا اصله الم فنقل حركة الميم الى اللام وادغم الميم في الميم فبقي علم و
علم وهذا وان كان على خلاف مذهب البصريين اذ علم غير مركب عندهم فانما ذكره المصنف
استينا سالان الحركة المقدره مرعية كالسكون المقدر عند من يعتبره ومنها اي ومن ها السكت
ساكنة لانها انما يلحق للوقف فلا يكون الا ساكنة وتحريكها لحن ونحو يا مرحباه بحمار عفرا ويا
مرحباه بحمار ناجية يروى بضم الها وبكسرها من يا مرحباه في البيتين والناجية اسم معشوقة
ها لا بعد لانه عفرا اسم امراة واحدة اذا اتى قربه ها شاش من الشعير والحشيش واما انا
احث حمارها الحبها واخر البيت الثاني اذا اتى قربه للسانية والسانية الناضحة التي يستقى بها الماء
من البئر ومنها الشين او السين التي يلحق بكاف المونث وقفا تقول اكرمتكش ومررت بكش الشين
المعجمة في اكرمتك ومررت بك على خطاب المونث ونحو اكرمتكس ومررت بكس بالسين غير المعجمة
والاولى اي التي بالشين المعجمة الكشكشة اي يسمى الكشكشة وهي في تميم اي وهي لغة تميم والثانية
اي التي بالسين غير المعجمة الكسكسة اي يسمى الكسكسة وهي في بكر اي لغة بني بكر بن وائل ومنها
المدة التي يلحق باخر الكلمة انكارا ان يكون الامر على ما ذكر المخاطب او على خلاف ما ذكر اي ومنها
حرف الانكار وهي زيادة تلحق آخر الكلمة في الاستفهام وهي على معنيين احدهما انكار ان يكون
الامر على ما ذكره المخاطب كما اذا قال قدم زيد فقال ازيدنيه منكرا القدوم وهي المعنى الآخر
ان يكون انكارا لخلاف ما ذكر المخاطب كما اذا قال في المثال المذكور ازيدنيه على انكار خلاف
قدومه اي تعجبا ان يكون حقا وتذكرا عطف على انكارا اي ومنها حرف التذكر وهي المدة
التي تلحق آخر الكلمة تذكرا كما تقول الرجل في نحو قال وتقول وهو العام قالا فيمد فتحة اللام و
وتقولوا مدة بعد حركة الفتح الفا وبعد الضم واوا وبعد الكسر ياء فتقول في حرف الانكار في نحو
هذا عمر اعمروه وفي رايت عثمان اعثماناه وفي مررت بحذام احذاميه وان كان الاول
ساكنا حرك بالكسر ثم تتبعه المدة كما قال قدم زيد فتحرك نون التنوين بالكسر ثم يلحق
المدة [illegible] الياء فتقول ازيدنيه وكذا حرف التذكر في اتباع ما قبلها متحركا او ساكنا كما ذكرنا
[illegible] وبزادهان مع الاولى اي مع مدة الانكار فتقول لمن قال قدم زيد ازيدنيه بالها وان
[illegible] مع بقاء التنوين على ذلك ولا يكون اي المدة المذكورة [illegible] ان الاولى لانه التقى ساكنان نون
[illegible] ان والمدة واصل حركة التقاء الساكنين الكسر واذا كسر النون لزم ان تكون المدة المجعولة [illegible]

ثم اللام ومن العامي حيث
كسرة الميم اذا تذكر شيئا
ان يقع كلامه وتتبع
واحد من مدة الانكار
المذكور ما قبلها في حركته
كسرة الساكن فالحرف
قبل المدين ايا ان يكون
ها وساكنا فان كان
بما يتبعه في حركته فيكون

ويختص اي الاولى وهي مدة الانكار بالوقف والثانية وهي مدة التذكير بالدرج
لانها تقع لتذكير شيء من بقية الكلام فتقع في الدرج لا محالة ولما فرغ من الافعال
العاملة والحروف العاملة شرع في الاسماء، وانما قدمها لان اصل العمل
للافعال والحروف انما تعمل لمشابهة الافعال فذكرت عقيبه والعمل في الاسم
لما كان بخلاف الاصل اخره، فقال اما الاسم فيعمل الرفع والنصب والجر
فمنه المصدر وهو الحدث المشتق منه الفعل هذا على مذهب البصريين واما
الكوفيون فيجعلون الفعل مشتقا منه والمسئلة مشهورة مذكورة في الخلاف
مع استقصاء الادلة من الطرفين فلا يطول الكتاب بايرادها وهو اي المصدر
من مجرد الثلاثي سماعي يرتقي ما ذكر سيبويه منها الى اثنين وثلثين بناء
وامثلة مذكورة في المفصل على التفصيل وفي غيره اي في غير الثلاثي المجرد قياسي
اي يمكن ضبطها بضابط نحو اخرج اخراجا واستخرج استخراجا واقتدر
اقتدارا الى ما هو اخر مصادر غير الثلاثي المجرد من المزيد فيه ثلاثيا والرباعي
مجردا اومزيدا فيه على ما هو مستقصى في التصريف ويعمل عمل فعله ماضيا
كان اوغيره لانه جزء مدلول الفعل وكان اقوى من ساير الاسماء المتصلة
بالافعال اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي انما يعمل المصدر اذا لم يكن مفعولا
مطلق فاما اذا كان مفعولا مطلقا نحو ضربت ضربا زيدا فان العمل للفعل
لا للمصدر لوجهين احدهما ان الفعل هو الاصل فلا يعدل عن الاصل الى الفرع
بلا موجب والثاني ان المصدر انما يعمل لكونه مقدرا بان والفعل تقول اعجبني
ضرب زيد عمرا اي اعجبني ان ضرب زيد عمرا ولا يمكن اذا وقع مفعولا
مطلقا ان تقدر ان والفعل لان الاسم حقه ان لا يعمل لانه لم يشابهه
بالمضارع لفظا باعتبار الحركات والسكنات فاغنت تلك المشابهة اللفظية
عن تقديره بالفعل بخلاف المصدر فانه لم يكن فيه مشابهة لفظا باعتبار الحركات و
والسكنات فاحتيج الى تقديره بالفعل ليصح العمل الا انه لا اضمار فيه لاستثنا
يحتمل ان يكون منقطعا كانه قال يعمل عمل فعله لكنه لا اضمار فيه ويحتمل ان يكون
متصلا اذ معنى يعمل عمل فعله انه كالفعل والفعل يعمل في المظهر والمضمر
فاستثنى منه اي عمله كالفعل الا انه لا اضمار فيه فانه ليس كالفعل وانما
لم يضمر فيه لانه لو اضمر فيه لوجب [illegible] اذا ثنى او جمع المصدر باعتبار الانواع [illegible]

ان يكون له تثنيتان وجمعان احدهما باعتبار الفاعل والاخر باعتبار الحدث الذي هو مدلول المصدر وليس كاسم الفاعل اذ يثنى ويجمع باعتبار فاعله وليس مدلوله منفصلا عن الفاعل فتثنية احدهما تغني عن تثنية الاخر (ولا يلزم ذكر الفاعل) وان كان له في المصدر اذ لو لزم ذكر الفاعل لكان حيث لم يذكر يلزم منه الاضمار لكن بينا ان لا اضمار في المصدر فلا يلزم ذكر الفاعل فعله وان كان له لا يلزم ذكر الفاعل وان كان يلزم ان يكون له فاعل في نفس الامر اذ المصدر لا ينفك عمن صدر منه لكن لا يلزم ذكره مظهرا او مضمرا وايضا اسم الفاعل والمفعول يجب ان يكونا جاريين على موصوف لفظا او تقديرا فيلزم ذكر الفاعل فيهما والمصدر ليس جاريا على موصوف حتى يجب ذكر الفاعل معه وعليه قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه لو لم يذكر له الفاعل لا مضمرا ولا مظهرا (ويجوز اضافته) اي اضافة المصدر (الى الفاعل نحو اعجبني دق القصار الثوب و) (الى المفعول نحو اعجبني دق الثوب القصار) منصوبا كان في المعنى او مرفوعا هذا تفصيل للمصدر المضاف الى المفعول اي المفعول قد يكون منصوبا في المعنى كالمثال المذكور فان الثوب مدقوق وقد يكون في المعنى مرفوعا كقوله تعالى من بعد غلبهم اي من بعد كونهم مغلوبين فالمضمر المضاف اليه في المعنى مرفوع لكونه مفعول ما لم يسم فاعله للغلب (ويجوز حمل المعطوف والصفة على المحل نحو مخافة الافلاس والليان) فان الليان مصدر معطوف على محل الافلاس وهو النصب لانه مفعول به للمخافة اي لمخافتي الافلاس والليان واوله قد كنت داينت بها حسانا اي بالجارية داينت اي عاملت حسان بالجارية وبعده يحسن بيع الاصل والقيانا عطف على محل الاصل ايضا وهو منصوب (ونحو طلب المعقب المظلوم) برفع المظلوم واوله حتى تهجر بالرواح وهاجها يصف حمارا واتانا اي هاج الحمار الاتان لطلب الماء عقب في الامر تردد في طلبه المعقب هو المتردد في طلب حق المتقاضي لدينه والمظلوم صفة المعقب اي كما تطلب المتقاضي المطلوم حقه ومن نصبه اي على ان المعقب المماطل يعني عقبني حقي اي مطلني فالمظلوم على هذا فاعل الطلب والمعقب مفعول اي كما يطلب المظلوم مماطله فلا احتياج في البيت على هذا اذ المظلوم فاعل

تامل

المصدر لا صفة المعقب فتامله ولا يصح عطف المعطوف والصفة على المحل ليس لتخصيص الجواز بهما سائر التوابع في معناهما بل ذكرهما تمثيل لا تقييد ولعله انما قيد بهما نظرا الى ما ورد في كلامهم في العطف والصفة والصفة كالتبيين (واعماله مع اللام قليل) لان المصدر قد يكون نكرة ومضافا ومع اللام اما في صورة التنكير فيعمل كالفعل لان تنكيره يقوي مشابهته بالفعل واما المضاف فهو في تقدير التنكير ايضا لان قولك اعجبني ضرب زيد عمرو في تقدير اعجبني ضرب زيد عمرا فهو في المعنى كالمنون واما المعرف باللام فيبعد عن شبه الفعل لان التعريف لا يكون في الفعل فلذلك ضعف عمله ولم يوجد عمله الا قليلا نحو قول (ش) ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل (ولا يصح تقديم شيء مما في حيزه) اي في حيز المصدر (عليه) لانه في تاويل ان مع الفعل لان معنى اعجبني ضرب زيد ان ضرب زيد فكما لا يتقدم ما في حيز ان عليه فكذلك اعماله مع اللام ايضا اي اعماله مع اللام وضعف لانه في تاويل اللام لا يدخل ان والاول اظهر لان اللام لا يدخل ان وكذا التنوين والاضافة لا يدخلان ان فهذه توجب ان لا يعمل المصدر بالاعتماد على العلة المذكورة (ولا الفصل بينه) اي لا يصح الفصل بينه اي بين المصدر (وبين صلته) اي ما يتعلق به (باجنبي فلا يجوز في اعجبني ضرب زيد عمرو اليوم عند بكر) ان يجعل اليوم متعلق باعجبني وعمرو من صلة المصدر لان اليوم حينئذ يكون اجنبيا من المصدر ومعموله وهو عمرو لانه متعلق باعجبني والفصل بينهما بالاجنبي غير جائز (ولا تقديم منصوبه) اي ولا يصح تقديم المنصوب المصدر (على المرفوع تقديرا نحو عجبت من ضربك او ضربي اياك) وهو المختار (فعله تقديرا) متعلق بالمرفوع اي على ما يرتفع تقديرا لا لفظا فانك لو قلت عجبت من ضربك زيد جاز تقديم المنصوب على المرفوع لانه مرفوع لفظا لا تقديرا واما الياء في المثالين فهو مرفوع معنى لانه فاعل المصدر فلا يتقدم المنصوب وهو الكاف عليها فلا يقال عجبت من ضربك انا لامكان الاتيان بالمضمر المتصل مقدما على المنصوب فلا يؤتى موضع المنصوب منفصلا لانه لا يسوغ الانفصال مع القدرة على الاتصال وفعله وهو المختار اشارة الى انه اذا اجتمع ضميران واحدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني اي يجوز لك ان تاتي الثاني متصلا كالمثال الاول وهو ضربيك ومنفصلا كالمثال الثاني

أن ومع

وهو ضربي اياك وبيني ان المختار هو الانفصال وعلى التقديرين فلا يجوز تقديم
هذا المنصوب متصلا او منفصلا على ياء المتكلم الذي هو مرفوع تقديرا و
وان كان مفعولا مطلقا مقابلا لقوله من قبل اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي
اذا لم يكن المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للمصدر وان كان مفعولا مطلقا فاما ان
يكون بدلا عن الفعل اولا يكون فان لم يكن بدلا عن الفعل اي لا يلتزم اضمار الفعل
نحو ضربا زيدا فالعمل للفعل لان الفعل في حكم المذكور وان كان بدلا منه فالوجهان
كسقيا زيدا ونحوه من المصادر التي التزم حذف الفعل لها فقايل يقول العمل
للفعل ايضا لانه الاصل وان التزم حذفه وقايل يقول الفعل لما حذف واطرح
والتزم حذفه وصار المصدر بدلا عنه فالاعتبار بها وجد ذكره على الاطراد وهو
المصدر فالعمل للمصدر ومنه اي ومن الاسم العامل اسم الفاعل وهو اسم
اشتق لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث قوله اسم اشتق جنس يدخل تحته
المفعول واسم الزمان والمكان قوله لمن قام به الفعل يخرج اسم المفعول فانه
لما وقع عليه ويخرج اسمي الزمان والمكان ايضا لانهما ليسا باعتبار ذاتين
قام بهما الفعل قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة فان معناها الثبوت
دون الحدوث وكان الاولى ان يذكر قيدا في الحد يخرج اسم التفضيل فان قولك
اعلم يصدق عليه انه اسم مشتق وهو لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث ولكنه
للتفضيل فلو قال لا للتفضيل خرج عنه ولعله اكتفى بقوله لمن قام به للتفضيل
وصيغته اي وصيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غيره اي غير
الثلاثي المجرد اما من الرباعي مجردا او مزيدا او من الثلاثي المزيد فيه على صيغة
المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر وهذا يعم جميع الصور نحو مدحرج و
مستخرج ومتدحرج ويعمل عمل يفعل من فعله اي يعمل عمله عمل الفعل المبني
للفاعل من ذلك الفعل الذي اشتق منه مفردا كان كضارب او مثنى كضاربان
او مجموعا جمع تصحيح كضاربين او تكسيرا كضرب مظهرا كان كزيد ضارب
عمروا او مضمرا اي مقدرا نحو انا زيدا ضاربه في الاضمار على شريطة
التفسير اي انا ضارب زيدا ضاربه مقدرا لما ذكرنا او موخرا نحو
انا زيدا ضارب بشرط معنى الحال او الاستقبال فان الاصل ان لا يعمل الاسم
وانما اعمل اسم الفاعل لكونه مشابها للفعل المستقبل في الحركات و

والسكنات والدلالة على الحال والاستقبال فلذلك لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي
والاعتماد على صاحبه اي بشرط الاعتماد على صاحبه يعني ان اسم الفاعل لا يمكن ان
يذكر الا بعد ما يجري عليه من مبتدا او موصوف او ذي حال او موصول فالاعتماد
على المبتدا نحو زيد ضارب عمروا والاعتماد على الموصوف نحو جاء رجل ضارب
عمروا والاعتماد الى ذي الحال نحو جاء زيد ضاربا عمروا او الاعتماد على الموصول نحو
جاء الضارب زيدا او الهمزة او شرط الاعتماد على الهمزة نحو اقايم الزيدان
او ما النافية نحو ما قايم الزيدان وانما شرط الاعتماد لان اسم الفاعل فرع
الفعل فاشترط فيه الاعتماد ولم يجز اعماله ابتدا نحو ضارب زيد انبيهما على
انحطاط رتبة الفروع عن الاصول فان كان اي فان كان اسم الفاعل للماضي
واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة خلافا للكسائي فانه يعمل اسم الفاعل
بمعنى الماضي والاضافة معنوية لان شرط الاضافة اللفظية ان تضاف الصفة الى
معمولها واذا كان بمعنى الماضي لم يكن ما بعده معمولا له فيكون الاضافة معنوية
فان كان معمول اخر نحو زيد معطي غلامه درهما امس فلا يمكن اضافته الى المعمولين
فيفعل مقدرا اي فيكون انتصاب المعمول الاخر بفعل مقدرا اي اعطاه درهما ونحو
وكلبهم باسط ذراعيه انما جاز اعماله من غير اضافة مع ان اسم الفاعل بمعنى الماضي
على ارادة حكاية الحال الماضي فكانها بمعنى الحال باعتبار الحكاية فلذلك عمل
ونحوه الضارب عمروا امس حكمه حكم الذي ضرب اي اسم الفاعل اذا وقع
صلة للام فيعمل مطلقا سواء كان للحال او للاستقبال او للماضي لانه يلزم
تقديره بفعل لاقتضاء الموصول ذلك فاذا اراد معنى الماضي فكانه فعل
ماض وهو معنى قوله حكمه حكم الذي ضرب ومن ثم اي ومن جهة كونه في حكم
الموصول امتنع التقديم فلا يقال عمروا الضارب لان ما في حيز الموصول
لا يتقدم عليه واللام في قوله وكانوا فيه من الزاهدين ليست بمعنى الذي
عند بعضهم والصلة المتقدمة ليست له اي ليست متعلقة بالزاهدين
عندهم بل بمحذوف مدلول عليه به مبتدا اشارة الى سوال وهو ان فيه
متعلق بالزاهدين اي كانوا من الذين زهدوا فيه وهو من حيز الصلة وما في
حيز الصلة يمتنع تقدمه على الموصول فاجاب بوجهين احدهما ان اللام
ليست بمعنى الذي عند بعضهم بل اللام كلام الرجل اي للحرف والتعريف

وليست موصولة والثاني ان الصلة المقدمة وهو فيه ليست متعلقة بالزاهدين
بل متعلقة بمحذوف مدلول عليه بالزاهدين اي كانوا من الزاهدين فكان
سائلا سال وقال زهدوا في اي شي فقال فيه اي زهدوا فيه فهو متعلق بزهدوا
وحذف لدلالة الزاهدين عليه ثم قال وهذا اي الوجه الثاني اولى من الثاني
لما فيه ٢ اولي من تقديم صلة المجرور على الجار لان القايل ٢ اول يسلم ان
فيه متعلق بالزاهدين ومنع كون اللام موصولة فقال لم يجب ان اللام غير
موصولة لكن المانع ان الزاهدين مجرور ومعمول المجرور لا يتقدم على الجار
والوجه ١ اول ضعيف ايضا لان اللام في المشتقات بمعنى الموصول قطعا
بخلاف الرجل والفرس وكل ما كان غير مشتق فانه لا يصح تقديرها موصولة
لعدم ما يقوم مقام الفاعل بخلاف المشتقات وجاز عطف على قوله امتنع اي
ومن ثم جاز اي ومن اجل كونه صلة للموصول جاز حذف نوني التثنية و
الجمع من غير اضافة كقول الشاعر الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم
من ورائهم وكف كما جاز في الذي اي لما وقع صلة للموصول جرى فيه
هذا التخفيف بحذف النون لان الموصول مستطال بصلته مخفف كما خفف
الذي في نحو كالذي خاضوا اي كالذين خاضوا بحذف نونه وقرا من قرا
لذائقو العذاب بالنصب مما لا معرج عليه اي لا معول عليه فانه حذف
نون الجمع من غير اضافة ومن غير وقوعه صلة للام وحكم ما جاء منه اي من اسم
الفاعل للمبالغة كفعال ومفعول ومفعال حكمه اختلف في بناء المبالغة انه هل
يعمل عمل الفعل ام لا فمذهب سيبويه والخليل واكثر النحويين انها يعمل عمل
فعلها وعند بعض الكوفيين انها لا يعمل حجة سيبويه السماع وهو قول ابي طالب
يرثي اما امية بن مغيرة ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا
فانك عاقر وقوله اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف
اعقلا والخوالف جمع خالفة وهي عمود من اعمدة البيت والعقل اصطكاك
الركبتين اي اذا حضر الحرب لم يلج البيت مستترا كالاعقل المضطرب
رجلاه لخوف او فزع ومما حكي عن العرب انه لمنحار بوائكها جمع بايكة وهي
السمان والافتاء من الابل ومنه اي ومن الاسم العامل اسم المفعول وهو
ما اشتق لمن وقع عليه الفعل قوله ما اشتق يدخل تحته المشتقات فعلية لمن وقع

عليه

عليه الفعل اخرج ما سوى المفعول فعله ما اشتق اي من الفعل وصيغته اي
وصيغة اسم المفعول من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره على الفاعل
اي على صيغة اسم الفاعل مفتوح ما قبل الاخر كمدحرج ومستخرج ومضارب و
ومكرم مفتوح ما قبل الاخر فرقا بينه وبين اسم الفاعل وحكمه حكم اسم الفاعل
في اشتراط معنى الحال او الاستقبال او الاعتماد على ما ذكرنا الا انه يعمل
عمل المبني للمفعول كمضروب يعمل عمل ضارب يضرب المجهول ومنه اي ومن
الاسم العامل الصفة المشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم احترز به عن المتعدي
بمعنى الثبوت احترز به عن اسم الفاعل اللازم فانه بمعنى الحدوث وصيغته اي
صيغة الصفة المشبهة والضمير يرجع الى ما من قوله ما اشتق مخالفة لصيغة الفاعل
على حسب السماع نحو كريم وحسن وحذر وصعب ونظايرها وشبهت
به اي باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع اي انما عملت تشبيها باسم الفاعل
لانها غير جارية على الفعل في الحركات والسكنات والدلالة على احد الزمانين
فلذلك انحطت رتبتها عن رتبة اسم الفاعل الجاري على الفعل فاعمل تشبيها
باسم الفاعل من جهة التثنية والجمع والتذكير والتانيث بعد مشاركته في كونه
مشتقا من فعل واقتضايها موصوفا يجري عليه كاسم الفاعل وتعمل عمل فعلها
فحسن تعمل عمل حسن وكذا باقي الصور ومسايلها اي الصفة المشبهة اما ان
تكون باللام كالحسن او مجردة اي عن اللام ومعمولها اما مضاف كحسن
وجهه او باللام كحسن الوجه او مجرد عنهما كحسن وجه مرفوعا اي ذلك
المعمول بالفاعلية للصفة او منصوبا على التمييز في النكرة كحسن وجها وعلى
التشبيه بالمفعول في المعرفة كحسن الوجه نصب الوجه مبني لابي
تعريفه اي تعريف التمييز واما من جوز كون التمييز معرفة فنصب المعرفة
ايضا على التمييز او مجرورا بالاضافة كحسن الوجه فهذه اثنان في ثلثة ثلثة فالاثنان
هما حالا الصفة المشبهة من كونها باللام او مجردة وهذان مضروبان في ثلثة
احوال للمعمول وهي كونه مضافا او باللام او مجردا عنهما والاثنان في ثلثة ستة
ثم هذه الستة مضروبة في ثلثة احوال للمعمول وهي كونه مرفوعا او منصوبا
او مجرورا والستة المضروبة في ثلثة يكون ثمانية عشر وصورها هذه

الحسن حسن

الوجه بالحركات الثلث	وجهه بالحركات الثلث	وجه بالحركات الثلث	الوجه بالحركات الثلث	وجهه بالحركات الثلث	وجه بالحركات الثلث

وامتنع من النهاية عند اضافة ذات اللام نحو الحسن الى المضاف اي وجهه فلا يقال الحسن وجهه لعدم الخفة اذ لم يحصل بالاضافة خفة لم تكن حالة العمل والى المجرد عنهما اي وتمتنع اضافة ذات اللام الى المجرد عنهما اي عن اللام وعن الاضافة نحو الحسن وجه لاستهجان اضافة ذات اللام الى المجرد المعرفة الى فانه عكس المعهود وان كانت لفظية هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انما تجوز اضافة المعرفة الى النكرة في الاضافة المعنوية لان الغرض عن الاضافة استفادة المضاف تعريفا او تخصيصا من المضاف اليه فلذلك امتنع اضافة المعرفة الى النكرة واما الاضافة اللفظية فلما لم تكن مفيدة لتعريف المضاف او لتخصيصه فلم يكن ممتنعا فاجاب بانه مستهجن لانه في الصورة يشبه عكس المعهود من الاضافات قوله على التشبيه بالمفعول هذا لان اسم الفاعل لا يضاف الى مرفوعه بل الى منصوبه فيقتضي هذا ان لا يجوز اضافة الحسن الوجه المرفوع كاسم الفاعل وانما جاز على التشبيه مرفوعه بالمفعول فانك اذا قلت مررت برجل حسن وجهه فالحسن هو الوجه لفظا وانما جاز وصف الرجل بالحسن لان الوجه متعلقه فهو موصوف بحسن الوجه فاذا قلت حسن الوجه انتقل الضمير من وجهه الى الصفة ففي الحسن ضمير يرجع الى الموصوف وهو الرجل ولذلك تقول مررت بامراة حسنة الوجه فلولا ان في الصفة ضمير الموصوفها لم يؤنث الصفة واذا كان في الحسن ضمير الموصوفه فيمتنع رفع الوجه اذ لا يرتفع بفعل واحد فاعلان من غير تخلل عاطف فلو اقتصر على الحسن ولم يذكر الوجه لم يعلم ان الحسن في الاصل للرجل او منقول اليه من متعلقه فذكر الوجه ليعلم ان الحسن انما اتاه من قبل الوجه فلم يكن من ذكره بد ولما علق بالحسن وفي الحسن فاعل الموصوفه فيجب ان يكون محله محل المفعول لكونه متعلقا ذكر بعد ذكر الفاعل وهذا هو المجوز لاضافة الحسن الى الوجه اذ لو كان فاعلا لفظا ومعنى ولم يقدر فيه شبيها لما صح اضافة الصفة اليه واضافة المجردة الى المضاف مما يجيزه سيبويه منفردا مستشهدا بقوله اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وهو عند غيره اي غير سيبويه على نحو امراة حسنة العينين نقية بينهما اي بين العينين اي نقية ما بين العينين اي الجبهة التي هي بين العينين

كانه قال نقية الجبهة لان الاعالي معناها معناها التثنية هو اشارة الى المسألة المختلف فيها وهي الثانية عشر وهي الصفة المجردة المضاف الى الوجه المضاف نحو مررت برجل حسن الوجهه فاجازها سيبويه خلافا لغيره واحتج سيبويه بالسماع وهو السماع امن دمنتين عرج الركب بها تحقل الرخامي قد عفى طللاهما اقامت البيت كميتا وصونا صفيا في الجارتا وضميرهما عايد الى جارتا صفا ومثل قولك امرأتان حسنتان وجهيهما فجونتا صفة لحسن ومصطلى بمنزلة الوجه الذي هو فاعله وهما مضاف اليه راجع الى موصوف الجونتين وهما جارتا كما ان الضمير في حسن وجهه راجع الى موصوف الحسن وهو ظاهر في الاستشهاد وقال غيره الضمير في مصطلاهما لا يرجع الى جارتا ليكون مسألة الخلاف الى الاعالي وهي غير موصوف بجونتا فيكون مثل قولك زيد حسن الغلام جميل ثوبه على ان الضمير في ثوبه يرجع الى الغلام اي جميل ثوب الغلام فلا يكون دليلا على مسألة الخلاف اذ الخلاف حيث يكون ضمير الذي اضيف اليه معمول الصفة راجعا الى موصوف تلك الصفة وههنا راجع الى غير موصوفها ونظيره امراة حسنة العينين نقية بينهما من ان الضمير المضاف اليه للبين غير عايد الى موصوف الحسنة بل الى العينين وهما غير الموصوفة فلا يكون مسألة الخلاف وانما جاز عود ضمير المثنى عنده هو لاء الى الاعالي مع انها جمع لان الاعالي معناها التثنية فكانه قال كميتا الاعليين واجيب عنه بان الاعالي جمع والضمير في مصطلاهما مثنى وضمير المثنى لا يرجع الى الجمع ولا ضرورة الى جعل الجمع مثنى لاستقامة معنى الجمع وهو ان اعالي الجارتين لونها لون الكميت لبعدها عن موقد النار ولم يسود بل تغير وشابه لون الكميت وانما اسود موضع الاصطلاء واذا امكن حمل الجمع على ظاهره فلا حاجة الى حمله غير ظاهره وانما افرد مصطلى لانه مصدر على تقدير حذف مضاف اي موضع الاصطلاء مما او هو مفرد بمعنى المكان واقع موقع التثنية نحو كلوا في بعض بطنكم تعفوا فاذا جاز ايقاع الواحد موقع الجمع فايقاعه موقع التثنية اجوز ثم ما كان فيه ضمير واحد من البواقي وهي خمس عشر صورة لانه خرج من الثماني عشر ثلث صور هي صورتان ممتنعتان وصورة مختلف فيها بقي خمس عشرة فما كان فيه ضمير واحد احسن وانما كان احسن لان فيه قدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما فيه ضميران حسن اي لا يكون احسن وانما كان حسنا لاشتماله على الضمير المحتاج اليه ولم يكن احسن

لان فيه ضميرا زائدا استغنى عنه اذ لا ارتباط حصل بواحد وما لا ضمير فيه قبيح
لفوات قدر الحاجة ومن ارتفع بها اي بالصفة الظاهر فلا حاجة بضمير فيها اي
في الصفة والا اي وان لم يرفع بها الظاهر ففيها اي في الصفة ضمير الى
الموصوف بشهادة التانيث في نحو امراة حسنة الوجه ولولا ان في الصفة ضميرا
راجعا الى موصوفها لم يؤنث وامثلتها ظاهرة واسم الفاعل واسم المفعول
غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكرنا فاسم الفاعل غير المتعدي نحو رجل خارج الغلام
يجوز فيه ثمانية عشر وجها كما في حسن الوجه واسم المفعول غير المتعدي الى ثان
نحو مضروب الغلام كذلك يجري فيه الاوجه الثمانية عشر وكذا المنسوب نحو رجل تميمي
ابوه يجري فيه ايضا الوجوه المذكورة لان المنسوب بمنزلة الصفة لان معنى
تميمي منسوب الى تميم ومنه اي ومن لا اسم العامل اسم التفضيل وهو ما
اشتق لموصوف بزيادة على غيره قوله ما اشتق اي من فعل جنس يدخل تحته
المشتقات قوله لموصوف يخرج عنه اسمي الزمان والمكان فانهما غير جاريين
على موصوف قوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وصيغته افعل الا في الخير والشر يقال منهما خير ومنه شر بمعنى اخير واشر
فلا يقال اخير اصلا اي لم يستعمل في كلامهم في موضع ولا اشر اي ولا يقال
اشر الا في لغة ردية وعليها اي وعلى تلك اللغة الردية جاء قولها صغراها شراها
فان شرى تانيث اشر كالفضلى تانيث الافضل واصل المثل من قول امراة في زمان
لقمان بن عاد كان لها زوج يقال له الشجي وخليل يقال له الخلي فخرجت يوما و
تبعها لقمان بن عاد فراى الخلي قد عرض لها فغشيها وقضيا حاجتهما ثم قالت
له اني اتماوت فاذا اسندوني الى قبري فاتني ليلا فاخرجني واذهب
بي الى مكان لا يعرفنا اهله فلما سمع لقمان ذلك فقال ويل للشجي من الخلي فارسلها
مثلا ثم فعلت المراة ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها اياما الى مكان اخر
ثم تحولت الى اهلها الى الحي بعد برهة فبينما هي ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها
فنظرت اليها الكبرى فقالت امي والله قالت الوسطى صدقت والله قالت
المراة كذبتما ما انا لكما بام ولا ابيكما بامراة فقالت لهما الصغرى اما تعرفان
هيأتها ونغمتها وصرخت فقال الامر عند ذلك صغراها شراها وشرط
ان يبنى مما يبنى منه التعجب لان صيغة افعل وصيغة افعل مشتركان في انها لا يمكن
بناؤهما

بناء وهما الامر ثلاثي مجرد ويتوصل بمثل ما يتوصل به فيه اي في التعجب كما في استخراج
والبياض والعمى اذا اريد منها التفضيل يتوصل بما يدل على اصل التفضيل ونوع
مصادرها تمييزا له نحو اشد استخراجا وبياضا وعمى وقد شذ الاعطى والاولى لبنائهما
من المزيد فيه وهو الاعطاء والايلاء وكان القياس ان يقال اشد اعطاء واشد
ايلاء كما يقال اشد اكراما وقولهم افلس من ابن المذلق واحمق من هبنقة عطف
على الاعطى اي قد شذ قولهم وهما مثلان وافلس معناه اشد افلاسا
وابن المذلق يروى بالدال والذال وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد لم
يجد بيتة ليلة اي قوت ليلة وابوه واجداده يعرفون بالافلاس قال
الشاعر في ابيه فانك اذ ترجو تميما ونفعها كراجي الندى ومبتغي صوب والود عات
وبلغ من حمقه انه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف وهو ذو لحية
طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولئلا اضل وتقلد ذات ليلة
اخوه بقلادته فقال يا اخي انت انا فمن انا وما اشبه الكوفيون نحو قولهم
اذا الرجال شتوا واشتد ازمهم فانت ابيضهم سربال طباخ وقول الاخر
ابيض من اخت بني اباض مع شذوذه يحتمل لغير التفضيل اي اجاز الكوفيون
ابيض منه واسود كما في التعجب وتمسكوا في البيتين واجيب بان ذلك ليس
بحجة للشذوذ مع انه يحتمل ان يكون ابيض في البيتين افعل الذي مؤنثه
فعلى ولا يكون للتفضيل فكانه قال انت مبيضهم وانتصب سربال
على التمييز وكذا البيت الاخر لا يكون للتفضيل ايضا بل معناه مبيض من
اخت بني اباض ومن للبيان واوله جارية في درعها الفضفاض ابيض البيت
والاكثرون ان يكون للفاعل كما يقال زيد فاضل وعمرو افضل منه لانه لو جاز
التفضيل باعتبار الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل
على المفعول فلما كان مفضيا الى اللبس كان التفضيل على الفاعل اولى لانه
كالجزء من الفعل والمفعول فضلة وايضا التفضيل تاثير باعتبار الزيادة
والفاعل مؤثر فالتاثير باعتباره اقوى من المفعول الذي هو متاثر لا
مؤثر وقد جاء اي باعتبار المفعول اشغل من ذات النحيين وازهى من
ديك واشأم من البسوس واعذر وا ام اما الاول فاصله ان امراة شغلها
خوات بن جبير الانصاري بتحسسها من السمن وقضى منها الوطر والقصة مشهورة

وكذا انه مي من الويل حي زهي فهو مزهو اذا تكبر وخص الذكر بذلك لانه يعجب بنفسه اذا
نظر الى حسن منظره وهذا باعتبار اللفظ وهو في المعنى فاعل لانه بمعنى تكبر فقوله
تكبر ازهي بمعنى اشد مزهوية فهو تفضيل باعتبار لفظ المفعول واما باعتبار المعنى
فالتفضيل وقد نقل بعضهم انه يقال زها الرجل يزهو زهوا اذا تكبر فلا استشهاد فيه
فان التفضيل باعتبار الفاعل لفظا واما اشأم فهو من شئم الرجل فهو مشؤم كما
يقال زهي فهو مزهو والبسوس خالة جساس بن مرة قاتل كليب وكان للبسوس جار
من جرم يقال له سعد وكانت له ناقة يقال لها سراب وكان كليب قد حمى ارضا من اراضي
العالية فلم يكن يرعاها احد الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت ناقة الجرمي في ابل
جساس ترعى في حمى كليب فرماها بسهم فاختل ضرعها فلما رأت البسوس ناقته
واذلالها فقال جساس لتقتلن غدا جملا هو اعظم من ناقة جارك ولم يزل يتوقع غرة كليب
حتى تمكن من قتله ثم نشبا الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة وقد جاء اي افعل التفضيل
ولا فعل له نحو اخنك الشاتين اي اشرهما اكلا قالوا انه مشتق من الحنك قال الجوهري
هو شاذ لان الحلق لا يقال فيها اما افعل وآبل من حنيف الحناتم اي اشرهم نافقا في
رعيه الابل والعلم بها وقد عدهما لا افعل له وفي الصحاح انه يقال ابل يابل ابالة
كما يقال شكس يشكس شكاسة فهو آبل وابل اي على فاعل وفعل وهو الحاذق بمصلحة
الابل فعلى هذا لا يكون من هذا الباب وحنيف الحناتم رجل من بني تيم اللات
كان له حذق في رعية الابل وهو اول على الاعرف اي اصل في لفظ اول انه افعل
او فوعل والارجح انه افعل بشهادة الاول والاولى كالافضل والفضلى لان افعل
التفضيل مؤنثه فعلى وجمعه فعل ويلزم التنكير مع من لعدم اسباب التعريف
ولست بالاكثر منهم حصى ليس من فيه بالتي هي بصدده هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو انه لو كان افعل التفضيل المقرون بمن نكرة لما جاء معه اللام وقد اجتمعا
في البيت فاجاب بان ليس باعتبار التفضيل حتى ينافيه اللام بل التقدير لست
منهم اي بينهم بالاكثر حصى وليست دالة على التفضيل ومعنى بالاكثر منهم حصى
اي عددا واخره وانما العزة للكاثر ونحو ورثت مهلهلا والخير منهم زهيرا
نعم ذخر الذاخرينا قليل يعني ان من في البيت صريح في انه باعتبار التفضيل
فاجاب بانه قليل نادر والتعريف باللام او الاضافة عند مفارقتها اي عند
مفارقة من يعني اذا وجب ان يكون معرفة اما باللام نحو زيد الافضل او بالاضافة نحو

نحو زيد

نحو زيد افضل القوم فان قلت لا من مفارقة من ان يكون معرفة لجواز ان يكون
مضافا الى نكرة نحو زيد افضل رجل قلت اذا اريد التفضيل على المضاف اليه لا يكون
افضل الا معرفة عند مفارقة من واما افضل رجل فليس باعتبار التفضيل
على المضاف اليه يعني باعتبار تفضيل المضاف اليه على المفضل عليه الغير المذكور
بل المراد ان الرجل مفضل والرجال لو فضلوا رجلا لكان هو افضل رجل من بين
المفضلين فاذا اريد التفضيل على المضاف اليه وفارقته من فلا بد ان يكون معرفا
باللام او مضافا الى معرفة ويستوي فيه المذكر والمؤنث والاثنى والاثنان والجمع
مصحوبا من بخلافه معرفا باللام وساغ فيه الامران مضافا يعني ان افعل التفضيل
اذا استعمل بمن فيجب فيه ترك المطابقة لانه اذا تعلق به من شابه الفعل
فلا يثنى ولا يجمع كالفعل بخلافه واما المعرف فيجب فيه المطابقة لانه بعد عن شبه
الفعل لوجود اللام التي هي من خواص الاسماء فحق وجوب المطابقة كسائر الصفات
واما المضاف فيجري فيه الوجهان لانه اشبه الذي بمن لكون المفضل عليه معه فيجري
مجراه في ترك المطابقة وقد دخله الاضافة التي هي من خواص الاسماء فبعد عن
مشابهة الذي بمن فيجري مجرى المعرف باللام فروعي فيه المطابقة وقد يحذف من لفظا
ويراد تقديرا نحو الله اكبر اي من كل كبير وكقول الشاعر ان الذي سمك السماء
بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول والتزم اي حذف من في اخر فلم يستعمل بدونها
استوى في غيره لما كان اخر في الاصل افعل تفضيل من كان حقه ان يستوي فيه
المذكر والمؤنث والمثنى والجمع يعني ان لا يرعى فيه المطابقة كافعل من لكنه روعي
في اخر المطابقة فقال رجل اخر ورجلان اخران ونساء اخر فقوله الى باب
افعل ووجه المخالفة انه استعمل ملتزما معه حذف من فجرى مجرى ما لا يفضل
فيه كسائر الصفات فلذلك روعي فيه المطابقة ونحو دنيا وجلى على خلاف
بالاسماء اشارة الى جواب سؤال اما السؤال فهو ان دنيا افعل تفضيل
فكان حقه ان يذكر معه من او اللام او الاضافة وكذا جلى تانيث الاجل الذي هو
افعل التفضيل وقد تجردت عن الثلث فاجاب بانهما جريا مجرى الاسماء التي
لا تفضيل فيها فلذلك تجردت عنها ولا يعمل عمل الفعل اي لا يعمل في مظهر فلا
ينصب مفعولا به اصلا اي لا مظهرا ولا مضمرا بخلاف الفاعل فانه يعمل فيه
مضمرا وانما لم يعمل عمل الفعل لان الاسماء العاملة انما تعمل باعتبار انها

٢٢٣ فعلا بمعناه وليس لاسم التفضيل فعل بمعناه في الزيادة فلم يعمل ونحو أضرب
منا بالسيوف القوانسا منصوب بفعل مقدر مدلول عليه به اي يضرب استدل
بعضهم على انه ينتصب الظاهر بالبيت لان القوانس منصوب باضرب فاجاب بانه لا نسلم
انه منصوب باسم التفضيل بل هو منصوب بفعل مقدر اي يضرب القوانس ويدل على الفعل
المقدر لفظ اضرب والقوانس من الفرس مقدم هامته واوله اكثر واحمى للحقيقة منهم
وقبله ولم ار قوما مثلنا خير قومهم ولا مثلهم منا التقينا فوارسا وكذا قوله تعالى ان
ربك هو اعلم من ضل سبيله استشهد بعضهم على ان اسم التفضيل يعمل في المظهر لان
من منصوب باعلم واجيب عنه بان من منصوب بفعل مقدر اي يعلم من يضل فحذف لدلالة
اعلم عليه ولا يرفع المظهر على الاعرف اي لا يعمل رفعا في فاعل مظهر فلا تقول مررت
برجل اكرم منه ابوه بنصب اكرم ليكون ابوه فاعل اكرم بل ترفعه على انه مبتدأ
وترفع اكرم على انه خبره المقدم اي مررت برجل ابوه اكرم منه الا ان يكون استثناء
من قوله لا يرفع المظهر اي لا يرفع اسم التفضيل المظهر الا ان يكون لمتعلق ما جرى
عليه مفضلا باعتبار تعلقه على نفسه باعتبار غيره منفيا الضابط مستخرج من الامثلة
الواردة فما جرى عليه اسم التفضيل ووقع صفة له هو رجلا ومتعلقه هو الكحل
فعله مفضلا حال من المتعلق وهو الكحل اي هذا المتعلق مفضل ومفضل عليه
لقوله منه اي الكحل احسن من الكحل لكن باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار
تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل واما كونه مفضلا عليه فباعتبار كونه في غير ما جرى
عليه وهو كونه في عين زيد وقوله في عين زيد الجار والمجرور نصب على الحال من المجرور
في منه اي احسن من الكحل كائنا في عين زيد قوله في عينه الجار والمجرور ايضا نصب
على الحال من الكحل مقدما عليه اي ما رايت رجلا الكحل احسن كائنا في عينه من الكحل
كائنا في عين زيد وشرط كون الكلام منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد لجريه مجرى الفعل علة لجواز عمله في المظهر الذي يدل عليه قوله
الا ان يكون اي انما يعمل في المظهر لجري اسم التفضيل وهو احسن مجرى الفعل
وهو حسن لان المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد وهذا يدل
على نفي المماثلة فقد يكون بكون الاول راجحا وقد يكون بكونه مرجوحا لكن سياق الكلام
والاستعمال يدل على ان المراد انه كونه في عين الرجل ليس مساويا لكونه في
عين زيد بل انقص منه اذ كونه في عين زيد ارجح من كونه في كون الرجل فهذا التفضيل
استفيد

استفيد من نفي اصل المماثلة في الحسن وانضمام القرينة اليه في الاستعمال واسم التفضيل ٢٢٤
هنا الواقع بعد النفي انما عمل لكونه بمعنى اصل الفعل من غير اعتبار التفضيل ولما في
ان الرفع في الفصل بين افعل وصلته باجنبي هذا علة اخرى لجواز عمله في المظهر
اذ لو لم يعمل في المظهر بل جعل المظهر مبتدأ وافعل التفضيل مرفوعا بكونه
خبرا له مقدما لم يستقم لما يلزم من الفصل بين احسن وصلته وهو قوله منه
باجنبي وهو الكحل اذ التقدير انه مبتدأ والمبتدأ اجنبي عن اسم التفضيل
وصلته ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد اي لك في هذا المعنى
عبارة اخرى وهو ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد
فكان اي ذلك المتعلق المذكور وهو الكحل مبتدأ في ذلك المثال مضافا الى عين
زيد محذوفا والتقدير من كحل عين زيد فحذف المضاف وهو الكحل واقيم المضاف
اليه مقامه ولك اي ولك عبارة اخرى وهي ان تقول ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل فتاتي بالمفضل عليه وهو عين زيد قبل ذكر افعل فيستغنى عنه اي عن
ذكر المفضل عليه بعده اي بعد احسن وعليه قول سحيم مررت على وادي
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية
واخوف الا ما وقى الله ساريا والتائية التوقف والتثبت وتائية تمييز من قوله
اقل اي اقل توقفا واخوف عطف على اقل ومنه اي ومن الاسم العامل اسماء
الافعال ويعمل عمل مسمياتها اما كانت اي المسميات متعديا او غيره او
خبرا اي امرا كانت او خبرا وقسم الامر الى المتعدي وغيره كرويد فانه بمعنى الامر
المتعدي نحو رويد زيدا معناه ارود زيدا اي امهله غير ما وقع صفة او حالا او مصدرا
مضافا يعني ان رويد له استعمالات احدها المذكور والثاني ما وقع صفة كقولك
لمن تعالج شيئا رويدا اي علاجا رويدا اي يسيرا والثالث ما وقع حالا نحو ساروا
رويدا والرابع ما وقع مصدرا مضافا كرويد زيد اي ارود ارواد مثل ارواد
زيد فاستثنى هذه الصورة لكون رويد ليس باسم فعل فيها وفي معناه اي
في معنى رويد تيد تقال تيد زيدا بمعنى رويد ملتزما فيه اي في رويد لفظ الوحدة
فلا يختلف باختلاف المخاطبين فيقال يا زيد رويد ويا زيدان رويد ويا زيدون رويد
وهلم بمعنى قرب عطف على قوله رويد وهذا ايضا مثال لاسم الفعل بمعنى الامر
المتعدي قال الله تعالى هلم شهداءكم وهات الشيء بمعنى احضره وهاء زيدا

مقصورا بمعنى خذ وفيه اي في ها لغات احدها الحاق الكاف به كقوله هاك
وتصرف مع المخاطب في احواله فيقال هاك هاكما هاكم الى اخره والثانية ان
توضع الهمزة موضع الكاف فيقال هآء بفتح الهمزة والثالثة ان يجمع بين الهمزة
والكاف فيقال هاءك باقرار الهمزة على الفتح وتصرف تصريف الكاف هاءكم
هاءكما هاءكم والرابعة هآء كرام وتصرف تصريفه فيقال في التثنية هاءيا
كراميا وهآءوا كراموا وفي المونث هاءي كرامي والخامسة ان يقال هاء
بالهمزة بوزن هبْ وله استعمالات بديد بالاستعمالات تصريفها باعتبار
احوال الكاف وغيرها كهاها وا وحيهل الثريد فان احدها اسم الفعل بمعنى
الامر المتعدي ومعناه ايته وفيه اي في حيهل لغات حيهلا بالتنوين وحيهلا
بالالف وحيهل بسكون اللام وحيهلُ بسكون الهاء وفتح اللام وهذه لا خير
ذكره غير سيبويه واما ما قبله فقد ذكره سيبويه وبله زيدا بمعنى اترك زيدا بله
ما كان في معنى المصدر اي وما كان في معنى المصدر وهو بله زيد بمعنى فاي
ترك زيد وفعال التي بمعنى الامر عطف على رويد زيدا ايضا كنزال بمعنى انزل
وتراك بمعنى اترك ذكر مثالين الاول لازم والثاني متعد وهي اي وفعال قياس
من الافعال الثلاثية عند سيبويه كضراب وقتال بمعنى اضرب واقتل وقلت في الرباعية
كقرقار في امر السحاب اي بالسحاب قرقر بالرعد اي صوّت وعرعار لعبة لـ
لصبيان العرب وذلك لان الصبي اذا لم يجد احدا رفع صوته فقال عرعار فاذا
سمعوا خرجوا اليه فلعبوا تلك اللعبة وعليك زيدا اي الزمه او به اي يقال
عليك به ومعناه اعطني زيدا وعلي زيدا اي اولنيه وقرّبه مني ودونك عمروا
اي خذه وعندك خالدا اي الزمه وحذرك بكرا وحذارك اي احذره ونحو صه
اي اسكت ومه اي اكفف وايه اي حدّث وامين اي استجب وهلم بمعنى
اقبل هذه الخمسة امثلة الامر اللازم ونحو هيهات الامر مثال لاسم الفعل
بمعنى الخبر اي بَعُد الامر وفيه لغات بفتح التاء لغات حجاز وبكسرها لغة
تميم واسد ومن العرب من يضمها وقد ينونون على اللغات الثلث ومنهم من
يسكنها ومنهم من يجعلها نونا كهيهان وقد تبدل هاء هاء همزة نحو ايهات و
وشتان زيد وعمرو اوما زيد وعمرو وبينهما دة ما اي افترقا وبينهما ونحو شتان
ما بين اليزيدين في الندى اياه لا اصمعي لان فاعله ينبغي ان يكون متعددا الـ

لاسم

اوما مفرد ولم يستبعده بعض العلماء عن القياس لان المراد شتان احوال التي
بين اليزيدين فهو في المعنى متعدد واخره يزيد سليم والاغر بن حاتم وسرعان
ذا اهالة مثل واصله ان رجلا كانت له نعجة عجفاء وكان مخاطها يسيل من منخريها
لهزالها فقيل له ما هذا الذي يسيل فقال ودكها فقال السائل سرعان ذا اهالة
وانتصب اهالة على الحال او التمييز يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته
ووشكان ذا خروجا اي ووشك ومنها اي ومن اسماء الافعال من المبالغة ما ليس
في مسمياتها لانها يستعمل في المبالغة فوق ما يستعمل نفس مسمياتها فيها وحكم
اي وحكم اسماء الافعال في امتناع تقدم معمولاتها حكم المصدر اي لا يتقدم معمولاتها
عليها خلافا للكوفيين فلا تقول زيدا رويد ولا زيدا عليك ونحوه حجة البصريين انها
صيغة لان منها الظرف والجار والمجرور وهي لا يتقدم عليها معمولاتها لضعفها و
لذا لا يتقدم الحال عليها فلذلك لا اذا نقلت الى اسم الفعل وكذا ما ليس بظرف
لانحطاط درجته عن درجة الفعل حجة الكوفيين السماع والقياس اما السماع
فقوله تع كتاب الله تع عليكم اي الزموا كتاب الله وقول الشاعر يا ايها المائح
دلوي دونكا واخره اني رايت الناس يحمدونكا فدم دلوي على دونكا مع
انه اسم الفعل واما القياس فعلى اسم الفاعل والمفعول فاجاب البصريون
عن القياس بوجود الحائل الفارق وهو ان اسم الفاعل في قوة الفعل لشدة
شبهه به لفظا ومعنى بخلاف اسم الفعل واما جواب السماع فهو ما ذكره حيث قال
وانتصب كتاب الله ليس بعليكم وانما هو من باب المصدر المؤكد لنفسه وكذا
قوله يا ايها المائح دلوي دونكا فدلوي اما مرفوع بانه خبر مبتدا محذوف
او منصوب بفعل مقدر وبيانه ان كتاب الله تع في الاية مصدر مؤكد من معنى
قوله حرمت عليكم امهاتكم لان قوله حرمت يدل على انه مكتوب فكانه قال
كتب الله ذلك عليكم كتابا فليس منصوبا بعليكم واما البيت فيحتمل وجهين
احدهما ان يكون دلوي منصوبا بفعل مقدر وهو خذ لدلالة دونكا عليه والثاني
ان يكون دلوي خبر مبتدا محذوف اي هذه دلوي ويجوز ان يكون دلوي مبتدا
مبتدا ودونكا خبره اي دلوي خذها فيكون من باب زيد اضربه على التاويل
المشهور وهو مفعول حقه اضربه والمائح بنقطتين من تحت الذي ينزل
البير فيملا الدلو وذلك اذا قل ماءها ومنه اي ومن الاسم العامل الاسم

المضاف نحو غلام زيد لانه لنيابته عن حرف الجر يجر المضاف اليه لان المعنى غلام لزيد
فمنهم من يرى العمل له اي للمضاف ومنهم من يرى العمل للحرف المقدر فليس من هذا
الباب وهنا الاسم التام اما بالتنوين نحو راقود خلا او بنون التثنية نحو
منوان او بالنون الذي يشبه الجمع نحو عشرون درهما او بالاضافة نحو ملاء الاناء
عسلا لانه ينتصب التمييز على ما قد سلف ومنه الاسماء المتضمنة بمعنى ان لانها تجزم
المضارع ومن اي الاسماء المتضمنة نحو ما تصنع اصنع وتتصل بها اي بما ما المزيدة
فتنقلب الفها هاء لئلا يتلاقى لفظان من جنس واحد نحو مهما على الاصح من قولي
ومذهب الخليل والقول الاخر انه اسم للفعل وما الشرطية وقد يستعمل
اي مهما للظرف نحو مهما تصب افقا بارقا تشم واو له قد اوتيت كلما ما،
فهي صادقة اي او تيت النافة بمعنى جعلت تاتي كل ما وتكرمه فهي صادية اي
اي عطشى مهما تصب بارقا اي افق في جهة او ناحية من الجهات تشم ذلك البارق
من شمت البرق اي نظرت الى سحابة بنية اين تمطر والبارق السحاب ذو البرق
ومهما في البيت ظرف لان الفعل تجره يسلط على مفعوله فلا يتسلط عليه تسلط
على المفعول به لانه لا يتعدى الا الى واحد فهو ظرف اي في اي جهة تصب وفي انتفا
انتفا جرازه وفي نحو من يعثر يغنم واي كمن فانه اسم مبهم يتعين بالمضاف اليه
فقد يضاف الى الاشخاص نحو اي رجل ياتيني اكرم والى المكان نحو اي مكان
تجلس فيه اجلس فيه والى الزمان نحو اي حين تقدم فيه اكرمك كقولك اي رجل
ياتيني اكرم الا انه اذا اضيف الى الحرف انتصب على الظرفية لاكتسابها الظرفية
من المضاف اليه كما ذكرنا نحو اي حين وانما قال اضيف الى الظرف ليشمل ظرف
الزمان والمكان كما ذكرنا من المثلين واذا وحيث مكفوفين بما عن الاضافة
والاول وهو اذا للزمان والثاني وهو حيث للمكان وملزمهما ويلزمهما النصب
بمعنى ان اذا وحيث لا يكونان الا منتصبين على الظرفية وان تضمنا معنى الشرط
اما اذ ما للمجازاة فنحو قول الشاعر اذ ما اتيت على الرسول فقل له حقا عليك
اذا اطمان المجلس ومن عند سيبويه حرف موضوع للدلالة على الشرط في
المستقبل وليست اذ الزمانية وقيل انها اذ الزمانية الا انه لما دخلت
عليها ما انتقلت من الاسمية الى الحرفية وتغيرت دلالتها على الماضي الى المستقبل
ما اذا كان حرفا لم يكن لها موضوع من الاعراب وقيل انه اسم ودخول ما عليها

لا تخرجها

لا تخرجها عن الاسمية كحيثما ومتيما في المجازاة نحو حيثما تكن اكن وفي التنزيل وحيثما
كنتم فولوا وجوهكم شطره قد خول الفاء في جوابها دليل على الجزم عند عدمها
ومتى واين مثلهما اي مثل حيثما واذ ما ولا يلزمهما ما نحو متى ناتنا تلمم بنا في
ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ونحو ان تعرف بنا العزاة تجد بالعرف العيس
بعد سها التلاقي اي نحن حريصون على الوصل واما اذا اتصل بها ما فالجزم ظاهر
كقوله نعم ابنما تولوا وجوهكم فثم وجه الله وكقول الشاعر متى تلقني فردين ترجف
روانف اليتيك وتستطار شاجرا اي مضطرب غير ثابت كالطعنة ويعاينه فيما
فعله وشبهه لمن وقع في معضلة وداهية شديدة يعني التخلص عنها نقول كيف
انيت منه المعضلة من قدام وخلف يلتبس بها ولا تخلص عنها اي كالامر كيف له
المعضلة من قدام وخلف وبينه البيت بعده ومو فان تقدم فشقي تعسر
منها مقدما كرها وان اخرت فالكفل فاجر والكفل كساء يوضع على ظهر البعير
ثم يركب سوق به العرق فاجر اي مايل اي ان تقدم تلك وان تاخره مثل الكفل
وتسقط عن ظهرها تشبيها للمعضلة بشهوس اذا ركبها الراكب اسقطته ومحله
اي محل اتى النصب على الحال نحو كيف وقيل على الظرف نحو اين ومتى وقد
جاء كيف تصنع اصنع بالجزم وهو ضعيف ويراه الكوفيون قياسا كيف عند
البصريين لا يجازى بها لانه لم يثبت سماعا عند الفصحاء واجازه الكوفيون
بها لما ورد من قولهم كيف تصنع اصنع بالجزم وقد استضعفه سيبويه و
الخليل ولا يجوز الجزم باذا الا في ضرورة الشعر لما فيه التعيين المنافي
للابهام اللازم للشرط يعني ان الشرط يلزمه الابهام نحو ما تصنع اصنع و
من تضرب اضرب واينما تجلس اجلس واذا وضع لتا فيت الوقت و
التاقيت ينافي الابهام فاذا انتفى لازم الشرط وهو الابهام لم يبق الشرط
والشعر الذي انشد اليه وقول الفرزدق ترفع لي خندق والله ترفع لي
نارا اذا اخمدت نيرانهم تتقد والبيت لم يوجد مذكورا في نسخة مقابلة
بنسخة المصنف وقد يوجد في بعض النسخ بعد قوله للابهام اللازم للشرط
ونحو ترفع لي خندق والله ترفع لي نارا اذا ما خبت نيرانهم تتقد قليل وانظر
انه الحاق والصواب اذا اخمدت لان اذا بدون ما هو المبحث واما مع ما فتجويز
الجزم به قد لا يكون مستبعدا الان اذ مع ما جوز الجزم بها فاذا مع ما اجوز

[illegible]

وقد نقل عن بعضهم انه جوّز الجزم باذا مكفوفة بما وانشد بيت الفرزدق وكان
اذا ما يسل السيف تضرب ومن منعه قال الرواية فيها لم تسلل لما فرغ من العوامل
اللفظية شرع في العوامل المعنوية فقال واما العامل المعنوي فانه صنفان معنى
فعل ماخوذ من غيره اي من غير معنى الفعل لدلالة الفعل عليه فانه يرفع اذا كان
الماخوذ منه ظرفا بشرط الاعتماد على ما اشترط اعتماد الصفة عليه والموصول
عند سيبويه اذا لم يكن الواقع بعده حدثا لفظا او تقديرا ومطلقا عند الاخفش الخليل
ومن غير شرط الاعتماد ومطلق عند الاخفش قسم العوامل المعنوي الى صنفين
احدهما ان يكون العامل معنى فعل ماخوذا من غير الفعل لدلالته عليه يعني ان معنى
الفعل صنفان ~~احدهما ان يكون العامل معنى فعل ماخوذا من غير الفعل~~ اما ان يكون
ماخوذا من ظرف او من غير ظرف فان كان الماخوذ منه ظرفا ففيه ثلثة مذاهب احدها
مذهب سيبويه وهو انه اما ان يكون الواقع بعد الظرف حدثا لفظا نحو اليوم الخروج
او حدثا تقديرا كقوله تع ومن آياته ان تقوم السماء والارض بامره او لا يكون
الواقع بعده حدثا نحو عندي مال فان لم يكن الواقع بعده حدثا فانما يعمل الظرف
في الواقع بعده بشرط الاعتماد على ما اشترط اعتماد الصفة عليه من كونه خبرا
للمبتدا نحو زيد في الدار ابوه او صفة لموصوف نحو جاء رجل في الدار ابوه او حال
لذي حال نحو جاء زيد في الدار ابوه او بعد همزة الاستفهام نحو افي الدار زيد
او بعد حرف النفي نحو ما زيد في الدار او بشرط الاعتماد على الموصول نحو الذي
في الدار ابوه زيد واما اذا لم يكن مظهرا او المقدر ان الواقع بعده ليس حدثا
لفظا نحو اليوم الخروج او تقديرا نحو قوله تع ومن آياته ان تقوم فيعمل فيه الظرف
مطلق من غير شرط الاعتماد والمذهب الثاني وهو مذهب الخليل ان الظرف
يعمل بشرط الاعتماد على احد المذكورات لكن مطلقا اي لا فرق بين ان
يكون الواقع بعده حدثا او غير حدث وهو معنى قوله ومطلق عند الخليل
والمذهب الثالث وهو مذهب الاخفش وهو ان الظرف يعمل من غير شرط
الاعتماد مطلقا سواء كان الواقع بعده حدثا او غير حدث هذا حل اللفظ الحضي
واما حجج المذاهب فحجة سيبويه انه اذا لم يوجد الاعتماد مع الظرف لا يكون عاملا
لجوازه في داره زيد ولو لم يكن خبرا بل يكون الظرف عاملا لزم الاضمار قبل الذكر
فان قلت فاذا وجد الاعتماد نحو في الدار زيد ينبغي ان لا يجوز ايضا لاداية
الى اضمار

الى الاضمار قبل الذكر مع انه متفق على جوازه قلت ذاك مشترك الالزام فانه اذا
وجد الاعتماد يعمل الظرف مطلقا على المذاهب بخلاف ما اذا لم يوجد الاعتماد فلا
فانه لا يعمل عند سيبويه ولا يلزمه الاضمار قبل ذكره ولزم الاخبار ان يكون
الظرف عندهم عاملا والفرق بين ما اذا كان الواقع بعد الظرف حدثا
او غير حدث مشكل وغاية تقريره انه اذا وقع حدثا ادل على اضمار الفعل لان
الحدث من حيث انه حدث يكون خبرا لفعل بخلاف ما كان الواقع اسما جامدا فانه لا
يدل على الفعل والاقرب الى القياس مذهب الخليل فانه اذا لم يوجد الاعتماد
لا يعمل كساير الصفات واذا وجد عمل كساير الصفات ولا فرق بين ان يكون
الواقع بعد الظرف حدثا او غير حدث واما حجة الاخفش فهو ان الظرف منزل
منزلة الفعل فلا يشترط فيه الاعتماد كالفعل وجوابه انحطاط رتبة الظرف عن الفعل
لانه شبيه به فلا يكون مساويا له لان المشابهة سبب انحطاط رتبة الفروع عن الاصول
وان لم يكن ظرفا اي ان لم يكن الماخوذ ظرفا نحو هذا او كان وليت ولعل وهاء
على معنى الفعل لم يعمل الا في الحال نحو هذا بعلي شيخا ونظايره او الظرف اي او
في الظرف نحو هذا في الدار زيد على ان الظرف يتعلق بمعنى اسم الاشارة اي
المشار اليه في الدار زيدا والمفعول معه نحو حسبك وزيدا درهم فيمن لم يجعل
الواو عاملة فانه اذا جعل الواو عاملة يكون العامل لفظا وهو الحرف لا معنويا
وكذا المفعول المطلق اي كذا ينتصب معنى الفعل المفعول المطلق فيمن لا
لا يرى الحذف في مثل له على الف درهم عرفا فان العامل في عرفا معنى الفعل الماخوذ
من له على الف درهم فاما من قال العامل وهو اعترف فلا يكون من الباب وكذا في
اذا له صوت صوت حمار اذ العامل معنى الفعل الماخوذ من له صوت فاما من
جعل العامل الفعل المحذوف وهو يصوت فلا يكون من هذا الباب ايضا و
والصنف الثاني من العوامل المعنوية ما ليس بمعنى وانه اثنان عند سيبويه
ونحو عند الاخفش احدهما الابتداء الرافع للمبتدا والخبر وقد خص مذهب جمهور
البصريين ان التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد هو العامل في المبتدا والخبر
لانه معنى تناولهما تناولا واحدا اذ الاسناد لا يتاتى بدون المسند والمسند
اليه كما ان معنى التشبيه في كان لما اقتضى مشبها ومشبها به كان عاملا فيهما
وقيل انهما يترافعان لان كل واحد منهما يقتضي الاخر وثمه اقوال اخر لا طائل

لا طايل تحته ذكره بل المحقق مذهب البصريين والثاني ما ليس بمعنى الفعل رافع
الفعل المضارع وهو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم عندهما اي عند سيبويه و[illegible]
والاخفش نحو زيد يكتب فانه يصح وقوع الاسم موقعه وهو كاتب وانما عمل هذا
المعنى الرفع لان وقوعه موقع الاسم لما كان عاملا معنويا اشبه الابتداء، والابتداء
يعمل الرفع فكذا ما اشبهه ولان الفعل لقيامه مقام الاسم قد وقع في اقوى احواله
فلما فاعطي اقوى الحركات وهو الرفع ومعنى وقوعه موقع الاسم ان يقع موضع
حسن الاسم لا ان يقع موقعا يصح وقوع الاسم الفاعل موقعه لانك لا تقول
اضرب الزيدان ولا يصح وقوع اسم الفاعل ههنا نحو ضارب الزيدان لكونه غير
معتمد وانما يرتفع ههنا لوقوعه ابتداء، والابتداء من لفظا ما يصح وقوع الاسماء [illegible]
وارتفاعه اي ارتفاع الفعل المضارع عند اكثر الكوفيين بتعريه عن النواصب والجوازم
وعند الكسائي اي وارتفاعه عند الكسائي بالزيادة في اوله اي بحروف المضارعة لانه
كان قبل حرف المضارعة مبنيا وبعد دخوله صار معربا مرفوعا فلو لم يوجد ما يمكن
احالة الاعراب اليه الا الاحرف المضارعة والثالث من العوامل المعنوي وهو عند
الاخفش خاصة عامل الصفة فانها ترفع عند الاخفش بكونها صفة لمرفوع نحو جاء
زيد الظريف وتنتصب وتنجر مثل ذلك اي بكونها صفة لمنصوب او مجرور والعامل
فيها اي في الصفة عند سيبويه هو العامل في الموصوف ويحتج للاول وهو مذهب
الاخفش بجواز حمل الصفة على لفظ المبني من المنادى نحو يا زيد الظريف والمنفي نحو
لا رجل ظريفا اذ لو كان المؤثر فيهما اي في التابع والمتبوع واحدا لما اختلف
حكمهما لكن اختلفا لان حكم المنادى المبني وحكم المنفي البناء، وحكم تابعيهما الاعراب
فلو كان المؤثر واحدا لما اختلف وجوابه منع الملازمة اذ قد يكون العامل فيهما
واحدا لكن وجد مع احد المعمولين ما يقتضي بنايه ولم يوجد مع التابع فلذلك
اختلف حكم المؤثر باعتبار اختلاف الشروط وبيانه ان المنادى انما بني لوقوعه
المضمر والمنفي انما بني لتضمنه معنى الحرف وهو من الاستغراقية ولم يوجد واحد
منهما في تابعيهما فلذلك لم يلق التابع وبين المتبوع مع ان العامل واحد لما فرغ
من الاقسام الثلثة التي بني عليها بحث المعرب شرع في القسم الرابع فقال
القسم الرابع في المقتضى للاعراب وهو توارد المعاني المختلفة على الكلم بسبب
التركيب اجمالا اي فان المعاني تستدعي علاما تنتصب دليلا على ثبوتها اجمالا
اي ان

اي ان المعاني المقتضية وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة تستدعي علاما تنتصب
دليلا على ثبوتها وهو الاعراب ليرتفع اللبس الناشي عن التوارد والرفع
دليل على الفاعلية والنصب على المفعولية والجر على الاضافة فعلم سبب تعلق
بالتوارد اي توارد المعاني بسبب التركيب اذ قبل التركيب لا توارد المعاني اذ
لا تتحقق الفاعلية ولا المفعولية ولا الاضافة والحروف بمعزل عنها اي عن
تلك المعاني اذ لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وكذا الافعال لدلالة
صيغها على معانيها اي الافعال اي الافعال لا يعتورها المعاني المقتضية
للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فان قيل ان الفعل ايضا يتوارد
عليها معاني مختلفة لكونها حالا او استقبالا او ماضيا او امرا فهي ايضا تحتاج
الى ما تتميز بعض تلك المعاني عن بعض فاجاب بان صيغها تدل على تلك
المعاني المعتورة فان صيغة المضارع تدل على الحال او الاستقبال وهي
وصيغة الماضي هي تدل على الزمان الماضي وصيغة الطلب تدل على الطلب
الامر صح
فلما تمايزت تلك المعاني بنفس الصيغ لم يكن احتياج الى الاعراب لتمييز بعض تلك
المعاني عن بعض فلذلك قال لدلالة صيغها على معانيها وانما محل الاعراب
المعاني المقتضية للاعراب هو الاسم للاحتياج الى تمييز بعضها عن بعض و
الوضع لا يختلف بحسب تلك المعاني لئلا يؤدي الى الكثرة فبقيت الصيغة مفردة
ووضع الاعراب للدلالة على التمييز تلك المعاني عن بعض ومن ثمه اي ومن احتياج
تمييز بعض صح
المعاني المعتورة على الاسماء الى ما تدل على تمييزها حكم له اي للاسم باصالة
الاعراب وتلك المعاني لم تكن في الحروف ولا في الافعال فلم تحتج اليه ما تميز
بعضها عن بعض فان قلت الفعل ايضا يطرأ عليه معاني مختلفة لا يميز بعضها
عن بعض نفس الصيغ نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فان جزمه دال على النهي
عن الشرب ونصبه دال على نفي الجمع بينهما ورفعه لا تدل على انتفاء الشرب به
بل قد يكون حالا بمعنى لا تاكل السمك وانت تشرب اللبن فهذه المعاني لا تدل عليها
نفس الصيغ بل احتيج الى تمييز بعضها عن بعض بحركات اواخر الفعل قلت لا نسلم
ان التمييز هو حركات الاواخر بل حركة الجزم داله على تقدير جازم وهو لا في
النهي والنصب دال على تقدير ناصب وهو ان الناصبة وهي الدالة على المعنى
المستفاد من النصب فالحركات من حيث هي غير مميزة بل دالة على عوامل مقدرة

تلك العوامل من المقتضية ليتميز تلك المعاني بعضها عن بعض فلم تكن كالمعاني المعتورة
على الاسماء فان الاعراب هو المميز بين تلك المعاني وفي الافعال لم تكن كذلك بل الحركات
دالة على العوامل التي هي المميز بين تلك المعاني فالتبس بالجهل بالعوامل كالمشترك
بالصيغ بخلاف الاسماء فان التمييز منها بنفس الاعراب واصول تلك المعاني اي المعاني
المقتضية للاعراب بحكم الاستقراء ثلثة الفاعلية ومن المقتضية للرفع والمفعولية
ومن المقتضية للنصب والاضافة ومن المقتضية للجر وانما قال بحكم الاستقراء
لانه لا يدل دليل على انحصار المقتضيات في الثلثة بل علم الانحصار بالاستقراء
وذلك اي وتعيين جعل كل من المقتضيات علما لنوع من الاعراب اما بحكم التناسب
لقوة الاول وهو الرفع فجعل علامة للمرفوع للفاعلية التي هي اقوى من المفعولية
والاضافة لان الفاعل جزء من الكلام والمنصوب والمجرور فضلة واما الرفع فلان
الكلام لا يتم بدون مرفوع ويتم بدون المنصوب والمجرور وما لا يتم الكلام الا به
اقوى مما يتم الكلام بدونه فناسب ان يكون الدليل القوي وهو الرفع للمدلول
القوي وهو الفاعلية وضعف الثاني وهو النصب لكونه يتم الكلام بدونه فجعل
دليلا على ما يتم الكلام ايضا بدونه وهو المفعولية لتناسبهما ايضا وكون الثالث
وهو الجر بين بين اي بين الرفع وبين النصب لكونه اقل من المفعول لتعدد
المفاعيل الخمسة وكون المجرور منقسما الى قسمين مجرور بالاسم ومجرور
بالحرف وهو اكثر من الفاعل الذي لا يكون الا واحدا واقل من المفعول فهو متوسط
بينهما فلذلك جعل دليلا على الاضافة التي هي متوسطة ايضا في القلة والكثرة بين
الفاعلية والمفعولية على ما ذكرنا رعاية للتناسب ليكون المتوسط للمتوسط كما كان
القوي للقوي والضعيف للضعيف وعلى هذا اي وعلى اعتبار حكم التناسب كان
دلايل الاعراب وهو الرفع والنصب والجر بالحركات او الحروف اي كذا كان
في الاصل الرفع اقوى من النصب وهو اقوى من الجر واما بطريق التعادل عطف
على قوله بحكم التناسب لاختصاص الاقل وهو الفاعل بالاقوى وهو الرفع والاكثر
وهو المفعول بالاضعف وهو النصب وبيان التعادل ان الفاعل من حيث انه
اقل عرض له ضعف فجبر بقوة الرفع والمفعول من حيث انه اكثر كان له قوة فقيل
النصب الموجب للخفة فيعتدل القوة والضعف او لان الفاعل من حيث انه قليل فيه
خفة فاعطي الدال على الثقل ليعتدلا ولان المفعول من حيث انه اكثر ففيه ثقل
للكثرة

للكثرة فاعطي النصب الدال على الخفة ليعتدل الثقل والخفة وانما لم نذكر في الجر التعادل
لكون الجر متوسطا وكون الاضافة ايضا متوسطة كما ذكرنا فكانا متساويين والتعادل
انما يكون بحسب قوة وضعف لا في قويين ولا في ضعيفين ولا في متساويين فلذلك ذكر الجر
في التناسب ولم يذكر في التعادل ولهذا اي ولما ذكرنا ان الفاعلية من المقتضية للرفع
والمفعولية من المقتضية للنصب والاضافة للجر تبين ان الاصل في المرفوع الفاعل
لتحقق المقتضي بالحقيقة فيه وهي الفاعلية وما سواه اي ما سوى الفاعل من المرفوعات
ملحق به اي بالفاعل على الحاق الفروع بالاصول وفي المنصوب وتبين ان
الاصل في المنصوب المفعول لتحقق المقتضي وهي المفعولية فيه وما عداه من المنصوبات
متفرع عليه اي على المفعول وفي المجرور اي وتبين ان الاصل في المجرور المضاف اليه
اما بتصريح الحرف نحو المال لزيد او معنا اي معنى الحرف نحو مال زيد وعليه نص به
واضع الصنعة وهو من امير المؤمنين علي بن ابي طالب على ما ذكر ان ابنة لابي الاسود
الدؤلي قالت يا ابت ما احسن السماء برفع احسن لما رأت نجومها وتلالؤ انوارها
في الظلام فقال نجومها وظن انها ارادت الاستفهام فقالت اردت التعجب من
حسنها فقال كنت اذن تقولين ما احسن السماء بالنصب ثم عدا الى امير المومنين
علي رضه وقال يا امير المؤمنين حدث في الاولاد ما لم يعرفه واخبره بالقصة
فقال هذا لمخالطة العجم ثم امره فاشترى صحفا بدرهم واملى عليه فقال اقسام
الكلام ثلثة اسم وفعل وحرف وقال انح هذا ولهذا اسمي هذا العلم نحوا
وقيل ان ابا الاسود الواضع لهذا العلم سمع ذات يوم قاريا يقرأ ان الله بريء
من المشركين ورسوله بكسر اللام وجاء الى امير المؤمنين علي رضه انح نحوه
وان رأى الرفع والنصب والجر وحكى ان واحدا من الولاة كتب الى الخليل بن احمد رضه
وافترح عليه ان يجمع جميع اصول الصنعة النحو في كلام معدودة فكتب
اليه الخليل اما بعد فان الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه وان المفعول منصوب
وما سواه فرع عليه وان المجرور المضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه واللام
فجمع هذه الكلمات جميع قوانين النحو واصوله على سبيل الاجمال وهذه الحكاية
تشهد بان المراد من واضع الصنعة هو الخليل فارتفاع المبتدا لكونه مسندا
اليه اشبه الفاعل وبالمعنى الثاني اي اذا كان المبتدا هذا وهو القسم الثاني
من المبتدا يعني كونه صفة واقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة لظاهر مثل

اقايم الزيدان فلا يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه اذ المبتدا مسند اليه فاشبه
الفاعل لكونه احد جزئي الجملة مثله اي مثل الفاعل والخبر اي وارتفاع الخبر
لكونه جزء ثانيا من الجملة كما ان الفاعل جزء ثان من الجملة والجزء الاول منه الفعل
وخبر ان واخواتها اي وارتفاع خبر ان واخواتها لكون عاملها اي عامل خبر ان
في لزومه للاسماء اي لا يدخل ان الا على الاسم وورود مثلا بيا لخوان وان وليت
وقاعدا اي كان ولكن ولعل وبنايه على الفتح ولتضمنه معنى الفعل اي لتضمن
ليت معنى الفعل التمني والترجي ولتضمن كان معنى التشبيه اشبه عاملا اي
لكون عامل خبر ان اشبه عامل الفعل وهو الفعل الماضي مثلا فالحق به اي
بالفاعل خبر ان والتزم تاخيره اي تاخير المرفوع وهو خبر ان عن المنصوب
فيما التزم تاخيره يعني في غير الظرف اذ تقول ان زيدا قايم والتزم تاخير المرفوع
فيه عن المنصوب ايقاعا للمخالفة بينهما اي بين الفعل العامل وبين الملحق به
بالفعل او بين معمول صريح الفعل وبين معمول الملحق به والاول اقرب الى اللفظ لانه
ذكر العاملين واختير تقديم الظرف لما فيه من التوسع مع ان المخالفة واقع بدون
التقديم اي بدون تقديم المنصوب على المرفوع اذ الظرف المستقر لا يقع الفاعل
اصلا هذا جواب عن سوال مقدر وذلك بان يقال لما كان عمل ان واخواتها فرعيا
كان الواجب ان لا يجوز تقديم المرفوع فيه على المنصوب لكن جوز نحو ان في الدار
زيدا فان الظرف خبر مرفوع وقد قدم على المنصوب فكان في صورة مساواة الفرع
للاصل فاجاب بالمصنف بامرين احدهما ان الظرف يتوسع فيها بما لم يتوسع في غيرها
كما ذكر في مواضع والثاني ان الغرض من تقديم المنصوب في خبر ان ايقاع المخالفة بين
معمول الفعل وبين معمول الملحق بالفعل وهذه المخالفة انما تتحقق في غير الظرف
بتاخير المرفوع واما في الظرف فيتحقق المخالفة بدون تاخير المرفوع فان قولك
ان زيدا قايم لو قدم فيه المرفوع لشابه الفعل والفاعل لان قايم على الحكم حيث
انه اسم يمكن ان يرتفع بالفاعلية في موضع ما كما يقال ضرب قايم زيدا بخلاف الظرف
فانه لما قدم وقيل ان في الدار زيد لا يشبه صورة الفاعل اذ الظرف المستقر
لا يمكن ان يرتفع على الفاعلية حتى قال يشبه صورة ان في الدار زيدا صورة ضرب
زيد عمروا وانما قيده بالمستقر احترازا عن الظرف اللغو فانه قد يقام مقام الفاعل
وصورة الظرف اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية اي على كونه معمول ما لم يسم فاعله

فانه فاعل عند بعضهم اما الظرف المستقر وهو المتعلق بالمحذوف وهو حاصل
فلا يقع فاعلا اصلا لانه اذا تعلق بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا و
ولم يجز اي تقديم المرفوع مع الفعل حيث كره دخولها اي دخول ان واخواتها
عليه اي على الفعل هذا ايضا اشارة الى سوال وجواب على الوجه الثاني من
الوجهين المذكورين في الظرف اما السوال فهو ان يقال اذا جوز تقديم الظرف
نحو ان في الدار زيدا لتحقق المخالفة فيه بين معمولي الفعل والملحق به فليجوز ايضا
تقديم الفعل واذا كان مرفوعا على الخبرية لتحقق المخالفة فيه ايضا فيجوز ان
زيدا يضرب ان يقال ان يضرب زيدا فاجاب بان المانع في الفعل كراهة
كراهة دخول ان على صورة الفعل بخلاف الظرف فانه عامل ويكره دخول الي
عامل على عامل وخبر لا التي لنفي الجنس اي وارتفاع خبر لا انما كان لشبهه
الفاعل ايضا وشبهه بالفاعل لكون عامله وهو لا مجرورا به حاجزا ان لما
بينهما من التقابل لاقتسامهما اي لاقتسام لا وان النفي والاثبات على سبيل
التوكيد اي لان لا لنفي موكد لكونه للاستغراق وكون ان اثباتا موكدا لان اصل
الاثبات مستفاد من الجملة التي دخلت عليها ان واما تاكيد الاثبات فمستفاد من
ان والغرض من قوله على سبيل التوكيد ان مشابهة لا وان ليست لمجرد التقابل
حتى يقال حمل النقيض على النقيض بل هما نظيران ومثلان لاشتراكهما في التوكيد
فهو اقرب الى التوكيد التحقيق اذ حمل النقيض على النقيض قد يورد عليه بان النقيضين
المتضين حقهما ان يكونا متخالفين في الحكم لا متوافقين فيحتاج الى جواب وهو
ان للنقيض طرفان فكانهما نظيران فعول المصنف على سبيل التوكيد اشارة
الى كونهما متوافقين في التوكيد فهما مثلان فالحاصل ان خبر لا مشبه بالمشبه به
للفاعل وهو خبر ان والمشبه به للمشابه مشبه به ولا تقديم هناك لحطه
عن رتبة ان اي جوز في تقديم المرفوع اذا كان ظرفا ولم يجز في خبر لا تقديمه على
اسمه سوا كان الخبر غير ظرف نحو لا رجل في الدار اذ لو جوز فيه ايضا تقديم
تساوي لا ان لكن القياس حط الفروع عن الاصول وكلمة لا فرع على ان
لما ذكرنا من التقابل الموكد واسم ما ولا اي وارتفاع اسم ما ولا اي معنى ليس
لما بينهما اي لما بين ما ولا وبين ليس من التشارك في المعنى وهو النفي المطلق
فيهما ونفي الحال في ما والدخول على المبتدا والخبر ولزوم الاسماء ونحوهما والخبر

والتزموا تقديما اي تقديم كل مرفوع على منصوب به لعدم اقتضائهما اي لعدم اقتضاء
ما ولا وقوع تلك المخالفة لضعف شبههما اي شبه ما ولا حيث اقتصر على المعنوي
دون اللفظي وقوله وقوع منصوب على انه مفعول لاقتضاء الا ان يقتضيان وقوع
تلك المخالفة المذكورة بين الاصل والفرع معناه انه قد تقدم في ان المنصوب على
المرفوع اذ لو عكس لشابه الفرع وهو الاصل وهو الفعل وانما جوز تقديم
المرفوع في ما ولا على المنصوب لانه تقديمه لا يقتضي وقوع تلك المخالفة لان ايقاع المخالفة
انما احتيج اليه حيث كان الشبه قويا لكونه مشابها في اللفظ لكونه ثلاثيا مبنيا على
الفتح وفي المعنى لكونه متضمنا لمعنى الفعل واما ما ولا مشبهها بليس من وجه
واحد وهو المعنوي لكن لنفي الحال وكون لا للنفي مثله فلما كان الشبه ضعيفا
كان درجتهما منحطة عن الاصل بنفسها من غير احتياج الى وجه اخر يحقق المخالفة ففي الشبه
القوي يحصل مخالفة قوية وفي الشبه الضعيف يكون مخالفتها بوجه من الوجوه
واما انتصاب الحال فلانها لو كانت لكونها فضلة يتم الكلام بدونها ولما انها
اي لما ان الحال مفعول فيها اذ قولك ضربت راكبا معناه ضربت في حال الركوب
فهو في المعنى ظرف فلذلك اشبه المفعول لا سيما الظرف ويمكن تقرير هذا الكلام
من وجهين احدهما ان كون الحال مفعولا فيها بوجه يحقق شبهه بمطلق المفعول من حيث
ان المفعول فيه مفعول ايضا لا سيما الظرف فان الحال اشد شبها به لتساويهما
في كونهما مفعولا فيهما اذ الفعل كما يقع في الزمان والمكان يقع في الحال ايضا والثاني ان
يكون لا سيما اذا كان الحال ظرفا فانه اشد شبها بالمفعول لكونه ظرفا صورة ايضا
والتمييز اي وانتصاب التمييز ايضا لشبه المفعول لما وقع في امثلته اي في امثلة التمييز موقع
المفعول من نحو ضرب زيد عمروا وزيد ضارب عمروا وهما ضاربان خالدا وهم ضاربون
خالدا وعجبت من زيد بكرا فان طاب زيد نفسا نحو ضرب زيد عمروا وبطل زيد نحو
زيد ضارب عمروا من حيث انه منصوب بعد منون وهو ان سمنا نحو هما ضاربان
خالدا وعشرون خاتمها درهما نحو هم ضاربان بكرا وما في السماء موضع راحة سحابا
نحو عجبت من ضرب زيد عمروا والمستثنى المنصوب اي وانتصاب المستثنى لمشابهته
المفعول ايضا لكونه فضلة ولكون العامل فيه بتوسط حرف وهو حرف الاستثناء كالا
ونحوه كالمفعول معه فان الفعل ايضا ينصبه بتوسط حرف وهو الواو ومع والاسم
والخبر في بابي كان وان اي وانتصاب الاسم في باب ان والخبر في باب كان لما ان
عاملهما

عاملهما وهو ان وكان لاقتضائه شيئين معا وهما المسند والمسند اليه اشبه المتعدي من الفعل
لاقتضائه فاعلا ومفعولا فان زيدا قائم نظير ضرب زيد عمروا وكان زيد قائما نظير
ضرب زيد عمروا والمنصوب اي وانتصاب المفعول بلا التي لنفي الجنس نحو لا غلام
رجل ظريف ولا خيرا من زيد عندنا لا شبه المفعول لما انها اي لما ان لا معمولة على ان
لما ذكرنا ولا فروع وفي نسخة ولا فرع للمضاف اليه اذ الاسم لا يجر الا بالاضافة يعني انه
كان للمرفوع اصل وفروع وكذا للمنصوب وليس للمجرور ملحق به لان كل مجرور
جره بالاصالة لا بالالحاق لان كل مجرور ينجر بالاضافة فلا فرع له وهو [illegible] واما
التوابع فهي داخلة تحت احكام المتبوع فليس لها اعراب مستقل بل اعراب التابع
داخل تحت اعراب المتبوع والعامل فيه هو العامل في التابع يعني ان عمل العامل الاول ينصب
على التابع والمتبوع انصبابة واحدة هذا على المذهب الاصح وهو ان العامل في التابع
والمتبوع واحد وفيها مذاهب اخر يختلف العامل فيها على ما ذكرنا فالمذاهب [illegible] وهي
مشهورة وانما بني من الاسماء ما بني يعني ان الاصل في الاسماء الاعراب على ما ذكرنا فانما
بني منها ما بني اما لفقد المقتضي وهو التركيب كالمفردات المعدودة من غير اسناد
فانها مبنية لعدم المقتضي اذ الاعراب انما يستحق بعد التركيب فحيث لا تركيب
فلا اعراب واما لوجود المانع وهو مناسبة غير المتمكن وهو الماضي وفعل الامر
والحرف على ما اومي اليه في بيان المبنيات من قبل واما المقتضي لاعراب فعل
المضارع عندنا فهو مضارعته لاسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا اما الاول وهو
المضارعة في اللفظ فلموازنته اي فلموازنة المضارع اسم الفاعل في الحركة والسكون
اذ ضارب فيه حركة وسكون وحركتان وكذا يضرب واما الثاني وهو المضارعة
في المعنى فلقبول كل واحد منهما اي من الفعل المضارع واسم الفاعل الشياع
والخصوص ومبادرة الوهم اليهما فيه اي في كل واحد منهما عند التجرد من القرائن
الى الحال بيانه ان الاسم ان لم يكن معه اللام شايع نحو رجل ويختص اذا دخله
اللام نحو الرجل كذا الفعل المضارع نحو يضرب فانه شايع يحتمل الحال والاستقبال
ويختص بدخول حرف كالسين وسوف للاستقبال ودخول اللام للحال نحو
ليضرب وايضا المضارع واسم الفاعل اذا تجرد عن القرائن المعينة لاحد الزمانين
يتبادر الذهن الى الحال هذا مذهب بعضهم والمختار انهما مشتركان في الحال
والاستقبال فعلى هذا الاشكل انه يتبادر الذهن عند التجرد من القرينة الى الحال

إذ من شأن المشترك أن لا يفهم تعيين أحد معنييه عند التجرد عن القرينة والثالث وهو
المضارعة في الاستعمال فلوقوعه أي فلوقوع المضارع صفة نحو جاءني زيد يضرب كما
يقع اسم الفاعل صفة نحو جاءني رجل ضارب ولدخول لام الابتداء عليه أي على المضارع
نحو إن زيدا ليضرب كما إن زيدا لضارب وقوله عندنا إشارة إلى الاختلاف إذ قد
ذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع إنما أعرب لمشابهته اسم الفاعل كما بيّنا و
وذهب الكوفيون إلى أنه إنما أعرب لإزالة اللبس كما في الاسم إذ يقال نحو ما بالله صاحبه
فيظلمك فإنه يلتبس إذ يحتمل من نصبه نفي الظلم ومن رفعه إثبات الظلم والإعراب
يرفع اللبس كما في سائر الأسماء ونظيره لا يرحم الله زيدا فرفعه تدل على الخبر
وجزمه تدل على الدعاء فوضع الإعراب لإزالة اللبس وجوابه ما ذكرنا من قبل
ثم شرع في بيان استحقاق الرفع والنصب والجزم والجر فقال فمن أن وقوعه أي
وقوع المضارع في أقوى مراتب المضارعة وهو وقوعه بنفسه من غير حرف بزيادة
بردّه إلى تقدير الاسمية نحو زيد يضرب أفضى له أي للمضارع استحقاق أقوى
وجوه الإعراب وهو الرفع أي بيّنا أن سبب إعراب المضارع وهو وقوعه موقع
الاسم فإذا كان أقوى مما توقف ووقوعه موقع الاسم إلى حرف ولما كان السبب
أقوى استحق الأثر الأقوى وهو الرفع لما بيّنا ووقوعه أي وقوع المضارع
موقعا لا يصلح للاسم أصلا نحو لم يضرب أفضى له أي للمضارع إعرابا لا يكون
في الاسم رأسا وهو الجزم أي لما ثبت أن المضارع يكون معربا بالمشابهة اسم الفاعل
لفظا ومعنى واستعمالا ولم يكن ههنا واقعا موقعا يصلح للاسم فلم يستحق نوعا
من أنواع الأسماء لأن أنواع الإعراب منحصرة في الرفع والنصب والجر فلما لم يقع
موقع الأسماء لم يستحق إعراب الأسماء لكن كان مشابها للاسم وتلك المشابهة اقتضت
أن يكون له إعراب فأما بدل بالجزم مكان الجر ليكون له إعراب ما نظرا إلى أصل
المشابهة ولا يكون له خصوص أنواع إعراب الاسم لعدم وقوعه موقع الاسم واحتج
في هذا إلى بيان أن الجزم لا يصح أن يكون في الاسم فقال في بيانه لما أي لما
أن الجزم لا يناسب الاسم حيث تقتضي مآله أي في الاسم وجوده أي وجود الجزم
إلى عدمه غالبا معناه أنه لو جزم الاسم والغالب أن يكون فيه تنوين وهو نون ساكنة
فلو دخله الجزم وسكن آخر الاسم لاجتمع ساكنان التنوين وآخر الاسم الساكن فيحتاج
إلى تحريكه لئلا يجتمع ساكنان فيؤدي إثبات التسكين إلى عدمه وما يؤدي إثباته إلى
العدم

إلى عدمه كان ممتنعا وإنما قال غالبا احترازا عن الاسم الذي لا تنوين فيه فإنه لا تنافي فيه
نوعه أي أن وقوع المضارع موقعا لا يصلح للاسم إلا بانضمام ما ينقله
إلى تقدير الاسم أو ما أشبهه أفضى له أي للمضارع وجها من الإعراب بين الأول وهو الرفع
والثاني وهو الجزم وهو أي وهذا المتوسط الواقع بين بين إما النصب والجر وإنما كان
النصب متوسطا بين الرفع والجزم لأن الجزم ضعيف مطلق لعدم الحركة والرفع ثقيل
مطلق لوجود الحركة القوية والنصب بينهما إذ هو خفيف لكونه نصبا وثقيل لكونه حركة
وإنما كان الجر متوسطا أيضا بينهما لأن الجزم خفيف مطلق والرفع ثقيل كثير والجزم ثقيل
قليل فهو دون الخفيف لثقله دون الرفع لخفته فكان متوسطا لذلك فاختير النصب لخفته
ولما أن عوامله أي عوامل المضارع أشبهت نواصب الاسم أي خص المضارع بالنصب
لوجهين أحدهما خفة النصب والثاني أن ما هو الأصل في عوامل النصب هو أنْ وهي
مشابهة لناصب الاسم وهو أنّ المفتوحة المشددة لفظا ومعنى أما لفظا فلأن المشددة
قد تخفف فيشتبه لفظها بلفظ أن الناصبة وأما معنى فلأنها تجعلان الجملة في تقدير
المصدر فإن قولك أريد أن تخرج وأريد أنك خارج في معنى أريد خروجك وهذه
الشبه يختص بأن من نواصب الفعل وأما البواقي وهي لن وكي وإذن فلم يكن مشبهة
لأنّ المشددة المفتوحة في الوجهين المذكورين وإنما ألحقت بأن الناصبة لأنها في معنى
الاستقبال كما أن أن الناصبة للاستقبال وإنما ذكر لفظ العوامل بلفظ الجمع مع أن
الحكم يختص بواحد منها وهو أن الناصبة لأن البواقي لما ألحقت بها في الدلالة
على معنى الاستقبال جرت مجراها ولو كان لما أن عامله أشبه ناصب الاسم وأراد
شابهت أنَّ الناصبة لأنّ المشددة المفتوحة كان أليق فالحاصل أنه إنما خص المضارع
بالنصب لوجود عوامل النصب فيه دون عوامل الجر قوله أو ما أشبهه عطف على ما ينقله
أي إلا بانضمام ما ينقل الفعل إلى تقدير الاسم كأن الناصبة أو بانضمام ما أشبه ذلك
الناقل وهو لن وكي وإذن لأن النواصب غير أن لا تنقل الفعل إلى تقدير الاسم
ولكنها أشبهت أن لأنها في معنى الاستقبال مثلها وإنما كان سيضرب وسوف يضرب
مما يجب فيه الرفع مع أن اسم الفاعل لا يقع بعد السين وسوف لأن المراد أن الفعل المضارع
مع السين أو سوف واقع موقع اسم الفاعل فقولنا زيد سيقوم في معنى زيد قائم فلذلك وجب
له الرفع فإن قلت المضارع إنما وقع صلة للذي نحو جاءني الذي يضرب يجب له الرفع مع
أنه ليس واقعا موقع اسم الفاعل أصلا قلت الجواب عنه من وجهين أحدهما أن اسم الفاعل



يقع صلة للموصول في الجملة والثاني انهم قالوا الموصول جيء به ليكون وصلة
بالجملة الجملة التي وقعت صلة اصلها ان تكون صفة لكن الجملة لا تقع صفة للمعرفة جيء
بالموصول اصلاحا لوقوعها صفة للمعرفة فالفعل المضارع صلة صفة في الاصل والصفة
قد تكون اسم فاعل اذا كان الموصوف نكرة نحو جاء رجل ضارب وقد يكون فعلا مضارعا
نحو جاء رجل يضرب فكذا اذا وقع صلة بعد معرفة نظرا الى ان الاصل كون الصلة صفة
فالمضارع واقع موقع الصفة نظرا الى الاصل وابتداء اي ومما ذكرنا في العوامل الفعل
المضارع حقيق بالنصب ولم يدخله الجر لان عوامل الجر لا يدخله وفيه ان الجزم لا يدخل
الاسم لامتناع دخول عوامل الجزم فيه تبيين وجه اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل
اي تبيين اختصاص الجر بالاسم لكون عامل الجر فيه لا في الفعل وتبيين اختصاص
الفعل بالجزم لامتناع دخول الجزم في الاسم ووجود عوامل الجزم في الفعل فقوله
مفعول بهذا يشمل الامرين المذكورين اللذين يستلزمان اختصاص الجر بالاسم
والجزم بالفعل والله اعلم بالصواب واذ قد وفينا ما وعدنا من توضيح الاقسام
الثلاثة حسبما يقتضيه الكتاب حامدين لله تعالى ومصلين على محمد واله الطاهرين
ومجيئه حسبنا ونعم الوكيل ويقول العبد الضعيف محمد بن [illegible] ابي الفتح
الحسيني احسن الله خاتمته شكر الله سعي مصنفه فيما افاده سهله في الاخرة
ما ابداه واراده فقد استفدنا من كلامه فوائد كثيرة والتقطنا في شرحه علينا فرائد
عزيزة وقد اتفق الفراغ من املاء هذا الشرح بحسب قدمي القاصرة وفهمي الفاتر
فالمأمول من علماء الزمان واكابر الخلان حرس الله ايامهم واجرى بالخير اقلامهم
ان ينظروا فيه بعين الانصاف منبهين عن الخطأ والزلل معاضين عما عثروا من
الخلل داعين لي املاءها بالغفران وحسبنا الله وعليه التكلان والحمد لله
حق حمده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد واله الطاهرين وصحبه المنتجبين
وقد اتفق الفراغ من املائه يوم الخميس الرابع في ربيع الاول سنة ست عشرين
وثمانمائة تم تحرير هذا الكتاب بعون الملك
الوهاب على يد العبد الضعيف الراجي
الى رحمة ربه
اللهم اغفر لي

